

٥٥
مكتبة دار الكتب

التشريع والقضاه

عبد الرحمن

الحامى

الجزء الخامس عشر

الطبعة الأولى

امسك

مركز حشني للدراسات القانونية

٢٢ شارع الاسرار الجديدة ت. ٢٠٠٠ - ١١١١٠٠٠
١٠ شارع موقوف شمس من القاهرة وشمال - مصر



[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a form of shorthand or a specific dialect. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines across the page. The characters are small and closely spaced, with some larger, more distinct characters interspersed, possibly serving as punctuation or section markers. The overall appearance is that of a dense, continuous flow of writing.

موسوعة مصر للتشريع والقضاء

يقعن موسوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر على مستوى
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
محدثة ونفا لأخر تعديل ومروية موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومطلقا
عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والإدارية العليا

أعداد

عبد المتعم حماني

المحلي

الجزء الخامس عشر

موضوعات حرف (د ، ر ، ز)

الطبعة الأولى - ١٩٨٩

أصدر

مركز حماني للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ٥ : ٨٥٠٠٠٢ - ٨٥٧.٩٦

٢ شارع تونين شمس من نعلية رفدي - الهرم

دخان و تمباك

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتبر كلمة « الدخان » في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة
للسجائر والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان
المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم . وبصفة عامة الدخان على أى
شكل كان . ويعتبر التمباك على جميع أشكاله نوعا من أنواع الدخان .

ويقصد بعبارة « الدخان المعشوش » جميع المواد المعدة للبيع
أو للاستهلاك برصف أنها دخان وليست منه (١) .

ويعتبر في حكم الدخان المعشوش الدخان المعروض باسم غير صحيح
والدخان المعد من فضلات التمباك أو أعقاب السيجار أو السجائر أو ما
يختلف عن الاستعمال .

(١) جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الاولى من القانون رقم
٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على ان جريمة خلط الدخان
هى ان يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته او خلطه به بأية
سبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة بما يسمح القانون بخلط الدخان
بها كالمعمل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التى يصرح بها ، فإذا
ثبت الخلط المؤثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور -
افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه اذا كان صانعا .
فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط او نسبته اذ القانون
يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه (نقض جنائى ١٩٧٤/٣/١٨ -
موسوعتنا الذهبية - الجزء الخامس - الفقرة ١٢٣) .

٦ دخان وتمباك

ويقصد بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت (١) .

مادة ٢ - يجب على صانع الدخان قبل الشروع فى صناعته أن يقدم اقرارا مبينا فيه :

- ١ - اسم المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ان كان له فروع .
 - ٢ - اسم المالك ومديرى المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته . واذا كان المصنع ملكا لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسئولين ومحال اقامتهم وجنسياتهم .
- وعنى كل تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن دخان أن يقدم اقرارا مبينا فيه -

١ - اسم المالك أو الوكلاء أو الشركاء أو المديرين المسئولين للشركة المالكة ولقب كل منهم ومحل اقامته وجنسيته .

٢ - عنوان المخزن أو المحل أو الحانوت الذى يوجد به الدخان .

ويحرر الاقرار من ثلاث نسخ على استمارة خاصة بهذا الغرض تصرف لمن يطلبها وترسل الى المديرية أو المحافظة التابع لها صاحب الشأن .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة الغريبة المشار اليها فى الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هى كل مادة تصاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع ، ولا اعتداد بالباعث الذى يحمل المتهم على ايقاع هذا الخلط ما دام يعلم ان ما اضافته هو مادة أخرى . ومن ثم فانه يعد من اعمال الخلط التى حرّمها القانون رش الدخان بمائل يحتوى على الماء والعمل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء (نقض جنائى ١٣/٣/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الخامس - فقرة ١٠٨) .

مادة ٣ - لأمورى الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيمة فى أى وقت . على أنه لا يجوز أن يمتدى هذا التفتيش الى جزء المصانع والمخازن والحوانيت المخصص للسكنى دون غيرها .

ولأمورى الضبطية القضائية المذكورين الحق فى أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمصنع أو المخزن أو الحانوت لتحليلها .

مادة ٤ - (معدلة بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٨) . تؤخذ ثلاث عينات وتوضع فى أكياس مرقومة وتعلق هذه الأكياس ويضغ كل من العامل المحرر للمحضر وصاحب المحل أو من يمثله خاتمه عليها ويحرر بأخذ العينات محضر من ثلاث صور يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات ويبيان مقدار الدخان الذى أخذت منه العينات .

وفى حالة امتناع صاحب المحل أو مديره عن وضع خاتمه على الأكياس يجب أن يشار الى ذلك فى المحضر .

وترسل إحدى العينات وصور من المحضر الى المعمل الكيمائى الحكومى وتحفظ الثانية بمصلحة الجمارك وتسلم انشالفة لمتهم لتكون العينتان الأخيرتان رهن أمر القضاء اذا دعت الحال .

مادة ٥ - كل مخالف لأحكام المادة الثانية من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبانحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بالحدى هاتين العقوبتين فقط .

يجوز للقاضى فضلا عن ذلك أن يأمر باغلاق المصنع أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر . وإذا كان المتهم قد سبق انحكم عليه فى أى وقت من الأوقات بعقوبة لخالفة هذا القانون فيجب على القاضى أن يأمر بالاغلاق للمدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة كما يجوز له أن يأمر بالاغلاق نهائيا .

مادة ٦ - (محللة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤) - مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررة و٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب خانوت أو مخزن (١) يحرز دخانا مشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .

ويعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من جمع (٢) أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع غضلات التبناك أو أعقاب السجاير أو انسبجار أو ما يتخلف عن الاستعمال .

مادة ٦ مكررة (مضافة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤) - يجوز التصريح باجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية (٣) تحدد الشروط التي بها

١ - قضت محكمة النقض بأن البين من نص الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الخانوت أو المخزن المخطابين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الفعلى على المصنع أو محل التجارة أو الخانوت أو المخزن والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون (نقض جنائى ١٩٦٦/٥/١٦ - موسوعتنا الذهبية - ج ٥ فقرة ١١٦) . واستقر قضاؤها أيضا على أن مجرد احراز الدخان المخلوط أو المشوش يعد جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وهذا نوع من المسؤولية الفرضية مسببة على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل اذا كان صابعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط اذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه (نقض جنائى ١٩٦٥/١٢/٢٠ - المرجع السابق فقرة ١١٥ ، وأيضا الفقرات ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٩) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة العمومية في ١٩٣٧/١٢/١٢ بشأن حظر جمع فضلات التبناك أو أعقاب السبجار أو السجاير أو ما يتخلف عن استعمال الدخان ونص على ما يأتى :

مادة ١ - محظور جمع فضلات التبناك وأعقاب السبجار أو السجاير أو ما يتخلف عن استعمال الدخان أو تكليف الغير بجمعها وذلك في الطرقات والمحالط العمومية أو في أى محل مفتوح للجمهور .

تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانونا على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط اذا كانت معدة للتصدير أو معروضة للبيع أو للاستهلاك .

مادة ٧ - لا عقاب على من لم يكن صانعا وأخرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا اذا أثبت حسن نيته .

مادة ٨ - نوزير المالية أن يعين موظفين لاثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٢ - كل من خالف احكام المادة ١ يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا ويحكم القاضي فضلا عن ذلك بمصادرة واتلاف الفضلات والاعقاب والمتخلفات المضبوطة .

مادة ٣ - اذا كانت سن المخالف أقل من سبع سنوات أسندت المخالفة الى الأب أو الوصي .

(٢) صدر قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لخلط الدخان كما صدر قرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام لخلط الدخان المعدل بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ ونص على ما يأتي :
مادة ١ - يسمح بخلط الأدخنة المفرومة للمجاير بما لا يتجاوز :
٧٪ من السكر أو العسل .

و ٣٪ جلمرين .

و ٣٪ مواد أخرى عطرية أو طيبة أو غيرها توافق عليها مصلحة الجمارك ووزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ - (معدلة بالقرار ٢٣ في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠) ممنوع بيع الدخان المخلوط بالنسب المبينة في المادة السابقة الا في علب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة الخلط ويشترط أن تكون العلب من وزن ٥ و ١٠ و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ و ٧٥ و ١٠٠ و ١٦٠ جراما .

مادة ٣ - تطبق على الادخنة المفرومة للمسجير احكام الموارد ٢ و ٣ و ٤ و ١٠ من القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ .

مادة ٤ - على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

١٠ مخازن وتمبيك

مادة ٩ - لوزير المالية أن يصدر القرارات التي تلزم لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ - يمنح أصحاب المصانع والمحلات التجارية والمخازن وحوانيت البيع الموجودة حالا مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون للقيام بتقديم الاقرارات المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ١١ - على وزراء المالية والعتانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل غيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار وزير المالية
رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣
بوضع نظام لخلط الدخان

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يولية سنة ١٨٩١ لمنح غش الدخان ،

وعلى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ الصادر بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ،
وبعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية ،

قرر ما هو آت :

(١) الدخان المصل للشيشة

مادة ١ - يسمح بخلط الدخان بالعسل بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ وبالجسرين بما لا يزيد عن ٥٪ وزيت أو خلاصات عطرية بما لا يتجاوز ١٪ في صناعة الدخان المصل للشيشة بواسطة المصانع المرخص لها بذلك من مصلحة الجمارك .

مادة ٢ - (معلة بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٤١) - يمكن الحصول على الترخيص المشار اليه في المادة السابقة بعد استيفاء الشروط الآتية :

١ - أن يكون صاحب المصنع قدم الاقرار المنصوص عليه في المادة الثغنية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

٢ - أن يكون المصنع مستوفيا للشروط التي تتطلبها مصلحة الجمارك .

- ٣ - أن يكون المصنع منشأ في جهة توافق عليها مصلحة الجمارك .
- ٤ - أن يكون المصنع خاضعا للتفتيش في أية ساعة من النهار أو الليل .
- ٥ - أن يقدم صاحب المصنع ايصالا دالا على سداد رسم الرخصة حسب الفئات الآتية :

الشم

مليم جنيه

- (أ) رخصة مصنع نشوق ٢٠٠ —
- (ب) رخصة مصنع أدخنة مصلة ٥٠٠ —
- (ج) رخصة مصنع أدخنة مفرومة للبيبا والسجاير اذا لم تستخدم في صناعتها آلات ميكانيكية ١ —
- (د) رخصة مصنع أدخنة مفرومة للبيبا والسجاير اذا استخدمت في صناعتها آلات ميكانيكية ٥ —

مادة ٣ - على صاحب المصنع أن يمكك دفاتر منتظمة خاصة بمبيعات الدخان المخلوط باحدى اللغات العربية أو الانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية وتكون خاضعة مع جميع المستندات المتعلقة بها لرقابة الجمرک .

مادة ٤ - على صاحب المصنع أن يخضر نقطة الجمرک أو الانتاج الموجود مصمه في دائرتها عن كل عملية تسيل قبل الميعاد بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة الا بحضور مندوب الجمارک ويجوز لمصلحة الجمارک اغفاء صاحب المصنع من هذه الاجراءات بتصريح كتابي خاص .

مادة ٥ - منزع بيع "دخان المخلوط بالنسب الميينة بالمادة الأولى الا في علب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة الخلط ولا يجوز على كل حال أن يزيد وزن الطبة الصافي عن مائة جرام .

(ب) الدخان المفرور للعليون (البببا) •

مادة ٦ — يجوز خلط الدخان المفرور الممسك للمتدخين في العلليون (البببا) بما لا يزيد عن ١٠٪ جلسرين و ٧٪ عسل أو سكر و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية •

مادة ٧ — تطبق على هذا الاصنف كافة الشروط السابقة الموضحة في المواد من ٢ الى ٥ من هذا القرار •

(ج) دخان المطوس (النشوق) •

مادة ٨ — يجوز خلط الدخان المسحوق لصناعة المطوس (نشوق) بما لا يزيد عن ٢٤٪ من النطرون و ٦٪ من زيت السمسم (سريج) و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية •

ويعفى هذا الصنف من أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادتين ٢ والمواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القرار •

احكام عامة

مادة ٩ — يجوز استيراد الأدخنة المصنوعة في الخارج والمخلوطة بمواد غير الدخان اذا كانت صناعتها مطابقة للقوانين المعمول بها في البلاد التي صنعت فيها •

مادة ١٠ — عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة المصنع فضلا عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقم ٧٢ ورقم ٧٤ الصادرين بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٣٣ •

مادة ١١ — على كل مصنع أو تاجر أو كل شخص مودعة لديه وقت صدور هذا القرار كميات من الدخان المسك من صنف (أ) و (ب) أن يخطر مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الانتاج في خلال خمسة عشر يوما

من تاريخ العمل بهذا القرار عن المقادير الموجودة في حيازته من هذين الصنفين ويجب أن يكون الاخطار بخطاب موصى عليه أو بخطاب معطى عنه ايصال كما أنه يجب أن يشمل البيانات الآتية :

(أ) اسم الشخص ونقبه وجنسيته ومحل اقامته •

(ب) مقادير الدخان المعسل والمكان المودعة فيه ، وعلى مصلحة الجمارك أن تراجع الاخطار وتمطى لصاحب الشأن بطاقات بالمجان للمصقها على الباكوات تحت اشرف عمال الجمارك تفيد أن الأذخنة المستملة عليها هذه الباكوات مصنوعة قبل صدور هذا القرار وأن الصانع والبائع مسئولون عن محتوياتها •

وكافة المقادير التي تتطلب خطارا ولم يبلغ عنها في المهلة المقررة تعتبر مصنوعة بعد تاريخ العمل بهذا القرار •

مادة ١٢ - يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة الجمارك والانتاج من مأموري الضبطية القضائية في تنفيذ هذا القرار •

مادة ١٣ - على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار الذي يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية •

قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥

باعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من الصناعات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم
الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
لجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - تعتبر صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من الصناعات
الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف
الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة لمنتجات التبغ والدخان والسجائر أن
تقوم بانتاجها وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المنتجة اليها بالآ تقلل من انتاجها السنوى
من منتجات التبغ والدخان والسجائر عن المعدل تسير عليه وقت صدور
هذا القرار الا بترخيص من وزارة الصناعة .

(١) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

مادة ٤ - يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للامس التي تتبعها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .

مادة ٥ - يحدد سعر بيع منتجات التبغ والسجاير طبقاً للجدول المرافق (١) وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٧ شعبان سنة ١٣٨٥ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥) .

(١) الجدول معدل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - العدد ٩٩ مكرر) ورقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٢/٦ - العدد ٩٤ مكرر) ورقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ٧/٢٦ - العدد ١٣٤ تابع) ورقم ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ٧/٥ - العدد ١٤٩ مكرر) ورقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ٧/٣ - العدد ١٥٠ تابع) ورقم ٦٩ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ٢/٢ - العدد ٢٨ تابع) ورقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٠ - العدد ٢٨٦ تابع) ورقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١/٢١ - العدد ١٨ التابع) ورقم ٤٤٣ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٦/٣ - العدد ١٢٥ التابع) ورقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٨/٢ - العدد ١٧٤ التابع) ورقم ٦٩٦ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ٩/٩ - العدد ٢٠٦ التابع) ورقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية في ٨/٢٦ - العدد ١٩٦ التابع) ورقم ٩٦٠ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٠/١٢ - العدد ٢٣٢ مكرر) ورقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ٤/٢١ - العدد ٩٣٥ التابع) ورقم ٦١٥ مكرر لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٨ - العدد ٢٩٤ مكرر) ورقم ١٦١ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ٣/٢٧ - العدد ٧٢ التابع) ورقم ٦٠٨ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٠/١٨ - العدد ٢٤٠ التابع) ورقم ٧٥١ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٢/١٥ - العدد ٢٨٣ التابع) ورقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ٣/٢٠ - العدد ٦٧ التابع) ورقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ٦/٢٢ - العدد ١٤٤ التابع) ورقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ٣/١٣ - العدد ٦٢ التابع) ورقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ٩/١ - العدد ٢٠١ تابع) .

قرار وزير الخزانة

رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩

بتنظيم صناعة وتجارة بعض أصناف التبغ (١)

وزير الخزانة

بمجة الأطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة
الدخان ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي
توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج ،

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لخط
الدخان ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٧ بوضع نظام لخط
الدخان .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على أصحاب المصانع التي تقوم بصناعة تبغ المصنعة والتبغ
المضر والتعبك وتبغ انشوق امساك دفاتر مبدلة توفيق عليها مصلحة
اجماوك يثبت فيها الآتى :

(١) كميات التبغ الجاف وأنواعه التي يشتريها المصنع ومبيعات

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ١٩٨ .

(م ٢ - موسوعة مصر ج ٢٥)

إداء الضرائب الجمركية عنها أو الفواتير والمستندات الصادرة من الهيئات
الحنوميه او من وحدت القطر الناتج •

(ب) عمليات صناعة التبغ ومقدار كل عملية والناتج النهائي منها
وعدد البلاوات ووزن التبغ الصافي بداخلها واسماها •

(ج) الكميات المبيعه والمحلى المبيعه لها وارقام وتواريخ فواتير
التبغ على ان تكون الفواتير مرقمة بأرقام متتسلة من أصله وصورة وتحفظ
الصورة بالمصانع للمراجعة •

مادة ٢ - على صاحب المصنع أن يخطر مكتب الانتاج الموجود بمصنعه
في دائرته عن كل عملية من عمليات صناعه التبغ قبل الميعاد بيومين على
الأقل ولا تبدأ عملية التعبئة إلا بحضور مندوب مكتب الانتاج ، ويجوز
لمصلحة الجمارك اعفاء صاحب المصنع من هذه الاجراءات بترخيص كتابي
خاص •

مادة ٣ - يباع التبغ المشر اليه في المادة (١) في غيب أو أكياس
محكمة الخلق موضح عليها الوزن الصافي واسم المصنع والمشاركة المسجلة
وان التبغ مطابق لأحكام القرارات الوزارية التى تنظم خلطه أو مطابق
للمواصفات القياسية حسب الأحوال •

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه
وذلك مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الأخرى •

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره ،

قرار وزير الصناعة

رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦.

يفرض رسم لدعم صناعة الدخان والسجائر (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحديد رسم لدعم صناعة دخان :

وعلى كتاب وزير المالية رقم ٣٨٢ - ٨٦/٣ بتاريخ ١/٣/١٩٨٦.

وكتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٥٥٤ بتاريخ ٦/٤/١٩٨٦ بالموافقة على فرض رسم لدعم صناعة دخان ،

قصر :

مادة ١ - يفرض رسم لدعم صناعة الدخان قدره $\frac{1}{4}\%$ (نصف فى المائة) من قيمة أنواع الدخان الورق والتبغ .

مادة ٢ - تتولى مصلحة الجمارك تحصيل هذا الرسم من مستوردى الدخان الورق والتبغ المخصص لاستهلاك المصانع المحلية ، ويكون تحصيله على أساس الكميات المسحوبة من الدائرة الجمركية وبسعر هذه الأنواع يوم الشراء .

وتقوم المصلحة المذكورة بمهمة مراقبة المصناعات الغذائية بحصيلة هذا الرسم بشيكات لأمر بجنه دعم صناعه الدخان والسجاير مرفقا بها بيانات خلفيه عن تاريخ وصول وكميه وقيمة الرسالة المحصل عنها الرسم واسم المستور و تقوم غرة المصناعات الغذائية ومصلحة الجمارك بمراجعه حصيلة الرسم في نهاية كل سنة مالية .

مادة ٢ - يحدد مجلس إدارة غرة المصناعات الغذائية الإغراض التي تنفق فيها حصيلة الرسم وعلى وجه المفصّل .

١ - تشجيع تصدير منتجات الدخان بأنواعها المختلفة عن طريق صرف إعانة تصدير مناسبة للشركة المنتجة لإيجاد التوازن بين تكلفة الإنتاج والأسعار العالمية للمنتجات المماثلة .

ويصدر بتحديد هذه الإعانة قرار من مجلس إدارة غرة المصناعات الغذائية بناء على اقتراح لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير .

٢ - إعداد الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية والتسويقية بغرض تحديد أغلة التصدير ورفع معدلات التصدير .

٣ - إيفاد الوفود التسويقية والتدريبية وفتح منافذ جديدة للتصدير .

٤ - زيادة انتاج وتطوير ورفع مستوى الجودة لمختلف منتجات الدخان .

٥ - استفادام الخبراء من الخارج للمساهمة في برامج التطوير والتدريب .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الصناعة رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٦)
تتشكل بقرار من وزير الصناعة (١) لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير من

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٥١٢ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير المنصوص عليها في المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٥ ، العدد ١٥١ ، تابع) .

أغضله لا يزيد عددهم عن خمسة ولا يقل عن خمسة يختارهم مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية من بين أعضائه ومن المستقلين في صناعة الدخان والسجاير لمدة سنتين ويجوز اعادة اختيارهم لمدة أخرى ، وينتخب هؤلاء الأعضاء رئيساً للجنة ونائباً له من بينهم .

مادة ٥ - تجتمع لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير مرة على الأقل كل شهر وتختص هذه اللجنة بوضع السياسة التنفيذية لدعم صناعة الدخان والسجاير والاطراف على وسائل صرف حصيلة الرسم وأبواب الصرف والتحقق من صرفها على الأغراض المخصصة لها وللجنة أن تستعين بمن تراه لانجاز أعمالها وتقوم في هذه الحالة بتحديد اختصاصاته ومكافآته كما لها أن تضع قواعد صرف بدل حضور جلسات اللجنة .

مادة ٦ - تعتمد قرارات لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير من مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية .

مادة ٧ - تصدر شيكات وأذون الصرف من حصيلة الرسم المقرر موقعا عليها من رئيس اللجنة أو نائبه و أحد أعضائها .

مادة ٨ - تمتك غرفة الصناعات الغذائية دفاتر منظمة تقيد الرسوم المحصلة وأوجه صرفها ولرئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن يوفد مندوباً للاطلاع على هذه الدفاتر والتحقق من صرف حصيلة رسم في الأغراض المخصصة لها .

مادة ٩ - يراجع حسابات رسم الدعم مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية لغرفة الصناعات الغذائية من غير أعضاء مجلس إدارتها ، وتعرض حصيلة الرسم والمنصرف منها مع تقرير مراجع الحسابات على الجمعية العمومية لغرفة الصناعات الغذائية في اجتماع يعقد كل

٢٢ دخان وتمباك

سنة في ميعاد لا يجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المالية المنتهية للموافقة
على حساب حصيلة الرسم .

مادة ١٠ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه
وكل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ٢٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤

في شأن تهريب التبغ (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .
(٢) صدر قرار وزير العدل بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٣/٢٩ - العدد ٢٤) ونص على ما يأتي :
" مادة ١٠ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه موظفو وزارة الزراعة ومصلحة الجمارك المذكورون بعد ، كل في دائرة اختصاصه :
(أ) موظفو وزارة الزراعة :

- مديرو المناطق الزراعية والمديرون المساعدون بالمحافظات .
 - مفتشو الزراعة ووكلاؤهم بالمحافظات .
 - مهندسو الزراعة والمهندسون المساعدون بالمحافظات .
 - المشرفون الزراعيون للجمعيات الزراعية .
 - الاختصاصيون في بحوث الدخان بالوزارة .
- (ب) موظفو مصلحة الجمارك :

- مدير عام الجمارك .
- وكيل عام الجمارك .
- مدير عام الشؤون الادارية والقانونية .
- مدير عام التعريفات والشؤون الاقتصادية .
- مدير عام الجمارك المنطقة الغربية .
- مدير عام رسوم الانتاج .
- مدير عام جمارك المنطقة الشرقية .

وعلى الاعلان للبلديات في المصارف العامة ٢٧٨٠ منتميز سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى الأمر المالى الصادر فى ١٩ يونيو سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة
الدخان والتبناك فى مصر .

وعلى الأمر المالى الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ بأن إدخال
واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المنشوش يعتبر من أعمال
التحريب ،

وعلى الرسوم الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ بمنح امتياز
الدخان السودانى الى القطر المصرى ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٣ بمنع جلب بذور الدخان أو بيعها
أو احرازها .

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان .

==

- مدير عام جمارك المنطقة الجنوبية .
 - مدير عام ادارة التفتيش العام ووكيله ومفتشو الادارة .
 - مدير ادارة القضايا ووكيله .
 - مراقب عام الانتاج ووكيله .
 - مدير الجمر ك المحلى ووكيله .
 - مدير ادارة المباحث السرية ووكيله .
 - مدير ادارة الانتاج ووكيله .
 - مامور الجمارك ونوابهم .
 - مامورو الانتاج ونوابيهم .
 - الوكلاء الاداريون بالجمارك ومساعدوهم .
 - الجرادون الاول ومفتشو الانتاج ومساعدوهم .
 - مفتشو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم .
 - معاونو المباحث السرية بالجمارك ومساعدوهم والمخبرون بها .
 - معاونو الانتاج بالجمارك وامناء المخازن .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ،،

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ بفتح استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - سيمتد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجاير والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتعبك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصاً أو مخلوطاً بمواد أخرى وفقاً لما ترخص فيه القوانين .

مادة ٢ - يعتبر تهريباً :

(أولاً) استتبات التبغ أو زراعته محلياً (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لئن كان المشرع قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني يتوافر القصد الجنائي لديه . إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استتبات التبغ أو زراعته محلياً التي عدها الشارع تهريباً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستتبت التبغ أو يزرعه محلياً ولو شاء أن يقيمه لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته (نقض جنائي القانون رقم ١٩٧٤/٤/٧ - موسوعتنا الذهبية ج٤ فقرة ١٢٤) .

(ثانياً) اخفاء التبغ المودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى (٣)
أو بذور التبغ بكافة أنواعه الى البلاد .

(ثالثاً) غش التبغ أو استيراده مخشوشاً ، ويعتبر من الغش اعداد
التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التمباك .

(رابعاً) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازتها
أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البخور أو حيازتها
أو نقلها (٣) .

ويستثنى من ذلك ما يستتبت أو يزرع أو يرد لأغراض التجارب
التي يصح بها ترخيص من الوزير المختص .

ويصدر قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير الخزانة بتحديد
الشروط والأوضاع الخاصة بهذا الترخيص .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الجرائم المنصوص عليها فى المادة
الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - ومنها
جريمة حيازة التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى مطار الطعن - هى جرائم
عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائى فيها العلم بالوقائع التي تدخل
فى تكوين الجريمة ، وهو فى صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذى انصب
عليه فعل الجانى (نقض جنائى ١٩٧٣/١١/١٣ - المرجع السابق -
فقرة ١٦٢) .

٣ - قضت محكمة النقض بانه لآن كان من المقرر أن القانون رقم
٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤتم حيازة التبغ شأنها فى ذلك شأن زراعته ، كما
انه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً للمخاض المكون لجسم الجريمة أن
يكون محرراً له مادياً ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه
مبسوطاً عليه بهية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز له شخصاً آخر
بالنيابة عنه ، ألا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة
الموضوع - فى حدود سلطتها التقديرية، ولخذاً بالشواهد والبيانات التى
أوردتها - قررت أن المطعون ضده وقد أجر ثمار حديقته لآخر انصر
سلطانه عن الحديقة ولما راها فلا عليها من بعد أن ترتب على ذلك انتفاء
حيازته لمعيرات التبغ المضبوطة ولتنقل تلك الحيازة الى المستاجر .
(نقض جنائى ١٩٧٣/٩/٨ - المرجع السابق - فقرة ١٣٠) .

مادة ٣ - يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وبحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض (١) يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي :

(١) قضت محكمة النقض بأنه ببين من صراحة نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أنه جعل للمناطق في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنائه بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه (نقض جنائي ١٩٦٩/٦/٢ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ١٤٩) ، وقضت أيضا بأنه نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه يحكم بتعويض قدره عشرون حنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتحاته ، وبحوز مضاعفة التعويض في حالة العمد وهو ما يقتضيه من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لاحكام القانون ، والا كان حكمها معينا (نقض جنائي ١٩٧٠/٤/١٣ - المرحم السابق فقرة ١٥٦) . ومن قضائها أيضا فيما نحن بصدده أنه لما كان التعويض المنصهر عليه في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكملية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الحائني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العمد ، ويترتب على ذلك أنه لا يحوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، وإن الحكم به حتى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقدير الحدود التي رسمها القانون ، ولخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يفر من هذا النظر أنه لجيز في العمل - على سبيل الاستثناء - مصلحة الجمارك ان تتدخل في الدعوى الجنائية

(٢) مائة وخمسون جنيهًا عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو
مكتسب عليه بها .

(ب) عشرون جنيهًا عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف
أو مكثاته .

(د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات
المزروعة من الأرض سواء كانت كلمة أو غير كلمة النعم مورقة أو منزوعة
الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر .

يطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من احكام ،
ذلك بان هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية او وصف مصلحة
الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض
المذكور مادام انه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو
في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع ان يكمل بها العقوبة الاصلية
وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما ان طلب مصلحة الجمارك
فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق
التبعية امام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن
الجريمة بالفعل والتى يمكن توجيهها للجانى والمسئول عن الحقوق المدنية
على السواء ويكون فيها التعويض متمشياً مع الضرر الواقع (نقض جنائى
١٩٨٠/٣/١٣ - محوتتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٥١) . ومن
قضائها ايضا .

لن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢
سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر
التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجانى
تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد
حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر
وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ،
ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية وان الحكم
به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة
في الدعوى ويدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها (نقض جنائى
١٩٨٠/١٠/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٥٢) وقوع .

ويكون العمدة وشيخ البلد اللذين استتبت التبغ أو زرع في دائرة اختصاصهما مسئولين اداريا عن اهمانهما في التبغ ويحاطمان تأنيبا أمام لجنة للعمد والمشايخ .

وفي جميع الأحوال يحكم علوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثلي قيمتها ، ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل التي استعملت أو استخدمت في الجريمة وفي حالة العود يضاعف الحد الأقصى للعقوبة ويجوز مضاعفة التعويض وتنتظر القضايا المطلقة بتلك الجرائم عند احاطتها لمحاكم على وجه الاستجبال .

مادة ٤ - لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في لجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزنة أو من ينييه (١) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ بالتفويض في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٨١ - العدد ١٣٦) ونص على ما يأتي :

« مادة ١ - يفوض السيد وكيل الوزارة رئيس مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال والمديرون العامون بها كل في دائرة اختصاصه في طلب رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات اللازمة في جرائم التبغ المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

مادة ٢ - يفوض السيد وكيل الوزارة رئيس مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال والمديرون العامون بها في التصالح في جرائم تهريب التبغ المشار اليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - يلغى كل ما يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار والوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

ومن تطبيقات محكمة النقض بشأن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ما يلي :

« .. نفاذا لحكم المادة الرابعة - القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ اصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ جامعا فيه بين الاختصاص بالاذن في رفع الدعوى الجنائية واتخاذ الاجراءات فيها وبين الاختصاص بالتصالح وناط بهذين الاختصاصين معا من فوضهم في ذلك على التفصيل الوارد فيه ، بيد انه من بعد ذلك اصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ مفرقا بين هذين الاختصاصين فنص في مادته الاولى على انه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) ووكيلا المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون العامون بها ومدير ادارة القضايا ومديرون الجمارك ومراقب جمرک سوان كل في دائرة اختصاصه في اذن في رفع الدعوى العمومية واتخاذ الاجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » بينما نص في المادة الثانية على انه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) في التصالح في الجرائم المشار اليها كما يفوض في ذلك العاملون المذكورون فيما بعد على النحو الاتي ... » وذلك حسب النصاب الذي حدده قرين كل منهم ، واذ كان الاذن الصادر من مدير جمرک بورسعيد برفع الدعوى الجنائية الماثلة - قد صدر في ظل هذا القرار الاخير ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد (نقض جنائي ١٩٧٥/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - ج٤ فقرة ١٤٢٢) ومن تطبيقاتها ايضا « بدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شان تهريب الدخان على ان الخطاب موجه فيها من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى والاذن ، انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتحقيق . ولا ينصرف فيها الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال - ومنها وزارة الخزانة - المكلفة اصلا من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ الا بما تتخذه من اعمال التحقيق » (نقض جنائي ١٩٦٨/٤/٨ - موسوعتنا الذهبية ج٥ فقرة ١٤٣) .

١ - ولوزير الخزانة أو من يمثله (٢) التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل مالا يقله عن نصف التوفيق المنصوص عليه في هذا القانون ، وفي هذه الحالة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات .
ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال .

مادة ٥ - لمنحة الجمارك حق انصرف في المواد ولأدوات ووسائل النقل التي حكم نهائيا بمصادرتها .

مادة ٦ - يجوز لمنحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من ارشد أو اشترك أو علون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها ، ونها أن تصرف مكافأة فور اخبط لمن سبق ذكرهم وذلك وفقا لشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ واندكريتو انصادر في ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ والمرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٩ بالتفويض في قبول التصالح المنصوص عليه في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٨٠ - العدد ٦٢) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يفوض السيد مدير عام مصلحة الضرائب على الانتاج والاعمال في قبول التصالح المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، ،

٢٨٢ مخطوطة ومطبوعك

مخطوطة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩
المتعلق بها ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من

تاريخ تشيئه على

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة

١٩٦٤) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دعوة

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٤/٦/١٩٣٣
والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ٢١/٣/١٩٣٥ ،

وعله المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٤٩
بشأن قانون العقوبات في الاقليم السوري وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم
الجنوبي .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (أ) كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب
الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سله له ، وكذلك كل من استخدمه
أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه
الى ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة الى ثلاثة آلاف ليرة
في الاقليم السوري .

(ب) اذا كان ن وتمت عليه الجريمة لم يتم من العمر السادسة

والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه الى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة الى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى *

مادة ٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصا ذكرا أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو القوة أو بالتهديد أو بإساعة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه *

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصا ذكرا كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة *

(١) قضت محكمة النقض بأن نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياذ . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التي دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون (نقض جنائي ١٩٧٣/١١/١٣ موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٠٨) . وقضت ايضا بشأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - دل بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الاولى على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والانثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الاولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الانثى التي تمارس الدعارة والتي تهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالى بشتى سبله سواء اكان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما اثبته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الاولى من المادة السادسة ، وانما يعتبر تسهلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الاولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . (نقض جنائي ١٩٦٣/٤/٢٣ - المرجع السابق فقرة ٢٧٩) *

مادة ٣ - كل من حرض ذكراً لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاستغلال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى (١) *

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٤ - في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجانى من أصول أجنبية عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ٥ - كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصاً أو سهّل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل

(١) قضت محكمة النقض بأنه دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاستغلال بالدعارة ، اقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت اقترافهن الفحشاء وادانة الطاعن في جريمة مساعدته وتحريضه لهن علم مغادرة البلاد للاستغلال بالدعارة ، وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية (نقض جنائى ١٩٧٣/٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٠٦) .

٤٠ دعارة

عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيهه الى خمسمائة جنيهه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة الى خمسة الاف ليرة في الاقليم السورى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات :

(أ) كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى .

(ب) كل من استغل بأية وسيلة بقاء شخص أو فجورة .
وتكون العقوبة الحبس من سنة الى خمس سنوات اذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون »

مادة ٧ - يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة بالجريمة في حالة تمامها (١) .

مادة ٨ - كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة (٢) أو عاون

(١) قضت محكمة النقض بأن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة ، انما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق ، بحيث يتناول شتى التسهيل . واذا كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها ان الطاعنة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في مسكنها بارشاد من قواد ، وتوسطت بينهم وبين امرأتين قدمتهما اليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، الا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فان هذا الذى اثبته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التى دان الطاعنة بها (نقض جنائى ١٢/٢٧/١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٤١) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لا يستوجب تقاضى جر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة (نقض جنائى ١٧/٤/١٩٨٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٦٥٩) .

بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تريد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى • ويحكم باغلاق المحل (١) ومصادرة الأمتعة والآثاث الموجود به •

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصوله من يمارس الفجور أو الدعارة أو التوليد تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة •

مادة ٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك (٢) •

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وفقت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون اطلقها من التوقيت فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه (نقض جنائى ١٩٦٨/١١/٤ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٨٢) •

(٢) قضت محكمة النقض بأنه متى كان البين من نص الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - أنه يؤتم حالتين أولاهما تاجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهى ما يلزم لقيامها علم المجرم أو مقدم المكان بأنه سیدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتياد ، وثانيهما تاجير أو تقديم منزل أو مكان

(ب) كل من يملك أو يحير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة (١) أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعاية سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعاية .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعاية (٢) .
وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله الى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

لكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك ، وكان البغاء كما هو معرف به في القانون هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الانثى فهو دعاية ، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشفة المؤجرة رجل أو انثى متى علم المؤجر بذلك (نقض جنائى ١٩٨٠/٢/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٦٥٣) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الاماكن المفروشة المشار اليها بالفقرة (ب) من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ انما هي تلك التى تعد لاستقبال من يرد اليها من افراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التى يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص ليسكنها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار (نقض جنائى ١٩٦٣/٤/٢٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٣٥) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن توافر ثبوت ركن الاعتياد في ادارة المحل للدعاية من الامور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائغا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تدب على المحكمة ان هى عولت في اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التى اطمأنت اليها طالما ان القانون لا يمتلزم لقبوته طريقة معينة من طرق الالاباث . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكون في غير محله (نقض جنائى ١٩٦٥/١/١١ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٣٧) .

ويجوز الحكم بوضع المحكم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة الى أن تأمر الجهة الادارية باخراجه ، ويكون ذلك الحكم وجوبيا في حالة التردد ، ولا يجوز ابقاؤه في الاصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ و ب) يحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الاغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٠ - يعتبر محلا للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل من كان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصا واحدا (١) .

مادة ١١ سلك مستغل أو مدير لمحل عمومي أو لمحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصا ممن يمارسون

(١) قضت محكمة النقض بأن القول بتوافر ركن الاعتقاد في ادارة محل لدعارة من الامور التي تخضع للمسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أور مؤدى أدلة الثبوت استظهر ركن الاعتقاد على ادارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله « ولا شك في أن ركن الاعتقاد في جريمة ادارة مكان الدعارة الممندة الى المتهم متوافر في حقه من ذات اقوال كل من زوجته وبمحضر ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد داب على احضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل اجر وأن احداهما وهي دابت على الحضور الى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لترتكب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال الى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا عن كل مرة » فهذه الأقوال - والتي اطمانت اليها المحكمة - تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلا للدعارة في حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لانه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائق في استظهار هذا الركن ، ولا تثير على المحكمة ان هي عولت في اثباته على اعتراف المتهمين الذي اطمانت اليه طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الاثبات ، ومن ثم يكون النفي على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتقاد في غير محله (نقض جنائي ١٧/٣/١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٧٢) .

الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويعرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألفى ليرة في الاقليم السورى .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتى جنيه الى أربعمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألفى ليرة الى أربعة آلاف ليرة في الاقليم السورى اذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

ويحكم باغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الاغلاق نهائيا في حالة النود .

مادة ١٢ - للنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ أن تصدر أمرا باغلاق المحل أو المنزل المدار الدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في المحال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ في حكم الأشياء المحجوز عليها إداريا بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائيا وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر الى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتى ذكرهم :

من فتح المحل أو إداره أو عاون في إدارته أو مالكة أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ولا يعتمد برفضها إياها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتة بأجر الى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك الى حين حضور أحدهم وتسليمها اليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الأختام الموضوعة على المحل المعلق فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الأختام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها . وفي جميع الأحوال السابقة

تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الإغلاق،

مادة ١٣ - كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٤ - كل من أعلن بأية طريقة من طرق الإعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو اندعارة أو لفت الأنظار الى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة (١) وذلك دون اخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

(١) قضت محكمة النقض بالآتى : تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة (الفقرة ج) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٣٠٠ ج أو باحدى هاتين العقوبتين وأجازت وضع المحكوم عليه عند انقضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة الى ان تآمر الجهة الادارية باخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على انه : « يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ٠٠٠ » ودلالة هذا النص في صريح عبارته انه لا يقضى بوضع الجانى تحت مراقبة الشرطة الا اذا قضى بحبسه ذلك انه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة اجراء تحديد هذه المدة الا في حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو أراد المشرع ان يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة ويتمديد لمدتها (نقض جنائى ١٩٧١/٥/٣ - موسوعتنا الذهبية ج ٥ فقرة ٢٨٤) .

مادة ١٦ — لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

مادة ١٧ — يلغى القانون المتعلق بالبقاء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٦/٦٤ المشار اليه وتعديلاته والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٨ — لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري ايداع البغايا المرخص لهن من تاريخ العمل بهذا القانون بمؤسسة خاصة وللمدة التي يراها مناسبة لتأهيلن لحياة كريمة وتدريبهن على الكسب الشريف . وتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من تخالف ذلك .

مادة ١٩ — ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره وفي الاقليم السوري بعد ستة أشهر من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٨٠ (٨ مارس سنة ١٩٦١) .

قرار وزير الخارجية
بنشر وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص
واستغلال دعارة الغير (١ ، ٢)

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٨٨٤ انصدر في ١١ مايو سنة ١٩٥٩ الخاص بلوافة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة في ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ،

قرر :

مادة وحيدة - تنشر بالجريدة الرسمية الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير وتعتبر نافذة ابتداء من ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .
 تحريرا في ١٠/٤/١٩٥٩ .

اتفاقية

بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير

لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار في الأشخاص بتمدد

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢٤٤ .
 (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن الموافقة على الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير (الجريدة الرسمية في ٢٣/٥/١٩٥٩ - العدد ١٠٥) ونص في مادته الوحيدة على ما يأتي :
 « ووفق على الانضمام الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الاشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة في ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ ، وقوض السيد فريد زين الدين نائب وزير الخارجية في التوقيع عليها نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة » .

الدعارة ، لا تليق بكرامة الانسان وقيمه وتعرض للخطر صالح الفرد والأسرة والمجتمع ،

ولما كان يجرى العمل الآن فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال ، بالاتفاقات الدولية الآتية :

١ - الاتفاق الدولي بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والمعدلة بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال والمصدلة بالبروتوكول الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٤ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدلة بالبروتوكول سالف الذكر .

٥ - ولما كانت عصبة الأمم قد اعدت في سنة ١٩٣٧ مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقات سالفة الذكر ،

ولما كانت التطورات التى حدثت منذ سنة ١٩٣٧ تسمح بتقيد اتفاقية لتوحيد الاتفاقات سالفة الذكر وتشمل أهم ما جاء في مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٧ والتعديلات التى رضى ادخالها عليه ،

لذلك

أنشئت الأطراف المتعاقدة على ما يأتى :

مادة ١ - توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أى شخص يقوم بما يلى بقصد اشباع شهوات الغير :

١ - تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور .

٢ - استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر .

مادة ٢ - كما توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص :

١ - يفتح أو يدير بيتا للدعارة أو يقوم وهو يظم بتمويل أو بالاشتراك فى تمويل مثل هذا البيت .

٢ - يؤجر أو يستأجر - وهو يعلم بذلك - بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير .

مادة ٣ - وكذلك يجب فى الحدود التى تسمح بها القوانين الوطنية مناقبة الشروع فى ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية والأفعال التحضيرية لها .

مادة ٤ - ينقلب أيضا ، فى الحدود التى تسمح بها القوانين الوطنية كل من يشترك عمدا فى الأفعال المشار إليها فى المادتين الأولى والثانية .

بالقدر الذى تسمح به القوانين الوطنية تعامل الامم المتحدة التحضيرية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب .

مادة ٥ - كلما أُنشأت القوانين الوطنية للأشخاص الذين لحقهم ضرر بسبب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في هذه الاتفاقية ، الادعاء بالحق المدني ، يباح للأجانب الادعاء بالحق المدني بنفس الشروط التي يباح بها ذلك للوطنيين .

مادة ٦ - يوافق كل طرف في هذه الاتفاقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للأداء كل قانون أو لائحة أو نظام إداري يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه في أنهم يزاولون الدعارة بقيود أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتثال لأحكام رقابة استثنائية أو عمل إقرارات استثنائية .

مادة ٧ - بالتقدير الذي تسمح به القوانين الوطنية . تراعى الأحكام السابقة صدورها في البلاد الأجنبية بالأدانة عن أفعال منصوص عليها في هذه الاتفاقية ، في :

١ - اثبات جريمة المود .

٢ - للحكم بعدم الأهلية أو بسقوط الحقوق المقررة في القانون انعام والخاص أو بالحرمان منها .

مادة ٨ - تعتبر الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية ، من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين في أية معاهدة تسليم المجرمين معقودة أو قيد تعقد بين دول أطراف في هذه الاتفاقية .

أما أطراف هذه الاتفاقية الذين لا يعلقون تسليم المجرمين على شرط وجود اتفاقية لهذا الغرض فهم يعتبرون من الآن أن الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين بينهم . ويتم التسليم حسب قانون البلد المطلوب منه التسليم .

مادة ٩ - في الدولة التي لا يبيح قانونها تسليم رعاياها ، يحاكم هؤلاء الرعايا ويحاكمون أمام محاكم بلدهم إذا عدوا بعد أن يكونوا قد ارتكبوا في الخارج أحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية .

ولا يسرى هذا الحكم إذا كان لا يجوز تسليم الأجنبي في مثل هذه الحالة بين أطراف هذه الاتفاقية .

مادة ١٠ - لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية على دولة أجنبية وحكم عليه ثم قام بتنفيذ العقوبة أو ألغيت هذه العقوبة أو خففت وفقاً لقانون تلك الدولة الأجنبية .

مادة ١١ - لا يجوز تفسير أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه يحدد موقف أى طرف من أطرافها بالنسبة للمسألة العامة المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية في القانون الدولي .

مادة ١٢ - لا تفسر هذه الاتفاقية المنبداً القائل بأن الأفعال المنصوص عليها فيها تكيف وتحاكم ويعاقب عليها وفقاً لقانون الوطن .

مادة ١٣ - يلزم الأطراف في هذه الاتفاقية بتنفيذ الانابة القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية وفقاً لقانونهم الوطني وتلزم الجارية لديهم في هذا الصدد .

ويتم إرسال الانابة القضائية بالطرق الآتية :

١ - أما عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية .

٢ - أما عن طريق الاتصال المباشر بين وزارتي العدل في الدولتين أو بين الجهة المختصة في الدولة المنيية وبين وزارة العدل في الدولة المناوبة .

٣ - أما عن طريق الممثل الدبلوماسي أو القنصلي للدولة المنيية في الدولة المناوبة .

ويقوم الممثل المذكور بإرسال الانابة القضائية الى الجهة القضائية المختصة او الى الجهة التي تعينها حكومة الدولة المنابة • وتتلقى من هذه الجهة مباشرة الأوراق المتضمنة تنفيذ الانابة •

في الحالتين (١) و (٣) ترسل في الوقت نفسه في جميع الحالات نسخة من الانابة القضائية الى السلطة العليا في الدولة المنابة •

تحرر الانابة القضائية بنسخة السلطة الميينة ، على أنه يجوز للدولة المنابة أن تطالب ترجمة ممتدة الى لغتها بمرغبة السلطة الميينة •

على كل طرف في هذه الاتفاقية أن يرسل لخطارا الى كل من الأطراف الأخرى في هذه الاتفاقية ليبلغه طريقه أو طرق ارسال الانابات القضائية المشار اليها والتي يقبلها من بين الطرق الميينة في هذه المادة •

والى أن ترسل الدولة مثل هذا الاخطار يستمر العمل بالنظام المعمول به الآن بشأن الانابات القضائية •

لا يجوز المطالبة بأية رسوم أو نفقات عن تنفيذ الانابات القضائية خلاف مصاريف الخبراء •

ليس في هذه المادة ما يمكن اعتباره تعهدا من جانب أطراف هذه الاتفاقية بالموافقة على مخالفة قوانينهم الخاصة بإجراءات وطرق الاثبات المقررة في المواد الجنائية •

مادة ١٤ — على كل طرف في هذه الاتفاقية أن ينشئ سبعا خاصا يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية •

وتقوم هذه الأقسام بجميع كافة المعلومات التي من شأنها أن تساعد على منع الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمراقبة عليها ويجب أن تظل على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها في الدول الأخرى •

مادة ١٥ — بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية ، والذي تراه

السلطات المسئولة عن الأقسام المشار إليها في المادة الرابعة عشرة ، منسجاء ،
توافق تلك السلطات ، السلطات المسئولة عن الأقسام المسائلة في الدول
الأخرى بالمعلومات الآتية :

١ - البيانات الخاصة بأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
هذه الاتفاقية أو أى مشروع في مثل هذه الجريمة .

٢ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بمحاكمتهم أو اللقاء
القبض أو الحكم عليهم أو رفض دخولهم الى البلاد أو طردهم منها
وبانتقالاتهم وكافة المعلومات الأخرى عنهم .

وتشمل هذه المعلومات بصفة خاصة أوصاف المجرمين وبصمات
أصابعهم وصورة شمسية لهم وبيانات عن انطرق التي اعتادوا اللجوء
إليها ومحاضر البوليس الخاصة بهم وصحيفة سوابقهم .

مادة ١٦ - توافق أطراف هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو أن
تشجع - عن طريق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية
الخاصة والسامة وغيرها من الخدمات المتصلة بها - على اتخاذ التدابير التي
من شأنها منع البغاء وضمان تأهيل ضحاياهم ومحلها الجرائم المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية وإصلاحهم اجتماعيا .

مادة ١٧ - تتعهد أطراف هذه الاتفاقية ، فيما يتعلق بالهجرة
منها أو إليها أن تتخذ أو تواصل العمل - في حدود التزاماتها الواردة في
هذه الاتفاقية - بالتدابير المعدة لمكافحة الاتجار في الأشخاص من كلا
الجنسين بقصد الدعارة .

وتتعمد بصفة خاصة بما يلي :

١ - إصدار اللوائح الضرورية لحماية المهاجرين إليها ومنها ولا سيما

انتساء والإطفال سواء في أماكن الوصول أو المرحيل أو خلاف السفر •
٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لتنظم حملة دعائية مناسبة لتحذير الجمهور
من اخطار هذا الاتجار •

٣ - اتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة في محطات السكة الحديدية
والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفي الأماكن العامة لمنع الاتجار
الدولي في الأشخاص بقصد الدعاية •

٤ - اتخاذ التدابير المناسبة لاختار السلطات المختصة بوصول
الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء
فيه أو من ضحاياهم •

مادة ١٨ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأخذ اقرارات - وفقا
للشروط الواردة في تشريعاتهم الوطنية - من الأجانب الذين يزاولون
الدعاية لاثبات شخصيتهم وهائتهم المدنية ولعرفة الشخص الذي حملهم
على مغادرة بلدهم • وتبلغ هذه المعلومات الى سلطات الدولة التي
ينتمى اليها هؤلاء الأشخاص توطئة لاعادتهم اليها اذا لزم الأمر •

مادة ١٩ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بما يلي بقدر الامكان
وفقا للشروط المنصوص عليها في تشريعاتهم الوطنية ودون الاخلال
باجراءات المحاكمة أو أية اجراءات أخرى تتخذ لمخافعة هذه التشريعات :
١ - اتخاذ التدابير المناسبة لمد حاجيات ضحايا الاتجار الدولي
في الأشخاص بقصد الدعاية وللانفاق عليهم مؤقتا لحين اتخاذ الاجراءات
اللازمة لترحيلهم اذا كانوا لا مورد لهم •

٢ - ترحيل من يرغب من الأشخاص المنصوص عليهم في الماد ١٨
أو من يطلب بهم أشخاص لهم ولاية عليهم أو من يصدر أمر باخراجهم
من البلاد وفقا للقانون • ولن يتم الترحيل الا بعد الوصول الى انتدق
مع الدولة المرحلين اليها على شخصيتهم وجنسياتهم وكذلك على مكان وتاريخ

وصولهم الى الحدود : وعلى كل طرف في هذه الاتفاقية أن يسهل مرور مثل هؤلاء الأشخاص عبر اقليمه .

٣ - اذا كان الأشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة لا يستطيعون دفع نفقات ترحيلهم لم يكن لهم زوج أو قريب أو وصي يدفع عنهم هذه النفقات ، تحملت الدولة الموجدتين فيها نفقات ترحيلهم الى أقرب الحدود أو أقرب ميناء بحري أو جوي في اتجاه الدولة التي ينتمون اليها وتحملت هذه الدولة الأخيرة نفقات السفر بعد ذلك .

مادة ٢٠ - يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ اذا لم يكن قد سبق لها - التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات التوظيف لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما النساء والأطفال لخطر الدعاية .

مادة ٢١ - يبلغ أطراف هذه الاتفاقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة القوانين واللوائح المعمول بها لديهم بشأن موضوع هذه الاتفاقية كما تبلغه بعد ذلك نصوص جميع القوانين واللوائح الجديدة وكافة التدابير التي تتخذها لتطبيق هذه الاتفاقية . ويقوم السكرتير العام بصفة دورية بنشر ما يصله من معلومات ويوزعها على جميع أعضاء الأمم المتحدة وعلى الدول غير الأعضاء التي يكون قد أبلغ هذه الاتفاقية اليها بصفة رسمية عملاً بأحكام المادة الثالثة والعشرين منها .

مادة ٢٢ - اذا نشأ أي خلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها واذا لم تتمكن تسوية هذا الخلاف بطريقة أخرى ، طرح الخلاف بناء على طلب أي من الأطراف فيه الى محكمة العدل الدولية .

مادة ٢٣ - تعد هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكل دولة أخرى يوجه اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لهذا الغرض .

ويصدق على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق لدى سكرتير عام الأمم المتحدة .

يجوز للدول المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة والتي لا توقع على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها .

ويتم الانضمام بليداع وثيقة انضمام لدى سكرتير العام للأمم المتحدة .

ويقصد أيضا في هذه الاتفاقية بلفظ « الدولة » جميع المستعمرات والأقاليم الموضوعة تحت الوصاية والتابعة لدولة توقع أو تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها وكلفة الأقاليم التي تمثلها هذه الدولة في الميدان الدولي .

مادة ٢٤ - يعمل بهذه الاتفاقية في اليوم التسعين التالي لتاريخ ايداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام .

ويعمل بها بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد ايداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام ، بعد انقضاء تسعين يوما على ايداع وثيقة تصديق أو انضمام هذه الدولة .

مادة ٢٥ - بعد انقضاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية ، يجوز لكل طرف فيها أن ينسحب منها بإرسال اخطار مكتوب الى سكرتير عام الأمم المتحدة .

ويبقى مفعول اخطار الانسحاب ، بالنسبة للدولة المنسحبة بعد انقضاء سنة من تاريخ استلام السكترير العام للأمم المتحدة له .

مادة ٢٦ - يبلغ السكترير العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المشار إليها في المادة الثالثة والعشرين:

(١) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تصله عملاً بالمادة الثالثة والعشرين .

(ب) تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وفقاً للمادة الرابعة والعشرين .

(ج) أخطارات الانسحاب التي تصله عملاً بالمادة الخامسة والعشرين .

مادة ٢٧ - يعتمد كل طرف في هذه الاتفاقية بأن يتخذ وفقاً لدمته ما يازم من التدابير التشريعية وغيرها لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .

مادة ٢٨ - تلتزم أحكام هذه الاتفاقية فيما بين أطرافها وتحمل محل أحكام الاتفاقات الدولية المشار إليها في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الفقرة الثانية من الديباجة ويعتبر العمل بكل من هذه الاتفاقات منتهياً عندما تصبح كل أطرافها أطرافاً في هذه الاتفاقية .

وإثباتاً لما تقدم وقع المنحويون الواردة امضاءاتهم فيما يلي بهم من سلطة مخولة لهم من حكوماتهم على هذه الاتفاقية التي أعنت للتوقيع عليها بليك سكس بنيويورك في اليوم الواحد والعشرين من شهر مارس سنة ألف وتسعمائة وخمسين ويرسل السكرتير العام نسخة معتمدة منها الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء الوارد ذكرهم في المادة الثالثة والعشرين .

ويلى ذلك توقيعات منحويي الدول الآتية :

الدانيمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١) .

أكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠) .

الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠) .

ليبيريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .

- (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .
- جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠) .
- اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .
- يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١) .

بروتوكول ختامي

ليس من بين أحكام هذه الاتفاقية أى حكم يمكن اعتباره ماسا باى تشريع يفص على تدابير لكسافة الاتجار الدولى بالأشخاص واستغلال دعارة الغير أشد من التدابير المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

وتسرى أحكام المواد من ٣٣ الى ٣٦ من هذه الاتفاقية على هذا البروتوكول .

ويلى ذلك توقيعات مندوبى الدول الآتية :

- الدانيمارك ١٢ فبراير سنة ١٩٥١) .
- اكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠) .
- الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠) .
- ليريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .

- (٢١ مارس سنة ١٩٥٠) .
- جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠) .
- اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠) .
- يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دملایه واملان

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦.

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

بسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولية سنة ١٩٣٨ بلائحة الاعلانات المعدل بالمرسوم الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤ ،

وعلى انقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الإشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يقصد بالاعلان في تطبيق أحكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبة أو لوحة صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى • وتكون معدة للعرض أو

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ - العدد ١٦ مكرر •

النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام •

مادة ٢ - لا يجوز مباشرة الاعلان الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة •

ويجب للترخيص في مباشرة الاعلان عن الأشرطة السينمائية موافقة السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه •
ويكون الترخيص شخصيا ولفدا للمدة المحددة فيه على ألا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها •

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسؤولية على السلطة المختصة في شأن ما رخص في أجرائه •

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والتراخيص فيه ورسوم منحه وتجديده •

مادة ٣ - على المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه •

مادة ٤ - يمتنى من الحصول على الترخيص :

(١) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضئية كهربائيا والموضوعة على المحال المملوكة أو التجارية أو الصناعية أو الملامى أو الأماكن المدة لزاوله احدى المهن وذلك بقصد الاعلان عن العمل الذى يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على اعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا تتجاوز حدود المثل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمترا - مع مراعاة ألا يقل ارتفاع حافتها

السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق إذا زاد هذا الارتفاع عن ٥ سنتيمترات •

ويجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ × ٤٠ سنتيمترا ولا يجاوز بروزها ٥ سنتيمترات •

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع السلع أو المهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التي تراول في المحل •

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجارى متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذى يزاوله •

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الغرض المخصصة من أجله كطلبات البنزين وموازين الأشخاص ولثلاجات وغيرها •

(هـ) الاعلانات المباشرة على اللب أو الأغلفة أو ما فى حكمها التى تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصى ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم •

(و) اعلانات البيع أو الإيجار الخاصة بالمقار ذاتها •

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من السلطة العامة أو التى يقضى بها القانون •

(ح) الاعلانات التى تنبأها الهيئات الدينية والخيرية والصحية إذا كانت متعلقة بالأغراض المنشأ من أجلها هذه الهيئات •

(ط) الاعلانات الانتخابية •

(ي) الاعلانات والتركيبات التي تقام في المناسبات العامة كالاعیاد الدينية أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الاجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الاعلانات المشار إليها في البنود الثلاثة الأخيرة إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقاً للشروط وفي المدة التي تحددها لذلك ويتعين ازالتهما وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء المدة المحددة .

مادة ٥ - يظـر مباشرـة الاعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التي تكون مخصصة لخدمة عامة تبأشرها الحكومة أو الهيئات العامة التعليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة وقواعدها والمنترحات والأرصـة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة .

ومع ذلك فلاسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على الأماكن المشار إليها في البندين (ب) و (هـ) طبقاً للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يـعينها الوزير المختص بقرار يصدره .

مادة ٦ - للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لأسباب تتعلق بمظهر المدينة أو تنسيقها أو بطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن العام أو بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية .

مادة ٧ - يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بتدبيرهم قرار

وزارى (١) صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — ويكون لهم الحق فى التفتيش على الاعلان والاجهزة الخاصة به •

مادة ٨ — كل من باشر اعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه وأحد ولا تجاوز عشرة جنيهات •

وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات •

وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وبالزام المخالف برد الشئ الى أصله وبأداء ضخم الرسوم المقررة على الترخيص (٢) •

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٥٦ بمنح صفة مامورى الضبط القضائى لموظفى قسم اشغال الطريق والاعلانات ببلدية الاسكندرية فى اثبات ما يقع مخالفا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٥٦ — العدد ٥٧) ورقم ١٦٥٥ لسنة ١٩٥٦ بمنح ملاحظى الاعلانات والاشغالات التابعين لادارات التنظيم ببلدية القاهرة صفة مامورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقرارات المنفذة له (الوقائع المصرية فى ١٧/١٢/١٩٥٦ — العدد ١٠١ مكرر) وقرار وزير العدل بتحويل المساعدين والفنيون الذين يقومون بأعمال التنظيم بمديرىات الاسكان والمرافق بالمحافظات والمجالس المحلية كل فى دائرته اختصاصه صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٦٣ — العدد ١٠١) وقرار وزير العدل رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٥ بتحويل العاملين بالوحدات المحلية لقرى مركز الداخلة والوحدة المحلية لمركز ومدينة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ٦/٤/١٩٨٥ — العدد ٨٢) •

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة الاولى من القانون رقم ٦٦

فاذا لم يقيم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة التي
تحدد لهذا الغرض جاز للسلطة المختصة اجراء هذه الاعمال على نفقته
ولا يجوز مطالبتها بأى تعويض عن أى تلف يلحق الاعلان أو الأجهزة
أو غيرها »

ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ اخطاره بحصول الازالة أن
يسترد الاعلان ومشتملاته بعد أدائه قيمة نفقت الازالة وضعت الرسوم
المقررة على الترخيص »

فاذا انقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الاعلان ومشتملاته
بالطريق الادارى وتحويل المبالغ المستحقة لها .

=

لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات عرفت المراد بالاعلان وأوجبت الفقرة
الاولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على
ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن « كل من
بأثر اعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات
المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة
جنيهات . وفى حالة تعدد الاعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة
فيه بقدر عدد المخالفات . وفى جميع الاحوال يقضى بازالة الاعلان
وبالزام المخالف برد الشئ الى أصله واداء ضعف الرسوم المقررة على
الترخيص » . ومراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة
مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي
لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلان
والزام المخالف رد الشئ الى أصله واداء ضعف الرسوم المقررة على
الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة المطعون
ضده بجريمة مباشرة الاعلان فى موقع واحد بدون ترخيص فانه اذ قضى
بمعاقبته بتغريمه مائة قرش والزامه رسم الرخصة والازالة فى خلال اسبوعين
على نفقته دون أن ينص على إلزامه رد الشئ الى أصله واداء ضعف
الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب
نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه (نقض جنائى ١٩٦٥/٢/٣٠ - موسوعتنا
الذهبية ج ٢ فقرة ٢٠٦٣) .

وكل اعلان مخالف للمادة الخامسة أو من شأنه اعاقه حركة المرور أو تعريض سلامة المنتعمين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالعقائد الدينية يجوز للسلطة المختصة ازالته فوراً بالطريق الادارى على نفقة المخالف وتحصل نفقات الازالة بطريق الحجز الادارى .

مادة ٩ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه اعلاناً مرخصاً فيه .

مادة ١٠ - يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون الى نهاية المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في هذا انقانون والقرارات المنفذة له في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور من انتهاء مدتها .»

وعلى أصحاب الاعلانات التى لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون طلباً الى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشار اليه في المادة الثانية .

مادة ١١ - لا يترتب على هذا القانون أى اخلال بتطبيق أحكام قوانين المبانى والتتظيم وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية.

مادة ١٢ - تسرى أحكام هذا القانون في البلاد التى بها مجالس بلدية وفى الجهات التى يصدر بها قرارات من الوزير المختص (١) .»

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تفويض المحافظين فى مباشرة اختصاصات وزير الاسكان والمرافق والمبينة بالفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٥/٢٧ - العدد ٤٠) .

ويجوز للوزير المختص (١) بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها للترخيص في الاعلان .

مادة ١٣ - يلغى المرسوم الصادر في ٢٠ يولية سنة ١٩٣٨ المشار اليه .

مادة ١٤ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والمواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (٢) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦)

(١) صدر قرار وزير الامكان والمرافق رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن تفويض المحافظين في مباشرة اختصاصات وزير الاسكان والمرافق والمبينة بالفقرة ٢ من المادة ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٤ - العدد ٧٩) .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط وأوضاع ورسوم الاعلان على اعمدة الانارة والنفق في حدود اختصاص المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٥/٧ - العدد ٣٦) والمعدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٢/١٣ - العدد ١٢) وقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥ بشروط الترخيص بالاعلان على برودة الارصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٧/١٥ - العدد ٥٤) .

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية

رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم

الاعلانات والغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة

التنفيذية القديمة (١، ٢، ٣)



وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم
الاعلانات ،

وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (البند أ) معدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٩
لسنة ١٩٦٧) يقدم طلب الترخيص في الاعلان الى الجهة المختصة مبينا
به اسم الطالب وصناعته ومحل اقامته والمدة التي سيشارك فيها الاعلان
وموقع العقار الذي سيشارك عليه واسم ملكه .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(١) الرسومات الانشائية التفصيلية بمقاس رسم مناسب من

(١) الوقائع المصرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٩٩ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٦٢ في شأن العمل بفئات رسوم الاعلان الواردة في القرار
الوزارى رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ .

(٣) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٥٩
باعفاء بعض الاقسام بمدينة الاسكندرية من بعض احكام القرار الوزارى
رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٢/٧ - ١٩٥٩ - العدد ٩٦) .

صورتين عن الحوامل النخلة بالاعلان والتركيكات والهيكل وغيرها والمواد المصنوعة منها وطرق تثبتها وألوانها متى كان الاعلان مركبا بأعلا أسطح العقارات أو أعمدة الانارة أو النلق .

واذا كان الاعلان مضيئاً فيجب أن يرفق مع الطلب علاوة على الرسومات المشار اليها في الفقرة السابقة الرسومات التفصيلية للتركيكات والتوصيلات الكهربائية .

(ب) الايصال الدال على ايداء رسم النلق .

مادة ٢ - في حالة مباشرة الاعلان على لوحات أو حوامل أو وسائل متعددة لموضوع واحد أو لموضوعات مختلفة يجب الحصول على ترخيص عن كل لوحة أو حامل أو وسيلة ولو كان الطالب أو المنتفع بالاعلان شخصاً واحداً .

مادة ٣ - (١) يشترط في السياجات واللوحات والحوامل والوسائل الأخرى المدة لمباشرة الاعلان أن تكون مطابقة للمواصفات الآتية :
(أ) السياجات واللوحات والحوامل والوسائل المدة للاعلان والمقامة على الأرض : :

١ - يجب أن تكون القوائم مثبتة بمتانة في الأرض وألا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الأرض عن متر واحد وفي حالة استعمال قوائم أو حوامل من الخشب أو الحديد يتعين طلاؤها بوجهين من البتومين الساخن .

٢ - يجب ألا يزيد ارتفاع أعلا جزء من السياجات أو اللوحات أو الحوامل المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح

(١) الفقرة (و) مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ (الوقائع المصرية في ١٣/٤/١٩٦١ - العدد ٣٠)
والفقرة (ز) مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١١/٩/١٩٦٧ - العدد ١٧٤) .

الأرض المطة عليه • وإذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض الفضاء من جميع جهاتها وجب ترك جزء خال يكشف عما وراءه بارتفاع قدره نصف متر على الأقل بين الأرض وآخر جزء في السياج ويجوز في هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب على ألا يقل الجزء المفرغ منها عن نصف مساحته •

وإذا أقيمت اللوحات بعيدة عن حد الطريق بمسافة لا تقل عن ثمانية أمتار جاز أن يصل ارتفاع أعلا جزء فيها إلى ثمانية أمتار ١١

(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط •

١ - يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل في الحوائط استعمال كتلتين من الحديد لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم ولا يجوز استعمال الخواير أو القطع الخشبية في هذا الغرض ١٢

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية أو القواعد الهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الأبواب والنوافذ ووسائل الانقاذ وأعمدة الصرف ومواسير المياه •

٢ - يجب ألا يجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل والكوابيل واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

• سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من سطح الطريق ثم • في المائة من عرض الطريق في المسافة التي تملو ذلك لغاية ارتفاع أربعة أمتار مقيسا من سطح الطريق وبشرط ألا تزيد البروز على سنتيمترا ثم ١٠ في المائة من عرض الطريق فيما يملو ذلك من ارتفاع • وبشرط ألا يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد ارتفاع أعلى جزء في الاعلان على سطح سقف الدور العلوى المطل على الطريق أكثر من مترين ١٣

وإذا كان الاعلان مثبتا على واجهات البواكى وجب ألا يزيد بروزه

مع الحوامل والكوابيل الخاصة به من سطح المخطط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكى بشرط ألا يجاوز هذا الارتفاع ٥٠ سم وألا يقل ارتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الاعلان على فتحات البواكى وكذلك الاعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لأكتاف البواكى .

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق أسطح المباني :

١ - في حالة مباشرة الاعلانات على لوحات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيما بما في ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما في حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون في مجموعها أو في جزء منها لوحة مصممة فيجب ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب في الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشتملاتها رادة عن صامت واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحامله في موضع لا يعرض المنتفعين بالعقار أو غيرهم لأي ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمراقب العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية وبحيث يقلوم تأثير الرياح ولا يترتب عليه أى ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة في أعمدة الانارة :

يجب في الاعلانات التي تبشر على أعمدة الانارة ألا يقل ارتفاع

أدنى نقطة فيها عن مرء متر من سطح الرصيف وألا يزيد مسطحها على متر مربع وألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الاعلانات على النفق :

يجب فى الاعلانات التى تبشر على النفق اذا لم تكن بالنقش ألا يجاوز ارتفاعها حافتى الحائط الممتدة بمرض الطريق السفلى وألا يزيد سمكها على عشرة سنتيمترات .

(و) الاعلانات على شبكة الحقائق اعلاسيارات الأجرة :

يجب فى الاعلانات التى تبشر على شبكة الحقائق اعلاسيارات الأجرة أن تثبت تثبيتا جيدا بالشبكة . وأن تكون غير بارزة عن سطح السيارة العلوى المثبتة به الشبكة وألا يزيد ارتفاع الاعلان عن عشرين سنتيمترا من سقف السيارة ، وأن يكون من مادة غير قابلة للاحتراق . ويلزم حفظ رخصة مباشرة الاعلان مع سائق السيارة وتقديمها عند أى طلب فى أى وقت .

ويجب اخطار قلم المرور عن السيارات الأجرة المباشرة عليها الاعلانات بدون ترخيص ليراعى ذلك فى تجديد رخصة المرور السنوية .

(ز) الاعلانات المضئية كهربائيا :

يجب أن تتوافر فى الاعلانات المضئية كهربائيا فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها فى هذه المادة ما يأتى :

١ - أن يكون موقع الاعلان المضئ فى مكان مأمون بعيد عن متناول الأيدي وبطريقة تمنع انتشار الحريق .

٢ - أن تعمل حواجز من مادة غير قابلة للاحتراق حول الاعلانات التى تقام فوق أسطح المباني والاعلانات التى تبشر على السياجات واللوحات والحوامل المقامة على الأرض ويعمل بهذه الحواجز بأب مزود

بقفل متين لمنع دخول غير المختصين الى مكان الاعلان كما توضع عليه لافتة (خطر - ممنوع الدخول) »

٣ - أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها الحوامل والمحولات موصلة توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض .

٤ - أن تكون محولات التيار والأنتاييب الضوئية وما يتصل بها من أجهزة في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله الا المختصين فقط .

٥ - أن تكون المفاتيح والمصبرات على لوحة أو لوحات من الرخام أو الأردواز »

٦ - أن تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من الصلب السميك المحوم كما يجب توصيلها بالأرض .

٧ - أن تكون محولات التيار مغطاة بأغطية محكمة بحيث لا تتسرب اليها مياه الأمطار وأن تكون جيدة التهوية »

٨ - أن يزود مكان الاعلان المركب على أسطح المباني أو المباشر على اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على واجهات المحاك بمعد من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه وذلك من الأنواع الآتية :

جهاز اطفاء حريق الكهرباء .

جهاز اطفاء مائي سعة ١٠ لتر .

مادة ٤ - لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط الا في الأماكن التي توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيما عدا اعلانات المنصوص عليها في البند (٤) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضيق اذا كانت تسبب اخلالا أو
لبسا مع اشارات المرور الضوئية •

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضاعة المسقطه المتحركة والثابتة
الا في الأماكن وبالأوضاع التي توافق عليها السلطة المختصة •

مادة ٥ - يجب أن تصنع اللوحات والحوامل والوسائل المعدة
لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد على السلطة المختصة كالمعدن
أو الخشب أو الزجاج أو غيره •

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق الا على لوحات مصنوعة
من المواد المشار اليها على أنه بالنسبة للاعلانات التي لا تزيد مدة مباشرتها
على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد على
السلطة المختصة •

مادة ٦ - في حالة مباشرة الاعلان على لوحة أو حامل معد لهذا
الغرض يجوز صرف ترخيص واحد كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير
الاعلان من وقت الى آخر •

مادة ٧ - (الفقرة ١) معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية
رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١) يؤدى الطالب قبل الترخيص في الاعلان أو تجديده
الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظره قدره خمسون قرشا عن كل اعلان أو لوحة أو سياج
أو عمود انارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو
مقطورة أو شبكة الحقائق أعلا سيارات الأجرة لا يرد هذا الرسم في
حالة رفض طلب الترخيص أو لطلب تجديده •

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
حتى ولو كان متغيرا لأية مدة يبشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا

كان للاعلان أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهاً عن كل اعلان على أعمدة الانارة على ألا يتعدى فانوساً ذى وجهين على اعمود الانارة الواحد وذلك لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذى يباشر على النفق لأية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(هـ) رسم قدره جنيهان و ٥٠٠ ملليم عن الاعلانات المباشرة من الداخل أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء أكانت قاطرة أو مقطورة وذلك عن أية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

وتحدد مساحة الاعلان بالأبعاد الخارجية للوحات بما فى ذلك الخزارف والاطارات ان وجدت واذا بوشر الاعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف المجسمة غير المحدود باطر فتكون مساحة الاعلان عبارة عن مساحة المستطيل الشامل للاعلان المباشر .

وفى جميع الحالات تعتبر كسور المتر متراً .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن العمل بفئات رسوم الاعلان الواردة في القرار
الوزارى رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨. اعتبارا من ٢٦ فبراير
سنة ١٩٥٦ (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ،

وعلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦
بإتاحة التنفيذ للـقانون المذكور الذى استبدل بقرار وزير الشؤون
البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ بشأن نقل
اختصاصات ومسئوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية المركزية ووزارتى
الشؤون البلدية والقروية التنفيذيتين بإقليمى الجمهورية الى وزارة
الاسكان والمرافق ،

وعلى المادة ٧٦ من قانون المقويات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل بفئات الرسوم الواردة في القرار رقم ١٦٩٢ لسنة

٨٠ دعاية واعلان

١٩٥٨ المشار اليه اعتباراً من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، ويعنى أصحاب الشأن من دفع المبالغ التي كانت استحققت عليهم بمقتضى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه زيادة على هذه الفئات .

مادة ٢ - يعفى عفواً شاملاً عن الأعمال التي تمت خلال الفترة من ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ويوقف السير في اجراءات الدعاوى الخاصة بتلك المخالفات ويعتبر أحكام الادانة الصادرة فيها كأن لم تكن .

مادة ٣ - لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون أية مسؤولية على الدولة ، ولا يجوز الاستناد الى أحكامه لاسترداد المبالغ التي دفعت وفقاً للقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا الاقرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٨١ (٢٠ مارس سنة ١٩٦٢) .

التمويلات التسويقية الموضوع

م	النصر المقبل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دفاع مدنى وشعبى

القسم الاول - فى الدفاع المدنى

القسم الثانى - فى الدفاع الشعبى

القسم الأول
فى الدفاع المدنى
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩
فى شأن الدفاع المدنى (١)

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
 وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى الاقليم الشمالى ،
 وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الدفاع المدنى الصادر
 فى الاقليم الجنوبى ،
 وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يقصد بالدفاع المدنى وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات وضمان سير العمل بانتظام واضطراب فى المرافق المسماة وصيانة التحف الفنية والأثرية الوطنية • وحماية المبنى والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية •

مادة ٢ - (البنودان ١٦ ، ١٧ مضافان بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥)
 تشمل تدابير الدفاع المدنى ، بصفة خاصة ما يأتى :

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ١٠٦ مكرر (١) •

- ١ - تنظيم وسائل الانذار بالغارات الجوية (١) .
 - ٢ - تنظيم وسائل اطفاء الحرائق .
 - ٣ - تنظيم تبادل المعاونة بين المدن والمديريات والمحافظات ، فى أعمال فرق الدفاع المدنى ، وانشاء القوات المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة .
 - ٤ - انشاء وتهيئة غرف عمليات الدفاع المدنى .
 - ٥ - تنظيم عمليات الكشف على القنابل التى لم تنفجر ، ورميها .
 - ٦ - تنفيذ الاضاءة والمرور ، واطفاء الأنوار اثناء الغارات الجوية (٢) .
 - ٧ - تخزين المهمات والأدوات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدنى .
 - ٨ - تكون فرق مراقبى الغارات ، لارشاد الجمهور ومساعدته .
 - ٩ - تكوين فرق مراقبى الحرائق ، لمكافحة القنابل الحارقة والحرائق البسيطة .
 - ١٠ - تكوين غرف الكشف عن الاثماعات الخفية .
 - ١١ - اعداد وتنفيذ خطط إخلاء بعض المناطق والأحياء من سكانها وإغاثة المنكوبين .
 - ١٢ - تهيئة المستشفيات المختلفة وغيرها من الأماكن التى تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية ، وانشاء مراكز للإسعاف والتطهير
-
- (١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها اتقاء لخطر الغارات الجوية (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٤/٧ - العدد ٧٨) .
- (٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٦٩ فى شان تنظيم قيود الاضاءة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٣/١٠ - العدد ٥٥) .

واعداد وحدات الاسماف والتطهير لنقل المصلحين لى هذه المراكز والمستشفيات •

١٣ - اقامة خنادق ومخابىء « عامة » وتهيئة مخابىء خاصة بالمبنى والمنشآت •

١٤ - اعداد فرق الانقاذ وفرق رفع الأمتقاض ، ومهماتا ووسائلها .
١٥ - تعليم المدنيين طرق الدفاع المدنى وتدريبهم عليها بمختلف الوسائل •

١٦ - اعداد وسائل وقاية المنشآت والمؤسسات والمشروعات والمرافق العامة •

١٧ - اعداد وسائل الوقاية ضد أخطار الحرب النووية والكيمائية والبيولوجية •

مادة ٣ - (١) تختص مصلحة الدفاع المدنى بما يأتى :

(أولا) جميع أعمال الدفاع المدنى ولها فى سبيل ذلك وضع خطط ومشروعات الدفاع المدنى ومتابعة تنفيذها وعمل الاحصائيات وتدريب مختلف المستويات والفرق وتبدير المهمات والأدوات ونشر وتعمية الوعي للدفاع المدنى بين المواطنين •

(ثانيا) مواجهة حالة الكوارث العلهة التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ولها فى سبيل ذلك أن تستخدم فرق الدفاع المدنى وأن تطلب مباشرة من أية ادارة أو هيئة تقديم ما يلزم من معونات ترى لزومها لمواجهة الكارثة سواء كانت تلك المعونات جهودا للأفراد أو مهمات أو أدوات •

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٥/٤/٤ - العدد ٧٦) والبند رابعا مضاف بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) •

(ثانيا) مواجهة حالة الكوارث العامة التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ولها فى سبيل ذلك أن تستخدم فرق الدفاع المدنى وأن تطلب مباشرة من أية إدارة أو هيئة تقديم ما يلزم من معونات ترى لزومها لمواجهة الكارثة سواء كانت تلك المعونات جهودا للأفراد أو مهمات أو أدوات .

(ثالثا) أعمال الانقاذ النهري بالنسبة للأفراد والجماعات .

ويكون مدير الأمن بالمحافظة هو المراقب العام للدفاع المدنى ويتولى شؤونه تحت إشراف المحافظ .

(رابعا) أعمال الدفاع المدنى لحماية المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة والمباني المرتفعة التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية (١) ضد كلفة الأخطار .

ولها فى سبيل ذلك وضع الخطط والاشتراطات وتنظيم الوسائل المستخدمة من خلال أجهزتها المتخصصة مركزيا أو محليا بالاشتراك والتعاون مع السلطات المختصة .

مادة ٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥)
ينشأ مجلس أعلى للدفاع المدنى ويكون تشكيله بقرار من رئيس الجمهورية (٣) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة المنصوص عليها فى البند رابعا من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١/٢٤ - العدد ٢١) .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧١ بتشكيل مجلس أعلى للدفاع المدنى (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/٦/٢٤ - العدد ٢٥) .

وللمجلس أن يقرر استدعاء من يرى ضرورة الاستعانة به من الخبراء وغيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود في القرارات التى يصدرها .
ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للدفاع المدنى وإقرار ما يبرض عليه من خطط ومشروعات هذا الدفاع وتتبع تنفيذا .
ويجتمع المجلس بناء على طلب رئيسه كلما رأى ضرورة لذلك .
ويكون اجتماع المجلس صحيحا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل ،
وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الذى منه الرئيس .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تنشأ في كل محافظة لجنة للدفاع المدنى ويكون تشكيلها بقرار من وزير الداخلية (١) .
وتختص هذه اللجنة بدراسة الوسائل المؤدية الى تنفيذ خطة الدفاع المدنى وتبلغ قراراتها لمصلحة الدفاع المدنى لاعتمادها .
واللجنة أن تقرر استدعاء من ترى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء وغيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود في القرارات التى تصدرها .
وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها ، ويكون اجتماعها صحيحا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦ - (٢) يصدر وزير الداخلية قرارا بالتدابير التى يقتضيها الدفاع المدنى في حوادث اختصاص المجالس المحلية .

(١) صر قرار وزير الداخلية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تشكيل لجنة الدفاع المدنى المنصوص عنها في المادة ٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بكل محافظة (الوقائع المصرية في ١٩٧٠/٣/٣٠ - العدد ٧٠) .

(٢) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٤/٤ - العدد ٧٦) والفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) .

٩٠ دفاع مدنى وشعبى

كما يصدر قرارا (١) بتنفيذ خطط الدفاع المدنى وتحديد الاشتراطات الفنية الوقائية ومراقبة تنفيذها: فى المصانع والمرافق العامة والمنشآت العامة والمباني المرتفعة المشار اليها بالعدد رابعا من الماذن (٤) .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تتولى المجالس المحلية تنفيذ تدابير الدفاع المدنى التى يصدر بتمحيها قرار من وزير الداخلية (٢) وفى المدة المحددة لها وحسب الترتيب المعين لها وفقا للقرار المشار اليه فى الماذن السادسة .

ويكون مجلس المحافظة مسئولاً عن تنفيذ خطة الدفاع المدنى .

مادة ٨ - تتحمل الدولة نفقات التدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدنى مع مراعاة أحكام المادتين ١٠ ، ١١ .

مادة ٩ - لوزير الداخلية فى كل ، اتعليم فى حالة الطوارئ أو الكوارث أو اعلان التعبئة ، أو من يندبه ، التصرف فى اعتمادات الدفاع المدنى ، سواء رصحت فى ميزانية الوزارة أو الطوارئ (بمسأ فى ذلك من اعلانات تمنحها الوزارة للهيئات الخاصة) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء وحدات للدفاع المدنى فى الصناعة بالمناطق الصناعية (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٩/٢٢ - العدد ٢٢٠) كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن لجان الدفاع المدنى بالمصانع والمرافق والمنشآت العامة (الوقائع المصرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨١ - العدد ٢٢٠) ورقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنفيذ خطة الدفاع المدنى بالنسبة للمصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٥/٥ - العدد ١٠٦) ورقم ٥٢٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن اشتراطات الأمن والوقاية فى المباني العامة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٥/٥ - العدد ١٠٦) .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التعامل فى بقايا مخلفات العمليات الحربية بالمناطق الصحراوية وغيرها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٦ - العدد ٧٧) .

وله أن يعهد الى الوزارات والمصالح المختصة بشراء الآلات والسيارات والأجهزة والمهمات والأدوية وغيرها وتعيين الجهات والهيئات العامة والخاصة التى تسلم اليها تلك الأشياء دون التقيد بالقواعد والتعليمات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح وذلك للانتفاع بها وحفظها قابلة للاستعمال عند الحاجة ، تحت مسئوليتها وتحت رقابة واشراف وزارة الداخلية .

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥) تخصص المجالس المحلية كل سنة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ خطة الدفاع المدنى كل فى دائرته .

مادة ١١ - على ملاك العقارات المشار اليها فى المادة السادسة أن يقوموا على نفقتهم وفى المواعيد التى تحددهم بتنفيذ الأعمال التى تفرض على هذه العقارات ، بشرط ألا تتجاوز التكاليف خمسة فى المائة من قيمة العقار وتقدر هذه القيمة باعتبار عشرين مثلاً للأجرة السنوية التى تتخذ أساساً لضريبة العقارات المبنية أو الأجرة السنوية الفطية فى الجهات التى لا تفرض فيها هذه الضريبة .

ويجوز التظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان صاحب الشأن ، وذلك أمام لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية ، فى كل اعليم ، ويكون قرارها نهائياً (١) .

مادة ١٢ - يجوز أن يشترط فى رخص البناء ، قيام المرخص له بأعمال الدفاع المدنى ، وأن يشترط أيضاً اعداد أملكن خاصة تصلح لأن تكون عند الحاجة مخابى عامة « وتتحمل الدولة نفقات اعداد هذه المخابى ، وتعويض مالئالتقار عما يصيب عقاره من نقص فى قيمته بسببها .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تدابير الدفاع المدنى الواجب اتخاذها فى العقارات (الوقائع المصرية فى ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ٢١٦) .

وعلى ملاك المباني المشار اليها في الفقره السابقه وعلى شاعليها أن يظلوا الأماكن المعده لأن تكون مخابىء عامه بمجرد التنبيه عليهم بذلك من السلطة المختصة .

ويجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات الصادره أمام اللجنه المنصوص عليها في ماده (١١) خلال الميعاد المبين بها .

ماده ١٣ - يصدر وزير الداخليه ، في كل اقليم ، قرارا بالاشتراطات والمواصفات الخاصه بانشاء المخابىء وغيرها من أعمال الدفاع المدنى .
المنصوص عليها في ماده السابقه .

وينضمن القرار الذى يصدر من السلطات القائمه على أعمال التنظيم هذه الاشتراطات والمواصفات ، وذلك بالنسبه الى المقارنات التى يحددها وزير الداخليه في كل اقليم .

ماده ١٤ - اذا لم يتم صاحب العقار بتنفيذ الأعمال المفروضه عليه جاز لجهه الاداره تنفيذها على نفقته .

ماده ١٥ - لوزير الداخليه ، في كل اقليم ، اصدار قرار بالزام ملاك المباني والأراضى النضاء بعدم الترض للسلطات المختصة بأعمال الدفاع المدنى ، عند قيامها بهذه الأعمال في عقاراتهم .

ويعلن هذا القرار الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه يعلم وصولاً كما ينشر في الجريده الرسميه ، ويترتب على هذا النشر سريانه على الكافه .

ويعوض المالك عما يصيب عقاره من ضرر بسبب الأعمال المشار اليها في الفقره السابقه ويرفع النزاع في شأن هذا التعمييض الى المحكمه الكائن في دائرتها المقار .

مادة ١٦ - لوزير الداخلية : فى ظل اقليم ، أو من يندبه ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات ، وسواء كانت مبنية أو غير مبنية ، وعلى المنقولات اللازمة لاعداد المخابىء العامة ولايواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات والمراكز اللازمة للاسعاف والتموين .

ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقض فى قيمته ، كما يعرض مالك المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع فى شأن هذا التعويض الى المحكمة الكائن فى دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بان النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع المدنى المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٥ على ان لوزير الداخلية فى كل اقليم أو من يندبه ان يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة لاعداد المخابىء العامة ولايواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات والمراكز اللازمة للاسعاف والتموين . ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقض فى قيمته كما يعرض مالك المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع فى شأن هذا التعويض الى المحكمة الكائن فى دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها ، يدل على ان المشرع قد اورد قاعدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع فى شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقض فى قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها وهذه القاعدة استثناء من الاصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الادارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء فى الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم العادية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه عن نقض فى قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التى تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار اليه - لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه لا يندرج تحت حالة التعويض عن نقض قيمة العقار فان الاختصاص بنظره لا ينعقد للقضاء العادى بل لمجلس الدولة على ما سلف بيانه واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٣٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٣٥) .

مادة ١٧ - (١) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ ()
لوزير الداخلية - فى كل اقليم ، أن ينشئ فرقا من المتطوعين ذكورا وانثا
يتعمدون بالتدريب على أعمال الدفاع المدنى فى أوقات فراغهم يقصد
الاشتراك فى أعمال الدفاع المدنى ، ومواجهة الكوارث العامة المنصوص
عليها فى هذا القانون •

وتتطلب شروط قيام المتطوعين بأعمالهم بقرار من وزير الداخلية ، فى
كل اقليم •

ولوزير الداخلية أو من ينوبه ، استدعاء متطوعى الدفاع المدنى ،
لأجراء تجارب تدريبية عامة أو فى ظروف العمليات •

مادة ١٨ - لوزير الداخلية ، فى كل اقليم : أن يقرر فى أى وقت
أجراء تجارب وتعينات على أعمال الدفاع المدنى - للوثوق من كافة الوسائل
الخاصة به •

ويمعقب كل من يتمتع عن تنفيذ التدابير الخاصة بالتجارب أو التمرينات
المشار إليها أو يعترض تنفيذها ، بغرامة لا تتجاوز جنيها مصرياً أو عشر
ليرات سورية •

وتكون العقوبة فى حالة العود ، خلال ستة أشهر من تاريخ الحكم
نهائياً بالحبس لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وغرامة لا تزيد على جنيه مصرى
أو عشر ليرات سورية ، أو إحدى هاتين العقوبتين •

مادة ١٩ - لوزير الداخلية (٢) ، فى حالة التعبئة والكوارث العامة ،

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم
التطوع لأعمال الدفاع المدنى (الوقائع المصرية فى ١٦/٩/١٩٨٦ - العدد
٢٠٨) •

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤ مركزى لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنفيذ
خطة الدفاع المدنى (الجريدة الرسمية فى ١٨/٢/١٩٦٠ - العدد ٤٢) •

أن يصدر قرارات بتنفيذ خطة الدفاع المدنى ، وأن يعين فى قراراته التقويات التى توقع على من يخالفها بشرط ألا تزيد العقوبة على الحبس لمدة سنتين وغرامة لا تجاوز مائتى جنيه مصرى أو ألفى ليرة سورية ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٠ - يحظر على الموظفين العموميين والإطباء والصيادلة والمرضى والمعرضات المستعدين فى مرافق أو مؤسسات ذات منفعة عامة ، والمستغلين بصناعة أو تجارة فى المواد الغذائية وعمال النقل فى حابه قيام التعتبه ، ان يهجروا الجهات التى يؤدون فيها أعمالهم دون إذن خطى بذلك من مصلحة الدفاع المدنى بالاقليم الجنوبي ، والمحيره العامه للدفاع المدنى بالاقليم الشمالى .

ولوزير الداخلية . فى كل اقليم ، بالاتفاق مع وزير الحربية أن يحظر الهجرة على أية فئة أخرى ، تكون أعمالها ضرورية فى استقوار المعيشة .

مادة ٢١ - يتولى وزير الحربية ، فى المناطق العسكرية والمناطق التى تديرها وزارة الحربية اختصاصات وزير الداخلية ، المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٢٢ - تنسق العلاقة بين سلطات الدفاع المدنى وبين القوات المسلحة بقرار يصدره وزير الداخلية والحربية (١) متضمنا الآتى :

- (أ) واجب القوات المسلحة ازاء الدفاع المدنى فى الأحوال العادية .
- (ب) كيفية تقديم معونة القوات المسلحة لسلطات الدفاع المدنى ،

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى والداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن واجبات القوات المسلحة فى غير حالة الحرب لمعاونة سلطات الدفاع المدنى فى تنفيذ مهامها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٥/٢٢ - العدد ١٢٠) .

وذلك فى حالات الضرورة القصوى والحالات الاستثنائية الخطيرة المعالجة
مع تحديد الأعمال التى تتناط بالقوات المسلحة فى هذه الحالات .

مادة ٢٣ - يكون للموظفين . الذين يندبهم وزير الداخلية فى كل
اقليم ، من موظفى وزارة الداخلية وغيرهم ، صفة رجال المضبط القضائى
فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ويكون لهم حق الدخول
فى أى وقت فى مكان تنفيذ الندابير المنصوص عليها فى القانون للتحقق من
تنفيذ تلك الأحكام وإثبات كده مخالفة لها .

مادة ٢٤ - لا يجوز نزع الملة او لافتة او اشارة مركبه لاستعمالها
فى أغراض الدفاع المدنى أو تغيير مكانها أو جعلها غير صالحة لما أعدت
له ويلزم المخالف بمصاريف إعادة انشىء الى أصله .

مادة ٢٥ س١) - كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة
له فيما عدا ما نص عليه فى المادتين ١٨ ، ١٩ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد
على مائة جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على
ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات المنفذة لحكم البند رابعا
من المادة (٣) بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة
آلاف جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦ - لوزير الداخلية ، فى كل اقليم ، أن يحدد بقرار منه المدن

(١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١
(الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١١/٤ - العدد ٤٤ مكرر) والفقرة الثانية
مضافة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة فى ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد
٢٩) .

دفاع مدنى وشعبى ٩٧

والجهات التى يطبق فيها كل أو بعض التدابير المنصوص عليها فى هذا القانون — ولله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

مادة ٢٧ — يلغى القانون رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٨ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٩) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المدن والجهات التى تطبق فيها تدابير الدفاع المدنى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٢/١٨ - العدد ١٤) .

(م ٧ — موسوعة مصر ج ١٥)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠

يسريان بعض أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ - بشأن
منظمات الدفاع الشعبى - على متطوعى فرق الدفاع
المدنى التى تشكل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة
١٩٥٩ المعدل بالتقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥؛ بشأن الدفاع
المدنى (بخصوص متطوعى الدفاع المدنى ومساواتهم
بمتطوعى الدفاع الشعبى) (١ ، ٢)



باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٩ ابريل سنة ١٩٧٠ - العدد ١٥ .

(٢) صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات (الجريدة
الرسمية فى ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩) ونص فى مادته الاولى على أن
تزداد بنسبة ١٥٪ المعاشات المستحقة حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ وفقا لحكم القانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات
وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعى (الجريدة الرسمية فى
١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ تابع « ١ » ونص فى مادته الاولى على أن تزداد
بنسبة ١٠٪ المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقا لحكم القانون رقم
١٢ لسنة ١٩٧٠ وصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لأصحاب
المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١) ونص
فى مادته الاولى على أن تضاف اعانة بواقع اربعة جنيهات شهريا للمعاشات
المستحقة والتى تستحق وفقا لحكم القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ كما صدر
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى
١٩٨٣/٨/٤ - العدد ٣١ تابع « ١ ») ونص فى مادته الاولى على أن تزداد
بواقع خمسة جنيهات شهريا المعاشات المستحقة والتى تستحق وفقا لحكم
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ .

دفاع مدنى وشعبى ٩٩

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع المدنى ، المعدل
بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقويض رئيس الجمهورية فى
اصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قريد القانون الاتى :

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤) تسرى أحكام
المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى على متطوعى فرق الدفاع المدنى
انقضى بشكل بمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الدفاع
المدنى ،

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر بريامة الجمهورية فى ٢٢ المحرم سنة ١٣٩٠ (٣٠ مارس سنة ١٩٧٠)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى

والموقع عليه فى موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

ونلك مع التحفظ بشرط التصديق (١ ٤ ٣)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى

اصدار قرارات لها قوة القانون ،

قصر :

مادة وحيدة - ووفق على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى ،

والموقع عليه فى موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط

التصديق ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٣٨٨ - (٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٩ - العدد ١٣ .

(٢) صدر قرار وزير الخارجية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٧ (الجريدة

الرسمية فى ٢٧/٣/١٩٦٩ - العدد ١٣) ونص فى مادته الوحيدة على ما يأتى :

ينشر فى الجريدة الرسمية الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى والموقع

عليه فى موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ ، ويعمل به اعتبارا من ٢٥ نوفمبر

سنة ١٩٦٨ .

القسم الثانى فى الدفاع الشعبى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالتقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨
بشأن منظمات الدفاع الشعبى (١، ٢، ٣)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٤ .
(٢) صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٧/٢٠ - العدد ٢٩) ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بنسبة ١٥ ٪ المعاشات المستحقة والتي تستحق حتى ١٩٧٨/١٢/٣١ وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية لاصحاب المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٢/٧ - العدد ٦) ونص فى مادته الاولى على منح اعانة غلاء للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعى (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦ تابع (١)) ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بنسبة ١٠ ٪ المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وصدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لاصحاب المعاشات والمستحقين (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١) ونص فى مادته الاولى على أن تضاف اعانة بواقع اربعة جنيهاات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ كما صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٨/٤ - العدد ٣١ تابع « ١ ») ونص فى مادته الاولى على أن تزداد بواقع خمسة جنيهاات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ .

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون ،
وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته في شأن الخدمة
المسكينة والوطنية ؛
وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة
١٩٦٥ في شأن الدفاع المدنى •
وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في شأن التمتيعة العامة،
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته في شأن المعاشات
والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ،
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على
شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن تبعية
هيئة الفتوة الى وزير الدولة للشباب ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - منظمات الدفاع الشعبى تنظم شعبى محلى في المحافظات
واجبها المعاونة في حماية الخطوط الخلفية للقوات المسلحة وفي تنفيذ
اجراءات وقاية المنشآت الحيوية للدولة في حدود المهام التى تكلف بها
ضمن اطار خطة اعداد الدولة للحرب •

(٣) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٤٣ لسنة
١٩٦٨ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٦٨ •

مادة ٢ - تشكل منظمات الدفاع الشعبى من جماعات صغرى لأعمال الحراسة المحلية وفرق معاونة لأعمال الدفاع المدنى يحدد عددها وأنواعها بواسطة مجالس الدفاع الشعبى المنوّه عنها فى المادة الخامسة من هذا القانون وعلى ضوء التزامات المحافظات فى تنفيذ خطة أعداد الحولة للحرب .

ويراعى فى تشكيل جماعات الحراسة المحلية أن يكون أفرادها من العاملين بالمنشأء أو الجهة التى يقومون بحراستها .

مادة ٣ - تتولى منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات الواجبات التالية:

١ - الاشتراك فى حماية الخطوط الخلفية لقواتنا بحراسة المنشآت الحيوية ومنع أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو .

٢ - المساهمة فى أعمال الدفاع المدنى بكل صورة لمقاومة تأثير ضرب العدو الجوى والتخفيف من آثار التكبّات والكوارث العامة وذلك ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الحولة .

٣ - القيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى .

مادة ٤ - يتولى الاشراف على أعمال منظمات الدفاع الشعبى مجالس دفاع شعبية (١) على مستوى المحافظة وعلى مستوى الحى أو المدينة .

مادة ٥ - يشكل مجلس الدفاع الشعبى على مستوى المحافظة من الآتين بعد :

١ - المحافظ (رئيساً للمجلس)

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعيين وتحديد واجبات نائب قائد الدفاع الشعبى والعسكرى بالمحافظات (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/٢١ - العدد ٦٢) .

- ٢ - أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى للمحافظة .
 - ٣ - مدير الأمن .
 - ٤ - ممثل وزارة الشباب بالمحافظة .
 - ٥ - مساعد رئيس الادارة المركزية للتعبئة العامة بالمحافظة .
 - ٦ - ممثلى الوزارات ذات العلاقة ، ويعينون بقرار من المحافظ .
 - ٧ - سكرتير عام المحافظة (سكرتيراً للمجلس)
وللمجلس أن يستدعى أى من الأفراد الذين يرى الاستعانة بخبراتهم .
- مادة ٦ -** تشكل مجالس دفاع شعبية على مستوى الحى بمحافظتى القاهرة والاسكندرية وعلى مستوى المدينة بباقى محافظات الجمهورية -
من الآتين بعد :
- ١ - رئيس الحى أو المدينة (رئيساً للمجلس)
 - ٢ - مندوب من الاتحاد الاشتراكى يعين بواسطة لجنة المحافظة .
 - ٣ - مندوب من مديرية الأمن يعين بواسطة مدير الأمن .
 - ٤ - ممثل وزارة الشباب بالحى أو المدينة .
 - ٥ - ممثلى الوزارات ذات العلاقة ، ويعينون بقرار من المحافظ .
 - ٦ - يعين سكرتير المجلس بقرار من المحافظ .
- وللمجلس أن يستدعى أى من الأفراد الذين يرى الاستعانة بخبراتهم .
- مادة ٧ -** تختص مجالس الدفاع الشعبى بالواجبات التالية :
- ١ - تحديد مطالب الدفاع الشعبى بالمحافظة أو الحى أو المدينة على ضوء خطة اعداد الدولة للحرب .
 - ٢ - التنسيق بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ الواجبات المكلفة بها منظمات الدفاع الشعبى .

- ٣ - تدبير الأفراد المناسبين للتدريب طبقا للواجبات المطلوبة .
- ٤ - تسجيل الأفراد الذين أتموا التدريب .
- ٥ - تشكيل الأفراد فى داخل منظمات الدفاع الشعبى طبقا للواجبات المربين عليها بما فى ذلك الاستفادة بأفراد القطاع التعليمى »
- ٦ - تخطيط ووضع أسلوب استدعاء أفراد منظمات الدفاع الشعبى للتدريب على الواجبات المكلفين بها سواء أعمال التأمين والحراسة أو الدفاع المدنى أو الخدمة الوطنية .
- ٧ - تدبير جميع النواحي الادارية الخلصة بمنظمات الدفاع الشعبى أثناء التدريب أو الاستدعاء باستغلال الطاقات والامكانيات الذاتية لكل محافظة .
- ٨ - الاشراف على تنفيذ مناهج التدريب المختلفة التى تضمها الوزارات المعنية لتدريب الأفراد »
- مادة ٨ - يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة أسلوب وطريقة استغلال كافة الطاقات المتاحة للتدريب بالمحافظة لصالح منظمات الدفاع الشعبى بالتنسيق مع ممثلى الوزارات المختلفة بها .
- مادة ٩ - يصدق مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة على الخطط التى تضمها مجالس الدفاع الشعبى بالحي أو المدينة قبل تنفيذها كما يتولى الاشراف والمراقبة على أعمال تلك المجالس .
- مادة ١٠ - يخول مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة سلطة استدعاء أفراد منظمات الدفاع الشعبى لاجراء تجارب تدريبية عامة أو فى ظروف العمليات وفقا لقرارات مجلس الدفاع الوطنى .
- مادة ١١ - تقدم وزارات الدولة كل فيما يخصها المعاونة اللازمة لهذه المنظمات ، وتختص وزارة الحربية بتقديم المعونات التالية :

- ١ - وضع وتخطيط مناهج التدريب العسكرية لجماعات الحراسة والاشراف على أعمال التدريب بالاستئراك مع وزارة الشباب .
- ٢ - توفير الأسلحة والذخائر اللازمة للتدريب والعمليات على ضوء خطة اعداد الدولة للحرب وقرارات مجلس الدفاع الوطنى " .
- ٣ - توفير المخرين اللزمين للتدريب على أعمال الحراسة بالتنسيق مع وزارة لشباب .

مادة ١٢ - تكون الخدمة فى منظمات الدفاع الشعبى عن طريق التطوع بدون أجر ويشترط فى المتطوع أن يكون لائقا صحيا للخدمة ولا يقل عمره عن ١٨ عاما وألا يكون مطلوبا للتجنيد .

مادة ١٣ - على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والشركات الذين يستخدمون متطوعين بمنظمات الدفاع الشعبى أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم فترة استدعائهم للعمل فى تلك المنظمات ، وتتحمل هذه الجهات كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الأخرى لهؤلاء الأفراد طوال فترة الاستدعاء (١) .

مادة ١٤ - يعامل المتطوعين من أفراد منظمات الدفاع الشعبى الذين يستشهدون أو يفقدون فى العمليات الحربية أو يتوفون فى إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار

(١) صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل كل من الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كامل الرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت والبدلات وكافة الميزات الأخرى للملتحقين بالمقاومة الشعبية من العاملين بهذه الجهات وذلك طوال مدة التحاقهم بها (الجريدة الرسمية فى العدد ٤٦) .

اليه معاملة المجندين بالقوات المسلحة من حيث المعاش والتأمين الاضافى ومكافأة الاستشهاد طبقا لأحكام ذلك القانون .

مادة ١٥ - يعتبر فى حكم اصابة العمل كل حادث يقع للمتنتفع أو للمؤمن عليه المعامل بأحد قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات اجتماعية بسبب تأدية واجبة الوطنى فى منظمات الدفاع الشعبى سواء أثناء التعريب أو الاشتراك فى العمليات الحربية أو فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ويعامل المصابون الذين لا يخضعون لأحكام أى من قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات الاجتماعية معاملة المجندين بالقوات المسلحة من حيث تنويض الاصابة والمعاش طبقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ١٦ - تستحق المعاشات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ ثبوت الاستشهاد أو المفقد أو الوفاة أو الاصابة .

مادة ١٧ - تسوى حالات الأفراد المنصوص عليهم فى المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ طبقا لأحكام هذا القانون أو قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية المعامل به كل منهم أيهما أفضل .

مادة ١٨ - تتولى كل من جهات العمل التى يتبعها الأفراد المنصوص عليهم فى هذا القانون تسوية حالاتهم طبقا لأحكامه .

وتختص وزارة الخزانة بتسوية حالات الأفراد الذين لا يخضعون لأحكام أحد قوانين المعاشات أو التأمينات الاجتماعية .

١٠٨ دفاع مدنى وشعبى

مادة ١٩ - على الوزراء - كل فيما يخصه - اصدار القرارات اللازمة
للتنفيذ (١) .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدن الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (٣١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٨)

(١) صدر قرار وزير الشباب رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ بتعيين ممثلين
لوزارة الشباب بمجالس منظمات الدفاع الشعبى (الوقائع المصرية فى
١٩٦٩/٢/٥ - العدد ٣١) .

وصدر قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩
بشان تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على افراد منظمات الدفاع
الشعبى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٢٦ - العدد ٩٣) .

وصدر قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٩
باصدار لائحة جزاءات افراد منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعى مدن حماية
الشعب فى فترة تدريبهم واستدعائهم للعمليات (الوقائع المصرية فى
١٩٦٩/١٠/١٣ - العدد ٢٣٦) المعسل بالقرار رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٠
(الوقائع المصرية فى ١٩٧١/١/٢٣ - العدد ١٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ١٨٤٣ لسنة ١٩٦٨
باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى (١)

رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن
منظمات الدفاع الشعبى ،
وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الأحكام العسكرية،

قصر :

مادة ١ — يعمل باللائحة المرفقة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى .

مادة ٢ — على الوزراء وجهات الادارة المحلية — كل فيما يخصه —
اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

الباب الاول

واجبات منظمات الدفاع الشعبى ومبادئ التطبيق



مادة ١ - تتولى منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات الواجبات التالية :

- ١ - الاشتراك فى حماية الخطوط الخلفية لقواتنا بالدفاع المحلى عن المنشآت الحيوية ومنع أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو .
- ٢ - المساهمة فى أعمال الدفاع المدنى بكل صورته لمقاولة تأثير ضرب العدو الجوى والتخفيف من آثار النكبات والكوارث العامة وذلك ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة .
- ٣ - القيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى .

مادة ٢ - تقوم منظمات الدفاع الشعبى بواجباتها المقررة وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بصفة دائمة فى السلم والحرب اذ أن تأمين وحماية الامكانيات الذاتية لشعب الجمهورية العربية المتحدة واجب وطنى له صفة الدوام .

مادة ٣ - يراعى تطبيق الأسس والمبادئ التالية فى تطبيق أحكام قانون منظمات الدفاع الشعبى :

- ١ - منظمات الدفاع الشعبى تنظيم محلى على مستوى المحافظات يستمد مقوماته وامكانياته من المحافظة ذاتها سواء كانت هذه الامكانيات بشرية أم مادية وتتولى المحافظة المسئولية المركزية عن تلك المنظمات .
- ٢ - تستمد المنظمات المعلونة الفنية اللازمة لها من الوزارات المعنية فى حدود خطة اعداد الدولة للحرب وعن طريق ممثلى هذه الوزارات بالمحافظة .

٣ - تشكيل هذه المنظمات من جماعات صغرى لأعمال الدفاع المحلى مع مراعاة أن يكون أفرادها من العاملين بالمنشأة أو الجهة التى يقومون بحراستها وذلك تمشياً مع مفهوم الدفاع الشعبى وتسهيلاً للنواحي الادارية وهذا لا يعنى أى تغيير لنظم ومسئوليات الحراسة القائمة بالنسبة للمنشآت المكلفة بحراستها وزاره الداخلية أو أى جهاز آخر .

٤ - مساهمة المنظمات فى أعمال الدفاع المدنى يتم ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة وذلك منعا لتضارب المسئوليات .

٥ - اسناد أعمال الخدمة العامة على المستوى المحلى بالمحافظة الى تلك المنظمات وذلك للقيام بأعمال اصلاح الطرق والمواصلات أو وسائل النقل ، الخ . مما قد يستدعى الأمر اصلاحه نتيجة فعل العدو أو لخدمة المجهود الحربى .

٦ - تعريب أفراد المنظمات فى غير أوقات العمل الرسمية تمشياً مع مبدأ الجمع بين الحفاظ على الانتاج ومقاتلة العدو فى نفس الوقت .

الباب الثانى

القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى وواجبات أجهزة الدولة تجاهها



الفصل الاول

القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى



مادة ٤ - (البند رقم (١) مستجل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) منظمات الدفاع الشعبى منظمات دائمة فى وقت السلم والحرب وتشكل من :

١ - جماعات صغرى لأعمال الدفاع المحلى عن الأهداف الحيوية ، ولتأمين المدن التى تحددها وزارة الحربية كمدن حماية شجب ، وأبراج كبرياء السد العالى ، التى تحددها خطة اعداد الدولة للحرب ، دون مساس بتنظيم الحراسة القائمة فى جميع هذه الجهات أيا كان مصدرها »

٢ - فرق معاونة لأعمال الدفاع المدنى تعمل فى نطاق خطة الدفاع المدنى عن الدولة •

٣ - فرق معاونة للقيام بأعمال الخدمة الوطنية على المستوى المحلى تكون مهمتها اصلاح التلف الذى يحدث فى المرافق الحيوية أو الطرق أو المواصلات أو وسائل النقل وغيرها نتيجة فعل العدو والقيام بالمشروعات التى تخدم المجهود الحربى والمساهمة فى مشروعات خدمة البيئة فى وقت السلم •

مادة ٥ - يحدد عدد وأنواع جماعات الدفاع وفرق المعاونة بواسطة مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة على ضوء التزامات المحافظة فى تنفيذ خطة اعداد الدولة للحرب ويصدر بتشكيل وتحديد أفرادها ومسئولياتهم قرار من المحافظ بعد موافقة مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة •

مادة ٦ - يجوز أن يعين لقيادة جماعات الدفاع التى تكلف بتأمين الأهداف الحيوية فى المحافظة ضباط من القوات المسلحة »

مادة ٧ - تخول القيادة والسيطرة على منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظة الى :

١ - المحافظ بوصفه الرئيس الأعلى لتلك المنظمات والمسئول الأول عن كفائها ودرجة استعدادها لتنفيذ مهامها وذلك فى حدود الواجبات والالتزامات الواردة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ •

وتصدر جميع التعليمات والأوامر الخاصة بمنظمات الدفاع الشعبى بتوقيمه •

٢ - مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة بحكم مسؤوليته المحددة فى المواد (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) من القانون المذكور وقراراته فى هذا الشأن ملزمة لجميع أجهزة الدولة بالمحافظة طالما لا تتعارض مع أى خطة أخرى على مستوى الدولة .

٣ - مجالس الدفاع الشعبية على مستوى الأحياء أو المدن فى المحافظات فى حدود الواجبات المحددة لها فى القانون .

٤ - قادة جماعات الدفاع وفرق المعاونة فى حدود التعليمات الصادرة اليهم والواجبات المكلفين بها .

مادة ٨ - (مستبدنه بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) المحافظ بوصفه رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة هو المسئول الأول أمام مجلس الدفاع الوطنى عن تأمين الأهداف الحيوية المدنية بدائرة المحافظة والتي تؤمنها منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعو مدن حماية الشعب والأبراج ضد أعمال التخريب وانفسل البرى والبحرى وضد الطائرات المعادية التى تحلق على ارتفاع منخفض أو أى عناصر معادية يتم انزالها أو إسقاطها من الطائرات .

ويتولى الواجبات الآتية :

١ - القيادة والسيطرة على متطوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج لاجباط أى أعمال معادية ضد الأهداف الحيوية المدنية التى تؤمنها تلك العناصر .

٢ - الاشراف المباشر على رفع مستوى الكفاءة القتالية لمتطوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة تامة بالنسبة لتأمين الأهداف الحيوية والمدن الأبراج .

٣ - التصديق على خطط تأمين الأهداف الحيوية المدنية بالمحافظة التى يضعها المستشار العسكرى للمحافظ وتكلف بتأمينها منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعوا مدن حماية الشعب والأبراج بمدراجعتها من قائد المنطقة العسكرية أو الجيش الميدانى التى تقع المحافظة فى حدوده وتوزيع الخطة على انجهاى المختصة مع الاحتفاظ بصورة منها .

٤ - المرور شخصيا وبواسطة مندوبيه المفوضين يرافقهم المستشار عسكرى على جميع الأهداف الحيوية المدنية بالمحافظة التى يؤمنها متطوعو منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج وخاصة المنعزلة منها لتأكد من انتظام الأفراد فى الخدمة والحراسة بالاعداد المقررة فى درجات الاستعداد المختلفة .

٥ - اجراء التجارب على أهداف منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب والأبراج للتأكد من كفاءة انقامين وصلاحيه التجهيز الهندسى بها وتفهم الأفراد لمهامهم وتصرفاتهم نحو أى موقف معاد يوجه ضدهم .

٦ - اعتماد تعليمات تنظيم التعاون التى يعدها المستشار العسكرى للمحافظ على جميع العناصر المكلفة بتأمين الأهداف الحيوية المدنية بالمحافظة خلاف القوات المسنحة على ضوء لتعليمات المصادرة من قائد المنطقة العسكرية أو الجيش الميدانى التى تقع المحافظة فى حدوده والاشراف على تنفيذها لمقابلة كافة احتمالات عمل العدو .

٧ - الاشراف على مستوى كفاءة نقط المراقبة بالنظر وخطة الانذار وانتبليخ للاهداف الحيوية المدنية بدائرة المحافظة والتى تكلف بتأمينها منظمات الدفاع الشعبى ومتطوعى مدن حماية الشعب والأبراج بما يحقق التنبليخ الفورى لغرفة عمليات المحافظات لسرعة نجدة الأهداف الحيوية التى تهاجم بواسطة العدو .

٨ - التأكد من أن وزارات وأجهزة الدولة المعنية قد أصدرت تعليمات

الأمن الفنية المتطلقة بالمرافق الحيوية التابعة لها ، ومتابعة تنفيذ نتائج نفقتين وخلاء الوزارات لشئون الأمن على نواحي الأمن انفى للمرافق ، والوحدات الانتاجية التى تقع فى دائرة المحافظة .

٩ - ادارة مشروعات التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها .

١٠ - توفير المطالب اللازمة انفى تمكن متطوعى منظمات الدفاع الشعبى للمرافق ومدن حماية الشعب والأبراج من تنفيذ مهامهم القاسية بكفاءة والى تزويد عن امكانيات مديرى المرافق ور ساء مجالس المدن سواء كانت مطاب ادارية أو فنية أو هندسية أو مواصلات أو أدوات تكميلية .

١١ - اعتماد تعليمات التدريب الخاصة بمطوعى منظمات الدفاع الشعبى ومدن حماية الشعب ومتطوعى الأبراج انفى يدها المستشار العسكرى لمحاظ وفقاً لتعليمات التنظيمية للتدريب الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى ومتابعة انتظام سير التدريب سواء فى مراكز وأطقم التدريب بالمحافظة أو فى منطقة الهدف وتقديم المعاونة التى تحقق انتظام سير التدريب وجديته وعلى الأخص .

(أ) توفير ميادين الرمى المناسبة فى داخل المحافظة والتأكد من صلاحيتها فى جميع الأوقات .

(ب) اعداد معسكرات للايواء والاعاشة لتدريب قادة المتطوعين خلال الدورات التدريبية وفقاً للتوقيتات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .

(ج) وضع الحوافز لمكافأة الممتازين من المتطوعين ومجازاة المتصرين منهم أثناء التدريب .

١٢ - الاشتراك فى مؤتمرات لجان التفتيش المشتركة المشكلة من

قيادة الدفاع الشعبي والعسكري وتنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش عن طرق ممثلي الوزارات ذات العلاقة بالمجلس وبما يخطر الارتقاء بمستوى الكفاءة القتالية لتطوعي منظمات الدفاع الشعبي ومدن حماية الشعب والأبراج .

١٣ - التأكد من توفير العناصر الصالحة من المتطوعين بالأعداد المقررة في خطة تأمين الأهداف الحيوية وفقاً للشروط المحددة في هذه اللائحة .

١٤ - موافاة قيادة الدفاع الشعبي والعسكري بتقرير شهري عن مستوى الكفاءة القتالية لجميع عناصر تأمين الأهداف الحيوية من المتطوعين وفقاً للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبي في هذا الشأن وعرضه على مجلس الدفاع الشعبي للمحافظة واحطار وزارة الادارة المحلية بصورة من هذا التقرير لتدبير المطالب اللازمة بإمكانياتها أو باتصالها بالوزارات الأخرى المعنية .

١٥ - اعداد التقرير السنوي عن مستوى الكفاءة القتالية لجميع عناصر تأمين الأهداف الحيوية - عدا القوات المسلحة - وفقاً لما هو موضح في المادتين ٤٦، ٣٥ من هذه اللائحة .

١٦ - السيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عالٍ من الضبط والربط بينهم وممارسة السلطات المخولة له بموجب القرارات الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٨ مكرر - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) رئيس مجلس المدينة التي تعتبر هدفاً من أهداف « حماية الشعب » هو المسئول الأول أمام مجلس الدفاع الشعبي للمحافظة عن تأمين المدينة ضد أعمال التخريب والتسلل البري والبحري وضد الطائرات المعادية التي تحلق على ارتفاع منخفض أو أي عناصر معادية يتم انزالها أو اسقاطها من الطائرات .

ويتولى الواجبات التالية :

- ١ - قيادة قوة متطوعى حماية الشعب بالمدينة لاحباط أى أعمال معادية ضد المدينة .
- ٢ - رفع مستوى الكفاءة القتالية لمطوعى قوة حماية الشعب بالمدينة لتنفيذ مهامها بكفاءة تامة ١٠
- ٣ - المرور شخصيا نهارا وليلا على قوة متطوعى حماية الشعب والتأكد من انتظام أفراد نقاط المراقبة والانذار فى الخدمة وكذا تواجد الاحتياطى فى منطقة التمرکز المحددة بالاعداد المقررة فى درجات الاستعداد المختلفة مع توفير وسيلة نقله .
- ٤ - التأكد من كفاءة وتنفيذ خطة الانذار والتبليغ بما يحقق سرعة التبليغ بين نقاط الانذار ومركز الشرطة أو مجلس المدينة وكذا الاتصال بين المدينة وغرفة عمليات المحافظة ١١
- ٥ - الاشتراك فى اجراء التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها بالمدينة .
- ٦ - الاشراف على انتظام سير التدريب وجديته وتنفيذ برامج التدريب الصادرة من المستشار العسكرى للمحافظة حسب المواعيد المحددة للطوابير وكذا تقديم المعاونة التى تحقق انتظام سير التدريب وعلى الأخص الآتى :
- (أ) توفير وتحديد أرض تدريب مناسبة وميدان رماية مناسب .
- (ب) التأكد من توفر مساعدات ومراجع التدريب طبقا للمعدات المقررة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .
- (ج) توفير الحملة اللازمة لنقل المتطوعين لتنفيذ تمارين الرماية وفقا للتوقيتات المحددة من المستشار العسكرى للمحافظة .

٧ - اجراء التجارب لقوة متطوعى حماية الشعب للتأكد من تفهم الأفراد لواجباتهم وكفائتهم فى تنفيذ مهامهم نحو أى موقف معساد يهدد المدينة .

٨ - تدبير اعداد المتطوعين المتكرر تنفيذهم لتمرارين الرمى فى الترتيبات المحددة بمعرفة المستشار العسكرى للمحافظ والاشراف على تنفيذ تمارين الرمى .

٩ - تنظيم أسلوب تداول الأسلحة والذخائر لمتطوعى قوة حماية الشعب بما يكفل للأفراد سرعة استلامها أثناء تنفيذهم لمهامهم القتالية مع تبليغ رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة عن أى فقد أو تبديد أو ائتلاف للأسلحة فور حدوثه .

١٠ - التأكد من توفر الأسلحة والذخائر اللازمة للعمليات طبقاً للمعدلات والمستويات المقررة وكذا أدوات ومهمات لتنظاته بما يحقق اجراء الصيانة الدورية للأسلحة وصلاحياتها للاستخدام فى جميع الأوقات .

١١ - توفير انعماصر الصالحة من المتطوعين وفقاً للشروط المحددة فى هذه اللائحة وبالأعداد المقررة وذلك بالتعاون مع امين لجنة الاحاد الاشتراكى للمدينة .

١٢ - توفير المطالب اللازمة التى تمكن قوة متطوعى حماية الشعب من تنفيذ مهامهم القتالية بكفاءة سواء كانت مطالب ادارية أو فنية أو هندسية أو مواصلات أو أدوات تكميلية والاتصال بالمحافظة لتزليل أى مصاعب فى هذا الشأن .

١٣ - تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بما يكفل تنفيذ المتطوعين لمهامهم بكفاءة تامة .

١٤ - السيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عال من الضبط

والربط بينهم وممارسة سلطاته الانضباطية المخولة له بموجب قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٩ .

١٥ - اعداد خطة لاستدعاء المتطوعين بما يكفل تواجدهم فى الأماكن المحددة فى أقصر وقت واجراء التجارب اللازمة لذلك .

مادة ٩ - (الفقرة اثنائية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يجوز أن يعين للمحافظ مستشار عسكرى من ضباط القوات المسلحة لمعاونته فى شئون التخطيط والتدريب والاشراف على أعمال الدفاع عن المرافق الحيوية بالمحافظة وتحدد واجباته التفصيلية بتعليمات من وزارة الحربية (١) وتتولى المحافظة توفير التسهيلات اللازمة لعمله واقامته .

كما يجوز أن يعين ضابط القوات المسلحة لمعونة رئيس مجلس المدينة - الذى لم يسبق له العمل كضابط بالقوات المسلحة أو الشرطة - فى شئون العمليات والتدريب وتحدد واجباته التفصيلية بتعليمات من وزارة الحربية (٢) ويتولى رئيس مجلس المدينة توفير التسهيلات اللازمة لعمله واقامته .

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يتولى مدير المرقق أو الوحدة الانتاجية المسئوليات التالية :

(١) صدر قرار وزير الحربية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد واجبات المستشار العسكرى للمحافظ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/٢١ - العدد ٦٢) .

(٢) صدر قرار وزير الحربية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن تحديد واجبات المستشار العسكرى لرئيس مجلس المدينة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٣/١٨ - العدد ٦٠) .

١ - مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية هو المسئول الأول أمام مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة عن تأمين وسلامة مرفقه ضد أعمال التسلل والتخريب وضد الطائرات المعادية التى تطلق على ارتفاع منخفض أو أى قوات معادية يتم انزالها أو اسقاطها وذلك فى حالة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بواسطة منظمات الدفاع الشعبى .

ويتولى الواجبات التالية :

(أ) تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية والتحقق من كفاءة قوة التأمين لاحباط أى محاولة للعدو وفقا للخطة الموضوعة بمعرفة المستشار العسكرى والمصدق عليها من مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة .

(ب) يقوم مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية شخصيا وبواسطة مندوبين مفوضين بالمرور نهارا وليلا على قوة التأمين والتأكد من انتظام الأفراد فى الخدمة والحراسة بالأعداد المقررة فى درجات الاستعداد المختلفة .

(ج) التأكد من كفاءة وتنفيذ خطة الانذار والتبليغ بما يحقق التبليغ الفورى لمركز عمليات المحافظة عن أى حوادث طارئة نتيجة لأعمال العدو أو عماله أو جواسيسه وكذا توفير وسائل المواصلات الداخلية اللازمة للسيطرة على قوة التأمين .

(د) تشكيل القوة اللازمة للتأمين فى ثلاث ورديات تتناوب الخدمة يوميا كل ٨ ساعات مع مراعاة تضيير دور خدمة الورديات اسبوعيا .

(هـ) اجراء التجارب لقوة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية لاختبار كفاءة التأمين وصلاحيه التجهيز الهندسى به وتفهم الأفراد لمهامهم وتصرفاتهم نحو أى موقف محاذ يوجه ضدهم سواء بمفرده أو بالاشتراك مع المستشار العسكرى للمحافظ .

(و) الاشتراك فى اجراء التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة والاشراف على تنفيذها داخل المرفق أو الوحدة الانتاجية .

(ز) توفير العناصر الصالحة من المتطوعين بالمرفق أو الوحدة الانتاجية للقيام بمهمة تأمينها وفقا للشروط المحددة فى هذه اللائحة وبالأعداد المقررة للتأمين وذلك بالتعاون مع أمين لجنة الوحدة الجماهيرية بالمرفق أو الوحدة الانتاجية .

(ح) الاشراف على انتظام سير التدريب وجديته بالموقف أو الوحدة الانتاجية وتنفيذ برامج التدريب الصادرة من المستشار العسكرى حسب الموايد المحددة للطاوير وكذا تقديم المعاونة التى تحقق انتظام سير التدريب وعلى الأخص الآتى :

- توفير وتحديد أرض تدريب مناسبة .
- التأكد من توفر مساعدات ومراجع التدريب طبقا للمعدلات المقررة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .
- توفير الحملة اللازمة لنقل المتطوعين لتنفيذ تمارين الرماية وفقا للتوقيتات المحددة من المستشار العسكرى .

(ط) السيطرة على المتطوعين للحفاظ على مستوى عال من الضبط والربط بينهم وممارسة سلطاته الانضباطية المخولة له بموجب قرار وزيرى الحربية والادارة المحلية رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٦٩

(ي) التأكد من توفر الأسلحة والذخائر اللازمة للمعاملات لأفراد قوة التأمين وفقا للمعدلات والمستويات المقررة وكذا أدوات ومهمات النظافة بما يحقق اجراء الصيانة الدورية للأسلحة وصلاحياتها للاستخدام فى جميع الأوقات .

(ك) التأكد من سلامة أسلوب التحكم فى الأسلحة والذخيرة المقررة لتأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بما يكفل سرعة التوزيع واستلام الأفراد لها لتنفيذ مهامهم القتالية مع تبليغ رئيس مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة عن أى فقد أو تهديد أو ائتلاف للأسلحة فور حدوثه .

(ل) توفير الامكانيات التى تمكن قوة تأمين المرفق أو الوحدة

الانتاجية من تنفيذ خطة التأمين سواء كانت احتياجات ادارية أو فنية أو هندسية أو مواصلات أو أدوات تكميلية والاتصال بالوزارة التابع لها لتفصيل أى مصاعب فى هذا الشأن .

(م) تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بما يكفل تدعيم وتطوير خطة التأمين .

٢ - مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية هو المسئول عن أمن المرفق الداخلى يعاونه فى ذلك جهاز الأمن بالمرفق أو الوحدة الانتاجية وعليه أن ينظم على وجه الخصوص الآتى :

(أ) السيطرة على الدخول والخروج الى المرفق أو الوحدة الانتاجية بما يحقق الأمن .

(ب) تنفيذ تعليمات الأمن الفنى لمعدات المرفق أو :لوحدة الانتاجية وفقا للتعليمات التى تصدر من الوزارة المختصة .

(ج) تحديد المعدات أو الآلات التى يسبب تلفها أو تدميرها عطل كامل فى المرفق أو الوحدة الانتاجية واتخاذ اجراءات الأمن الفنى لها مع اخطار مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة والوزارة المختصة عن ذلك .

(د) المرور المستمر على منشآت المرفق أو الوحدة الانتاجية وتجربة احتياطات الأمن بها والتعرف على كفاءتها ومدى سلامتها وفعاليتها .

٣ - فى حالة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية بعناصر من القوات المسلحة أو الشرطة يقوم مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية بالواجبات المنصوص عليها فى الفقرة (١) عالية البنود (ج ، و ، ل ، م) وكذا الواجبات المنصوص عليها فى الفقرة (٢) عاليه .

مادة ١١ - تشكل لجنة مشتركة من وزارات الحربية والداخلية والادارة المحلية لاجراء تقييم دورى لمستوى تدريب المواطنين ولدرجة استعداد الأفراد المكلفين بالدفاع عن المرافق الحيوية بالمحافظة لكفاءة الدفاع عن تلك المرافق وتقدم اللجان تقاريرها وتوصياتها الى المحافظ .

الفصل الثانى

واجبات أجهزة الدولة تجاه منظمات الدفاع الشعبى



مادة ١٢ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يخصص لكل وزارة وكيل أو أكثر لشؤون الأمن وهو المسئول المباشر أمام الوزير التابع له عن تنفيذ التزامات الوزارة المشار إليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى وفى هذه اللائحة .

ويتولى الواجبات التالية :

١ - تحديد المرافق الحيوية أو الوحدات الانتاجية التى تتبع وزارته فى كل محافظة واخطار مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة بمقترحاته فى شأن تقسيم هذه المرافق الى أهداف على مستوى الدولة وأخرى على مستوى المحافظات واخطار قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بما يستقر عليه الرأى مع مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة توطئة للبيت فيها بمعرفة وزارة الحربية .

٢ - اعداد واصدار التعليمات التى تضمن التأمين الفنى للمرفق الحيوى أو الوحدة الانتاجية مع التركيز على أمن اجزائه الرئيسية التى يسبب تدميرها أو اتلافها عطلة نهائيا ومواجهة ما قد يصيبه من تلف وتوفير المعدات اللازمة لذلك وللإطفاء ، واخطار المحافظين ومديرى المرافق وقيادة الدفاع الشعبى والعسكرى بصورة من هذه التعليمات .

٣ - التفتيش على المرافق أو الوحدات الانتاجية التابعة للوزارة بمحافظات الجمهورية للتأكد من تنفيذ تعليمات التأمين الفنى الصادرة إليها واصدار التعليمات الفنية والادارية اللازمة لتتلافى أوجه النقص واخطار الوزير وكذا المحافظ بنتائج التفتيش لمتابعة التنفيذ .

٤ - تقديم المعلومة اللازمة التى تريد عن امكانيات مدير المرفق أو الوحدة الانتاجية والتى تمكن قوة تأمين المرفق أو الوحدة الانتاجية من المتطوعين أو عناصر القوات المسلحة أو الشرطة من تنفيذ خطة التأمين بكفاءة وعلى الأخص الآتى :

(أ) استكمال وسائل الانذار داخل المرفق أو الوحدة الانتاجية .
(ب) توفير الاتصال اللازم بين المرافق أو الوحدات الانتاجية التابعة للوزارة وغرفة عمليات المحافظة بما يحقق التبليغ الفورى عن أى حوادث طارئة نتيجة لأعمال العدو وعملاته أو جواسيسه لنجدة الأهداف التى يهاجمها العدو - وكذا توفير وسائل المواصلات الداخلية اللازمة للسيطرة على قوة التأمين .

وذلك طبقا للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى .
(ج) توفير المطالب الادارية والفنية والهندسية .

٥ - اصدار التعليمات الى مديرى المرافق والوحدات الانتاجية التابعة لوزارته بخصوص تنفيذ توصيات وقرارات لجان التفتيش المشكلة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتغلب على نواحي الضعف والقصور التى قد تبرز أثناء التفتيش وتخرج عن امكانيات تلك المرافق والوحدات الانتاجية .

٦ - التأكد من أن مديرى المرافق والوحدات الانتاجية التابعة للوزارة قد أصدروا تعليمات الأمن الداخلى لها وفقا للتعليمات الصادرة فى هذا الشأن وعلى وجه الخصوص التعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبى والعسكرى والقيام باجراء التجارب اللازمة للتأكد من تنفيذها وللوقوف على مدى كفايتها وسلامة فاعليتها .

مادة ١٢ - تقدم الوزارات كل فيما يخصها المعاونة اللازمة لمنظمات الدفاع الشعبى على ضوء قرارات مجلس الوزراء فى هذا الشأن والتزاماتها

فى خطه اعداد الدولة للحرب ومطالب مجالس الدفاع الشعبى وتوسع هذه اللائحة واجبات الوزارات التى يقع عليها العبء الاخير تجاهه نمكين منظمات الدفاع الشعبى من تأدية واجباتها •

مادة ١٤ - تتولى وزارة الحربية تدريب منظمات الدفاع الشعبى على واجبات الدفاع عن المرافق التحصينية المحددة فى خطه اعداد الدولة للحرب وتقديم للمحافظات الموهلات الآتية :

١ - رضع مناهج التدريب العسكرى بما يكفل تمكن المتطوعين من الاشتراك فى حماية الخطوط الخلفية للقوات المسلحة بالدفاع عن المنشآت الحيوية ومنع أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو ويشمل ذلك :

(أ) اعداد وتوزيع مراجع التدريب التى تلزم فى هذا الشأن والتى توضح الطرق المحتملة لأعمال العدو فى المناطق الخفية لقواتنا المسلحة وضد المنشآت الحيوية بها والتى توضح أيضا الأساليب التى يلزم اتباعها لتأمين هذه المناطق وللدفاع عن المنشآت الحيوية ضد أعمال العدو •

(ب) اعداد بيان ومواصفات مساعدات التدريب التى تلزم لتدريب المتطوعين والتى تكلف المحافظات بتدبيرها من مواردها الذاتية •

(ج) تخطيط مناهج التدريب لتوحيد أسلوب اجرائه فى كافة المحافظات ضمنا لوحدة العمل فى مراكز التدريب ومستوى التدريب بها •

٢ - توفير الحربين اللازمين سواء ضبط أو درجات أخرى لتدريب متطوعى منظمات الدفاع الشعبى ، وتقع مسئولية اعدادهم وتأهيلهم على عاتق وزارة الحربية على أن تتولى المحافظات مسئولية الإشراف على سير التدريب وانتظامه •

٣ - توفير الأسلحة والذخائر اللازمة للتدريب والمليات وفقا لما هو محدد بخطة اعداد الدولة للحرب .

٤ - تمكين المحافظات من القيام بمسؤولياتها تجاه منظمات الدفاع الشعبى خاصة فى الظروف الحايه ، يقوم وزاره الحربيه بالآتى :

- (ا) تعيين ضابط برئيه مناسبه بكل محافظة ليعمل مستشارا عسكريا للمحافظ ويماونه فى شئون المحيط وتدريب والاتيراف على اعمار اجماع عن المرقق الحيويه بالمحافظه وتتولى المحافظه توفير دب .
تسهيلات لازمه لعمل واقامه هذا الضابط حيث انه يعتبر جزءا منها .
(ب) تعيين ضابط لحد حى من احياء محافظتى القاهرة ولاسندريه .
(ج) تعيين ضباط للعمل كقاده لمجموعات المتطوعين الذين سيشكون للدفاع عن حد هدف حيوى محدد فى خطه اعداد الدولة للحرب .

(د) اعداد وتدريب واستخدام افراد منظمات الدفاع الشعبى المتواومه للشعبيه سابقا فى مدن القناة الثلاثه (بورسعيد - الاسماعيليه - السويس) الموضوعه حاليا تحت قياده القوات المسلحه بالجبهه .

مادة ١٥ - تتولى رزاره الداخليه عن طريق ممثليها فى المحافظات ما يلى :

١ - المساهمة فى تدريب المتطوعين على الدفاع المدنى عن طريق :
(أ) وضع وتخطيط مناهج التدريب اللازمه لذلك والاشراف على أعمال التدريب .

(ب) تدبير المدربين ومساعدات التدريب اللازمه لتدريب المتطوعين .

٢ - تسجيل وتشكيل واستخدام المتطوعين الذين يتم تدريبهم على أعمال الدفاع المدنى فى هذا الواجب ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن المحافظه المصدق عليها من وزير الداخليه .

٣ - المساهمة فى تدريب المتطوعين على أعمال الدفاع بالتنسيق مع المستشار العسكرى للمحافظة وذلك عن طريق توفير أماكن التدريب والمدربين المتيسرين بقوات الأمن بالمحافظة .

٤ - استلام أسلحة وذخائر العمليات اللازمة للدفاع عن المرافق الحيوية من وزارة الحربيه وتوزيعها على المحافظات حيث يكون مدير الأمن مسئولا عن الاحتفاظ عليها وتوزيعها وفقا لقرار مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة .

٥ - يضع مدير الأمن بالاشتراك مع مندوب وزارة المواصلات بالمحافظة مقترحات خطه التبليغ عن الحوادث ويعرضها على مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة للتصديق عليها .

٦ - تقديم المعاونة فى مقاومة أى نشاط للعدو فى دائرة المحافظة فى حدود الامكانيات المتيسرة بالمحافظات وفقا لقرار المحافظ فى هذا الشأن .

٧ - يساهم مدير الأمن فى الاعداد لاجراء التجارب التدريبية العامة على مستوى المحافظة (البروفات) وفى اشراف على تنفيذها .

٨ - المعاونة فى انتخاب المتطوعين الذين يقبلون للانضمام فى منظمات الدفاع الشعبى وفقا لشروط المحددة فى هذه اللائحة .

٩ - الاحتفاظ بصورة من سجل أسماء المتطوعين الذين تم تدريبهم على أعمال الدفاع .

مادة ١٦ - تتولى وزارة الشباب ما يلى :

١ - تقديم المعاونة فى تدريب المتطوعين وذلك باستخدام طاقات التدريب المتيسرة والمدربين الموجودين فى المدارس والمعاهد العليا والجامعات الموجودة فى المحافظة .

٢ - تسجيل أسماء الشباب من قطاع التسليم الذين تم تدريبهم

عسكريا أو لأعمال الدفاع المدنى واخطر المحافظات بهم للانتفاع بهم فى أعمال منظمات الدفاع الشعبى •

٣ - الاستفادة بكافة امكانيات جهاز الاعداد العسكرى للشباب من العسكرين فى حالة التعبئة المسلحة أو اذا اقتضت ظروف العمليات ذلك لتدعيم أعمال الدفاع عن الأهداف الحيوية بالمحافظات •

مادة ١٧ - يتولى الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ما يلى :

١ - توعية المواطنين بفكرة الدفاع الشعبى التى تبرز بين الحفاظ على الانتاج ومقاتلة العدو فى نفس الوقت ، وباهمية دور الانتاج فى الاستعداد بدمركة والعمل على تكثيف كافة جهود المواطنين لمقاومة أى نشاط عسكرى أو تخريبى قد يقوم به العدو وعلى الأخص نشاط العملاء أو الجواسيس •

٢ - التدريب السياسى للمتطوعين لتأكيد التزامهم بمسئوليات التطوع فى منظمات الدفاع الشعبى •

٣ - ترشيح من يرى صلاحيتهم للتطوع فى منظمات الدفاع الشعبى وفقا للشروط المحددة فى هذه اللائحة •

٤ - شرح الضمانات التى وفرها القانون للمتطوعين فى حالات الإصابة والاستشهاد خلال عملهم فى منظمات الدفاع الشعبى •

مادة ١٨ - تتولى وزارة الادارة المحلية ما يلى :

١ - تنسيق عمل الوزارات المختلفة مع المحافظات فيما يتعلق بأسبقية تنفيذ واجباتها فى المحافظات على ضوء قرارات مجلس الوزراء •

٢ - تقديم المعاونة للمحافظة لتدبير احتياجات منظمات الدفاع الشعبى •

الباب الثالث

التطوع والتسجيل وانتهاء التطوع

مادة ١٩ — يحدد مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة عدد المتطوعين لمنظمات الدفاع الشعبى بالمحافظة وفقا لمتطلباتها على ضوء خطة اعداد الدولة للحرب موزعين على الأعمال التالية كل على حدة :

١ — الدفاع العسكرى •

٢ — الدفاع المدنى •

٣ — الخدمة الوطنية •

ويراعى دائما تكوين احتياطى من المتطوعين باستمرار لمجابهة أى حالات طارئة •

مادة ٢٠ — يشترط فيمن يتطوع لمنظمات الدفاع الشعبى الآتى :

١ — أن يكون لائقا صحيا (١) •

٢ — ألا يقل عمره عن ١٨ سنة •

٣ — ألا يكون مطلوبا للتجنيد ،•

٤ — أن يكون من العاملين فى نفس المنشأة أو الجهة التى يتطوع للدفاع عنها أو للاسهام فى فرق الدفاع المدنى التى تنشأ بها وإذا لم يتوفر العدد المطلوب من المتطوعين لهذا الغرض من المنشأة نفسها يقبل التطوع لأداء هذا الواجب من جهات أخرى وفقا لقرار مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن قيام القومسيونات الطبية بجميع المحافظات بالكشف على متطوعى منظمات الدفاع الشعبى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٦/٢٥ - العدد ١٤٢) •
(م ٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

مادة ٢١ - يفضل المتطوع الذى سبق له تأدية الخدمة العسكرية أو التدريب فى معسكرات المقاومة الشعبية أو جهاز الاعداد العسكرى للشباب أو الذى سبق له أن تلقى تدريباً فى الدفاع المدنى .

كما يفضل المتطوع الذى يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى أو الذى يتميز بالانتماء السياسى .

مادة ٢٢ - يكون التطوع لمنظمات الدفاع الشعبى لمدة أقلها ستة شهور يجوز للمتطوع بعدها أن يطلب اعفاءه من الاستمرار فى التطوع .

مادة ٢٢ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يكلف العاملون المعينون لأول مرة بالوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بأن يوقعوا قبل استلامهم العمل اقراراً بتطوعهم فى منظمات الدفاع الشعبى لمدة لا تقل عن سنة بالمدن التى يلحقون للحمل بها والتى تحددها وزارة الحربية كمدن حماية شعب ، وذلك اذا كانت الجهات المعينين بها غير مقررة كاهداف حيوية ، وكانوا مستوفين لشروط التطوع . وغير مطلوبين للخدمة العسكرية فى القوات المسلحة العاملة وقوات الاحتياط .

ويجوز بقرار من مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة استثناء بعض الفئات من المتطوعين من التكليف المتقدم اذا دعت حاجة العمل لذلك .

مادة ٢٢ مكرراً (١) - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) تتولى المحافظات فى المدن التابعة لها التى تحددها وزارة الحربية كمدن حماية شعب اجراء حصر شامل للعاملين بالجهات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، والعاملين بوحدات القطاع الخاص التى يزيد عدد العاملين فيها على خمسين فرداً بالنسبة لمن يبلغ عمره منهم من ١٨ سنة الى ٤٥ سنة ، وكانوا مستوفين لشروط التطوع ،

وذلك لتنظيم تطوع هؤلاء الأفراد طبقا للاعداد المقررة لتأمين كل مدينة وينسب تتمشى مع اعداد الأفراد المستوفين للشروط بكل جهة .

وفي حالة عدم توافر الاعداد المطلوبة من الجهات المشار اليها بالفقرة السابقة تستكمل الأعداد المقررة من أصحاب الأعمال الخاصة بالمدينة .

وينظم مجلس الدفاع الشعبى بالمدينة نظام استدعاء هؤلاء المتطوعين لتدريب والخدمة دوريا بمدن حماية الشعب .

مادة ٢٣ - يحزر من يرغب فى التطوع « طلب تطوع » يقدمه الى رئاسته بالمرفق أو الجهة التى يعمل بها بيدى فيه رغبته فى التطوع ونوع الخدمة التى يرغب التطوع لأدائها ويتمهد فيه بتنفيذ كل ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات تنظيم شؤون الخدمة .

ويحدد وزير الادارة المحلية بموافقة وزيرى الحربية والداخلية بيانات « طلب التطوع » .

مادة ٢٤ - تحرر ادارة المرفق أو الجهة التى يعمل بها المتطوع كشفا بأسماء المتطوعين وترسلها الى أمانة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمدينة أو القسم التى تتولى مراجعة هذه الكشوف وابداء ملاحظاتها عليها ثم ترسلها مع طلبات التطوع الى أمين لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة الذى يقوم بدوره بتجميعها ومراجعتها وارسلها الى مجلس الدفاع الشعبى للمحافظة .

ويتولى المجلس المذكور انتخاب الصالحين من راغبى التطوع ويخطر ذلك جهات عملهم وأمانة الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة .

مادة ٢٥ - تعطى مجالس الدفاع الشعبى لكل متطوع بطاقة تلتق عليها صورته ويدون بها اسمه وعنوانه ورنع ورقم السلاح المختص به

وأية بيانات أخرى ضرورية ويصدر وزير الداخلية قرارا (١) بتمديد شكل ونوع هذه البطاقات والبيانات التى تدون بها ومدة استعمالها وتتولى المحافظات اعداد هذه البطاقات •

مادة ٢٦ - يتم مركزيا على مستوى المحافظة اعداد علامة ذراع خضراء يكتب عليها عبارة « دفاع شعبى » وتختتم من ظاهرها بختم المحافظة ويدون تحته رقم العلامة •، وتوزع هذه العلامات على المتطوعين بعد انتهاء تدريبهم لارتداؤها أثناء قيامهم بواجبهم فى منظمات الدفاع الشعبى •

مادة ٢٧ - يحدد مجلس الدفاع الشعبى أسلوب توزيع البطاقات وعلامات الذراع على المتطوعين •

مادة ٢٨ - تتولى مجالس الدفاع الشعبى بالمحافظات والمدن والأحياء تسجيل :

١ - أسماء المتطوعين وأرقام بطاقاتهم وعلامات الذراع •

٢ - أسماء من تم تدريبهم من طلاب الجامعات والمعاهد العليا بواسطة جهاز الاعداد العسكرى للشباب وفقا للبيانات التى ترسلها وزارة الشباب موضحة بها اسم الطالب وعنوان سكنه وتخصصه فى التدريب •

كما تتولى تلك المجالس اخطار لجان الاتحاد الاشتراكى المختصة بهذه البيانات •

مادة ٢٩ - تنتهى خدمة المتطوع بقرار من المحافظ فى الحالات الآتية :

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتحديد شكل ونوع بطاقات متطوعي الدفاع الشعبى والبيانات التى تدون بها ومدة استعمالها (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٦٩ - العدد ٨٤) •

١ - اذا فقد شرطاً من شروط القطوع المنصوص عنها فى هذه اللائحة .

٢ - اذا قبل اعفاء من الاستمرار فى القطوع .

٣ - لعدم الكفاءة للخدمة فى منظمات الدفاع الشعبى .

٤ - لعدم الانتظام فى التدريب أو فى حضور دور الخدمة المقررة أو اذا سلك سلوكاً معيباً أثناء خدمته .

٥ - لأصالح العام .

وتسحب ممن ينهى تطوعه علامة الذراع والبطاقة وتخطر جهة عمله بسبب انتهاء تطوعه .

الباب الرابع

تدريب منظمات الدفاع الشعبى

مادة ٣٠ - يتم تدريب الأفراد الذين يتطوعون فى منظمات الدفاع الشعبى خارج أوقات العمل الرسمية الا عندما تستدعى الضرورة ذلك ويتم ذلك فى أو بواسطة معسكرات وأطقم التدريب التى تشكلها لهذا الغرض وزارتى الحربى والداخلية أو المحافظات نفسها وفقاً لواجبات كل جهة تجاه منظمات الدفاع الشعبى المحددة فى القانون وفى هذه اللائحة .

مادة ٣١ - تتولى كل من وزارتى الحربى والداخلية وباقى الوزارات ، كل فيما يخصها : وضع مناهج التدريب والتعليمات التنظيمية اللازمة لاجرائه وتخطر المحافظات بها .

مادة ٣٢ - يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة توقيتات تدريب المتطوعين وأماكن تدريبهم وأسلوب وطريقة استغلال كافة الطاقة المتاحة للتدريب بالمحافظة بالتنسيق مع ممثلى الوزارات المختلفة بها ويصدر

بذلك الى كافة الجهات المختصة التعليمات اللازمة لتنفيذ والاستعداد
الأفراد للتدريب *

مادة ٣٣ - يجوز لمجلس الدفاع الشعبي بالمحافظة أن يستدعي
بعض منظمات الدفاع الشعبي بالمحافظة لاجراء تجربة أو تجارب تدريبية
على مستوى المحافظة للوقوف على مستوى التدريب ودرجة استعداد
الأفراد وكفاءة الدفاع *

مادة ٣٤ - يتولى المحافظ ومجلس الدفاع الشعبي بالمحافظة مسؤولية
الإشراف على تنفيذ التدريب ويعرض المحافظ على المجلس بصفة دورية
تقريراً عن حالة ومستوى تدريب المتطوعين ومتطلبات التدريب *

مادة ٣٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠) يعد المحافظ تقريراً سنوياً عن مستوى الكفاءة
القتالية لجميع عناصر تأمين الأهداف الحيوية عدا عناصر القوات المسلحة
وفقاً للتعليمات الصادرة من قيادة الدفاع الشعبي والاسكري في هذا
الشأن بحيث يصل القيادة المذكورة في أول أبريل من كل عام *

ويعرض وزير الحربية تقارير المحافظين ومقترحاته بشأنها على مجلس
الوزراء في منتصف أبريل من كل عام *

الباب الخامس

الدفاع العسكري والمدني

مادة ٣٦ - تقسم الأهداف الحيوية في الجمهورية وفقاً لخطة اعداد
الدولة للحرب الى :

١ - أهداف حيوية على مستوى الدولة تتولى الدفاع عنها القوات
المسلحة *

٢ - أهداف حيوية على مستوى المحافظات تكلف منظمات الدفاع الشعبى بالمحافظات بالدفاع عنها وتأمينها ضد أعمال التخريب والتسلل من أفراد العدو .

مادة ٣٧ - تشكل جماعات الدفاع المحلى من الأفراد العاملين بالمنشأة أو الجهة التى يقومون بالدفاع عنها وفى حالة تعذر تنفيذ ذلك يحدد مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة المتطوعين الذين يكلّفون بذلك .

مادة ٣٨ - تصدر وزارة الحربية التعليمات اللازمة التى توضح :

١ - أسلوب تأمين الهدف الحيوى ضد أعمال التخريب والتسلل من أفراد العدو .

٢ - نظام الاستعداد للقتال لمنظمات الدفاع الشعبى المكلفة بتأمين هدف حيوى .

مادة ٣٩ - يجب أن يحقق نظام الاستعداد للقتال لمنظمات الدفاع الشعبى المحافظة على استعدادها للقتال العالى بصفة دائمة بغرض :

١ - تأمين الأهداف الحيوية ضد أعمال التسلل والتخريب .

٢ - الحماية ضد طائرات الهليكوبتر الفردية التى تطلق على ارتفاع منخفض وبسرعة بطيئة لإلقاء متفجرات بغرض تدمير الهدف الحيوى .

٣ - تدمير أفراد العدو أو الطائرة التى تقترب من الهدف ومنعهم من تحقيق مهمتها .

٤ - المحافظة على بقاء الهدف الحيوى سليما وصالحا للعمل بصفة دائمة ليلا ونهارا .

مادة ٤٠ - تضع وزارة الحربية الأسلوب الذى يقترح اتباعه فى

المحافظات لتحقيق سرعة الإنذار والاختار عن أعمال العدو ، ولضمان السيطرة على أعمال منظمات الدفاع الشعبى على مستوى المحافظة .

مادة ٤١ - على ضوء ما ورد فى المواد من ٣٦ الى ٤٠ السابق ذكرها تقوم مجالس الدفاع انشعبى بالمحافظات بوضع الخطط اللازمة للدفع عن الأهداف الحيوية بها وتصدر التعليمات اللازمة للتنفيذ والتكليف جماعات الدفاع المحلى بقولى مهامها بالنسبة للأهداف التى تستدعى الضرورة استمرار الدفاع عنها وقت السلم والحرب . وتصدر مجالس الدفاع الشعبى بالمحافظات عند اعلان حالة الطوارئ أو التعبئة تعليماتها لاستكمال الدفاع عن باقى الأهداف الحيوية واستدعاء الأفراد المخصصين للدفاع عنها ، وتخطر بذلك وزارة الادارة المحلية التى تخطر بدورها وزارة الحربية .

مادة ٤٢ - تصدر وزارة الداخلية التعليمات اللازمة التى توضح :

١ - عدد ونوع فرق المعاونة التى تشكل من المتطوعين لأعمال الدفاع المدنى فى حدود خطة الدفاع المدنى عن المحافظة المصق عليها من وزير الداخلية .

٢ - اصدار التعليمات اللازمة لتنظيم أساليب الدفاع المدنى بكل صوره ضد أعمال العدو .

مادة ٤٣ - يجب أن تحقق تدابير الدفاع المدنى وقاية المدنيين وتأمين سلامة المواصلات وضمان سير العمل بانتظام واضطراب فى المرافق الدائمة وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة من أخطار الغزات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية المعادية .

مادة ٤٤ - تصدر المحافظات التعليمات اللازمة التى توضح أسلوب الاستفادة بفرق المعاونة التى تشكل للقيام بأعمال الخدمة الوطنية على

المستوى المحلى سواء ضمن نطاق خطة الدفاع المدنى عن المحافظة أو فى نطاق الأعمال العامة المتصلة بالمجهود الحربى .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة الحربية بالاشتراك مع وزارتى الداخلية والإدارة المحلية بتعيين أطقم للتفتيش على الأهداف الحيوية التى تتولى الدفاع عنها منظمات الدفاع الشعبى للتأكد من سلامة خطة الدفاع ودرجة استعداد الأفراد وتفهمهم لمهامهم وطريقة سيطرة القائد على عناصر قوة الدفاع وكتابة تقرير تفتيش يقدم الى المحافظة .

مادة ٤٦ - يعرض وزير الحربية على مجلس الوزراء - وفقاً للاسلوب المحدد فى المادة (٣٥) تقارير المحافظين عن درجة استعداد الأفراد وكفاءة الدفاع عن الأهداف الحيوية فى المحافظات .

الباب السادس

الشئون الادارية والعقوبات

الفصل الاول

الشئون الادارية

مادة ٤٧ - يتم توزيع الأسلحة والذخائر المخصصة للجماعات الدفاع المحلى عن الأهداف الحيوية بمعرفة مدير الأمن فى المحافظة ويحتفظ بها فى أقرب مركز أو نقطة شرطة تقع بالقرب من الهدف المدافع عنه أو فى المنشأة المدافع عنها أو فى أى مكان آخر وفقاً لما يقترحه مدير الأمن لضمان تأمين وسلامة التحفظ على الأسلحة والذخيرة ويصدق على ذلك مجلس الدفاع الشعبى بالمحافظة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يحقق هذا التوزيع سرعة استلام الأفراد للأسلحة والذخيرة أثناء قيامهم بواجب الدفاع .

ويسرف الضباط الذين يتولون قيادة هذه الجماعات على تداول الأسلحة والذخيرة بين الأفراد بما يحقق الأمن وكفاءة الدفاع عن الهدف .

مادة ٤٨ - يلتزم المتطوعون بمنظمات الدفاع الشعبى بتدبير مواد الاعاشة اللازمة لهم طوال فترة الاستدعاء للتدريب أو للعمليات .

مادة ٤٨ مكرراً - تتولى المحافظات تجهيز مكان إيواء مناسب لراحة المتطوعين أثناء فترات الخدمة بمدن حماية الشعب مع صرف بدل اعاشة قدره مائة مليون لكل متطوع مقابل كل ليلة يقضيها فى الخدمة والتأمين بالمدينة كما تسرف المحافظات للمتطوعين فى المدن من غير ذوى الدخل الثابت من أصحاب المهن الحرة ، وأصحاب الأعمال الخاصة ، والصناع . والعمال ندى الغير بدلا نقديا قدره مائتان وخمسون مليما عن كل يوم من أيام التدريب خلال فترة التدريب الأسبلى .

وتصرف هذه البدلات خصفا على الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض فى ميزانيات مجالس مدن حماية الشعب (١) .

(١) مضافة بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ ونص فى مادته الثالثة على أن يعمل بهذه المادة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/٢/٢٥ - العدد ٨) .

الفصل الثانى

العقوبات (١)

مادة ٤٩ — يخضع أفراد منظمات الدفاع الشعبى الذين يتطوعون لأعمال الدفاع المحلى فترة وجودهم بالتدريب أو عند استدعائهم للعمليات لأحكام قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ •

وتصدر وزارة الحربية بالاشتراك مع وزارة الادارة المحلية التعليمات المنظمة لتطبيق القانون المذكور •

مادة ٤٩ مكرراً — (مضاغة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) كل من يتخلف من العاملين المشار اليهم فى المادة ٢٢ مكرراً عن التدريب الأساسى أو دور الخدمة المحدد له يعتبر مرتكباً لجريمة الخياب المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية كما يعتبر منقطعاً عن عمله بغير اذن . ويطبق فى شأنه فى هذه الحالة أحكام قانون الأحكام العسكرية المشار اليه أو القوانين واللوائح الوظيفية التى يخضع لها أيهما أشد •

مادة ٥٠ — مع عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد يعاقب كل من يتصر أو يتهاون من العاملين المدنيين بالحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها فى تأدية واجباته أو التزاماته المحددة فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ وفى هذه اللائحة بموجب المادة ١١٦ مكرر (ب) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ •

(١) عنوان الفصل الثانى من الباب السادس مستبدل بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٠/٤/٩ - العدد ١٥) •

مادة ٥١ - تخطر لجان الاتحاد الاشتراكى المختصة باسم كل من ينهى تطوعه فى منظمات الدفاع الشعبى بسبب عدم انتظامه فى التدريب أو فى حضور دور الخدمة المقرر أو نسوكة سلوكا معيبا أثناء الخدمة للنظر فى وضعه باعتباره قد أخل بشرف التطوع الوطنى .

مادة ٥٢ - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١) يراعى عند اعداد التقارير السنوية للعاملين فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ٢٢ مكررا أن يوضع فى الاعتبار كفائتهم وانتظامهم فى التدريب والخدمة فى الدفاع الشعبى على ضوء تقارير رؤساء مجالس المدن .

كما بوضع ذلك فى الاعتبار عند تقرير صلاحية العاملين المعينين لأول مرة خلال فترة الاختبار .

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤
بإنشاء وحدات المقاومة الشعبية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قد مر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنشأ فى المحافظات وحدات للمقاومة الشعبية ، واجبها
المعاونة فى الدفاع عن البلاد والاسهام فى تأمين سلامتها ضد أى عدوان
وتنفيذ ما تكلف به من مهام لتحقيق ذلك طبقا للخطة التى توضع لهذا
الغرض .

مادة ٢ - تسرى على وحدات المقاومة الشعبية من حيث تشكيلها
والإشراف عليها وتسجيل أفرادها وتدريبهم ومعاملتهم واستحقاقاتهم
للمعاش ، أحكام القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع
الشعبى .

مادة ٣ - تسرى أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من القرار
القرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه على الأفراد الذين استشهدوا
أو فقدوا أو توفوا أو أصيبوا بسبب تأدية واجبهم الوطنى فى المقاومة
الشعبية ، سواء أثناء التدريب أو الاشتراك فى العمليات الحربية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره عدا المادة الثالثة منه يعمل بها اعتبارا من ٢٨ أبريل
سنة ١٩٧٣ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٩٤ (١٤ أبريل
سنة ١٩٧٤) .

التعميمات التشريعية الموضوع

م	النص المختل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دعوت

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
بإصدار قانون ضريبة الدمغة (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد اصحرفناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن ضريبة الدمغة .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له .

مادة ٣ - يصدر وزير المالية اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) ، وإلى أن تصدر هذه اللوائح والقرارات يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٦ مايو سنة ١٩٨٠) .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٢ مكرر «١» .

(٢) صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة .

(٣) صدر قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة .

(م ١٠ - موسوعة مصر ج ١٥)

قانون ضريبة الدمغة

الباب الأول

الأحكام العامة للضريبة

الفصل الأول

فرض الضريبة ، وأنواعها ، واستحقاقها

مادة ١ - تفرض ضريبة دمغة على المخررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون^(١).

مادة ٢ - ضريبة الدمغة نوعان :

(أ) ضريبة دمغة نوعية .

(ب) ضريبة دمغة نسبية .

مادة ٣ - تستحق الضريبة على المخررات من تاريخ تحريرها ودون نظر إلى صحتها . على أنه بالنسبة إلى الحاليتين الآتيتين يكون استحقاق الضريبة على المخررات عند استعمالها بعد العمل بأحكام هذا القانون :

(١) تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن جواز اسقاط بعض رسوم الدمغة على أنه :

« يجوز لوزير الخزانة بناء على توصية من لجنة تشكل بقرار منه ويكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل اسقاط رسوم الدمغة المستحقة بسبب عنول مصلحة الضرائب عن تعليماتها التفسيرية سواء تم هذا العدول قبل العمل بهذا القانون أم بعد العمل به » .

(أ) إذا كانت محررة قبل ١٥/٥/١٩٣٩ تاريخ العمل بالتقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة •

(ب) إذا كانت محررة في الخارج واستعملت في الجمهورية •

ويقصد بالاستعمال استخدام المحرر ذاته مباشرة في أي عمل من شأنه أو يقصد به انتاج أثر من الآثار القانونية •

ويتحمل المستعمل الضريبة •

ولا ترد الضريبة مهما تكن الأسباب التي تجعل المحررات عديمة الأثر •

مادة ٤ — تستحق الضريبة على غير المحررات من الوقائع والمعاملات تاريخ تحققها ، وعلى الأشياء من تاريخ اعدادها الاعداد الذي تقتضيه طبيعتها والغرض منها •

مادة ٥ — لا يجوز الاتفاق على ما يخالف الأحكام الواردة في هذا القانون بالنسبة الى من يتحمل بمبء الضريبة (١) •

الفصل الثاني

ربط الضريبة واجراءات الطعن فيه

مادة ٦ — على أصحاب الشأن أن يضمنوا المحرر قيمة التعامل في الأحوال التي يتوقف تحديد الضريبة فيها على هذه القيمة ، فإذا لم يتضمن المحرر قيمة التعامل ، أو رأت مصلحة الضرائب أن القيمة المذكورة

(١) قضت محكمة النقض بان الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحصيل رسم عن الاعلانات على وجه يخالف احكام القانون ، لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الرسم المستحق ، لانه لا يجوز الاعفاء من الرسم أو تخفيضه الا في الاحوال المبينة في القانون (نقض محنى ١٩٧٢/٣/٢٩ — موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ١٩٧١) •

فيه أو في الاخطار الذي تؤدي بموجبه الضريبة تقل بمقدار يزيد على عشر القيمة الحقيقية فله مصلحة أن تعدد هذه القيمة وفقا لما يتكشف لها من أدلة وقرائن .

وعلى المصلحة اخطار الممول بالتقدير بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول فلذا لم يتظلم الممول من التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للاخطار يكون الربط نهائيا وتصبح الضريبة واجبة للاداء وفقا لتقدير المصلحة .

وللممول في حالة عدم موافقته على هذا التقدير ان يتظلم منه بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول الى المأمورية المختصة لاختلته التي لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للاخطار بالتقدير .

وعلى الممول سداد الضريبة وفقا لقرار اللجنة الصادر في هذا الشأن بمجرد تسلمه للتبليغ بالسداد من مأمورية الضرائب المختصة .

وللممول أن يطعن في قرار اللجنة بدعوى أمام المحكمة الابتدائية التي يقوم في دائرتها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه للقرار . ولا يوقف الطعن أمام المحكمة وجوب أداء الضريبة .

ويكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات المشار اليها في هذه المادة أربعين يوما من تاريخ اعلان الحكم .

مادة ٧ - تتمدد الضريبة بتعدد الأحكام في المحرر الواحد ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون .

ويقصد بالحكم كل موضوع له ذاتية مستقلة يصلح كوعاء للضريبة طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨ - إذا كان المحرر من عدة نسخ أو صور ممضاء استحققت على كل نسخة أو صورة الضريبة التي تستحق على الأصل (١) فيما عدا الضريبة النسبية فلا تحصل إلا مرة واحدة على الأصل وذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وتعتبر الصورة الفوتوغرافية في حكم النسخة أو الصورة الممضاء في حالة استعمالها على الوجه المشار إليه في المادة (٣) من هذا القانون .

مادة ٩ - لا تستحق الضريبة على صور الأوراق التجارية ولا نسخها إذا قدمت مرفقة بالأصل المدفوعة عنه الضريبة .

مادة ١٠ - تحدد مصلحة الضرائب المستحقة غير المؤداة وفقاً لما يتكشف لها من الاطلاع أو المعاينة .

وللمصلحة كذلك تقدير الضريبة المستحقة وفقاً لما يتبين لها من الأدلة وانقراض ذلك عند الامتناع عن تقديم المحررات والمستندات للاطلاع . أو اتلافها قبل انقضاء أجل التقادم المسقط لاقتضاء الضريبة والمنصوص عليه في هذا القانون .

ويطعن الممول بالضريبة أو فروقها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مبينا به المحررات أو الوقائع أو التصرفات أو غيرها التي استحققت عليها الضريبة أو فروقها .

(١) قضت محكمة النقض بأن المقصود بصورة العقد الممضاء التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاء من التعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعي الصور التي يحتفظ بها التعاقد وتحل توقيعيه دون توقيع التعاقد الآخر (نقض مدني ١٩٦٧/١١/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - ج ٧ فقرة ١٦٧) .

وتسرى في هذه الحالة اجراءات تقدير قيمة المعاملات والظمن فيه
المخصوص عليها في المادة ٦ من هذا القانون .

مادة ١١ - يراعى في تحديد وتحصيل الضريبة المستحقة جبر كسور
القرش الى قرش .

الفصل الثالث

التعامل مع الجهات الحكومية

مادة ١٢ - لا تسرى الضريبة على المعاملات التي تجري بين الجهات
الحكومية أو بينها وبين شخص معفى من الضريبة .

وإذا كان التعامل بين جهة حكومية وشخص غير معفى من الضريبة
فيتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة على التعامل .

على أنه في حالة تعدد النسخ أو الصور التي تحتفظ بها الجهة
الحكومية لدواعي العمل بها فلا يتحمل التعامل سوى الضريبة المستحقة
على نسخة أو صورة واحدة من تلك النسخ أو الصور .

وتعفى من الضريبة أوراق حركة لنقود المملوكة للحكومة .

مادة ١٣ - في حالة بيع وشراء الأوراق المالية لا يتحمل التعامل من
الجهة الحكومية سوى الضريبة التي يقع عبؤها عليه .

مادة ١٤ - يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون:

(أ) وزارات الحكومة ، ومصالحها ، والأجهزة التي لها موازنة
خاصة بها .

(ب) وحدات الحكم المحلي .

(ج) الهيئات العامة .

(د) المجالس النيابية للمقطاعات لشركات القطاع العام .

الفصل الرابع

طرق أداء وتحصيل الضريبة

مادة ١٥ - تؤدي ضريبة الدفعة باحدى الطرق الآتية :

(أ) استعمال النماذج المدفوعة مقدما والتي تعدها مصلحة الضرائب للمحركات التي يعينها ويحدد بياناتها وثمنها قرار من رئيس المصلحة المذكورة على ألا يجاوز هذا الثمن قيمة الضريبة المستحقة وتكاليف أعداد الحرر .

(ب) استعمال النماذج التي تعدها الجهات صاحبة الشأن للمحركات الخاصة بها وتقدمها الى مصلحة الضرائب لدمجها قبل استعمالها .

(ج) لصق طوابع الدفعة .

ويجب إلغاء طوابع الدفعة فور لصقها وبمعرفة من يلصقها وذلك على الوجه المبين في اللائحة التنفيذية .

(د) ختم المحركات بأختام الدفعة التي تعدها مصلحة الضرائب لهذا الغرض .

(هـ) أية طريقة أخرى تبين في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ - تؤدي الضريبة على ايصالات سداد أجرة العقارات الخاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الدفاع أو ضريبة الأمن القومي نقدا مع تلك الضرائب وبإذات اجراءات ومواعيد تحصيلها .

ويفترض تحرير ايصالات سداد أجرة العقارات المشار اليها شهريا ما لم يثبت عكس ذلك .

مادة ١٧ - تحصل الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون في حالة الامتناع عن سدادها طبقا لأحكام قانون الحجز الإداري .

ويكون لمصلحة الضرائب حق امتياز على جميع أموال المدينين بالمبالغ المذكورة والمزمين بتوريدها للخزانة طبقاً لأحكام هذا القانون .

الفصل الخامس

وسائل الرقابة على تنفيذ القانون

« حق الاطلاع — واجبات الموظفين وغيرهم »

مادة ١٨ — يعتبر موظفو مصلحة الضرائب الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل (١) بالاتفاق مع وزير المالية من مأموري الضبط القضائي فيما يتطرق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٩ — يكون لمأموري الضبط القضائي المشار إليهم حق الاطلاع لدى الجهات الحكومية وغيرها من أشخاص القانون العام والخاص والممولين بصفة عامة على كافة المحررات والمستندات والوثائق والدفاتر والسجلات وغيرها مما يتطلب الاطلاع أو المعاينة ، ولا يجوز منهم من الاطلاع ولو بسبب المحافظة على سر المهنة .

ويجوز الاطلاع في مقر نشاط الممول أثناء ساعات العمل ، وعلى

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٨٨٣ لسنة ١٩٨٠ بتحويل بعض موظفي وزارة المالية صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٨١/٢/١١ - العدد ٣٥) ونص على ما يأتي :

مادة ١ - يخول موظفو مصلحة الضرائب الفنيون من درجة مساعد مأمور فاعلى - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع من الجرائم بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره « .

مأمور ضبط القضائي اثبات ما يتم ، ويتكشف له من مخالفات في محضر محرر وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٠ - كل شخص له بحكم وظيفته أو اختصاصة أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراعاة سر المهنة ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

مادة ٢١ - يحظر التعامل في وعاء من الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة ما لم تكن الضريبة المستحقة على ذلك الوعاء مسددة بالكامل .

مادة ٢٢ - لا يجوز للقضاة وغيرهم من الموظفين العموميين اصدار احكام أو قرارات أو وضع اشارات أو التصديق على امضاءات أو القيام بأى عمل مما يدخل في اختصاصاتهم ما لم تكن ضريبة الدمغة المستحقة بمقتضى هذا القانون قد أديت فعلا .

ويجب ضبط كل محرر مما يقع تحت أيديهم لم تؤد عنه الضريبة المستحقة ، وعليهم طلب استيفائها فاذا رفض ذو الشأن أداء الضريبة تدوين ابلاغ مصلحة الضرائب ، ولا يسلم المحرر أو الشيء المضبوط لصاحبه ألا اذا أديت الضريبة المستحقة عليه ولو كان عبثا واقعا على غيره .

ولا تسرى احكام هذه المادة على الايصالات المشار اليها في المادة ١٦ .

مادة ٢٣ - كل محرر لم تؤد الضريبة المستحقة عليه طبقا لأحكام هذا القانون وكذلك كل حكم يصدر أو عمل رسمى يتم خلافا لأحكام المادة السابقة يجب عند تنفيذه أو التمسك به أن تؤدى عنه الضريبة المستحقة . وذلك دون اخلال بحق مصلحة الضرائب في اقتضاء الغرامات والتعويضات المقررة قانونا .

مادة ٢٤ - تسرى أحكام الملتحقين السابقين في المواد الجنائية ولا في مسائل الجرد والنصر التي تباشرها سلطات رسمية .

وكذلك يجوز للقضاة في الأحوال المستعجلة أن يأمرؤا باتخاذ إجراءات وقتية مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة وتمصيلها»

الفصل السادس

تقادم الضريبة وردها

مادة ٢٥ - يسقط حق الخزانة في المطالبة بأداء الضرائب والتعويضات والغرامات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون بمضى خمس سنوات تبدأ من تاريخ الاستحقاق .

على أنه إذا ثبت إخفاء الممول للاوعية الخاضعة للضريبة فلا يبدأ التقادم إلا من تاريخ كشف الإخفاء وضبط الوعاء .
وينقطع التقادم بإجراءات المطالبة بأداء الضريبة .

مادة ٣١ - يسقط حق الممول في المطالبة برد المبالغ المسددة كضرائب بدون وجه حق بمضى خمس سنوات من يوم أدائها .
ولا تقبل لى سبب من الأسباب أية مطالبة برد قيمة طوابع الدمغة ولا انماذج المدعومة مقدما التى شرع فى الكتابة عليها كما لا يجوز استعمال تلك النماذج لمحرر آخر .

الفصل السابع

الإعفاءات

مادة ٢٧ - لا تخضع للضريبة الجهات الآتية :

(١) هيئات التمثيل السياسى والقنصلى الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

(ب) الهيئات الدولية •

مادة ٢٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بأحكام القوانين الخاصة^(١) التي تقر الاعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبؤها أو غير ذلك من الأحكام على خلاف ما هو منصوص عليه في هذا القانون •

(١) فيما يلي إشارة الى أهم القوانين المتضمنة اعفاء من ضريبة الدمغة :

- القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ باعفاء شهادات علم الوزن التي تستخرج عن الاسماك المقدمة للحلقات الحكومية (الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/١/١٢ - العدد ١٠) •

- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ باعفاء تأشيرات الدخول والمرور في الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لرعايا الدول التي يتم الاتفاق معها على الغاء الرسوم على تأشيرات الدخول والمرور بشرط المعاملة بالمثل (الجريدة الرسمية في ١٩٦٥/٦/٩ - العدد ١٢٦) •

- القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ باعفاء جميع المحررات التي تستلزمها اجراءات الاستعارة الداخلية والخارجية والاهداء من المكتبات العامة وكذا عمليات شراء وبيع الكتب والمطبوعات التي تقوم بها هذه المكتبات (الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/١٢/٧ - العدد ٩١) •

- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ باعفاء شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير من رسم الدمغة علم استهلاك الكهرباء التي توردها الى القوات المسلحة (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٥/١٧ - العدد ٢٠) •

- القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ باعفاء استهلاك الكهرباء في المنازل سواء للاضاءة أو لغرها من الاغراض المنزلية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٦/٢٦ - العدد ٢٦) •

- القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ باعفاء بطاقات صرف الاعلاف تنفيذا لقانون الزراعة (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٣/٥ - العدد ١٠ تابع د) •

- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٦ باعفاء استهلاك الجهات الحكومية والاشخاص الاعتبارية العامة ووحدات الحكم المحلي والائارة العامة للشوارع (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ٢٧ تابع) •

الفصل الثامن

الجزاءات

مادة ٢٩ - يعاقب على الامتناع عن تقديم المحررات وغيرها أو اتلافها قبل انقضاء مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٥ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه وذلك دون اخلال بحق مصلحة الضرائب في تقدير الضريبة المستحقة واقتضاؤها وفقا لأحكام هذا القانون .
ويعتبر امتناعا عدم تقديم المحررات بعد مضي ثلاثين يوما على اخطار الممول بوجوب تقديمها بمقتضى خطاب موصى عليه مصحوب بلم الومول .

مادة ٣٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين:

(أ) كل من صنع مطبوعات أو نماذج مهما تكن طريقة صنعها تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وأختام وطوابع مصلحة الضرائب بدلا من المطبوعات والنماذج الصحيحة .

كما يعاقب بذات العقوبات كل من وزع أو عرض للبيع تلك المطبوعات والنماذج مع علمه بذلك .

(ب) كل من تمعد من موظفي الحكومة وغيرهم اسساء استعمال أختام دمغة الضرائب بطريقة من شأنها ضياع حق على خزانة الدولة .

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين:

(١) كل من باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك .

(ب) كل من استعمل طوابع دمجية سبق استعمالها مع علمه بذلك ،
وفي جميع الأحوال يكلف المخالف بلصق طوابع دمجية سليمة تماثل
قيمة الطوابع المعاد استعمالها .

مادة ٢٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرة
جنيهات كل من باع أو عرض للبيع طوابع الدمغة أو الاستمترات أو النماذج
الدموغة مقدما بسعر يزيد على السعر المقرر لها .

مادة ٢٣ - يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز خمسة جنيهات
كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

(أ) توقيع أو قبول أو استعمال عقد أو محرر أو غيره لم تؤد
عنه الضريبة المستحقة .

(ب) التوسط في التعامل أو في تحصيل قيمة سندات أو أوراق
تجارية أو أى محرر لم تؤد عنه الضريبة المستحقة .

ويحكم بالغرامة في الأحوال المنصوص عليها في البندين أ ، ب عن
كل عقد أو محرر أو اعلان أو غيره وجد على خلاف أحكام هذا القانون .

(ج) أية مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٤ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٦١ بغرامة لا تقل عن عشرة
جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

مادة ٢٥ - علاوة على العقوبات الأخرى المنصوص عليها في هذا
القانون يحكم القاضي على كل من اشتركوا في الجريمة بأداء المبالغ الآتية
بالتضامن فيما بينهم .

(أ) قيمة الضرائب المستحقة والتي لم تسدد .

(ب) تعويض للخزانة العامة لا يقل عن خمسة أمثال الضرائب غير
المؤداة ولا يزيد على عشرة أمثالها .

مادة ٣٦ - يعفى من المسؤولية الجنائية والتضامن في أداء الجزاءات المنصوص عليها في المادة انسابقة من أبلغ مصلحة الضرائب ممن لا يتع عليهم عبء الضريبة عن وقوع المخالفة في مدى ثلاثين يوما من تاريخ وقوعها .

مادة ٣٧ - (١) لا تحال الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة إلا بقرار من وزير المالية أو من ينييه ، ولا ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على طلبه .

ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول على أساس أداء الضريبة المستحقة علاوة على دفع مبلغ يعادل مئتي الضريبة النسبية وثلاثة أمثال الضريبة النوعية التي لم تؤد في مقابل انتازل عن رفع الدعوى الجنائية

كما يكون لوزير المالية الصلح بعد رفع الدعوى وتقبل صدور حكم نهائي على أساس دفع قيمة الضريبة المستحقة علاوة على مبلغ يعادل ثلاثة أمثال الضريبة النسبية وخمسة أمثال الضريبة النوعية التي لم تؤد . وتتقضى الدعوى الجنائية بالصلح .

مادة ٣٨ - تلتزم الجهات المكلفة قانونا بتحصيل الضريبة من الممولين

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٢/٢١ - العدد ٤٤) ونص على تفويض رئيس مصلحة الضرائب في مباشرة اختصاصات وزير المالية الآتية والمحددة في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهى :
« - إحالة الجرائم المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الى النيابة العامة (المادة ٣٧) .

- الصلح مع الممول حتى تاريخ رفع الدعوى العمومية او بعد رفعها وقبل صدور الحكم النهائي فيها (المادة ٣٧) « .

وتوريدها الى مصلحة الضرائب بأداء مقابل تأخير مقداره ستة في المائة سنويا من قيمه الضريبة المفترضة بتوريدها .

ويسرى ذلك من اليوم التالي للمواعيد المحددة لتوريد في هذا القانون أو لائحته التنفيذية مع اعتبار كسور الشهر شهرا كاملا .

ولا يستحق المقابل اذا لم تجاوز مدة التأخير سبعة أيام .

الباب الثاني

أوعية الضريبة

الفصل الأول

الشهادات والاقارات

مادة ٢٩ - تستحق ضريبة نوعية على الشهادات الدراسية المبينة فيما يلي وما يعادلها بالفئات الموضحة قرين كل منها :

- الشهادة الابتدائية مائتا مليم
- الشهادة الاعدادية بأنواعها ثلاثمائة وخمسون مليم
- الشهادة الثانوية بأنواعها خمسمائة مليم
- شهادة الليسانس أو البكالوريوس ... جنيته
- دبلومات الدراسات العليا جنيهان
- شهادة الماجستير ثلاثة جنيها
- شهادة الدكتوراه خمسة جنيها

ولا يسرى هذا النص على الشهادات والاقارات المؤقتة بالحصول على المؤهل الدراسي .

مادة ٤٠ - تخضع الشهادات الآتية لضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراقها *

أولا : جميع أنواع الشهادات الصادرة من الجهات الحكومية ، عدا الشهادات المشار إليها في المادة السابقة .

ثانيا : الشهادات الصادرة من :

- ١ - الغرف التجارية أو الزراعية أو الصناعية أو السليحية .
- ٢ - النقابات والاتحادات المهنية *
- ٣ - انهيئات والمؤسسات والجمعيات الرياضية والاجتماعية .
- ٤ - مخازن الايداع *
- ٥ - وحدات التعاون الاستهلاكى والانتاجى .
- ٦ - أية منشأة تجارية أو صناعية .

ثالثا : الشهادات المصدق على التوقيعات فيها بمعرفة جهة حكومية أو شركة قطاع عام ، وكذلك الاقرارات المقدمة من أصحاب الشأن الى أية جهة .

وفي جميع الأحوال يتحمل الضريبة مستلم الشهادة ، أو مقدم الاقرار ويعفى من الضريبة شهادة قيد الناطلين .

الفصل الثانى

الصور والمستفرجات

مادة ٤١ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق كل مستفرج أو صورة من العقود والوثائق والسجلات والدفاتر أو من أى محرر آخر لدى الجهات الحكومية والمنشآت التى تقوم بعمل تجارى أو صناعى أو زراعى .

وتسرى الضريبة على الصور الفوتوغرافية الصادرة من تلك الجهات والمعتمدة منها •

ويتحمل الضريبة مستلم الصور، أو المستخرج •

ويغنى عن الضريبة الصورة أو المستخرج الذى يسلم لأول مرة لأصحاب الشأن فى أحوال الميلاد والتطعيم والوفاة •

الفصل الثالث

الطلبات والشكاوى

مادة ٤٢ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق الطلبات والشكاوى الآتى بيانها :

(أ) الطلبات والشكاوى التى تقدم بقصد الحصول على خدمة أو مزية أو منفعة الى الجهات الآتية :

١ - الجهات الحكومية •

٢ - شركات القطاع العام بشرط أن يكون الطلب أو الشكاوى مقدمة من أحد العاملين بها •

٣ - شركات القطاع الخاص التى يزيد رأسمالها على خمسة آلاف جنيه بشرط أن يكون الطلب أو الشكاوى من أحد العاملين بها •

(ب) طلبات التوظيف التى تقدم الى الشركات المشار اليها فى البند السابق •

ويتحمل الضريبة مقدم الطلب أو الشكاوى •

مادة ٤٣ - (البند رقم (٦) ملغى بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧) يغنى عن الضريبة الطلبات والشكاوى الآتية :

١ - الشكاوى التى تقدم الى الشرطة أو النيابة العامة أو النيابة الادارية •

٢ - الشكاوى المقدمة فى مسائل الضرائب •

٣ - الشكاوى التى تقدم الى مرافق المياه والكهرباء والنقل والمواصلات السنكية والملاسلكية والموانى غيما يتعلق بالخدمة التى تقوم عليها تلك المرافق •

٤ - استعجالات الطلبات والشكاوى المسدد عنها الضريبة المستحقة •

٥ - الاستفسارات التى ترد للجهات المشار اليها فى المادة لسابقة عن بعض المسائل التى تدخل فى اختصاصها •

٦ - الطلبات والشكاوى التى يصدر قرار من وزير المالية (١) باعفاؤها من الضريبة لاعتبارات صحية أو اجتماعية أو انسانية •

الفصل الرابع

المعقود وما فى حكمها

مادة ٤٤ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق القند (٢) أو الاشهاد وذلك بالنسبة الى جميع المعقود بمعوض أو بغير عوض معدنية كانت أو تجارية ولو تمت بالمراسلة ، وكذلك الاشهادات الخاصة بالوقوف •

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن اعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة •

(٢) قضت محكمة النقض بان الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الاوراق هى تحرير الورقة ، فان كان المحرر عقدا فيتعين حتى يستحق عليه الرسم ان يوقع عليه من طرفيه او ان يكون لدى كل متعاقد صورة موقعة من المتعاقد الآخر ولا يغنى عن التوقيع طبع أو كتابة اسم المنشأة على المحرر (نقض مدنى ١٩٧٤/٦/٢٦ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ٩٧٨) •

على أنه بالنسبة إلى العقود التي تخضع طبقاً لأحكام هذا القانون لضريبة معينة فلا يحصل عنها إلا هذه الضريبة وحدها .

وتستحق الضريبة على العقد انصفوى عند التصيبك به أمام القضاء وثبوت وجوده .

مادة ٤٥ - يتحمل كل متعاقد الضريبة المستحقة على النسخة أو النسخ أو الصورة أو الصور الخاصة به .

فاذا كان العقد من نسخة واحدة تحمل المتعاقدون الضريبة بالتساوى بينهم ما لم يكن أحدهم معفى قانوناً فيتحمل الباقيون بالتساوى الضريبة المستحقة بالكامل .

على أنه بالنسبة لعقد الوكالة يتحمل الضريبة الموكل .

وإذا كان عقد الوكالة محرراً على ظهر اذن الصرف الحكومى أو الورقة التجارية فيعفى العقد فى هذه الحالة من الضريبة .

الفصل الخامس

وثائق الأحوال الشخصية

مادة ٤٦ - تستحق الضريبة بالنسبة إلى عقود الزواج والطلاق على النحو التالى :

- ١ - جنيه ونصف على كل عقد زواج .
 - ٢ - جنيه واحد على كل وثيقة طلاق .
- ويتحمل الزوج عبء الضريبة على عقود الزواج .
ويتحمل المطلق الضريبة على وثائق الطلاق .

الفصل السادس

وثائق الملاحة التجارية

مادة ٤٧ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق وثائق الملاحة التجارية كمحاضر المايينة والشهادات المتعلقة بالبضائع المشحونة أو المفرغة وأقرارات التظف وغيرها من الوثائق .
ويتحمل الضريبة مستلم الوثيقة .

الفصل السابع

محاضر الشركات

مادة ٤٨ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق محاضر انعقاد مجالس الادارة ومجالس المراقبة ، واجمليات العمومية انعادية وغير انعادية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، والمسئولية المحدودة .
ويتحمل الشركة الضريبة .

الفصل الثامن

المحررات القضائية

مادة ٤٩ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما عن كل ورقة من أوراق المحررات القضائية الآتية :

- ١ - الأوامر بتنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر .
- ٢ - الأوامر على المرائض التي يصدرها القضاة في حدود سلطاتهم الولائية .
- ٣ - كل نشرة قضائية عدا ما كان منها خاصا بالبيع الجبرية .
ويتحمل الضريبة مستلم الأمر أو من عملت النشرة لصالحه .

الفصل التاسع أقساط ومقابل التأمين وما في حكمها

مادة ٥٠ - تستحق ضريبة نسبية على أقساط ومقابل التأمين على النحو التالي :

١ - واحد ونصف في المائة على كل قسط من أقساط التأمين على الحياة أو التأمين من الأمراض ، أو الإصابات الجسدية ، أو المسؤولية المدنية المتعلقة بها . وعلى أقساط التأمين الإجباري أيما كان نوعه .

٢ - سبعة ونصف في المائة بحد أدنى عشرون مليما على مقابل التأمين على النقل البري والنهرى والبحرى والجوى .

٣ - عشرة في المائة على كل قسط من أقساط التأمينات الأخرى ، وكذلك على مقابل هذه التأمينات بما في ذلك التأمين ضد أخطار الحرب .

٤ - اثنان في المائة على رأس المال المبين في عقود ترتيب ايراد لدى الحياة أو لمدة محدودة .

٥ - أربعة في الألف سنويا على اجمالى مقابل وأقساط التأمين التى تحصلها شركات التأمين .

مادة ٥١ - يتحمل الضريبة المستحقة على أقساط ومقابل التأمين كل من المؤمن والمؤمن له مناصفة .

وبالنسبة لحقوق ترتيب الايراد يتحمل الضريبة المنتفع الا اذا كان ترتيب الايراد بمقابل فيتحمل المتماقدان الضريبة مناصفة .

وتتحمل شركة التأمين عبء الضريبة على اجمالى أقساط ومقابل التأمين .

وفي جميع الأحوال لا تسرى الضريبة على أقساط ومقابل اعادة التأمين .

الفصل المباشر الأوراق التجارية

مادة ٥٢ - تستحق ضريبة نسبية مقدارها ثلاثة في الألف بعد أدنى ستون مليما على الكمبيالات والسندات تحت الاذن أو لحاملها .
ويتحمل الضريبة على الكمبيالات صاحب الكمبيالة وعلى السندات تحت الاذن مصدر السند .

مادة ٥٣ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسون مليما على الشيكات بكافة أنواعها وأيا كانت قيمتها .
ويتحمل الضريبة الساحب .

الفصل الحادى عشر الايصالات والمخالصات والفواتير

مادة ٥٤ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسون مليما عن كل ايصال أو مخالصة أو فاتورة مؤثر عليها بالتخليص عما لا تقل قيمته عن مائة قرش .

مادة ٥٥ - يتحمل الضريبة :

١ - من يسلم الايصال أو المخالصة .

٢ - بالنسبة لايصالات المرتبات والأجور والاعلانات : رب العمل أو الملتزم بأداء المرتب أو الأجر أو الاعانة .

٣ - مستلم الفاتورة .

مادة ٥٦ - يعفى من الضريبة :

- ١ - الايصالات الخاصة بالمبالغ التي تودع بصناديق التوفير أو تسحب منها .
- ٢ - الايصالات الداخلية المتبادلة بين موظفي المنشأة الواحدة أو أقسامها أو بينها وبين فروعها بشرط أن تكون بقصد تنظيم العمل الداخلي .
- ٣ - الايصالات الصادرة من جهة حكومية باستلام شيك أو حوالة بريدية .
- ٤ - الفواتير المتبادلة بين السماسرة فيما يتعلق بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية .
- ٥ - الايصالات التي تعطى عن المبالغ التي تودع البنوك لحساب من قام بالإيداع أو لحساب شخص آخر .
- ٦ - الايصالات التي تعطى من البنوك عن الأوراق المالية (أسهم وسندات) ، والأوراق التجارية (شيكات وكهبيالات وسندات تحت الاذن) التي تسلم للبنك على ذمة التحصيل أو القبول أو الرهن .

الفصل الثاني عشر

الأعمال والمحركات المصرفية وما في حكمها

مادة ٥٧ - تستحق الضريبة النسبية على الأعمال والمحركات المصرفية على الوجه الآتي :

١ - فتح الاعتماد :

خمسة في الألف على عقود وعمليات فتح الاعتماد وكذلك على تجديدها بشرط ألا يكون الاعتماد مغطى نقدا بالكامل ، فإذا غطى بعضه نقدا فرضت الضريبة على ما لم يغط .

وإذا زادت مدة العقد أو العملية أو مدة التجديد على سنة وجب أداء الضريبة ذاتها عن كل سنة إضافية أو كسورها .

وبالنسبة للاعتماد غير محدود لتقيمة تحسب الضريبة على أكبر رصيد معين يصله الاعتماد خلال مدة نفاذه •

٢ - عقود تحويل الأموال أو النزول عنها :

ثلاثة في الألف بحد أدنى ستون مليما •

ولا تخضع لهذه الضريبة أوامر النقل في المصارف والأوراق التي تصدر تنفيذاً لها •

٣ - السلف والقروض والاقتراز بالدين •

واحد في الألف عن كل مبلغ يزيد على مائة جنيه ولا يجاوز مائتي جنيه •

ثلاثة في الألف عن كل مبلغ يزيد على مائتي جنيه ولا يجاوز عشرة آلاف جنيه •

أربعة في الألف عن كل مبلغ يزيد على عشرة آلاف جنيه •

وتعفى من الضريبة الودائع الآجلة بكافة أنواعها في المصارف وهيئة البريد •

مادة ٥٨ - تستحق الضريبة النوعية على الأعمال والمحركات المصرفية على الوجه الآتي :

١ - الحساب المصرفي :

ثلاثمائة مليم سنوياً على كل حساب يفتح في المصارف •

وتخفف الضريبة بالنسبة لحساب التوفير إلى خمسين مليماً سنوياً •

٢ - أذون التسوية :

خمسون مليماً عن كل أذن تسوية في المصارف •

٣ - أوامر النقل المصرفي :

مائة مليم عن كل أمر نقل مصرفى الذى بمقتضاه يصدر الأمر الى المصرف بتحويل مبلغ لحساب الغير الذى ليس له حساب بالمصرف خصما على حساب مصدر الأمر •

٤ - كشوف ومستخرجات الحساب :

خمسون مليما على كل كشف أو مستخرج حساب مما تصدره المصارف الى عملائها الذين لهم حساب فى المصرف •
وتعفى من الضريبة اشعارات الاضافة والخصم التى ترسلها المصارف الى عملائها •

٥ - حوافظ التحصيل •

ثلاثون مليما على حافضة تحصيل حصص ارباح الأسهم وغوائد السندات وذلك بغير اخلال بالضريبة المفروضة على الايصالات اذا اشتملت الحافضة على ايصال •

٦ - خطابات الضمان وعقود الكفالة :

خمسائة مليم على كل خطاب ضمان ، وعقد الكفالة ، وضمان الأوراق التجارية أيا كان نوعه اذا أعطى فى محرر مستقل •

مادة ٥٩ - يتحمل الضريبة المفروضة طبقا للمادة السابقة الأشخاص

الآتى ذكرهم •

١ - فتح الاعتماد : يتحمل الطرفان بالتساوى الضريبة •

٢ - السلف والاقرار بالدين : يتحمل الضريبة المقرض أو الدائن اذا كان المقرض بفائدة ، ويتحمل الضريبة المدين اذا كان المقرض بدون فائدة •

٣ - فتح الحساب : وكشف مستخرج الحساب ، وحافضة التحصيل :

يتحمل العميل الضريبة •

٤ - اذن التسوية ، وأمر النقل المصرفى : يتحمل مصدر الأمر

الضريبة •

٥ - خطاب الضمان : وعقد الكفالة وضمان الأوراق التجارية :
يتحمل المكفول أو من تسلم العقد الضريبة .

الفصل الثالث عشر

الاعلانات

مادة ٦٠ - يعتبر اعلانا كل اعلام أو اخطار أو تبليغ يتم بأية وسيلة ، وتستحق عليه الضريبة على الوجه الآتى :

(أ) ستون مليما عن كل نسخة من الاعلانات على الورق العادى المعلقة أو المصققة فى الطرقات العامة .

مائة وعشرون مليما اذا غلق أو الصق الاعلان المشار اليه فى غير الطرقات العامة .

(ب) مائتان وأربعون مليما عن كل نسخة من الاعلانات على الورق المعد بحيث يطول بقاؤه بأية وسيلة .

فاذا كان الاعلان على تقويم سنوى تكون ضريته ثلاثين مليما عن كل نسخة .

(ج) ستمائة مليم سنويا عن كل نسخة من الاعلانات على غير الورق .

فاذا كان الاعلان يوزع كهدايا تكون ضريته خمسين مليما عن كل نسخة .

وتعفى من الضريبة العينات الطبية .

(د) ستمائة مليم أسبوعيا عن الاعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاضعة لضريبة الملاهى أو التى توزع معها .

وتؤدى الضريبة مقدما ، ولا ترد اذا لم يستمر الاعلان أسبوعا كاملا .

(هـ) جنيهان وأربعمئة مليم سنويا عن كل متر مربع أو كسوره من مساحة الاعلان المضى اضاءة ثابتة .

(و) أربعة وعشرون جنيه سنويا عن كل متر مربع أو كسوره من مساحة الاعلان المضى اضاءة غير ثابتة أو اضاءة مقطعة .

ويعتبر الاعلان مضيئا اذا أضيئت حروفه أو رسوماته أو علاماته أو اطاره كلها أو بعضها ، ويستوى أن يكون الاعلان مضيئا بذاته أو بانعكاس الضوء عليه أو بأية وسيلة أخرى .

ويتم حساب المساحة التي تحصل عليها الضريبة المقررة في البندين هـ ، و على النحو التالي :

١ - اذا وجد اطار مضيء لاعلان حسبت المساحة وفقا لأبعاد الاطار بصرف النظر عن الكتابة داخله .

٢ - اذا لم يكن الاعلان المضيء داخل اطار أو كان اطاره غير مضيء حسبت المساحة على أساس المستطيل أو المربع الذي تمر أضلاعه بالنقط القصوى لحروف الكتابة أو الرسوم الملن عنها .

٣ - اذا تعددت الاعلانات في وقت واحد داخل اطار مضيء حسبت الضريبة على كل منها وفقا لأبعاده الخاصة على حده كاعلان مستقل في غير اطار ما لم تكن الاعلانات المتعددة كل منها داخل اطار خاص فتحتسب الضريبة على أساس أبعاد اطار كل منها .

وتؤدى الضريبة مقدما ، ولا ترد اذا لم يستمر الاعلان سنة كاملة .

(ز) مائة وثمانون مليما عن كل جنيه أو كسوره من أجر المعرض بالنسبة للاعلانات على لوحات دور السينما أو شاشة التلفزيون وما شابهها ، بما في ذلك مقدمات الأفلام التي ستعرض مستقبلا في دار السينما لوكانت ملكا لهذه الدار .

(ح) مائة وعشرون مليما عن كل جنبيه أو كسوره من أجر الاذاعة بالنسبة للاعلانات التي تذاع بالراديو .

(ط) جنيهان وأربعمائة مليم عن الاعلانات على الورق أو على أغلفة الكبريت أو ما يماثلها توزع باليد أو ترمدل بالبريد أو تطبع على الاشارات البرقية .

(ي) مائة وثمانون مليما عن كل جنبيه أو كسورة من أجر النشر بالنسبة للاعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والتقويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها .

مادة ٦١ - على أصحاب دور الطبع والنشر ومديري البيوت المستغلة بالاعلانات وشركات النيون ومن يعمل الاعلان لمصلحته أن يخطرأ مصلحة الضرائب عن الاعلانات التي يتم طبعتها أو صنعها .

ويكون الاخطار من نسختين ، ويوضح به نص الاعلان وشكله ومساحته بالتر المربع ، وعدد النسخ أو الوحدات الموزعة ، والمكان الذي توضع به كل نسخة أو وحده ، ومدة الاعلان .

ويقدم الاخطار الى مأمورية الضرائب المختصة قبل تطبيق أو لصق أو عرض أو نشر الاعلان .

مادة ٦٢ - تتمدد الضريبة بمعد الاعلانات داخل اللوحة أو اللافتة أو الورقة أو النشرة الواحدة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة . وأن التعدد في اللوحة الواحدة قد يكون في وقت واحد وقد يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان اخذا بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما مقتضاه ان =

وفي حالة حساب الضريبة على أساس أجر الاعلان تصعب الضريبة على اساس أجر المثل اذا كان الاعلان مجلنا .

مادة ٦٣ - يتحمل الضريبة المستحقة على الاعلانات من يعمل الاعلان لمصنحته ويكون الطابعون وناشرون وكل من توسط في نشر الاعلان مسئولين بالتضامن عن أداء الضريبة وذلك في جانة اخلاهم بواجب الاضرار المنصوص عليه في المادة ٦١ .

مادة ٦٤ - معنى من الضريبة الاعلانات الآتية :

(أ) الاعلانات التي تصدر بقصد الاعلام بأوامر السلطة العامة ، أو لتبنيه الجمهور الى تنفيذ انقوانين والنوائح ، أو التوعية بصفة عامة ، بما في ذلك الاعلانات المصادرة من أدارات السياحة والاستعلامات الحكومية .

(ب) اعلانات التحفيز .

(ج) الاعلانات الخاصة بالمبيوع الجبرية .

(د) الاعلانات الخاصة بالانتخابات .

(هـ) اعلان طلب الحصول على عمل .

(و) اعلانات الوفاة .

(ز) الاعلانات الخاصة بتنظيم العمل بالمنشآت .

الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعة على دور السينما يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضا سنة كاملة أو جزءا من السنة لان المقصود بان الرسم يفرض سنويا هو تحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث اذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد (نقض مدنى في ١٩٨٠/١٤/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٨٢٥) .

(ح) الاعلانات غير المضيفة التي تبين اسم المثل أو نوع نشاطه سواء كانت داخل المنشأة أو خارجها : وكذلك الاعلانات المضيفة داخل المنشأة نلك الأغراض .

مادة ٦٥ - تلزم الجهات التالية بتوريد الضريبة المستحقة التي مضمطة الضرائب في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ولو لم يكن أجر الاعلان قد تم تحصيله .

(أ) المنشأة المشتغلة بالاعلانات بالنسبة الى ما تتولى نشره منها .

(ب) دور انصحف بالنسبة الى ما ينشر فيها من اعلانات .

(ج) دور السينما بالنسبة الى ما يعرض فيها من اعلانات .

(د) هيئة الاذاعة والتلفزيون بالنسبة الى الاعلانات التي تذاع عن طريقها .

مادة ٦٦ - يحظر على الجهات المشار اليها في المادة السابقة اجراء الاعلان أو النشر الا بعد أداء الضريبة المستحقة الى مأمورية الضرائب المختصة .

ويعتبر الموظف المختص بكل جهة من هذه الجهات مسئولاً عن أداء الضرائب التي لم يتم توريدها الى مصلحة الضرائب .

الفصل الرابع عشر

خدمات النقل

مادة ٦٧ - تستحق الضريبة بالنسبة الى خدمات النقل على الوجه الآتي :

أولاً : نقل الأشخاص :

١ - تسعمائة مليم على كل اشتراك بالدرجة الأولى صادر من هيئة السكة الحديد أو من أية هيئة أو منشأة أخرى تقوم بأعمال النقل بين المسكن .

٢ - أربعمائة وخمسون مليما على الاشتراك المشار اليه في البند السابق اذا كان بالدرجة الثانية .

وتتخفص النصرية المنصوص عليها في البندين السابقين الى النصف اذا كانت مدة الاشتراك لا تجاوز ثلاثة شهور .

٣ - تسعون مليما على كل اشتراك للانتقال بوسائل النقل العامة داخل المن ، أو بين المحطة الواحدة وضواحيها .

وتتخفص النصرية الى النصف اذا كانت مدة الاشتراك لا تجاوز ثلاثة شهور .

٤ - تسعمائة مليم سنويا على كل اشتراك أو تصريح سفر مجاني .

٥ - مائتا مليم سنويا على كل اشتراك أو تصريح سفر مخفض وتعفى من النصرية :

(أ) التراخيص والاشتراكات التي تعطى لموظفي الهيئة القائمة بالنقل بسبب أداء وظائفهم ولذواعي عملهم ، ودون أن تتضمن امتيازاً شخصياً لصاحبها .

(ب) التراخيص والاشتراكات التي تعطى بغير اسم الى الجهات الحكومية لاستعمالها في أغراض مصلحة .

(ج) التراخيص والاشتراكات التي تصرف لتسهيلات القوات المسلحة لأعمال مصلحة .

(د) التراخيص والاشتراكات التي تصرف مجاملة من هيئة السكة الحديد وفقاً لما جرى عليه العرف وتحدده لاحتها .

(٥) المتراخيص والاستراكات التي تصرف مخفضة الأجرة للملاحي،
والفرق الرياضية والطلبة والمكوفين والموقين .

٦ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة في عربات النوم
بقطارات السكة الحديد .

٧ - مائة وثمانون مليما على كل تذكرة في الدرجة الأولى الممتازة .

٨ - مائة وعشرون مليما على كل تذكرة في الدرجة الثانية الممتازة .

٩ - جنيه وثمانمائة مليم على كل تذكرة سفر على السفن بالدرجة
الأولى .

١٠ - جنيه وثلاثمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على السفن
بالدرجة الثانية .

١١ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على السفن
بالدرجة الثالثة .

وتخفيض الضريبة بالنسبة لتذاكر السفر على السفن لأداء الحج أو
العمرة بالدرجتين الأولى والثانية الى مائتى مليم ومائة وخمسين مليما
على التوالي .

وتعفى من الضريبة تذاكر السفر على السفن في الأحوال الآتية :

(أ) تذاكر السفر للحج أو للعمرة بالدرجة الثالثة .

(ب) تذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في الجمهورية .

(ج) تذاكر السفر داخل الجمهورية .

(د) تذاكر السفر على ظهر القلخرة .

١٢ - جنيه وثمانمائة مليم على كل تذكرة مسافر على الطائرات
للخارج .

١٣ - أربعمائة وخمسون مليما على كل تذكرة سفر على الطائرات داخل الجمهورية وتخفيض الضريبة الى النصف على تذاكر المسافرين على الطائرات لأداء الحج أو العمرة .

(أ) تذاكر العودة اذا دفعت قيمتها في الجمهورية .

(ب) التذاكر التي صرفت في الخارج لمسافرين مارين بالجمهورية واستعملت فيها .

ثانيا : نقل البضائع :

١ - نوعية مائتان وسبعون مليما على كل ورقة من أوراق وثيقة (بوليصة) الشحن البحري .

٢ - نسبية : تسعة في المائة بحد أقصى ثلاثمائة مليم من أجر النقل على وثائق (بوالص) النقل الخاصة بالبضائع والمنقولات أيا كان نوعها سواء كان النقل بريا أو جويا أو بطريق الملاحة البحرية الداخلية .

٣ - تسري الضريبة المنصوص عليها في البند السابق على تذاكر الأمتة والمنقولات الخاصة بالبضائع التي تنقل بوسائل النقل المشار اليها في البند المذكور .

وتعفى من الضريبة الوثائق والتذاكر المشار اليها اذا لم يجاوز أجر النقل جنيها .

مادة ٦٨ - تتعدد الضريبة بتعدد الأشخاص في كل تذكرة أو ترخيص أو اشتراك .

مادة ٦٩ - يتحمل الضريبة على خدمات النقل صاحب التذكرة أو الاشتراك أو الترخيص أو مرسل البضاعة .

مادة ٧٠ - يلتزم متعهد النقل - من غير الجهات الحكومية - بسداد الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب خلال العشرة أيام الأولى (م ١٢ - موسوعة مصر ج ١٥)

من كل شهر مصحوباً باخطار تبين به عدد الوثائق أو الاستثمارات أو التذاكر التي صرفت خلال الشهر السابق ، مع عدم الإخلال بحقوق الرجوع على من تم النقل لصالحه بقيمة تلك الضريبة .

الفصل الخامس عشر

خدمات البريد

مادة ٧٢ — تستحق الضريبة على خدمات البريد على النحو التالي :

(أ) نوعية على ما يأتي :

- ١ — خمسة عشر مليماً عن كل طرد بريد داخلي .
 - ٢ — عشرون مليماً عن كل طرد بريد خارجي .
 - ٣ — خمسة وأربعون مليماً عن كل طرد محول عليه .
 - ٤ — تسعون مليماً عن كل طرد مؤمن عليه .
 - ٥ — خمسة وعشرون مليماً عن كل حوالة .
 - ٦ — خمسة وأربعون مليماً عن كل ورقة تحصيل بواسطة هيئة البريد .
 - ٧ — تسعون مليماً عن كل صر نقود يرسل بواسطة هيئة البريد .
 - ٨ — تسعون مليماً عن كل خطاب مؤمن عليه .
 - ٩ — خمسة وعشرون مليماً عن كل خطاب يسلم في شبكات البريد بالمسكن .
 - ١٠ — مائة قرش سنوياً عن كل تأجير صندوق بريد خاص .
- وتحصل هذه الضريبة عن الصناديق المؤجرة وقت العمل بهذا القانون عن المدة الباقية من السنة .
- ١١ — مائة وخمسون مليماً سنوياً عن الحساب الجاري .

(ب) ضريبة نسبية مقدارها أربعة ونصف في الألف عن كل مبلغ يحصل بواسطة هيئة أئيريد ويحدد أقصى أربعمئة وخمسون مليما .

مادة ٧٢ - اذا شمل المحرر البريدي عدة أحكام مما تخضع للضريبة المنصوص عليها في هذا القانون فلا يحصل عنه سوى الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٧٣ - يتحمل المتعامل مع الهيئة الضريبة المستحقة على الخدمة البريدية .

الفصل السادس عشر

أرباح المراهقات ، واليانصيب وما في حكمه

مادة ٧٤ - تستحق ضريبة نسبية مقدارها ثلاثون في المئة على المبالغ المدعة للإداء لجميع المراهقين في مراهقات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها من أنواع المراهقات (١) .

مادة ٧٥ - تستحق ضريبة نسبية على اليانصيب على النحو التالي: (أ) ثلاثون في المئة من المبالغ المخصصة للراغبين نقدا أو عينا ، وتخفض الضريبة الى النصف اذا وقع الربح من نصيب الجهة مصدرة اليانصيب .

(١) قضت محكمة النقض بأنه وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ « يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل بطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها » واذا كانت واقعة الدعوى تدور حول مبالغ خصصتها الشركة الطاعنة لمن يجمع ويقدم لها او لاحد متعهديها مجموعة من الفطاعات تحمّل حروف « كوكاكولا » وهو امر موكول للصدقة وتعتبر بذلك من أعمال اليانصيب وتخفض بالتالى لرسم الدمغة . (نقض مدنى ١٩٦٧/٥/١٠ - موسوعتنا الذهبية ج ٧ فقرة ٩٦٥) .

(ب) خمسة عشر في المائة من الأئصة والمزايا التي يحصل عليها حاملوا السندات والمؤمن لهم والمخضرون عن طريق السحب بالقرعة الذي تجرية الجهات العامة والخاصة التي أصدرت السندات أو الأوراق .
وتعفى تلك الأئصة والمزايا من ضريبة الدمنة اذا خضعت للضريبة على ايراد القيم المنقولة وسدحت عنها تلك الضريبة .

مادة ٧٦ - يتحمل الضريبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين الرابع .

مادة ٧٧ - يعفى من الضريبة الربح العيني اذا لم يتجاوز قيمته عشرة جنيهاً .

مادة ٧٨ - يجوز تقسيط الضريبة المستحقة على الربح العيني منقولاً كان أو ثابتاً ، وذلك طبقاً للشروط التي تحددها مصلحة الضرائب .

الفصل السابع عشر

المبالغ التي تصرفها الجهات الحكومية وشركات القطاع العام

مادة ٧٩ - تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي :

المخمسون جنيهاً الأولى	مطاسة
أزيد من خمسين - مائتين وخمسين جنيه ..	ستة في الألف
أزيد من مائتين وخمسين - خمسمائة جنيه ..	ستة ونصف في الألف
أزيد من خمسمائة - ألف جنيه	سبعة في الألف
أزيد من ألف - خمسة آلاف جنيه	سبعة ونصف في الألف
أزيد من خمسة آلاف - عشرة آلاف جنيه	ثمانية في الألف

وكل ما يزيد على عشرة آلاف جنيه تستحق عنه الضريبة بواقع ثلاثة في الألف من الزيادة .

مادة ٨٠ - فيما عدا المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها ، وسواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة .

(١) اذا كان الصرف رداً لمبالغ سبق صرفها .
ويقصد بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد الجهة الحكومية الى أى شخص بمبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها .

مادة ٨١ - يتحمل الضريبة الشخص أو الجهة التي يتم الصرف لها ، وفى جميع الأحوال يجب ألا يقل صافي المبلغ المنصرف بعد خصم الضريبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين عن صافي أى مبلغ يقل عنه .

مادة ٨٢ - تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من هذا القانون المبالغ التي تصرف في الأحوال الآتية :

- (أ) اذا كان الصرف رداً للمبالغ سبق صرفها .
- (ب) الصرف لهيئة دولية .
- (ج) الصرف لحكومة أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .
- (د) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .
- (هـ) ما يصرف ثمناً لشراء أوراق مالية .
- (و) ما يصرف نظير مشتريات مسخرة جبرياً ، أو خدمات محدد مقابل أدائها بمعرفة إحدى الجهات الحكومية .
- (ز) ما يصرف في الخارج .

الفصل الثامن عشر

الأوراق المالية وتداولها

مادة ٨٣ - تستحق ضريبة سنوية على السندات أيما كانت جهة إصدارها وجميع الأسهم والحصص والأنصبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة ، أو توصية بالأسهم ، أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الأسهم والحصص والأنصبة والسندات في صكوك أو لم تمثل ، وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أم لم تسلم وذلك على النحو التالي :

(أ) نسبية : أربعة في الألف من متوسط السعر خلال الستة أشهر السابقة على تاريخ استحقاق الضريبة وذلك بالنسبة للأوراق المقيدة والمتداولة في البورصة .

(ب) نسبية : ستة في الألف من القيمة الاسمية للأوراق غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها التي ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها في البورصة من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لها .

(ج) نسبية : ستة في الألف من قيمة رأس مال الشركات المساهمة وذات المسئولية المحدودة غير المثلة في أسهم أو حصص أو أنصبة .

(د) نوعية : ثلاثمائة ملجم بالنسبة لحصص التأسيس غير المقيدة في البورصة أو المقيدة بها التي ترى مصلحة الضرائب أن العمليات التي تمت بشأنها من القلة بحيث لا يمثل متوسط أسعارها القيمة الحقيقية لها، وتخفف الضريبة الى النصف خلال السنتين الأوليين من تاريخ تأسيس الشركة .

مادة ٨٤ - تعد في حكم الشركات المصرية المنصوص عليها في المادة السابقة وتخضع للضريبة المترتبة فيها :

(١) كل شركة أجنبية يكون مقرها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية ولو شغل نشاطها بلاد أخرى •

(ب) كل شركة أجنبية يكون غرضها الوحيد أو غرضها الرئيسى الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ولو كمن مقرها فى الخارج •

(ج) فروع الشركات والبنوك الأجنبية المخصص لنشاطها فى جمهورية مصر العربية رأس مال محدد •

مادة ٨٥ — تسرى الضريبة من تاريخ مزاولة الشركة عملها ، أو من تاريخ صدور القرار المرخص فى تأسيسها ، أو من تاريخ نشر المحرر الذى أسست بمقتضاه أى هذه التواريخ أسبق •

مادة ٨٦ — تستحق الضريبة مقدما فى أول يناير من كل سنة ، ويقع عبؤها على صاحب الورقة المالية أو الحصة أو النصيب •

وعلى الشركات والهيئات التى أصدرت الورقة أو الحصة أو النصيب أن تؤدى الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما الأولى من يناير من كل سنة •

وتعفى من الضريبة الشركات تحت التصفية •

مادة ٨٧ — تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التى تؤسس أو تزيد رأس مالها بعد أول يناير بنسبة المدة الباقية من السنة مع عدم حساب كسور الشهر •

وتؤدى الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال الخمسة عشر يوما التالية لتأسيس الشركة أو الاكتتاب فى زيادة رأس المال •

مادة ٨٨ — تخضع عمليات بيع وشراء الأوراق المالية للضريبة على النحو التالى :

(١) نسبية مقدارها واحد فى الألف بعد أدنى ثلاثمائة مليون واحد

أقصى اثنى عشر جنيها على جميع عمليات شراء أو بيع الأوراق المالية
مصرية كانت أو أجنبية .

(ب) نسبية مقدارها ستة في الألف على كل عملية بيع أو شراء أوراق
مالية أجنبية مما لا تخضع للضريبة النسبية السنوية ، وذلك علاوة على
الضريبة النسبية المنصوص عليها في البند السابق .

ويتحمل الضريبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين كل من البائع
والمشتري ، وتصب على قيمة المبالغ الواجبة الأداء أو المستحقة التحصيل .

الفصل التاسع عشر

التصاريح والرخص الإدارية

مادة ٨٩ - تستحق الضريبة على النحو التالي :

أولا - التصاريح :

نوعية مقدارها مائة وخمسون مليما على كل تصريح يصدر من أية
سلطة إدارية .

ثانيا - الرخص :

نوعية خمسمائة مليم عن كل رخصة تصدر من أية سلطة إدارية
وذلك عدا الرخص الآتي بيانها فتستحق عليها الضريبة كما يلي :

(أ) عشرة جنيها سنويا على ترخيص استغلال محجر أو منجم .
(ب) خمسة جنيها سنويا على رخصة محال الملاهي ودور التسلية
بما في ذلك دور السينما والمسارح .

(ج) خمسة جنيها سنويا على كل ترخيص لاستغلال مصنع طوب .

(د) خمسة جنيها على رخصة البناء .

(هـ) جنيهان سنويا على رخصة تسيير سيارة نقل حمولة خمسة أطنان

فأقل .

(و) جنبيهان ونصف سنويا على رخصة تسيير سيارة نقل تريد حملتها على خمسة أطنان ولا تتجاوز خمسة عشر طنا .
(ز) ثلاثة جنبيهات سنويا على رخصة تسيير سيارة نقل تريد حملتها على خمسة عشر طنا .

(ح) جنبيهان سنويا على رخصة محل عام .
(ط) ثلاثة جنبيهات سنويا على ترخيص محل جزارة أو محل صناعي .
(ي) جنيه سنويا على رخصة تسيير سيارة ركوب أربعة سلندرات فأقل .

(ك) جنبيهان سنويا على رخصة تسيير سيارة ركوب أكثر من أربعة سلندرات .

(ل) جنيه واحد عن كل رخصة لاستيراد أسلحة أو ذخائر أو نقلها .

مادة ٩٠ - تستحق الضريبة في حالة التنازل عن الرخصة أو تجديدها أو امتدادها أو إجراء أو أي تعديل فيها .

مادة ٩١ - يتحمل الضريبة على التصاريح والرخص من صدر لصالحه التصريح أو الرخصة .

مادة ٩٢ - يعنى من الضريبة ترخيص نقل القطن المحلوج .

الفصل العشرون

تأسيس الشركات

مادة ٩٣ - تستحق ضريبة نوعية على كل شركة عند تأسيسها أو تكوينها على الوجه الآتى :

- (١) ثلاثمائة جنيه على الشركة المساهمة .
- (ب) مائة وخمسون جنيه على شركة التوصية بالأسهم ، والشركة ذات المسئولية المحدودة .

(ج) خمسة عشر جنيهه على شركة التوصية البسيطة أو شركة التضامن التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه .
وتتحمل الشركة بهذه الضريبة .

مادة ٩٤ - يستحق على زيادة رأس مال الشركات ضريبة نوعية كالآتي :

(أ) عشرون جنيها بالنسبة للشركة المساهمة .
(ب) عشرة جنيهات بالنسبة لشركة التوصية بالأسمم والشركة ذات المسئولية المحدودة .
وتتحمل الشركة بهذه الضريبة .

الفصل الحادي والضرون

المسجلات والتقييد بها ، وصرف المواد التموينية

مادة ٩٥ - تستحق ضريبة نوعية على الوجه الآتي :

(أ) مائة وخمسون جنيها على قيد كل وكيل أو ممثل تجارى لشركة اجنبية تعمل في الجمهورية ، وعند تجديد هذا القيد .
(ب) تسعون جنيها عن القيد في سجل الوكلاء التجاريين ، وعند تجديد هذا القيد .
(ج) ثلاثون جنيها عن تعديل بيانات القيد في سجل الوكلاء التجاريين .
(د) خمسة جنيهات عن كل قيد في السجل التجارى ، وعند تجديد هذا القيد .
(هـ) ثلاثمائة مليم عن القيد أو الاشتراك أو الانضمام لأول مرة

الى انقابات المهنية والغرف التجارية والغرف الصناعية ، وكذلك الى النوادي التى يجاوز الاشتراك فيها ثلاث جنيهات •

ويحصل نصف هذه الضريبة عن كل سنة من السنوات التالية للقيد أو الاشتراك أو الانضمام •

(و) خمسمائة مليم عن قيد كل تلميذ مستجد بالمدارس الخاصة أو المعاهد الخاصة وتسرى الضريبة على القيد فى كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة •

(ز) خمسون مليمًا عن كل ورقة من أوراق السجلات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الأسلحة والذخائر •

(ح) خمسة عشر مليمًا شهريًا عن صرف المقررات التموينية التى توزع بالبطاقات •

ويتحمل عبء الضريبة :

١ - طالب القيد فى السجلات أو تعديله أو تجديده •

٢ - صاحب بطاقة التموين (المستهلك) •

٣ - صاحب سجل الأسلحة والذخائر •

الفصل الثانى والعشرون

توريد المياه والكهرباء والغاز والبتولجاز واستهلاكها

مادة ٩٦ - تستحق ضريبة نوعية على النمو التالى :

(أ) خمسمائة مليم سنويًا على توريد كل من المياه أو الكهرباء أو الغاز ولو قلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة •

(ب) خمسة مليمت على كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة فى أى مكان ، أو للاغراض السكنية أو التجارية بما فى ذلك ادارة المصاعد •

(ج) ملجم على كل عشرة كيلووات ساعة من الكهرباء المستعملة في الأغراض الصناعية .

(د) ستة مليمات عن كل متر مكعب من استهلاك الغاز في غير الأغراض الصناعية .

(هـ) خمسة عشرة مليما عن كل كيلو جرام من استهلاك البيوتين (البوتاجاز) أو ما يعاقله من المستحضرات في غير الأغراض الصناعية .

(ز) خمسمائة ملجم للطن من استهلاك الغاز والبوتاجاز في الأغراض الصناعية .

مادة ٩٧ - (أ) البند (أ) مستبدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٦) يتحمل الضريبة .

(أ) المورد بالنسبة للتوريد ، فيما عدا ضريبة دمجية توريد الكهرباء ، يتحملها المستهلك .

(ب) المستهلك بالنسبة للاستهلاك .

مادة ٩٨ - معنى من الضريبة :

(أ) دور العبادة .

(ب) اللاجئين والمستشفيات والمستوصفات التي لا تبغى الكسب أو انتفاع لهيئات لا ترمى الى الكسب .

(ج) الاستهلاك الذاتي من مولدات كهربائية خاصة بالمستهلك ، وإذا امتد الاستهلاك الى الغير استحققت الضريبة .

(د) المنشآت القائمة طبقا للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

الفصل الثالث والعشرون

الاشتراكات الملكية واللاسلكية

مادة ٩٩ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها جنيه واحد على كل اشتراك لاستعمال تليفون ، وخمسون جنيها عن كل اشتراك لاستعمال
• تكس .

• ويتحمل عبء الضريبة المشترك .

مادة ١٠٠ - تتعدد الضريبة بتعدد الخطوط الأصلية في كل اشتراك .

الفصل الرابع والعشرون

شهادات وكشوف الوزن

مادة ١٠١ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها ثمانون مليما على شهادات وكشوف وزن البضائع التي يحررها الأشخاص المرخص لهم
بالقيام بعمليات الوزن للجمهور .

• ويتحمل الضريبة طالب الوزن .

الفصل الخامس والعشرون

اقرارات الزمة والثروة المالية

مادة ١٠٢ - تستحق ضريبة نوعية مقدارها خمسمائة مليم على كل اقرار ذمة أو ثروة مالية يقدم تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ في شأن تحقيق
• العدالة الضريبية .

• ويتحمل الضريبة مقدم الاقرار .

الفصل السادس والعشرون

منح الجنسية المصرية

مادة ١٠٣ - يستحق على قرار منح الجنسية المصرية ضريبة نوعية مقدارها مائتا جنيه .

ويعفى من هذه الضريبة من ينتمى بجنسه لأغلبية السكان في بلد لغته العربية او دينه الاسلام ولا تسمح حالته المالية بأداء هذه الضريبة ، وذلك متى قدم طلبا لاعفائه منها الى رئيس مصلحة الضرائب .

الفصل السابع والعشرون

الموازين والأجهزة الحاسبة او التي تعتمد في ادارتها على المهارة او الصبغة

مادة ١٠٤ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها مائة وخمسون قرشا على كل ميزان يتحرك بوضع قطعة عملة فيه .

ولا يجوز تركيب ميزان الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على أداء الضريبة .

مادة ١٠٥ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها ستة جنيهات على كل جهاز يعتمد في ادارته على المهارة أو الصبغة ويكون الغرض منه امكن الحصول على ربح من أى نوع في مقابل مبلغ ما .

ولا يجوز تركيب أى جهاز الا بعد أن توضع عليه لوحة تدل على أداء الضريبة .

مادة ١٠٦ - تستحق ضريبة نوعية سنوية مقدارها جنيه واحد عن
كل آلة تسجيل تقصد .

وتحصل الضريبة عن الآلات الموجودة وقت العمل بهذا القانون .

ولا يجوز استعمال أية آلة الا بعد ان توضع عليها لوحة تدل على
أداء الضريبة .

قرار وزير المالية

رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة
الدمغة «

وبناء على ما آرتاه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة
المرافقة «

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ أبريل سنة ١٩٨١ - العدد ٩٦ .

اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة

الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

الباب الأول

الأحكام العامة للضريبة



مادة ١ - في الأحوال التى نصت عليها المادة ٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه تتولى مأمورية الضرائب المختصة تقدير قيمة التعامل وعلى المأمورية اخطار الممول بهذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم الوصول وذلك على النموذج رقم « ٢ » ضريبة دمغة المرافق .

مادة ٢ - إذا تبين من واقع الاخلاص أو المعاينة عدم أداء الضريبة على أى من اوعيتها تقوم مأمورية الضرائب المختصة بتحديد قيمة الضريبة غير المؤداة .

وعلى المأمورية اخطار الممول بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بالأوعية التى استخفت عليها الضريبة ، ومقدارها بالنسبة لكل وعاء ، وذلك على النموذج رقم « ٣ » ضريبة دمغة المرافق .

مادة ٣ - في حالة امتناع الممول عن تقديم أوعية الضريبة للمأمورية تضبط القضائي للاطلاع أو المعاينة وفقا لحكم المادة ١٩ من القانون ، وكذلك في حالة تلاف تلك الأوعية قبل انقضاء أجل التقاض المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون ، تقوم مأمورية الضرائب المختصة بتقدير قيمة الضريبة المستحقة وفق ما يتبين لها من الأدلة والعرائن .

ويعلن الممول بتقدير المأمورية لقيمة الضريبة وأسانيد هذا التقدير بكتاب موسى عليه بعلم الوصول : وذلك على النموذج رقم (٤) ضريبة

دمجة المرافق في احوال لامتناع ، وعلى النموذج رقم (٥) ضريبة دمجية
المرافق في احوال الاتلاف .

مادة ٤ - على مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بعملية الاطلاع
المنصوص في المادة ١٩ من القانون أن يحرر محضرا يثبت فيه ما من
اجراءات أو ما يتكشف له من مخالفات وذلك على النموذج رقم (١) ضريبة
دمجة المرافق .

مادة ٥ - يجب على المأمورية المختصة بحث نظمات المولدين من
القرارات الصادرة في شأن تحديد او تقدير دين الضريبة وعليها ان تحظر
المول بقرارها في شأن تنظمه ، وذلك على النموذج رقم (٦) ضريبة
دمجة المرافق .

مادة ٦ - إذا لم يظلم المول من قرار المأمورية بتحديد أو تقدير
دين الضريبة خلال مائتين يوما من تاريخ تسلمه للاخطار بالقرار المتعار
اليه ، وذلك اذا ما صدر قرار من لجنة الطعن بتحديد دين الضريبة ،
تقوم المأمورية بالتصديق على المول بزيادة الضريبة المستحقة وفقا لقرارها
أو قرار لجنة الطعن حسب الأحوال .

ويتم التصديق بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال ١٥ يوما من
تاريخ انتهاء النظم من قرار المأمورية أو من تاريخ صدور قرار لجنة
الطعن ويكون أداء الضريبة وجوبيا وفقا لقرار اللجنة ولو طعن في هذا
القرار سواء من المول أو المأمورية أمام المحكمة المختصة .

مادة ٧ - يكون أداء الضريبة - طبقا لأحكام الباب الثاني من هذه
اللائحة بإحدى الطرق الآتية :

(١) استعمال النماذج المدعوة مقدما والتي تعدها مصلحة الضرائب :
يصدر رئيس مصلحة الضرائب يبين فيه النماذج التي تعدها المصلحة

وتتولى دمنها مقدما ، مع تحديد كل نموذج وثمانه على ألا يجاوز هذا الثمن قيمة الضريبة المستحقة وتكاليف أعداد النموذج •

(ب) الخاتم :

تستعمل هذه الطريقة بالنسبة الى النماذج البيضاء التى تعدها الجهات صاحبة الشأن وتقدمها الى مصلحة الضرائب لدمنها قبل استعمالها وكذلك النماذج المحررة فعلا وانتي تقدمها للجهات المعنية لدمنها •

وتتبع الاجراءات الآتية لدى الادارة العامة لضرائب الدمغة لأداء الضريبة بالخاتم :

١ - تحدد الضريبة المستحقة على كل نموذج من النماذج سالفة الذكر ، كما تراجع قيمة الضريبة المستحقة على الشيكات ويكون تقديم هذه الشيكات الى المصلحة على النموذج رقم « ٥٠ د » المرافق •

٢ - تحدد حالة الاستهلاك اليومي من الشيكات وانماذج بمعرفة مخزن الأوراق المدموغة وقسم الدمغ •

٣ - يقوم مخزن الأوراق غير المدموغة بصرف حاسبة الاستهلاك سالفة الذكر الى لجنة الفرز وذلك على النموذج رقم « ٣ » لجنة دمغ المرافق •

٤ - تتولى لجنة الفرز عد كميات النماذج الشيكات المنصرفة اليها واستبعاد غير التصالح منها للدمغ ، ثم تسلمها الى قسم الدمغ •

٥ - يقوم قسم الدمغ بفتح النماذج والشيكات والأختام المدة لذلك ثم يسلمها الى مخزن الأوراق المدموغة على النموذجين ٢ لجنة دمغ، ١ مكرر (ب ٥ د) المرافقين ليتولى الصرف منها الى الجهات المعنية •

٦ - تتولى حسابات الادارة العامة لضرائب الدمغة تحصيل ضريبة الدمغة المستحقة على النماذج والشيكات المدموغة التى تم صرفها •

(ج) طوابع الدمغة :

يتولى رئيس مصلحة الضرائب تحديد فئات طوابع الدمغة على الوجه
الذى يعطى احتياجات الاستهلاك .

وفى الأحوال التى يجوز أداء الضريبة فيها بنسق طوابع الدمغة ،
يجب انهاء الطوابع فور لصقها بمعرفة من الصقها .

ويتم الانهاء بنقابة اسم الملقى ومكان التحرير ، وتاريخه بحبر نابت
او بانثرينيا فى سطرين يعطيان الضابع ويسعدانه من ناحيته الى الورق
الملصق عليه ، كما يجوز الانهاء بوضع خانم تاريخى باسم الملقى مترب
بحبر زيتى (حبر الختامات) بحيث يقع بعضه على تطبيع وبعضه على الورق
الملصق عليه ، الطابع .

واذا تعددت الطوابع الملصقة وجب أن يتم الانهاء باحدى الصورتين
ساضفى الذكر بالنسبة لكل طابع .

(د) الاخطار :

يتم فى صورة اقرار من نسختين تقدمه الجهة صاحبة الشأن الى
مأمورية الضرائب المختصة مبنيا به جميع الأوعية الخاصة للضريبة والمدة
المطلوب أداء الضريبة عنها مع جميع البيانات والايضاحات التى نطلبها
المأمورية ، ويتم سداد الضريبة نقدا او بشيكات وتحفظ المأمورية بنسخة
من الاخطار مرفقا بها صورة ايصال انسداد ، وتسلم النسخة الأخرى
لصاحب الشأن مع أصل ذلك الايصال .

(هـ) التأشير :

يتم تقديم المحررات المطلوب أداء الضريبة عنها الى مأمورية الضرائب
المختصة فتقوم المأمورية بتحديد دين الضريبة المستحقة - فيؤديها صاحب
الشأن ثم تؤثر المأمورية على المحرر بقيمة الضريبة وبما يفيد أنها أديت

بإيصال رقم — بتاريخ — ، ولا تؤدي الضريبة بهذه الطريقة إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسة جنيهات .

(و) آلات التخليص :

يكون أداء الضريبة بآلات التخليص بترخيص من الإدارة العامة لضرائب الدمغة ويصدر مدير عام الإدارة العامة المذكورة قرارا بتحديد الأموريات التي يعهد إليها بعملية إضافة المبلغ إلى آلات التخليص .

وعلى راغب الأداء بآلة التخليص أن يقدم طلبا بذلك إلى الأمورية المختصة مبينا به نوع الآلة التي يريد استعمالها .

وعلى الأمورية إحالة الطلب إلى الإدارة العامة لضرائب الدمغة مشفوعا برأيها فيه .

فاذا لم يكن لدى الإدارة المذكورة مانع من اجابة الطلب تطنب الآلة المراد استعمالها للتحقق من سلامتها ميكانيكيا .

فاذا ثبت لها ذلك تصدر الترخيص من ثلاثة نسخ تسلم احداها للجهة طالبة الترخيص وتودع الثانية بالملف المخصص لكل آلة بالادارة ، وترسل النسخة الثالثة إلى مأمورية الضرائب المختصة لايداعها بالملف المخصص لكل آلة بالمأمورية .

ويضم ملف كل آلة تخليص بيانات عن نوعها ورقمها واسم الجهة المرخص لها باستعمالها ، ونسخة من الترخيص الصادر باستعمالها وثيقة المستندات المتصلة باستعماله الآلة .

وعلى المرخص له باستعمال الآلة — كلما رغب في إضافة مبلغ جديد — أن يقدم إلى الأمورية المختصة طلبا بذلك كي تسلم المبلغ وتعطى عنه ايصالا ، وبعد تحقق الأمورية من سلامة خاتم الرصاص الضاغط السابق ختم الآلة به تقوم بإضافة المبلغ الجديد ، ثم تختم الآلة بالخاتم ضاغط الرصاص ، ثم تسلمها إلى صاحب الشأن .

الباب الثاني أوعية الضريبة

أولا : الفصول الثمانية الأولى من القانون :

- ١ - الشهادات والقرارات •
- ٢ - الصور والمستخرجات •
- ٣ - الطلبات والشكوى •
- ٤ - العتود وما في حكمها •
- ٥ - وثائق الأحوال الشخصية •
- ٦ - وثائق الملاحة التجارية •
- ٧ - محاضر الشركات •
- ٨ - المحررات القضائية •

مادة ٨ - تؤدي الضريبة المستحقة على المحررات الوارد ذكرها في الفصول من الأول حتى الثامن والمنصوص عليها في المواد من ٣٩ حتى ٤٩ من القانون : بالخاتم ، أو نقداً ، أو بلمصق طوابع الدفعة ، أو بآلات التخليص •

ثانياً : (الفصل التاسع من القانون) أقساط ومقابل التأمين وما في حكمها :

مادة ٩ - تؤدي الضريبة المشار إليها في البنود رقم ١ ، ٢ ، ٣ من المادة ٥٠ من القانون على أقساط ومقابل التأمين باخطار شهري يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة في موعد غايته الخامسة عشر يوماً الأخيرة من الشهر عن المقابل والأقساط التي حصلت خلال الشهر السابق مع بيان كل مقابل أو قسط على حدة وقيمة الضريبة المستحقة عليه •

مادة ١٠ - تؤدي الضريبة المشار إليها في البند ٤ من المادة ٥٠ من القانون على عقود ترتيب الأيراد بلصق طوابع الدمغة أو بآلات التخليص.

مادة ١١ - تؤدي الضريبة المشار إليها في البند ٥ من المادة ٥٠ من القانون على اجمالي مقابل وأقساط التأمين التي تحصلها شركات التأمين باخطار تقدمه الشركة الى مأمورية الضرائب المختصة في موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة عن اجمالي المبالغ المذكورة التي حصلت خلال السنة السابقة .

ثالثاً : (الفصل العاشر من القانون) الأوراق التجارية :

مادة ١٢ - تؤدي الضريبة المشار إليها في المادة ٥٢ من القانون على الكمبيالات والسندات تحت الاذن بلصق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص أو بالتأشير .

مادة ١٣ - تؤدي الضريبة المشار إليها في المادة ٥٣ من القانون على الشيكات بالخاتم .

رابعاً : (الفصل الحادي عشر من القانون) الايصالات والمخالصات والفواتير :

مادة ١٤ - مع مراعاة حكم المادة ١٦ من القانون بالنسبة لايصالات سدأجرة المقارات الخاضعة للضريبة العقارية أو ضريبة الدفاع أو ضريبة الأمن القومي تؤدي الضريبة المفروضة بالمادة ٥٤ من القانون على الايصالات والمخالصات والفواتير بلصق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص .

خامساً : (الفصل الثاني عشر من القانون) الأعمال والمحركات المصرفية وما في حكمها :

مادة ١٥ - تؤدي الضرائب المفروضة بالمادتين ٥٧ ، ٥٨ من القانون على الأعمال والمحركات المصرفية وما في حكمها بلصق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخليص أو بالتأشير .

سادسا : (الفصل الثالث عشر من القانون) الاعلانات :

مادة ١٦ - تؤدي ضرائب الاعلانات المشار اليها في البندين ١ ، ب من المادة ٦٠ من القانون بلمق طوابع الدمغة أو بآلات التخليص .

مادة ١٧ - تؤدي ضرائب باقى أنواع الاعلانات المشار اليها في المادة ٦٠ من القانون باخطار يوقعه اما صاحب الإعلان أو المنشأة المشتقة بالاعلان بالنسبة لما تتولى نشره منها ، أو دور الصحف بالنسبة الى ما ينشر فيها من الاعلانات أو دور السينما بالنسبة الى ما يعرض فيها من اعلانات ، أو هيئة الاذاعة والتلفزيون بالنسبة لما تذيعه أو تعرضه من الاعلانات على أن يتضمن الاخطار بالاضافة الى قيمة المضمرة المستحقة:

(١) نص الاعلان ، ووصفه بدقة ، ومساحته وعدد النسخ المصنوعة منه وعدد ما سيوزع منها ، ومدة الاعلان ، والأماكن التى سيوضع فيها فيها وذلك بالنسبة للاعلانات على غير الورق ، والاعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاضعة لضريبة الملاهى أو التى توزع معها ، والاعلانات التى توزع باليد أو ترسل بالبريد أو تطبع على الاشارات البرقية والاعلانات المضيفة .

(ب) أجر الاذاعة أو العرض أو النشر بالنسبة للاعلانات التى تذاع بالاذاعة أو تعرض على لوحات دور السينما أو شاشة التلفزيون وما شبابه أو تنشر فى الصحف أو المجلات - والتقاويم السنوية وكتب لادليل والنشرات الدورية .

مادة ١٨ - يقدم الاخطار المشار اليه فى المادة السابقة فى المواعيد الآتية :

(١) بالنسبة للاعلانات على غير الورق والاعلانات المضيفة خلال الثلاثين يوما السابقة على تركيب الاعلان واعداه للاستعمال .

(ب) بالنسبة للاعلانات التى تنشر فى برامج المحلات الخاضعة

لضريبة الملاهي أو التي توزع معها خلال الثلاثة أيام السابقة على الأسبوع الذي سيجرى فيه توزيع البرنامج أو الاعلان .

(ج) بالنسبة للاعلانات على الورق أو على أغلفة الكبريت أو مما يماثلها التي توزع باليد أو ترسل بالبريد أو تطبع على الاشارات البرقية خلال الثلاثة أيام السابقة على المدة المحددة لتوزيع الاعلان أو ارساله بالسبريد .

(د) بالنسبة للاعلانات في الصحف والسينما وهيئة الأذاعة والتليفزيون خلال الثلاثة أيام السابقة على نشر أو اذاعة أو عرض الاعلان .

مادة ١٩ - اذا كان للاعلان عدة أوجه اعتبر كل وجه اعلانا مستقلا ؛
واذا كان على شكل كرة فيتحدد عدد أوجهه بعدد الاعلانات الموجودة به .

مادة ٢٠ - اذا أعيد نقش الاعلان كله أو عدل في جزء من أجزائه ،
أو أعيد دهانه أو نقل من مكان إلى آخر فستحق عنه ضريبة جديدة .

سابعا : (الفصل الرابع عشر من القانون) خدمات النقل :

مادة ٢١ - تؤدي الضرائب المشار إليها في المادة ٦٧ من القانون على خدمات النقل على النحو التالي :

(أ) بالنسبة لنقل الأشخاص :

١ - تؤدي الضريبة المستحقة على كل من الاشتراكات ، تصاريح السفر بالنسبة لوسائل النقل المختلفة وكذا تذاكر السفر على السفن والطائرات بلمق طوابع لعممة أو بآلات التخليص .

ويكون لصق طابع العممة ، أو وضع خاتم آلة التخليص بالنسبة للاشتراكات وتصاريح السفر على الطلب الذي يقدم للحصول عليها .

وبالنسبة لتذاكر السفر على السفن وعلى الطائرات يلصق الطابع أو يوضع الخاتم على صور تلك التذاكر أو كسورها أو أى مستند آخر مما يحتفظ به متعهد النقل .

٢ - تؤدي الضريبة المستحقة على كل من تذاكر عربات النوم وتذاكر الدرجتين الأولى والثانية الممتازة بقطارات السكة الحديد وذلك باخطار يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر عن عدد التذاكر التي صرفت من كل نوع على حدة خلال الثلاثة شهور السابقة .

(ب) بالنسبة لنقل البضائع :

تؤدي الضريبة المفروضة على كل من وثائق الشحن البحري ووثائق النقل برياً أو جوياً أو بطريق الملاحة البحرية الداخلية ، وتذاكر الأمتعة والمنقولات باخطار يقدمه متعهد النقل الى مأمورية الضرائب المختصة خلال العشرة أيام الأولى من كل شهر عما صرف من تلك الوثائق والتذاكر خلال الشهر السابق ، وعلى أن يتضمن الاخطار بالنسبة لوثائق الشحن البحري عدداً وعدد أوراق كل منها ، وبالنسبة لوثائق نقل البضائع وتذاكر الأمتعة والمنقولات يبين عددها وقيمة أجر النقل بالنسبة لكل منها مع قيمة الضريبة المستحقة .

ثامناً : (الفصل الخامس عشر من القانون) خدمات البريد :

مادة ٢٢ - تؤدي الضرائب المفروضة على المحررات البريدية المنصوص عليها في البنود من ١ الى ٩ وفي البند ١١ من الفقرة (أ) من المادة ٧١ من القانون بلسق طوابع الدفعة أو بآلات التخليص .

مادة ٢٣ - تؤدي الضرائب المفروضة بالبند ١٠ من الفقرة (أ) من المادة ٧١ من القانون وبالفقرة (ب) من هذه المادة باخطار سنوي تقدمه هيئة البريد الى مأمورية الضرائب المختصة في موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة متضمناً :

(أ) بالنسبة لصناديق البريد الخاصة :

عدد صناديق البريد الخاصة المؤجرة فعلاً والتي استجد تأجيرها خلال السنة السابقة وقيمة الضريبة المستحقة .

(ب) بالنسبة للمبالغ التي حصلتها الهيئة :

المبالغ التي تم تحصيلها خلال السنة السابقة كل مبلغ على حدة ،
وقيمة الضريبة المستحقة •

تاسعا : (الفصل السادس عشر من القانون) أرباح المراهانات واليانصيب :

مادة ٢٤ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٤ ، ٧٥ من القانون على أرباح المراهانات واليانصيب باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات والأفراد الذين ينظمون المراهانات أو يصدرون اليانصيب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ إجراء المراهنة أو السحب على أن يتضمن الاخطار بالنسبة للمراهانات المبلغ المعد للاداء لكل رابح وقيمة الضريبة المستحقة ، وبالنسبة لليانصيب قيمة المبلغ المخصصة الرابحين ، وأرقام الثمر الرابحة ، وقيمة الربح الخاص بكل ثمرة ، وما وقع منها من نصيب الجهة مصدرة اليانصيب وقيمة الضريبة المستحقة •

مادة ٢٥ - تلتزم كل جهة تقوم بصرف أرباح المراهانات واليانصيب بخصم الضريبة للنسبة المستحقة على هذه الأرباح قبل صرفها الى الرابحين وتوريدها الى مأمورية الضرائب المختصة •

مادة ٢٦ - في حالة استحقاق وسداد الضريبة على ايراد التيم المنقولة على الأنصبة والمزايا المنصوص عليها في المادة ٧٥ (ب) من القانون فيلزم موافاة مأمورية الضرائب المختصة ببيان عن مقدار تلك الأنصبة والمزايا ، وقيمة ضريبة القيم المنقولة المستحقة ومستندات سدادها •

عاشرا - (الفصل السابع عشر من القانون) المبالغ التي تصرفها الجهات الحكومية وشركات القطاع العام :

مادة ٢٧ - تستحق الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩ ، ٨٠ من القانون وتصح قيمتها على كل مبلغ يتم صرفه على حدة •

مادة ٢٨ - تصبب الضريبة المشار اليها على النحو التالي :

(أ) تكون غة الضريبة المستحقة هي الفئة المحددة للطبقة التي تقع فيها القيمة الكاملة للمبلغ المقرر صرفه .

(ب) تستبعد من قيمة المبلغ المقرر صرفه الأقساط والاشتراكات وغيرها المعفاة من الضريبة قانونا .

(ج) اذا كان صافي المبلغ المقرر صرفه بعد استبعاد الأقساط والاشتراكات وغيرها المعفاة قانونا لا يجاوز خمسين جنيها فانه يعنى من انضريبة .

(د) اذا زاد الصافي المشار اليه على خمسين جنيها تستبعد منه الخمسون جنيها الأولى وتحدد قيمة الضريبة على أساس الزيادة وبانفقة المستحقة التي تحددت على النحو المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة .

مادة ٢٩ - تستقطع الجهات الحكومية وشركات القطاع العام الضريبة بعد تحديد قيمتها على النحو المتقدم ، ثم تقوم بأدائها الى مأمورية الضرائب المختصة باخطار يقدم في موعد غايته نهاية كل شهر عن المبالغ التي صرفتها خلال الشهر السابق مع بيان كل مبالغ على حده وقيمتها قبل وبعد استبعاد الأقساط والاشتراكات وغيرها المعفاة من الضريبة قانونا .

حادي عشر : (الفصل الثامن عشر من القانون) الأوراق المالية وتداولها :

مادة ٣٠ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٨٣ من القانون مقدما خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير من كل سنة وخلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ تأسيس الشركة اذا كان التأسيس قد تم بعد أول يناير ، وذلك باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجبة التي أصدرت الأوراق المالية أو مالكة رأس المال على أن يتضمن الاخطار بيانا عن ماهية الأوراق المصدرة (سندات / حصص / أنصبة)

وعندما وقيمتها الاسمية ، وما اذا كانت مقيدة في البورصة أو غير مقيدة بها ومتوسط السعر خلال الستة أشهر السابقة على موعد استحقاق الضريبة بالنسبة للأوراق المقيدة في البورصة وعدد العمليات التي تمت بشأنها وقيمه رأس مال الشركة اذا كان غير ممثل في أسهم أو حصص أو انصبة وقيمة الضريبة المستحقة •

مادة ٣١ - تؤدي انضريبة بالنسبة للشركات التي تريد رأسمالها بعد أول يناير بإخطار تقدمه الشركة التي مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوما التالية للاكتتاب في زيادة رأس المال ، على أن يبين في الاخطار تاريخ القرار انصادر بزيادة رأس المال وتاريخ الاكتتاب في هذه الزيادة وعدد الأوراق التي تمثل هذه الزيادة والقيمة الاسمية له ورقة ، وقيمة الضريبة المستحقة •

مادة ٣٢ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٨٨ من القانون على عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بلسق طوابع الدمغة أو بآلات انتخليص أو بالتأشير •

مادة ٣٣ - على كل سمسار يقوم بعملية شراء أو بيع خاصة بأوراق مالية مصرية أو أجنبية أن يحرر في نفس يوم اتمام العملية ولو كانت معقودة لحسابه الخاص فلتورة بالقيمة الواجبة الأداء ، والمستحقة انتحصيل تحوى جميع البيانات المتعمقة بالعملية ، وتكون من صورتين في حالة عقد الصفقة لمعمل •

ويتم السداد على الصورة التي يحتفظ بها السمسار : على أن يؤثر على الصورة التي تسلّم الى المعمل بما يفيد أداء الضريبة على الصورة المحفوظة لدى السمسار مع بيان مقدار تلك الضريبة •

ثاني عشر : (الفصل التاسع عشر من القانون) التصاريح والرخص

الادارية :

مادة ٢٤ - تؤدي الضرائب المنصوص عليها في المادة ٨٩ من القانون على التصاريح والرخص الإدارية بلمصق طوابع الدمغة أو بالخاتم وفي حالة التنازل عن الرخصة أو تجديدها أو امتدادها أو إجراء أى تعديل فيها تؤدي الضريبة بلمصق طوابع الدمغة ، أو بآلات التخفيض .

ثالث عشر : (لفصل العشرون من القانون) تأسيس الشركات :

مادة ٢٥ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون على تأسيس الشركة المساهمة ، والضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من القانون على زيادة رأس مال الشركة المساهمة والشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة انتوصية بالأسهم بمعرفة الجهة التي أصدرت قرار التأسيس أو قرار زيادة رأس المال بعد تحصيل انضريبة من الشركة ،

وذلك باخطار يقدم الى مأمورية انضرائب المختصة في موعد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار التأسيس أو قرار زيادة رأس المال .

مادة ٣٦ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون على كل عقد تكوين شركة انتوصية بالأسهم ، والشركة ذات المسئولية المحدودة وشركة انتوصية البسيطة وشركة التضامن بطريق التأشير بمعرفة مأمورية انضرائب المختصة بموعد غايته سبعة أيام من تاريخ تحرير تلك العقود .

رابع عشر - (الفصل الحادى والعشرون من القانون) السجلات والتقييد بها وصرف المواد التيمونية :

مادة ٢٧ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٥ من القانون على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للبنود (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) تؤدي الضريبة باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات التي تمسك سجلات

قيد الوكلاء الممثلين التجاريين ، والسجل التجارى ، الفتايات المهنية والغرف التجارية والنوادي والمدارس والمعاهد الخاصة .

ديقدم الاخطار فى موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة ، على يقضن بياناً عن القيود الموجودة فعلا خلال السنة السابقة والقيود التى استجبت خلالها ، وتعديلات بيانات القيد كل على حدة وقيمة الضريبة المستحقة .

(ب) بالنسبة للضريبة المنصوص عليها فى البند (ز) تؤدى الضريبة بانخاتم على ورقة من أوراق السجلات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون الأسلحة والذخائر .

(ج) تلتق طوابع الدمغة على صفحات سجل تسليم المقررات التموينية التى توزع بانبطاقات بالنسبة لصرف تلك المقررات .

خامس عشر : (الفصل الثانى والعشرون من القانون) توريد المياه والكهرباء والغاز أو البوتجاز واستهلاكها :

مادة ٢٨ - تؤدى الضريبة المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من القانون على النحو التالى :

(أ) بالنسبة للضريبة على عمليات توريد كل من المياه والكهرباء والغاز والمنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة : تؤدى باخطار سنوى تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات التى تورد المياه أو الكهرباء أو الغاز وذلك فى موعد غايته نهاية شهر فبراير من كل سنة على أن يقضن الاخطار عدد عمليات التوريد القائمة فعلا وتلك التى استجبت خلال السنة كل نوع على حدة وقيمة الضريبة المستحقة (١) .

(ب) وبالنسبة للضريبة المنصوص عليها فى البنود (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة تؤدى باخطار تقدمه الى مأمورية الضرائب المختصة الجهات التى تورد أو تنتج الكهرباء أو الغاز أو البوتجاز وذلك خلال

أشيرة أيام الأخيرة من كل شهر على أن يتضمن الاخطار انكمية الموردة من كل نوع على حدة خلال الشهر السابق وقيمة الضريبة المستحقة .

سادس عشر : (الفصل الثالث والعشرون من القانون) الاشتراطات السليمة واللامسكية :

مادة ٢٩ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ٩٩ من القانون على اشتراط انكليفون ، اشتراك ، انكليس باخطار تقدمه الى الادارة العامة لضرائب الدمغة هيئة المواصلات ، السليمة واللامسكية في موعد غيبه نهاية شهر فبراير من كل سنة موضحا به عدد الاشتراطات ايمانها فعلا وتلك التي استجبت خلال السنة وقيمة الضريبة المستحقة .

سابع عشر : (الفصل الرابع والعشرون من القانون) شهادات وكشوف الوزن :

مادة ٤٠ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠١ من القانون على شهادات وكشوف وزن البضائع اما باستعمال انماذج اتي تعدها مصلحة الدمغة والموازين لهذه المحررات وتقوم مصلحة اخرائب يدمعها مقدما ، أو بالخاتم أو بلسق طوابع الدمغة أو بآلات انكليفون .

ثامن عشر : (الفصل الخامس والعشرون من القانون) اقرارات الذمة والثروة المالية :

مادة ٤١ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من القانون على اقرارات الذمة والثروة المالية بطريق الخاتم .

تاسع عشر : (الفصل السادس والعشرون من القانون) منح الجنسية المصرية :

مادة ٤٢ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من القانون على قرار منح الجنسية المصرية باخطار يقدم الى الادارة العامة لضرائب

أدمغة من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر متضمنا بيانا عن قرارات منح الجنسية المصرية التي صدرت خلال الشهر السابق واسم من صدر له القرار وقيمة الضريبة المستحقة .

عشرون : (الفصل السابع والعشرون من القانون) الموازين والأجهزة الحاسبة أو التي تعتمد في إدارتها على المهارة أو الصدفة :

مادة ٤٣ - تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ من القانون بلخطار يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة وذلك قبل تركيب أو استعمال أى من الموازين أو الأجهزة المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر بخمسة عشر يوما على الأقل .

وعلى أن يتضمن الاخطار كلا البيانات المتعلقة بالوعاء المطلوب أداء لضريبة عنه ووصفه تفصليا بما في ذلك رقمه وماركته «ان وجدا » وتاريخ بدء الاستعمال ونهايته ، ومكان الاستعمال ، وصاحب الوعاء ، علاوة على الضريبة المستحقة ، ويسلم صاحب الوعاء بعد أداء الضريبة (نقدا أو بشيك) لوحة مراقبة تتضمن كل البيانات المتعلقة بالوعاء المشار اليها في الفقرة السابقة .

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتعديل قانون ضريبة الدمغة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تراد بمقدار المثل غثات ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك فيما عدا الضريبة على الأوعية المبينة في الجدول المرفق فتكون غثاتها ، وفقا لما هو مبين قرين كل منها .

(المادة الثانية)

في جميع الأحوال إذا كانت قيمة ضريبة الدمغة النوعية أو النسبية الواجبة الأداء نقل عن خمسة قروش أو مضاعفتها جبر هذا الكبر الى أقرب خمسة قروش .

(المادة الثالثة)

يلغى البند ٦ من المادة ٤٣ من قانون ضريبة الدمغة الصار بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (١٣ يولية سنة ١٩٨٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٣/٧/١٩٨٧ - العدد ٢٨ مكرر (١) .

الجدول المرفق بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتعديل ضريبة الدمغة

ضريبة الدمغة النوعية	الشهادات الدراسية الأصلية
جنيه	
٢	شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى
٣	شهادة الثانوية بأنواعها
٤	الشهادة فوق المتوسطة
٥	الليسانس أو البكالوريوس
١٠	دبلوم الدراسات العليا
١٠	الماجستير
٢٠	الدكتوراه
	وثائق الأحوال الشخصية :
٥	١ - عقد الزواج
١٠	٢ - وثيقة الطلاق
	الحساب المصرفي :
٥	فتح الحساب

ضريبة الدمغة النوعية	الشهادات الدراسية الأصلية
جنيه	خطابات الضمان وعقود الكفالة :
١٠	عن كل خطاب ضمان البريد :
٥	تأجير صندوق بريد خاص الرخص :
١٠٠	(أ) ترخيص استغلال محجر أو منجم
١٠٠	(ب) ترخيص محال الملاهي والفرجة
١٠٠	(ج) ترخيص استغلال مصنع الطوب
٢٠	(د) رخصة البناء بالمدن
٥	آلة تسجيل النقد

قرار وزير المالية

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧

بشأن إعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على المادة ٤٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة والمعدل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ ،

قرر :

مادة ١ - تعفى من ضريبة الدمغة النوعية الطلبات والشكاوى الموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

وزير المالية

دكتور / محمد أحمد الرزاز

(١) الوقائع المصرية في ١١/٨/١٩٨٧ - العدد ١٧٩ .

جـسـدول

ببيان الطلبات والشكاوى المعناة من ضريبة الدمغة

بالتطبيق للبند (٧) من المادة (٤٣) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

- ١ - الطلبات التي يقدمها الأفراد للتطوع في خدمة القوات المسلحة .
- ٢ - طلبات حفظ الوظائف المدنية .
- ٣ - الطلبات التي تقدم من أفراد القوات المسلحة أو عائلاتهم الى الجهات التابمين لها في الحالات الآتية :

(أ) النقل .

(ب) الانتداب .

(ج) التضييع من الخدمة .

(د) رفع أحكام صادرة ضدهم .

(هـ) صرف مستحقات مالية .

٤ - طلب الاجازة المقدم من عمال الخدمة المعاونة وعمال المياومة الدائمين أو المؤقتين والجنود والخفر .

٥ - طلب الإحالة الى الكشف الطبى .

٦ - الطلبات والشكاوى التي تقدم لدخول المستشفيات أو العلاج .

٧ - طلب صرف مبلغ من السلفة المستديمة .

٨ - طلب صرف مصروفات الانتقال وبدل السفر .

٩ - طلب استرداد أجور العربات والقرام وغيرها .

١٠ - طلب صرف التأمين أيا كان نوعه .

١١ - طلب صرف بدل الطوارئ لرجال القوات المسلحة والشرطة

والادارة .

- ١٢- طلب استرداد أجور المكالمات التليفونية •
- ١٣- طلبات استرداد أجور البرقيات التلغرافية •
- ١٤- الشكاوى والعرائض التى تقدم الى رئاسة الجمهورية •
- ١٥- الشكاوى والعرائض التى تقدم الى رئاسة الوزراء •
- ١٦- الشكاوى والعرائض التى تقدم الى مكاتب الشكاوى بالوزارات والمصالح التابعة لها والمحافظات والهيئات النامة من أشخاص لم يذكرها عناوينهم والشكاوى المحولة الى تلك المكاتب من جهات أخرى والشكاوى التلغرافية •
- ١٧- طلب ادراج اسم فى جداول الانتخابات أو تصحيح البيانات الخاصة بأحد الناخبين المدرجة أسماؤهم فيها •
- ١٨- الطلبات التى يقدمها أصحاب بطاقات التموين لشطب أى فرد من البطاقة وخضم مقرراته التموينية •
- ١٩- الطلبات التى ترد من المستثمرين من الخارج الى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة •
- ٢٠- الطلبات التى تقدم الى مصلحة الخزنة العامة بوزارة المالية لاستبدال عملة بعملة أخرى •
- ٢١- طلبات الاستعارة الداخلية والخارجية الخاصة بالمكبرات •
- ٢٢- الطلبات التى تقدم الى الهيئة العامة للاستعلامات وفروعها للحصول على مطبوعات الدعاية ونشراتها واقامة العروض السينمائية التى تساهم فى ميدان التوعية وتخدم قضية الاعلام القومى فى الميدان الداخلى والخارجى •
- ٢٣- الطلبات التى تقدم الى وزارة السياحة للحصول على النشرات والمطبوعات والصور الفوتوغرافية المعدة للتوزيع بغير مقابل لأغراض الدعاية للجمهورية •

٢٤- الطلبات التي تقدم الى مصلحة البريد لاسترداد جزء من المبالغ المودعة بصندوق التوفير أو لنقل حساب المودع من خزانة مكتب الى خزانة مكتب آخر .

٢٥- طلبات استخراج بدل فاقد أو بدل تلف من دفتر التوفير .

٢٦- الطلبات التي يقدمها الأفراد الى وزارة الأوقاف لصرف مساعدات .

٢٧- الطلبات التي تقدم الى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية في الحالات التالية :

(أ) طلبات لتقرير أو لصرف معاشات أو مستحقات أو اعانات .
(ب) الطلبات والشكاوى الخاصة بالاستفادة من خدمات الملاحة والمؤسسات الخيرية المختلفة .

(ج) طلبات العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وأسرهم للحصول على اعانات طبقاً للقرار الوزاري رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

(د) الطلبات التي تقدم من ذوى المعاشات بطلب تأهيلهم أو رعايتهم .
(هـ) الطلبات التي يقدمها العاطلون للالتحاق بعمل أو لقياد أسمائهم في مكاتب التخديم «

(و) الطلبات التي يقدمها المنكوبون لاغلتهم ومساعدتهم .

(ز) الطلبات التي تقدم من المجندين وأسرهم لطلب مساعدات مالية أو لتأدية خدمات داخلة في اختصاص تلك الوزارة أو داخلة في اختصاص غيرها من الجهات مما تتولى الوزارة المذكورة إحالته الى الجهات المختصة .

(ح) جميع الطلبات والشكاوى المقدمة بشأن تطبيق قانون الضمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فيما عدا طلبات الحصول على شهادة .

(ط) طلبات صرف ما يحل بالأمنات على ذمة المستحقين للمعاشات والمساعدات بأنواعها «

- ٢٨- الطلبات التي تقدم بها أسر المسجونين أثناء سجنهم أو المسجونون أنفسهم بعد الافراج عنهم لمساعدتهم أو توجيههم •
- ٢٩- الطلبات والشكاوى التي تقدم بالخارج الى وزارة الخارجية •
- ٣٠- الطلبات الخاصة بمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها •
- ٣١- الايلاغ عن أى مخالفة للقوانين واللوائح الصحية المعمول بها •
- ٣٢- طلبات مكافحة الحشرات والجذازان •
- ٣٣- الشكاوى من وجود القمامة والفضلات الادمية والحيوانات سواء بالمساكن أو الشوارع •
- ٣٤- الطلبات المقدمة من الأفراد الى مكاتب الخدمة الاجتماعية الملحقة بالوحدات الطبية لوزارة الصحة لمنحهم اعانة لسوء حالتهم الاجتماعية والصحية •
- ٣٥- الطلبات التي تقدم الى مستشفيات الأمراض العقلية للافراج عن المرضى أو المسجونين فيها •
- ٣٦- كل طلب أو شكوى بشأن منزل آيل للسقوط •

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دور الكتب والوثائق

قانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤

بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الارشاد

القومي المحل بالقانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٣،

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومي، وموافقة رأي مجلس

الوزراء،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ دار الوثائق التاريخية القومية - تكون له إدارة

الارشاد القومي (٢) .

مادة ٢ - تقوم هذه الدار بجمع الوثائق التي تعد مادة لتاريخ

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ - العدد ٤٩ مكرر .

(٢) نصت المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة

١٩٦٦ على أن تضم دار الوثائق التاريخية القومية إلى دار الكتب والوثائق القومية .

مصر وما يتصل به في جميع المصور — ويحفظها وتيسر دراستها والعمل على نشرها كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ المنشأ إليه .

مادة ٢ — يكون للدار مجلس أعلى يتولى كافة المسائل التي تقوم عليها الدار — وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ — تقرير ما يعتبر من الوثائق ذا قيمة تاريخية .
- ٢ — تقرير نقل الوثائق إلى الدار .
- ٣ — وضع قواعد المحافظة على الوثائق .
- ٤ — تجديد الوثائق التي تنشر بطريقة نشرها .
- ٥ — وضع شروط الاطلاع على الوثائق وبموجب الصور منها — على أن يصدر بذلك قرار من وزير الإرشاد القومي .
- ٦ — إبداء الرأي في اعدام الأوراق الخاصة بكل وزارة .
- ٧ — وضع النلائحة الداخلية لسير العمل بالدار على أن يصدر بها قرار من وزير الإرشاد القومي .

ويصدر وزير الإرشاد القومي قراراً ببيان تشكيل هذا المجلس ومواعيد انعقاده وصحة جلساته وكيفية صدور قراراته وتنفيذها ونظام العمل به واختصاصات رئيسه ومسكنته ومكافآت أعضائه .

مادة ٤ — تعتبر نواة لمجموعات الوثائق التي ستضمها هذه الدار الوثائق المودعة في الجهات الآتية :

- ١ — أقسام المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري .
- ٢ — دار المحفوظات بالقلمة .
- ٣ — مجلس الوزراء .

- ٤ - وزارة الخارجية •
- ٥ - وزارة العدل •
- ٦ - وزارة الأوقاف •
- ٧ - الأزهر •

على أنه يجوز للجهات المذكورة في البنود من ٣ الى ٧ أن تحفظ لديها الوثائق التي ترى أن لها صفة سرية •

ويضم إلى هذه الدار الوثائق التي يقرر المجلس الأعلى اعتبارها ذات قيمة تاريخية والموجودة لدى الوزارات والمصالح الأخرى أو لدى الأفراد والهيئات •

مادة ٥ - إذا قرر المجلس الأعلى للدار ضم وثيقة ذات قيمة تاريخية وجب على الوزارة أو المصلحة الحكومية التي تحوزها أن تسلمها للدار بمجرد إخطارها بذلك •

مادة ٦ - يجوز لوزير الإرشاد القومي بقرار يصدره بناء على طلب المجلس الأعلى للدار أن يقرر اعتبار أية وثيقة لدى الأفراد أو الهيئات ذات قيمة للتاريخ القومي^(١) وفي هذه الحالة يعد حائز الوثيقة مسئولاً عن المحافظة عليها وعدم أحداث أى تغيير بها وذلك من تاريخ إبلاغه هذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول - كما يحظر عليه إخراجها من الجمهورية المصرية أو التصرف فيها بأى وجه من الوجوه الا بمترخيص من وزارة الإرشاد القومي ، وعليه عند التصرف فيها إبلاغ المتصرف انيه أن الوثيقة معتبرة من الوثائق ذات القيمة للتاريخ القومي •

(١) صدر قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض الوثائق ذات قيمة للتاريخ القومي في معنى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ •

مادة ٧ - يجوز لوزير الارشاد القومى أن يستولى على الوثائق التى توجد لدى الأفراد أو الهيئات بقرار منه بناء على اقتراح المجلس الأعلى للدار (١) الذى يقدر قيمة التعويض الذى يمنح لذلك الوثيقة - وينشر قرار الاستيلاء فى الجريدة الرسمية - وعلى مالكيها أو حائزها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من اخطاره بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض المقدّر بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول وتصبح قيمة التعويض نهائية اذا لم يعارض فيها خلال ثلاثين يوما من اخطاره .

وتكون المعارضة أمام المحكمة الابتدائية المختصة وتنتظرها على وجه السرعة .

مادة ٨ - الأوراق التى تسلم الى الدار باعتبارها من اوثائق التاريخية انقومية تبصم بخاتم الدار وتودع بها ولا يجوز نقلها من أقسامها ولا استعمالها الا داخل الدار - ومن حيث حجيتها القانونية تقبّر كما لو كانت فى المكان الذى نقلت منه .

مادة ٩ - يجوز التصريح بأخذ صور شمسية أو خطية من الوثائق المودعة بالدار طبقا للقواعد التى يحددها المجلس الأعلى والتى يصدر بها قرار من وزير الارشاد القومى .

وتؤدى عن هذه الصور الرسوم المقررة لاستخراج صور من الأوراق

(١) صدر قرارى وزير الثقافة والارشاد القومى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بالاستيلاء على وثائق ومذكرات المرحوم سعد زغلول (الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/٧/٢٥ - العدد ٥٨) ورقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٤ بالاستيلاء على وثائق ومذكرات المرحوم محمد فريد (الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/٧/٢٥ - العدد ٥٨) .

الرسمية ما لم يكن مقررا عليها رسوم خاصة يمتنع القوانين المعمول بها في الجهات التي نلقت منها الوثيقة .

ويجوز زيادة الرسوم الى ما لا يزيد على ضعفها — كما يجوز تخفيضها والاعفاء منها وفق لنقواعد التي يحددها قرار يصدره وزير الارشاد القومي بناء على اقتراح المجلس الاعلى للدار .

مادة ١٠ — تؤلف بكل وزارة لجنة دائمة للمحفوظات يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتكون مهمتها الاشراف على صيانة محفوظات الوزارة وتنظيمها وعمل سجلات لها — وتكون هذه اللجنة حلقة الاتصال بين الوزارة وبين دار الوثائق التاريخية القومية .

مادة ١١ — اذا ارادت وزارة أو مصلحة التخلص من بعض الاوراق فعلى اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة السابقة بالاشتراك مع مندوب دار الوثائق تقديم تقرير عنها يرفع الى المجلس الاعلى ليبدى رأيه في ذلك ولا يجوز التصرف فيها دون اتخاذ ذلك الاجراء .

مادة ١٢ — يعاقب كل من يخالف احكام المادتين (٦) ، (٧) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر — وبغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهه ولا تزيد على ٢٠٠ جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٣ — في تطبيق احكام المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات يعتبر اتلافا للوثائق التاريخية المودعة في الدار كل كسب فيها أو تخطيط عليها بالحبر أو غيره أو عبث بها يحدث أى تغيير في الشكل الذي سلمت به .

مادة ١٤ — لوزير الارشاد القومي — بناء على اقتراح المجلس الاعلى

(م ١٥ — موسوعة مصر ج ١٥)

أن يصدر قرارات يعاقب من يخالفها بعقوبة المخالفة وذلك فيما يتعلق بالمحافظة على الوثائق وتنظيم الاطلاع عليها واستعمالها وحفظ النظام داخل الدار .

مادة ١٥ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦
بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية (١، ٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٠ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تكون لدار الكتب المصرية شخصية اعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٢ - أغراض دار الكتب المصرية هي :

(أولا) جمع وحفظ المطبوعات والمخطوطات والمصورات والسجلات لا سيما ما يتصل منها بشئون مصر والحضارتين الاسلامية والشرقية .

-
- (١) الوقائع المصرية في ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٤ مكرر (١) .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية .

(ثانيا) تيسير استعادة الجمهور من هذه المكتبات .

(ثالثا) العمل على احياء التراث العربى .

(رابعا) التعاون مع مختلف المكتبات المصرية بشتى الوسائل لتيسير الانتفاع بمقتنياتها .

مادة ٣ - تكون لدار الكتب المصرية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة يقرها المجلس الأعلى للدار ويصدر بها قانون .

مادة ٤ - تطبق في ادارة أموال دار الكتب المصرية القواعد المتبعة في ادارة الأموال العامة وذلك مع مراعاة انقواعد التى تقرر خاصة للدار .

مادة ٥ - تتولى دار الكتب المصرية ادارة أموالها بنفسها وتخرج في ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنفولة والثابتة وحصيله الرسوم والاعانات وغيرها من الايرادات أيا كان مصدرها ووفورات السنوات السابقة .

مادة ٦ - يتولى ادارة الدار مدير يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التربية والتعليم .

ويكون للدار وكيل يقوم بمعاونة المدير ويحل محله في اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٧ - يختص المدير بالاشراف على الدار وادارتها وتمثيلها أمام الهيئات المختلفة وتنفيذ قانونها ولائحتها الداخلية وقرارات المجلس الأعلى واعداد الميزانية والحساب الختامى وعرضهما على المجلس الأعلى ، وتمعين الموظفين والمستخدمين لغاية الترقية السابعة وترقيتهم ومنحهم العلاوات ونقلهم .

مادة ٨ - يكون للمدير بالنسبة للموظفين والمستخدمين الفنيين

والاداريين والكتابين سلطة رؤساء المصالح المنصوص عليها في قانون نظام موظفى الدولة .

وتسرى على موظفى الدار ومستخدميها وعمالها جميع القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها .

مادة ٩ - يشكل مجلس تأديب موظفى الدار ومستخدميها من :

وكيل الدار رئيسا

رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة
مندوب أول من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس
الدولة
عضوين

ويصدر المدير قرار الاحالة على المحاكمة التأديبية ويكون استئناف قرارات مجلس التأديب من المدير أو الموظف أو المستخدم أمام المجلس التأديبي الاستئنافى لوزارة التربية والتعليم .

مادة ١٠ - يكون للدار مجلس أعلى يشكل على الوجه الآتى :

- ١ - وزير التربية والتعليم .
- ٢ - وكيل وزارة التربية والتعليم .
- ٣ - وكيل وزارة المالية والاقتصاد .
- ٤ - وكيل وزارة أنشئون البلدية والقروية .
- ٥ - وكيل وزارة الارشاد القومى .
- ٦ - مستشار ادارة الفتوى والتشريع لوزارة التربية والتعليم .
- ٧ - مدير دار الكتب المصرية .
- ٨ - رئيس قسم المكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
- ٩ - ثمانية أعضاء يمينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب

وزير التربية والتعليم ممن لهم اهتمام بأغراض الدار • ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينهم •
ويرأس هذا المجلس وزير التربية والتعليم ويحل محله عند غيابه وكيل وزارة التربية والتعليم •

مادة ١١ - يختص المجلس الأعلى للدار بالمسائل الآتية :

رسم السياسة العامة المحققة لأغراض الدار ووسائل تنفيذها •
٢ - شؤون أموال الدار والتصرف فيها عدا ما يختص به المدير طبقا للاحقة •

٣ - اقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي •

٤ - تعيين الموظفين والمستخدمين وترقيتهم ونقلهم فيما عدا ما يكون من ذلك داخلا في اختصاص المدير •

٥ - قبول التبرعات للدار عن طريق الوصية أو الهبة وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي أنشئت من أجله الدار •

وتكون قرارات المجلس الأعلى نهائية الا فيما يتعلق بالتملك وبالنزول عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا الأوقاف وتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم فلا تكون قرارات المجلس الأعلى في شأنها نهائية الا بعد تصديق وزير التربية والتعليم عليها •

مادة ١٢ - لا تكون اجتماعات المجلس الأعلى صحيحة الا اذا حضرت الأغلبية المطلقة لعدد الاعضاء على الاقل وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فاذا تساوت رجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس •

مادة ١٣ - يؤلف المجلس الأعلى من بين أعضائه أو غيرهم من ذوى الخبرة لجنا دائمة أو مؤقتة لحراسة ما يحيله عليها المجلس من شئون الدار •

مادة ١٤ - يضح المجلس الأعلى لائحة تتضمن القواعد التي تتبع في تنظيم العمل بالدار وإدارة أموالها وكل ما يتعلق بشئونها وجميع الوسائل التي تمكن الدار من القيام بأغراضها وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير التربية والتعليم .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٧ بشأن إعادة تنظيم دار الكتب المصرية .

مادة ١٦ - على وزير التربية والتعليم والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٥ (٢٥ أبريل سنة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦
بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بأعادة تنظيم دار الكتب
المصرية ،
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين
المحنيين بالدولة ،
وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية
القومية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل
الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع
الثقافة والارشاد القومى والسياحة والآثار ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة
الثقافة ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تعدل تسمية دار الكتب المصرية الى « دار الكتب والوثائق
القومية » وتكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع
وزير الثقافة .

مادة ٢ - تضم دار الوثائق التاريخية القومية وإدارة المكتبات إلى دار الكتب والوثائق القومية .

مادة ٣ - تهدف دار الكتب والوثائق القومية إلى المساهمة في نشر الثقافة بين قوى الشعب بتيسير الاطلاع على الانتاج الفكرى من ثمار المعرفة الانسانية وتعميم الخدمات المكتبية لتصل إلى مواطنين على المستوى المحلى كما تساهم في احياء التراث الفكرى بجمع أصوله وتيسير دراسته والامادة منه ولها في سبيل ذلك أن تقوم بما يأتى :

(أ) جمع المطبوعات والمخطوطات والمصورات والمسجلات وكذلك الوثائق التى تند مادة للتاريخ القومى وما يتصل به في جميع العصور وغير ذلك من وسائل المعرفة وحفظها وتهيئتها للانتفاع بها .

(ب) انشاء هيئة فنية من الخبراء المتخصصين لتهيئة مقتنيات الدار للانتفاع العام وتقويمها وفهرستها وما إلى ذلك .

(ج) التعاون مع مختلف المكتبات والهيئات العلمية والثقافية داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها .

(د) المحافظة على المقتنيات وتصويرها وطبعها طبقا للقواعد التى تقررها اللائحة .

(هـ) الاشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالايذاع القانونى »

(و) العمل على تيسير اطلاع الجمهور على الكتب والمطبوعات القومية والثقافية والأدبية والفنية وما إليها بما يحقق الخطط المقررة في مجال نشر الثقافة وذلك عن طريق تعميم انشاء المكتبات الفرعية وتزويدها بالكتب والمطبوعات وتيسير الاستعارة منها .

(ز) انشاء مركز قومى لتسجيل المخطوطات العربية والتعريف بها .

(ح) انشاء مركز قومي للخدمات البيولوجرافية .

(ط) انشاء مركز قومي لتبادل المطبوعات .

مادة ٤ — يشكل المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية برئاسة وزير الثقافة وعضوية كل من :

١ — رئيس ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة .

٢ — مدير الدار .

٣ — أحد وكلاء الوزارة من كل من الوزارات الآتية يختاره الوزير المختص .

— وزارة التربية والتعليم .

— وزارة التعليم العالي .

— وزارة الارشاد القومي .

— وزار السياحة والآثار .

— وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

٤ — اثنين من رؤساء الأقسام العلمية بالجامعات يختارهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة سنتين قابلة للتجديد .

٥ — سبعة أعضاء على الأكثر يمينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الثقافة ممن لهم خبرة يستفاد بها في تحقيق أغراض الدار وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٥ — يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويمكّن به من تاريخ إصداره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٣٨٥ (٥ فبراير سنة ١٩٦٦) .

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥
بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم
أسلوب نشرها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضع رئيس الجمهورية بقرار منه (٢) نظاما للمحافظة على الوثائق والمستندات الرسمية للدولة ويبين هذا النظام أسلوب نشر واستعمال الوثائق والمستندات الرسمية التي تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي والتي لا ينص الدستور أو القانون على نشرها فور صدورها أو إقرارها .

ويجوز أن يتضمن هذا النظام النص على منع نشر بعض هذه الوثائق لمدة لا تتجاوز خمسين عاما إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٢ - لا يجوز لمن أطلع بحكم عمله أو مسؤوليته أو حصل على وثائق أو مستندات غير منشورة من المشار إليها في المادة الأولى أو علم صور منها أن يقوم بنشرها أو بنشر فحواها كله أو بعضه إلا بتصريح خاص يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

مادة ٢ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣) لا يجوز

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٩/٢٥ - العدد ٣٩ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها .

لمن اطلع بحكم عمله أو مسئوليته على معلومات لصا صفة السرية تتعلق بالسياسات العليا أو الامن القومي ان يقوم بنشرها أو اذاعتها اذا كان من شأن ذلك الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى سواء أكانت هذه المعلومات عن وقائع باشرها هو أو غيره ممن قاموا بأعباء السلطة العامة أو الصفة النيابية العامة أو وصلت الى علمه بحكم عمله فيما تقدم ، وذلك ما لم تمض عشرون سنة على حدوث ما اذيع أو نشر الا بتصريح خاص يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص •

مادة ٣ - (مستبجلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣) مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين " ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة • فإذا عاد على الجانى منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لنصف ما عاد عليه من المنفعة أو الربح • ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة المواد محل الجريمة •

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩.

بشأن نظم المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها
واستعمالها (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق القومية
القومية ،

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ينظم المخابرات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق
الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تعتبر الوثائق والمستندات والمكتبات التي تتعلق بالسياسات
العليا للدولة أو بالأمن القومي سرية لا يجوز نشرها أو إذاعتها كلها أو
بعضها كما لا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها إلا لمن تستوجب طبيعة
عمله ذلك وذلك كله ما لم تكن مما ينص الدستور أو القانون على نشرها
فور صدورها .

مادة ٢ - على جميع الجهات من وزارات أو هيئات أو مؤسسات
سياسية كانت أو دبلوماسية أو اقتصادية أو حربية أو دينية أو غيرها عند

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٤٨ .

إصدار أو استصدار وثائق أو مستندات أو مكاتبات تتعلق بالسياسات العليا للدولة أو بالأمن القومي ان تقسوم بالتدوين عليها بالحظر ومنع التداول أو الاطلاع ، الا بالنسبة لمن يفاط بهم العمل بها دون غيرهم .

مادة ٣ - يكون رئيس كل جهة مسئولا عن وضع النظام الذى يكفل حفظ سرية الوثائق المشار اليها ويجب أن يخصص فى كل من هذه اجهات مكان لحفظ الوثائق المشار اليها به على أن يحتفظ فيه بسجل لانيات أسماء العاملين المنوط بهم العمل فى هذه انوثائق ومدد عملهم بها .

مادة ٤ - يكون حفظ انوثائق والمستندات المشار اليها بجهاتها لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما تنقل بعدها الى دار الوثائق القومية لتحفظ فى الأماكن التى تعد لهذا الغرض ، وتظل محتفظه بسريتها لمدة خمس عشرة سنة أخرى .

مادة ٥ - تشكل لجنة بدار الوثائق القومية من مديرها وعضوية اثنين من العاملين الفنيين بها وتمثل فيها الجهة المصحرة للوثيقة أو المستند للنظر فى الوثائق التى مضت عليها ثلاثون سنة فأكثر لتقرر اباحة الاطلاع عليها أو استمرار سريتها ومنع تداولها لمدة أخرى لا تتجاوز عشرين سنة تالية وبشرط ألا تتجاوز مدة حظر الاطلاع أو النشر خمسين سنة تبدأ اعتبارا من تاريخ اصدار الوثيقة أو المستند .

مادة ٦ - تحفظ الوثائق والمستندات للاطلاع أو البحث بعد مرور المدة المحظور فيها الاطلاع أو النشر ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بعد موافقة الجهة صاحبة الوثيقة أو المستند السماح بنشرها قبل الموعد المنصوص عليه فى المادة السابقة .

مادة ٧ - بنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٩٩ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩) .

التعديلات التشريعية للوظائف

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ميانات غير اسلامية

القسم الاول : في شئون الاقباط الارثوذكس

القسم الثاني : في شئون الانجيليين الوطنيين

القسم الثالث : في شئون الارمن الكاثوليك

القسم الاول

في شئون الأقباط الأرثوذكس

امر عال ١٤/٥/١٨٨٣

تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط

الأرثوذكسين العمومي (١، ٢، ٣)

اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات وسير المجلس الذي تشكل لإدارة ما يتعلق بطائفة الأقباط الأرثوذكسين على مقتضى ما أشير بأمرنا الصادر لحولتكم بتاريخ ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ الموافق ٢ مارس سنة ١٨٨٣ نمرة ١ عرض المؤلفة من أربعة أبواب تشتمل على ثمانية وثلاثين مادة وبناء على ما قرره مجلس النظر بالموافقة على ما تضمنته تقدمت نظرنا مع مكاتبتكم المورخة ١٩ ج سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٣ نمرة

(١) نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ على إلغاء القانونين رقمي ٨ سنة ١٩٠٨ و ٣ سنة ١٩١٢ فعادت النصوص كما كانت عليه قبل هذين القانونين واعيد العمل بالمادتين ٢٣ و ٢٤ من اللائحة .
(ب) نصت المادة الثالثة من قانون سنة ١٩٢٧ على ما يأتي :
على المجلس ان يراعى عند النظر في حسابات الاوقاف تنفيذ شروط الواقفين .

وعلى المجلس ان يضع لائحة داخلية لنظام اعماله ويعرضها على الحكومة للتصديق عليها وكذلك يجب عليه ان يعرض على الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية .
(٢) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واحالة الدعاوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكر « ب ») ونص في مادته الثالثة عشرة على ان يلغى كل ما يخالف احكام هذا القانون من الامر العالى الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ .

(٣) صدر قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية للأقباط الارثوذكس .

٣٣ لاستحصل أمرنا باعتمادها وحيث أنها وافقت اراقتنا فسلأ بأس من اتباعها والاجراء بمقتضاها ولزم اصداره لدولتكم بذلك وهذه هى اللاتحة :

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى .

الباب الأول

فى ترتيب وتشكيل المجلس العمومى

مادة ١ - (١) يشكل مجلس عمومى لجميع الأقباط بالقطر المصرى للنظر فى كافة مصالحهم الداخلية فى دائرة اختصاصات التى مستبين فى المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه فى مصر بالدار البطريكية .

واذا لم يتم الانتخاب قبل انقضاء المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة تولت اختصاصات المجلس الصلأم تحت رئاسة البطريك هيئة مؤلفة من عدد من أبناء الطائفة يعادل عدد أعضاء المجلس ونوابه ، وذلك بصفة

(١) معدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٥/١ - العدد ٤٤ ملحق) ونص أيضا على ما يأتى :

مادة ٢ - تعتبر صحيحة الأعمال والأحكام والقرارات الصادرة من المجلس العام لطائفة الأقباط الأرثوذكس فى حدود اختصاصه فى الفترة ما بين ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتاريخ العمل بهذا القانون ، وكذلك فى جميع الأحوال الماضية التى تجاوز فيها هذا المجلس والمجالس الفرعية مدتها القانونية .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والعدل ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

يأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

كما صدر مرسوم ١٩٥٠/٤/٣٠ بتعيين الهيئة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام الامر العالى الصادر فى ١٨٨٣/٥/١٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٥/١ - العدد ٤٤ ملحق) .

مؤقتة اقصاها ثلاثة أشهر يجرى فيها الانتخاب ويصدر المرسوم باعتماد الأعضاء والنواب المنتخبين •

ويكون تعيينهم من الوزراء السابقين وأعضاء مجلس البرلمان الحاليين والسابقين ومستشارى الملوك ومجلس الدولة ، والقضاة الحاليين والسابقين وأعضاء المجلس الأعلى السابقين •

ويعين أعضاء هذه الهيئة بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الداخلية •

فاذا لم يحصل الانتخاب فى هذه المدة تولى وزير الداخلية عملية الانتخاب بما يسبقها من اجراءات فى مدة اقصاها شهران •

وله فى الحاليتين تعديل المواعيد المنصوص عليها فى لائحة الانتخاب الصادرة فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٤ لكى تتم الانتخابات فى خلال هذه المواعيد •

مادة ٢ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) - يتركب المجلس المذكور من اثنى عشر عضوا واثنى عشر نائبا يمينون بالانتخاب فى جمعية عمومية يكون عدد اعضائها مائة وخمسين بالأقل وتتعد تحت رئاسة حضرة البطريرك •

مادة ٣ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) - يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك •

مادة ٤ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) - يتعين أحد أعضاء المجلس وكيلًا للرئيس يقوم مقامه عند غيابه أو حدوث عذر له يمنعه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة أعضاء ونواب المجلس بانضمامهم مع حضرة البطريرك فى ول لجلسة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة •

مادة ٥ - يكون تعيين الأعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب •

مادة ٦ - قبل انتهاء مدة الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين آخر سواء كانوا من الأعضاء والنواب السابقين أو غيرهم مع مراعاة ما يتقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير المرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم لصدور الأمر العالي باعتمادهم انما يجب على المجلس الذي يكون موجودا أن يستمر على أداء العمل حتى يتم تعيين الأعضاء والنواب الآخرين .

مادة ٧ - يشترط فيمن يجوز انتخابه عضوا أو نائبا أن يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح أو امدادية أو مستودعا ولا ممن يدخلون في القرعة وأن يكون سنه ثلاثين سنة بالأقل وأن يكون من المتدربين في الأمور والمصالح ومن ذوى الاستقامة والشرف .

الباب الثاني

في اختصاصات المجلس

مادة ٨ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) - يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للإقليات عموما وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وبقرائهم ومطبعاتهم وكافة المواد المعتادة نظرها بالبطريخانة .

مادة ٩ - يختص المجلس فيما يتعلق بالأوقاف بما يأتي :

(أولا) حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس وغيرها وتقيدها بسجل مخصوص .

(ثانيا) جميع الحجج والتقسيمات وسائل مستندات الملكية المتعلقة بتلك الأوقاف وحفظها بالبطريخانة من بعد تسجيلها بسجل مخصوص .

(ثالثا) طلب كشوفات ببيان المتأخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف .

(رابعا) الاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائدا من الايرادات عن المصروفات بخزينة البطريكية لصالح وقف أصله بمراعاة شروط الواقف .

(خامسا) إدارة الأوقاف المذكورة واجراء ما يؤول منه تحسين حالتها والنظر فيما يلزم لها من انشاء وتصليح والترخيص باجراء ما يرى لزومه من ذلك .

مادة ١٠ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس اجراء ما يأتي :

(أولا) تعيين عدد التلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة ومن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بعد عرضها لنظرة المعارف والتصديق عليها منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلزم انما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المنوه عنه في المادة السابعة عشرة .

(ثانيا) مراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة تقدم التلامذة وملاحظة تنفيذ ما يتقرر من الترتيبات .

(ثالثا) النظر فيما يتعلق بالايرادات المخصصة أو التي تفصل للدارس وربط المصروفات اللازمة لها نحو مرتبات عموم المستخدمين وغيرها .

(رابعا) اختبار التلامذة بامتحانات عمومية كانت أو خصوصية .

(خامسا) افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس حنية وايجاد كتبانات وترتيب وتخليصها يكون موجوداً منها (سادسا) كافة ما يتعلق بإدارة المدارس خلاف ما ذكر آنفا .

مادة ١١ - تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة وتفتيش نظارة المعارف .

مادة ١٢ - يختص المجلس فيما يتعلق بالمطبعة بإجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بصب قننون المطبوعات .

مادة ١٣ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالفقرة اجراء ما يأتي :

(أولا) حصر وجمع الإيرادات المخصصة للقراء .

(ثانيا) توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وصرف ما يترتب لثمة منهم في الأوقات اللازمة .

(ثالثا) صرف ما يلزم لدفع المعتمدين وتربية أيتامهم بقدر الامكان .

(رابعا) البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الإيرادات وتحسين حالة الفقراء واجراء ما يؤدي لذلك .

مادة ١٤ - يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والأديرة بما يلي :

(أولا) حصر عدد الكنائس وقسمها وخدمتها وعدد الأديرة والربان وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها في المستقبل .

ثانيا - حصر الأئمة الموجودة بتلك الكنائس والأديرة بما فيها الكتب وقيدها بسجل بالبطريكية في عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريكية على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القبيل في المستقبل بالسجل المذكور .

ثالثا - تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يعتمد أو يتزوج أو يتوفى وملاحظة اجراء القيد بالسجلات المذكورة على التوام وطلب كشوفات عن ذلك في كل شهر لقيدها بسجل عمومي معد اذلك بالبطريكية .

رابعا - المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الربان بالأديرة ورسمات القسس وترقيتهم لرتب الكنيسة ومراقبة سيرهم .

مادة ١٥ - على المجلس أن يشكل قلما للإدارة بالبطريكية ويعين

له من يلزم من المديرين والعمال سواء كانوا من الأكليريوس أو من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم .

مادة ١٦ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المخططة فيها عدا ما هو من اختصاص المجالس الصبية بمقتضى الرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الصبية . إنما مسقط الموارث لا تنظر الا باتفاق جميع أولى الشأن فيها ويجوز له أن يشترك مع المجلس الروحاني (المذكور في المادة الآتية) ثم الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الأكليريوس فيها ، وعليه أيضا ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المد لها بالبطريكة ولكي تكون معتبرة ومعمولا بها يلزم الختم على ما يسجل منها بختم المجلس (١) .

مادة ١٧ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - ينتخب بمعرفة حضرة البطريرك باتحاده مع المجلس أربعة من الأكليريوس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من ينتدبه لينوب عنه في حالة

(١) يراجع نقض مدني ق ٩ ص ٤ في ١٩٣٥/٥/٣٠ اذ قضى ان القاعدة الاساسية في موارث المصريين غير المسلمين انها تجرى وفق احكام الشريعة الاسلامية ما لم يتفق السورثة الذين تعترف الشريعة بوارثتهم ويترأضوا على غير ذلك . والقانون الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس طائفة الاقباط الارثوذكس وبيان اختصاصاتها لا يشذ عن تلك القاعدة ، بل ان المادة ١٦ منه وهي التي اشارت لمسألة الموارث لم تنص على ان الحكم فيها يكون حسب الشريعة المسيحية ، بل كل ما في الامر انها نصت على ما يفيد اختصاص تلك المجالس بالحكم في الوراثة متى قبل كل الورثة اختصاصها . اما ان يكون حكمها فيها بحسب شريعة اخرى غير الشريعة الاسلامية ، فان عبارة المادة لا يفهم منها هذا . بل لابد من ان يتفق كل الورثة على ذلك فيعمل باتفاقهم الذي هم احرص فيه ماداموا يكونون اهلا للتصرف في حقوقهم .

غايه والفصل في الدعوى التى تتقدم على الأكليروس بحسب قانون
المكتيسة .

مادة ١٨ - يجوز للمجلس تعيين قوميونات من طرفه من ضمن
أعضائه أو من غيرهم وتكليفها بالأعمال التى يرى له لزوم إحالتها عليها -
من الأعمال الداخلة فى دائرة اختصاصاته .

مادة ١٩ - وكذلك يجوز للمجلس أن يرتب مجالس فرعية بالجهات
المهمة التى يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء
كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود
المقررة فى هذه اللائحة .

ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحانى الذى يعينه
هجرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومى أما الأعضاء فيصير
انتخابهم بمعرفة جمعية تتركب ممن يلزم من أهالى الجهة المراد تشكيل
المجلس فيها تحت رئاسة من يتعين رئيساً للمجلس المذكور .

مادة ٢٠ - متى تم انتخاب أعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة
يتقدم كشف بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومى للعرض عنهم
للحكومة وصدر الأوامر اللازمة للجهة المعينين فيها بمعرفتهم واعتمادهم .

الباب الثالث

فى نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفى المداولة

مادة ٢١ - نظام الجلسة وجمع الآراء منوطان بالرئيس .

مادة ٢٢ - (محلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - تعقد جلسات
المجلس فى كل خمسة عشر يوماً مرة اثنا إذا طرأ أمر مهم فى أثناء هذه
المدة يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها

وكذلك اذا رأى خمسة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لعرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم أن يطلبوا عقده من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منهما أن يجيب الطلب .

مادة ٢٣ - يلزم أن تكون الجلسة مركبة من جميع الأعضاء والرئيس انما عقد المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الأعضاء والنواب ومع ذلك يصح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان .

مادة ٢٣ مكررة - (أضيفت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨) - يجوز للمجلس أن يشكل به دائرتين أو أكثر لنظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وتصدر الأحكام من خمسة أعضاء أو أعضاء ونواب .

مادة ٢٤ - اذا رأى أحد الأعضاء أن لا يتيسر له الحضور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للحضور من الرئيس أو الوكيل قبل يوم الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل كي يدعى النائب عنه ليقوم مقامه .

مادة ٢٥ - اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أن يدعو المجلس للاجتماع قبل اليومين بيومين بالأقل .

مادة ٢٦ - لا يرخص لأحد خلاف أرباب المجلس في الدخول في محله حال انعقاده ما لم يكن يطلب منه .

مادة ٢٧ - لا تجوز المداولة في المجلس في جملة أمور مما بل يجب روية الأمور بالدور والنمر باعتبار تاريخ ورودها أو رفعها له انمسا يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بدون مراعاة ذلك .

مادة ٢٨ - تكون المداولة في المجلس على النظام الآتي وهو انه بعد

أن تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئا في توجه السؤال يأخروهم في الجلسة ويعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصر القرار بما اتحدت عليه الآراء أو بما توغقت له الأغلبية .

مادة ٢٩ - (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) - أحكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت باتحاد الآراء أو بالأغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أو حدوث عذر له .

مادة ٣٠ - تتحرر محاضر الجلسات في دفتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه المجلس لذلك من الأعضاء أو التسواب ويوقع عليها هو الرئيس أو الوكيل .

مادة ٣١ - اذا حضر في الجلسة عدد شفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر الأغلبية لأحد الأقسام فيترجح أى القسم الذى ينضم اليه رئيس الجلسة .

مادة ٣٢ - اذا غاب الرئيس أو وكيله في الوقت المعين للاجتماع يتولى رئاسة المجلس مؤقتا من ينتخبه المجلس من الأعضاء .

مادة ٣٣ - اذا استمعى أو توفى واحد أو أكثر من الأعضاء أو التسواب في أثناء مدة الخمس سنين جاز للمجلس أن ينتخب بدلهم بمعرفته متى كان عدد المستعفين أو المتوفين في آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويصر العرض عن ينتخب ويعد صدور الأمر بالاعتماد يتمين للأمدة الباقية من مدة المثلث .

مادة ٣٤ - من يستعفى من المجلس لسبب غير مقبول ناشئ عن مجرد ارادته لا يجوز انتخابه في الدورة التالية :

مادة ٣٥ - لا يجوز للأعضاء ولا للنواب الانقطاع عن الحضور بالمجلس بغير عذر مقبول فإذا انقطع أحدهم ثلاث مرات ولم يمسد أعضار مقبولة فيصدر له انذار بعدم التأخير من الرئيس أو الوكيل وإن انقطع بعد ذلك ثلاث مرات أخرى يحد مستغنيا لسبب غير مقبول أو ينتخب بـدله .

الباب الرابع

الحكام ختامية

مادة ٣٦ - يعتبر ابتداء مدة الخمس سنين فيما يختص بالأعضاء والنواب الذين تقدم انتخابهم على تحرير هذه اللائحة من تاريخ صدور الأمر العالي عليها من الحضرة الفخمية الضديوية .

مادة ٣٧ - كل من رأى من أبناء الملة أمرا نالها مما يتعلق بالاختصاصات الموضحة في هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه .

مادة ٣٨ - إذا ظهر من الاختيار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه اللائحة لزوم تعديل شئ منها أو اضافة علاوات عليها يعرض عن ذلك للحكومة وبعد صدور الأمر بالاعتماد يتبع الاجراء .

قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٠
بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المالية للأقباط الأرثوذكس

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على مشروع لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المالية للأقباط الأرثوذكس ،
وعلى المادة الرابعة من القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ ،
قد صدقنا على تلك اللائحة وهي المرفقة بهذا والمستلمة على ثلاثين
مادة ،
لائحة الاجراءات الداخلية للمجالس المالية للأقباط الأرثوذكس .

الباب الأول

اختصاص المجلس المالى العام

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١ - ينظر المجلس المالى العام بصفة جمعية.عمومية فى المسائل
المبينة فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٣٧ من الأمر
العالى الصادر فى سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون
نمرة ٣ لسنة ١٩١٢ المتضمنين على اللائحة التنظيمية لمجالس الطائفة المالية
وفضلا عن الاختصاصات السابق تعيينها فى المواد السالفة الذكر فان
المجلس يكون مختصا أيضا بالنظر فيما يأتى :

- (أولا) وضع اللوائح الداخلية للمجلس العام وللمجالس الفرعية .
- (ثانيا) وضع النظمات اللازمة لمدارس والكنائس والأوقاف
التابعة للمجلس العام والمجالس الفرعية .

(ثالثا) النظر في جميع الشؤون المتعلقة بالأوقاف التابعة للمجلس العام وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . والنظر أيضا في القرارات التي تصدر من المجالس الفرعية بشأن الأوقاف والمدارس والكتائس والفقراء .

(رابعا) تقرير الميزانية العمومية للبطيركية وكذلك للمدارس والكتائس والأوقاف التابعة للمجلس العام .

(خامسا) تعيين وعزل الموظفين والمستخدمين والاداريين بالبطيركية والكتائس والأوقاف التابعة للمجلس العام وكذلك الموظفين والمستخدمين للفنيين والاداريين بالمدارس التابعة للمجلس العام .

(سادسا) تنصيب مديرين للأوقاف التابعة للمجلس العام وعزلهم وفحص حساباتهم والتصديق عليها .

(سابعا) اتخاذ التدابير اللازمة فيما يختص بالشكوى التي ترفع ضد أعضاء المجلس الملى العام والمجالس الفرعية .

(ثامنا) تسوية ما قد يقع من الخلاف بين المجالس الفرعية .

(تاسعا) الحكم بالسقوط من العقوبة بالنسبة لأعضاء المجلس الملى العام والمجالس الفرعية للأسباب المنصوص عليها في القانون .

مادة ٢ - - تتمتع الجمعية العمومية في يوم الاثنين الأول من كل شهر . ويجب على الرئيس دعوتها للاجتماع في جلسة غير عادية اذا طلب ذلك كتابة خمسة من الأعضاء على الأقل .

الفصل الثاني

لجنة الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٣ - - يمين المجلس الملى العام من بين أعضائه دائرة أو دائرتين مؤلفتين من الرئيس أو نائب الرئيس ومن خمسة أعضاء يكون منهم أربعة على الأقل من الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤ - تتخذ هاتان الدائرتان بصفة استثنائية في انقرارات الصادرة من المجلس الفرعية في مسائل الأحوال الشخصية بمراعاة القيود المقررة في القانون .

الباب الثاني

المجلس الفرعية

مادة ٥ - يكون كل مجلس من المجالس الفرعية المشكدة طبقا للمادة التاسعة عشرة من القانون مؤلفا من ستة أعضاء منهم عضوان من الأكسيوس وأربعة أعضاء منتخبون طبقا لأحكام لائحة الانتخابات .

مادة ٦ - يكون أحد العضوين الأكسيويين اسقف أو مطران الجهة أو رئيسا روحيا يعينه غبطة البطريرك بالاتفاق مع المجلس اتسام وتكون له الرئاسة .

ويختار المجلس الفرعي أحد أعضائه المنتخبين نائبا للرئيس نيتولى الرئاسة اذ غاب الأسقف أو المطران أو الرئيس الروحي أو حدث له ما يمنعه عن الحضور .

مادة ٧ - ينظر المجلس الفرعي في دائرة اختصاصه في جميع المسائل الداخلة في اختصاص المجلس العام وقرارات المجالس الفرعية الخاصة بالمدارس والكنائس والأوقاف والفقراء يجب عرضها على المجلس الملى العام للتصديق عليها .

مادة ٨ - ينظر المجلس الفرعي ابتدائيا وفي دائرة اختصاصه في مسائل الأحوال الشخصية وذلك بحسب الحدود المعينة في القانون وتكون أحكامه قابلة للطعن بطريق الاستئناف أمام احدى الدائرتين المنصوص عنهما في المادة الثالثة من هذه اللائحة .

أما الأحكام القاضية بالطلاق فيجب عرضها على احدى الدائرتين

المذكورة ولو لم يرفع عنها استئناف ولا تكون هذه الأحكام نافذة الا بعد تصديق هذه الدائرة عليها .

مادة ٩ - لا تكون مداولات أو أحكام المجلس الفرعى صحيحة الا اذا صدرت من ثلاثة أعضاء على الأقل منهم اثنان من الأعضاء المنتخبين .

الباب الثالث

في المرافعات

مادة ١٠ - تقدم عرائض الدعاوى والطلبات للمجلس الملى العام وللمجالس الفرعية من أصحاب الشأن من أصل ومن صور بقدر عدد المدعى عليهم ويكون تحديد الجلسة بمعرفة رئيس المجلس وهو الذى يؤثر على الأصل بتاريخ تلك الجلسة .

مادة ١١ - يكلف أصحاب الشأن بالحضور أمام المجلس الملى العام والمجالس الفرعية بموجب طلب حضور يعطى اليهم . ولأجل أن يكون هذا الاعلان صحيحا يجب حصوله عن يد مندوب من المجلس العام أو المجالس الفرعية أو عن يد مندوب من قبل السلطة الادارية أو عن يد محضر .

مادة ١٢ - يحصل الاعلان بإبلاغ الخصم صورة من الورقة المقتضى اعلانها .

ويطلب من الشخص الذى تسلم اليه الصورة أن يوقع على الأصل بالاستلام .

فإذا لم يكن قاضيا على التوقيع أو امتنع عنه يؤثر بذلك على الأصل ويوقع على هذا التأشير شاهدان وتتبع على كل حال بشأن هذا الاعلان القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية الأهلى متى كان من الممكن تطبيقها .

مادة ١٣ - المجلس المختص بالنظر في الدعوى هو المجلس الذي يقيم في دائرته المدعى عليه فان تعدد المدعى عليهم واختلف محال اقامتهم تقدم الدعوى الى المجلس الذي يقيم في دائرته أحدهم أما في مسائل المتركات فالمجلس المختص هو الذي يكون في دائرته آخر محل إقامة لمتسوقي .

مادة ١٤ - اذا تخلف أحد طرفي الخصوم عن الحضور فاذا كان الذي تخلف هو المدعى جاز للمدعى عليه أن يطلب الحكم في أصل الدعوى أو إبطال المرافعة واذا كان الذي تخلف هو المدعى عليه جاز للمدعى ان يطلب الحكم في غيبته . فاذا تخلف الطرفان عن الحضور تشطب الدعوى .

مادة ١٥ - ميعاد التكليف بالحضور في جميع الدعاوى بسما في ذلك دعاوى الاستئناف والمعارضة والتماس إعادة النظر هو ثمانية أيام من تاريخ الاعلان مضافا اليها مسلفة الطريق المقررة في قانون المرافعات الأهلى .
وفي حالة الاستئجال يجوز لرئيس المجلس أن يأمر بتفويض هذا الميعاد الى يومين كاملين .

مادة ١٦ - تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة .
وميعاد تقديم المعارضة هو ثمانية أيام كاملة من تاريخ اعلان الحكم الغيابى بالطريقة المبينة في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة .

مادة ١٧ - ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم .

مادة ١٨ - يجوز للاخصام التماس إعادة النظر في الأحكام الانتهائية الصادرة من المجلس العلم بالطريقة المبينة في المادتين الصادية عشرة والثانية عشرة وذلك بناء على سبب من الأسباب الآتية :

(أولا) اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمجلس .

(ثانياً) اذا حصل في أثناء نظر دعوى غش من الخصم الآخر ويرتب عليه تأثير في رأى أعضاء المجلس في الحكم .

(ثالثاً) اذا ثبت بعد صدور الحكم تزوير الأوراق التى بنى عليها هذا الحكم أو حكم بتزويرها .

(رابعاً) اذا حصل المتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة كانت محجوزة بفعل الخصم .

(خامساً) اذا حكم بأشياء لم تطلبها الأخصام .

(سادساً) اذا كان الحكم مناقضاً بمغض لبعض .

وميعاد التماس اعادة النظر ثلاثون يوماً من تاريخ اعلان الحكم الحضورى او من اليوم الذى لا تقبل فيه المنازعة فى الحكم النيابى ومع ذلك فانه فى الأوجه الثانى والثالث والرابع المنصوص عنها فيما تقدم يوقف سريان هذا الميعاد لغاية اكتشاف الغش أو التزوير أو لغاية الحصول على الأوراق التى كانت سحبت بطريق الاختلاس .

مادة ١٩ - المعارضة والاستئناف يترتب عليهما ايقاف تنفيذ الأحكام الابتدائية الا اذا كانت صادرة فى مسائل النفقة والحجر والحضانة وكانت مشمولة بالنفاذ المؤقت أما التماس اعادة النظر فلا يوقف التنفيذ .

ومع ذلك فان الحكم بالطلاق يوقف تنفيذه اذا تقدم عنه التماس اعادة نظر ولا يكون فى أى حال من الأحوال واجب التنفيذ الا بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه .

مادة ٢٠ - تصدر الأحكام فى جلسة المرافعة نفسها أو فى تاريخ تال يعينه المجلس .

مادة ٢١ - يجب على الخصوم الحضور فى الجلسة بأنفسهم أو بوكيل عنهم ولا يقبل فى المرافعة عنهم الا من كان محامياً مقبولا لدى

٢٦٠ دبلجات غير اسلامية

المجلس الاعلى او المظلة او الشريعة او كلن قريبا لهم الى الدرجة الرابعة
بما فيها هذه الدرجة الأخيرة .

مادة ٢٢ - للمجلس ان يقرر حضور الخصوم شخصيا امامه اذا
راى ضرورة ذلك .

مادة ٢٣ - تحكم المجلس المالية في مواد الأحوال الشخصية يصيب
قانون الأحوال الشخصية القبطى الارثوذكسى والا. غيمقتضى قواعد
المحل والانصاف .

مادة ٢٤ - يجب أن يكون الحكم مشتملا على أسماء الأعضاء الذين
اصدروه وأسماء الخصوم وأن يبين فيه موضوع الدعى باختصار وطلبات
الخصوم والأسباب التى بنى عليها وتاريخ انطق به ويوقع عليه من
الرئيس والسكرتير .

مادة ٢٥ - تعطى صورة تنفيذية من الحكم لن صدر في مصلحته
وتقدم هذه الصورة من صاحب الشأن الى جهات الادارة لتنفيذها .

مادة ٢٦ - يجوز رد أى عضو من الأعضاء اذا كانت بينه وبين
أحد الخصوم قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة (بما في ذلك هذه
الدرجة الأخيرة) أو اذا كلن له به علاقة من شأنها أن توجد شكاً في عدم
تحيذه .

مادة ٢٧ - طلب الرد يقدم قبل المرافعة الى المجلس التابع له
العضو المطلوب رده والمجلس يفصل فيه نهائيا .

مادة ٢٨ - يحكم في طلب الرد بدون مراقبة وبوجه الاستمجال .

مادة ٢٩ - كل طلب يقيد في دفتر يسمى « الجدول العمومى » .
ويبين فيه تاريخ التيلة ونمرة القضية وأسماء الخصوم وموضوع

الدعوى ونص الحكم الذى يصدر فيها وتاريخه وعند الطعن فى الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف أو التماس إعادة النظر يتأثر بالجدول المذكور بحصول هذا الطعن وبالحكم النهائى الذى يصدر فيه .

مادة ٣٠ - فيما يتعلق بالأوضاع والمواعيد غير المنصوص عنها فى هذا الباب يرجع الى الأوضاع والمواعيد المقررة فى قانون المرافعات المدنى الأهملى .

أمر ملكي رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢

باعتقاد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — تعتمد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس
المرفقة بهذا الأمر .

مادة ٢ — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لائحة

ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط

الأرثوذكس

في النيابة البطريركية

مادة ١ — اذا خلا كرسى بطريرك الأقباط الأرثوذكس بسبب وفاة
البطريرك أو لى سبب آخر مما نص عليه في قوانين الكنيسة ، اجتمع
المجمع المقدس والمحيطس الملى الممام فى ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من
تاريخ خلو الكرسى لاختيار المطران أو الأسقف الذى يليق لى يكون قائما
مقام البطريرك .

ويصدر أمر ملكى بتعيين القائم مقام البطريرك .

ويتولى القائم مقام البطريرك ادارة شؤون البطريركية الجسارية

بحسب القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية وطبقا لوائح المعمول بها .
وذلك الى أن يتم تعيين البطريرك .

ولا يجوز في أثناء خلو الكرسي احوال أى تعديل على القوانين أو
القواعد الكنسية أو مخالفة تقاليد الكنيسة .

في ترشيح وانتخاب البطريرك .

مادة ٢ - يشترط فيمن على الكرسي البطريركى أن يكون من طنمة
الرهبة المتبئين الذين لم يسبق لهم زواج . وأن تتوافر فيه جميع الشروط
المقررة في القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية ، وأن يكون مصريا ، وأن
تنتخبه الجمعية المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذه اللائحة
من بين المرشحين لهذا الكرسي .

مادة ٣ - تتولى وضع جدول المرشحين لكرسي البطريركية لجنة مؤلفة
تحت رئاسة القائم مقام البطريرك من سبعة من رجال الدين ومن أعضاء
المجلس الملى العام . ويحل محل من يتخلف من أعضاء هذا المجلس عدد
يقابله من نوابه .

ويباشر المجمع المقدس اختيار الفئة الأولى في خلال شهر من خلو
كرسي البطريركية .

مادة ٤ - ترفع الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة الترشيحات
لكرسي البطريركية ويشترط في صحة الترشيح أن يكون بالكتابة ، وأن يوقع
عليه من ستة من المطارنة أو الاساقفة أو رؤساء الأديرة أو من خمسين
شخصا ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب المبينة في المادة التاسعة من
هذه اللائحة .

ويجب أن يصدق على توقيعات غير الدينين من المجلس الملى العام،
أو من أحد المجالس المليية الفرعية ، أو من رؤساء تلك المجالس .

مادة ٥ - تقدم الترشيحات في خلال شهرين من خلو الكرسي .
ويعد نهاية هذه المدة تعرض أسماء المرشحين في دار البطريركية بالقاهرة ، وفي دور المطرانيات في الجهات الأخرى مدة خمسة عشر يوما .
ويعلن في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية عن اجراء هذا العرض .

ويجوز لكل ناخب أن يطلب في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر حذف من لا يرى فيه الأهلية للكرسي بعريضة يبين فيها الأسباب .
وفي الشهر التالي لانتهاؤ مهلة تقديم الطلبات ، تتولى للجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه اللائحة فحص الترشيحات والنظر في الطعون المقدمة عنها لوضع جدول المرشحين .

مادة ٦ - يراعى في قبول الترشيحات بقدر الامكان عدد الزكین ولا يجوز لأحد أن يزکی أكثر من مرشحين اثنين والا اعتبرت تركيحاته باطلة .

ويجب ألا يقل عدد المرشحين عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة ممن ترى اللجنة أنهم أليق المرشحين للكرسي البطريركية .

مادة ٧ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة الرئيس ، فإذا غاب أو حدث له مانع نائب عنه وكيل المجلس الأعلى العام في توجيه الدعوة .

ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلثا أعضاء كل من الفئتين المكونتين للجنة ، فإذا لم يتوافر هذا الحد في جلسة ما أرجى الاجتماع الى جلسة أخرى ، وفي هذه الجلسة يكون الاجتماع صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وتكون قراراتها غير قابلة للطعن .

مادة ٨ - متى تم وضع جدول المرشحين لتحديد لجنة الترشيح
موعد الانتخاب لكرسى البطيركية

ويطلق الجدول على باب البطيركية بالقاهرة وعلى أبواب دور
المطرانيات في الجهات الأخرى ، ويصين فيه موعد الانتخاب .

وينشر في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية عن
تعلق الجدول وعن الموعد الممدد للانتخاب ، ويجب ألا يتجاوز هذا
الموعد ثلاثين يوما من تاريخ النشر .

في انتخاب البطيرك

في جمعية الانتخاب

مادة ٩ (معدلة بالأمر الملكى ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - تتألف جمعية
الانتخاب ممن يأتى بيانهم :

- (أولا) المطارنة والأسقفية ورؤساء الأديرة ووكلاؤها وأمنائها .
- (ثانيا) وكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة في الحن والبنادر .
- (ثالثا) أعضاء المجلس الروحى واثنى عشر كاهنا من كهنة مدينة
القاهرة يختارهم الكهنة المخكرون من بينهم .
- (رابعا) الوزراء الأقباط الحاليون والسابقون وأعضاء البرلمان
الأقباط الحاليون .
- (خامسا) أعضاء ونواب المجلس الملى العام للكهنة والسليقون
وأعضاء المجالس الفرعية الحاليون .

(سادسا) رجال القضاء وغيرهم من موظفى الحكومة أو موظفى
مجالس المحييمات أو المجالس البلدية الذين تبلغ مرتباتهم ٤٠٠ جنيه
سنواتيا على الأقل . سواء أكلنوا في الخدمة العامة أم تخارجها وموظفو

الشركات والمهيات الخاصة ممن تبلغ مرتباتهم ٦٠٠ جنيهه سنويا على الأقل .

(سابعاً) المحامون والأطباء والمهندسون وأساتذة المدارس وغيرهم من أصحاب المؤهلات العلمية التى يعدها القانون المصرى من الشهادات المالية . ويشترط فيهم أن يكونوا قد بلغوا خمساً وثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

(ثامناً) كل شخص من غير الفئات المتقدمة يودى للحكومة ضريبة أو ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه سنويا بشرط أن يكون مصحفاً للقراء والكتابة .

(تاسعاً) رؤساء ووكلاء الجمعيات القبطية الأرثوذكسية المستقلة بشؤون البر أو التعليم اذا كان لها منشآت تعليمية أو مستشفيات أو مستوصفات أو ملاجىء تعمل باستمرار وانتظام منذ عشر سنوات

(عاشراً) أصحاب الصحف القبطية والحررون الأقباط بالصحف اليومية ، ا- ثبت أنهم يشتغلون بإدارة صحفهم أو بالتحرير بصفة مستمرة منتظمة منذ عشر سنوات على الأقل .

وفى جميع الأحوال : يشترط فى الناخب أن يكون مصرى الجنس وأن يكون قبطياً أرثوذكسياً ، وأن يكون معروفاً بحسن السيرة ولم يسبق صدور أحكام عليه تخل بالشرف والاعتبار . كما يشترط فى الناخبين من الثامنة والتاسعة والعاشرة أن يكونوا قد بلغوا أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة فى جمعية انتخاب البطريك المندوبون المذكورون فى القرارين المبلعين الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٤٦-١٩٤٧ والصادرين من المجمع المقدس والمجلس الى العام بتاريخ ٨-١ أبريل سنة ١٩٤٦ (أضيفت هذه الفقرة بالأمر الملكى ٣٣ لسنة ١٩٤٦) .

مادة ١٠ - (معجلة بالأمر الملكي ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - يعد بعنوان البطيركية جدول لتقيد أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . ويكون تحرير هذا الجدول تحت اشراف من ينتدبهم المجلس الملى العام من أعضائه .

وتتخذ أسماء ناخبي الفئات الأولى والثانية والثالثة والمندوبين المشار اليهم في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة بناء على بيان من القائم مقام البطيريك ، وناخبي الفئتين الرابعة والخامسة بناء على بيان من وكيل المجلس الملى العام ، وناخبي باقى الفئات بناء على بيان من القائم مقام البطيريك ، وناخبي الفئتين الرابعة والخامسة بناء على بيان من وكيل المجلس الملى العام ، وناخبي باقى الفئات بناء على طلب صاحب الشأن نفسه أو بناء على طلب أى شخص آخر تتوافر فيه الشروط المذكورة .

ولمندوبى المجلس الملى العام أن يكلفوا صاحب الطلب اثبات توافر الشروط القانونية فيه أو أن يطلب قيدهم .

ويرسله البيان ، وتقدم الطلبات فى خلال شهر من خلو الكرسي .

ويجوز للمجلس الملى العام أن يقرر فتح جداول للتقيد بدائرة كل أو بعض المجالس الفرعية لتقيد أسماء الناخبين المقيمين فى دائرة تلك المجالس .

ويكون التقيد بغير رسم .

مادة ١١ - معجلة بالأمر الملكي ٣٣ لسنة ١٩٤٦) - بعد انتهاء الجهاد المحدد لتقيد الأسماء تعرض الجداول فى حيوان البطيركية مدة خمسة عشرة يوما وتتضمن الجداول المذكورة أسماء جميع الناخبين عدا المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة والمندوبين المشار اليهم فى الفقرة

الأخيرة من المادة التسعة • ويعطى في ثلاث حصف يومية تصدر في القاهرة بلجنة العربية عن اجراء هذا العرض •

ولكل شخص اهل ادراج اسمه بغير حق أن يطلب ادراج اسمه كما أن لكل شخص مدرج اسمه في الجداول المذكورة أن يطلب ادراج اسم من اهل بغير حق أو حذف اسم من أدرج اسمه بغير حق ، وتقدم هذه الطلبات الى المجلس الملى العام في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر في الصحف عن عرض الجداول •

ويجتمع المجلس الملى العام في ظرف سبعة أيام من تاريخ انتهاء الموعد المحدد لتقديم الطلبات للنظر في الطلبات المذكورة والفصل فيها ويكون قراره فيها غير قابل للطعن • ويصبح اجتماع المجلس بحضور ثمانية من أعضائه أو نوابه •

مادة ١٢ — يطبع المجلس الملى العام تذاكر انتخاب يكتب عليها اسم الناخب وميعاد الانتخاب يسلمها مباشرة أو ترسل بطريق البريد المسجل الى الناخبين قبل الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل •

مادة ١٣ — يجوز تقصير أو اطالة المواعيد المبينة في هذه اللائحة بقرار من لجنة الترشيحات المؤلفة بمقتضى المدة الثالثة •

في عملية انتخاب البطريق

مادة ١٤ — تعقد جمعية الانتخاب في دار البطيركية بالقاهرة ويرأسها القائم مقام البطريق ، ان وجد ، والا فأتهم المطارنة الحاضرين ، فاذا تعذر ذلك تكون الرئاسة لوكيل المجلس الملى العام والا فيأىس الجمعية اكبر أعضاء المجلس للملى العام الحاضرين سنا •

ويساعد رئيس الجمعية في عملية الانتخاب لجنة مكونة من ستة من الناخبين ثلاثة عنهم من رجال الدين يختارهم المجمع المقصص ، وثلاثة من غيرهم ينتخبهم المجلس الملى العام •

قرار رئيس الجمهورية
باصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦
باجراء انتخابات أعضاء ونواب المجلس الملى العام للاقباط
الأرثوذكسيين (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ بايقاف العمل ببعض أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسيين العمومى المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن لائحة الانتخاب الجديدة للمجلس الملى العام للاقباط الأرثوذكس والمجالس الفرعية التابعة له ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يتولى وزير الداخلية اجراء انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام فى مدة أقصاها شهر من تاريخ العمل بهذا القانون وله تعديل الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى لائحة الانتخاب الصادرة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ المشار اليها وذلك لكى تتم الانتخابات المذكورة خلال الموعد السالف الذكر .

(١) الوقائع المصرية فى ٩ يوليه سنة ١٩٥٦ - العدد ٥٥ مكرر .

٢٧٠ مبادئ غير اسلامية

مادة ٢ - الى أن تتم عملية الانتخاب المشار اليها في المادة السابقة
تباشر اختصاصات المجلس الملى للعام الهيئة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٥ يونية سنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،،

صدر برئاسة الجمهورية ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (٣ يولية سنة
١٩٥٦) .

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١

ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية
وبطيريك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يكون تشكيل اللجنة المختصة باختيار قائم مقام البطريك المنصوص عليها في المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس الصادر باعتمادها قرار رئيس الجمهورية بتاريخ الثاني من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ر من المجمع المقدس ومن أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس المشكل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المشكل طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقمي ٢٣٢٦ لسنة ١٩٦٧ و ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ٢ - يتم اختيار الأعضاء من غير رجال الدين سواء بالنسبة للجنة الترشيح المنصوص عليها في المادة ٣ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس أو بالنسبة للجنة قيّد الناخبين المنصوص عليها في المادة ٩ من اللائحة المذكورة ، من بين أعضاء مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس وأعضاء لجنة إدارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الأقباط الأرثوذكس المشار إليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ - تتم تركية من يريد ترشيح نفسه لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس المشر اليها في المادة الرابعة من الملائحة المذكورة بواسطة ستة من المطارنة او الاساقفة رؤساء الأديرة : (١) من اثني عشر عضواً من أعضاء مجلس ادارة هيئة اوقاف الاقباط الارثوذكس وأعضاء لجنة ادارة الأوقاف الخيرية لبطيركية الاقباط الارثوذكس المذكورتين .

مادة ٤ - تبدأ اجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس طبقاً لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الاقباط الارثوذكس ولأحكام هذا القانون اعتباراً من انيوم التالي لنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ٥ - يكون تنظيم قواعد واجراءات ترشيح وانتخاب بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس بقرارات من رئيس الجمهورية (١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٩ مارس سنة ١٩٧١ ، وعلى وزير الداخلية اصدار القرارات المنفذة له .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها «

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٣٩١ (٢٢ أبريل سنة ١٩٧١) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ باعادة تعيين بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية (الجريدة الرسمية في ١٠/١/١٩٨٥ - العدد ٢) .

قرار وزير الداخلية

رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٢

بشأن انتخاب أعضاء ونواب المجلس الملى العام لطائفة الأقباط
الأرثوذكس وأعضاء المجالس الملية الفرعية (١)



نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقا
على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى
المعدل بالقانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٤ بشأن
لائحة انتخاب المجلس الملى والمجالس التابعة له ،
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الفصل الاول

انتخاب المجلس الملى العام

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢
لسنة ١٩٧٣) تقوم مديرية أمن القاهرة باعداد جدول تدون فيه أسماء
الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا
القرار ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم باعداده لجنة تشكل على
الوجه الآتى :

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ - العدد ١١٦ .

(م ١٨ - موسوعة عمر ج ١٥)

ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عميد رئيسا
 ثلاثة من ضباط الشرطة
 أربعة من الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب المنصوص
 عليها في المادة ٣ من هذا القرار
 أعضاء

ويجوز تشكيل لجان فرعية على الوجه السابق بدائرة اختصاص
 المديرية تتولى اجراء هذا القيد ، مشكلا كل منها برئاسة عقيد .

مادة ٢ - تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء في الزمان والمكان اللذين
 يحددهما مدير أمن القاهرة .

مادة ٣ - يشترط فيمن يقيد اسمه في الجدول المشار اليه ما يأتي :

(أولا) أن يكون مصري الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره
 في تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية ، وينقص السن الى احدى
 وعشرين سنة لمن كان حاصلا على احدى الشهادات العالية .

(ثانيا) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو
 ما يعادلها أو موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو بإحدى الهيئات العامة
 أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية
 أو ما يماثل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن مائة وعشرين جنيها مصريا
 سنويا .

أو أن يكون تاجرا لا تقل قيمة ايجار محله عن ستين جنيها في السنة
 أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو أن يكون مالكا لمقار
 لا تقل قيمته عن عشرين جنيها مصريا سنويا ويشترط في هذه الأحوال
 الأخيرة أن يكون معسنا للقراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون مقيدا في جدول الانتخاب العام .

(رابعا) أن يكون له محل اقامة شرعى فى دائرة انفصال محافظة القاهرة .

(خامسا) أن يحضر بنفسه لقيد اسمه فى القوائم ، ولا يقبل التقييد بطريق الوكالة ويكون للجنة القيد تكليف طالب القيد باثبات توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٤ - تعطى شهادة انتخاب موقعا عليها من رئيس اللجنة لكل ناخب يتم قيده فى الجدول ويوقع الناخب بتسلمها فى خانة تعد لذلك ييجدول قيد الناخبين .

مادة ٥ - تنتهى لجنة القيد من عملها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار وتقوم بتفيل الجدول ثم تثبت فى أول مسطر خال من الكتابة بعد آخر اسم من اسماء المقيدين جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلى ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٦ - تقوم لجنة القيد بعرض احدى نسختى الجدول على الناخبين يقرر انعقادها خلال الثلاثة أيام التالية لانتهاا الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة وترسل النسخة الأخرى مع محضر العرض الى مدير امن القاهرة ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٧ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أعمل قيده بدون حق أو حدث خطأ فى البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .

ولكل ناخب مقيد فى الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه بغير حق وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مديرية امن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانتقضاء المدة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٨ - تفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة لجنة مؤلف من مدير أمن القاهرة رئيسا ومن قاض يختاره رئيس محكمة القاهرة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهى من عملها في موعد لا يجاوز الثلاثة أيام التالية لانقضاء المدة المقررة لتقديم الطلبات المشار اليها في المادة السابقة .

وتكون قراراتها نهائية وتبلغ لذوى الشأن : ولجنة تحرير الجداول تنفيذها فوراً .

مادة ٩ - يقبل مدير أمن القاهرة خلال الثلاثة أيام التالية لانقضاء المدة المقررة للفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة طلبات الترشيح لمضوية المجلس الملى العام .

مادة ١٠ - يشترط فيمن يرشح نفسه لمضوية المجلس الملى العام ما يأتى :

(أولا) أن يكون مقيدا في جدول الناخبين المشار اليه في المادة الأولى من هذا القرار ، ولا يقل عمره يوم الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

(ثانيا) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال ، أو أن يكون موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يقل مرتبة عن أربعمئة وثمانين جنيا سنويا أو موظفا باحدى شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية وما يماثلها بشرط ألا يقل مرتبته عن ستمائة جنية سنويا أو أن يكون من ذوى الأملك الذين يدفعون ضريبة عقارية لا تقل عن مائة جنية سنويا .

(ثالثا) أن يدفع تأمينا قدره عشرون جنيا ويصادر هذا التأمين لصالح للجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل على عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت .

(رابعا) ألا يكون من العاملين في الخدمة العسكرية أو في الاحتياط .

مادة ١١ - يحرر مدير أمن القاهرة قائمة بأسماء من قدموا أوراق ترشيحهم وتعرض في الأماكن التي يحددها لمدة الثلاثة أيام التالية لانتضاء الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليها في المادة (٩) ويثبت في ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول الى انتخاب أعضاء ونواب المجلس المثلث العام في اليوم التالي لانقضاء مدة العرض المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ١٢ - تتألف لجنة الانتخاب من :

- (أولا) أحد المطارنة يختاره وزير الداخلية ، رئيسا .
- (ثانيا) قاض يعينه وزير الداخلية بناء على ترشيح وزارة العدل .
- (ثالثا) أربعة من ضباط الشرطة يعينهم وزير الداخلية ويكون أحدهم سكرتيرا للجنة .

(رابعا) ثلاثة أعضاء يختارهم القاضى المعين للجنة من الناخبين الذين يوجدون في جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المقرر لاجراء الانتخاب وتبدأ اللجنة عملها في الساعة الثامنة صباحا وتنتهى في الساعة الخامسة مساء واذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدوا آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة في عملها حتى تنتهى من تلقى آرائهم .

مادة ١٣ - تتألف جمعية الانتخاب من الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول المشار اليه في المادة الأولى من هذا القرار ومن ثمانية ناخبين يختارهم كل مجلس على فرعى من بين أعضائه ومن بين الناخبين المقيدة أسمائهم في جدولهم «

وتقوم مديرية أمن القاهرة باعداد قائمة بأسماء الناخبين المقيدة أسمائهم في الجدول والناخبين الذين اختارهم المجالس الفرعية وتسلم

هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة التأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ١٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥) تطبع بطاقة انتخاب تشمل أسماء جميع المرشحين ويكون إبداء الرأى بوضع أية اشارة أو علامة في المكان المخصص لذلك أو على الاسم الخاص بالمرشح الذى يقع عليه الاختيار بشرط أن تدل هذه الاشارة أو العلامة بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تفصح عن شخصيته .

ويقوم الناخب ببطى البطاقة بحيث تكون الكتابة من الداخل ويسلمها لرئيس اللجنة ليضعها في الصندوق .

مادة ١٥ - تقوم لجنة الانتخاب بفرض الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمداولات سرية .

وباتمام الفرز تعلن اللجنة انتخاب اثنى عشر عضواً لعضوية المجلس العام واثنى عشر نائباً بترتيب حصول كل منهم على أكثر الأصوات وتبلغ النتيجة فوراً الى وزارة الداخلية ومديرية أمن القاهرة .

وتحرر اللجنة محضراً بأعمالها من نسختين ترسل أحداها لمدير أمن القاهرة والثانية لوزارة الداخلية .

مادة ١٦ - (الفترة الأخيرة مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٣) تقدم الطعون في عملية الانتخاب وضد الأعضاء الفائزين الى وزير الداخلية ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقاً عليه من جهة التوثيق الرسمية وتتصل في هذه الطعون لجنة تتألف من :

(أولا) مساعد وزير الداخلية للتشؤون المالية والادارية رئيسا
 (ثانيا) مستشار الدولة بوزارة الداخلية أو من ينييه ..
 (ثالثا) مدير عام الادارة المسماة للتشؤون الادارية أعضاء
 بوزارة الداخلية

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

ويكون ميعاد تقديم الطعون في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم
 الذى أجري فيه الانتخاب .

الفصل الثانى

انتخابات المجالس المالية الفرعية

مادة ١٧ — تقوم مديريات الأمن المختصة في المحافظات — عدا
 محافظة القاهرة — بأعداد جدول تدون فيه أسماء ناخبى كل مجلس لمرعى
 ويكون هذا الجدول من نسختين وتقوم بأعداده لجنة تؤلف بقرار من
 مدير الأمن على الوجه الآتى :

ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد رئيسا
 ثلاثة من ضباط الشرطة
 ثلاثة من الذين تتوافر فيهم شروط الناخب المنصوص أعضاء
 عليها في المادة الثالثة من هذا القرار

مادة ١٨ — تجتمع هذه اللجنة صباحا ومساء في الزمان والمكان
 اللذين يحددهما مدير الأمن

مادة ١٩ — يشترط قيمين يقيده اسمه في الجدول المشار اليه في
 في المادة ١٧ ما يأتى :

(أولا) أن يكون مصرى الجنسية قبطيا أرثوذكسيا ولا يقل عمره

في تاريخ القيد عن خمسة وعشرين سنة ميلادية وتنقص السن الى احدى وعشرين سنة لمن كان حاصلا على احدى الشهادات العامة .

(ثانيا) أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية انعاما أو ما يعادلها أو موظفا حاليا أو سابقا بالحكومة أو باحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يماثل ذلك بشرط ألا يقل مرتبه عن ستين جنيها مصريا سنويا أو أن يكون تاجرا لا تقل قيمة ايجار محله عن ثلاثين جنيها في السنة أو ايجار سكنه الخاص عن هذه القيمة كذلك أو أن يكون مالكا لعقار لا تقل ضريسته عن عشرة جنيها مصرية سنويا بشرط أن يكون محصنا للقراءة والكتابة .

(ثالثا) أن يكون مقيدا في جدول الانتخاب المعلم .

(رابعا) أن يكون له محل اقامة شرعى في دائرة المجلس الملى الفرعى اء .

(خامسا) أن يحضر بنفسه لقيد اسمه في القوائم ولا يقبل للتقيد بطريق الوكالة ويكون للجنة القيد تكليف طالب القيد بإثبات توافر الشروط المذكورة فيه .

مادة ٢٠ - تعطى شهادة انتخاب موقع عليها من رئيس اللجنة لسكر ناخب يتم قيده في الجدول ، ويوقع الناخب يتسلمها في خانة تعد لذلك بجدول قيد الناخبين .

مادة ٢١ - (١) تنتهى لجنة القيد من عملها خلال أسبوع من تاريخ

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٦/٢ - العدد ١٢٢ تابع) ونص على في مادته الاولى على ما ياتى :

« يمد ميعاد القيد المنصوص عليه في المادة ٢١ من القرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لمدة خمسة أيام أخرى تبدأ من اليوم التالى لانتهاء الميعاد الاصلى وتنتهى في يوم الخميس ٧ من يونيو سنة ١٩٧٣ »

العمل بهذا القرار وتقوم بتقنين الجدول ثم تثبت في أول سطر خلال من الكتابة بعد آخر اسم من أسماء المقيدین جملة عددهم بالأرقام والحروف ثم يلي ذلك توقيع رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ٢٢ - تقوم لجنة القيد بعرض إحدى نسختي الجدول على الناخبين بمقر انعقادها خلال اليوم التالي لانتفاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة وترسل النسخة الأخرى مع محضر العرض الى مدير الأمن ليقوم بتوقيعها وحفظها .

مادة ٢٣ - لكل شخص قدم طلبا الى لجنة تحرير الجدول أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات اذا كان قد أهمل قيده بدون وجه حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من توافرت فيه شروط الناخب أن يطلب قيد اسمه .
ولكل ناخب مقيد في الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد فيه بغير حق .

وتقدم الطلبات المذكورة كتابة الى مدير الأمن خلال اليومين التاليين لليوم الذي يتم فيه عرض الجدول طبقا للمادة السابقة .

مادة ٢٤ - تفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة لجنة تؤلف من مدير الأمن رئيسا ومن قاض يختاره رئيس المحكمة الابتدائية وعضو نيابة يختاره النائب العام وتنتهي من عملها في موعد لا يجاوز اليومين التاليين لليوم المقرر لتقديم الطلبات المشار اليها في المادة السابقة .
وتكون قراراتها نهائيا وتبلغ لذوى الشأن وللجنة تحرير الجدول تنفيذها فوراً .

مادة ٢٥ - يقبل مدير الأمن خلال اليوم التالي لانقضاء المدة المقررة للفصل في الطلبات المشار اليها في المادة السابقة طلبات الترشيح لمضوية المجلس الأعلى الفرعى .

مادة ٣٦ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس الملى القرعى
ها ياتى :

(أولا) أن يكون مقيدا فى جدول الناخبين المشار اليه فى المادة ١٧
من هذا القرار ولا يقل عمره فى يوم الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .

(ثانيا) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال أو أن يكون موظفًا حاليًا
أو سابقًا بالحكومة أو بأحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يقل
مرتبه عن مائتى وأربعين جنيهًا سنويًا أو موظفًا بأحدى شركات القطاع
العالم أو الخاص أو المحال التجارية أو ما يعادلها بشرط ألا يقل مرتبه
عن ثلاثمائة جنيه سنويًا أو تاجرًا لا يقل ايجار محله التجارى عن مائة
جنيه سنويًا أو أن يكون من ذوى الأملاك الذين يدفعون ضريبة عقارية
لا تقل عن خمسين جنيهًا سنويًا .

(ثالثًا) أن يدفع تأمينًا قدره عشرة جنيهات ويصدر هذا التأمين
لصالح الجمعيات القبطية الأرثوذكسية اذا تنازل المرشح أو لم يحصل
على عشر الأصوات التى أعطيت .

(رابعا) ألا يكون من العاملين فى الخدمة العسكرية أو فى الاحتياط .

مادة ٣٧ - يحضر مدير الأمن قائمة بأسماء من قدموا أوراق
ترشيحهم وتعرض فى الأماكن التى يحددها لمدة اليومين التاليين لانتضاء
الموعد المقرر لقبول طلبات الترشيح المنصوص عليه فى المادة ٢٥ وينتفى
فى ذيل هذه القائمة دعوة الناخبين المقيدة أسمائهم فى الجدول الى انتخاب
أعضاء المجلس الملى القرعى فى اليوم التالى لانتضاء مدة العرض
المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٣٨ - تتألف لجنة الانتخاب من :

(أولا) ضابط شرطة لا تقل رتبته عن عقيد يعينه وزير الداخلية رئيسا

(ثانيا) ضابط شرطة يعينه وزير الداخلية سكرتيرا للجنة

(ثالثا) ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس اللجنة من الناخبين الذين يوجدون في جمعية الانتخاب قبل الساعة الثامنة من صباح اليوم المقرر لإجراء الانتخاب أعضاء

وتبدأ اللجنة عملها في الساعة الثامنة صباحا وتنتهي في الساعة الخامسة مساء ، وإذا وجد في جمعية الانتخاب ناخبون لم يبدو آراءهم فعلى رئيس اللجنة تحرير قائمة بأسمائهم وتستمر اللجنة في عملها حتى تنتهي من تلقي آرائهم .

مادة ٢٩ - يقوم مدير الأمن باعداد قائمة بأسماء الناخبين المقيدة أَسْمَاؤُهُمْ في الجدول وتسلم هذه القائمة لرئيس اللجنة ويتولى سكرتير اللجنة التأشير أمام كل ناخب أعطى صوته .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥) تطبع بطاقة انتخاب تشمل أسماء جميع المرشحين ويكون ابداء الرأي بوضع أية إشارة أو علامة في المكان المخصص لذلك أو على الاسم الخاص بالمرشح الذي يقع عليه الاختيار بشرط أن تدل هذه الإشارة أو العلامة بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تفصح عن شخصيته .

ويقوم الناخب بملئ البطاقة بحيث تكون الكتلة من الداخل وسلمها لرئيس اللجنة لوضعها في الصندوق .

مادة ٣١ - تقوم لجنة الانتخاب بفرز الآراء بحضور من يرغب من الناخبين ولها أن تقوم بمداولات سرية .

وبإتمام الفرز تعلن اللجنة انتخاب الخمسة الذين حملوا على أكثر

الأصوات أعضاء للمجلس الملى الفرعى ، وذلك فيما عدا الاسكندرية فيعلن
انتخاب سبعة أعضاء وتبلغ النتيجة لوزارة الداخلية ومديرية الأمن •
وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ترسل احدهما لوزارة
الداخلية وتحفظ الثانية بمديرية الأمن •

مادة ٣٢ - تقدم الطعون فى عملية الانتخاب ضد الأعضاء الفائزين
الى وزير الداخلية فى موعد لا يجاوز ثلاثة أيام من اليوم الذى أجرى فيه
الانتخاب : ويشترط أن يكون توقيع الطاعن مصدقا عليه من جهة التوثيق
الرسمية وتتصل فى هذه الطعون اللجنة المشار اليها فى المادة ١٦ من هذا
القرار ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية •

مادة ٣٣ - تجتمع المجالس الفرعية الجديدة خلال أسبوع من اليوم
الذى أجرى فيه الانتخاب لينتخب كل مجلس ثمانية من أعضائه ومن
الناخبين المقيدين بجدوله والذين سيسترون فى انتخاب أعضاء المجلس
الملى العام ، وتبلغ أسماؤهم الى مدير الأمن ليقوم بتبليغها فورا الى مدير
أمن القاهرة •

مادة ٣٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٩ ربيع الاول سنة ١٣٩٣ (١٢ أبريل سنة ١٩٧٣) •

القسم الثاني
في شئون الانجيليين الوطنيين
أمر عال ١٩٠٢/٢/١
بشان الانجيليين الوطنيين (١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضي بجعل الانجيليين انوطنيين طائفة قائمة بذاتها ،

وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية السنية الصادرة في ٤ يونية سنة ١٨٧٨ بتعيين وكيل لهذه الطائفة في القطر المصري (توفي من عهد قريب) ،

وحيث أنه من الضروري تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضوا بالطائفة المذكورة تعيينا أدق وأوضح مما هو عليه الآن وأيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في ادارة شؤون هاته الطائفة :

فبناء على ما عرضه علينا ناسطر الداخلية والحقانية وموافقة رأي مجلس النظر ،

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين ،

أمرنا ونأمر بما هو آت :

(١) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم الشرعية والمحاكم المللية واحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر « ب ») ونص في مادته الثالثة عشر على أن يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون من الامر العالي الصادر في ١٩٠٢/٣/١ .

الباب الأول الحكم لولية

مادة ١ — تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصري مما عدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معرومة رسميا لها سلطات ذات اختصاص بمواد الاحوال الشخصية وما عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئته دينية اكبر منها لها نظم في هذا القطر .

مادة ٢ — لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقا لامرنا هذا .

مادة ٣ — يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطنا او مقيما عادة في القطر المصري وحائزا لأحد انشروط الآتية وهي :
(اولا) ان يكون عضوا او متشيعا للكنيسة انجيلية معترف بها .

(ثانيا) ان يكون معروفا شخصيا بصفة انجيلي بالكنيسة المقررة بأمرنا هذا .

(ثالثا) ان يكون انجيلي الأصل من جهة الأب على الأمل وان لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضوا في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير انجيلية .

الباب الثاني ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ٤ — يشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بهما التي يكون ناظر الداخلية حولها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المجلس المذكور .

مادة ٥ - مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها ومخول لها الحق في الاستجابة عنها بالمجلس العمومي ينتخبون او يعينون وينفصلون طبقا لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة .

ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الأحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التي تخول لهم الحق في اعادة انتخابهم أو اعادة تعيينهم ففي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب إلا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم إذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما في حالة التعيين فيجوز تفويل حق إجراء تعيين لأية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك .

مادة ٦ - يشترط لمن ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي أن يكون حائزا للشروط الآتية وهي :

(أولا) أن يكون انجليكيا وطنيا ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل .

(ثانيا) أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت التسليح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية .

(ثالثا) أن لا يكون حكم عليه مطلقا بمقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضا بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الآداب .

(رابعا) أن لا يكون مغلسا .

ولا يجوز انتخاب أو تعيين مندوبين لبطريرك المومني يعترف من ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بحكم البلدية انتداب

شخص انتخب أو عين مندوبا وبما يحصل في الانتخاب أو التحين من المخالفات أو الخطأ في اشكل ولم يكن نص على حلها في التواعد التي نبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المناظر اليه .

مادة ٨ - يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة وفائيه ومن اثنين عشر مندوبا ينتخبون بمعرفة الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية يلقوب وذلك بدون الاخلال بحق الانتخاب انذى يجوز تخويله فيما بعد لكنائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة .

مادة ٩ - على ناظر الداخلية عند التصريح بكنيسة انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي أو عند التصريح بكنيسة بلزدياد مندوبيه ان يراعى عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائبيين عن الوطنيين في ادارة شؤونها .

مادة ١٠ - لا يجوز تخويل احدى الكنائس أكثر من مندوبين اثنين اذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشيعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين لكافة الكنائس التي لها مندوبون بالمجلس .

ومع ذلك اذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر يحسب بواحد وتوهلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات .

مادة ١١ - لا يفول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أية كنيسة الا من بعد أخذ رأى المجلس العمومي .

مادة ١٢ - مصاريف المجلس العمومي تقوم بها الكنائس التي لها منسوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفي حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجوز لناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومي أن يصرمها من حقها في الانتداب .

الباب الثالث

الوكيل والنائب



مادة ١٣ - وكيل الطائفة يكون حتما رئيس للمجلس العمومي وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضوا بالمجلس العمومي .

مادة ١٤ - يقوم النائب مقام الوكيل في أعماله في حالة موته أو تنحيه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها .

مادة ١٥ - ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومي لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف ولا يجوز انتخاب أحد وكيلًا أو نائبًا إلا إذا كان حائزًا للشروط المترتبة للتميين بصفة عضو بالمجلس العمومي ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

مادة ١٦ - إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومي وكيلًا أو نائبًا فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلو بسبب عرضي .

مادة ١٧ — يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب اذا تراكى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه عقد الشروط التى تؤهله لعضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته .

مادة ١٨ — اذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأى سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومى خلفا له حلثرا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف الى ان تنقضى المدة التى كان مهيئا لها الوكيل أو النائب .

الباب الرابع

فيما للمجلس العمومى وما عليه من الواجبات .

مادة ١٩ — يختص المجلس العمومى بمنح عنوان (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد فى المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومنتسبين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين .

ويراعى المجلس العمومى عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المنتسبين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمادة التى يحتفل استدامته فيها .

مادة ٢٠ — يختص المجلس العمومى أيضا بمنح لقب انجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لذهب انجيلى من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أو المنتسبين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وداخلة فى التعريف الوارد فى المادة الثانية من أمرنا هذا ويتخذ المجلس سجلا لتقيد أسماء جميع

الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة أنجليي، طبقاً لأحكام هذه الملائكة (١) .
 مادة ٢١ - يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس أنجيلية أو بين أنجليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص غير أنجليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الموارث الخالية من الوصية إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور .

مادة ٢٢ - يتبع المجلس العمومي في مواد الأحوال الشخصية التي من اختصاصها النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس أنجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يترتب على أي نص من هذه النصوص ولا على أي حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي طبقاً لها إلزام أحد من القس بأن يعقد زواج شخصين يكون لأحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو إلزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لغرض ديني محض .

(١) قضت محكمة النقض بأن تغيير الطائفة أو الملة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل ارادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول في الطائفة والملة الجديدة وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إليها . . والمجلس الملئ العام لطائفة الانجليي طبقاً للمادة ٣٠ من الامر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفضل في طلبات الانضمام الى الطائفة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٦ - محوتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢١١٥) . انظر أيضاً : نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٦ - المرجع السابق - فقرة ٢١١٦ .

مادة ٢٢ - التصريح يحقد اكليل الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوغ اعطاؤه بمعرفة المجلس العمومي لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لها قسس ماذنون بناء على طلب هذه الكنيسة .

مادة ٢٤ - يتخذ المجلس سجلا لمقود الزواج التي تحصل بين الانجيليين الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المقتضى تسجيلها في السجل المذكور .

وتعطى في كل وقت ملخصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم بتقرر جدد .

مادة ٢٥ - يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية ويانتصينات والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لاسغال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته .

مادة ٣٦ - يضع المجلس العمومي قواعد بشأن الاجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضى تحصيلها لسبب قيامه بالأعمال المخولة له بلرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته .

وكذلك يجوز له بالأخص بعون مجلس بما له من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة أن يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان في جهات مفصومة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التي تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام المجلس العمومي بأجمعه .

مادة ٢٧ - كل لائحة وضعها المجلس العمومي أثناء تلبية وظائفه

المخولة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها (١).

الباب الخامس

أحكام ختامية



مادة ٢٨ - الكنستان الآتي بيانها تعتبران بموجب أمرنا هذا كنستين انجيليتين وهما الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية .

الرسالة الهولندية في قليوب .

مادة ٢٩ - يبدأ المجلس العمومى فى أعماله من التاريخ الذى يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الامكان من تاريخ انتخاب المنحوبين الأولين فى المجلس العمومى للكنائس المبينة فى المادة الثامنة من أمرنا هذا .

مادة ٣٠ - ينتخب المجلس العمومى فى اجتماعه الأول وكيلا ونائبا يقيان فى العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الصالى بوظيفة وكيل وبوظيفة نائب الى أن يصدق على الانتخاب المذكور .

مادة ٣١ - القرارات التى تصدر من المجلس العمومى فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الادارة .

مادة ٣٢ - على ناظرى الداخلية والمحلفات تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

(١) صدر قرار ناظر الداخلية بتاريخ ١٩١٦/٦/٢٩ بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية .

قرار ناظر الداخلية بتاريخ ١٩١٦/٦/٢٩
بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومى
للطائفة الانجيلية الوطنية



بعد الاطلاع على المشروع الذى وضعه أخيرا المجلس العمومى للطائفة الانجيلية الوطنية بالقطر المصرى للائحة الاجراءات الداخلية وغيرها طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين ،

وبعد أخذ رأى قسم قضايا الوزارة • والاطلاع على المادة ٢٧ من الأمر المشار اليه ،

قد صدق على اللائحة المذكورة وهى المشتملة على سبعين مادة والمرفقة بهذا القرار •

اللائحة الداخلية للمجلس
الى الانجيلى العمومى بمصر
الباب الاول
فى اجتماع المجلس العمومى



مادة ١ - يعقد المجلس جلساته علانية فى مدينة مصر وفى المواعيد التى يقررها ، ولكن يجوز له أن يجمل الجلسة سرية اذا كان الموضوع المنظور أملمه يقتضى ذلك حفظا للاداب ولكرامة المتقاضين •

ومع ذلك فيجوز له اذا رأى موجبا لذلك أن يعقد جلساته فى غير مدينة مصر •

مادة ٢ - اذا طرأت دعاوى جديدة مستعجلة تستدعى اجتماع المجلس فى غير ميعاده المحدد لوكيل الطائفة أو نائبه بناء على طلب ذوى

الشان أو أحد أعضاء المجلس أن يبلغ أعضاء المجلس صورة طلب الطالب ويجمع أجوبة الأعضاء على الاجتماع من عدمه ، فإن أجمع سبعة منهم على لزوم الاجتماع استدعى الأعضاء لعقد المجلس في الميعاد الذي يحدده لذلك بحيث لا يقل عن عشرة أيام من يوم الاعلام بالحضور ولا يزيد عن خمسة عشر يوما .

مادة ٣ - ضبط الجلسة وحفظ نظامها منوطان برئيسها . وفي حالة حصول تشويش يجوز للرئيس أن يوقف الجلسة الى أن يعود اليها نظامها .

مادة ٤ - اذا اجتمع في المجلس ثلاثة أرباع أعضائه (مع اعتبار الكسر واحدا) كان اجتماعه صحيحا وقراراته صحيحة سواء صدرت باجماع الآراء أو الأغلبية .

مادة ٥ - اذا كان عدد المجتمعين من الأعضاء يزيد عن نصف أعضاء المجلس ويقل عن ثلاثة أرباع أعضائه فلا تكون قراراته صحيحة نافذة الا اذا صدرت من أغلبية لا يقل عددها عن نصف مجموع أعضاء المجلس مع اعتبار الكسر واحدا .

مادة ٦ - اذا انقطع الرئيس أو النائب أو أحد الأعضاء بغير عذر مقبول عن الحضور في الجلسات ثلاث مرات متوالية ينفذه المجلس فاذا انقطع بعد ذلك مرتين أخريتين متواليتين بغير عذر مقبول عد مستغنيا .

الباب الثاني

في لجنة الأمور المستعجلة واختصاصها

مادة ٧ - يعين المجلس الآن لجنة يكون مركزها مصر تؤلف من من ثلاثة أعضاء يرئاسة من يعينه المجلس منهم وتجتمع كل أسبوعين مرة للامور المستعجلة الآتى بيانها وبالقيود الآتية :

(أولاً) إصدار الشواهد المثبتة للورثة •

(ثانياً) تنفيذ النفقات الشرعية •

(ثالثاً) اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر تركت المتوفين والمفقودين والمحجور عليهم وتنصيب الأوصياء والقوام ووكلاء الغائبين في حالة اتفاق الورثة أو تعيين الحديرين بالكيفية المنصوص عنها في المادة ٣٨ • وكذا في حالة ما اذا مات انجيلي عن قصر أو حمل مستكن بدون وصي مختار أنه يتعين مؤقتاً وصياً ليقوم بحصر التركة •

(رابعا) مراقبة تحصيل الرسوم ومصاريف المجلس •

(خامساً) مراقبة أعمال دفاتر التسجيل •

(سادساً) تهريك القضايا على الجلسات بالكيفية الجيدة في المادة ١٤ •

(سابعاً) مغلفاء الفقراء من الرسم بمقتضى شهادات من مجلس الكنيسة أو القائم مقامه التابع لها طلب المدفأة •

(ثامناً) في اتخاذ الإجراءات اللازمة الموصلة للصلح في جميع القضايا الداخلة في اختصاص المجلس أو اللجنة وعرض شروط الصلح على المجلس للتصديق عليها •

الباب الثالث

في رفع الدعوى

مادة ٨ - من أراد اثبتت وراثته لمورث يجب عليه أن يقدم طلباً بذلك للجنة الأمور المستعجلة المذكورة بين فيه اسم المورث أو المورثين وتاريخ وفاتهم بالضبط ومحل أقامتهم ومحل وفاتهم وأسماء الورثة ومحل أقامتهم وسلسلة نسبهم وأسماء شهود الوفاة والورثة وصنائعهم أو وظائفهم ومحل أقامتهم وكشف الأعيان أو المنقولات المتروكة عن المورث أو المورثين وقيمتها بالتقريب •

مادة ٩ - يعطى الورثة بصويرة من طلب الطالب ويحدد لهم خصصة يوما غير مواعيد المسافة القانونية لابتداء ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم : وفي الوقت نفسه تجرى اللجنة التحريات بواسطة رعاية وشيوخ الكنائس وغيرهم من الموثوق بصدقهم عن حقيقة دعوى الطالب ثم تسمع شهادة شهود ، فان لم يبد ببقية الورثة اعتراضات مقبولة وثبتت للجنة صحة دعوى الطالب تعطيه اللجنة شهادة بالوراثة .

مادة ١٠ - يجوز نذوى الشأن الطعن في هذه الشهادة أمام المجلس العمومي في أى وقت شاعوا .

مادة ١١ - اذا أبدى بقية الورثة نزاعا في وراثة الطالب تحولت اللجنة الطلب على المجلس العمومي في أول جلسة تعقد بعد ذلك ويعان الطالب وبقية الورثة بأن يحضروا مع شهودهم في اليوم المحدد أمام المجلس العمومي .

مادة ١٢ - يرفع المدعى دعواه بعريضة يقدمها للمجلس هو قضا عليها منه يبين فيها :

(أولا) اسمه ولقبه وصنفته وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثانيا) اسم المدعى عليه ولقبه وصنفته وبلده ومديريته وكنيسته والجهة والكنيسة العمومية التابع اليهما .

(ثالثا) موضوع الدعوى بالتفصيل .

(رابعا) الأدلة التى يرتكن عليها في دعواه .

(خامسا) طلباته .

ويجب على المدعى أن يرسل مع العريضة المذكورة صورة منها موقعا عليها منه بقدر عدد المدعى عليهم .

مادة ١٢ - اذا جاءت العريضة المذكورة غير مستوفية الشروط المذكورة آنفاً وجب على كاتب المجلس أن يطلب من مقدمها استيفاءها بعد عرضها على رئيس المجلس أو نائبه والتأشير منه بذلك .

مادة ١٤ - عند ورود عريضة الدعوى بعد استيفاء ما ذكر يقيد كاتب المجلس القضية في دفتر القضايا ويذكر بالاختصار موضوعها والطلبات المدونة بالعريضة ويمطعها بمرز مسطرة بحسب ورودها ثم يقدمها لأقرب جلسة للجنة الأمور المستعجلة وهي تحدد لها جلسة تكون بعد أسبوعين على الأقل أملها ان كانت القضية من اختصاصها والا فامام المجلس العمومي . وعند ذلك تسلّم المرائض المذكورة لمقدمها لإعلانها للمدعى عليهم بواسطة مندوبين يعينون من المجلس العمومي ويكلف بالحضور في الميعاد المحدد للمناقشة في موضوع ادعوى . وعلى الطالب حينئذ أن يرد الأصل بعد اعلانه الى قلم كتاب المجلس قبل الجلسة بثلاثة أيام .

مادة ١٥ - ميعاد التكليف بالحضور لا يجوز أن يكون أقل من ثمانية أيام من يوم الاعلان .

مادة ١٦ - مواعيد الاعلانات على وجه العموم يضاف اليها مواعيد المسافات المقررة في قانون المرافعات الاهلى .

الباب الرابع

في حضور الأخصام أو وكلائهم

مادة ١٧ - يجوز لكل من المدعى والمدعى عليه أن يوكل عنه من يشاء توكيلا رسميا من المحامين المقررين أمام المحاكم النظامية أو من الأقرباء لخاية الدرجة الرابعة للحضور عنه باليوم المحدد . كما يجوز للمدعى

عليه في أول جلسة أن يكفى بإرسال تقرير موقع عليه منه يعين فيه أوجه دفع الدعوى على شرط أن يصدق على توقيمه من راعى الكنيسة التابع لها أو المقيم في دائرتها •

الباب الخامس

في الأحكام

مادة ١٨ — بعد مناقشة الخصوم في الموضوع تحصل المداولة سرا وبعد ما يأخذ الرئيس آراء الأعضاء وما تقرره الأغلبية يدون فوراً في الدفتر المد لذلك ويوقع عليه من الرئيس والكتاب ثم يشرع فوراً في تحرير أسباب الحكم • وبعد التصديق عليها من المجلس ينطق الرئيس بالحكم وأسبابه ثم يسجل الحكم المذكور برمته في الدفتر المد لذلك بعد التوقيع عليه من جميع الأعضاء •

مادة ١٩ — إذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين يكون أخذ الآراء قاصراً على الرأيين الصاحرين من الأكثر عدداً •

وفي هذه الحالة يجب على كل عضو من الفريق الأقل عدداً أن ينضم إلى ما يفضل من الرأيين وإن لم يفعل اعتبر منضمًا لرأى الأغلبية •

مادة ٢٠ — في حالة مساواة أصوات الجانبين يرجح رأى الفريق المنضم إليه الرئيس •

مادة ٢١ — الأحكام يجب أن تستمل على اسم رئيس الجلسة وأعضائها الذين أصدروا الحكم وتاريخ صدورها وأسماء الخصوم والقابضين وصنعتهم ووظيفتهم ومحل إقامتهم وبيان وقائع الدعوى والأسباب التي تبني عليها الأحكام •

مادة ٢٢ — إذا أصبحت القضية سالمة للحكم بالتقارير المقدمة من طرق الخصوم يتحكم في القضية أما إذا رأت لجنة الأمور المستعجلة في

٣٠٠ بيانات غير اسلامية

حالة اختصاصها بالقضية أو المجلس عند نظر القضية بعد الاطلاع على التقارير المذكورة ضرورة حضور الخصوم شخصيا أو الوكلاء عنهم فيصدر قرارا بذلك ويكلفون بالحضور بالجلسة التي تحدد فان تأخر كلاهما عن الحضور بغير عذر مقبول تشطب القضية أما اذا تخلف البعض عن الحضور بغير عذر مقبول فيحكم في القضية بالحالة التي هي عليها .

مادة ٢٣ - اذا لم يحضر المدعى عليه بعد الاعلان الأول ولم يرسل تقريراً بدفع الدعوى يحكم في القضية حكما غيابيا يكون قابلا للمارضة في ميناد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم . أما اذا حضر المدعى عليه دون المدعى فيجوز له أن يطلب شطب القضية أو الحكم فيها غيابيا

مادة ٢٤ - كافة الرسوم يحكم بها على المحكوم عليه . وللمجلس أو اللجنة تخصيصها اذا وجد سبب لذلك أما رسوم طلب ثبوت الوارثة التي لم يحصل فيها نزاع فانها تكون على طالبها .

مادة ٢٥ - اعلان الأحكام وتنفيذها يكونان بواسطة الادارة .

الباب السادس

في طرق الطعن في الاحكام

مادة ٢٦ - حكم اللجنة في تقدير النفقات الشرعية لطالبيها يكون حكما ابتدائيا قابلا للاستئناف أمام المجلس العمومي في ظرف ثلاثين يوما من اعلانه غير مواعيد المسافة غير ان الاستئناف لا يوقف تنفيذه .

مادة ٢٧ - تقسم المعارضة في الأحكام الغيابية بمرائض بالتكثيفة المبينة في المادة ١٢ ويتبع فيها الاجراءات المنصوص عنها بالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ .

مادة ٢٨ - لا تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في المارضة .

مادة ٢٩ - يترتب على المعارضة أو الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم
لا في احكام النعنة والاحكام الصادرة بالتحقيقات على انواعها او بإجراء
لوسائل التحفظ عليه .

مادة ٣٠ - يجوز التماس اعادة النظر في الحكم النهائي الصادر
من المجلس في المواعيد الاتية اذ يوجد فيه سبب من الاسباب التالية .
(اولا) اذا كان صدور الحكم متوقفا على اوراق يثبت تزويرها
بحكم نهائى من انجبه المختصة . وفي هذه الحالة يكون ميعاد الالتماس
ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم بالتزوير .

(ثانيا) اذا صدر الحكم المذكور من هيئة لم يتوفر فيها العدد
القانونى المنو عنه بالمادتين ٤ و ٥ .

(ثالثا) اذا صدر حكم يشىء لم يطلبه أحد الخصوم أو لم يحكم
في أحد الطلبات وفي هاتين الحالتين تكون اعادة النظر قاصره على الطب
المحكوم به أو الممثل .

(رابعا) اذا صدرت احكام متناقضة في موضوع واحد بين ذوى
الشان .

وفي احوال للفقرة الثانية والثالثة والرابعة يكون ميعاد الالتماس
ثلاثين يوما من يوم اعلان الحكم .

وهذا الالتماس لا يجوز الحكم فيه الا من هيئة مؤلفة من ثلاثة
ارباع الاعضاء على الأقل كالمصوص عنها بالمادة ٤ .

مادة ٣١ - الحكم الذى يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله
أو الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز
التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

الكتاب السابع

في كيفية حصر التركات واثبات الورثة

وتصحيح الأوصياء والقوام والوكلاء (١)

الكتاب الثامن

في أعمال المجلس

مادة ٤٧ - يحين كتاب أو اخر للمجلس وينتدب لأعمال الآتية :

- (ا) اولاً في ضبط محاضر الجلسات .
- (ثانياً) تسجيل الأحكام .
- (ثالثاً) استخراج الصور التي يطلبها ذوو الشأن .
- (رابعاً) قبض الرسوم وقيدتها في الدفاتر بتواريخ ورودها .
- (خامساً) عملية انتجيات المتو عنها بالمواد السابقة .

مادة ٤٨ - يجب على كاتب المجلس أن يتلو على الخصوم والشهود أقوالهم وشهاداتهم قبل التوقيع عليها منهم ، فان أيدى أحدهم ملاحظة ورأى المجلس أنها مطابقة للواقع وجب اثباتها .

مادة ٤٩ - عند تقديم أوراق من الخصوم بمسقة مستندات يجب على مقدمها أن يؤشر على كل منها بخطه وامضائه ان كان يعرف الكتابة والا بتوقيعه بأنها مقدمة منه . ثم يحرر بها حافظة على نسختين يبين فيهما عدد الأوراق وتواريخها مضمون كل ورقة بالإيجاز ويوقع على النسختين

(١) بطل العمل بهذا الباب بموجب بقانون ١٣ أكتوبر ١٩٢٥ . الصادر بشأن المجالس الحسبية الذي حل محله القانون رقم ٩٩ في ١٣ يولية ١٩٤٧ بانشاء المحاكم الحسبية .

٢٠٢ بيانات غير اسلامية

من كتّاب المجلس ومن الخصوم الذى قدم المستندات ثم يستلم الخصم احدى النسخين والاخرى يحتفظها كتّاب المجلس في أوراق القضية .

مادة ٥٠ - اذا رأى كتّاب المجلس أن في المستندات المقدمة شطباً أو كسواً أو لحساً أو مثل ذلك مما يوجب شبهة في المستند وجب على الكتّاب أن يثبت ذلك في الحافظة ويوقع عليه من مقسم المستند ، واذا رفض التوقيع وجب على كتّاب المجلس رد المستند اليه ليقدمه هو بشخصه للجلسة وعند ذلك يثبت المجلس في محضر الجلسة ما يراه في حلة المستند .

مادة ٥١ - اذا حصل طعن بالتزوير في أحد المستندات المقدمة وجب إبقاء السند محفوظاً مع أوراق القضية حتى يطلب من جهات الحكومة المختصة بمحاكمات التزوير ذلك بدون إخلال بما للمجلس من السلطة في تحقيق صحة المستند أو عدمه وتقديره حق قدره في الدعوى المنظورة .

مادة ٥٢ - يجوز على كل حال لمقدم المستند المحجوز بسبب الطعن بالتزوير أن يطلب صورة رسمية منه مع مراعاة مقتضى المادة ٥٤ .

مادة ٥٣ - اذا مضت مدة سنة من تاريخ الطعن بالتزوير ولم يطلب ذلك المستند من جهة الحكومة جاز لمقدمة طلب سحبه مع مراعاة القواعد الآتية :

مادة ٥٤ - المستندات المقدمة لاثبات علة الطلاق متى صدر حكم به بناء عليها يجب حفظها مع أوراق القضية ولا يجوز تسليمها لمقدمها وكذا لا يجوز اعطاء صور منها الا بقرار من المجلس اذا رأى سبباً جوهرياً موجبا لذلك .

مادة ٥٥ - ما عدا ما تقدم ذكره من المستندات يجوز سحبه بالكيفية الآتية وفي الأحوال الآتية :

إذا قدم طلب سحب المستندات قبل عرضها على المجلس أو بعد صدور الحكم قطعياً تسلم بمجرد طلب ذلك من كاتب المجلس المسلم له بالإيصال اللازم على إخطاره أما إذا عرضت المستندات على المجلس قبل طلب سحبها وصدر من المجلس قرار فرعى بنسأ عليها فلا يجوز سحبها إلا بقراءة من المجلس متى رأى عدم لزوم بقائها بأوراق القضية •

مادة ٥٦ - قبض الرسوم يجب أن يكون يقسائم منمرة الصحائف على صورتين يوقع على كل منهما من دافع الرسوم ومن النائب الذي أسلمها ويستلم دافع النسخة قسيمة والأخرى تبقى تحت يد الكاتب مصقفة بتفتر القسائم •

مادة ٥٧ - في نهاية كل يوم يسلم الكاتب النائب المجلس المبالغ المني حصنها ويكون التسليم بمقتضى حواظ على صورتين يوقع على كل منهما من الكاتب ومن نائب المجلس وتسلم لهما للكاتب والأخرى تحفظ تحت يد النائب •

مادة ٥٨ - المبالغ الزائدة من المتحصلات عن مصاريف المجلس يجب أن تودع باسم المجلس بأحد البنوك التي يحددها والسحب منها يكون بقرار من المجلس أو من لجنة الأمور المستعجلة في حال لزوم ذلك لمصاريف مستعجلة •

مادة ٥٩ - ترسل كل كنيسة للمجلس العمومي كشفاً بأسماء المخرج لهم من قبلها بعدد الأزواج ومحل إقامتهم وأسماء البلاد الداخلة في دائرة خط كل منهم وكشفاً بأعضائهم للمضاهاة عليها عند اللزوم •

الباب التاسع

في المبالغ التي تزيد عن مصاريف المجلس

مادة ٦٠ - في كل جلسة من جلسات المجلس العمومي يجب على الكاتب أن يعرض على المجلس كشفاً بالرسوم المتحصلة والمصاريف والمبالغ الزائدة المودعة بالبنوك مصحوباً بمستندات ذلك لمراجعتها •

الباب العاشر

في الدفاتر

مادة ٦١ - يتخذ المجلس الدفاتر الآتية وهي :

١ - دفتر لقيود القضايا التي ترد واعطائها نمرا مسلسلها يحسب ورودها :

٢ - دفتر يومية لقيود مواعيد انقضايا .

٣ - دفتر فهرست للقضايا .

٤ - دفتر لقيود نص الأحكام التي تقررها الأغلبية عند المداولة .

٥ - دفتر لتسجيل الاحكام برمتها أى نصوصها وأسبابها .

٦ - دفتر لتسجيل قوائم حصر التركات التي يكون فيها قمر أو محجور عليهم او غائبون غيبة منقطعة .

٧ - دفتر لتسجيل الوصايا .

٨ - دفتر لقيود أسماء الانجيليين الذين يمنحهم المجلس لقب «انجيلي» في الحالة المعينة في المادة ٢٠ من الأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس . وكذا الكنائس التي يمنحها المجلس العمومى عنوان « كنيسة انجيلية » .

٩ - دفتر لقيود الأعيان الموقوفة وقفًا انجيليا خيرا .

١٠ - دفتر كويا لطبع كافة المكاتبات الصادرة من المجلس .

١١ - دفتر لقيود ملخص الأفادات الواردة للمجلس .

١٢ - دفتر لتسجيل شهادات الزواج .

١٣ - دفتر لتسجيل الرخص التي تعطى تعقد الزواج من المجلس العمومى لرؤساء الكنائس الانجيلية الذين ليس لهم قس مأنونون بذلك .

١٤- دفتري نقيد المعارضات والاستئنافات في تواريخ تقديمها وتاريخ الجلسة المحددة لها •

مادة ٦٢ - يجب أن يعمل لكل قضية ملف خصوصي تحفظ فيه محاضر الجلسات والأحكام والمستندات الخاصة بالقضية ويبين على ظهر الملف بيان الأوراق المحتوى عليها •

مادة ٦٣ - تسجيل الأحكام في الدفاتر المعدة لذلك يكون في ظرف ثمانية أيام بالأكثر من يوم صدورها •

مادة ٦٤ - عدم تسجيلها في الميعاد المذكور لا يترتب عليه بطلان ، وانما يترتب عليه مسؤولية المكلفين بذلك •

مادة ٦٥ - الكتابة في الدفاتر والمحاضر تكون بلا ضرب ولا كسط ولا حشر بين الأسطر ولا تخلل بياض • وفي حالة الخط أو السهو الذي يترتب عليه لزوم حذف أو زيادة أو تغيير بعض الكلمات يجب على الكاتب أن يضع نمرا فوق كل كلمة يراد حذفها أو تغييرها ويذكر بعد نهاية الكتابة عدد الكلمات باللغة ، ثم تكتب اللغات التي حلت محلها ثم تسمى الكتابة أو تختتم من أمضى أو ختم الكتابة الأصلية •

مادة ٦٦ - جميع دفاتر المجلس يجب أن تكون منمرة المصانف ومفضاة من رئيس المجلس أو نائبه ومختومة بختم المجلس •

الباب الحادي عشر

في شهادات عقود الزواج

مادة ٦٧ - يوزع المجلس على أولئك المرح لهم بمقد الزواج دفاتر تحتوي على قسائم الزواج منمرة المصانف مختوما على كل منها بختم المجلس العمومي كل صفحة ذات أربع قسائم بخانات تملأ بالبيانات الآتية:

ديانات غير اسلامية ٢٠٧

(أولا) اسم الزوج وصنعتة وعمره وبلده ومديريته ومحل ولادته واسم والده ولقبه .

(ثانيا) اسم الزوجة وصنعتها وعمرها وبلدها ومديريتها ومحل ولادتها واسم والدها ولقبه .

(ثالثا) تاريخ عقد الزواج ومحل عقد الزواج والبلدة والمديرية التابعة لهما .

(رابعا) اذا كان سبق للزوجين أو لأحدهما زوال قبل هذا أو لم يسبق وفي الحالة الأولى يبين اسم الزوج أو الزوجة السابقين وكيفية انحلال الزواج سواء كان بموت أو بحكم .

(خامسا) كنيسة الجهة والكنيسة العمومية التابع لهما كل من الزوجين .

(سادسا) خانة الملاحظات يبين فيها خلاصة التحريات التي أجريت للتحقق من عدم وجود موانع للزواج .

(سابعا) أسماء شهود الزواج ويلدهم ومديريتهم .

(ثامنا) خانة نمرة التسجيل بالسجل العمومي وتاريخه .

(تاسعا) محل امضاء عاقد الزواج .

مادة ٦٨ - عند عقد الزواج يملأ من عقده الخانلة بالبيانات الموضحة آنفة الذكر ثم يوقع عليها هو والزوج والزوجة والشهود بامضائهم ان كانوا يعرفون الكتابة والا فبأختامهم . وبعدها ترسل ثلاث قسائم لمجلس الطائفة لتسجيلها ووضع نمرة وتاريخ التسجيل عليها والتصديق على ذلك التسجيل بامضاء كاتب ونائب المجلس وختم المجلس العمومي ثم تحفظ احدى القسائم بمحفوظات المجلس وترد القسم الباقيتان لمن عقد

٣٠٨ ديانات غير اسلامية

الزواج ليسلم احدهما للزوج والاخرى للزوجة ويضع نمرة وتاريخ التسجيل على القسيمة الثانية المحفوظة عنده .

مادة ٦٩ - تسجل القسيمة المذكورة . برمتها بدفتر تسجيل الزواج .

مادة ٧٠ - يجب على كل مصرح له بمقد الزواج عند نهاية دفتر القسائم أن يرسله للمجلس العمومي لحفظه بدفتر خاتمة المجلس العمومي ويطلب خلاصته .

التصميم الثالث في شئون الأرمن الكاثوليك

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥
بشأن الأرمن الكاثوليك (١)

نحن تقيس مصري

بعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر من الباب العالي لمطران
الأرمن الكاثوليك بالأستانة بتاريخ (٢٧ رجب سنة ١٢٤٦) (٦ يناير سنة
١٨٣٠) .

وبعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر من الباب العالي
البطريك الأرمن الكاثوليك بالقطر المصري بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦
١١ أغسطس سنة ١٨٧٩) ،

وبعد الاطلاع على المريضة المقدمة من أعيان طائفة الأرمن الكاثوليك
بالقطر المصري بالاتحاد مع مطرانهم ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظرا الداخلية والحقانية وموافقة رأى
مجلس النظائر ،

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

(١) صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية
والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم
الوطنية (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٩/٢٤ - العدد ٧٣ مكرر « ب »)
ونص في مادته الثالثة عشر على أن يلغى كل ما يخالف هذا القانون من
أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - تصدق على القانون النظامى لطائفة الأرمن الكاثوليك
بالقطر المصرى الملحق بأمرنا هذا •

مادة ٢ - على ناظرى الداخلية والتحقيقية تنفيذ أمرنا هذا كل
منهما فيما يخصه •

القانون الاساسى

لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر

الفصل الاول

فى تشكيل مجلس الادارة

مادة ١ - يشكل بكل من مدينتى القاهرة والاسكندرية مجلس ادارة
لطائفة الأرمن الكاثوليك مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمائيون
وأحدهم من الكليريكين فمجلس القاهرة يرأسه المطران أو من ينوب
عنه ومجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه •

مادة ٢ - أن الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة ينتخبون بأكثرية
الأصوات بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالقاهرة وأعضاء مجلس ادارة
الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبرى الطائفة
بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التى تتعقد فى كل من
المحيتين المذكورتين طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون لمدة ثلاث سنوات
مع جواز اعادة انتخابهم أما العضو الكليريكى اللازم لمجلس القاهرة
فيعينه المطران والعضو الكليريكى اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران
أيضا بناء على طلب النائب وهذا التمين يكون لمدى ثلاث سنوات مع
جواز تنقيتها بعد هذه المدة •

مادة ٣ - لا يجوز انتخاب أحد بصفة عضو في مجلس الإدارة الا اذا كان حائزاً للشروط المبينة في المادة ٢٥ التى تؤهله لأن يكون عضواً بالجمعية العامة ويجب أن يكون سن الأعضاء ٢٥ سنة كاملة على الأقل .

مادة ٤ - اذا خلت وظيفة أحد الأعضاء العلمائين فينتخب خلفاً له أحد المترشحين الذين لم يجر انتخابهم ممن حازوا أكثرية الأصوات وقت الانتخاب ويبقى هذا الخلف الى أن تنتضى المدة كان معيناً لها سلفه .

مادة ٥ - ينتخب مجلس الإدارة وكيلاً له من أعضاء العلمائين وهذا الوكيل يتراأس على المجلس وعلى اللجان المنوّه عنها في المادتين السابعة والثامنة وذلك في غياب المطران والنائب العام بالقاهرة أو النائب الاسكندرية أو من ينوب عنهم بصفة رسمية .

مادة ٦ - لكى تكون قرارات المجلس قانونية يجب أن يحضر بالذاكرة ستة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وإذا انقسمت هذه الأصوات الى قسمين متوازيين فتكون الأرجحية للقسم الذى ينحاز له الرئيس ويجرى اتباع هذه الأحكام في اللجان المنصوص عنها بالمادتين السابعة والثامنة .

مادة ٧ - كل من مجلسى القاهرة والاسكندرية يعين سنوياً من أعضائه لجنة مركبة من خمسة أعضاء لتفصل في المسائل المنوّه عنها بالمادة السادسة عشرة فلجنة القاهرة يتراأس عليها النائب العام ولجنة الاسكندرية يتراأس عليها النائب أو من ينوب عنهما ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونية الا اذا كان حاضراً بالذاكرة ثلاثة أعضاء على الأقل.

مادة ٨ - ينتخب في كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لانتخابا لجنة يكون من اختصاصها الفصل بصفة استئناف في القرارات التى تصدر من لجنتي أول درجة فهذه اللجنة يتراأس عليها المطران أو من ينوب عنه وتكون مؤلفة من ثمانية أعضاء يختارون من بين أعضاء مجلسى القاهرة

والاسكندرية أو من الخارج اذا احتاج الحال لذلك بحيث يكون لهؤلاء معلومات أو خبرة خصوصية بالمواد الشرعية التي يحال على اللجنة الفصل فيها وقرارات لجنة الاستئناف هذه لا تكون قانونية الا اذا كان حاضرا بالمذاكرة خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٩ - يلتئم مجلس القاهرة بدار البطريركخانه ومجلس الاسكندرية بدار النيابة كلما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما يصير التئامهما بحون اعلان مرة في كل شهر على الأقل في اليوم والساعة اللذين تعينهما هذه المجالس .

مادة ١٠ - كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها بالمواد السابقة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها .

مادة ١١ - يستمر الأعضاء على تأدية وظائفهم لحين التصديق على انتخاب الخلف .

الفصل الثاني في اختصاصات وواجبات المجلس

مادة ١٢ - يباشر المجلس جرد كافة ممتلكات الطائفة من عقارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والتجمعات الخيرية الخ الخ .

وهذا الجرد يشمل أيضا كافة مستندات الملكية وكل ما كان من حقوق الطائفة ويجب أن يكون مستوفى العمل ويجرى تعديله في كل سنة اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ١٣ - يتخذ المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة الممتلكات المذكورة ويصدر قراراته بشأن المشتروات والمبيعات والمبادلات والاياجارات والأبنية والترميمات الخ .

مادة ١٤ - يهتم المجلس بأن يكون العمل بغاية الانتماء بسجلات المعمودية والزواج والدفن المختصة بكل كنيسة .

مادة ١٥ - يعين المجلس الجمل السنوى الذى يلتزم بنفسه للبطريركخانه أو للنيابة كل أرمنى كاثوليكي وطنى ليكون له حق الاشتراك بجمسيات الطائفة العمومية وهذا الجمل لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتجاوز الخمسين قرشا .

مادة ١٦ - تختص اللجان المنوه عنها فى المادتين السابعة والثامنة بفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التى تقع بين الأرمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أى مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص تابعين لطوائف أخرى أمام اللجنة بصفة خصوم فى الدعوى ولا مسائل الموارث الضاللة عن الوصية الا فى حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام اللجنة المذكورة .

مادة ١٧ - يضع المجلس لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمرتبات وواجبات وتأديب العمال والموظفين .

مادة ١٨ - يضع المجلس لائحة بشأن الاجراءات الواجب اتباعها وتعريف الرسوم المتقاضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المخولة له بهذا القانون .

مادة ١٩ - هاتان اللائحتان والتعريف تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يضاف اليها فيما بعد .

مادة ٢٠ - القرارات التى تصدر من لجان الأحوال الشخصية فى مادة من المواد الداخلة فى اختصاصاتها المخولة لها بهذا القانون تبلى وتنفذ بالطرق الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن وتحت مسؤوليتهم .

الفصل الثالث

في الجمعيات العمومية

مادة ٢١ - تنظم بكل سنة جمعية عمومية من أعضاء الطائفة الأرمن الكاثوليك فالأعضاء المقيدة أسماؤهم في البطريركخانه بالقاهرة يجتمعون فيها تحت رئاسة المطران أو من ينوب عنه يوم الأحد الثاني من شهر فبراير الساعة عشرة صباحا أما الأعضاء المقيدة أسماؤهم في النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت رئاسة النائب أو من ينوب عنه يوم الأحد الثالث من شهر يناير الساعة عشرة صباحا والغرض من هذا الاجتماع هو .

(أولا) سماع تلاوة التقرير عن ادارة السنة الماضية وفحص حساباتها والتصديق عليها .

(ثانيا) المذاكرة في كل المسائل أو الاقتراحات التي تهم الطائفة .

أما أصوات الانتخاب عن قسم الاسكندرية فتقدم للقسم القاهرة الذي يختص به تقرير نتيجة الانتخابات نهائيا .

مادة ٢٢ - كل من قسمي القاهرة والاسكندرية ينتخب الأعضاء اللازمين لمجلس ادارته ويجوز لكل منهما المذاكرة في كل المسائل والاقتراحات التي تهمه بنوع خاصي .

مادة ٢٣ - تعمل الميزانية السنوية باتفاق مجلس ادارة الطائفة وبعد اجتماعها مرة أو أكثر اذا لزم الحال لذلك ويجب تقريرها قبل ٣١ ديسمبر ليتسنى لكل أعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية أن يطلعوا عليها سواء كان بمركز البطريركخانه أو بدار النيابة بالاسكندرية .

مادة ٢٤ - لكل من مجلسي ادارة القاهرة والاسكندرية أن يستدعي أعضاء الطائفة لجمعيات عمومية غير اعتيادية كلما اقتضت ذلك مصلحة الطائفة وبهذا الحالة يجب أن تتوضح جليا المواد المتراعى لزوم البحث فيها .

مادة ٢٥ - لا يحق لأحد الدخول بالجمعيات العمومية لا اذا كان حائرا للشروط الآتية .

(أولا) أن يكون أرمنيا كاثوليكيا من رعايا الحكومة المحلية يلغا من العمر واحد وعشرين سنة على الأقل .

(ثانيا) يجب أن يكون اسمه مقيدا بدفاتر البطريركخانه أو النيابة من مدة سنتين على الأقل وأما عن السنتين الأولين التابعتين لصور هذا القانون فيكتفى الحال بأن يكون اسمه مقيدا بالدفاتر المذكورة .

(ثالثا) أن يدفع الجمل السنوى المنصوص عنه في بند ١٥ .

(رابعا) أن لا يكون حكم عليه مطلقا بسبب جنائية أو جنحة مما يخل بشرفه .

(خامسا) أن لا يكون محجورا عليه أو مفلسا .

مادة ٣٦ - لا تكون مداولة الجمعية العمومية قانونية الا اذا اجتمع فيها على الأقل سواء كان شخصا أو بطريق الاستنابة ثلثا الأعضاء الواردة أسماؤهم بدفاتر البطريركخانه أو النيابة ممن توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة واذا لم يتحصل بالاجتماع الأول على العدد المذكور فيباشر بعمل اجتماع ثانى وما يصدر من القرارات في هذا الاجتماع الأخير يكون قانونيا مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٢٧ - أعضاء الطائفة الذين لهم حق الانتخاب وغير متيسر لهم الحضور شخصا في الجمعيات العمومية سواء كان بالنظر لاقامتهم خارجا عن القاهرة أو عن الاسكندرية أو لأى سبب آخر يجوز لهم أن ينتدبوا عضوا آخر من أبناء الطائفة بدلا عنهم ويحولوا له حقوقهم لهذا الغرض بواسطة المفادة ترسل منهم للرئيس .

القسم الرابع في عطلات الموظفين المسيحيين واليهود

قرار مجلس الوزراء

بتاريخ ١٩٥٣/٧/١

بتحديد ايام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيحيين واليهود (١)

وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية بأن يسمح للموظفين
والمستخدمين المسيحيين بالتغيب عن العمل في الأيام الآتية باعتبارها
أعياداً لهم :

الأرثوذكس : عيد الميلاد - الغطاس - أحد الزعف - خميس العهد -
عيد القيامة •

الكاثوليك والبروتستانت : رأس السنة - عيد الميلاد - عيد القيامة •
وبجوز السماح لهم بأن يتأخروا في الصباح الى الساعة العاشرة في
أحد الزعف وخميس العهد والغطاس •

ويسمح للموظفين والمستخدمين اليهود بالتغيب عن العمل في عيد رأس
السنة العبرية وعيد الصيام وعيد الفصح •

التعديلات التشريعية المقترحة

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المختل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

دين إسلامي

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠
في شأن حل المحافل البهائية (١ ، ٢)**



باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار اعلان
حالة الطوارئ ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة باقليمى
الجمهورية ويوقف نشاطها •

ويحظر على الأفراد والمؤسسات والهيئات القيام بأى نشاط مما
كانت تبشره هذه المحافل والمراكز •

-
- (١) الجريدة الرسمية فى ١٩ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ •
(٢) أصدرت المحكمة العليا حكمها فى القضية رقم ٧ لسنة ٢
القضائية « دستورية » قضت فيه برفض الدعوى بطلب الحكم بعدم دستورية
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن حل المحافل
البهائية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٤/٣ - العدد ١٤) •

ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لانهاء نشاط تلك المحافل والمراكز (١) .

مادة ٢ - تؤول أموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها الى الجهات التي يمينها وزير الداخلية بقرار يصدره ، وله تعيين حارس على الأموال والمستندات والأوراق المنوطة لها .

مادة ٣ - على كل من يكون مدينا أو حائزا لأي مال من الأموال انتي لهذه المحافل والمراكز أن يقدم عنها اقرارا للحرس المشار اليه في المادة السابقة خلال أسبوعين . وعليه أن يسلمها اليه في الميعاد الذي يحدده .

وكذلك يجب على كل من يدعى استحقاقه لأية أموال أو حقوق عينية أو شخصية قبل هذه المحافل والمراكز أن يتقدم للحارس بالاقرار بما يدعيه مشفوعا بما قد يكون لديه من عقود أو مستندات خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة والا سقط حقه في المطالبة بما يدعيه .

ويجوز للحارس الغاء العقود المبرمة مع تلك المحافل والمراكز دون أن يترتب على هذا الالغاء أي حق في التعويض .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالسجن

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض احكام القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ .

(الوقائع المصرية في ١٨/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٤) ونص في مادته الثانية على أن :

» تؤول أموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها بالاقليم الجنوبي الى جمعيات المحافظة على القرآن الكريم - بالمحافظة الكائن بدائرتها المحفل او المركز البهائي « .

دين اسلامى ٣٢٣

مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو
بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليو سنة
١٩٦٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٤

بشان تشكيل بعثة شرف رسمية فى بداية موسم الحج سنويا .
وبتحديد اختصاصها وتكوينها وتشكيل اللجنة العليا لتنظيم
شئون الحج وبتحديد اختصاصها (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

تقرر :

مادة ١ - تشكل فى بداية موسم الحج سنويا بعثة شرف رسمية تمثل
جمهورية مصر العربية فى المملكة العربية السعودية فى المناسبات والمراسم
الدينية خلال موسم الحج ، وتسهم فى تيسير أداء شعائر الحج للحجاج
المصريين ورعاية شؤونهم .

مادة ٢ - تتكون بعثة الشرف من رئيس البعثة وسفير جمهورية مصر
العربية فى المملكة العربية السعودية ، ومن رؤساء البعثات الموفدة اليها
فى موسم الحج ، كما يضم الى البعثة عدد من الشخصيات العامة .

ويصدر بتشكيل البعثة واختيار رئيسها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - يلحق بالبعثة عدد من المرافق يمثل فيه الوزارات والجهات
المعنية .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٤ - العدد ١٢ .

ويصدر رئيس البعثة قرارا بتعيين المرافقين وتحديد اختصاصاتهم ،
ويكونون مسئولين امامه فيما يباشرونه من أعمال .
ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء البعثة ومن يلحق بهم على الثلاثين
عضوا .

مادة ٤ - يرفع رئيس البعثة بعد عودته تقريراً الى رئيس الجمهورية
يبين فيه جوانب نشاط البعثة .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠١
لسنة ١٩٨٤) تشكل لجنة عليا لتنظيم شئون النصح برئاسة وزير الداخلية
وعضوية كل من .

وزير المالية .

وزير الدولة للشئون الاجتماعية .

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

وزير الدولة للصحة .

وزير الدولة للإعلام .

وزير الدولة للوقائف .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

وزير السياحة والطيران المدني .

أمين عام رئاسة الجمهورية .

أحد وكيلي مجلس الشعب يختاره رئيس المجلس .

ممثل لوزارة شئون الأثرر بدرجة رئيس ادارة مركزية على الأقل
يختاره الوزير المختص بشئون الأثرر .

أحد رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الخارجية يختاره وزير
الخارجية .

ويضم الى اللجنة رئيس بعثة الشرف عقب اختيار •

وفي حالة غياب رئيس اللجنة يطل محله الأقدم من الوزراء •

مادة ٦ - تجتمع اللجنة كل عام قبل موسم الحج بوقت كاف ، لوضع الخطة الشاملة لسياسة الحج ، وتحديد العدد الذى يصرح له بالحج فى ضوء الميزانية التقديرية وامكانيات وسائل النقل ، وطريقة اختيار الحجاج والتسهيلات التى يمكن تقديمها لهم ومسئوليات كل من الوزارات المعنية فى نطاق الخطة الموضوعه •

مادة ٧ - يكون اجتماع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها ، وتعتبر اجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية أعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين •

مادة ٨ - تكون للجنة أمانة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة من بين العاملين بالوزارات المعنية ، بناء على ترشيح هذه الوزارات •

مادة ٩ - تحضر أمانة اللجنة جلساتها ، وتقوم بتحرير محاضر اجتماعاتها وتبليغها تباعا للوزارات المعنية ، كما تتلقى ما يرد اليها من اقتراحات بشأن عمل اللجنة وتعددها للعرض عليها •

مادة ١٠ - يخطر رئيس اللجنة رئيس بعثة الشرف فور صدور القرار باختياره ، بمحاضر جلسات اللجنة وما اتخذته من قرارات •

مادة ١١ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٨ صفر سنة ١٣٩٤ (١٢ مارس سنة ١٩٧٤) •

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٨٥ .

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ باختيار بعثة الشرف الرسمية وتشكيل اللجنة العليا لتنظيم شؤون الحج ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٨٠ بتحويل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ :

قرر :

(المادة الاولى)

لا يجوز أن يرشح لمضوية بعثة الحج الرسمية أو المرافقين أو المصاحبين لها أو البعثات الفرعية للوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلى والقطاع العام من سبق له الحج على نفقة الدولة أو على نفقته الخاصة .
ويجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء استثناء بعض المشرفين والمقائمين على تنظيم شؤون البعثات المذكورة من هذا الحظر بشرط ألا يزيد عددهم على اثنين بالنسبة لكل بعثة ، وألا يزيد اختيارهم لأكثر من مرتين إذا دعت الضرورة لذلك .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

د . على لطفى

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشان نظام الطرق الصوفية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ،

الالب الاول

اهداف الطرق الصوفية وتنظيماتها

الفصل الاول

اهداف الطرق الصوفية

مادة ١ - تستهدف الطرق الصوفية بكافة تشكيلاتها التربية الدينية والروحية بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية والدعوة الى العمل بها بالوعظ والارشاد وتنظيم الذكر الصوفى وغير ذلك من السبل والوسائل الصوفية طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٢ - لا يجوز لأعضاء الطرق الصوفية القول بعتائد أو اتيان أفعال أو اقامة موائد أو احتفالات أو افكر تخالف أحكام الشريعة الاسلامية أو النظام العام أو الآداب ولا يجوز لأى منهم ارتكاب ما يلى :

- أولا : القول بأفكر أو بآراء أو بعتائد مخالفة للشريعة الاسلامية .
- ثانيا : اتيان أفعال لا تتفق مع الآداب الاسلامية .

ثالثا : ممارسة الذكر الصوفى أو أقلمة الموالد الا وفقا للاوضاع
والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية •

وتضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والاجراءات التى
يلتزم بها رجال الطرق الصوفية فى مباشرة أنشطتهم بما يتفق مع الكتاب
والسنة والمبادئ الصوفية الصحيحة •

الفصل الثانى

المجلس الأعلى للطرق الصوفية

مادة ٣ - المجلس الأعلى للطرق الصوفية هيئة لها الشخصية المعنوية
المستقلة • أغراضها دينية وروحية واجتماعية وثقافية ووطنية وتلتزم فى
كل نشاطها بكتاب الله وسنة رسوله وتعتبر أموال المجلس أموالا عامة
ومقره مدينة القاهرة •

مادة ٤ - يختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بما يلى :

- ١ - الاشراف العام على النشاط الصوفى ودعمه •
- ٢ - الموافقة على انشاء الطرق الصوفية الجديدة والاشراف على
نشاط كل الطرق الصوفية أو نشاط أعضائها •
- ٣ - اصدار قرارات يحظر نشاط أية فئة أو جماعة أو شخص يزعم
الانتماء الى الطرق الصوفية أو يباشر نشاطا صوفيا ولم يكن مدرجا ضمن
سجلات الطرق الصوفية ويسرى هذا الحظر على أى شخص أو جماعة
تخرج على الطريقة التابعة لها على نحو يترتب عليه الخلاف والنزاع
بين الطرق المختلفة مما يهدد كيانها واستقلالها وذاتيتها الصوفية •
- ٤ - ابداء الرأى فى التشريعات المتعلقة بتنظيم الطرق الصوفية
ووضع اللوائح الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية والمشايخ
الصوفية بمراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية •

٣٣٠ دين اسلامي

٥ - الموافقة على تعيين وتاديب وعزل مشايخ الطرق الصوفية
ووكلائهم •

٦ - الترخيص من الناحية الدينية والصوفية بالمساولد والموكب
الصوفية وتنظيمها بكافة أنحاء الجمهورية والاشراف عليها •

٧ - النظر في المنازعات والمخالفات النظامية ذات الطبيعة الصوفية
البحثة التي تنشأ بين أعضاء الطرق الصوفية المختلفة •

٨ - الاشراف على الأضرحة والزوايا الأهلية التي ليس لها أوقاف
أو مرتبات من وزارة الأوقاف والنظر في الشئون الخاصة بها •

٩ - تعيين مشايخ وخدمة وخلفاء الأضرحة التابعة للمجلس الأعلى
للطرق الصوفية وتاديبهم •

١٠ - انشاء مكاتب لحفظ القرآن الكريم بالأضرحة والزوايا
الصوفية •

١١ - تمثيل الطرق الصوفية في المؤتمرات الصوفية الدولية وتنظيم
المؤتمرات الصوفية المحلية والاشراف عليها •

مادة ٥ - يشكل المجلس الأعلى للطرق الصوفية من :

١ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية رئيسا

٢ - عشرة أعضاء من مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين
لعضوية المجلس
٣ - ممثل للأمر يختاره شيخ الأمر
٤ - ممثل لوزارة الأوقاف يختاره الوزير
٥ - ممثل لوزارة الداخلية يختاره الوزير
٦ - ممثل لوزارة الثقافة يختاره الوزير
٧ - ممثل للامانة العامة للحكم المحلي والتنظيمات
الشعبية يختاره الوزير المختص
أعضاء

مادة ٦ - تنتخب الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية بطريق الانتخاب السرى المباشر عشرة أعضاء من بينهم لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية وذلك لمدة ثلاث سنوات ولا يكون انعقاد هذه الجمعية العمومية صحيحاً الا بحضور (٣٠) شيخاً من مشايخ الطرق الصوفية بأنفسهم على الأقل • ولا يعتبر منتخباً لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية الا من يحصل على أغلبية أصوات الحاضرين •

ويتم اجراء الانتخاب قبل انتهاء مدة الثلاث سنوات بستين يوماً على الأقل وذلك بمقر المجلس المحلى لمحافظة القاهرة وبإشراف رئيس هذا المجلس وتحضور محافظ القاهرة أو من يمثله ويجرى الانتخاب لاختيار من يحل محل من انتهت عضويته في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وفقاً للقواعد السابقة ويحل من ينتخب في هذه الحالة محل من انتهت عضويته للمدة الباقية من مدته •

مادة ٧ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار من رئيس الجمهورية من بين مشايخ الطرق الصوفية المنتخبين لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية بعد أخذ رأى المجلس المذكور •

مادة ٨ - شيخ مشايخ الطرق الصوفية هو الرئيس الأعلى للطرق الصوفية بالجمهورية ويرأس المجلس الأعلى للطرق الصوفية والجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية بحكم منصبه •

وهو الممثل القانونى للمجلس الأعلى للطرق الصوفية أمام القضاء وفى علاقته بالغير •

ويختار رئيس المجلس من بين أعضائه المنتخبين من ينوب عنه فى رئاسة الجلسات التى يظراً عليه عذر يمنعه من حضورها • فإذا لم يتيسر ذلك فى حالة غياب الرئيس لائى سبب كان رأس المجلس أتعلم أعضائه المنتخبين أو اكبرهم سنة بحسب الأحوال •

مادة ٩ - ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية مرة كل شهر على الأقل ويدعو رئيس المجلس أعضائه إلى اجتماع المجلس كتابة قبل موعد انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويجب على من يمنعه عذر من أعضائه من الحضور إخطار الرئيس كتابة بذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل • ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة الا بحضور ستة من أعضائه المنتخبين على الأقل •

مادة ١٠ - يجوز أن ينعقد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بصفة طارئة بناء على طلب رئيسه أو بناء على طلب كتابي مسبب من خمسة على الأقل من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية وينعقد المجلس بقوة القانون في هذه الحالة بناء على اعلان الدعوة من طالبى الاجتماع الى أعضاء المجلس بكتاب موصى عليه يعطى الوصول وذلك اذا لم يقم رئيس المجلس بدعوته للانعقاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بالطلب •

ولا ينظر المجلس في هذه الاجتماعات الطارئة الا في المسائل الواردة في جدول أعماله •

مادة ١١ - يضع رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية جدول الأعمال لاجتماعات المجلس وعليه أن يدرج في هذا الجدول الموضوعات التي يطلب أعضاء المجلس من مشايخ الطرق الصوفية ادراجها كتابة قبل الموعد المحدد لانعقاد المجلس بيومين على الأقل •

ولرئيس المجلس وحده ضبط نظم الجلسة والاذن بالكلام •

ويوقع الرئيس مع أمين المجلس محاضر اجتماعاته •

ويجب أن يبلغ الرئيس هذه المحاضر الى الوزراء الممثلة وزاراتهم في المجلس وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ الجلسة •

مادة ١٢ - تستقط عضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية عن يتخلف من أعضائه من مشايخ الطرق الصوفية عن حضور جلساته أكثر من

أربع مرات في السنة الواحدة بدون عذر يقبله المجلس ويصدر بإسقاط العضوية قرار من ثلثي أعضائه بعد تحقيق دفاع العضو وذلك طبقاً للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣ - تصدر قرارات المجلس الأعلى للطرق الصوفية بأغلبية أصوات الحاضرين وذلك فيما عدا الحالات التي ورد بشأنها نص خاص في هذا القانون ويتولى المجلس الأعلى للطرق الصوفية تنفيذ قرارات المجلس .

وعلى السلطات والجهات العامة المختصة معاونة المجلس الأعلى للطرق الصوفية في تنفيذ قراراته الصادرة بالمطابقة للقانون بالطرق الادارية اذا اقتضى الأمر ذلك .

الفصل الثالث

وكلاء المشيخة الصوفية العامة

مادة ١٤ - يعين شيخ مشايخ الطرق الصوفية وكلاء للمشيخة الصوفية العامة بسائر المحافظات والأقسام والمراكز ويشترط فيمن يعين وكيلًا لمشيخة الطرق الصوفية نفس الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من هذا القانون .

ويجب أن يكون التوكيل من أفاضل الجهة التي يتم تعيينه فيها ، ولا يجوز تعيين من يشغل منصب نائب رئيس طريقة من الدارق الصوفية وكيلًا للمشيخة العامة الا اذا تخطى عن هذا المنصب قبل التعيين .

وتخطر المحافظة التي يعين في نطاقها وكيل المشيخة الصوفية العامة بتعيينه وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية واسعة الانتشار على الأمل .

مادة ١٥ - لا يجوز أن يلقب وكيل المشيخة العامة بأنه شيخ مشايخ

الطرق الصوفية في دائرة اختصاصه ولا يجوز له أن يستخدم سوى وصف وكيل المشيخة الصوفية العامة •

مادة ١٦ - يتولى وكيل المشيخة الصوفية العامة الاشراف العام على شئون الطرق الصوفية بدائرة اختصاصه وله حق تمثيل المشيخة العامة والمتمتعين باسمها امام الجهات الرسمية في هذا النطاق ويكون تابعا مباشرة لشيخ مشايخ الطرق الصوفية •

ويجب ان يخطر وكيل المشيخة الصوفية العامة بكل تصريح بالموالد والمواكب في دارة اختصاصه ويختص الوكيل بالاشرافه على هذه الموالد والمواكب وكفاءة خلوها من كل ما يخلف هذا القانون ولائحته التنفيذية •

مادة ١٧ - يختص وكيل المشيخة الصوفية العامة باثبات جميع الوقائع المخالفة للقانون والنظام المتبعة بالطرق الصوفية وأعضائها وتحرير تقارير عنها واحالتها الى اجهه المختصة طبقاً لأحكام هذا القانون •

ويجوز لوكيل المشيخة عند الضرورة الأمر بالوقف المؤقت لأي من أعضاء الطرق او المسؤولين فيها في نطاق اختصاصه وذلك حتى تفصل جهة التأديب المختصة في الأمر •

مادة ١٨ - يجب على وكيل المشيخة الصوفية العامة أن يرسل ما يصدره من قرارات تأديبية بالنسبة لأعضاء الطرق الصوفية أو المسؤولين عنها الى المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها وذلك خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها ويختص المجلس بالفصل في التظلمات التي تقدم اليه من هذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

ويبلغ المجلس الأعلى للطرق الصوفية السلطات الادارية المختصة بما أصبح نهائيا وقابلا للتنفيذ من القرارات المذكورة وذلك لتنفيذه بالطرق الادارية اذا اقتضى الأمر ذلك •

مادة ١٩ - يحتفظ وكيل المشيخة الصوفية العامة بجميع الحفائر التي تحدد بقرار من شيخ مشايخ الطرق الصوفية ويلتزم بحفظها للعمل بها في نطاق اختصاصه وذلك كله وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٠ - يلتزم وكيل المشيخة الصوفية العامة باخطار المشيخة العمومية عن خلو أى ضريح أو زاوية في نطاق اختصاصه من أحد العاملين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعيين من يجل محله وذلك خلال سبعة أيام على الأكثر من هذا الخلو .

ويخطر الوكيل المشيخة العمومية بالشئون المتعلقة بالأضرحة والزوايا التي تدخل في اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية للنظر فيها .

مادة ٢١ - يختص شيخ مشايخ الطرق الصوفية بإصدار قرارات تأديب وكلاء المشيخة الصوفية العامة ونقلهم وعزلهم ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار ذوى الشأن بها بكتاب موصى عليه بطم الوصول .

الفصل الرابع

الجمعية العمومية للطرق الصوفية

مادة ٢٢ - تتشكل الجمعية العمومية للطرق الصوفية من كافة مشايخ الطرق الصوفية المعتمدة .

ويكون مشايخ الطرق الصوفية ووكلاؤهم المعينون طبقاً لهذا القانون من أعضاء الجمعية العمومية للطرق الصوفية عند مباشرتها ما يلي :

- (أ) انتخاب أعضاء المجلس الأعلى بالطرق الصوفية .
- (ب) مباشرة الاختصاصات المبينة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة (٤) .

مادة ٢٣ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية للاجتماع بصفة دورية مرة كل سنة على الأقل وكما دعت الضرورة الى ذلك .

مادة ٢٤ - لا يكون انعقاد الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا الا بحضور نصف أعضائها فإذا لم يتكامل العدد الملزم لصحة الاجتماع يؤجل لمدة ساعة ويكون الانعقاد التالى صحيحا بحضور ثلث الأعضاء .

مادة ٢٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية للطرق الصوفية صحيحا في حالة انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية وغير ذلك من الأمور المبينة في المادة (٢٢) الا بحضور ثلاثين عضوا من مشايخ الطرق الصوفية بأنفسهم .

فإذا لم يتكامل العدد الملزم لصحة انعقاد الجمعية يؤجل انعقادها لمدة ساعة .

فإذا لم يتكامل هذا العدد في الاجتماع التالى تؤجل الجمعية لاجتماع جديد بعد عشرة أيام على الأقل . . ويكون اجتماع الجمعية في هذه الحالة صحيحا أيا كان عدد الحاضرين .

مادة ٢٦ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، تصدر قرارات الجمعية العمومية للطرق الصوفية بأغلبية آراء الحاضرين وعند الانقسام يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

الفصل الخامس

الطرق الصوفية ومشايخها

مادة ٢٧ - حددت الطرق الصوفية المعتمدة عند العمل بهذا القانون في الجدول المرفق ولا يجوز انشاء أو تنظيم أية طريقة صوفية جديدة

الا اذا كانت لا تشابه طريقة من الطرق الموجودة فى اسمها أو اصطلاحها ويصدر لذلك قرار من وزير الأوقاف وشئون الأزهر بالاتفاق مع وزير الداخلية بناء على موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية وينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ٥

ويكون ترتيب الطرق الصوفية اذا اشتركت فى مكتب أو اجتماع بحسب ترشيحها فى الجدول المذكور ويكون ترتيب الطرق الصوفية الجديدة تاليا لهذه الطرق بحسب تاريخ نشر القرار انصافا بإنشائها وتنظيمها فى الجريدة ان رسمية وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع والاجراءات التى تصدرها اللانحة التنفيذية ٥

مادة ٢٨ - يكون لكل طريقة من الطرق الصوفية شيخ وشيخ الطريقة هو الرئيس الروحي والادارى لها ، ويتولى مسئولياته فى الاشراف على شئون طريقته مستقلا عن باقى مشايخ الطرق الصوفية ٥

مادة ٢٩ - يجب أن يتوفر هـيمن معين شيئا لطريقة من الطرق الصوفية الشروط الآتية :

١ - أن يكون بالغاً من الرشيد متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة ٥

٢ - ألا يكون محكوما عليه فى جنائية أو فى جنحة مضلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره فى الحادثين ٥

٣ - أن يكون مجيداً للقراءة والكتابة وملماً بمبادئ الشريعة الاسلامية ٥

٤ - أن يكون متمتعاً بسمعة طيبة وخلق كريم ٥

٥ - أن يكون من أهل العرفان والكمال ذوى التقوى والصلاح ٥

٦ - ألا يكون شيخاً لطريقة صوفية أخرى ٥

(م ٢٢ - موسوعة مصر ج ١٥)

٣٣٨ حين إسلامه

ويصدر بتعيين شيخ الطريقة قرار من المجلس الأعلى للطرق
الصوفية .

وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد اليومية الواسعة
الانتشار على الأقل .

مادة ٣٠ - تكون الأولوية في الترشيح لشغل منصب شيخ طريقة
من الطرق الصوفية عند خلوه من بين من تتوفر فيهم الشروط اللازمة
على النحو التالي :

(أ) الابن الأكبر لشيخ الطريقة السابق فإذا كان هذا الابن
قاصرا عين شيخا للطريقة على أن يعين وكيله حتى يبلغ سن الرشد ثم
يأتي في المرتبة من بعده أكبر أبناء هذا الابن وهكذا . . الخ .

(ب) اخوة شيخ الطريقة السابق ويكون الشقيق منهم مقدما على
غيره .

(ج) ذوى قرى شيخ الطريق السابق الأقرب فالأقرب منهم .
(د) كبار رجال الطريقة ممن تتوفر فيهم شروط الأهلية لشغل
المنصب .

مادة ٣١ - يجوز لشيخ الطريقة أن يطلب من المجلس الأعلى
للطرق الصوفية تعيين وكيل للطريقة لمساعدته في أعماله ويشترط لتعيين
الوكيل توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩) .

مادة ٣٢ - لا يجوز للوكلاء المنصوص عليهم في المادة السابقة
ترشيح أنفسهم لعضوية المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٣٣ - يعين شيخ الطريقة نوابا وخطباء وخلفاء بخلافه

المحافظات والمراكز والأقسام من بين ذوى الكفاءة والأهلية ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩) •

ولا يجوز لشيخ الطريقة منح إجازة خلافة إلا لمن تتوفر فيه هذه الشروط ويجب أن تتضمن الإجازة بياناً لواجبات الخليفة في مقام الإرشاد والحدود التي يتعين عليه التزامها •

ويحظر منح إجازات خلافة دون أسماء محدد لتوزيعها على من يرغب في الخلافة •

ويجب إخطار المشيخة الصوفية العامة بهذه التعيينات كتابة خلال أسبوع من تاريخ التعيين وللمشيخة الطرق الصوفية حق الاعتراض على أى تعيين يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها به وذلك كله طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٢٤ - يشترط فيمن يقبل من أعضاء الطرق الصوفية أن يتوفر فيه الشرطان المنصوص عليهما في البندين (٣ ، ٤) من المادة (٢٩) •

مادة ٢٥ - لا يجوز لشيخ الطريقة أن يفرض على مريديه أو خلفائه عوائد أو قروض أو مبالغ دورية أية كانت تسميتها •

ولا يجوز كذلك فرض رسوم أو أية مبالغ على تعيين خليفة أو نائب له •

ومع ذلك يجوز قبول ما يقدم للطريقة من تبرعات مسطرة عن اختيار المتبرع ورغبته الخالصة في التبرع ويجب إخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية بهذه التبرعات خلال أسبوع من تاريخ قبول الطريقة لها ويتم قبول كل طريقة للتبرعات التي تقدم إليها طبقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٣٦ - يعد بمقر كل طريقة سجلات لتسجيل أسماء أعضاء الطريقة وأسماء النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء ويجب تنظيم هذه السجلات لمشيخة الطرق الصوفية ولغيرها من السلطات المختصة للاطلاع عليها عند طلبها .

كما يجب على شيخ كل طريقة أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي تعددها اللائحة التنفيذية ويجب أن تكون هذه الدفاتر والسجلات مصدقا عليها من المشيخة المعمومة للطرق الصوفية .

ويجب تسليم هذه الدفاتر فور خلو الطريقة من شيخها الى مشيخة الطرق الصوفية .

وتعاد هذه الدفاتر والسجلات الى المشيخة فور تعيين شيخ جديد لها .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات الخاصة بالقيود في السجلات المذكورة وكيفية التصحيح عليها من المشيخة المعمومة للطرق الصوفية وكيفية المحافظة عليها .

مادة ٣٧ - يجب على كل شيخ طريقة أو خليفة جمع مريدية في مواعيد دورية في زاوية من الزوايا أو في محل مخصوص للذكر الصوفي ثم للتعليم والارشاد بعد ذلك .

ويجوز أن يكلف الشيخ أو الخليفة مقرأ للحلقة ليتلو فيها القرآن الكريم وليقدم شرحا للعقيدة والشريعة والآداب الاسلامية الصوفية .

مادة ٣٨ - يجب على شيخ الطريقة المرور في مواعيد دورية منظمة على خلفائه ونوابه والتفتيش على أعمالهم وكيفية قيامهم بما عهد به اليهم من الارشاد .

ويجب على شيخ الطريقة اخطار شيخ مشايخ الطرق الصوفية

بالتقارير الدورية التى يعدها فى هذا الشأن ويجب أن يضمها ملء يراه من اقتراحات تدخل فى اختصاص المشيخة العمومية وفى اختصاص المجلس الأعلى للطرق الصوفية وذلك كله فى المواعيد وطبقا للأوضاع والأجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٩ - لا يجوز لنواب مشايخ الطرق الصوفية فى الأقاليم أن يستخدموا لقب « شيخ الطريقة بالجهة » بل يجب أن يقتصر لقبهم على نائب شيخ الطريقة بهذه الجهة .

الباب الثانى

الأنشطة الصوفية

الفصل الأول

الموالد والمواكب الصوفية

مادة ٤٠ - لا يجوز للسلطة الادارية المختصة الترخيص بلقائمة مولد أو بسير المواكب الجماعية للطرق الصوفية بأية جهة من جهات الجمهورية، ولا للتصريح بسير المواكب الصوفية لطريقة من الطرق فى عواصم المحافظات الا بعد صدور اذن بذلك من المشيخة العمومية للطرق الصوفية « ولوكيل المشيخة الصوفية العامة الاذن فى حدود اختصاصه لمن يرغب من نواب الطرق الصوفية فى تسير موكب صوفى .

وتتولى المشيخة الصوفية العامة أو وكيلها المختص اخطار السلطات الادارية المختصة بالأذن بالتصريح بالمولد أو الموكب كما تتولى الاشراف على هذه المواكب والموالد وتنظيمها بالتعاون مع هذه السلطات .

مادة ٤١ - لا يجوز أن يصاب أى موكب من المواكب الصوفية أو أى مولد من الموالد أى تجمع أو فحل أو عمل يتتافى مع الأصول أو

القواعد الدينية والصوفية أو مع ما تقتضيه المواكب أو المولد من خشوع أو وقار أو يخالف الآداب الشرعية الإسلامية أو يتعارض مع النظام العام أو الآداب .

وتنظم اللائحة التنفيذية الشروط اللازم توافرها فيمن يرخص له بإقامة الموالد وتسيير المواكب وآدابها والقواعد التي يخضع لها إقامتها والإشراف عليها .

الفصل الثاني

مجالس الذكر والاحتفالات الدينية

مادة ٤٢ - لا يجوز إقامة مجالس للذكر الصوفي بأي مسجد إلا باذن من مشيخة الطرق الصوفية ويجب كذلك الحصول على موافقة وزارة الأوقاف وشئون الأزهر إذا كانت حقة الذكر في أحد المساجد التابعة لهذه الوزارة .

ويتم الحصول على الاذن أو الموافقة ، كما يتم الاشراف على مجالس الذكر طبقا للأوضاع والجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٣ - تتولى المشيخة العامة للطرق الصوفية الاشتراك في تنظيم الاحتفالات الدينية الرئيسية والموافقة على كيفية اشتراك الطرق الصوفية فيها وتنظيم إقامة السراذقات وإقامة الندوات الصوفية وتنظيم الوعظ والارشاد ومحاربة البدع والمنكرات التي تتنافى مع الشريعة الخراء أو الخلق الصوفي القويم في هذه الاحتفالات .

الفصل الثالث

المعاهد والمؤتمرات الصوفية الإسلامية

مادة ٤٤ - يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يقترحه

المجلس الأعلى للطرق الصوفية وبعد موافقة مجلس الوزراء بإنشاء معهد أو أكثر للدراسات الصوفية الإسلامية ويقبل في الالتحاق بها حملة المؤهلات من المشتغلين بالتصوف من أعضاء الطرق الصوفية ويحدد القرار النظام الدراسى بهذه المعاهد ويجب أن يتضمن تحديد مدة الدراسة والمواد التى تدرس في المعهد المذكور والمصروفات التى تحصل من كل دار وتحديد وتقييم الشهادة التى تمنح للخريجين .

ويكون لهؤلاء الخريجين أولوية شغل المناصب المختلفة في التشكيلات الصوفية إذا ما توافرت فيهم الشروط الأخرى كما أن لهم أولوية تعين الطرق الصوفية مطايا وحوليا .

مادة ٤٥ - يدعو شيخ مشايخ الطرق الصوفية الى عقد مؤتمرات محلية بعواصم المحافظات سنويا وكلمة دعت الضرورة الى ذلك لنشر التوعية الدينية والصوفية والوطنية ومقاومة التيارات المخالفة للشريعة الفراء ويحضر هذه المؤتمرات رجال الطرق الصوفية ويشرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية على تنظيم هذه المؤتمرات وعقدها والافتاق عليها وعلى توزيع الكتب والرسائل والنشرات الصوفية والدينية خلالها وذلك كله طبقا للقواعد التى تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٦ - يدعو المجلس الأعلى للطرق الصوفية لعقد مؤتمرات دولية لسائر المشتغلين بأمور التصوف من شتى البلدان العربية والإسلامية أو غيرها وذلك بقصد توطيد الروابط بين رجال الطرق الصوفية وتعميق الأبحاث الصوفية ونشرها على أوسع نطاق .

ويجوز للمجلس أن يقرر إيفاد مبعوثين من أعضاء الطرق الصوفية لهذه المؤتمرات بقصد العمل على توحيد حركة المنظمات الصوفية ودعمها .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بوضع تنظيم المؤتمرات الصوفية الدولية والمحلية وكيفية عقدها والافتاق عليها ونظام الاشتراك

في المؤتمرات الصوفية الدولية الخارجية والقواعد التي تتبع في اختيار
المبعوثين الى هذه المؤتمرات والمبالغ التي تصرف اليهم وذلك كله طبقا
لأحكام اللائحة التنفيذية •

مادة ٤٧ - يعين لكل ضريح تابع للمجلس الأعلى للطرق الصوفية
بقرار من المشيخة الصوفية العامة شيخ خدمة للضريح وعاملون لخدمته
وفقا للحاجة وطبقا للاوضاع والاجراءات ، والشروط التي تحددها اللائحة
التنفيذية ويكون تعيين الشيخ للتكيا والأضحية التي لها ناظر شرعي
بعد أخذ رأى الناظر ويعمل بشروط الواقف في هذا الشأن اذا كان وارد
تنظيم لذلك في شروط الوقف •

مادة ٤٨ - يكون لكل من خدم الضريح خدمة سائمة لمدة خمس
سنوات الأولوية على غيره في التعيين للقيام بخدمته ولو لم يكن من ذرية
صاحب الضريح ثم تكون الأولوية بعد ذلك الذرية صاحب الضريح الأقرب
فالأقرب منهم •

ولا يجوز تعيين أحد في هذه الوظيفة الا بعد التحقق من مراعاة
الأولوية المذكورة وذلك كله طبقا للقواعد والاجراءات التي تحددها اللائحة
التنفيذية •

مادة ٤٩ - يتم جمع النذور من الضريح بواسطة الشيخ المعين
لخدمته ويحضر العاملان المعينين فيه وممثل قسم أو نقطة الشرطة المختصة
ويجرى حصر هذه الحصيلة وتقسيمها الى حصص متساوية في اليوم الأخير
من كل شهر ويخصص جزء من هذه الحصيلة لأقامة شعائر الضريح ويصرف
الباقى لشيخ الخدمة ولغيره من العاملين في الضريح وفقا للقرارات الصادرة
بتعيينهم ومراعاة القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية •

الباب الثالث

ميزانية المنظمات الصوفية ونظامها المالي

مادة ٥٠ - يضع المجلس الأعلى للطرق الصوفية الميزانية السنوية لمجلس بعد أخذ رأى شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية الخاضعة لاشراف المجلس وتتكون ايرادات هذه الموازنة مما يلى :

- (أ) المبالغ التى ترصدها الدولة فى ميزانيتها للطرق الصوفية سنويا .
- (ب) الهبات والتبرعات والاعانات المقدمة من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية المختلفة فى الداخل والخارج .
- (ج) الاشتراكات الشهرية أو السنوية التى تحصل من أعضاء الطرق الصوفية طبقا للتواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .
- (د) ١٠ ٪ من حصيله صناديق النذور فى المساجد والأضرحة التابعة لوزارة الأوقاف ونبدأ السنة المالية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية وتنتهى مع السنة المالية للدولة .

ويجب اعداد مشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية قبل موعد العمل بها بميعاد كلف كما يجب أن تشمل الموازنة ايرادات ومصروفات المجلس الأعلى للطرق الصوفية والشيخية العامة الطرق الصوفية وكل طريقة من الطرق الصوفية الخاضعة لاشراف هذا المجلس .

مادة ٥١ - لا يجوز لأى من تشكيلات الطرق الصوفية المختلفة المنظمة فى هذا القانون أو لأحد أعضائها أيا كانت مرتبته فيها أو لأحد العاملين فى خدمتها تحصيل أو قبول أية رسوم أو مبالغ مقابل نظر المنازعات أو الشكاوى الصوفية أو التعيين فى المناصب الصوفية المختلفة .

ويجب أن يتم تحصيل الاشتراكات السنوية والشهرية وغير ذلك من المبالغ التي يجوز تحصيلها طبقاً لأحكام هذا القانون بمراعاة الاجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ومع ذلك يجوز لتشكيلات الطرق الصوفية قبول التبرعات للأغراض التي تقوم عليها الطرق الصوفية ويجب لقبول التبرعات التي تقدم من جهات أجنبية أو دولية موافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية عليها وذلك كله طبقاً للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٢ - تحدد اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات المتعلقة بأعداد الموازنة الخاصة بالمجلس الأعلى للفرق للصوفية وتحدد أبواب وأقسام وينود الإيرادات والمصروفات التي تعد على أساسها هذه الموازنة .

كما تنظم هذه اللائحة اجراءات عرض مشروع الموازنة السنوية على الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية لأقرارها والعمل بها ويجب ألا تقل الأغلبية اللازمة لأقرارها عن ثلثي أعضاء هذه الجمعية الناضرين للاجتماع .

كما تنظم اللائحة التنفيذية اجراءات الصرف من الاعتمادات المخرجة بالميزانية المذكورة وسلطات الصرف في المنظمات الصوفية المختلفة واختصاصات كل منها وذلك تحت الاشراف العام للمجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه .

مادة ٥٣ - يجب أن يعد ويعرض الحساب الختامي السنوي للمجلس الأعلى للطرق الصوفية على الجمعية العمومية للطرق الصوفية في المواعيد التي يعرض ويعتمد فيها الحساب الختامي للدولة وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات المتعلقة بعرض الحساب الختامي واعتماده من الجمعية العمومية .

ويتم اعتماد الحساب الختامي من الجمعية العمومية للطرق الصوفية

واخلاء طرف المجلس الأعلى للطرق الصوفية ورئيسه وغيرهم ممن لهم سلطة الصرف بمنظمات الطرق الصوفية بالأغلبية المخصوص عليها في المادة السابقة .

الباب الرابع

تأديب أعضاء المنظمات الصوفية

مادة ٥٤ — يعاقب تأديبياً كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له من أعضاء الطرق الصوفية أيما كانت مرتبته أو صفته فيها ويكون العقوبات التأديبية كما يلي :

أولاً — الإنذار :

ويوقع من يثبت أنه خالف هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذاً له أو أتى عملاً أو فعلاً مخالفاً الأصول الصوفية أو يكون من شأنه المساس بكرامة المنتسبين إليها .

ثانياً — الوقف لمدة لا تزيد على سنة :

ويوقع على من يثبت أنه أتى عملاً أو مخالفة للقواعد والآداب الصوفية أو الخلطية .

ثالثاً — العزل والطرْد والإعلان :

ويوقع على من يثبت عليه من أعضاء الطرق الصوفية المختلفة أنه ارتكب مخالفة خطيرة تمس الكرامة أو أتى عملاً أو فعلاً جسيماً مخالفاً لنصوص هذا القانون أو لائحته التنفيذية ويصدر القرار بتوقيع هذا الجزء بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

ويجب على المجلس إصدار قرار بالعزل والطرْد على كل من يصدر ضده حكم في جنائية أو في جنحة بخلة بالشرف أو الأمانة وعلى كل من

يثبت ارتكابه مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٢) وعلى
أى وكيل للمشيخة يثبت إصداره قراراً تأديبياً مشوباً بالتقصير العمدى
ومخالفة الحق والعدالة .

وعلى كل من يجمع أموالاً أو تبرعات أياً كانت تسميتها بالمخالفة لأحكام
هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ويجب نشر القرار فى الجريدة الرسمية إذا كان من صدر ممن يجب
أن ينشر قرار شغلهم للمنصب طبقاً لأحكام هذا القانون .

وفى جميع الأحوال ، ينشر القرار فى احدى الجرائد اليومية الواسعة
الانتشار على الأهل .

مادة ٥٥ - يختص شيخ كل طريقة من الطرق الصوفية بالنظر فى
المخالفات للنظامية أو المنازعات الصوفية البحتة التى تقع بين أعضاء
الطريقة .

ويختص المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات والمنازعات
المشار إليها فى الفقرة السابقة إذا كانت متعلقة بلحدى مشايخ الطرق
الصوفية والوقائع والمنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء طرقاً صوفية
مختلفة .

ويختص وكلاء مشيخة الطرق الصوفية بنظر ما يقع من هذه
المخالفات والمنازعات بالمحافظات الأخرى غير القاهرة .

ويجوز التظلم من القرارات التى يصدرها المشايخ أو الوكلاء المشار
اليهم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطار ذوى الشأن بكتاب موسى
عليه يعلم الوصول بها أمام المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٥٦ - يلتزم المجلس الأعلى للطرق الصوفية فى الدعاوى التأديبية
التي يختص بها كما يلتزم مشايخ الطرق الصوفية وغيرهم من الذين
يختصون بتوقيع الجزاءات التأديبية على أعضائها بمراعاة أحكام الشريعة
الاسلامية والقواعد الصوفية الصحيحة والاجراءات الأساسية اللازمة

تحقيق العدالة وتحقيق دفاع المتهم قبل توقيع الجزاء عليه وكذلك بالاجراءات والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية •

الباب الخامس

أحكام عامة وختامية

مادة ٥٧ — تنترزم الجمعية العمومية للطرق الصوفية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية فى اجراءاته وقراراته وأعماله والقواعد المقررة فى انشريعة الاسلامية والقواعد المتفق عليها فى الطرق الصوفية • وتصدر قرارات الجمعية العمومية والمجلس الأعلى للطرق الصوفية فى المسائل الداخلة فى اختصاص أى منهما طبقا للأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية نهائية وملزمة مادامت شرعية وقانونية وتسرى على كل من ينتمى الى الطرق الصوفية •

مادة ٥٨ — تمنى أموال المجلس الأعلى للطرق الصوفية سواء كانت أموالا ثابتة أو منقولة وأموال جميع الطرق الصوفية الخاضعة لأحكام هذا القانون من كافة الضرائب والرسوم أيا كان نوعها •

كما تمنى جميع الدعاوى والأوراق والسجلات والمستندات والأوراق المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية من رسوم الختم •

وتعفى مقار المجلس الأعلى للطرق الصوفية ومقار الطرق الصوفية المختلفة من قيمة مقابل استهلاكها من المياه والكهرباء فى حدود متوسط استهلاكها فى السنة السابقة على العمل بهذا القانون •

ويحدد بقرار من المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنك القطاع الخاص الذى تودع فيه أموال المنظمات الصوفية المختلفة •

مادة ٥٩ - تحدد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإعلام والشعارات التي تستخدمها منظمات الطرق الصوفية المختلفة وأحوال استخدامها والدفاتر والسجلات التي يجب أن تمسك بها هذه المنظمات وبصفة خاصة المجلس الأعلى للطرق الصوفية كما تنظم هذه اللائحة طريقة القيد في هذه الدفاتر والسجلات والبيانات التي تدرج بها وكيفية التصديق عليها وحفظها ويشرف رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية وشيخ كل طريقة من الطرق الصوفية على تنظيم هذه الدفاتر والقيد بها وحفظها على النحو الذي تحدده اللائحة المذكورة .

مادة ٦٠ - تسري على العاملين في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وعلى العاملين في الطرق الصوفية المختلفة فيما يتعلق بتعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومكافآتهم ونقلهم وتأديبهم وسائر ما يتعلق بشؤونهم القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون وقانون العمل والضمانات الاجتماعية .

مادة ٦١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، يعاقب كل من ينتحل صفة من صفات مشايخ الطرق الصوفية أو ينتحل صفة في تمثيل أية طريقة منها أو صفة العضوية فيها أو ينتحل صفة شغل أي منصب أو وظيفة أو عمل أو يدعى أية صلة بالطرق الصوفية أو منظمة من منظماتها الخاضعة لأحكام هذا القانون أو يستخدم شعارا أو علما من شعاراتها أو أعلامها بدون وجه حق ، بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٢ - يلغى الأمر الخديوي الصادر في ٢ من يونية سنة ١٩٠٣ بإصدار لائحة الطرق الصوفية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦٣ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس

الجمهورية (١) خلال ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بقاء على ما يرضه رئيس مجلس الوزراء وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٦٤ - يستمر العمل باللوائح والأنظمة الداخلية المعمول بها رقت نشر هذا القانون في تنظيم وسير العمل بالمنتظمات الصوفية المختلفة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكامه وحتى تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية له .

مادة ٦٥ - يستمر شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومشايخ الطرق الصوفية الحاليين في مباشرة اختصاصاتهم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رمضان سنة ١٣٩٦ (٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ .

جدول

باسماء الطرق الصوفية بجمهورية مصر العربية

الطريقة	مسلسل	الطريقة	مسلسل
الأدرسية الشاذلية	٢٢ —	المرازقة الأحمدية	١ —
السمانية الخلوتية	٢٣ —	الكناسيه الاحمدية	٢ —
الضيفية الخلوتية	٢٤ —	النايفه الاحمدية	٣ —
المعقفيه الشاذلية	٢٥ —	المسلميه الاحمدية	٤ —
الشرنوبية البرهامية	٢٦ —	الانباييه الاحمدية	٥ —
السجادة البكرية	٢٧ —	الطبيه الاحمدية	٦ —
السجادة النوغاتية	٢٨ —	اللتسمانية الاحمدية	٧ —
السجادة المعانية	٢٩ —	المشميه الاحمدية	٨ —
الحمودية الاحمدية	٣٠ —	الشناوية الاحمدية	٩ —
الرحيمية القنائية	٣١ —	السلطوحية الاحمدية	١٠ —
المحمدية الشاذلية	٣٢ —	البيومية الاحمدية	١١ —
الفنضيه الشاذلية	٣٣ —	الرفاعية	١٢ —
السعيدية الشرنوبية	٣٤ —	البرهامية	١٣ —
المغازية الخلوتية	٣٥ —	القادرية القاسمية	١٤ —
المزازية	٣٦ —	القادرية الفارضية	١٥ —
الهرابية الحفنية	٣٧ —	المرغنية الختمية	١٦ —
المصلحية الخلوتية	٣٨ —	القاسمية الشاذلية	١٧ —
المسلمية الخلوتية	٣٩ —	الحدوشية الشاذلية	١٨ —
الدمرداشية	٤٠ —	العروسية الشاذلية	١٩ —
الجوهريه الشاذلية	٤١ —	السلامية الشاذلية	٢٠ —
العتيمية الخلوتية	٤٢ —	القاوقجية الشاذلية	٢١ —

(تابع) جدول بأسماء الطرق الصوفية بجمهورية مصر العربية

الطريقة	مسلسل	الطريقة	مسلسل
٥٦ — الطوانية الخلوتية		٤٣ — الحديثة الشاذلية	
٥٧ — الهاشمية المدنية الشاذلية		٤٤ — انشاهوية الرهامية	
٥٨ — الجنيدية الخلوتية		٤٥ — السيمانية انتقيلية	
٥٩ — الجودية الخلوتية		٤٦ — البهوتية الخلوتية	
٦٠ — القايتية		٤٧ — الفرغية الأحمدية	
٦١ — انخليلية		٤٨ — الزاهدين الأحمدية	
٦٢ — الكتانية الأحمدية		٤٩ — الخضرية الخلوتية	
٦٣ — الفاسية الشاذلية		٥٠ — الشبراوية الخلوتية	
٦٤ — الجوهريّة الأحمدية		٥١ — العقيفية الهاشمية	
٦٥ — المجاهدية البرهامية		٥٢ — المروانية الخلوتية	
٦٦ — السعدية		٥٣ — النقشبندية	
٦٧ — الحامدية الشاذلية		٥٤ — الحبشية	
		٥٥ — العزمية الشاذلية	

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨

باللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الطرق الصوفية ،

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن
نظام الطرق الصوفية المرفقة • •

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٩٨ (٣٠ يناير سنة
١٩٧٨) •

(١) الجريدة الرسمية في ٣ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٩ •

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية

الباب الأول (السبل والوسائل الصوفية)

مادة ١ — تتألف الطريقة الصوفية ووجداتها من الناحية الروحية من
العناصر الآتية :

(أ) الخليفة وهو قدوة من أهل العرفان والكمال ذوي التقوى
والإمام بمبادئ الشريعة لتأديته ومريدته ومرتبة الروحية مستقلة عن
الترتيب الإداري للطريقة الذي يتكون من شيخ الطريقة والنواب والخلفاء
وخلفاء الخلفاء .

(ب) جماعة من الآخذين بأسباب الطريق وعزم الإرادة من الفائزين
والمريدين والمسترشدين بمنهج الطريق ووقدوته ويجرى تربيتهم روحيا حسب
منهج الطريقة .

(ج) منهج للطريقة بسند صحيح إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتمد على الخصائص المذكورة في المادة التالية :

مادة ٢ — يعتمد المنهج الروحي للطريقة على الأمور الآتية :

١ — جملة المنويات والآداب التي توصى بها الطريقة والمكروهات
حسب شعارها ، وكذا ترتيب الخطوات وكيفية طرق الذكر ومجالسه
وتتظيم الحضرات . ولا يجوز للطريقة أن تفرض على أتباعها أوامر أو
نواهي غير ما شرع الله تعالى للمسلمين ولا أن تحصل حراما أو تحرم
حلالا .

٢ - الإرشاد إلى دقائق الإقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتفاصيل الآداب الإسلامية والأخذ بأسباب التسليم في السلوك بتحري مدارج أحسن الاحسان للسمو بالنفس إلى الكمال وتخليصها من الخلق الممير واكتسابها أسباب العمل النقيم بسند صحيح إلى النبي صلى الله عليه وسلم مع الاسترشاد بالصالحين ومجبة آل البيت واحترامهم وأقطاب الطريق .

٣ - طائفة من الأوراد والأعزاب الخاصة بالطريقة .

واللورد هو ما توصى الطريقة بالقيام به من العبادات والأدعية بصورة دورية مستمرة .

لما الحزب فهو مجموعة من الآيات القرآنية أو الأفكار أو الأدعية الخاصة بالطريق .

مادة ٣ - يبدأ السلوك بأن يعمد الشيخ أو المرشد إلى من يتقدم إليه بالتبوية بالكف عن المصارم والافتلاع عن المعاصي والقيام منهج للطريقة مع الاجتماع مع اخواته على المحبة في الله والطاعة وإرادة للطريق مقومة فلا يجوز للمرشدين التصدي للعريدين أو المتنافس على قسمهم فيما بينهم .

مادة ٤ - يكون التدرج في السلوك من حالة الإبتداء إلى ما فوقها من المراتب طبقاً لمتاح كل طريقة مع الأخذ بالوسائل الصوغية الآتية حسب منهج كل طريقة :

١ - التوبة .

٢ - ربط القلب بذكر الله وتحقيق الشهادة والوحدانية معنى وعملاً .

٣ - الخلوات والعبادات والأذكار .

٤ - التعلم والتفقه في الدين .

٥ - التزام الواجبات النامة سواء في داخل نطاق الطريقة أو في

المجتمع كله مع اتباع العادات والأحكام الإسلامية ما أمكن في شئون الحياة العادية .

ولا تجوز الاجازة لرتبة الخلافة الا لمن استوفى أسباب التدرج السابقة من ١ الى ٤ والتي يكون بها من أهل العرفان والكمال ذوى النقوى والصالح القادرين على تحمل مسئولية الواجبات العامة المذكورة في البند الخامس .

ويصدر المجلس الأعلى للطرق الصوفية ميثاق عهد بأداب الصوفية بين الطرق المعترف بها يشمل الوسائل الخاصة بالارشاد وسبله .

مادة ٥ - يكون على المجازين لرتبة الخلافة للطريق القيام مباشرة أو بالواسطة بالواجبات الآتية :

١ - ارشاد المريدين والاشراف عليهم وتربيتهم من المبتدئين الى ما يحلوها .

٢ - اقامة الحضرات الدينية ومجالس الذكر وتحديد مواعيدها ومناسبات وأماكن لقامتها والمشراف عليها وعلى ما يدور فيها وافتتاحها .

٣ - العمل على تنمية أسباب التأخى والتضامن والمحبة في الله بين أبناء الطريقة والمريدين التابعين له .

٤ - العمل على تحديد وسائل وطرق تحفيظ المريدين والتابعين حسبما تتحمله قدرتهم وثقافتهم من آيات الكتاب والأحاديث النبوية الشريفة وأوراد الذكر ، والعمل على تعليمهم وثقتهم بمبادئ الدين الحنيف وأحكامه وسير النبوة الشريفة وأقطاب الاسلام وعلمائه ومهم المجاهدين في الله وفي سبيل الحق ، وأصول الطريق ومنهاجه .

٥ - المؤاخذة للمخطئين وحل المنازعات طبقا للقانون وهذه اللائحة والأوامر الدائمية .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالمنهج الخاص بكل طريقة ينظم الارشاد الصوفي العام طبقا للضوابط الاسلامية وذلك بالمستويات الآتية :

أولا : المرحلة الشعبية :

وتقوم على محو الأمية لمن يلزمه ذلك ومدارسة وتدريب السيرة النبوية تفصيلا وتحفيظ قدر كلف من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأنواع العبادات وطرقها وأسسها الصحيحة • وإقامة النوادي الدينية للأطفال والاهل على انشاء مراكز للتأهيل المهني وذلك حسبما تحدده لائحة التعليم التي يصدرها المجلس الأعلى لهذه المرحلة وبمراعاة القوانين واللوائح المعمول بها •

ثانيا : المرحلة العامة :

ويقبل بها المتفوتون من الناجحين في المرحلة الأولى والهاشرون على الشهادة الاعدادية أو ما يعادلها على الأقل مع اجراء اختبار تدريبات في حفظ قدر من آيات الفكر الحكيم وفق ما تقرره لائحة التعليم في ذلك •

وتقوم هذه المرحلة على اصول الثقافة الاسلامية (النظم الاسلامية والقضايا المصيرية للشعوب الاسلامية) ، وقدر من القرآن الكريم والأحاديث النبوية والتاريخ الاسلامي واللغة العربية وسير بعض أئمة الصوف •

ثالثا : المرحلة العالية :

وتتولاها مناهد الدراسات الصوفية الاسلامية طبقا لما يحدده القرار الجمهوري الذي يصدر في هذا الشأن طبقا للمادة (٤٤) من القانون •

مادة ٧ - يضع رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية برنامجا سنويا قبل بدء السنة المالية يتضمن المؤتمرات المحلية الزمعة القيام بها خلال العام بعواصم المحافظات ويقوم بعرض هذا البرنامج على المجلس الأعلى

للطرق الصوفية للمنقشة وتنظيم اشرافه على نظامها وأماكن عقدها وماهية الكتب والنشرات والوسائل المصرفية والدينية التي سيتم توزيعها أو مناقشتها في تلك المؤتمرات ، مع تحديد الاجراءات التي تتبع في اعداد جداول أعمال تلك المؤتمرات وفق ما تشير به اللائحة الداخلية .

مادة ٨ - يرض رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية على المجلس وفق برنامجه انسلق عن المؤتمرات تقارير عن أهمية هذه المؤتمرات ضرورات عقدها والتيارات المخالفة للشريعة الغراء والتي تنحدر الى عقد هذه المؤتمرات وما يتبع خلالها ، كما يقوم بعرض أسماء من يمهّد اليهم بالمحاضرة أو بأعمال التوعية خلالها ومؤهلاتهم وشخصياتهم .

وبين المجلس الأعلى للطرق الصوفية أوضاع المكافآت والمعاملة التي تنطبق على القائمين بأعمال التوعية والتنظيم لعقده هذه المؤتمرات ومياشرتها وبما يطرح بها من وسائل الصوفية وكتيباتها ونشراتها .

مادة ٩ - تكون الدعوة الى المؤتمرات الدولية أو الامتراك فيها بقرار يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية بناء على اقتراح رئيس المجلس الأعلى للطرق المصرفية أو خمسة من أعضاء المجلس ، ويجب أن يشتمل القرار :

١ - المناسبة أو الضرورة الداعية لهذا المؤتمر والنتائج المرجوة منه .

٢ - الامتصاصات التمهيدية التي سبقت التقدم بالفكرة لعقد المؤتمر أو الأيفاد للامتراك فيه .

٣ - الأشخاص الذين سيشترون في هذه المؤتمرات والبيانات المتعلقة بهم على وجه التفصيل .

٤ - عنوان ومواضيع البحوث التي ستقدمها هؤلاء المشتركين وطريقة اعتمادها قبل نقلها أو تقديمها لهذه المؤتمرات .

• — تحديدًا لخدمة الأدنى للتكاليف الاجمالية فلاشتراك في المؤتمرات الأجنبية لو تلك التي سيدعى اليها أقامتها بالداخل .

مادة ١٠ — يتم بالاتفاق بين المشيخة العامة للطرق الصوفية وبين السلطات المختصة دراسة أساليب مراقبة حسن الآداب العامة ووسائل الحد من أماكن اللهو وألعاب الميسر وفرق الرقص وغيرها من الصور المنحرفة عن الشريعة في الموالد والاحتفالات الدينية .

وتراعى التواعد والآداب الدينية التي ينص عليها التشريع خلال إقامة الموالد والمواكب الصوفية بما يكفل لها من لوقار والطهارة وما تهدف اليه من مبان سامية بأحياء ذكريات عطرة .

ولا يجوز إقامة الموالد أو تسير المواكب الصوفية ومجالس الذكر لغير أبناء الطرق التي تنصم القانون اعتبارها من الطرق الصوفية .

ويكون شيخ الطريقة بنفسه أو بمن يندبه مسئولاً عن الإشراف على ما تقوم به الطريقة من أحياء ليالي الموالد وتسيير المواكب الصوفية واحتفالاتها الدينية ومجالس الذكر .

ويجب إخطار وكلاء المشيخة العامة بجميع هذه الموالد والمواكب التي تنصم في دائرة اختصاصه ليتولى الاتصال بالجهات الادارية في هذا الشأن والمشراف على إقامة المولد أو تسير الموكب لاتخذ ما يراه مناسباً للمحافظة على كرامة الاحتفال وهيئته ويعتبر مسئولاً أمام المشيخة العامة عن كل خروج على الأصول الدينية المرعية أو الملحوظات التي يبيديها وكيل المشيخة العامة في ذلك .

مادة ١١ — يتبع ما نص عليه في المادة السابقة بالنسبة لانتظام مجالس الذكر والاحتفالات الدينية .

مادة ١٢ — تختص المشيخة العامة للطرق الصوفية بإصدار تصاريح

اقامة الموالد والاحتفالات الدينية وتنظيم واقامة الموالد ومجالس الذكر وسير مواكب الاحتفالات في المواسم والأعياد الدينية على أن يراعى في ذلك تسييقا مواعيد الاحتفالات الدينية للطرق الصوفية المختلفة ومواكبها وموافقتها للمناسبات ادينية الرسمية أو الصوفية .

مادة ١٣ - يحدد المجلس الأعلى للطرق الصوفية بقرار منه الأئمة التي تتطلب تعيين شيخ لخدمتها وكذا العاملين اللازمين لكل منها .

ويشترط فيمن يمين شيخا للزريح أن يكون ملما بأصوله الدين والعبادات حلفا لقدركاف من القرآن الكريم .

مادة ١٤ - يكون جمع النذور في المناسبات الدينية حسبما يقرره المجلس الأعلى للطرق الصوفية عموما أو بالنسبة لكل زريح وتشكل لجنة لهذا الغرض من .

- | | | |
|-------|---|--|
| رئيسا | { | ١ - وكيل المشيخة اقامة للطرق الصوفية المختصة |
| | | بالمنطقة |
| | | ٢ - شيخ الزريح |
| | | ٣ - العاملين بالزريح |
| أعضاء | { | ٤ - ممثل قسم أو نقطة الشرطة المختصة |
| | | |

وتختص هذه اللجنة بعمل محضر عند فتح الصندوق يثبت فيه على وجه الخصوص :

(أ) اجراءات الفتح وحصر وتقييم قيمة جملة النذور بالزريح .

(ب) توزيع النسب المقررة لأوجه صرف النذور وفقا للقانون .

الباب الثاني

الدفاتر والسجلات

مادة ١٥ - تحتفظ المشيخة بالدفاتر والسجلات الخاصة بها وعلى
الأخص .

١ - سجل الخطابات الواردة وصور الخطابات الصادرة .
٢ - سجلات التعليمات كالتقوانين والقرارات الجمهورية والقرارات
الوزارية والمنشورات والنشرات والأوامر التنفيذية وغيرها مما تستدعيه
حاجة العمل .

٣ - سجل المستندات المالية للميزانية وأوجه التشاسط المصروف
وسجلات الدفاتر المحاسبية التي تشمل الموقف المالي للطرق الصوفية
جميعها .

٤ - الكفائر والسجلات وملفات الحفظ اللازمة للعمل في المجلس
الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ١٦ - كافة الدفاتر والسجلات التي تتضمن عليها هذه اللائحة
وكذلك السجلات والوثائق والأوراق المتعلقة بأنشطة الطرق الصوفية تحفظ
لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اكتمالها في ديوان المشيخة العامة بعد التأشير في
نهايتها بما يفيد ذلك .

وتتبع التعليمات التي يصدرها (رئيس المجلس الأعلى للطرق
الصوفية) بقرار منه في حفظ المستندات والوثائق المشار إليها لمدة أخرى
بعد ايداعها ديوان المشيخة العامة حسبما إذا كانت تشمل بيانات دائمة
لا يستغنى عنها أو تلك التي يقتضى العمل الرجوع إليها خلال مدة مهيئة
أو تلك المستغنى عنها ولا حاجة للرجوع إليها .

مادة ١٧ - يحتفظ وكيل المشيخة العامة بالدفاتر اللازمة لتنفيذ القانون
وخاصة الدفاتر الآتية :

- ١ - دفتر ميان بالطرق الصوفية بدائرة اختصاصه والمشرفين الادلرين والصوفيين عليها •
- ٢ - دفتر قيد واعطاء تصاريح اقامة الموالد والمواكب الشرعية وترتيبها والاشراف عليها •
- ٣ - دفتر أحوال اثبات الوقائع المخالفة للقانون والنظم المتعلقة بالطرق الصوفية بدائرة اختصاص وكيل المشيخة •
- ٤ - دفتر قيد صور التقارير التى يرفعها المشرفون على الطرق الصوفية بالمنطقة وكذلك صور التقارير التى يرفعها وكيل المشيخة الى الجهات المختصة •
- ٥ - دفتر أحوال وبيانات الأضرحة والزوايا فى المنطقة •
- ٦ - دفتر قيد القضايا التأديبية واجراءاتها وما تم فيها •

مادة ١٨ :-

- ١ - تقوم المشيخة العامة للطرق الصوفية باعداد الدفاتر التى يجرى القيد فيها فى الطرق المختلفة •
- ١ - تقوم المشيخة العامة باعتماد تلك الدفاتر وختمها بختم المشيخة العامة صفحة صفحة والتوقيع عليها من الموظف المختص فى أولها وفى نهايتها عند ردها للمشيخة العامة للحفاظ بعد انتهاء مدة حفظها بديوان الطريقة وورودها لديوان المشيخة العامة ويعطى كل دفتر رقما علما أو رمزا للتسجيل بالمشيخة العامة ويكون هو المستخدم فى مكاتبات الطريقة •
- ٣ - لا يجوز استعمال غير تلك الدفاتر فى الأغراض التى نص عليها القانون وهذه اللائحة ولا يعتمد أى بيان مما أوجب القانون أو هذه اللائحة قيده فى هذه الدفاتر والسجلات ما لم يكن مثبتا بهذه الدفاتر •

- مادة ١٩ - يكون القيد فى هذه الدفاتر والسجلات بمعرفة شيخ الطريقة أو من يمهده اليه بذلك •

ويرامى من القائم بالتدبير فى تلك البعثات عدم التكسب أو التضيق أو التغيير فى بياناتها .

مادة ٢٠ - يجب تقديم الدفاتر التى تنص عليها هذه اللائحة للمشايخ العامة للطرق الصوفية سنويا لاعتمادها والتصديق عليها .

مادة ٢١ - يقوم شيخ الطريقة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأكثر بتقديم التقارير المنصوص عليها فى المادة ٣٨ من القانون ويجب أن تتضمن التقارير بصفة خاصة بيانا مفصلا بجهود الطريقة فى رفع مستوى أبنائها دينيا وماديا والخدمات التى قدمتها الطريقة لهم وجهودها فى نشر الوعى الدينى ومقاومة الانحراف ومدى ما حققته من أهداف الصوفية والاسلام .

ويكون تسليم هذه التقارير بالتسليم وتوقيع المختص بالمشيخة على الصورة بالاستلام أو بخطاب مسجل مصحوب بملم الوصول .

كما يجب عرض تلك التقارير على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أو من ينوبه عند غيابه وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ ورودها للمشايخ العامة .

مادة ٢٢ - يحتفظ كل شيخ طريقة من الطرق الصوفية بالدفاتر والسجلات الآتية :

١ - سجل لتسجيل أسماء النواب بدرجاتهم والخلفاء وخلفاء الخلفاء والمريدين .

٢ - دفتر قيد لاجتماعات شيخ الطريقة بأبناء الطريقة والمريدين .

٣ - دفتر تفتيش شيخ الطريقة على النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء .

٤ - سجلات التقارير الدورية التى يعدها مشايخ الطرق .

٥ - دفتر لاثبات احوال الطريقة يتضمن بيانات اعلامها وشعاراتها وتواريخ الحضرات والمواكب والمولد والمناسبات الدينية وما يتصل بالأضرحة والزوايا على وجه التفصيل .

الباب الثالث

الميزانية والنظام المالى

مادة ٢٢ - يجب أن تشتمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على جميع الإيرادات والمصروفات المقررة على مدى السنة المالية .

وتبدأ السنة المالية لميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

وتشتمل ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية على ما يأتى :

أولا : قسم المصروفات ويضم الأبواب التالية :

- ١ - المرتب والإيجور .
- ٢ - المصروفات العامة .
- ٣ - الاستخدامات الاستثمارية .

ثانيا : قسم الإيرادات ويتضمن ما يلى :

- ١ - المبالغ التى ترصدها الدولة في ميزانيتها للطرق الصوفية .
- ٢ - الاعانات والهبات والتبرعات .
- ٣ - الامتراكات .
- ٤ - نسبة حصيلة صناديق النذور المنصوص عليها في القانون .

وتوضح اللائحة المالية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية التسميات التى يتضمنها قسم المصروفات والإيرادات .

مادة ٢٤ - تختص الادارة المالية بالمشيخة العامة للطرق الصوفية
بالآتي :

١ - اعداد تقارير دورية بعد فحص الحالة المالية للمشيخة العامة وتشكيلاتها الصوفية • وتعرض هذه للتقارير على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية أولا بأول للاحاطة واتخاذ ما يراه مناسبا •

٢ - اعداد اقتراحات الميزانية بقسميها وبوئها وفروعها وينودها • ويجب عرض هذه الاقتراحات على رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية قبل نهاية السنة المالية بثلاثة اشهر على الأقل •

مادة ٢٥ - يخدم مشايخ الطرق كل في حدود اختصاصه للادارة المالية في موعد غايته نهاية اغسطس من كل عام بناء على اخطار توجهه الاداره المالية في مايو من كل سنة بيانا يتضمن ما يلي :

١ - مشروع ميزانية كل طريقة من الطرق الخاضعة لاشراف المجلس الأعلى متضمنا إيراداتها ومصروفاتها طبقا للنظم الذي تقرره اللائحة المالية •

٢ - الاشتراكات الشهرية أو السنوية التي تحصل من أعضاء الطرق الصوفية •

٣ - سائر المبالغ التي تستحقها المشيخة العامة للطرق الصوفية قبل الطرق الصوفية وما يتبعها •

٤ - الأوجه والمشروعات والاقتراحات التي يطلبها وكلاء المشيخة والطرق الصوفية والتي تتطلب الصرف عليها من ميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

٥ - سائر البيانات والملاحظات والطلبات التي يرى وكلاء المشيخة الصوفية العامة والطرق الصوفية أهميتها والمتعلقة بالميزانية •

ولا يجوز يأى حال تقديم أية طلبات فيما يتعلق بالمقرنين (٣ ، ٤)
 من هذه المادة بعد اليماد المذكور .

مادة ٣٦ - يقوم رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بإيداع مشروع الميزانية السنوية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية متر مشيخة الطرق الصوفية قبل موعد انعقاد المجلس الأعلى لنظر الميزانية بشهر على الأقل .

ويجب إخطار جميع مشايخ الطرق بذلك بكتاب موسى عليه بمنم وصول فور الإيداع .

ويجوز لوكلاء المشيخة ومشايخ الطرق الاطلاع على مشروع الميزانية وأن يطلبوا من المشيخة صورة معتمدة من المشروع على نفقتهم .

مادة ٣٧ - يدعى المجلس الأعلى للانعقاد عقب انتهاء السنة المنصوص عليها في المادة السابقة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون لنظر مشروع الميزانية .

ويعرض مشروع الميزانية بعد استيفاء الإجراءات السابقة على المجلس الأعلى للطرق الصوفية في موعد غايته نهاية نوفمبر من كل عام ليتولى المجلس مناقشته بابا بابا بمحتواه وإدخال ما يراه من تعديلات .

وتدعى الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية طبقا للإجراءات المقررة في القانون واللائحة الداخلية فور اعتماد المجلس الأعلى للميزانية .

ويعرض المشروع النهائي للميزانية بعد إقراره في صوته النهائية من المجلس الأعلى للطرق للصوفية على الجمعية العمومية لمشايخ الطرق الصوفية لاعتماده .

مادة ٢٨ - لا يجوز نقل مبلغ من باب لآخر أو تجاوزه إلا بموافقة المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٢٩ - يحدد ما يدفعه أعضاء الطرق الصوفية من اشتراكات طبقاً للتقواعد الآتية :

١ - أن يكون الاشتراك العام في الحدود وليسورة لنقدرة العامة
ملاعضاء الطرق الصوفية .

٢ - يكون الاشتراك الخاص طبقاً لاقرار يقضه العضو ويعتبر الاقرار سارياً ما لم يتم العضو بتغييره .

٣ - تقوم الطريقة التي ينتمى اليها العضو بالتحصيل وتكون مصروفاتها على جانبها ولا تقل هذه النسبة عن جزء من ثمانية من المبالغ المحصلة (١٢٪) وكذا تتحمل الطريقة المصروفات الادارية حتى ارسال الاشتراكات الى المشيخة العامة .

ويتم تحصيل قيمة الاشتراكات على الوجه الآتى :

١ - يتم الدفع في مقابل ائصال دال على السداد من أصل وصورة بالكربون ذي الوجهين بوضغ فيه اسم العضو وقيمة المبلغ المدفوع وتاريخه والمستلم وتوقيع المستلم المعتمد .

٢ - تقوم المشيخة العامة بمد الجهات المرخص لها بتحصيل الاشتراكات بدفاتر قسائم التحصيل من أصل وصورة مختومة ومعتمدة بختم المشيخة العامة .

٣ - يسلم الايصال للعضو وتحفظ الصورة بالدفتري لدى الجهة القائمة بالتحصيل ويرسل مع التقرير المنصوص عليه في المادة (٢٣) من هذه اللائحة للمشيخة العامة للطرق الصوفية للحفظ لمدة التي تقررها اللائحة المالية .

٤ — يتم تحديد المختص بالتحصيل بقرار من شيخ المشايخ بالنسبة لديدوان العام بالمشيخة ويقرر من وكلاء المشايخ كل فى حدود اختصاصه وذلك بناء على عرض شيخ الطريقة وتخطر المشيخة العامة باسم المختص وبإعلانات كاملة عنه وصورة واضحة من توقيعه المعتمد ويجب أن يكون من أبناء الطرق الصوفية ومن الأعضاء العاملين فيها ويتم هذا الاخطار خلال أسبوعين من الاختيار على الأكثر .

مادة ٣٠ — مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى القانون تتبع الاجراءات السابقة فى قبول المهبات والتبرعات .

مادة ٣١ — يتم تسليم قسائم التحصيل بأرقامها المسلسلة وقسائمها المرقمة والمعتمدة للمختص بالتحصيل وتعتبر عهده الشخصية ومسؤوليته الكاملة الى حين اعادتها لديدوان المشيخة العامة وتسليمها للمختص . ولا يتم هذا التسليم الا بعد التأكد من توريد جميع المبالغ التى تم تحصيلها الكاملة الى حين اعادتها لديدوان المشيخة العامة وتسليمها للمختص . ولا يتم هذا التسليم الا بعد التأكد من توريد جميع المبالغ التى تم تحصيلها بموجب الدفتر المسلم الى الجهة المحددة باللائحة الداخلية .

مادة ٣٢ — تودع أموال المشيخة المسماة بنك مصر فرع القاهرة بالحساب رقم — أو أحد فروعه بالأقاليم لنفس رقم الحساب ويتم الصرف من الاعتمادات المدرجة بميزانية المجلس الأعلى للطرق الصوفية بتوقيع مدير الادارة المالية واعتماد رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية .

مادة ٣٣ — تقوم الادارة المالية بإثباتات الإيرادات والمصروفات الفعلية فى سجلات خاصة .

ويتم تقفيل تلك الحسابات فى نهاية السنة واعداد الحساب الختامى فى جميع الطرق الصوفية التابعة للمشيخة العامة وديدوان المشيخة العامة

وارسالها للارادة المالية لاعدادها للعرض على المجلس الأعلى للطرق الصوفية فى المواعيد وطبقا للاجراءات التى تنص عليها اللائحة المالية •

وتقوم الجمعية العمومية سنويا بانتخاب مراجع للحسابات من ضمن من يرشحهم رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية وأعضاء الجمعية العمومية لذلك قبل موعد انعقاد الجمعية بشهر على الأقل ويودع هذا الترشيح رفق مشروع الميزانية عند ايداعه لمشروع الميزانية طبقا للمادة التالية •

مادة ٣٤ - يجب تمكن المراجع من القيام برأجهاته ووضع جميع المستندات والدفاتر تحت تصرفه فى أى وقت •

وتحدد اللائحة المالية وسائل المراجعة وطرق الاشراف والرقابة على تنفيذ الميزانية • ويرفع المراجع تقريره عن الحساب الختامى الى الجمعية العمومية عن قيامه بمهمته ويجب أن يتضمن التقرير أن الإدارة قامت بتقديم جميع ما طلب منها من الأوراق والمستندات وتسهيل قيامه بمهمته أو ما لاقاه من عقبات وأن التقرير يمثل الحالة الواقعية والحسابية بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية •

الباب الرابع

المسألة التأديبية

مادة ٣٥ - لا يجوز توقيع عقوبة على أعضاء الطرق الصوفية الا بعد تحقيق كامل يكفل لهم الفرصة لايذاء أقوالهم وتحقيق دفاعهم بعد مواجهتهم بالمخالفات المنسوبة اليهم •

ويجب أن يكون التحقيق كتابية بحضور كاتب غير أنه بالنسبة الى المخالفات التى لا تتجاوز عقوبتها التنبيه أو الانذار فيجوز أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه فى المحضر الذى

يحوى العقوبة وفى جميع الأحوال يجب أن يكون القرار الصادر بتوقييع العقوبة كتابيا ومسببا .

مادة ٣٦ - تقيد الشكوى المقدمة ضد الحال فى دفتر برقم مسلسل طبقا للأوضاع التى تحددها اللائحة الداخلية ويجب أن يفتح ملف لكل شكوى برقم مسلسل وتثبت به البيانات الجوهرية المتعلقة بالشكوى وتضم له جميع الأوراق المتعلقة بها وتعلو على الملف .

مادة ٣٧ - تتم الاحالة الى التحقيق بقرار من :

(أ) رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالنسبة للمخالفات المتعلقة بأحد الوكلاء أو مشايخ الطرق الصوفية والتى توقع عقوبة العزل والطرود والاعلان وكذا المنازعات الصوفية التى تقع بين أعضاء الطرق الصوفية المختلفة .

(ب) من يندبه وكلاء المشيخة أو مشايخ الطرق الصوفية كل فى حدود حدود اختصاصه .

ويقيد الاتهام وما تم فيه الى آخر مراحله فى الدفاتر المخصصة لذلك والتى تعد طبقا للنموذج الذى يبينه اللائحة الداخلية .

مادة ٣٨ - تقوم ادارة الشؤون القانونية بتجقيق المخالفات التى يختص رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية بالاحالة فيها .

ويتولى من يندبه وكيل المشيخة أو شيخ الطريقة التحقيق فى المخالفات التى يختص كل منهما بتوقييع الجزاء فيها على أن يخطر المشيخة العامة بذلك .

مادة ٣٩ - تخطر سلطة التحقيق المستجوب بالتاريخ المحدد لاجراء التحقيق ومكانه ويكون الاخطار كتابة فى محل اقامته الثابت فى السجلات

إذا لم يتبين المحقق محل اقامته قام باخطار المشيخة العامة أو وكيل المشيخة أو شيخ الطريقة التابع لها كل حسب اختصاصه •

وتتبع هذه الطريقة في كافة أحوال الأخطار التي تتطلبها هذه اللائحة ويجوز للمحقق فتح باب التحقيق بعد هذا الأخطار لاثبات البيانات المعالجة التي يخشى عليها من الوقت •

مادة ٤٠ - إذا تم التحقيق كتابة وجب أن يثبت في محضره تاريخ ومكان وساعة امتحان المحضر واقفاله واسم المحقق وكتيب التحقيق وكل ما يتخذه المحقق من إجراءات ويجب توقيع من يسأل في التحقيق في نهاية أقواله وعلى الصفحات التي تتضمن هذه الأقرال ويتعين على المحقق وكتيب التحقيق التوقيع على كل صفحة في صفحات المحضر •

مادة ٤١ - للمحقق سلطة استدعاء من يرى أخذ أقواله من الشهود وله أن يطلب ما يرى الاطلاع عليه من الأوراق •

مادة ٤٢ - إذا أدلى المستجوب بأقواله ورفض التوقيع عليها أو رفض الإدلاء بأقواله أو لم يحضر في الموعد المحدد دون عذر مقبول كان على سلطة التحقيق اثبات ذلك في المحضر ويجوز لها في هذه الحالة إجراء التحقيق أو استكمال إصدار توصياتها في شأن المستجوب في غيابه ودون توقيع •

مادة ٤٣ - إذا كشف التحقيق عن ارتكاب المستجوب جريمة من جرائم القانون العام وجب على السلطة القائمة على التحقيق رفع الأوراق بمذكرة إلى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية للاحالة الموضوع إلى الجهات المختصة لتتخذ ما تراه بشأنه •

ويجوز في هذه الحالة وقف المستجوب عن ممارسة النشاط الصوفي •

مادة ٤٤ - يعرض محضر التحقيق على السلطة بتوقيع المعنوبة

موضحا به رأى المحقق ويجب أن يتم هذا العرض خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التحقيق .

فاذا تبين للمختص بتوقيع الجزاء أن المحال مستحق عقوبة العزل والطرده والاعلان رفع الأمر الى المجلس الأعلى للطرق الصوفية مع اخطار المحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة .

مادة ٤٥ — تكون الاحالة في الأحوال التي يختص بها المجلس الأعلى للطرق الصوفية بنظر المخالفات بقرار احالة مرفق بمذكرة التحقيق معن بها المحال طبقا للإجراءات المبينة في هذه اللائحة .

ولا يجوز أن تجرى المحاكمة التأديبية قبل شهر من الاخطار .

وتتخذ في هذه المحاكمة جميع الاجراءات التي تتطلبها الشريعة الاسلامية ركذا المنصوص عليها بشأن المحاكمات التأديبية المبينة بقانون مجلس الدولة ويجوز حضور المحامين في هذه المحاكمات .

مادة ٤٦ — يخطر المستجوب كتابة بالقرار الصادر من السلطة المختصة وتحفظ الأوراق بعد ذلك وبعد الاستيثاق من التنفيذ .

مادة ٤٧ — تقيد التظلمات المقدمة للمجلس الأعلى في دفتر خاص بها مسلسل بالتاريخ والرقم . ويعطى التظلم رقما مسلسلا بالرقم والسنة التي تبعاً من أول أكتوبر كل عام .

ويفتح للتظلم ملف مستقل يتضمن البيانات الجوهرية ويضم اخطار التظلم وجميع الأوراق الخاصة بالتحقيق وقرار الاحالة ومحاضر الجلسات والقرار الذي يصدره المجلس الأعلى للطرق الصوفية وما تم في تنفيذ القرار .

وتعطى الأوراق على الملف وتتبع في نظر التظلم ذات الاجراءات

التي تتبع في المحاكمة التأديبية التي تتم بمعرفة المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

مادة ٤٨ - ١ - مع مراعاة القواعد المشار اليها باللائحة والخاصة بالمسألة التأديبية يجب عرض أمر العضو الذي يتخلف عن حضور جلستين متتاليتين من جلسات المجلس دون عذر مقبول على المجلس في أول جلسة عادية للنظر في أمر انذار العضو المتخلف بإسقاط عضويته بالمجلس اذا ما استمر تخلفه بجلسة رابعة دون عذر •

٢ - اذا استمر تخلف العضو أربع جلسات متتالية دون عذر ورغم الانذار المرسل اليه بإسقاط عضويته يحال الى التحقيق بقرار يصدره رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية الى لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض •

٣ - يقوم بالتحقيق لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء من المجلس الأعلى للطرق الصوفية يختارهم رئيس المجلس بقرار منه •

٤ - عقب انتهاء التحقيق تعرض نتيجته على المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمذكرة موضحة بها. ما انتهت اليه اللجنة وما تراه بشأن العضو مذيلة برأى رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية •

٥ - للمجلس الأعلى بعد الاطلاع على التحقيق المشار اليه والمذكرة المرفقة به أن يتخذ القرار بشأنه في أول جلسة عادية له ويجب أن يكون اتخاذ المجلس لقرار اسقاط العضوية وفقا للاجراءات ، وبالنسبة التي أشارت اليها المادة ١٢ من القانون وله أن يقضى بغير ذلك وفق ما يستقر عليه الرأي وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قراره مسببا •

٦ - للجنة القائمة بالتحقيق أن تستعين بمن ترى الصالحة الى الاستعانة به أو برأيه في الوصول الى قرارها أو إنهاء اجراءات التحقيق •

مادة ٤٩ :- يقوم المجلس الأعلى للطرق الصوفية باصدار النظم واللوائح الآتية :

- ١ - اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للطرق الصوفية .
 - ٢ - اللائحة المالية .
 - ٣ - لائحة المشئون التعليمية والثقافية والإعلامية لشيخ الطرق الصوفية .
 - ٤ - لائحة العاملين بالمشيخة العامة للطرق الصوفية .
 - ٥ - التنظيم الهيكلى العام للمشيخة العامة للطرق الصوفية ويقوم مشايخ الطرق باعداد النظم واللوائح المطبقة فى الطرق التى تنبمهم فى حدود القانون واللائحة التنفيذية والقواعد المقررة فى اللوائح التى يصورها المجلس الأعلى للطرق الصوفية .
- ولا تكون نافذة الا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للطرق الصوفية.

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥

بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يختص مجمع البحوث الإسلامية دون غيره بالإشراف على طبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث النبوية وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها .

ويختص الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية أو من ينوب عنه بالتفويض لحوز الطبع والنشر وللأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول والتسجيل للتداول لكل ما تقدم أو بعضه وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من شيخ الأزهر (٢) ويستثنى من شرط الحصول على الترخيص المشار اليه ما تقوم به وزارة الأوقاف من طبع ونشر وتسجيل وتوزيع وتداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية ويتولى وزير الأوقاف أو من ينييه إصدار الترخيص .

مادة ٢ - يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٨٥/٧/٤ - العدد ٢٧ تابع .

(٢) صدر قرار شيخ الأزهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الترخيص لدور الطبع والنشر والأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث النبوية . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/٤ - العدد ١٠٤) .

أو تداول المطبوعات أو تداول التسجيلات المشار إليها في المادة السابقة بدون ترخيص أو بالمخالفة لشروطه ولو تم الطبع أو التسجيل في الخارج .
وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومثل الغرامة في حالة العودة .

ويعاقب بالإسغال المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرف عمدا نصاً في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأي وسيلة كانت .
وتكون العقوبة الإسغال المؤبد ومثل الغرامة في حالة العودة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من هذه العقوبات .

ويكون للعاملين المتخصصين بإدارات مجمع البحوث الإسلامية الذين يصدر بمحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع شيخ الأزهر (١) ، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ بتحويل بعض العاملين بالإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الإسلامية صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/١ - العدد ١٤٨) ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « يخول صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والاحاديث النبوية - كل في دائرة اختصاصه - السادة العاملون بالإدارة عامة للبحوث والتأليف والترجمة بمجمع البحوث الإسلامية الموضحة وظائفهم فيما يلي :

- ١ - مدير عام البحوث والتأليف والترجمة .
- ٢ - مدير إدارة شؤون المصحف والاختصاصيون العاملون بهذه الإدارة .
- ٣ - مدير إدارة البحوث والاختصاصيون العاملون بهذه الإدارة » .

مادة ٣ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ثوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولييه سنة
١٩٨٥) .

قرار شيخ الأزهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦

بشأن طبع أو نشر أو توزيع أو عرض

أو تداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية (١)

شيخ الأزهر

بعد الاطلاع على انقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اعادة تنظيم
الأزهر والهيئات التى يشملها والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن اصدار
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ،

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم طبع المصحف
الشريف والأحاديث النبوية ،

قـرـر :

المادة الأولى - تسرى أحكام القرار المرافق فى شأن الترخيص لدور
الطبع والنشر والأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع أو نشر أو
توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث
النبوية لكل ما تقدم أو بعضه سواء تم الطبع أو التسجيل فى الداخل أو
الخارج وذلك كله فيما عدا ما تقوم به وزارة الأوقاف فى هذا الشأن .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر فى ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٦ الموافق (٣ فبراير سنة
١٩٨٦) .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/٤ - العدد ١٠٤ .

الفصل الأول

شروط واجراءات طبع وتداول وتوزيع وتسجيل المصحف الشريف

مادة ١ - لا يجوز طبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف كله أو بعضه أو تسجيله للتداول الا بناء على ترخيص سابق بذلك من السلطات المختصة بالأمر ويقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لهذا الغرض بالادارة انعام للبحوث والتأليف والترجمة بمبنى مجمع البحوث الاسلامية بمدينة نصر بالقاهرة - مصحوبا بتجارب الطبع بالرسم العثماني الى هذه الادارة من نسختين على ورق جيد ونظيف .

وتكون التجربة في شكل ملازم مطبوعة على وجه واحد من الصحيفة .

مادة ٢ - تمنح الادارة الملتزم أو طالب الترخيص - بعد مراجعة البروفات والتأكد من سلامتها - افنا بالطبع ، ولا يجوز للملتزم طبع المصحف أو جزء منه قبل الحصول على هذا الاذن .

وعلى الملتزم مراقبة تركيب (اللوحات المعدنية) (الأكلشاهات) الصحيحة مراتبة دقيقة عند الطباعة حتى لا يحدث خلل أثناء عملية الطباعة عن طريق استبدال (أكلشه) بآخر ومراقبة عملية تجميع الملازم عند التجليد حتى لا يحدث تكرار أو النقص أو التداخل ومراعاة طباعة اللوحات القرآنية بما يتفق والرسم العثماني .

مادة ٣ - لا يجوز طبع المصحف أو جزء من أجزائه بخط لا يقرأ بالعين المجردة أو بخط غير الخط العثماني .

مادة ٤ - لا يكون التصريح بالطبع والتداول صالحا الا لطبعة واحدة فقط ولا يجاوز الطبع الكميات المصرح بطبعها - ويراعى اثبات البيانات الخاصة بتصريح الطبع والتداول على كل نسخ المصحف المصرح بها مع عنوان الطبعة والملازم وجهة الطبع .

مادة ٥ - توافى الادارة العامة للبحوث والتكليف والترجمة بمجمع البحوث الاسلامية فى أول كل شهر عربى - اليوم السابع على الأكثر - ببيان مفصل عن كميات المصاحف التى تم توزيعها وتصديرها على أن يذكر فى هذا البيان مقاس المصحف ونوعه ورقم وتاريخ طبعه وتداوله •

مادة ٦ - تسرى أحكام المواد السابقة عند الترخيص بإعادة طبع المصحف الشريف •

الفصل الثانى

شروط وأجراءات طبع وتداول وتوزيع وتسجيل الأحاديث النبوية

مادة ٧ - تسرى القواعد السابقة فيما يتعلق بطلب الترخيص بطبع أو تداول أو عرض أو نشر أو توزيع أو تسجيل الأحاديث النبوية (أو جزء منها وجميع المصنفات الدينية) التى تتناول نصوص قرآنية أو أحاديث نبوية سواء كانت باللغة العربية أو غيرها •

مادة ٨ - يجب الحصول على ترخيص بإذاعة أو نشر أية تسجيلات قرآنية أو أحاديث نبوية ومراجعتها بمعرفة الادارة قبل عرضها وتداولها •

مادة ٩ - يتم التحفظ على المطبوعات أو التسجيلات المخالفة للشروط المقررة بالقانون وللقواعد المشار إليها فى هذا القرار وتودع فى المكان الذى تحدده جهة النيابة العامة حتى تتم المساءلة الجنائية المقررة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه •

التحليلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

رئاسة الدولة

«قرار مجلس الوزراء

بتخصيص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة الجمهورية

وأن يطلق عليه اسم «قصر الجمهورية

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ يونية سنة ١٩٥٣ ما يأتي:

أولا - يخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرئاسة الجمهورية وأن يطلق عليه اسم «قصر الجمهورية» •

ثانيا - اطلاق اسم ميدان الجمهورية على ميدان عابدين •

ثالثا - اطلاق اسم ميدان أحمد عرابي على ميدان لاطر على •

• (١٩٥٣/٦/١٩)

قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣

بتمثيل بعض العبارات في التشريعات القائمة اقتضاه اعلان

التنظيم الجمهورى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ .
رعى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك
المجلس ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يحذف من القوانين والمراسيم بقوانين والمراسيم وغيرها
من التشريعات القائمة عبارات :

« حضرة صاحب الجلالة الملك » و « قنات حضرة صاحب
الجلالة الملك » و « بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك » و « خدمة حضرة
صاحب الجلالة الملك » و « حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك » و « كلمة
الملكى » .

ويستعاض عنها بالتوالى بعبارات :

« رئيس الجمهورية » و « القوات المسلحة » أو « القوات العسكرية »
و « البلاد المصرية » و « الخدمة العسكرية » و « الحكومة » وكلمة
« الجمهورى » .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويمل
به من وقت إعلان النظام الجمهورى ،

صدر بقصر الجمهورية فى ١٤ شوال سنة ١٣٧٢ (٢٥ يونيو سنة
١٩٥٣) .

قرار مجلس الوزراء

بشأن تغيير عبارة الحكومة الملكية المصرية بعبارة جمهورية مصر

واحق مجلس الوزراء على إلغاء عبارة « الحكومة الملكية المصرية »
وإستبدالها بعبارة « جمهورية مصر » لتتفق ونظام العهد الجديد •

٢٧ يناير سنة ١٩٥٤ •

تكون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦

باصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء (١)



باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٣ بأحواله مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ ببيان الاجراءات التي تتبع أمام مجلس الأحكام المخصوص ،

وعلى ما اترتة مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونيو سنة ١٩٥٦ - العدد ٤٧

(تابع) .

٣٩٠ رئاسة الدولة

مادة ٢ - يلغى المرسومين بقانونين رقمي ١٢٦ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالدستور ،

صدر بديوان الرياسة في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٥٦) .

قانون محاكمة رئيس الجمهورية وللوزراء

الباب الاول

الهيئة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية وللوزراء

مادة ١ - تتولى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء محكمة عليا تشكل من اثنى عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف يختارون بطريق القرعة أيضا من بين مستشارى محكمة النقض وأقدم ثلاثين مستشارا من محاكم الاستئناف .

ويختار بطريق القرعة كذلك عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة والمستشارين بصفة احتياطية .

وفى حالة غياب أحد الأعضاء الأصليين أو قيام مانع به ، يحل محله أقدم الأعضاء الاحتياطيين اذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء سنا اذا كان من أعضاء مجلس الأمة .

ويرأس المحكمة أقدم المستشارين .

مادة ٢ - يكون جلوس الأعضاء بترتيب الأقدمية بين المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم عضوا فمستشارا

وهكذا على التوالي • ويبدون آرائهم على هذا الترتيب على أن يكون الأول أصغر أعضاء مجلس الأمة سناً وعلى أن يكون الرئيس آخر من يبدى رأيه • ويجلس الأعضاء الاحتياطيون مما في جانب يخصص لهم •

مادة ٣ - يقوم بوظيفة الاتهام أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى بأغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس • وذلك بعد صدور قرار الاتهام ويجوز أن يعاونهم محام عام يندبه النائب العام بناء على طلب مجلس الأمة •

وفي حالة صدور الاتهام من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الاتهام أمام المحكمة النائب العام أو من يقوم مقامه ويعاونه محاميان عامان • ويجرى تشكيل المحكمة على الصورة المتقدمة بعد صدور قرار الاتهام من مجلس الأمة أو من رئيس الجمهورية •

مادة ٤ - يقوم بأعمال قلم الكتاب في المحكمة العليا قلم كتاب محكمة النقض •

مادة ٥ - تتمتع المحكمة العليا في دار محكمة النقض •

الباب الثاني

في مسؤولية رئيس الجمهورية

مادة ٦ - يناقب رئيس الجمهورية بالاعدام أو بالإسبال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكب عملاً من أعمال الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهورى •

وتعتبر عدم ولاء للنظام الجمهورى الأفعال الآتية :

(أولاً) العمل على تغيير النظام الجمهورى الى نظام ملكى •

(ثانياً) وقف دستور الدولة كله أو بعضه أو تعديل أحكامه دون

اتباع القواعد والواجبات التى قررها الدستور •

المطلب الثالث

في مسئولية الوزراء

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات يعاقب الوزراء بالمعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبوا في تأدية وظائفهم جريمة من الجرائم الآتية :

١ - الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري •

٢ - مخالفة أحكام الدستور •

٣ - التصرف أو الفعل الذى من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع أو العقارات أو أسعار أوراق الحكومة المالية أو الأوراق المالية المقيدة بالبورصة أو القبلية للتداول في الأسواق، يقصد الحصول على فائدة شخصية أو للغير •

٤ - استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على منقذة أو ميزة ذاتية لنفسه أو لغيره من أية سلطة عامة أو أية هيئة أو شركة أو مؤسسة •

٥ - المخالفة العمدية للقوانين أو اللوائح التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى •

٦ - العمل أو التصرف الذى يقصد منه التأثير في القضاة أو في أية هيئة خولها القانون اختصاصا في القضاء أو الامتلاء •

٧ - التدخّل في عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو إجراء اتهام، يقصد التأثير في نتيجة أى منهما سواء كان ذلك بإصدار أوامر أو تعليمات مخالفة للقانون إلى الموظفين المختصين أو بتهافت تدابير غير مشروعة •

مادة ٨ - يعاقب على الخيانة العظمى وعدم الولاء للنظام الجمهورى بالاعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقتة • ويعاقب على باقى الجرائم أو الشروع فيها بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات، تجرime الرشوة •

مادة ٩ - مع عدم الانحلال بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون يترتب حتماً على الحكم بإدانته، نوزير عزله من منصبه وحرمانه من الحقوق السياسية ومن عضويته فى مجلس الأمة •

ويجوز للمحكمة الحكم عليه بالإضافة الى العقوبات السابقة بالحرمان من تولي الوظائف العامة ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطة العامة، ومن أية وظيفة •
من هذه الهيئات وكذلك الحرمان من الاشتغال بالمهن الحرة المنظمة بقوانين أو المهن التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء • أو المهن ذات التأثير فى الاقتصاد القومى وكل ذلك لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم •

كما يجوز الحكم برد ما أنفاده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار صلاحيته •

ويجوز للمحكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة •

الباب الرابع

إجراءات الاتهام والمحكمة

مادة ١٠ - يقوم مجلس الأمة بمجرد تقديم اقتراح باتهام رئيس الجمهورية أو الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه بطريق الاقتراع السرى وفى جلسة علنية •

وتتولى لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراع والتحقيق فيه .

مادة ١١ - تعد لجنة التحقيق تقريراً بنتيجة عملها وترفعه الى رئيس مجلس الأمة خلال شهر من تاريخ تكليفها ببحث الموضوع ويجوز للمجلس أن يقرر تنصير هذا الميعاد .

مادة ١٢ - يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ رفع التقرير اليه .
ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقاً لأحكام الدستور .

مادة ١٣ - يرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس مجلس القضاء الأعلى قرار الاتهام في اليوم التالي لصدوره لاجراء القرعة لاختيار المستشارين لحضوية المحكمة العليا وتعيين رئيسها .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس القضاء الأعلى قرار احالة الوزير الى المحاكمة ويرسل صورة من هذا القرار الى رئيس مجلس الأمة في نفس الوقت .

كما يقوم مجلس الأمة باجراء القرعة لاختيار أعضاء المحكمة العليا من أعضائه ، على أن يتم اجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع الأحوال خلال سبعة أيام على الأكثر من صدور قرار الاتهام .

ويرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه قرار الاحالة مع صورة محضر الجلسة التي صدر فيها والداوالات التي جرت بشأنه وتقرير لجنة التحقيق وجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك أسماء الأعضاء الذين انتخبهم المجلس ممثلين للاتهام أمام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاتهام من رئيس الجمهورية ، يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة أيام على الأكثر من تعيينه

رئاسة الدولة ٣٩٥

قرار إحالة الوزير الى المحاكمة على أن يكون القرار مسبيا ومصحوبا بجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .

مادة ١٤ - تتولى النيابة العامة اعلان المتهم بصورة قرار الاحالة وقائمة شهود الاتبات بناء على طلب ممثلى الاتهام فى مجلس الأمة أو بناء على طلب رئيس الجمهورية .

مادة ١٥ - يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى ، على أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان النيابة المتهم بصورة قرار الاحالة ، وتقوم النيابة العامة باعلان المتهم بهذا الموعد وبالمكان الذى تتمتع فيه المحكمة قبل الموعد المحدد بثمانية أيام على الأقل .

ويخطر رئيس المحكمة أعضائها بالموعد المحدد لانعقادها قبله بيومين على الأقل .

مادة ١٦ - نتبع فى المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والاجراءات المبينة فى هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والاجراءات المقررة فى القانون لمحاكم الجنايات فى مواد الجنايات . ويكون لها الاختصاصات المقررة فى القانون لسلطات التحقيق .

مادة ١٧ - لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بقرار الاحالة ولا تشديد التهمة المسندة اليه بهذا القرار ، ومع ذلك يجوز :

١ - اصلاح كل خطأ مادى وتدارك كل سهو فى عبارة الاتهام مما يكون فى أمر الاحالة .

٢ - تغيير وصف الأفعال المسندة الى المتهم بشرط الا يحكم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة فى قرار الاحالة .

٣ - الحكم على المتهم في كل جريمة نزلت اليها الجريمة الواردة في قرار الاحالة بسبب ما ظهر من التحقيق أو المرافعة في الدعوى .

مادة ١٨ - يمحدر الحكم من المحكمة العليا بالادانة بأغلبية الثلثين .
ويكون الحكم نهائيا غير قابل للظعن فيه بأى طريق من طرق الظعن .

على أنه تجوز اعادة النظر في الأحكام الصادرة بالادانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثله قانونا أو أقاربه أو زوجته بعد وفاته .

ويقدم الطلب مبينا به الأسباب أو العناصر التى جدت بعد صدور الحكم والتى يبنى عليها طلب اعادة النظر الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فاذا قضت بقبوله أعيدت المحاكمة أمام المحكمة العليا التى يعاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - اذا صدر الحكم في غيبة المتهم أعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه أو ضبطه وعلى النائب العام بمجرد ضبط المحكوم عليه أو حضوره أن يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة أو رئيس الجمهورية حسب الأحوال . ويجب أن تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وللنائب العلم أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه حتى يعاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه في هذا الشأن ، وتتنظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه أو امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون الحكم في هذه الحالة بمثابة حكم حضورى .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٢٠ - اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع آراءه أمام المجلس ولجنة التحقيق اذا طلب ذلك بعد تقديم الاقتراح وقبله، صدور قرار الاتهام .

مادة ٢١ - يجب أن يكون المحامي الذي يتولى الدفاع أمام المحكمة متقيدا في جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا .

مادة ٢٢ - لا يجوز انشاء مكاتبات المحكمة ويماطهم على هذا الانشاء بالحبس .

مادة ٢٣ - يقوم النائب العام بتنفيذ الأحكام التي تصدرها هيئة المحكمة وفقا لما هو مقرر في القانون .

مادة ٢٤ - لا يجوز العفو عن رئيس الجمهورية أو الوزير الذي صدر عليه حكم بالادانة من المحكمة العليا الا بموافقة مجلس الأمة .

مادة ٢٥ - تختص المحكمة العليا بمجرد احالة رئيس الجمهورية أو للوزير أو من في حكمه اليها بمحاكمة الفاعلين الأصليين معه أو شركائه كَمَا تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .

مادة ٣٦ - تسرى أحكام هذا القانون على نواب الوزراء .

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٦

بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٧ من الدستور ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بـ «رئيس مجلس الوزراء» و «مجلس الوزراء» في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة «رئيس الجمهورية» وكذلك يستبدل بعبارة «رئاسة مجلس الوزراء» عبارة «رئاسة الجمهورية» .

مادة ٢ - يستبدل بكلمة «البرلمان» و «مجلس النواب» و «مجلس الشيوخ» في جميع القوانين وغيرها من التشريعات القائمة عبارة «مجلس الأمة» .

وكذلك يستبدل بكلمتي «النواب» و «انشيوخ» عبارة «أعضاء مجلس الأمة» .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٠) تأخذ نصوص القوانين المتعلقة بترتيب المصالح

(١) الوقائع المصرية في ١٢ يوليه سنة ١٩٥٦ - العدد ٥٦ مكرر (١) .

رئاسة الدولة ٣٩٩

العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ويجوز إلّاها
أو تعديلها بقرارات منه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يعصم هذا القرار بخاتم الدولة وينقذ كقانون من قوانينها ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (١٠ يولية سنة
١٩٥٦) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٨٢ لسنة ١٩٧٢

يسرى ان كافة الأحكام الخاصة بالوزراء من حيث الاستمرار

في العمل بعد بلوغ السن القانونية للاحتالة الى المعاش على

السادة مستشاري رئيس الجمهورية من درجة وزير (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقوانين
المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم رئاسة
الجمهورية ،

قرر :

مادة ١ - يسرى على السادة مستشاري رئيس الجمهورية من درجة
وزير كافة الأحكام الخاصة بالوزراء من حيث الاستمرار في العمل بعد
بلوغ السن القانونية المقررة للاحتالة الى المعاش .

مادة ٢ - ينشر هذا اقرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ رجب سنة ١٣٩٢ (٢٩ أغسطس سنة
١٩٧٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٢٦ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤

بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤١٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٣ بإعادة تنظيم رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن تعيين رئيس لديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزير رئاسة الجمهورية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية ،

قرر :

مادة ١ - تشكل رئاسة الجمهورية على النحو التالي :

(أولا) نواب ومساعدو رئيس الجمهورية .

(١) الجريدة الرسمية في ١١ يوليو سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٨ .

- (ثانياً) وزير شؤون رئاسة الجمهورية •
- (ثالثاً) ديوان رئيس الجمهورية (١) •
- (رابعاً) مستشارو رئيس الجمهورية •
- (خامساً) السكرتارية الخاصة للرئيس (٢) •
- (سادساً) مكتب سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية والادارات
المتابعة له •
- (سابعاً) المجالس القومية المتخصصة •

مادة ٢ - لرئيس الجمهورية اصدار القرارات اللازمة بتحديد الاختصاصات أو تعديلها • وله أن يفوض من يرى في هذا الشأن ، وتكون القرارات الجمهورية السابق صدورها بتحديد الاختصاصات بالنسبة للبعض قائمة ما لم يصدر ما يعدلها •

مادة ٣ - يشكل ديوان رئيس الجمهورية من :
- رئيس الديوان •

-
- (١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩
(الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٠ - العدد ١٥) ونص على ما يأتي :
مادة ١ - إلغاء منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية •
مادة ٢ - تنشأ برئاسة الجمهورية امانة عامة يرأسها أمين عام على ان تتبع السيد نائب رئيس الجمهورية مباشرة :
مادة ٣ - يختص أمين عام رئاسة الجمهورية بجميع الاختصاصات التي كانت مخولة لرئيس ديوان رئيس الجمهورية •
مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره •

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٤٠٠ (٢٩ مارس سنة ١٩٨٠) •

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء سكرتارية صحفية برئاسة الجمهورية • كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مكتب لرئيس الجمهورية للشؤون الاعلامية يلحق بالسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية (الجريدة الرسمية في ١٣/٧/١٩٧٨ العدد ٢٨) •

- مساعد رئيس الديوان والمكاتب التابعة •
- وكيل الديوان للشؤون المالية والأفراد والادارات التابعة •
- وكيل الديوان للشؤون الادارية والادارات التابعة •
- وكيل الديوان للشؤون الفنية والادارات التابعة •
- ادارة الخدمات الطبية •
- ادارة السكرتارية •
- ديوان المظالم (١) •
- ديوان كبير الياوران •
- ديوان كبير الأمناء •
- ادارة العلاقات العامة •

مادة ٤ — يختص رئيس ديوان رئيس الجمهورية بممارسة الاختصاصات المالية والادارية وغيرها المنصوص عليها في القوانين واللوائح المقررة للوزراء وذلك بالنسبة لنشاط رئاسة الجمهورية وله أن يفوض غيره في مباشرتها كما يختص بإصدار القرارات التنظيمية لا تتبعه من أنشطة ، ووضع السياسة العامة للادارات والمكاتب التي تتبع رئاسة الديوان والتنسيق بينها وعرض مشروعات القرارات الجمهورية الخاصة بالتعاملين برئاسة الجمهورية على رئيس الجمهورية « وأعداد وتنسيق الترتيبات الفنية والادارية المتصلة بممارسة رئيس الجمهورية لمستوياته •

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى كل نص مخالف «

صدر برياسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (٢٢ يونية سنة ١٩٧٤) •

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٠/٤/١٩٨٠ - العدد ١٥) ونص في مادته الاولى على ما يأتى :
 « يلغى ديوان المظالم برئاسة الجمهورية » •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٤

في شأن وزارة لشئون رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعادة تنظيم رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزير شئون رئاسة الجمهورية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء •

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يباشر وزير شئون رئاسة الجمهورية الاختصاصات الآتية:

١ — تنظيم العلاقة بين رئاسة الجمهورية وبين كل من الحكومة والمؤسسات الدستورية والتنظيمات الشعبية ، وتيسير الاتصالات بين رئاسة الجمهورية وبين تلك الجهات •

٢ — عرض مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية والاتفاقات الدولية على رئيس الجمهورية •

رئاسة الدولة ٤٠٥

٣ - عرض المواضيع والمسائل المطروحة للبحث على مجلس الوزراء واللجان الوزارية والسلطة التشريعية على السيد رئيس الجمهورية وكذلك عرض قرارات وتوصيات مجلس الوزراء واللجان الوزارية في شأنها .

٤ - الاشراف على أعمال الأمانات الفنية للمجالس القومية المتخصصة والمكاتب والأجهزة الاستشارية برئاسة الجمهورية وتنظيم أعمالها .
٥ - القيام بالمهام التي يكلفه بها رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - تشكل وزارة شئون رئاسة الجمهورية على النحو الآتي :

(أولا) قطاع مكتب الوزير ويتكون من :

- (أ) المكتب الفني .
- (ب) العلاقات العامة .
- (ج) الشؤون المالية والإدارية .
- (د) مكتب الأمن .

(ثانيا) قطاع شئون الأجهزة التنفيذية :

- شئون مجلس الوزراء والوزارات .
- مكتب القوانين والقرارات والاتفاقيات الدولية .
- شئون الوزارة الاتحادية .

(ثالثا) قطاع شئون المؤسسات الدستورية والتنظيمات الشعبية :

- شئون مجلس الشعب .
- شئون الاتحاد الاشتراكي .

(رابعا) قطاع المجالس القومية المتخصصة والمكاتب والأجهزة الاستشارية :

- المكتبة والتوثيق .

٤٠٦ رئاسة الدولة

— البيانات والاحصائيات •

— أمانات المجالس والمكاتب والأجهزة الاستشارية •

مادة ٣ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه •

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (٧ يولييه سنة ١٩٧٤) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧

بشان رداء رئيس الجمهورية في الحفلات الرسمية والوطنية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

قرر :

(المادة الأولى)

يرتدى رئيس الجمهورية في الحفلات الرسمية والوطنية وشاح
القضاء مع زى القائد الأعلى للقوات المسلحة رمزا للحق مع القوة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٩٧ (٥ أكتوبر سنة
١٩٧٧) .

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩:

بإنشاء صندوق للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٢ .
(٢) الجريدة الرسمية في ٢٩ مارس سنة ١٩٧٩ - العدد ١٣ « تابع » .

مادة ١ - ينشأ برئاسة الجمهورية صندوق للخدمات الطبية تكون له الشخصية الاعتبارية • ومقره مدينة القاهرة ، ويخضع لاشراف رئيس ديوان رئيس الجمهورية «

ويتولى الصندوق كفاءة توفير الخدمات الطبية للمعاملين الحاليين والسابقين برئاسة الجمهورية ولأسرهم •

مادة ٢ - تخصص للصندوق الاعتمادات اللازمة لتحقيق أغراضه في موازنة رئاسة الجمهورية ، ويكون من بين موارد ما قد يتقرر من اشتراكات المنتفعين من خدماته ، ومقابل استثمار أمواله • وكذلك الهبات والوصايا والتبرعات والاعانات التي تخصص لتحقيق أغراضه والتي يقبلها مجلس إدارته •

مادة ٣ - تصدر اللائحة الأساسية للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية (١) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتتضمن هذه اللائحة أسس وقواعد تنظيم الصندوق وإدارته وتحديد موارده وقواعد استثمار وانفاق أمواله لتحقيق أغراضه وتحديد أنواع ومستويات الخدمات الطبية التي يقدمها وشروط تقديمها ومدى مساهمة المنتفعين في نفقتها وذلك كله مع مراعاة الأسس الآتية :

(أولا) تحدد الاشتراكات الشهرية التي يدفعها المنتفعون بخدمات الصندوق بما لا يجاوز جنيها واحدا شهريا •

(ثانيا) قواعد استثمار أموال الصندوق ونظام قبوله للهبات والوصايا والتبرعات والاعانات بما يكفل تحقيق أغراضه •

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨١ باللائحة الأساسية لصندوق الخدمات الطبية برئاسة الجمهورية (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٧ العدد ١٩) •

رئاسة الدولة ٤٠٩

(ثالثا) نظام وقواعد ادارة الصندوق وتشكيل مجلس ادارته وطريقة اختبار أعضائه على أن يكون من بينهم ممثلون للمنتفعين بخدماته .

(رابعا) تحديد مستويات الخدمات الطبية التي يقدمها الصندوق وقواعد تحمل المستفيدين من خدماته مقابل ما يجاوز هذه المستويات .

(خامسا) نظام تقديم الخدمات الطبية للمنتفعين بواسطة ادارة الخدمات الطبية برئاسة الجمهورية أو غيرها من الجهات بحسب الأحوال .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يعصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٩ (٢٩ مارس سنة ١٩٧٩) .

قرار وزير العدل رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٩
بتحويل بعض العاملين بالادارة العامة للامن برئاسة الجمهورية
صفة مأمورى الضبط القضائى (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ ،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن
وحدات الأمن ،
وعلى موافقة رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

قرر :

مادة ١ - يخول مدير الادارة العامة للامن برئاسة الجمهورية ووكلائه
ورؤساء الفروع والأقسام والوحدات ومشرفوا الأمن بالادارة المذكورة
صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع على رئيس
الجمهورية ونائبه وأسرهما وعلى رؤساء الجمهورية السابقين وأسرهم وعلى
أحد ضيوف جمهورية مصر العربية من رؤساء الدول والحكومات الأجنبية
وكذلك الجرائم التى تقع فى مقار رئاسة الجمهورية والأماكن الملحقة بها
وتمس سلامتها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر فى ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٧٩) .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٦٦ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧٩

بشأن تعيين نقيب النقابات العامة مستشارين لرئيس الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٩ ،

قرر :

(المادة الاولى)

يعين السادة نقيب النقابات العامة المهنية والعمالية مستشارين لرئيس الجمهورية بحكم مناصبهم النقابية مع احتفاظهم بمناصبهم الأصلية .

(المادة الثانية)

لا يترتب على هذا التعيين أى التزامات مالية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رمضان سنة ١٣٩٩ (١٥ أغسطس سنة

١٩٧٩) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ - العدد ٣٤ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن استخدام السيارات التابعة لديوان رئيس الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٤ بتعيين رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم استخدام وتمليك سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية .

قرر :

(المادة الأولى)

يكون استخدام السيارات التابعة لديوان رئيس الجمهورية غير المخصصة لخدمة العامة وتمليكها طبقا للاحكام الواردة في المواد التالية .
ويقصد بالسيارات غير المخصصة للخدمة العامة التي لا تكون مخصصة

بصفة دائمة للأغراض الخاصة والمصلحية لرئاسة الجمهورية والتي تخدم الأغراض الوظيفية للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية بمختلف أوجهها .

(المادة الثانية)

تخصص لكل من العاملين بمكتب نائب رئيس لجمهورية وديوان رئيس الجمهورية والسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية ، الأصليين والمتدربين، شاغلي وظائف الإدارة العليا سيارة لاستعماله الوظيفي وإلخاض وذلك طبقاً للطرازات التي يحددها رئيس الديوان لكل فئة .

ويجوز بحسب الامكانيات المتاحة وبقرار من رئيس الديوان تخصيص سيارات للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية من شاغلي الدرجات الأدنى ممن تقتضى طبيعة وظائفهم استخدام السيارات على أن يكون ذلك فى أضيق الحدود وعند الضرورة القصوى .

ولا تخصص سيارة للعاملين بالرئاسة الذين لم يمضوا فى وظائفهم بها ستة أشهر ما لم يقرر رئيس الديوان . لاعتبارات صالح العمل خلاف ذلك .

(المادة الثالثة)

يكون الأصل تخصيص السيارة للعامل بدون سائق اذا توافرت فيه شروط ضمان القيادة السليمة من اجادته لها وتوافر الشروط الصحية وغيرها من الشروط التي يضعها رئيس الديوان لتأمين حسن استخدامها .

ويجوز لرئيس الديوان أن يقرر تخصيص السيارة بسائق لمن تقتضى ظروف عمله ذلك أو لمن لا تتوافر له شروط الضمان الكافى لاستخدام السيارة بنفسه .

(المادة الرابعة)

يعتبر الحامل المخصصة له سيارة مسئولاً مسئولية كاملة عما ينتج.

عن استخدامها كما يكون مسئولاً عن صيانتها وإجراء الإصلاحات اللازمة لها سواء نتجت عن الاستعمال العادي أو عن الحوادث التي يرتكبها •

(المادة الخامسة)

على العاملين الذين تخصص لهم سيارات بدون سائق أن يحسنوا استخدامها وأن يقوموا بأعمال الصيانة والإصلاح الواجبة لها بأذنين في ذلك عناية الرجل الواجبة لها بأذنين في ذلك عناية الرجل الحرص لأمواله •

وعلى اجهزة الفنى المختص بديوان الرئاسة اتخاذ الاجراءات الكفيلة للتأكد من تنفيذ ذلك •

كما يجب على العامل الذى خصصت له سيارة بدون سائق اعادة السيارة التى انتهت فترة تخصيصها أو تقرر إنهاء تخصيصها في حالة جيدة من الاستعمال العادي فاذا وجدت بها عيوب ناتجة من سوء الاستخدام تم اصلاح اللازم على نفقته •

وتستبدل البطاريات مرة كل سنتين واطارات السيارة المخصصة مرة كل ثلاث سنوات وذلك على نفقة رئاسة الجمهورية كما تتحمل الرئاسة تكاليف تجديد رخصة السيارة المخصصة ويتحمل العامل المخصصة له السيارة بقيمة المخالفات التى يستحق سدادها لدى تجديد الرخصة وتسدّد دفعة واحدة في هذا الميعاد •

(المادة السادسة)

تكون المدة المخصصة لاستخدام السيارة سبع سنوات من تاريخ بدء تسيرها وعند انقضاء هذه المدة تخصص للعامل سيارة أخرى جديدة اذا سمحت الامكانيات بذلك والا أجرى للسيارة تجديد شامل وتكون المدة المحددة لاستخدامها بعدها أربع سنوات •

وتكون أسبقية استعواض السيارة بأخرى حديثة للطرازات الأقدم من السيارات التي انتهت مدة استخدامها — وذلك طبقاً للنظام الذي يضعه رئيس الديوان •

(المادة السابعة)

يصرف للعاملين المخصص لهم سيارات بونات للوقود طبقاً للكميات المحددة بالجدول المرفق كما تصرف لهم مصاريف الصيانة والممرات حسبها هو محدد في الملحق المرفق • وذلك طبقاً للنظام الذي يضعه رئيس الديوان • ويتضمن هذا النظام جواز صرف بونات وقود اضافى حسب طبيعة الأعمال وفي حالة المأموريات الخاصة •

(المادة الثامنة)

لرئيس الديوان بقرار مسبب انتهاء تخصيص السيارة اذا ثبت اساءة استخدامها بما يعرضها للتلف أو يسيء لكرامة الوظيفة ومقتضياتها •

(المادة التاسعة)

يوقف تخصيص السيارة للعامل ويلزم بتسليمها في حالات الاعارة والفدب خارج الرئاسة لمدة تجاوز ثلاثة أشهر وكذا في حالات الاجازات الدراسية أو الخاصة التي تجاوز هذه المدة والوقف عن العمل •

(المادة العاشرة)

لا يجوز الجمع بأى حال من الأحوال بين بدل الانتقال الثابت وبين تخصيص السيارة •

(المادة الحادية عشر)

يجوز اذا سمحت الظروف للعاملين برئاسة الجمهورية المخصصة لهم سيارات على الوجه المتقدم متى أمضوا بخدمتها أربع سنوات متصلة ، واذا

رغبوا في ذلك ان يمتلكوا تلك السيارات عند تركهم الخدمة برئاسة الجمهورية لغیر الأسباب الماسة بالكرامة والشرف ، كما يجوز ذلك لن حدده الناحل من أفراد أسرته (زوجته أو أولاده) حسب الأحوال في حالة وفاة الناحل أثناء الخدمة .

ويحدد النثم الذي تباع به السيارة عند التملك طبقا للعناصر الآتية :

(أ) القيمة الدفترية وقت شرائها .

(ب) قيمة ما ركب بها من ادوات وأجهزة اضافية .

(ج) ثلث قيمة المعمرات التي أجريت للسيارة قبل التملك وبعد

تقدير قيمة السيارة ، وفقا للعناصر المتقدمة ، تحسب القيمة عند التملك على أساس استئزال قسط الاستهلاك الآتي :

٢٠٪ لاستعمال سنة .

٣٠٪ لاستعمال سنتين

٤٠٪ لاستعمال ثلاث سنوات

٥٠٪ لاستعمال أربع سنوات

٦٠٪ لاستعمال خمس سنوات

٧٠٪ لاستعمال ست سنوات فأكثر

(المادة الثانية عشر)

يتم تسديد ثمن السيارة المملكة على ستين قسطا شهريا متساويا ويضاف الى النثم المحدد طبقا للمادة السابقة مصاريف استصدار وثائق تأمين بثمر السيارة أو المتبقى من ثمنها لصالح رئاسة الجمهورية في حالة الفقد الكامل أو التلف الجسيم .

ويؤخذ على العاملين اقرار بخضم الأقساط المستحقة .

(المادة الثالثة عشر)

يضع رئيس الديوان نظاما لنقل العاملين برئاسة الجمهورية من

رئاسة الدولة ٤١٧

لا ينطبق عليهم نظام التخصيص من منازلهم أو مقار أعمالهم والعودة
بسيارات الركوب الجماعية •

(المادة الرابعة عشر)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتخليم استخدام
وتملك سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية •

(المادة الخامسة عشر)

على رئيس ديوان رئيس الجمهورية ووزير المالية كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القرار •

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية •

صدر برياسة الجمهورية في ١٤ ربيع الثانى سنة ١٤٠٠ (اول مارس
سنة ١٩٨٠) •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠

بإصدار النظام الأساسي «لهيئة مستشاري رئيس الجمهورية» (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٧١ بتكليف الجواز الحكومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٠ في شأن دراسة تكوين هيئة مستشاري رئيس الجمهورية ،

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ برئاسة الجمهورية ، جهاز باسم « هيئة مستشاري رئيس الجمهورية » ويتبع الرئيس مباشرة .

(المادة الثانية)

تشكل هيئة مستشاري الرئيس من عدد من المستشارين لمجالات العمل القومي السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتحدد اللائحة الداخلية للهيئة تلك المجالات .

(المادة الثالثة)

يعين رئيس الجمهورية رئيسا للهيئة يتولى دعوتها للاجتماع ويقوم

(١) الجريدة الرسمية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٤٨

بمهمة تنسيق الأعمال الداخلية بها ، كما يقوم بالتنسيق بين نشاطها ونشاط الأجهزة الاستشارية الأخرى .

ويعين المستشارون لمدة سنتين قابلة للتجديد ، بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس الهيئة من ذوي الفكر والخبرة على أن تكون غالبيتهم من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث العلمية الحاليين والسابقين .

(المادة الرابعة)

يختص مستشار رئيس الجمهورية بحراسة وبحث الموضوعات التي تتحال اليه من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة وإبداء الرأي فيها .

كما يتكون للمستشار ، من خلال رئيس الهيئة ، إحاطة رئيس الجمهورية علما بموضوع يرى أهمية عرضه عليه مشفوعا برأيه فيه .

ويكون لهيئة المستشارين ، بعد العرض على رئيس الجمهورية ، توجيه الدعوة لعقد مؤتمر عام ، على المستوى الداخلي أو الدولي ، يتولى حراسة وبحث موضوع معين أو مجموعة موضوعات مشابهة ، ذات طابع قومي عام ، لإصدار توصيات بشأنها ، يرفعها رئيس الهيئة الى رئيس الجمهورية .

ولا يجوز إعلان الدراسات والبحوث والتوصيات المذكورة إلا بعد موافقة رئيس الجمهورية .

(المادة الخامسة)

لرئيس هيئة المستشارين طلب الدراسات والبحوث والبيانات المتاحة لدى أجهزة الدولة المختلفة بغرض الاستعانة بها في أداء مهام الهيئة .

(المادة السادسة)

للمستشار رئيس الجمهورية ، بعد العرض على رئيس هيئة المستشارين،

٤٢٠ رئاسة الدولة

الاستعانة بصفة مؤقتة بالخبراء والباحثين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العلمية ومن غيرهم ، وذلك لمعاونته في أداء المهمة المكلف بها .

(المادة السابعة)

يصدر رئيس الجمهورية بناء على اقتراح هيئة المستشارين ، لائحة العمل الداخلية للهيئة .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لنشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المصرم سنة ١٤٠١ . (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١

بتشكيل « مجلس هيئة مستشارى رئيس الجمهورية »

و « مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى »

و « الامانة العامة » (١)



رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز
الحكومى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧١ لسنة ١٩٨٠ فى شأن دراسة
تكوين هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن اصدار
الانظام الاساسى لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد
المهندس سيد مرعى رئيسا لهيئة مستشارى رئيس الجمهورية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن موازنة
هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس هيئة مستشارى رئيس الجمهورية ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٢ ابريل سنة ١٩٨١ - العدد ١٤ .

قرار :

(المادة الأولى)

تضم هيئة مستشارى رئيس الجمهورية الأجهزة التالية :

- أولا : رئيس هيئة المستشارين •
- ثانيا : مجلس هيئة المستشارين ولجانه •
- ثالثا : مجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى •
- رابعا : الأمانة العامة لهيئة المستشارين •

وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصات كل من رئيس الهيئة ، ومجلس الهيئة ، ومجلس رؤساء مؤسسات البحث العلمى ، والأمانة العامة ، ونظام العمل بالهيئة والعلاقة بين هذه الأجهزة وغيرها من الأجهزة المسؤولة عن البحوث .

يشكل مجلس الهيئة برئاسة رئيس هيئة المستشارين ، ويضم بعض ذوى المناصب العلمية الرئاسية بحكم مناصبهم ، وكذلك من يختارهم رئيس الجمهورية من بين فئات محددة ، وذلك وفقا لما يلى :

أولا : أعضاء بحكم مناصبهم :

١ - مستشارو رئيس الجمهورية (ويصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية وفقا لما هو وارد بالمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠) •

٢ - رؤساء الجامعات •

٣ - رئيس أكاديمية البحث العلمى

٤ - أمين المجلس الأعلى للجامعات •

٥ - رؤساء مؤسسات ومراكز البحث العلمى والأجهزة الآتية :

(أ) رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء •

- (ب) رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- (ج) رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات .
- (د) رئيس المركز القومى للبحوث .
- (هـ) رئيس المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية .
- (و) رئيس المعهد القومى للتنمية الادارية .
- (ز) مدير معهد التخطيط القومى .
- (ح) مدير هيئة الطاقة الذرية .
- ٦ - رئيس الاتحاد العام للعمال .

ثانيا : اعضاء يختارهم رئيس الجمهورية من بين الفئات الآتية :

- ١ - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العلمية التالين أو السابقين .
- ٢ - أعضاء مجالس ادارة اندية هيئات التدريس بالجامعات .
- ٣ - رؤساء النقابات المهنية .
- ٤ - الشخصيات الامة من ذوى الفكر والخبرة .

(المادة الثالثة)

يتفرع عن مجلس الهيئة لجان متخصصة ومؤقتة تتولى دراسة ويحث ما يحال اليها من موضوعات محددة ، وتصدر بشأنها توصياتها التى تقدمها الى رئيس هيئة المستشارين .

ويعدى الوزير أو الوزراء المختصين لحضور اجتماعات كل لجنة من هذه اللجان .

(المادة الرابعة)

يشكل « مجلس رؤساء » بسات البحث العلمى » ، برئاسة رئيس هيئة المستشارين وعضوية وزير الدولة للتعليم والبحث الطبى ورئيس

أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ورؤساء مؤسسات البحث العلمى والأجهزة الموضحة فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وأمين المجلس الأعلى للجامعات ، ومن تحدده اللائحة الداخلية للهيئة من رؤساء لأجهزة البحوث الأخرى فى الدولة •

ويكون رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مقررا لهذا المجلس •

يدعى الوزير أو الوزراء المختصين لحضور اجتماعات المجلس • عند بحث الأمور المتصلة بوزاراتهم أو المتصلة بجهات البحث العلمى التابعة لها • ويقوم هذا المجلس بمهام التنسيق والتخطيط لأنشطة هذه الأجهزة بما يتفق وأهداف هيئة المستشارين ويساعدها فى أداء مهامها ، وبما يحقق تكامل البحوث وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

(المادة الخامسة)

على مؤسسات البحث العلمى المبينة فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية ، وغيرها من الأجهزة التى تقوم بلجراء أبحاث العلمى أو الفنية ، أعداد البحوث أو الدراسات أو البيانات التى يطبها رئيس هيئة المستشارين وموافاته بها •

كما يقوم كل جهاز أو مركز من مؤسسات البحث العلمى المنصوص عليها فى البند الرابع من الفقرة أولا من المادة الثانية — فى حدود موعد أقصاه نهاية شهر مارس من كل عام — بأعداد تقرير عن نشاطه العلمى والفنى والإدارى خلال العام السابق يوافق به رئيس هيئة المستشارين •

(المادة السادسة)

تشكل الأمانة العامة برئاسة رئيس هيئة المستشارين وعضوية عدد لا يتجاوز خمسة عشر عضوا يختارهم رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الهيئة •

- ويدعى لحضور اجتماعاتها نقيب رئيس الوزراء أو من ينييه عنه .

(المادة السابعة)

تعد الأمانة العامة مشروع اللائحة الداخلية لهيئة وتصدر بقرار
من رئيس الهيئة .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالى لنشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الاولى سنة ١٤٠١ (١٩)
مارس سنة ١٩٨١) .

قرار وزير شؤون مجلس الوزراء

وزير الدولة للتنمية الإدارية

رقم ٢٠٤٨ لسنة ١٩٨٣ (١)

وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرارات
المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة شؤون الخدمة المدنية بجلستها المنعقدة بتاريخ
١٩٨٣/٥/٢٩ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستثنى الماملون المنتدبون بكل من رئاسة الجمهورية وجهاز
المطبوعات والصحافة بوزارة الاعلام من احكام الفقرة الأولى من المادة
٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٣ (٤ يونيه
سنة ١٩٨٣) .

مستشار / هادي عبد الباقي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن اختصاصات أمين عام رئاسة الجمهورية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المتضمن تحديد اختصاصات أمين عام رئاسة الجمهورية ،

قرر :

(المادة الأولى)

يختص أمين عام رئاسة الجمهورية بما يلي :

١ - يرأس الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ويمارس الاختصاصات المالية والإدارية وغيرها المنصوص عليها في القوانين واللوائح المقررة للوزراء بالنسبة لجميع أجهزة رئاسة الجمهورية وله أن يفوض في مباشرتها .

١ - عرض واستصدار القرارات الجمهورية الخاصة بجميع أجهزة رئاسة جمهورية والعالمين بها وكذلك استصدار جميع القرارات الجمهورية الأخرى بعد اعتمادها من السيد رئيس الجمهورية .

٢ - مكرر - (مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦ لسنة ١٩٨٧) يخول السلطة الواردة بالمادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لمنح بدل التمثيل لشاغلي الوظائف العليا برئاسة
في ضوء الفئات المالية المعمول بها للجهاز الإداري للدولة •

٣ - الاتصال بالسلطات المصرية والأجنبية في كل ما يتعلق بممارسة
اختصاصاته •

٤ - استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب فيما يتعلق بممارسة
اختصاصه •

٤ - استقبال السفراء والمبعوثين الأجانب فيما يتعلق بممارسة
اختصاصاته •

٥ - عرض أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية على رئيس الجمهورية •

٦ - عرض وإصدار البراءات التي يقرها رئيس الجمهورية بمنح
القلائد والأوسمة والأنواط وقبول الأجنبية منها •

٧ - مسئول عن جميع ما يختص بركابيات وسيارات رئاسة الجمهورية •

٨ - اتخاذ الاجراءات والترتيبات الخاصة بما يلي :

(أ) تنقلات رئيس الجمهورية داخل وخارج الجمهورية •

(ب) تجهيز أماكن الإقامة الخاصة برئيس الجمهورية وكذا قبور
الضيافة واستراحات رئاسة الجمهورية •

(ج) زيارات رؤساء الدول وكبار ضيوف جمهورية مصر العربية
طبقا للتوجيهات الصادرة بهذا الشأن •

(د) الاجتماعات والمؤتمرات والحفلات والمآدب التي يشرفها
رئيس الجمهورية •

٩ - مراجعة الأحكام القضائية وعرضها على رئيس الجمهورية
لإعتمادها •

١٠ - تنسيق علاقة وزارة الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة
برئاسة الجمهورية بما يتعلق بصيوان كبير الياوران •

- ١١ - تنظيم ومبحث ودراسة الشكوى والالتماسات المقدمة للسيد رئيس الجمهورية ولرئاسة الجمهورية وعرض أو معالجة الفردية منها وتحليل ودراسة ما يمكن أن يكون له دلالة عامة واعداد تقارير بشأنها .
- ١٢ - يقوم بأية مهام أخرى يكلفه بها السيد رئيس الجمهورية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رمضان سنة ١٤٠٣ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٣) .

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧

بتحديد مرتب ومخصصات رئيس الجمهورية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه : وقد أصدرناه :

مادة ١ - يحدد مرتب رئيس الجمهورية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه سنويا ،
وبدل التمثيل ، بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه سنويا •

ويستحق معاشا يساوى مجموع المرتب وبدل التمثيل المشار اليهما •

ويؤول هذا المعاش من بعده لزوجته طول حياتها ما لم يتزوج
ولأولاده ابنين حتى الانتهاء من دراستهم انجامية أو بلوغهم سن اثنامنة
والعشرين ايها أقرب البنات الى ان يتزوجن ، ويتم توزيع المعاش بين
المستحقين وفقا لأحكام قانون انتسابين الاجتماعى الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له وطبقا للأحكام والقواعد التى
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ولا يخضع بدل التمثيل والمعاش
المستحق وفقا لأحكام هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم •

مادة ٢ - تكفل الدولة دون مقابل مسكنا ملائما يعد لسكنى رئيس
الجمهورية بعد تركه منصبه ولأسرته حال حياته ، ومن بعده لزوجته
ولأولاده طبقا للأحكام والقواعد المنصوص عليها فى المادة النسبابة •

وتتحمل الدولة التكاليف اللازمة لتوفير الحراسة والأمن والرعاية
اللازمة لرئيس الجمهورية السابق ، كما تتحمل بجميع الضرائب والرسوم
المقررة على شاغلى المساكن •

ويصدر رئيس الجمهورية القرارات المنفذة لذلك •

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القانون •

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما تقتضيه المادة ٨٠ من الدستور •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (٥ يولية سنة
١٩٨٧) •

صلى مبارك

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

رقابة ادارية

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤
بإعادة تنظيم الرقابة الادارية (١، ٢، ٣)**

**باسم الامة
رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
الانتظيم السياسي لسلطات الدولة الطيا ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة
والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة
الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٢ .
(٢) صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة الرسمية في
١٩٦٩/٨/٢١ - العدد ٣٤) ونص في مادته الرابعة على ما يأتي :
« يستبدل بعبارات « موظف ومستخدم » و « الوظائف الفنية المتوسطة
والكائنة » و « وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة » أينما وردت
في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه العبارات الآتية : « عامل »
و « مجموعتنا الوظائف الفنية والمكتبية » ومجموعة وظائف الخدمات
المعاونة » .

(٣) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧٦
(الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٢ - العدد ٣٦) ونص في مادته الاولى
على ما يأتي : - « تتبع الرقابة الادارية رئيس مجلس الوزراء ، ويكون
له سلطة الوزير المختص بالنسبة لها بما في ذلك سلطات الاشراف
والتوجيه والرقابة » .

وعلى انقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .
وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

الباب الاول

الرقابة الادارية وتكوينها واختصاصاتها

مادة ١ - الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذى وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء .

مادة ٢ - (الفقرة (ج)) مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ (مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تخضع الرقابة الادارية بالآتى :

(أ) بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والانتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم الادارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم للاجهزة العامة واقتراح وسائل تلافيتها .

(ب) متابعة تنفيذ القوانين اذا اكتشف أن القرارات واللوائح الاهليمية السارية وافية لتحقيق الغرض منها .

(ج) انكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها .

كما تختص بكشف وضبط الجرائم التى تقع من غير العاملين ، والتى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو انخدمات العامة . وذلك بشرط الحصول على اذن كتابى من النيابة العامة قبل اتخاذ الاجراءات .

والرقابة الادارية في سبيل ممارسة الاختصاصات سالفة الذكر الاستعانة برجال الشرطة وغيرهم من رجال الضبطية القضائية وذوى الخبرة مع تحرير محضر أو مذكرة حسب الاحوال .

(د) بحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الاهمال فى أداء واجبات الوظيفة ، ومقترحاتهم فيما يملن لهم أو يلمسونه بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل وسرعة انجازه ، وكذلك بحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الاهمال ، أو الاستهتار أو سوء الادارة أو الاستغلال ، وكذلك ما تتعرض له وسائل الاعلام المختلفة فى هذه النواحي .

مادة ٣ - تختص كذلك الرقابة الادارية بمذ رئيس المجلس التنفيذى والوزراء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها منها ، وبأى عمل اضافى آخر يهد به اليها رئيس المجلس التنفيذى .

مادة ٤ - تباشر الرقابة الادارية اختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه .

مادة ٥ - ترفع الرقابة الادارية تقاريرها متضمنة نتيجة تحرياتهما وأبحاثهما ودراساتها ومقترحاتها الى رئيس المجلس التنفيذى لاتخاذ ما يراه بشأنها .

مادة ٦ - يكون للرقابة الادارية فى سبيل مباشره اختصاصاتها حق طلب أو الاطلاع أو التحفظ على أية ملفات أو بيانات أو أوراق أو الحصول على صورة منها ، وذلك من الجهة الموجودة فيها هذه الملفات أو البيانات أو الأوراق بما فى ذلك الجهات التى تعتبر البيانات التى تتداولها سرية ، وكذلك استدعاء من ترى سماع أقوالهم .

كما يجوز لها أن تطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته أو إبعاده مؤقتاً عنها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ويصدر قرار الايقاف أو الإبعاد المؤقت من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٧ - يعاقب تأديعياً موظف في الجهات التي تباشر الرقابة الادارية اختصاصاتها فيها ، يخفى بيانات يطلبها أعضاء الرقابة الادارية أو يمتنع عن تقديمها اليهم أو يرفض اطلاعهم عليها ، مهما كانت طبيعتها ، وكذلك من يمتنع عن تنفيذ طلب الاستدعاء .

مادة ٨ - يجوز للرقابة الادارية أن تجري التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك .

وإذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال واذن من رئيس الرقابة الادارية أو من نائيه . وعلى النيابة الادارية أو النيابة العامة افادة الرقابة الادارية بما انتهى اليه التحقيق ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي بالنسبة الى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتبتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه سنوياً عند إحالتهم للتحقيق .

مادة ٩ - (ملغاة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣) .

مادة ٩ - مكرراً - (١) تنقسم وظائف الرقابة الادارية فيما عدا الوظائف العليا الى المجموعات التالية :

(١) مضافة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٨/٢١ - العدد ٣٤) وصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر «١») ونص في مادته الثانية على ما يأتى : « تلغى جداول مرتبات مجموعات الوظائف الفنية والمكتبية والخدمات المعاونة الملحقه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

- (أ) وظائف رقابة •
- (ب) وظائف فنية •
- (ج) وظائف مكتبية •
- (د) وظائف خدمات معاونة •

وتحدد فئات هذه الوظائف وعلاواتها الدورية وفقا لتجداول المنحة بهذا القانون . وذلك مع عدم الاخلال بحكم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية •

الباب الثانى

فى نظام اعضاء الرقابة الادارية

الفصل الاول

التعيين والندب والنقل والترقية والعلاوات والاعارة (١)

مادة ١٠ — يشترط غيمن يشغل احدى وظائف الرقابة الادارية :

ويطبق فى شأن شاغلى هذه الوظائف جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وأية تعديلات ترد عليه مستقبلا وذلك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ مع صرف الفروق المالية المستحقة اعتبارا من هذا التاريخ » •

(١) صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر «١» ونص فى مادته الثالثة على ما يأتى : « يحدد بدل التمثيل لرئيس الرقابة الادارية بقرار من رئيس الجمهورية ويمنح نائب رئيس الرقابة الادارية بدل التمثيل المقرر لوكيل أول الوزارة ، ويمنح الوكيل بدل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة • كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير بدل تمثيل لشاغلى الوظائف الرئيسية الاخرى •

(١) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أبوين
يتمتcan بهذه الجنسية ، وكامل الأهلية المدنية .

=

ولا يخضع بدل التمثيل وعلوة الرقابة للضرائب ، ويسرى الخفض
المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب
الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين والمعدل
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ والقوانين المعدلة له على بدل التمثيل
وعلاوة الرقابة .

ولا يجوز أن يزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠ ٪ من
المرتب الاساسى » .

وصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١ لسنة ١٩٨٤ بشأن
تصديق فئة علاوة الرقابة لبعض وظائف الاعضاء بهيئة الرقابة الادارية
(الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/٨ - العدد ١٠) ونص على ما يأتى :
مادة ١ - يمنح رئيس هيئة الرقابة الادارية علاوة رقابة ٥٠٠ جنيه
سنويا .

مادة ٢ - يمنح شاغلوا الوظائف العليا من الفئة الممتازة بهيئة الرقابة
الادارية علاوة رقابة ٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا
من ١٩٨٣/٧/١ .

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل
فئة مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية التى تمنح للاعضاء
والعاملين بهيئة الرقابة الادارية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/٢٢ -
العدد ١٣) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - تعدل فئة مقابل الجهود غير العادية والاعمال الاضافية
التي تمنح للاعضاء والعاملين بهيئة الرقابة الادارية لتكون ٥٠ ٪
(خمسين فى المائة) من الراتب الاساسى لكل منهم .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٧٨ لسنة ١٩٦٦ باستثناء علاوة
الرقابة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم
الرقابة الادارية من القواعد الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١
لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت (لجريدة الرسمية فى
١٩٦٦/٥/١٧ - العدد ١١٠) .

(ب) أن يكون حاصلًا على مؤهل عال من احدى الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية .

(ج) أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف ولو كان قد رد اليه اعتباره .

(هـ) ألا يكون متزوجا من أجنبية ما لم يحصل على اذن بذلك من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ١١ - يكون التعيين في وظائف الرقابة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة ، ويجوز التعيين عن طريق النقل من أى جهة حكومية مدنية أو عسكرية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ١٢ - (١) يكون تعيين رئيس الرقابة الادارية ونائبه بقرار

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس هيئة الرقابة الادارية في بعض الاختصاصات (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/٢٢ - العدد ٤٣) المعدل بالقرار رقم ١٧١٣ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/١٠/٢٩ - العدد ٤٤) والقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣) ونص على ما يأتى :

مادة ١ - يفوض السيد / محمود حسن عبد الله رئيس هيئة الرقابة الادارية في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بالنسبة لاعضاء هيئة الرقابة الادارية عدا وظائف الادارة العليا . كما يفوض رئيس هيئة الرقابة الادارية بالنسبة الى أعضاء الهيئة والعاملين بها في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء في الترخيص بالسفر الى الخارج المنصوص عليها في قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما مع مراعاة القواعد والاجراءات الملحقه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

من رئيس الجبهة بناء على ترشيح رئيس المجلس التنفيذي ، ويكون تعيين سائر أعضاء الرقابة الادارية وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شؤون الأفراد بالرقابة الادارية •

ويحل النائب محل رئيس الرقابة عند غيابه ويكون له جميع اختصاصاته •

مادة ١٣ - تنشأ فى الرقابة الادارية لجنة تسمى « لجنة شؤون الأفراد » تشكل برئاسة نائب رئيس الرقابة وعضوية أقدم أربعة من أعضاء الرقابة فئة (أ) بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة ، فان نقص عن ذلك استكمل المقدمين أقدم الأعضاء من الفئة (أ) أو الفئات التى تليها •

وفى حالة غياب رئيس اللجنة يحل محله أقدم الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ١٤ - يحلف رئيس الرقابة الادارية وجميع الأعضاء المعينين بها قبل مباشرتهم أعمالهم يمينا بأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والمصدق ، ويكون حلف رئيس الرقابة ونائبيه أمام رئيس المجلس التنفيذي . وحلف باقى الأعضاء أمام رئيس الرقابة الادارية •

مادة ١٥ - (١) يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذي بناء على عرض رئيس الرقابة الادارية ندب الموظف من أية جهة حكومية مدنية أو عسكرية الى الرقابة الادارية بعد موافقة الجهة التى يتبعها الموظف فضلا عن موافقة الموظف المطلوب لديه •

ويراعى بالنسبة الى المتدربين الى الرقابة الادارية ما يأتى :

(أ) ألا يكون لهم أى اشراف أو سيطرة أو سلطة على الجهة المدنية أو العسكرية التى يتبعونها •

(ب) ألا يكون للجهات المنتدبين منها مدنية أو عسكرية أى اشراف أو سيطرة عليهم خلال فترة انتدابهم .

(ج) أن يتقاضوا مرتباتهم وبدلاتهم وعلاواتهم التى كانوا يتقاضونها قبل نديهم وذلك من الجهة المنتدبين منها مع مراعاة ما تقضى به المادة (١٦) .

مادة ١٦ - يكون للموظف المنتدب جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لأعضاء الرقابة طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الموظف المنتدب من وظيفته الأصلية ومن الوظيفة المنتدب اليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتدب فى مربوطها .

مادة ١٧ - (١) يتم بقرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على عرض رئيس الرقابة الادارية بعد أخذ رأى لجنة شئون الأفراد نقل الموظف من أية جهة حكومية مدنية أو عسكرية الى الرقابة الادارية ، بشرط موافقة الموظف كتابة على النقل مع مراعاة وجوب سبق نديه الى الرقابة الادارية لمدة لا تقل عن سنة ، وفى خلال هذه المدة يقدم عنه تقرير كفاءة نصف سنوى . ويشترط فيمن يقبل نقله ألا يقل تقدير التقريرين الأخيرين عنه فى مدة نديه عن درجة جيد .

» مادة ١ - يفوض السيد / محمود حسن عبد الله رئيس هيئة الرقابة الادارية فى مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها فى المواد ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة الادارية عدا وظائف الادارة العليا .

كما يفوض رئيس هيئة الرقابة الادارية بالنسبة الى أعضاء الهيئة والعاملين بها فى مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء فى الترخيص بالسفر الى الخارج المنصوص عليها فى قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما مع مراعاة القواعد والاجراءات الملحقه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية » .

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) يكون تسوية حالة الموظف المنقول الى الرقابة الادارية باحدى وظائف الرقابة بوضعه في الفئة المعادلة لدرجة أو فئة وظيفته ، وبأقدميته في هذه الدرجة أو الفئة ، بشرط أن يكون مستوفيا المدد المنصوص عليها في الجداول الملحقه بهذا القانون في الدرجة أو الفئة السابقة للفئة التي يوضع فيها .

فاذا كان نقله الى احدى وظائف الرقابة الادارية من الفئة « هـ » حسبت أقدميته فيها من تاريخ تعيينه في أدنى درجات أو فئات التعيين .

مادة ١٨ مكرر^(١) يوضع من ينقل من ضباط القوات المسلحة أو هيئة الشرطة إلى هيئة الرقابة الإدارية في الفئة المعادلة لرتبته التي يشغلها وقت النقل محددة على الأساس الآتي :

رتب القوات المسلحة وهيئة الشرطة	فئات هيئة الرقابة الادارية
لواء	العالية
عميد	أ
عقيد	ب
مقدم	ج
رائد	د
نقيب	هـ ممتازة
ملازم أول وملازم	هـ

ويسرى هذا التعادل عند نقل ضباط القوات المسلحة وهيئة الشرطة الى فئات الرقابة الادارية وذلك دون الاخلال بالأحكام الواردة في القوانين المنظمة للجهتين المشار اليهما عند النقل الى جهات أخرى .

مادة ١٨ مكررا (١) - (١) ترتب الأقدمية فيما بين المنقولين الى

(١) المواد ١٨ مكر ، ١٨ مكر (١) ، ١٨ مكر (٢) مضافة بالمادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٣) .

هيئة الرقابة الادارية من تاريخ الحصول على الرتبة أو الدرجة التي كان يشغلها كل منهم عند النقل وذلك بأقدمية في فئة الرقابة تعادل أقدميته في الرتبة أو الدرجة المنقول منها .

مادة ١٨ مكررا (٢) - (١) في جميع الأحوال يحتفظ للمنقول الى هيئة الرقابة الادارية براتبه وبدلاته الأصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز في السنتين الأخيرتين من قبل وذلك بصفة شخصية ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للموظفة التي يتم النقل اليها .

مادة ١٩ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للجنة شئون الأفراد أن تمنح الموظف المنقول علاوة أو أكثر بحيث لا تزيد عن أربع علاوات سنوية من علاوة الفئة التي يدخل فيها مرتبه بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الفئة ، وإذا كانت ماهية الموظف تقل عن أول مربوط أدنى فئة يجوز منحه أول مربوط هذه الفئة .

مادة ٢٠ - (ملغاة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) .

مادة ٢١ - (مستحقة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥) يجوز للجنة شئون الأفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذي ينقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشغلها وبشرط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة .

ويسرى هذا الحكم على شاغلي الوظائف الفنية والمكتبية ووظائف الخدمات المعاونة بالرقابة الادارية .

مادة ٢٢ - يجوز نخب أحد أعضاء الرقابة للتقييم مؤقتا بعمل معين في أية جهة حكومية أخرى أو في هيئة عامة أو مؤسسة عامة وفي هذه الحالة تستمر معاملته كما لو كان يعمل في الرقابة الادارية .

مادة ٢٣ - يجوز نخب أحد أعضاء الرقابة للتقييم مؤقتا بعمل معين الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة أو الى الحكومات

الأجنبية أو الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من رئيس المجلس التنفيذي، ويكون الحد الأقصى لمدة الاعارة سنتين سواء كانت داخلية أو خارجية ، ويشترط لاثتمام الاعارة موافقة العضو عليها كتابة .

فاذا عاد المعار الى عمله بالرقابة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته .

مادة ٢٤ - (١) يجوز بقرار من رئيس المجلس لتنفيذ نقل أى عضو من الرقابة الى أية وظيفة عامة أخرى بناء على طلب رئيس الرقابة بعد أخذ رأى لجنة شؤون الأفراد ، ولا يشترط في هذه الحالة الحصول على موافقة العضو .

مادة ٢٥ - حددت فئات وظائف ومرتببات وعلاوات وبدلات أعضاء الرقابة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٣٦ - يكون لرئيس الرقابة الإشراف الفنى الإدارى على أعمال الرقابة الادارية وأعضائها واصدار القرارات التى يتطلبها تنظيم الهيئة وسير العمل فيها .

مادة ٣٧ - لا تجوز الترقية قبل استيفاء المدد والأحكام المقررة للترقية في جدول الوظائف والمرتبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٣٨ - كل ترقية تعطى الحق في علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها العضو أو بدايتها أو مربوطها الثابت أيهما أكبر .

وكذلك تعطى الحق في العلاوات والبدلات المقررة للدرجة المرقى اليها العضو وتستحق العلاوات والبدلات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

(١) انظر التعليق - بالهامش - على المواد ١٢ و ١٥ و ١٧ من هذا القانون .

مادة ٢٩ - تكون الترقية في وظائف الرقابة حتى الفئة (ج) بالأقدمية المطلقة في فئة الوظيفة مع تخطي العضو الحاصل على درجة ضعيف على أن تحجز له وظيفة في الميزانية ويكتب عنه تقرير ثان بعد ستة أشهر من تسلمه التقرير المنصوص عليه في المادة (٢٣) فإذا حصل في التقرير الثاني على درجة جيد على الأقل رقى اعتبارا من تاريخ اعتماد التقرير الثاني ، أما اذا حصل على درجة أقل فيجوز شغل الوظيفة المحجوزة له .

أما الترقية من الفئة (ج) الى الفئات التي تليها فتكون كلها بالاختيار للكفاية وتكون الترقية اليها من بين الحائزين على درجة جيد جدا على الأقل في التقريرين الأخيرين .

مادة ٣٠ - يكون منح أعضاء الرقابة العلاوات الحورية بقرار من رئيس الرقابة بعد موافقة لجنة شئون الأفراد .

مادة ٣١ - تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بنظام التقارير السرية عن تقدير كفاية الأعضاء وتصدر اللائحة بقرار من رئيس الرقابة الادارية .

مادة ٣٢ - يخضع لنظام تقارير الكفاءة السنوية أعضاء الرقابة حتى الفئة (ب) وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام على أساس تقدير كفاية العضو باعتباره ممتازا أو جيد جدا أو جيدا أو متوسطا أو ضعيفا .

مادة ٣٣ - يترتب على تقديم تقرير عن العضو بدرجة ضعيف حرمانه من أول علاوة حورية ويسلم العضو المقدم عنه التقرير بدرجة ضعيف صورة من تقرير الكفاءة السنوى ، ويجوز له خلال أسبوعين من تسلمه التقرير أن يقدم الى لجنة شئون الأفراد ما يكون لديه من ملاحظات .

مادة ٣٤ - عضو الرقابة الذى يقدم عنه تقريران بدرجة ضعيف يحال الى الهيئة التأديبية التى يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته، فإذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيها بذلك ولها

أن تقرر نقله الى وظيفة أخرى بالرقابة الادارية بذات الدرجة أو المرتب .

فاذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف تقترح الهيئة المشار اليها في الفقرة السابقة نقله من الرقابة الادارية ويتم النقل بقرار من رئيس المجلس التنفيذي .

مادة ٢٥ - ينشأ لكل عضو من أعضاء الرقابة ملف يلحق بملف الخدمة توضع فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متعلقا بوظيفته كما تودع فيه الملاحظات المتطقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه واقرار من العضو يقدم كل عام عن حالته الاجتماعية وآخر عن حالته المالية وما يطرأ عليها من تغيير .

كذلك يودع فيه كل ما يثبت صحته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الأفراد على ايداعها .

الفصل الثاني

التأديب

مادة ٣٦ - كل عضو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر مذل بشرف الوظيفة يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الاخلال باقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء ولا يعفى العضو من العقوبة استنادا الى أمر رئيسته الا اذا أثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادرا اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر .

مادة ٣٧ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء الرقابة الادارية ، هي :

- ١ - الانذار •
- ٢ - اللوم •
- ٣ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تقل عن ستة أشهر •
- ٤ - الحرمان من العلاوة •
- ٥ - الموقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر •
- ٦ - تأخير الأقدمية في الفئة •
- ٧ - خفض المرتب •
- ٨ - خفض الفئة •
- ٩ - خفض للفئة والمرتب •
- ١٠ - الإحالة الى الاستيداع •
- ١١ - العزل من التوظيف مع حفظ نكف في المعاش أو المكافأة •

مادة ٢٨ - لرئيس الرقابة الادارية توقيع عقوبتي الانذار واللوم وذلك بعد سماع أفراد العضو وشفاعه ويكون قرار رئيس الرقابة في ذلك مسيبا •

أما بقية العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب •

مادة ٢٩ - يتولى المحاكمة التأديبية لأعضاء الرقابة مجلس تأديب يشكل من :

نائب رئيس الرقابة الادارية أو أقدم عضو بالرقابة
الادارية عند غياب النائب ورئيسا

عضو بالرقابة الادارية أقدم من العضو الجارى محاكمته
يختاره رئيس الرقابة أعضاء
نائب من إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة

(م ٢٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

٤٥٠ رقابة ادارية

مادة ٤٠ - يصدر القرار بالاحالة الى المحاكمة التأديبية من رئيس الرقابة الادارية ويتضمن بياناً بالتهم المنسوبة الى العضو ، وينبغ العضو بهذا القرار وبتاريخ الجلسة المعنية لحاكمه وذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل .

مادة ٤١ - يصدر قرار المجلس مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها ويبلغ العضو هذا القرار خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .

مادة ٤٢ - لرئيس الرقابة الادارية أن يوقف العضو عن عمله احتياطياً اذا اعتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب ولا يترتب على ايقاف العضو عن عمله وقف صرف مرتبه .

مادة ٤٣ - تكون محاكمة رئيس الرقابة الادارية ونائبه أمام مجلس تأديب أعلى يشكل من :

رئيس مجلس الدولة ، أو نائبه عند غيابه رئيساً
وكيل مجلس الدولة
وكيل محكمة النقض
أعضاء {

مادة ٤٤ - العقوبات التي يوقعها مجلس التأديب الأعلى ، هي :

١ - الامتياز ،

٢ - اللوم .

٣ - العزل من الوظيفة ، مع حفظ الحق في المعاش أو المكافاة .

ويوقع الجزاءان الأول والثاني بأغلبية الأصوات ، أما الجزاء الثالث فلا يوقع الا بأجماع الأصوات .

مادة ٤٥ - أحكام المجالس التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٤٦ - تتين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات الخاصة بتأديب أعضاء الرقابة .

الفصل الثالث

في الوظائف الفنية المتوسطة والكهاتية

مادة ٤٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩) يكون تعيين العاملين في مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية بالرقابة الادارية طبقا للقواعد والشروط الخاصة بتعيين العاملين المدنيين بالدولة .

ويجوز الاستثناء من بعض هذه القواعد والشروط طبقا للاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

واذا عين أحد من هؤلاء من بين أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ، فان تعيينه يتم في الفئة المعادلة لرتبته وبأقدميته وبمرتبه فيها ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٨ من هذا القانون .

ويشترط فحين يعين من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أن يكون حاصلًا على الاعدادية أو ما يعادلها على الأقل .

ويجوز لرئيس الرقابة تعيين عاملين من ذوي الخبرة من غير انحاصلين على مؤهلات دراسية في احدى وظائف المجموعة الفنية وذلك في حالة الضرورة القصوى وعدم وجود نظير لهم من ذوي المؤهلات الدراسية . وذلك اذا كان المرشح قد مارس بنجاح أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المرشح لها ، لمدة سبع سنوات على الأقل على أن يختار امتحانا يعقد لهذا الغرض أمام لجنة فنية تشكل بقرار من رئيس الرقابة .

مادة ٤٨ - يكون لرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى الموظفين الذين يشغلون وظائف

فنية متوسطة وكتابية، ويجوز لرئيس الرقابة الادارية تفويض بعض سلطاته في توقيع الجزاءات الى نائبه والى أعضاء الرقابة الذين يشغلون وظائف رئيسية .

مادة ٤٩ - يجوز أن ينقل من الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة موظفون للعمل في الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية بالرقابة بعد موافقة الجهة المنقولين منها علاوة على موافقة الموظف نفسه على النقل مع مراعاة وجوب سبق ندمه الى الرقابة لمدة لا تقل عن سنة وفي خلال هذه المدة يقدم عنه تقرير كفاءة نصف سنوى .

ويشترط غيمن يقبل نقله ألا يقل تقدير التقريرين الأخيرين عنه في مدة ندمه عن درجة جيد .

مادة ٥٠ - لا تجوز الترقية قبل انقضاء المدد المقررة في جدول فئات الوظائف والمرتبات المرافق للقانون ، وتكون الترقية بالأقدمية المطلقة .

وكل ترقية تطى الحق في العلاوات والبدايات للفئة المرقى اليها الموظف والموضحة في الجدول المرافق للقانون وتستحق العلاوات والبدايات من تاريخ صدور القرار بالترقية .

مادة ٥١ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذى ، نقل أى موظف من الرقابة الادارية الى أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

مادة ٥٢ - يخضع شاغلو الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية لنظام تقرير الكفاءة السنوية .

الفصل الرابع

المستقدمون الخارجون عن الهيئة (١)

مادة ٥٣ - يكون لرئيس الرقابة الإدارية سلطة تعيين المستخدمين الخارجين عن الهيئة وترقيتهم ومنحهم العلاوات وغير ذلك من الشؤون الخاصة بهم .

مادة ٥٤ - يصدر بقرار من رئيس الرقابة الإدارية قواعد ونظم وشروط تعيين أفراد هذه الفئة وترقيتهم وعلاواتهم واجازاتهم وتأديبهم وإنهاء خدمتهم .

مادة ٥٥ - يكون التعيين في وظائف هؤلاء المستخدمين في الفئات الخاصة بهم والمدرجة في الجدول المرافق لهذا القانون موزعاً على المصنوعين في هذه الوظائف علاوة أو علاوتين من علاوات الفئة عند التعيين للأسباب التي تقدرها لجنة شؤون الأفراد .

الباب الثالث

الميزانية

مادة ٥٦ - تعد الرقابة الإدارية ميزانيتها ، وترسل الى الجهة المختصة لمناقشتها واعتمادها .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد فئة علاوة الرقابة لبعض العاملين بهيئة الرقابة الإدارية من غير أعضائها (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٩/٣ - العدد ٣٦) ونص في مادته الأولى على ما يأتي « يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا من غير أعضاء هيئة الرقابة الإدارية علاوة رقابة مقدارها ٢٤٠ جنيها سنوياً » .

مادة ٥٧ - يبين بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد والاجراءات التى تنفذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية ، وذلك دون التقيد بالقوانين والقرارات والاجراءات لتنظيمية أو مالية أو لوائح الصرف المعمول بها فى الوزارات ولمصالح الحكومية .

ويكون للرقابة الادارية وحدة حسابية يتم انشاؤها بالاتفاق مع وزير الضريبة .

ولرئيس الرقابة الادارية سلطة الوزير فيما يختص بالصرفه فى حدود ميزانيته .

مادة ٥٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يجوز اجراء المناقصات والمزايدات اللازمة لسد احتياجات الرقابة الادارية وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس الرقابة الادارية .

مادة ٥٩ - يخصص ديوان المحاسبات أحد موظفيه يختص بالمراقبة المالية والمراجعة .

الباب الرابع أحكام عامة وقتية

مادة ٦٠ - لا يجوز النقل من الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية الى وظائف أعضاء للرقابة ويجوز النقل من وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى الوظائف الفنية المتوسطة والكتابية اذا توافر فى الشخص المنقول الشروط الواجب توافرها فيمن يعينون فى هذه الوظائف .

مادة ٦١ - يكون لرئيس الرقابة الادارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة ولن يندب للعمل عضوا بالرقابة سلطة الضبطية القضائية فى جميع

أنحاء الجمهورية العربية المتحدة (ولهم في سبيل مباشرة اختصاصاتهم مزاولة جميع السلطات التي تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض الموظفين في دائرة اختصاصهم) •

مادة ٦٢ - يحال أعضاء الرقابة الادارية الى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية : ولا يجوز اطالة مدة خدمتهم بعد ذلك •

مادة ٦٣ - لا يترتب على استقالة أعضاء الرقابة سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المصنفين بسبب النساء الوظيفة أو الوفر •

مادة ٦٤ - استثناء من أحكام قوانين المعاشات يمنح العضو الذي يحال الى المعاش بسبب لا يمس شخصه أو تصرفاته أقصى معاش المرتب الذي يتقاضاه عند إحالته الى المعاش بشرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقا في المعاش •

ويجوز للجنة شئون الأفراد اضافة علاوة الرقابة الى المرتب الذي يتخذ أساسا لربط المعاش ، وفي هذه الحالة يربط المعاش على أساس المرتب مضافا اليه العلاوة ويسوى معاش العضو المتوفى على أساس منحه أقصى معاش المرتب مضافا اليه علاوة الرقابة •

مادة ٦٥ - اذا استنفد العضو الاجازات المرضية طبقا للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على طلب رئيس الرقابة الادارية بعد موافقة لجنة شئون الأفراد ، ويجوز أن يكون طلب الاحالة الى المعاش من العضو نفسه • واذا كان قرار الاحالة الى المعاش مبنيا على أسباب صحية جاز للجنة المشور اليها أن تريد على مدة خدمة عضو الرقابة المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بمسفة استثنائية على أن لا تتجاوز هذه المدة الاضافية مدة

الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للاصالة الى المعاش ، ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ، ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا فى معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ١٠٨٠ جنيه فى السنة •

مادة ٦٦ - يحدد بقرار من رئيس الرقابة الادارية القواعد الخاصة بعلاج أعضاء وموظفى الرقابة الادارية ومن يولونهم بما فيها صرف الأذوية اللازمة بحيث تتحمل الرقابة الادارية جميع المطوبات اذا كان المريض هو العضو أو الموظف وفى حدود نصف المطوبات اذا كان المريض ممن يعولهم العضو أو الموظف •

مادة ٦٧ - يصدر خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على عرض رئيس الرقابة الادارية باعادة تعيين أعضاء الرقابة طبقا للنظام الجديد ويتضمن قرار رئيس المجلس التنفيذى باعادة تعيين أعضاء الرقابة الادارية ترشيح أقدميتهم ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه •

أما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة فيصدر قرار من رئيس المجلس التنفيذى بنقلهم الى وظائف عامة فى الكادر العالى فى درجة مالية تدخل مرتباتهم عند النقل فى حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التى يشغلونها ، ويمنح من ينقلون طبقا للفترة السابقة درجات شخصية فى الجهة التى ينقلون اليها تسوى على أول درجة أصلية تملو فى تلك الجهة •

ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٦٨ - تسرى أحكام قانون موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون •

مادة ٦٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧٠ - ينشر هذا القانون في "الجريدة الرسمية" ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٦ مارس
سنة ١٩٦٤) .

جدول الأجور لأعضاء الرقابة الادارية (٢، ١)

جدول رقم (١) رئيس هيئة الرقابة

ملاحظات	المرتب السنوى	الوظيفة
ربط ثابت	إجنيه	
	٣٨٦٨	رئيس هيئة الرقابة
	٢٥٤٣	نائب رئيس هيئة الرقابة

جدول الأجور لأعضاء الرقابة الادارية (٢، ١)

الجدول رقم (٢) وظائف الرقابة

المستويات	الفئة	المرتب السنوى		الملاوة السنوية	الحد الأدنى للترقية للفئة لتالية بالسنة
		بداية الربط	نهاية الربط		
وظائف	المتازة	٢٥٤٣		ربط ثابت	—
العليا	أ	١٦٢٥	٣٣	٧٥	—
		١٤٤٥	٢٣٥٤	٧٢	—
المستوى	ب	١٥٨٥	٢٥٨٨	٦٥	١
الأول	ج	٩٥٥	١٨٨٤	٤٨	٣
	د	٧٨٥	١٨٨٤	٤٨	٣
المستوى	هـ ممتازة	٦٢٤	١٤٤٥	٣٦	٣
الثانى	هـ	٥٥٢	١١٧٦	٢٤	٣

تشغل وظائف الفئة الممتازة بالترقية من بين أعضاء هيئة الرقابة
الادارية الشاغلين لوظائف الفئة المالية .

(١) الجداول معدلة بالقوانين أرقام ٧١ لسنة ١٩٦٩ (الجريدة

=

=

الرسمية في ١٩٦٩/٨/٢١ - العدد ٣٤) و ١١٦ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكرر «١» و ٢١ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٤/٢١ - العدد ١٦) و ٥٤ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٨/١٠ - العدد ٣٢) و ١١ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٧/٢٦ - العدد ٢٩) و ٣٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) ورقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢) .

(٢) صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٢٩ - العدد ٢٥ مكرر) ونص في مادته الثامنة على ما يأتي : « تزداد مرتبات العاملين الحاليين الخاضعين للقوانين المشار إليها بالمواد السابقة المعيّنين قبل ١٩٨٣/٧/١ بواقع ستين جنيها سنويا وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون ولو تجاوز بها المرتب نهاية الربط المقرر قانونا » .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨

بتنظيم تملك سيارات الخمة الخاصة بالرقابة الادارية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالخدمة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الاولى)

مادة ١ - يجوز لعضو الرقابة الادارية عند نقله منها الى جهة
أخرى أو عند انتهاء خدمته فيها تملك السيارة التي كانت مخصصة
لاستخدامه وذلك بعد موافقة رئيس الرقابة الادارية على طلبه ، وعلى
أن يكون العضو مستوفيا للشروط الآتية :

(أ) أن تكون مدة خدمته بالرقابة الادارية لا تقل عن خمس سنوات
لا يدخل فيها مدة الانتداب .

(ب) ألا يكون انهاء خدمته أو نقله لأسباب ماسة بالنزاهة والشرف .

مادة ٢ - لتشكّل لجنة تثمين السيارات المتى تملك وفقاً لأحكام هذا القرار على النحو الآتى :

- (أ) نائب رئيس الرقابة الادارية أو من يحل محله .. رئيساً
 (ب) مساعد رئيس الرقابة الادارية للتبشؤون الادارية
 (ج) رئيس مكتب السيارات بالرقابة الادارية أعضاء
 (د) رئيس الحسابات بالرقابة الادارية

مادة ٣ - تحدد لجنة التثمين اجمالى ثمن السيارة من قيمة العناصر الآتية :

- (أ) الثمن المشتري به السيارة •
 (ب) الرسوم الجمركية ان وجدت •
 (ج) ثلث قيمة الممرات العمومية التى أجريت للسيارة أثناء الخدمة •
 (د) قيمة ما ركب بالسيارة من أدوات وأجهزة اضافية •

مادة ٤ - نحسب قيمة السيارة عند التملك بعد تقدير اجمالى قيمتها وفقاً للمادة السابقة على أساس استئزال قسبط استهلاكى كالاتى :

- ٢٠٪ لاستعمال سنة •
 ٣٠٪ لاستعمال سنتين •
 ٤٠٪ لاستعمال ثلاث سنوات •
 ٥٠٪ لاستعمال أربع سنوات •
 ٦٠٪ لاستعمال خمس سنوات •
 ٧٠٪ لاستعمال ست سنوات فأكثر •

مادة ٥ - يكون سداد ثمن السيارة حسب رغبة العضو اما دفعة واحدة نقداً أو على ستين قسبطاً شهرياً متساوياً وفى هذه الحالة يضاف الى الثمن مصاريف استصدار وثائق تأمين بثمن السيارة أو المتبقى من انثمن لصالح الرقابة الادارية فى حالة الفقد الكامل أو التلف الجسيم •

مادة ٦ - يقوم النضو باتخاذ الاجراءات الخاصة بتسيير السيارة لدى قسم المرور المختص وذلك بناء على اخطار من الرقابة الادارية وبعد تسليمه عقد بيع معتمد منها .

مادة ٧ - يجوز لورثة عضو الرقابة الادارية الذي يتوفى أثناء الخدمة طلب تملك السيارة انقضى كانت مخصصة لاستخدام مورثهم وذلك طبقاً لأحكام هذا القرار وعلى أن يكون مورثهم مستوفياً للشروط المنصوص عليها فيه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (١٦ مايو سنة ١٩٧٨) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

ری و صرف

(م ۳۰ - موسوعة مصر ج ۱۵)

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤
بإصدار قانون الرى والصرف (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرفق فى شأن الرى والصرف .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يعتمد وزير الرى المقررات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (٢) والاجراءات التى تتبع أمام اللجان المنصوص عليها فيه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، والى أن تصدر هذه المقررات يستمر العمل باللوائح والمقررات المعمول بها حائيا فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
رئاسة الجمهورية فى ٢٠ جمادى الاول سنة ١٤٠٤ (٢٢ فبراير سنة ١٩٨٤)

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٨٤/٣/١ - العدد ٩ تابع .

(٢) صدر قرار وزير الرى رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة

التنفيذية لقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ .

(الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٣ - العدد ١٩٨) .

قانون الرى و الصرف

الباب الاول

فى الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ و الصرف

الفصل الاول

فى الاملاك العامة

مادة ١ — الاملاك العامة ذات الصلة بالرئ و الصرف هى :

(أ) مجرى النيل و جسوره ، و تعظف فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ، و سينقضى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ب) الرياضات و الترع العامة و المصارف العامة و جسورها ، و تدخل فيها الاراضى و المنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرئ و الصرف أو وقاية الاراضى أو القرى من طفيان المياه أو من التآكل و كذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرئ و الصرف و المقامة داخل الإهلاك العامة .

(د) الاراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض الرئ أو الصرف و الاراضى المملوكة للدولة و التى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٢ — تعتبر ترعة عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد للرئ أو الصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتة و يكون مدرجا بسجلات وزارة الرئ أو فروعها فى تاريخ العمل بهذا القانون و كذلك المجارى التى تنشئها

وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصارف عامة وتدرجها فى سجلاتها
بم هذا الوصف (١) .

مادة ٣ - يجوز بقرار من وزير الرى أن تعتبر أية مسقاة خاصة
أو مصرف خاص ترعة عامة أو مصرفا عاما فى حكم المادتين السابقتين وذلك
إذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعة عامة
أو بمصرف علم أو ببخيرة .

وبمراعاة أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية
العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، يجوز بقرار من وزير الرى نزع
ملكية المسطحات الأخرى انلازمة لاستكمال منافع الترعة أو المصرف العام .

مادة ٤ - تشرف وزارة الرى على الأملاك العامة المنصوص عليها
فى المادة (١) من هذا القانون ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف
على أى جزء من هذه الأملاك الى إحدى الوزارات أو المصالح العامة
أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة : و لايجوز لهذه الجهات
أن تقيم منشآت أو تخرس أشجارا فى هذه الأملاك أو أن ترخص فى ذلك
الا بعد موافقة وزارة الرى .

مادة ٥ - تحمل بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والمصرف
الأراضى المملوكة ملكية للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة
أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحصورة بين جسور النيل أو الترع
العامة أو المصارف العامة وكذلك الأراضى الواقعة خارج جسور النيل

(١) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٧٤
لسنة ١٩٨٨ فى شأن تقرير المنفعة العامة لمشروع توسيع وتعميق مصرف
حدوده سيلا والمقاتلة ناحية مركز سيلا مركز الفيوم محافظة الفيوم
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/١١/٢١ - العدد ٢٦٣) ورقم ١٤٧٨٤ لسنة
١٩٨٨ بتقرير المنفعة العامة لمشروع انشاء مصرف أبنوب البحرى الذى
يصب بالنيل بر إيمان مركز أبنوب محافظة لسيوط وتقرير المنفعة العامة
لمشروع امتداد ترعة المعنا لتصب فى مصرف أبنوب البحرى .
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/١١/٢٤ - العدد ٢٦٦) .

النيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالاشراف عليها الى احدى الجهات المشار اليها في المادة السابقة :

(أ) لوزارة الري أن تقوم في تلك الأراضي بأى عمل تراه ضروريا لوقاية الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضي الأتربة اللازمة لذلك على أن يعوض أصحابها تعويضا عادلا (١) .

(ب) لوزارة الري أن تلقى نتائج تطهير الترع العامة والمصارف العامة في تلك الأراضي مع تنويض أصحابها تعويضا عادلا .

(ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري (٢) إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى .

(د) لمهندس وزارة الري دخول تلك الأراضي للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فاذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع في اجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالف بإزالتها في موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته .

ولا يخل بتطبيق الأحكام المتقدمة اشراف أية جهة من الجهات المشار اليها بالمادة السابقة على جزء من الأملاك العامة المشار اليها .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الاتربة التي تؤخذ من التشوينات الناتجة عن تطهير مجارى الري والمصرف (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/٣١ - العدد ٢٩٩) .

(٢) صدر قرار وزير الري رقم ١٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد إصدار التراخيص لاستغلال الاملاك ذات الصلة بالري والمصرف التي يعهد بالاشراف عليها لجهات أخرى .
(الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٤/١٢ - العدد ٨٥) .

مادة ٦ - لا مسئولية على الدولة عما يحدث من ضرر للأراضى أو المنشآت الواقعة فى مجرى النيل أو مساطيعه أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام اذا تغير منسوب المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الرى والصرف أو موازنتها أو بسبب ظارى .

مادة ٧ - لا يجوز زراعة الأراضى المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها .

مادة ٨ - (١) تعتبر الأشجار والنخيل التى زرعت أو تزرع فى الجسور العامة أو فى داخلها أو فى المجارى العامة وغيرها من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ملكا لملك الأراضى المواجهة لها كل تجاه أرضه وله أن يتصرف بقطعها أو قلعها بترخيص من مدير عام الرى المختص وبالشروط الآتية :

- ١ - أن يكون قد مضى على غرسها مدة لا تقل عن عشر سنوات .
- ٢ - أن يقوم المالك بغرس ثلاث أشجار مقابل كل شجرة يرخس له بقطعها من الأشجار المغروسة على جانبى جسور الترع والمصارف المستخدمة طرقا رئيسية أو فرعية وأن يتعهد برعايتها .

وتضع الادارات العامة للرى كل فى دائرة اختصاصها نظم وأسلوب ومواقع زراعة الأشجار على المجارى المائية .

وإذا ترتب على وجود الخراس اعاقا المياه أو تعطيل الملاحة أو اعاقا تطهير أو توسيع لمجرى أو الاضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها

(١) صدر قرار وزير الاشغال انعمومية رقم ٩٩٠٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاشجار والنخيل المغروسة بالاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (الوقائع المصرية فى ١٢/٥/١٩٦٠ - العدد ٣٧) المعدل بقرار وزير الرى رقم ١٢٣٥٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ١٨/١١/١٩٦٩ - العدد ٢٦٧) .

أو لية لضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها بازالتها أو قطع فروعها في الموعد الذي تعينه والا قامت هي بذلك وتولت بيعها ودفعت ثمنها الى صاحبها بعد خصم نفقات الازالة أو للقطع .

الفصل الثاني

في الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف

مادة ٩ - لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو احداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الرى على ألا يجاوز مقداره عشرة جنيهات ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص .

مادة ١٠ - يجوز لوزارة الرى أن تشترط للترخيص في أى عمل من الأعمال المشار اليها في المادة السابقة اعتبار ذلك العمل عند انتهاء مدة الترخيص أو في أى وقت خلالها من أملاك الدولة العامة بغير تعويض على أنه اذا أزيل العمل أو غير التخصيص قبل نهاية مدة الترخيص يرض المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقية للترخيص الا اذا قامت الحكومة بتدبير من شأنه الاستغناء عن العمل المرخص فيه .

مادة ١١ - اذا كان الغرض من العمل المرخص به رى أرض أو صرف المياه منها جاز لوزارة الرى أن تقيد الترخيص بشرط السماح لملك الأراضي الأخرى أو لحائزها الانتفاع من ذلك العمل بعد أدائهم جزءا مناسباً من تكاليف أنشائه يحدده مدير عام الرى .

ويجب أن ينص في الترخيص على مساحة الأراضي المنتفعة بالمل المرخص فيه .

ويستمر انتفاع الأراضى به ولو تغير حائزوها •

مادة ١٢ — على المرخص له صيانة العمل وحفظه في حالة جيدة ويلتزم بإجراء كل ترميم أو تعديل ترى الوزارة ضروريته وذلك في الموعد الذى تعينه له وطبقاً للخواصات التى تقررها والا كان للوزارة أن تقوم بذلك على نفقته وإذا كان الترخيص صادراً الى أشخاص متعددين اعتبروا متضامنون في التنفيذ •

مادة ١٣ — لا يجوز للمرخص له بغير إذن كتابى من وزارة الرى ترميم العمل أو تعديله •

مادة ١٤ — يجوز بقرار من وزارة الرى إلغاء الترخيص ومنع الانتفاع بالعمل أو إزالته إذا وقت مخالفة لأحد شروط الترخيص ولم يقم المرخص له بمنعها أو إزالتها في الموعد الذى تحدده له الوزارة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

مادة ١٥ — يلغى الترخيص إذا قامت الحكومة بإجراء عمل يمكن به الاستغناء عن العمل المرخص به وفي هذه الحالة يجوز لوزارة الرى أن تصدر قراراً بإبقاء العمل أو بإزالته دون تعويض في انطالتي •

مادة ١٦ — إذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزراء ضم الأعمال التى كانت محلاً للترخيص الى أملاك الدولة وجب على أصحاب هذه الأعمال إزالتها وإعادة الملك العام الى حالته الأصلية في الموعد الذى تعينه وزارة الرى والاقامت بذلك على نفقتهم •

مادة ١٧ — الكبارى الخاصة التى تنشأ فوق ترعة عامة أو مصرف عام تصبح بمجرد إنشائها وبغير تعويض من الأملاك العامة التى تشرف عليها وزارة الرى •

الباب الثالث فى المساقى والمصارف الخاصة

مادة ١٨ - ملاك الأراضى التى تشتمل بمساقاة واحدة مملوكة لعم
أخذ المياه منها ونسبة مساحة ما يملكه كل منهم من هذه الأراضى •

ويضع مفتش رى الأقليم المختص جداول المطاوعة للأراضى التى
تخضع لهذا النظام ويتولى رجال الإدارة تنفيذها تحت إشرافه • ويكون
التظلم من قرارات مفتش رى الأقليم الى مدير عام الرى الذى يفصل
فى التظلم بقرار نهائى •

كما يختص مدير عام الرى بالفصل فى كل نزاع ينشأ عن كيفية
استعمال حق الانتفاع المذكور •

مادة ١٩ - يجب على حائزى الأراضى المنتفعة بالمساقى الخاصة
والمصارف الخاصة تطهيرها وإزالة نبات الهابخت وغيره من النباتات
والضائش المعوقة لسير المياه فيها وصيانتها وحفظ جسورها فى حالة
جيدة •

مادة ٢٠ - يجوز لمدير عام الرى بناء على تقرير من مفتش رى
الأقليم المختص أو شكوى من ذوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة أن
يخطر رجال الإدارة لتكليف الحائزين بتطهير المساقاة أو المصارف أو إزالة
ما يعترض سير المياه من عوائق أو صيانتها أو ترميم جسورها أو إعادة
إنشاء الجسور فى موعد معين والأقامت الإدارة العمالة للرى بأجراء
ذلك بعد الحصول على التكاليف اللازمة من الأجهزة المحلية المختصة والتى
تقوم بتصميمها بالطرق الإدارية من الحائزين كل بنسبة مساحة ما يجوز
من الأراضى التى تشتمل بالمساقاة أو المصارف ويصحب ضمن هذه التكاليف
قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شملت بسبب التطهير •

مادة ٢١ - إذا كانت الأراضى الواقعة على جانبي مسقاة خاصة أو مصرف خاص في حيازة أشخاص متعددين اعتبر محور المسقاة أو المصرف حداً فاصلاً بين ما يحوزون بالنسبة الى أعمال التطهير والصيانة ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

مادة ٢٢ - تعتبر الأراضى التى تمر فيها مسقاة خاصة أو مصرف خاص محملة بحق ارتفاق لصانح الأراضى الأخرى التى تنتفع بذلك المسقاة أو بذلك المصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

مادة ٢٣ - إذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى الى الادارة العامة للرى بسبب منعه أو إعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول أى من الأراضى المأهولة لتطهير تلك المسقاة أو المصرف أو لترميم أيهما جاز لمدير عام الرى إذا ثبت أن أرض الشاكى تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أو يصدر قراراً مؤقتاً بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود الشكوى لمدير عام الرى ويتم تنفيذه على نفقة الشكوى ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة .

مادة ٢٤ - إذا تعذر على أحد الملاك رى أرضه أو صرفها على وجه كافٍ الا بانشاء أو استعمال مسقاة خاصة أو مصرف خاص فى أرض غيره وتعذر عليه الاتفاق مع ملاكها لمعرض شكواه على مدير عام الرى المختص ليأمر بالتحقيق فيها وعلى الادارة أن تطلب جميع الخرائط والمستندات التى يستلزمها بحث الطلب فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب الى مدير عام الرى ويتولى مفتش رى الأقليم اجراء التحقيق فى موقع المسقاة أو المصرف بعد أن يعطى بكتاب موصى عليه

بعدم لوصول كل ذى شأن ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالمكان والموعد اللذين يحددهما قبل الانتقال الى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وتعرض نتيجة هذا التحقيق على مدير عام الرى ليصدر قرارا مسببا باجابة الطلب أو رفضه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الضرائب والمستندات ويعلن القرار لكل ذى شأن بكتاب موصى عليه بعدم الوصول ، وتسرى الأحكام المتقدمة في حالة طلب اقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مأخذ المياه أو مصبها ، وكذلك المجرى اللآزم لها لرى أو صرف أرض منفصلة عن المأخذ أو المصب .

مادة ٢٥ - اذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق رى أرض أو صرفها أو قطع عنها ذلك الطريق وجب على مدير علم الرى أن يصدر قرارا بإنشاء طريق آخر للرى أو الصرف طبقا لاجراءات المادة السابقة . ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الرى أو الصرف وعلى نفقة الجهة التى أحدثت التغيير .

مادة ٣٦ - ينفذ القرار الصادر وفقا لأحكام المادتين السابقتين بالطريق الإدارى بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقتهم ضرر منه .

وإذا أجاز القرار الانتفاع بمساقاة خاصة موجودة أو مصرف خاص موجود يجب أن يشمل التعويض جزءا مما تساويه تكاليف الانشاء وقت تقرير الانتفاع مصويا بنسبة مساحة الأرض التى تنتفع من أيهما .

وتكون مصروفات صيانة المساقاة أو المصرف بنسبة مساحة الأراضى التى تنتفع بأى منهما .

وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أدائه اليه أودع خزانة التفتيش المختص لصواب ذوى الشأن مع اخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه بعدم الوصول ويتقرر الايداع في حكم أداء التعويض .

مادة ٢٧ - إذا صدر قرار لصالح أكثر من شخص جاز للإدارة العامة لرى أن ترخص لواحد منهم أو أكثر في تنفيذ القرار نيابة عن الآخرين ولن نفذ القرار الرجوع على الباقيين بما يخص كلا منهم في التكاليف بنسبة مساحة أرضه .

مادة ٢٨ - إذا رأى مدير عام الرى أن مسقاة خاصة أو مصرفا خاصا أصبح بغير فائدة لوجود طريق آخر للرى أو المصرف فله أن يقرر سده أو الغاءه .

كما يختص مدير عام الرى في حالة ثبوت ضرر من مسقاة أو مصرف خاص أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع الضرر .

ويلتزم أصحاب المجرى بتنفيذ القرار في الموعد الذى يحدده والا كان للإدارة العامة للرى اجراء ذلك على نفقتهم .

مادة ٢٩ - لكل ذى شأن أن يتظلم الى وزير الرى من القرارات الصادرة من مدير عام الرى ما عدا القرارات الصادرة طبقا لأحكام المادتين ١٨ : ٢٣ ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار .

ويترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن منصوحا فيه على تنفيذه بصفة عاجلة .

ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله الى مكتب الوزير فإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة اعتبر التظلم مرفوضا .

الباب الثالث

في المصارف الحقلية

مادة ٣٠ - تقسيم الأراضى الزراعية من حيث الصرف المنطى الى وحدات ، كل وحدة عبارة عن مساحة من الأرض تزود بشبكة من المصارف

للحقلية المغطاة أو المكتسوفة ، والتي تصرف على مصرف عمومي فرعى
أو رئيسي أو سلسلة من المجمعات يجمعها مصب واحد على المصرف
المعومي .

ولوزير الري بقرار منه نزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء شبكة
المصارف العامة الرئيسية والفرعية والمباني السكنية اللازمة لأعمال
الصيانة والحراسة ، ولوزير الري الاستيلاء مؤقتا على الأراضي اللازمة
لإنشاء شبكة المصارف المكتسوفة أو المغطاة ، وذلك وفقا لأحكام القانون
رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦
في شأن تصنيف وصيانة الأراضي الزراعية تقوم وزارة الري بإنشاء
شبكة المصارف الحقلية المغطاة أو المكتسوفة والمصارف المبيعة المغطاة أو
المكتسوفة على أن تشمل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف
سلسلة من المصارف العامة الرئيسية والفرعية وتوزع تكاليف إنشاء شبكة
الصرف المغطى وملحقاتها على جميع الأراضي الواقعة في وحدة الصرف .

مادة ٢٢ - تعد وزارة الري بيانا بما يتفق في إنشاء المصارف الحقلية
بمناخ ذلك التعويضات التي تحميتها وفقا لحكم المادة ٣٠ من هذا
القانون ويضاف الى هذه المبالغ ١٠٪ مقابل المصروفات الادارية ثم يبين
ما يخص الفنان الواحد من الأراضي الداخلة في وحدة الصرف ويتحمل قيمة
التكاليف إنشاء شبكة المصارف الحقلية حائز الأرض سواء كان مالكا
أم منتفعا أم مستأجرا ويتحملها الحائز والمالك معا اذا كان استغلال الأرض
بطريق المزارعة .

ويؤدى الحائز المبالغ المشار اليها في الفقرة السابقة اما دفعة واحدة
أو على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التكاليف في مدة لا تتجاوز
عشرين سنة وبحيث لا تقل قيمة القسط عن جنيه واحد ويبدأ تحصيلها
من أول السنة التالية للتنفيذ .

وعلى وزارة الري أن ترسل الى الجهات المختصة بيانا بالأحواض التى تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطلوب تحصيلها عن الغدان •
ويصدر قرار من وزير المالية بتحصيل هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأقطان ويكون لها الامتياز المقرر لهذه الضريبة •

ويعرض كشف بنصيب كل منتفع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة اعلانات المركز أو نقطة الشرطة التى تقع الأقطان فى نطاق اختصاصها ، وذلك لمدة سبعين على الأقل ، ويسبق هذا العرض اعلان عن موعده ومكانه فى الوقائع المصرية ، ولخوئ الشأن خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاؤ مدة العرض حق المصلحة فى قيمة النفقات والا أصبح تقدير النفقات نهائيا وتقدم المعارضة الى تفتيش المساحة المختص وتتصل فيها لجنة (١) تشكل برئاسة مفتش المساحة المختص أو وكيله وعضوية ممثل عن الزراعة والجمعية التعاونية وموظف فنى من تفتيش المساحة وأحد مهندسى الري •

ويكون قرارها قابلا للطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولا يقربب على الطعن وقف تنفيذ قرار •

مادة ٣٣ - تقوم وزارة الري خلال سنة واحدة من تاريخ انشاء شبكة الصرف المغطى أو المكشوف وشبكة الصرف العلم بإخطار مصلحة الضرائب العقارية عن الأراضى التى أنشأت بها الشبكة لاعادة تفسير الضريبة عليها •

مادة ٣٤ - يلتزم زارع الأرض المنتفعة بالمصارف الحقلية المكشوفة بتطهيرها وصيانتها فإذا لم يقم بذلك كان لخير عام الري المختص أن يكلفه بتطهير المصرف أو صيانته فى الميعاد الذى يحدده والا قامت الادارة العامة للري المختصة بذلك على نفقته •

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجراءات التى تتبع أمام لجان الري والصرف (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٣/٢٨ - العدد ٣٦ مكرر ١) •

وتتولى الادارة المختصة بموزارة الرى صيانة المصارف المغطاة على أن تتحمل وزارة الرى نفقات الصيانة الدورية ويتحمل زارع الأرض ما عدا ذلك من نفقات •

مادة ٣٥ - يتمتع على زراع الأراضى المتعرض لاعمال الصناعية لشبكة المصارف الحقلية بنوعيتها كحرف التفتيش وأعمدة الفسيل والمصببات سواء كان ذلك بانلاف أجزائها أو اخذها أو ردمها أو لقاء مخلفات بها أو صرف مياه الرى فيها أو توصيل أى شبكات لتصرف الصحى أو الصناعى بها أو إقامة أى منشآت عليها •

ومع عدم الاخلال بالأخلال بالأحكام المنصوص عليها فى قانون اللقويات يجب على المهندس المختص اثبات أية مخالفة لحكم هذه المادة وله تكليف المخالف باعادة الشئ الى أصله فى مدة زمنية قصيرة يحددها وذلك فى الحالات التى يترتب فيها على فعل المخالف ضرر بانعير والا قامت الادارة العامة للمصرف المختصة بالتنفيذ على نفقته •

الباب الرابع

فى توزيع المياه

الفصل الأول

فى تقسيم المياه

مادة ٣٦ - تتولى وزارة الرى توزيع مياه الرى بالمجارى التنامة أيا كان نوعها على المآخذ الخاصة ولها تعديل نظام الرى والمصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض الزراعية •

وتحدد الوزارة مواعيد المناوبات على اتلاف أنواعها وتواريخ السدة

الشتوية وتنتشرها في الوقائع المصرية (١) كما تلن ذلك تفصيلا تل ادارة عامة للرى في دائرة أختصاصها بالطرق الادارية .

مادة ٢٧ - لدير عام الرى أن يأمر في أى وقت ولو خلال أأوار انعمانة بمنع أأد المياء من ترعة عامة أو أكثر ، وذلك لضمان توزيع المياء توزيعا عادلا أو لمنع اعطاء الأراضى مياها تريد على حاجتها أو لأى ظرف طارئ تقتضيه المصلحة العامة .

وللادارة العامة للرى أن تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع أيسة مخالفة لقرارات انتى تصدر تنفيذا لأحكام الفقرة السابقة ولها بصفة خلصة أن تمنع بالطرق الادارية مرور المياء في احدى المسلقى أو فروعها ولها أن تعطل رفع المياء بالوسيلة المناسبة .

مادة ٢٨ - يحظر زراعة الأرز في غير المناطق التى تحددها وزارة ائرى سنويا (٢) ولا يجوز زراعته في غير المناطق وكذلك في الأراضى التى تروى من الأبال الأرتوازية أو من المصارف العامة إلا بترخيص من الادارة العامة للرى المختصة وطبقا للشروط التى تحددها .

الفصل الثانى

في مآخذ المياء ومصببات المصارف

مادة ٢٩ - لا يجوز انشاء مآخذ للمياء في جسور التيل أو جسور

(١) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن مواعيد السدة الشتوية لعام ١٩٨٩ (لوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/٢١ - العدد ٢٦٣) .

(٢) صدر قرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٣٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تصديد مناطق الارز لعام ١٩٨٨ (لوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/٢١ - العدد ٢٨٩) .

الترع العامة الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التى تحددها ويكون اجراء جميع الأعمال النواقمة تحت جسر النيل بواسطة الادارة العامة للرى وعلى نفقة المرخص له .

مادة ٤٠ - اذا تبين للادارة العامة للرى أن تصرف مأخذ المياه الخاصة المعدة لرى والنواقمة فى جصور احدى الترع العامة يزيد أو ينقص عن حاجة الأرض المخصصة لها فللادارة بعد تعرف وجهات نظر ملاك الأراضي فى جلسة تجديدها أن تقوم بإنقاص عدد المآخذ أو زيادتها أو توسيعها أو تضيقها ورفع مستوى فرشها أو خفضه بما يحقق الغرض منها وذلك على نفقة الحكومة ويعتمد التعديل النهائى من مدير عام الرى على أن ينفذ فى المواعيد المناسبة للزراعة ، وإذا طلب المالك من الادارة العامة للرى اجراء تعديلات أخرى فللادارة أن تقوم بها على نفقتها .

مادة ٤١ - اذا تبين للادارة العامة للرى بعد اجراء تحقيق أن أحد مأخذ المياه الخاصة النواقمة فى جسر النيل أو جسر احدى الترع الميامة يسبب خطرا للجسر أو المجرى أو يلحق ضررا بالغير بسبب عيب فى انشائه أو اهمال صيانته أو لغير ذلك من الأسباب فتقوم الادارة بترميم المآخذ أو اعادة انشائه أو اجراء ما يلزم فيه من التصحيحات على نفقة المالك .

مادة ٤٢ - اذا تبين للادارة العامة للرى أن أحد مأخذ المياه الخاصة النواقمة فى جسر النيل أو فى جسر احدى الترع يسبب خطرا للجسر جاز لها أن تكلف المالك أو صاحب الشأن بأزالته أو سدده فى موعد مناسب يعلن به والا قامت الادارة العامة للرى بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن تدبر الادارة وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قبل قطع طريق الرى .

مادة ٤٣ - يجوز للادارة العامة للرى إذا تبين لها وجود أكثر من طريق لرى مساحة الأراضي أن تأمر بإبطال ما تراه زائدا على حاجة المساحة

المذكورة أو على نصيبها في المياه ويكون الالغاء على نفقة الدولة بعد اعلان ذوى الشأن به .

مادة ٤٤ - اذا قامت للدولة على نفقتها باتخاذ الوسائل اللازمة لتوصيل المياه من النيل أو من احدى الترع العامة لأرض وتروى من أحد مآخذ المياه الخاصة والواقعة في جسور النيل أو في جسور احدى الترع العامة جاز للإدارة العامة نلرى أن تأمر بالغاء المآخذ الخاصة أو ازلتها على نفقة الدولة .

مادة ٤٥ - تسرى أحكام هذا الفصل على الفتحات التي تنشأ في جسور النيل أو في جسور المصارف العامة لتصريف مياه التصرف في أنيل أو في أحد المصارف العامة .

الفصل الثالث

في المياه الجوفية ومياه الصرف

مادة ٤٦ - سيحظر حفر أية آبار للمياه الجوفية سطحية أو عميقة داخل أراضي الجمهورية إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها ، وفي حالة حفر الآبار في الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية يصدر الترخيص من وزارة الري بعد أخذ موافقة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

مادة ٤٧ - لا يجوز للمرخص له في بئر انتاجي مخالفة الترخيص باستغلال البئر أو تجاوز معدلات وكسيت المياه المصرح بخضها .

مادة ٤٨ - لا يجوز استخدام مياه المصارف لأغراض الري إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

الفصل الرابع

فى آلات رفع المياه

مادة ٤٩ - لا يجوز بغير ترخيص من الإدارة العامة للرى إقامة أو إدارة طمبة أو أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار بالحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى أراض أو لصرفها • ولا تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات قابلة للتجديد •

ويجوز لحير علم الرى أن يرخّص بصفة مؤقتة فى إقامة مجمعات الطمبات المنقلة خلف انفتحات أو أخذًا من مجارى المياه بالأحباس النهائية عند الضرورة •

ويصدر وزير الرى قرارًا بالأجراءات والبيانات والشروط اللازمة للترخيص (١) •

ويستحق على الترخيص كما يستحق على تجديده رسم يصدر بتحديد •
قرار من وزير الرى على ألا يجاوز مقداره عشرين جنيهًا •

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٨٠٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الترخيص بالطمبات الارتوازية والآلات المحركة لها (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٢/٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تقوم تفتيش الآلات البخارية بالترخيص بالآلات التى تدير طمبات ارتوازية لرفع المياه الجوفية •

مادة ٢ - يكون الترخيص بالطمبات الارتوازية من اختصاص تفتيش الآلات البخارية بعد أخذ رأى الإدارات العامة للرى فى الموقع وكذلك أخذ رأى المصالح الأخرى التى تكون لها علاقة بموقع بئر الطمبة •

مادة ٣ - تلغى القرارات الوزارية السابق صدورها فى هذا الشأن •
مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

ورأى أيضًا أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية •

مادة ٥٠ - إذا كانت الطلمبة أو الجهاز أو الآلة المحركة أو ملحقات أى منها مستقام فى أرض غير مملوكة لطلب الترخيص وجب عليه الحصول على إذن كتابى من مالك الأرض ، أما إذا كانت اقامتها على المساقى الخاصة أو المضارب الخاصة ذات الانتفاع المشترك فيصدر الترخيص بشرط ألا يخل المرخص له بحقوق باقى المنتفعين ويكون للإدارة العامة للرى خلال مدة الترخيص الحق فى وقف الطلمبة أو الجهاز مدة معينة لمصلحة باقى المنتفعين بغير أن يكون للمرخص له الحق فى المطالبة بتعويض .

مادة ٥١ - يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلمبة أو الجهاز إذا أدى ذلك الى تغيير فى التصرف وكذلك عند تغيير الموقع .

أما فى حالة انتقال الملكية أو استبدال الآلة المحركة أو الجهاز أو الطلمبة دون تغيير فى التصرف فيتمشى بالتأشير بذلك على الرخصة ويظل المالك القديم مسئولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون الى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٥٢ - يجب على من يتجرون فى الأجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف المذكورة فى المادة ٤٩ أن يخطروا كلا من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومصلحة الرى عن كل بيع أو تصرف فى الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصرف فى الجهاز ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات التى يصدر بها قرار من وزير الرى (١) .

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٨١١ لسنة ١٩٧٢ فى شان البيانات المطلوب الاخطار عنها من يتجرون فى الاجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٢/٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - يجب على من يتجرون فى الاجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف مثل الطلمبات أو أى جهاز من الاجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآتية (الميكانيكية) لرفع

مادة ٥٣ - لا يجوز بغير ترخيص من الادارة العامة للرى اقامة السواقي أو التوابيت أو غيرها من الآلات التى تدار بالمشاية لرفع المياه من النيل أو من أحد المجارى العامة أو الخاصة ذات الانتفاع المشترك أو لتصريف مياه الصرف فى النيل أو فى أحد المصارف العامة أو فى البحيرات ولا يقيد الترخيص فى هذه الآلات بمدة معينة .

ويؤدى طالب الترخيص الرسم الذى يحدده وزير الرى بقرار منه بحيث لا يجاوز جنيهين ، وتعين الادارة العامة فى الترخيص موقع الآلة الرفاعة والشروط اللازمة لانقامتها وإدارتها ، ويجوز الترخيص فى اقامة الآلات المذكورة فى المنافع العامة أو فى جسور الترع العامة والمصارف العامة ، ويكون لوزارة الرى فى أى وقت أن تصدر أمرا بنقل أية آلة من هذا النوع تكون موجودة فى المنافع أو الجسور المذكورة ، ولها كذلك أن تأمر بإزالتها وذلك كله اذا وجد للأرض المنتفعة بالآلات المذكورة طريق آخر للرى أو للصرف ، وتكون نفقات النقل وإعادة التركيب والإزالة على مالك الآلة أو المنتفع بها ، أما مصروفات إنشاء الفتحة المخفية للآلة فتحملها الدولة .

مادة ٥٤ - يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى تركيب وإدارة الشواذيف والنفالات والطنابير وسائر الآلات الرفاعة للمياه التى باليد

المياه لرى أرض أو لصرفها أن يخطروا كلا من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومصلحة الرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ كل بيع أو تصرف فى هذه الأجهزة بالبيانات الآتية :

- (أ) اسم مشتري الآلة ومالكها وعنوانها .
- (ب) الغرض من شرائها وتشغيلها .
- (ج) الجهة التى سيصير تشغيل الآلة بها .
- (د) ماركة الآلة ورقمها والجهة المنتجة .
- (هـ) قطر ماسورة المص وقطر ماسورة الطرد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

بشرط ألا يتقام هذه الآلات داخل المنافع العامة والمصارف العامة وجسور النيل .

مادة ٥٥ - لا يمدى الترخيص في إقامة آلة طبقاً لأحكام هذا القانون من وجوب الحصول على أى ترخيص تقضى به القوانين الأخرى .

مادة ٥٦ - إذا اقتضى الترخيص القيام بأعمال إضافية ضرورية لأخذ المياه أو صرفها أجريت على نفقته طالب الترخيص .

مادة ٥٧ - يلتزم المرخص له في إقامة آلة للرى أو الصرف بتمكين مستغلى جميع الأراضى الداخلة في المساحة المبينة في الترخيص من ريهما أو صرفها من الآلة مط الترخيص .

مادة ٥٨ - لا يترتب على إعطاء الترخيص أى حق في مرور المياه في أرض الغير ويكون المرخص له وهذه مسئولاً عن أى تصرف أو عمل يسبب ضرراً للغير ، وإذا تحول النيل عن مجراه وتخلف عن ذلك جزيرة أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص في إقامتها فيكون للمرخص له الحق في حفر مستقاة في الأرض الجديدة لايصال المياه إلى تلك الآلة دون أداء أى تمويض .

مادة ٥٩ - لوزارة الرى أن تقرر أية آلة أو طلمبة أو جهاز مرخص فيه أو تغيير موقع بئر ارتوازي مرخص فيه أو نقل الأعمال التي أنشئت من أجل أى من ذلك إلى موقع آخر لمنع الخطر عن الجسور أو عن منشآت الرى الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة ذاه منفعة عامة ، وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة ٦٠ - لمدير عام الرى أن يوقف عند الضرورة أية آلة تدار بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو يمنع وصول المياه إليها ، وذلك دون انتظار نتيجة الفصل في المخالفة .

مادة ٦١ - لويزير الرى أو من يفوضه أن يصدر قرار مسييا بلخاء الترخيس اذا وقعت أية مخالفة لشروطه .

الفصل الخامس

فى رى الاراضى الجديدة



مادة ٦٢ - تعتبر أراض جديدة فى تطبيق أحكام هذا الفصل كل أرض لم يسبق لها الترخيس فى الرى وفقا لأحكام هذا القانون سواء كانت هذه الأراضى داخل حوض نهر النيل أو فى أى أرض أخرى داخل جمهورية مصر العربية وتتوافر لها موارد مائية فى خطة الدولة .

مادة ٦٣ - لا يجوز تخصيص أية أراض للتوسع الزراعى الأفتى الجديد قبل أخذ رأى وزارة الرى لتتأكد من توفر مصدر مائى تحدده الوزارة لريها .

مادة ٦٤ - يصدر الترخيس برى هذه الأراضى من الادارة العامة للرى المختصة ويلتزم المرخص له بلبتباع احدى طرق الرى التى تحددها له وزارة الرى بالترخيس .

مادة ٦٥ - على طالب الترخيس أن يقدم طلبا للادارة العامة للرى المختصة متضمنا مساحة الأرض المطلوب ريها وتصنيف كامل للتربة ومصدر مياه الرى المقترح استخدامها وطريقة الرى والدورة الزراعية المقترحة .

مادة ٦٦ - تقولى الادارة العامة للرى المختصة مراجعة البيانات المقدمة من طالب الترخيس فاذا ثبت لها صحتها تقوم بتحديد طريقة الرى الواجب استخدامها والمقنن المائى المقرر للأرض محل الترخيس وتخطر بذلك مقدم الطلب خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقسيم المستندات كاملة .

مادة ٦٧ - يجب على طالب الترخيص عقب تسلمه لالاخطار المشار اليه في المادة السابقة أن يقدم بتمهيد كتابي الى الادارة العامة للرى المختصة بالقرامه بذريقة الرى والمقنن المائى والدورة الزراعية •

مادة ٦٨ - تقوم الادارة العامة للرى المختصة خلال أسبوع من تقديم التعمد المشار اليه بالمادة السابقة باصدار الترخيص المطلوب متضمنا طريقة الرى والدورة الزراعية ومصدر المياه والحصة المائية المصرح باستخدامها سنويا •

مادة ٦٩ - يلزم المرخص له بتنفيذ واتباع شروط الترخيص وبالوصول على المياه طبقا للبرامج التى تحددها الادارة العامة للرى المختصة •

مادة ٧٠ - نفيما عدا ما نص عليه من أحكام خاصة بهذا القانون فى شأن رى الأراضى الجديدة تسرى فى شأن رى هذه الأراضى كافة الأحكام الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون •

مادة ٧١ - يصدر بتنفيذ أحكام هذا الفصل قرار من وزير الرى يحدد شروط وأوضاع الترخيص برى الأراضى الجديدة وتكاليف وأجور توصيل وتوزيع المياه •

الباب الخامس

فى أجور الرى والصرف

مادة ٧٢ - تحدد بقرار من وزير الرى أجور رى الأراضى وصرف المياه منها بواسطة طلبات العونة وآلاتها ، وذلك ما لم يكن قد روعى فى تقدير ضريبة الأطلين ارتفاع الأراضى بالرى أو الصرف بغير مقابل •

مادة ٧٣ - تحدد بقرار من وزير الرى أجور الرى بالآلات المقامة

على الآبار الارتوازية أو على النيل أو الترغ العامة والمساقى الخاصة : وكذلك أجور الصرف بالآلات المرافعة (١) ، ولا يجوز اقتضاء أجر يزيد على الأجور المحددة ، ويرد ما حصل زائداً على هذه الأجور ، ويكون اثبات هذه الزيادة بجميع طرق الإثبات أيما كانت قيمة النزاع .

مادة ٧٤ - يلتزم من يرخص له في استخدام المياه أو صرفها لغرض الأغراض الزراعية والتي ترفع مياهها بالطلبية الحكومية بأداء مقابل رفع المياه للقواعد والفئات التي يصدر بتحديد هذا قرار من وزير الري (٢) .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٤٥٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتحديد أجور الريه للفدان من الآلات المرافعة التي يديرها الاهالى والمقنامة على النيل والترغ العامة والمساقى والآبار الارتوازية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٢/١٢ - العدد ٢٨٣) .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٢٨٠٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تحصيل نفقات المياه المستعملة لأغراض استغلالية والتي تؤخذ من مجارى الري أو تصرف بالمصارف (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٢/٢ - العدد ٢٧٥) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - تحصل نفقات المياه التى تؤخذ لأغراض استغلالية من مياه الري المرفوعة بواسطة طلبات وزارة الري على أساس ٨٠ جنيهاً للمليون متر مكعب مضاعفاً إليها ١٠٪ مصاريف إدارية .

مادة ٢ - تحصل نفقات صرف المياه التى تلقىها المصانع فى المصارف التى تصرف مياهها بالآلة على الأساس المبين فى المادة السابقة .

مادة ٣ - لا يخل تحصيل نفقات المياه وفقاً للمادتين السابقتين بحق الوزارة فى تحصيل الجعل السنوى المقرر عن مواسم الري والصرف التى توضع بالمنافع العامة لأغراض استغلالية .

مادة ٤ - تلقى القرارات الوزارية السابق صدورها فى هذا الشأن .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره » .

مادة ٧٥ - لا يجوز لمستغلى الآبار الارتوازية والآلات الرافعة أن يمتنعوا عن رى الأراضى المنتفعة بها أو الواردة فى الترخيص أو عن صرف المياه ، كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استعمال تلك الآلات للعرض المذكور إلا لأسباب جعية .

مادة ٧٦ - لمدير علم الرى فى حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين السابقتين أن يعهد بإدارة البئر أو الآلة الرافعة بصفة مؤقتة الى شخص معين لهذا الغرض ، وذلك على نفقة المرخص له . ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار الى وزير الرى ويفصل فى التظلم خلال ثلاثين يوما والا اعتبر التظلم مرفوضا .

الباب السادس

فى حماية الرى والملاحة والنشاط



الفصل الأول

فى دفع اخطار ارتفاع منسوب المياه



مادة ٧٧ - لوزير الرى بقرار منه أن يعان قيام حالة الخطر اذا ارتفعت مناسيب المياه ارتفاعا غير عادى يقتضى إجراء أعمال وقاية عاجلة

مادة ٧٨ - لمدير عام الرى فى حالة الخطر المشار اليها فى المادة السابقة استدعاء القادرين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والخمسين وذلك للاشتراك فى خفر وملاحظة جسور النيل والترع العامة والمصارف العامة وفى سد ما يحدث من قطع فى الجسور المذكورة وكذلك فى إجراء الأعمال اللازمة لوقاية الجسور ومنشآت الرى الأخرى من الخطر ، ويتخذ مدير الأمن بالمحافظة الاجراءات اللازمة لتيسير جمع هؤلاء الأشخاص ونقلهم للمواقع التى يخشى عليها من طغيان المياه .

ويحدد وزير الرى بقراره منه الأجور المناسبة للمكثفين بالمعاونة .

مادة ٧٩ - في حالة احتمال وقوع خطر من طنين المياه يجوز لكل مهندس منوط به الاشراف على أعمال خفارة الجسور وملاحظتها أن يطلب فوراً من مدير الأمن بالمحافظة استدعاء الأشخاص طبقاً لما نصت عليه المادة انسابقة بغير حاجة الى صدور قرار من وزير الرى بهيأ حالة الخطر ويمنع الوزارة بذلك .

ويجوز للمعدن أو من يقوم مقامه عند وقوع الخطر وعندم وجود موظف أعلى منه أن يأمر باستدعاء الأشخاص المذكورين الموجودين في بلده القيام بالمعاونة المطلوبة لدرء الخطر عن بلد مجاور على أن يبلغ الأمر فوراً للمدير الأمن بالمحافظة ومأمور المركز أو القسم والادارة العامة للرى والتي عليها أن تبذل الوزارة بذلك .

مادة ٨٠ - يجوز لكل مهندس مختص بالعمل وفقاً لنص المادة السابقة أن يستولى على أية أرض أو لغوات أو يجرى أى حفر أو يهدم المباني أو يقطع الأشجار أو يقطع المزروعات ، وذلك بقدر الضرورة اللازمة لمنع الخطر أو وقفه ، وذلك كله مقابل تمويض تؤديه وزارة الرى .

الفصل الثاني

في حماية المياه ودفع معوقات الرى والملاحة والشواطئ

مادة ٨١ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى :

١ - الصرف في قوعة عامة .

٢ - مرور إحدى الآلات المتحركة أو الأحمال الثقيلة على الجسور أو الأعمال الصناعية التابعة لوزارة الرى إذا كان من شأن ذلك الانصراف بالجسور أو الأعمال الصناعية .

ملحة ٨٢ — يحظر القيام بأى من الأفعال الآتية :

- ١ — تبديد مياه الري بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو فى أراض غير مروية أو غير مخصى برميها .
- ٢ — وضع أوتاد أو ربط شبك فى جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو فى قناع أيهما أو فى جسور حوض إحدى القناطر أو الأهوسة أو الكبارى أو فى السدود المقامة فى النيل أو فى أى ترعة أو مصرف عام .
- ٣ — إعلقة سير المياه فى ترعة عامة أو مصرف عام أو إجراء أى عمل سيكون من شأنه الإخلال بالموازنة .
- ٤ — فتح أو إغلاق أى مويس أو قنطرة أو غيرها من الأعمال المحددة لموازنة سير المياه الجارية والمنشآت فى الترع العامة أو المصارف العامة أو المخترقة جسور النيل أو جسور إحدى الترع العامة أو المصارف العامة .
- ٥ — إلحاق أى نفع بأحد الأعمال الصناعية التابعة لمصلحة الري أو لشبكات الصرف الحقلى المغطى أو لشبكات الري بالرش أو غيرها من طرق الري الحديثة والمتطورة .
- ٦ — قطع جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة .
- ٧ — انصر فى جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة أو فى قناع أى منها أو فى ميل أو مسطح أى جسر من هذه الجسور .
- ٨ — أخذ أتربة أو أحجار أو غير ذلك من المواد والمهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة أو المصارف العامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بالري الصرف (١) .

(١) صدر قرار وزير الري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٤ فى شأن الاتربة التى تؤخذ من التشوينات الناتجة عن تطهير مجارى الري والصرف (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٢/٣١ - العدد ٢٩٩٩) .

٩ - القاء طمى أو أتربة أو أية مادة فى ترعة علمة أو مصرف عام أو على جسور أيهما أو على جسور أنيل .

مادة ٨٣ - لا يجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنته مطلية الحكومة يتعويض عن أى تأخير بسبب إقفال إحدى القناطر العامة المقامة على النيل أو إحدى الترع العامة أو المصارف العامة أو بسبب نقص المياه فى أى مجرى من المجارى المذكورة .

مادة ٨٤ - إذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى ترعة أو فى مصرف وجب على مالكه أو قائده إبلاغ ذلك فوراً إلى أقرب نقطة لشرطة لتقوم بتحرير محضر إثبات حالة المركب وشحنته ويرسل هذا المحضر إلى الإدارة العامة للنرى المختصة التى تتولى إبلاغ صاحب المركب أو صاحب شحنته أو قائده ليقوم بإخراج المركب أو إزالة أنقاضه فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام والا قامت الإدارة بذلك على أنه إذا رأت إدارة النرى أن المصلحة العامة تقتضى إخراج المركب أو إزالة أنقاضه فوراً كان لها ذلك دون التقيد بالإجراءات السابقة .

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التى قد تلحق بالمركب أو شحنته أثناء إخراجها بواسطة الإدارة العامة للنرى ، وفى جميع الأحوال يكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسئولين بالتضامن عن أداء نفقات الإخراج أو الإزالة إلى الإدارة العامة للنرى ويكون للإدارة الحق فى حبس المركب وشحنته ضماناً لتحصيل هذه النفقات خلال المدة التى تحددها والا كان لها بيع المركب أو شحنته أو كليهما بالمزاد العلنى .

مادة ٨٥ - لا يجوز للجهات المختصة إعطاء تراخيص فى رسو العوامات أو الذهبيات أو أية عائمة أخرى على شاطئ النيل أو فروعه أو الترع العامة أو المصارف العامة أو أى مجرى عام أو فى تشغيل معنات للنقل إلا بعد موافقة وزارة النرى فى كل حانة وطبقاً للشروط التى تضعها لذلك .

مادة ٨٦ - (١) يحظر اقامة أية منشآت على السواحل الشمالى من البلاد المطلّة على البحر الأبيض المتوسط على امتداده من الحدود الغربية للجمهورية حتى الحدود الشرقية لها لمسافة مائتى متر الى الداخل من خط المياه الساحلى .

مادة ٨٧ - (٢) تقوم الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء بتحديد خط الحظر نهائى من واقع دراستها فى هذا الشأن ويصبح هذا الخط بعد تجديده هو الخط النهائى الذى يحظر تجاوزه باقامة أية منشآت. ويستمر الحظر الوارد بالمادة ٨٦ ساريا حتى يتم تحديد الخط النهائى بمعرفة الهيئة واخطار جميع الجهات المعنية للالتزام به ومبداها يلقى الخط الوارد بالمادة (٨٦) ؟

مادة ٨٨ - (٣) فى حالات الضرورى انقصوى التى تستوجب اقامة منشآت ذات صفة خاصة داخل الحظر المشار اليه بالمادة ٨٦ يشترط الحصول مسبقا على موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء . وعليها تضمين موافقتها على اقامة المنشأ تحديد اعمال الحماية اللازمة له .

الباب السابع

فى العقوبات

مادة ٨٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة هذا القانون بالعقوبات المبينة فى المواد التالية :

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٤/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٨٣) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى :

« يخول السادة مهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء - كل فى دائرته اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ باصدار قانون الرى والصرف » .

مادة ٨٦ - يملقب على مخالفة حكم المادة ٦٤ بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه سواء كان المخالف مانحاً أو حائزاً ، أو واضح يد ويحاطب على مخالفة حكم المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه ولو زارة أنرى الغاء الترخيص أو وقف العمل به لحين ازالة أسباب المخالفة بمصيب الأحوال *

مادة ٩٧ - يكون لمهندس الرى أو الصرف الذين يصدر بتصديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الرى (١) صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والتى تقع فى حوزة اختصاصهم وكذلك مهنتى الهيئة العامة لعمالية الشواطىء بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى المولد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من هذا القانون .

مادة ٩٨ - لمهندس الرى المختص عند وقوع تعد على منافع الرى والصرف أن يكلف من استفاد من هذا التعدى بإعادة الشئ لأصله فى ميعاد يحدده والا قام بذلك على نفقته ، ويتم لخطار الاستفاد بخطاب مسجل وفى الحالات العاجلة بإشارة تبلى عن طريق مركز الشرطة المختص واثبات هذه الاجراءات فى محضر المخلفة الذى يحرره مهندس الرى .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٢٦٧ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/١١/٣٠ - العدد ٢٧٢) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى : « يصول السادة مهندسو مراكز الرى ومهندسو تفتائش النيل بوزارة الرى كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه » . كما صدر قرار وزير العدل رقم ٥٠٦٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/١٤ - العدد ١٢) ونص فى مادته الاولى على ما يأتى : « يصول السادة مهندسو الهيئة العامة للسد العالى وخزان اسوان كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القوانين رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ورقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بأصدار قانون الرى والصرف » .

فالذا لم يقم المستفيد باعادة الشئ لأصله في الموعد المحدد. يكون لمدير عام الرى المختص إصدار قرار بإزالة التمديد اداريا ، وذلك مع عدم الاحلال بالمعقوبات المقررة في هذا القانون . ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف اعادة الشئ لأصله ويلتزم بأداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ اخطاره بها والا قامت وزارة الرى بتحصيلها بطريق الحجز الإدارى (١)

مادة ٩٩ - يعاقب على مخالفة المواد ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ويجب في جميع الأحوال ودون انتظار الحكم في الدعوى - وقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ، وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة ، وتتم مصادرتها في حالة الحكم بالادانة .

مادة ١٠٠ - مع عدم الاخلال بالمعقوبات المقررة بهذا القانون يلتزم المخالف لشروط الترخيص لرى الأراضى الجديدة بأداء تعويض عن كميات التى تستخدم بالزيادة عن الكمية المصرح بها ، وذلك وفقا للقواعد التى يضعها وزير الرى .

ويجوز اقتضاء هذا التعويض بالطريق الإدارى .

(١) قضت محكمة النقض - في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف - بأن المشرع حظر في المادة ٦٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف القيام ببعض الانفصال ومنها ٠٠٠ وإذا كانت المادة ٨٠ من ذات القانون قد نصت على أن « لمهندس الرى المختص عند وقوع تعدى على منافع الرى ... » وكانت المادة ٨٤ من القانون ذاته قد نصت على أن « جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز ... وتحصل بطريق الحجز الإدارى » فانه يكون لوزارة الرى الرجوع على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بمقابل ما عاذ عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون انتظار لصحور قرار بادانته عن مخالفته أى حكم من أحكام قانون الرى والصرف سالف الذكر من اللجنة المختصة التى نصت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون ، كما يكون لذات الوزارة بالتالى تحصيل المقابل المذكور بطريق الحجز الإدارى (نقض مدنى ١٩٨١/٥/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٧٥) .

الباب الثامن في الأحكام العامة والختامية

مادة ١٠١ - على المعد ومشايخ البلاد أن يحافظوا على الأعمال الصناعية الخاصة بالرى والصرف التى تسلم اليهم وفقا للاوضاع التى يتفق عليها بين وزارتى الرى والداخلية وعليهم أن يملأوا الجهات المختصة بأى فقد فيها فور اكتشافه .

مادة ١٠٢ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يختص بالفصل فى منازعات التوزيعات المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يندب رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل الادارة العامة للرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وممثل عن المحافظة يختاره المحافظ المختص ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة .

ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ١٠٣ - ينشأ صندوق خاص برأس مال مقداره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (سبعمائة ألف جنيه) للصرف منه على إعادة التشىء الى أصله فى حالة عدم قيام المستفيد بذلك وتؤول الى الصندوق حصيلة الرسوم والغرامات والمبالغ المحكوم بها وفق أحكام هذا القانون .

٥٠٠ رى وخرقه

ويصدر وزير الرى (١) قرارا بالقواعد المنظمة للصندوق وتشكيل
مجلس ادارته ونظامه المالى .

مادة ١٠٤ - جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا
القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١٤٣٩ من
القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل
بطريق الحجز الادارى .

(١) صدر قرار وزير الرى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الصندوق
المنشأ بالمادة ١٠٣ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية
فى ١٩٨٦/١٢/٣ - العدد ٢٧٣) .

قرار وزير الري
رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الري والصرف
الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ،

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون الري والصرف ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة الري ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨٢ باعتبار مجرى نهر النيل من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ،

وعلى قرار وزير الري رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

مقرر :

(مادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الرى والمصرف المشار اليه المرفقة .

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

اللائحة التنفيذية

لقانون الرى والمصرف

الباب الاول

الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والمصرف

الفصل الاول

الاملاك العامة

مادة ١ - يقصد بمباراة « موافقة وزارة الرى » (وقرار وزارة الرى) والترخيص من وزارة الرى أيهما وردت في قانون الرى والمصرف موافقة أو قرار أو الترخيص من مدير عام الرى المختص ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك .

مادة ٢ - الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والمصرف هي :

(١) مجرى نهر النيل وجسوره بدأت من الحدود الدولية مع السودان حتى مصب فرعى دمياط ورشيد في البحر الأبيض المتوسط ، ويتدخل في

مجرى النيل جميع الأراضي الواقعة بين الجسور ، ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ب) الرينطحات والترع العامة والمصارف العامة وجسورها ، وتدخّل فيها الأراضي والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة ميناء الرى والصرف أو وقاية أو القرى من طغيان المياه أو من التآكل ، وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .

(د) الأراضي التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة لأغراض الرى أو الصرف والأراضي المملوكة للدولة والتى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٣ - لا يجوز للإدارات العامة للرى منح أية تراخيص بلمقامة أية بمنشآت أو أعمال على مساطيح نهر النيل أو الجزر أو السواحل إلا بعد الحصول على موافقة رئيس مصلحة الرى فى كل حالة .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الرى أن يعهد بالإشراف على أى جزء من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف إلى إحدى الوزارات أو المصالح العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة .

ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تفرس أشجارا فى هذه الأملاك أو أن ترخص فى ذلك إلا بعد موافقة مدير عام الرى المختص باعتماده للرسومات ، وتلتزم هذه الجهات اتباع الشروط الفنية التى يقررها فى كل حالة .

وعلى الجهة التى يعهد إليها بالإشراف إصدار التراخيص اللازمة لاستغلال هذه الأملاك أو بعضها بعد موافقة مدير عام الرى المختص وعلى تلك الجهة موافقة بصورته من التراخيص وتحصيل قيمة مقابل الانتفاع المستحق من المرخص له باستغلال هذه الأملاك طوال مدة سريان الترخيص .

ويترك المرخص له بأداء تأمين مقداره ٢٠٪ من قيمة المنشآت أو لأعمال المرخص بها ، ويودع لدى الادارة العامة للرى ويعتبر الايصال الدال على أداء التأمين أحد المستندات اللازمة لاصدار الترخيص، ويخصم منه نفقات اصلاح وصيانة ما يصيب المنافع العامة من تلف من جراء المرخص به . وأية مبالغ مستحقة عند مخالفة شروط الترخيص ، وعلى المرخص له بأداء ما يخصم من التأمين خلال سبعة أيام من تاريخ اخطاره بذلك .

مادة ٥ - لا يجوز زراعة الأراضى المملوكة للدولة الواقعة داخل جسر النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض الا بترخيص من مدير عام الرى المختص ويجب أن يتضمن الترخيص جميع الشروط والمواصفات الفنية التى يتعين الالتزام وبصفة خاصة ما يأتى :

- ١ - غرض الانتفاع الصادر من أجله الترخيص .
 - ٢ - مدة سريان الترخيص مع بيان ما اذا كان مرة واحدة أو قابلاً للتجديد على أن يكون الحد الأقصى لمدة سريان الترخيص ثلاث سنوات فى المرة الواحدة .
 - ٣ - قيمة مقابل الانتفاع طوال سريان الترخيص .
 - ٤ - الشروط الفنية التى يجب اتباعها لضمان سلامة مجارى الرى والصرف وحمايتها من التلوث .
 - ٥ - القيود المتررة لخدمة الأملاك العامة المرخص بالانتفاع بها . ويحصل عند طلب الترخيص رسم نظر مقداره عشرة جنيهات .
 - مادة ٦ -** لمدير عام الرى المختص أن يرخص بالتصرف فى الأشجار والنخيل المزروعة فى الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف .
- ويقدم طلب الترخيص الى مهندس الرى المختص مرفقاً به ما يأتى :

- ١ - خريطة مساحية بمقياس رقم ١/ ٢٥٠٠ مبن عليها حدود الأرض الملوكة لطلّاب الترخيص وموقع عليها من مهندس نقابى .
- ٢ - سند ملكية طالب الترخيص للأرض الواقعة تجاه المسجّار المطلوبة للترخيص بالتصرف فيها .
- ٣ - ما يثبت أنّه قد مضى عشر سنوات على الأقل على غرس هذه المسجّار .
- ٤ - تمهّد بالتزامه بتنفيذ الشروط التى تضمها الادارة العامة للرى مع توريد تأمين مقداره عشرة جنيّات عن كل شجرة يراد قطعها .
- - سداد رسم الدفعة المستحقّة .
- ويصدّن الترخيص خلال شهر من تاريخ استيفاء المستندات اللازمة وعلى مدير عام الرى المختص مراقبة تنفيذ شروط الترخيص والصدار قرار ازالة كل مخالفة له .

الفصل الثّانى

الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة

ذات الصلة بالرى والصرف

- مادة ٧ - لا يجوز اجراء أعمال خاصة داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث تعديل فيها ،لا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مدير عام الرى المختص .
- ويقدم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة الى الادارة العامة للرى المختصة مرفقا به ما يأتى :

- ١ - خريطة بمقياس رقم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور أو رسم شمصى مأخوذ من خريطة موقع على واحدة منها من مهندس نقابى موضح عليها موقع العمل المقترح .

٢- - فرض الانتفاع من العمل المطلوب الترخيص به .
٣ - ايداع تأمين دائم في حدود ٢٠٪ من قيمة العمل المطلوب
للترخيص به بشرط ألا يقل عن مائتى جنيه .

٤ - تعهد بسداد مقابل الانتفاع المقرد .

ويحصل عند طلب الترخيص ورسم نظر مقدار عشرة جنيهات .
ويصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص خلال شهر من تاريخ
استيفاء المستندات المطلوبة .

مادة ٨ - يشترط للترخيص بإنشاء سباجة أو بدالة على مجارى
الرى والصرف ما يأتى :

١ - تقديم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة الى مهندس رى
المركز المختص .

٢ - تقديم خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور أو
رسم شمسى مأخوذ من خريطة موقع على واحدة منها من مهندس نقابى
موضح عليها موقع العمل المقترح .

٣ - أداء رسم نظر مقداره عشرة جنيهات .

٤ - ايداع تأمين دائم في حدود ٢٠٪ من قيمة العمل المطلوب
للترخيص به .

٥ - تقديم مستندات ملكية الأرض المستفيدة بالبدالة أو السباجة
أو كشف من الجمعية التعاونية الزراعية معتمد من مديرية الزراعة
المختصة يفيد ملكية طالب الترخيص لهذه الأرض ومساحتها .

ويصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص خلال شهر من تاريخ
استيفاء المستندات المطلوبة .

مادة ٩ - يجب أن يتضمن الترخيص الصادر بإنشاء سحارة أو بدالة على مجارى الرى والصرف جميع الاستراطات الفنية التى يتعين الالتزام بها وعلى وجه الخصوص ما يأتى :

- ١ - غرض الانتفاع الصادر من أجله الترخيص .
- ٢ - مساحة الأرض المنتفعة بالعمل المرخص به .
- ٣ - استمرار انتفاع الأرض بالعمل المرخص به ولو تغير مالكيها .
- ٤ - تحديد مدة سريان الترخيص بحيث لا تزيد على ثلاث سنوات،
- ٥ - حق وزارة الرى عند طلب تجديد الترخيص فى ادخال أية تعديلات إذا رأت أن الظروف التى صدر الترخيص فى ظلها قد تغيرت .
- ٦ - تحديد مدة تنفيذ العمل المرخص به بحيث يعتبر الترخيص لاغيا إذا لم يتم تنفيذ العمل المرخص به خلالها .
- ٧ - تحديد مقابل الانتفاع المستحق عن العمل المرخص به وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٢) المرفق .

مادة ١٠ - يشترط للترخيص بإنشاء كبارى خاصة على مجارى الرى والصرف ما يأتى :

- ١ - تقديم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة لمهندس رى المركز المختص .
- ٢ - تقديم خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور أو رسم شمس مأخوذ من خريطة موقع على واحدة منها من مهندس نقابى موضح عليها موقع العمل المقترح .
- ٣ - أداء رسم نظر مقدار عشرة جنيهات .
- ٤ - تقديم رسم تصميمى ومقايسة تقديرية للكوبرى المطلوب الترخيص بإنشائه .

٥ - ايداع تأمين مؤقت في حدود ٢٠٪ من قيمة العمل المطلوب الترخيص به .

ويصدر الترخيص من مدير عام الرى المختص خلال شهر من تاريخ استيفاء المستندات ويجب أن يتضمن الترخيص ما يأتى :

- ١ - الموقع الكيلومتري للكوى الرخص به .
- ٢ - المواصفات الهندسية الأساسية للكوى .
- ٣ - الشروط والمواصفات الفنية التى يتعين الالتزام بتابعها .

الباب الثانى

المساقى والمصارف الخاصة

مادة ١١ - يجب على حائزى الأرض المنتفعة بالمساقى الخاصة بالمصارف خاصة تطهيرها وصيانتها وإزالة ما يعترض سبيل المياه بها والا قامت الإدارة العامة للرى بذلك على نفقتهم وفقا للقانون ، وإذا رغب الحائزون المنتفعون بالمسقاة أو التصرف فى قيام وزارة الرى بالتطهير وجب مراعاة ما يأتى :

١ - يقدم المنتفعون أو بعضهم طلبا مستوفيا رسم الدفعة الى مدير عام الرى المختص موضحا به اسم المسقاة أو المصرف والزام واناحية ورغبتهم فى قيام وزارة الرى بالتطهير .

٢ - يطلب مفتش رى الاقليم من الجمعية اللائونة الزراعية الرأى فى قيامها بإجراء التطهير بمعرفتها أو موافقتها على قيام إدارة الرى بذلك مع قيام الجمعية بسداد التكاليف مسبقا ، على أن تتولى الجمعية تحصيل التكاليف من الحائزون بنسبة ما يحوز كل منهم من الأراضى المنتفعة بالمسقاة أو بالمصرف ، على أن يحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التخفيض عن كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير .

والمستوفى من حشيش نرى الاقليم بقريرا خلال التفتيح هذه الترخيص ورود في الجمعية التعاونية الزراعية بسداد التكاليف على مدير عام الري المختص ليصدر قراره في هذا الشأن .

مادة ١٢ - اذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مسأجرها شكوى إلى الادارة العامة للري بسبب منعة أو اعلقته بغير حق من الانتفاع بمساقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول أي من الأراضي للزراعة لتطهير المساقاة أو المصرف أو لترميم أيهما وجب اتباع الاجراءات الآتية :

١ - تقدم الشكوى مستوفية رسم الجمعية إلى مفتش ري الاقليم مبينا بها اسم المساقاة الخاصة أو المصرف الخاص موضوع الشكوى والزام والناحية .

٢ - يذكر الشاكي اسم شيخ المنطقة أو العمدة الواقع بمنطقة النزاع وأهم دلائل المساحة وأسماء الجيران ممن لهم حق الارتفاق على المجرى الخاص .

٣ - إذا ثبتت من المعاينة أو من التحقيق الذي يجريه مفتش ري الاقليم أن أرض الشاكي كانت تستمتع بالحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الشكوى يصدر مدير عام الري قرارا مؤقتا بتمكين الشاكي من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتقمين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد والأساليب التي تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر هذا القرار في فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الشكوى لمدير عام الري ويتم تنفيذ القرار على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادة ٢٤ من قانون الري والمصرف ، تكون الاجراءات المطلوبة إصدار قرار لنشأة مساقاة خاصة أو مصرف خاص في أرض

للغير أو الشكوى من تعذر الاتفاق مع ملاك المسقاة أو المصرف الضامن
كما يأتي :

١ - يقدم الطلب من ملاك الأرض مستوفيا رسم الدفعة إلى مفتش رى
الاقليم موضحا به الأرض المطلوب ريها أو صرفها وأسباب حرمانها أو تعذر
ريها صرفها .

٢ - يرفق بالطلب خريطة بمقياس رسم ١/٢٥٠ من ثلاث صور أو
رسم شمسي مأخوذ من خريطة موقع على أحدها من مهندس تقايي
وموضح عليها موقع المسقاة أو المصرف المطلوب تمريره في أرض العين
والأرض المطلوب ريها أو صرفها .

٣ - تقدم عقود الملكية للأرض المطلوب ريها أو صرفها أو كشف
معتمد من الجمعية التعاونية الزراعية بتحديد ملاك هذه الأرض ومساهمتها

٤ - تقديم أقرار بقبول سداد قيمة انشاء العمل المطلوب .

٥ - بيان أسماء الملاك الذين سوف تمر بأرضهم المسقاة أو المصرف
ومحل إقامة كل منهم .

٦ - إقرار من مقدم الطلب بقبول أداء التعويض الذي يقدر لجميع
الملاك الذين سوف تمر بأرضهم المسقاة أو المصرف .

وعلى مدير عام الرى أن يصدر قراراً في الطلب خلال شهرين من
تاريخ استيفاء الضرائب والمستندات المطلوبة .

ومع عدم الاخلال بحكم المادتين ٢٦ و ٢٧ من قانون الرى والمصرف
المشار اليه ينفذ القرار بالطريق الادارى .

الباب الثالث

المصارف الحقلية



مادة ١٤ - تعد الادارة العامة لمشروعات الصرف المختصة فرائط

بمقياس ٢٥٠٠/١ من ثمانى صور موضحا عليها تخطيط المصارف الرئيسية والفرعية أو المصارف الحقيقية مكتسوة ومغطاه وتحدد عليها أراضى وحدة الصرف التى يتقرر صرفها على مصرف حقل أو منطى أو سلسلة من المصارف المذكورة يجمعها مصرف واحد على المصرف العمومى ، ويعتمد وزير الرى أو من يفوضه هذه الخرائط .

وتنزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وفقا لأحكام القانون رقم (٥٧٧) لسنة ١٩٤٤ فى شأن نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة أو التصيين .

وتخطر مصلحة الضرائب العقارية لرفع القرينة عن هذه الأراضى .

وتتولى اللجان المشكلة بقرار وزير الرى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٤ اتخاذ اجراءات حصر مساحات الزراعة التالفة نتيجة مشروعات الرى والصرف المكشوف والمغطى وصرف قيمة التعويضات التى تتدر عنها وفق جدول فئات تقرير تعويضات المحاصيل الزراعية والخضروات وأشجار الفاكهة التالفة من تنفيذ مشروعات الرى والصرف الذى يصدر بقرار وزير الرى .

مادة ١٥ - تحمىل تكاليف إنشاء مشروعات للصرف المغطى والمكشوف من المنتفعين على الوجه الآتى :

١ - تعد الادارات العامة للصرف خرائط مساحية بمقياس رسم مناسب موضحا عليها المساحات التى تم تزويدها بشبكات الصرف المغطى والمكشوف وترسل هذه الخرائط الى مديريات المساحة المختصة .

٢ - تعد الادارات العامة للصرف كمساحات حسابات ختامية لاجمالى تكاليف كل مشروع للصرف المغطى والمكشوف يتم تنفيذه ، وتتضمن هذه التكاليف قيمة تعويض نزع ملكية العقارات التى دخلت فى تنفيذ المشروع والمزروعات التى تلفت مضافا اليها نسبة ١٠٪ (عشرة فى المائة) مصروفات ادارية .

وترسل جميع هذه الكشوف الى مديريات المساحة التى تقوم بدورها بإرسالها الى مأموريات انضرائب العقارية المختصة لاتنفاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه التكاليف .

٣ - ترسل مأموريات الضرائب العقارية شهريا المبلغ المحصلة من المتقنين الى الهيئة انماة لمشروعات الصرف مع ارفاق كشف برقم وتاريخ وقيمة المبلغ المحصل عن كل مساحة مجمعة .

ملءة ١٦ - تتولى الادارات العامة لصيانة الصرف بوزارة الرى صيانة المصارف المغطاة الصيانة الدورية المعتادة وفق انبرنامج الرى الذى تقرره لاستمرار أداء الشبكة لعملها بكفاءة وتحمل وزارة الرى نفقات الصيانة الدورية وتحمل زراع الأرض المنتفعة من المصارف المغطاة ما عدا ذلك من نفقات .

السبب الرابع المياه الجوفية

ملءة ١٧ - يقصد بخزانات المياه الجوفية :

(أ) الخزانات الرسوبية بالذلتا وادى النيل وهى الامتدادات الطبيعية للطبقات الحاملة للمياه المتصلة بنهر النيل وفروعه والمجارى المائية ، وحدود هذه الخزانات بالذلتا هى البحر المتوسط شمالا ، وقناة السويس شرقا ومنخفض وادى النطرون ووادى الفارغ وامتداد طريق القاهرة الاسكندرية انصراوى غربا ، طريق السويس جوبا .

أما حدود هذه الخزانات بالوجه القبلى فهى امتداد الطبقات الحاملة للمياه الجوفية لمسافة نحو خمسة كيلو مترات الى الشرق والغرب خارج الأراضى المزروعة حاليا على امتداد وادى النيل جنوب القاهرة حتى أسوان .

(ب) الخزانات الجوفية بالأرضى الصحراوية ، وهى المتسدة بجميع الأراضى التى تخرج عما ورد بانيند (أ) .

مادة ١٨ - لا يجوز لأجهزة الدولة أو أجهزة الحكم المحلى أو أية جهة حكومية أو الأفراد التصريح أو انقيام بحفر أية آبار للمياه الجوفية سطحية كانت أو عميقة داخله جميع أراضي الجمهورية الا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها .

مادة ١٩ - ينترم أصحاب المياه الجوفية التى تم حفرها قبل العمل بقانون الرى والصرف المشار اليه ، باخطار وزارة الرى خلال سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة أو الاعلان بالصحف أيهما اتحق بالبيانات الخاصة بالبئر أو الآبار التى يجوزونها ، ويستثنى من ذلك الآبار التى لا تزيد قطرها على يومستين ويجب أن يتضمن الاخطار على الاخص ما يأتى :

- ١ - اسم صاحب البئر وعنوانه .
 - ٢ - موقع البئر على خريطة مساحية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ .
 - ٣ - البيانات الخاصة بالبئر من حيث قطر البئر وأقطار وأطوال المواسير المستخدمة المصمتة والمخرسة ونوع انطلمبة المركبة على البئر وقطرها وتصرفها ومتوسط عدد ساعات التشغيل اليومية .
 - ٤ - تاريخ حفر البئر وتاريخ بدء انتضخ وسحب المياه .
 - ٥ - درجة ملوحة المياه والتطليل الكيمائى لها أن وجد .
 - ٦ - الغرض من استغلال مياه البئر .
 - ٧ - المساحة المرتب ريبها على البئر ونوع المحاصيل المزروعة .
 - ٨ - الترخيص الصادر بحفر البئر أن وجد .
 - ٩ - التصرف المائى المصرح بسحبه من البئر .
- ويتم الاخطار بكتاب مسجل أو بتسليمه بموجب إيصال الى مهندس رى المركز الذى يقع البئر فى دائرة اختصاصه .

مادة ٢٠ - تتشعب وزارة الرى سجلات على مستوى هندسات مراكز الرى تتضمن بيانات بالآبار التى يرخص بحفرها .

مادة ٢١ - تجرى وزارة الرى مراجعة دورية للاخطارات المقدمة اليها وفقا للمادة (١٩) كما تقوم باجراء المعاينة اللازمة للآبار ملاحظاتها على كل موقع وارسل صورة من البيانات الواردة اليها ونتيجة المعاينة للمعهد بحوث المياه الجوفية للتبلغ لمركز البحوث المائية بوزارة الرى للدراسة وابداء الرأى النهائى فى شأنها .

مادة ٢٢ - لا يجوز لمدير عام الرى اصدار الترخيص للبئر القائم أو تجديده الا بعد موافقة معهد بحوث المياه الجوفية .

مادة ٢٣ - فى حالة عدم موافقة معهد بحوث المياه الجوفية أو طلبه اجراء بعض التعديلات فى مكونات البئر أو اجراء تعديل جديد لمياهه وجب على مدير عام الرى اخطار صاحب البئر بكتاب مسجل لاستكمال ما هو مطلوب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره ، وتقديم ما يفيد قيامه بذلك الى مهندس رى المركز ويجب عرض الأمر على معهد بحوث المياه الجوفية للدراسة وابداء الرأى النهائى .

مادة ٢٤ - على مدير عام الرى سحب ترخيص البئر أو رفض تجديده ووقف انضخ منه بالطريق الادارى اذا لم يستجب صاحب البئر لاجراء التعديلات التى طلبها معهد بحوث المياه الجوفية خلال المدة المشار اليها فى المادة السابقة أو اذا أثبتت المعاينة والدراسة عدم صلاحية ما قام به صاحب البئر من أعمال .

مادة ٢٥ - (١) تقدم طلبات الحصول على الترخيص بحفر الآبار

(١) البند السادس معدل بقرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢١/٤/١٩٨٨ - العدد ٩٥) والبندين الثامن معدل بقرار وزير الاشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٤٤ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ٢١/٣/١٩٨٨ - العدد ٦٩) .

بأراضي الدلتا ووادى النيل الوارد بليند (١) من المادة (١٧) الى مفتش رى الاقليم الذى يقع البئر المقترح فى دائرة اختصاصه ويكون الطلب مستوفيا رسم الدمه متضمنا البيانات ومرفقا به المستندات الآتية:

- ١ - اسم طالب الترخيص وعنوانه .
- ٢ - موقع البئر المقترح على خريطة مساحة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور .
- ٣ - صورة من جميع الحراسات والتحليل والتصميمات الفاصلة بالبئر ان وجدت .
- ٤ - الغرض من استغلال مياه البئر .
- ٥ - المساحة المرتب ريبا على البئر ان كان لغرض الرى .
- ٦ - مستندات ملكية الأرض المستفيدة بالبئر أو كشف معتد من الجمعية التعاونية الزراعية يفيد ملكيتهم لهذه الأرض أو قرار تخصيص الأرض المطلوب ريبا .
- ٧ - أداء تأمين مؤقت مقداره ٢٠٠ ج (مائة جنيه) .
- ٨ - على صاحب البئر موافاة هندسة الرى التابع لها بنتائج تحليل طبقات ومياه البئر الذى تم التصريح به بعد اتمام الخفر وقى حالة عم التزامه بذلك لا يرد اليه التأمين المؤقت الوارد فى الفترة رقم ٧ من ذات المادة .

مادة ٣٦ - يتولى تفتيش الرى المختص دراسة طلب الترخيص من حيث مدى حاجة الموقع للمياه الجوفية وأوجه الاستخدام المطلوبة وتحديد التصرف المناسب للوفاء بالاحتياجات المقترحة .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بقرار وزير الإسفل العامة والوارد المائية رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨) يحيل مدير الرى طلب الترخيص ومرفقاته مشفوعا برأيه من واقع الدراسة الى معهد بحوث المياه الجوفية الدراسة

التفصيلية للمشروع وتقرير مدى صلاحية الموقع لاستغلال المياه الجوفية وتحديد التصرفات المباح استغلالها والاشتراطات والمواصفات الفنية الواجب اتباعها ويتم الرد على طالب الترخيص خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديم طلبه مستوفيا رسم الدفعة ، وذلك اما باعطائه ترخيصا نهائيا أو نصريحا مؤقتا لحفر بئر اختباري واستكمال الدراسات اللازمة عليه ، على أن يتم تنفيذ ذلك بمعرفة طالب الترخيص وعلى نفقته ومسئوليته ، وعلى طالب الترخيص تقديم صورة من جميع البيانات الخاصة بالبئر الى مفتش الرى المختص ليصدر مجبر علم الرى الترخيص النهائي للبئر .

مادة ٢٨ - يحظر على مقلونى حفر الآبار وانشركات العامة والخاصة حفر آبار المياه الجوفية لوزارات الحكومة ومصالحها أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو الخاص أو الأفراد إلا اذا كان البئر مرخصا به من وزارة الرى وعليها قبل القيام بأية أعمال تنفيذية الاطلاع على الترخيص والا كانوا مسئولين عن ذلك .

ويجب تقديم صورة من نتائج حفر أية آبار بعد اتملمها الى مهندس رى المركز الذى يقع فى دائرته البئر .

مادة ٢٩ - يجب أن يتضمن الترخيص البيانات الآتية :

- رقم الترخيص
- اسم المرخص له وعنوانه
- موقع البئر المرخص به
- الغرض من الانتفاع بالبئر
- عمق البئر

أقطار المواسير وأطوالها المنفذة للبئر ونوع الطلمبة المصرح باستخدامها وقطرها

التصرف المخصص بسحبته من البئر (م ٣/ اليوم) .

• مدة سريان الترخيص

مادة ٢٠ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على ثلاث سنوات ويقدم طلب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل وينتهي الترخيص بانقضاء مدته دون تجديده .

مادة ٢١ - في حالة طلب الحصول على ترخيص بحفر آبار المياه الجوفية بالأراضي الصحراوية الخاصة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والواردة بالبند (ب) من المادة (١٧) يقدم طلب الترخيص الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، ويكون الطلب مستوفيا رسم الدفعة ومتضمنا البيانات ومرفقا به المستندات المشار اليها في المادة (٢٥) من هذه اللائحة ، على أن يكون التأمين المؤقت لحساب وزارة الري .

مادة ٢٢ - تتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية اجراء الدراسات اللازمة خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تقديم طلب الترخيص اليها واخطار رئيس قطاع الري بوزارة الري بصورة من جميع البيانات والدراسات والوصفات والاشتراطات التي تمت في في شأن طلب الترخيص المقدم لمشفوعة برأيها النهائي .

مادة ٢٣ - يحيل رئيس قطاع الري بوزارة الري أوراق طلب الترخيص الى معهد بحوث المياه الجوفية ثم الى مدير عام الري المختص لإصدار الترخيص اللازم بعد موافقة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ومعهد بحوث المياه الجوفية .

مادة ٢٤ - (مستقبلة بقرار وزير الأشغال العامة والموارد المائية رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨) على وزارة الأشغال العامة والموارد المائية في حالة عدم الموافقة على طلب الترخيص واخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل

بأسباب الرفض خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولتقدم الطلب الحق في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ أخطاره ورفض الترخيص .

مادة ٢٥ - يقدم التظلم الى وزارة الري وعليها بحثه والفصل فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليمها للتظلم ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٣٦ - مع عدم الاخلال بالمعقوبة المنصوص عليها في المادة ٩٥ من قانون الري والمصرف يكون التعويض في حالة تجاوز معدلات وكميات المياه المصرح بوضعها بواقع ثلاثة قروش للمتر المكعب كميات المياه الزائدة .

مادة ٣٧ - ترسل صورة من الترخيص الى كل من :

١ - معهد بحوث المياه الجوفية .

١ - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فيما يختص بالأبار التي يرخص بها في الأرض الصحراوية .

مادة ٢٨ - في حالة فقد أو تلف الترخيص يجب إبلاغ الإدارة العامة للري الصادر منها الترخيص فورا للحصول على بدل فاقد أو تلف .

الباب الخامس

مياه مصرف

مادة ٣٩ - لا يجوز استخدام مياه المصرف الزراعية في أغراض الري الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للاحكام المبينة في المواد التالية :

مادة ٤٠ - تقدم طلبات الحصول على ترخيص استخدام مياه أحد المصارف لأغراض ري الأراضي الى مدير علم الري المختص ويتقدم الطلب مستوفيا رسم الدفعة متضمنا البيانات ومرفقا به المستندات الآتية :

١ - اسم طالب الترخيص وعنوانه .

٢ - خريطة مساحة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور موضح عليها المصرف المفتوح استخدام مياهه والموقع انكيلو مترى المطلوب التغذية عنده والمساحة المطلوب ريها بمياه الصرف .

٣ - مستندات ملكية الأرض المطلوب ريها من المصرف أو كشف من الجمعية التعاونية الزراعية معتمد من مديرية الزراعة المختصة يفيد ملكيته لهذه الأرض ومشاحتها .

٤ - المحاصيل المقترح زراعتها بما لا يتعارض مع الأحكام المنظمة للدورة الزراعية .

٥ - صورة من جميع الدراسات والتحليل والتصميمات الخاصة بالمشروع من مكتب هندسى متخصص متضمنة من نوع التربة وتحليل مياه الصرف وأنواع المحاصيل تفصيلا ودرجة مقاومة كل منها للملوحة وكيفية استخدام مياه الصرف للرى مباشرة أو بعد خلطها بالمياه العذبة واسسم مجرى المياه العذبة الذى سيتم الخلط به ونسبة الخلط وذلك بالاسترشاد بالبيانات الموضحة بالملحق رقم (١) الموفق بهذه اللائحة والخاصة بمقياس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للرى .

٦ - أدلاء تأمين مؤقت مقدراه ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) .

مادة ٤١ - تتولى ادارة الرى دراسة طلب الترخيص من حيث كفاءة مجارى الرى والصرف بالموقع المقترح وتحديد التصرف المناسب للوفساء باحتياجات رى المساحة وبيان أية مشروعات أخرى مقرررة أو مرتبط بها لاستغلال مياه الصرف المقترح لريها وعليها احالة الطلب الى رئيس قطاع الرى .

مادة ٤٢ - يحيل رئيس قطاع الرى طلب الترخيص ومرفقاته والقطاعات الطويلة والفرضية للصرف المقترح استخدام مع مياهه مع بيان

رأيه من واقع المعاينة الميدانية الى رئيس قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الرى بوزارة الرى لاتخاذ خطوات الدراسة التفصيلية للطب •

مادة ٤٣ - يتبع فى دراسة طلبات الترخيص يرى الأراضى الجديدة ما يأتى :

١ - يرسل قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الرى صورة من طلب الترخيص والبيانات والمستندات المرفقة به الى كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ومعهد بحوث الصرف لدراسته وموافاته بالرأى خلال ثلاثة أشهر •

٢ - على الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بحث ملكية الأرض المطلوب ريبها من مياه الصرف •

٣ - يتولى معهد بحوث الصرف التابع لمركز البحوث المائية بوزارة الرى تقدير مدى صلاحية مياه الصرف لأغراض رى الأراضى المقترح ريبها والمحاصيل المقرر زراعتها ومدى مناسبة موقع التغذية ونسبة الخطأ الواردة بالدراسة المقدمة من المكتب الهندسى وفق طلب الترخيص وتعدد المواصفات والشروط الفنية التى يجب تنفيذها مع تحديد التصرف المطلوب وعدد ساعات التشغيل وفتراتها •

٤ - يعد قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الرى بعد الوتوف على رأى كل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، ومعهد بحوث الصرف مذكرة شاملة بنتائج دراسة طلب الترخيص لعرضها على لجنة التنسيق المشتركة للرى واستصلاح الأراضى ، على أن تتضمن المذكرة تحديد طريقة الرى الواجب اتباعها والمقنن المائى المقرر والدورة الزراعية ومصدر الرى وكمية المياه اللازمة ونسبة الخطأ المقترحة •

٥ - فى حالة موافقة لجنة التنسيق المشتركة على المذكرة المعروضة يتولى قطاع مشروعات التوسع الأفقى وتطوير الرى لخطلى قطاع الرى بصورة من هذه المذكرة وموافقة اللجنة عليها لاصدار الترخيص •

مادة ٤٤ - يتضمن الترخيص بالبيانالت الآتية :

- ١ - رقم الترخيص «
- ٢ - اسم المرخص له وعنوانه •
- ٣ - موقع المساحة المستفيدة من استخدام مياه الصرف لجديها
(الحوض / الناحية - المركز - المحافظة) •
- ٤ - اسم الصرف المرخص باستخدام مياهه ، وموقع التغذية •
- التصرف المائي المرخص باستخدامه من مياه الصرف وفترات استخدامه على مدار العام •
- ٦ - نسبة الخلط بالمياه العذبة ان وجدت •
- ٧ - قوة آلة الرفع المرحح باستخدامها وتصرفها وأقطار مواسير
المص والطرد •
- ٨ - مدة سريان الترخيص •

مادة ٤٥ - لا يجوز أن تزيد مدة الترخيص على ثلاث سنوات
ويقدم طلب تجديده قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل وينتهي الترخيص
بانقضاء مدته دون تجديد •

مادة ٤٦ - على وزارة الرى فى حالة عدم الموافقة على طلب الترخيص
إخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل بأسباب الرفض خلال ستة أشهر من
تاريخ تقديم الطلب ، ولتقدم الطلب الحق فى انتظام خلال شهر من تاريخ
إخطاره برفض الترخيص •

مادة ٤٧ - يقدم التظلم الى وزارة الرى وعليها بحثه والفصل فيه
خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها التظلم ويكون قرارها فى هذا الشأن
نهائيا •

مادة ٤٨ — ترسل صورة من الترخيص الى كل من :

- ١ — معهد بحوث الصرف التابع لمركز البحوث المائية .
- ٢ — الهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

مادة ٤٩ — مع عدم الاخلال بالقوية المنصوص عليها في المادة ٩١ من قانون الري والصرف لوزارة الري الحق في النماء الترخيص في حالة مخالفة الشروط الواردة به ، ولاإمارة الري تحصيل تمويل عن كميات المياه التي تستخدم بالزيادة على الكمية المصرح بها بواقع ثلاثة قروش عن كل متر مكعب .

الباب السادس

آلات رفع المياه

بسم

مادة ٥٠ — يشترط للترخيص في إقامة أو إدارة طلمبة أو أى جهاز من الأجهزة التي تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى الأراضى أو لصرفها ما يأتى :

١ — تقديم طلب الترخيص مستوفيا رسم الدفعة الى مفتش رى الاقليم

٢ — تقديم خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ من ثلاث صور موقع على احداها من مهندس تقابى وموضع عليها موقع الطلمبة أو الجهاز .

٤ — تقديم مستندات ملكية الأرض المستفيدة من الطلمبة أو الجهاز ومستندات ملكية الآلة أو كشف معتمد من الجمعية الزراعية المختصة يفيد اتفاق أصحاب الزملم المستفيد من الآلة .

٥ — بيان قطر الطلمبة أو وصف عام للجهاز وقيرة الآلة بالمصممان والتصرف الخاص بالطلمبة أو الجهاز .

مادة ٥١ - يجب على من يتجرون في الأجهزة المخصصة لرفع مياه الرى والصرف أن يخطروا بتفتيش الآلات المختص والإدارة العامة للرى بالمحافظة المختصة عن كل بيع أو تصرف في الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصرف في الجهاز ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات الآتية :

- ١ - اسم المتجر الذى باع الجهاز أو الظلمية وعنوانه .
- ٢ - اسم المشتري ومالك الآلة ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية والجهة الصادرة منها والعنوان الخاص بهما .
- ٣ - الغرض من شراء الجهاز أو الظلمية .
- ٤ - النجبة التى يتم تشغيل الآلة بها .
- ٥ - ماركة الآلة ورقمها والجهة المنتجة .
- ٦ - قطر ماسورة المص وقطر ماسورة الطرد ، ووصف عام للجهاز وقدرة الآلة بالحصان والتصرف الخاص بالظلمية أو الجهاز .

مادة ٥٢ - تنفيذ الحكم المدة ٧٤ من قانون الرى والصرف يحدد مقابل رفع المياه على الوجه الآتى :

- ١ - نصف قرش من كل متر مكعب من المياه التى تؤخذ لأغراض استغالية مياه الرى المرفوعة بالظلميات الحكومية .
- ٢ - قرش عن كل متر مكعب من المياه التى تلقىها المصانع بعد معالجتها في المصارف التى تصرف مياهها بالظلميات الحكومية .

مادة ٥٣ - يحظر تبديد مياه الرى بصرفها في مصرف خاص أو عام أو في أراضى غير منزوعة أو غير مخصص بريها وفي حالة مخالفة ذلك يحصل ثلاثة قروش عن كل متر مكعب من المياه قام زارع الأرض بسحبها زيادة على ما هو مقرر لرى أرضه أو تسبب في تبديدها .

مادة ٥٤ - مع عدم الإخلال بالمقويات المنصوص عليها في قانون

الرئى والصرف يلتزم المخالف بأداء مقابل الانتفاع عن المدة التى تعدى فيها على منافع الرئى والصرف وتحصل ادارة الرئى المختصة مقابل الانتفاع وفقا لما هو وارد بالمحق رقم (٢) المرفق بهذه الملاحقة .

مادة ٥٥ — يلتزم من يخالف طريقة الرئى المرخص بها لرئى الأراضى الجديدة والتى ترتب عليها سحب كميات من المياه زيادة على ما هو متبع فى طريقة الرئى المرخص بها لرئى أرضه ، بأداء ثلاثة قرويين عن كل متر مكعب من المياه تمسحبه بالزيادة طوال فترة المخالفة .

الباب الرابع

إجراءات حماية الشواطئ

مادة ٥٦ — لا يجوز بغير موافقة الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ اقامة أية منشآت فى الأراضى التى تدخل فى نطاق الخطر المشار اليه فى المادة (٨٦) من قانون الرئى والصرف .

ولمهندسى الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ من لهم صفة مأمورى الضبط القضائى دخول الأراضى المشتر اليها والمنشآت المقامة عليها للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة أجريت أو شرع فى اجرائها كان لهم وقف هذه الأعمال بالطريق الادارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة .

مادة ٥٧ — يشترط للحصول على الموافقة المشار اليها فى المادة (٥٦) من هذه الملاحقة تقديم طلب مستوف برسم الخدمة الى مدير عام حماية الشواطئ المختصين وترفق بالطلب ما يأتى :

- ١ — خريطة مساحية بمقياس رقم ١/٢٥٠٠ أو ١ : ٥٠٠٠ من ثلاث صور ورسم هندسى مأخوذ من خريطة مبين عليها حدود الأراضى المملوكة

رى وصرف ٥٢٥

لطالب الموافقة وموضح بها الموقع والأطوال المسلحة للمعلم المطلوب
اقامته وموقع على احدى هذه الصور من مهندس نقابى .

٢ - سند ملكية الاراضى المطلوب الموافقة على اقامة المنشآت عليها
اذا كانت مملوكة ملكية خاصة أو قرار التخصيص في غير هذه الحالة .

٣ - بيان غرض الانتفاع من المنشآت المطلوب الموافقة على اقامتها .

٤ - رسم تخطيطى تفصيلى ومقايصة تقديرية عن المنشآت المطلوب
الموافقة على اقامتها .

٥ - بيان المواصفات الهندسية الأساسية والشروط والمواصفات الفنية
الخاصة بالمنشآت المطلوب الموافقة عليها .

٦ - تعهد بالالتزام بتنفيذ الشروط التى تضمها الهيئة المصرية العامة
لنظمية الشواطىء وعدم الخروج على هذه الشروط والمواصفات الفنية
الخاصة بالمنشآت المطلوب الموافقة على اقامتها .

وتصدر الموافقة من رئيس الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء
خلال شهرين من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ويجب أن يتم اخطار
مقدم الطلب الموافقة المنوطة له فور صدورها .

ويراقب مهندسو الإدارات العامة لصماية الشواطىء المختصون بتنفيذ
شروط الموافقة .

وفي حالة عدم الموافقة على اقامة أى من المنشآت المشار
اليها يخطر مقدم الطلب بكتاب موصى عليه بالسبب الرفض خلال شهرين
من تاريخ تقديم الطلب .

ملحق رقم (١)

معلومات استرشادية عند دراسة استخدام
مياه الصرف لأغراض الري

أولاً — بالنسبة إلى مياه الصرف :

(١) مقاييس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للري تبعا لمحتواها من الأملاح الذائبة بها .

١ — إذا كانت درجة مياه الصرف أقل من ٧٥٠ ملليموز / سم عند ٢٥°م (أى مجموع الأملاح الذائبة أقل من ٥٠٠ جزء في المليون) يمكن استخدامها في ري جميع أنواع الأراضي مباشرة بدون خلط .

٢ — إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ٧٥ إلى ١٧٥٠ ملليموز / سم عند ٢٥°م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ٥٠٠ إلى ١١٠٠ جزء في المليون) يمكن استخدامها في ري الأراضي جيدة الصرف مع خلطها بمياه الري العذبة بنسبة ١ : ١ إذا تجاوز مجموع الأملاح الذائبة ٧٠٠ جزء في المليون .

٣ — إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ١٧٥٠ إلى ٢٧٥٠ ملليموز / سم عند ٢٥°م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ١١٠٠ إلى ١٥٠٠ جزء في المليون) يمكن استخدامها في الأراضي جيدة الصرف مع خلطها بمياه الري العذبة بنسبة ١ : ١ .

٤ — إذا كانت درجة ملوحة مياه الصرف من ٢٧٥٠ إلى ٤٧٥٠ ملليموز / سم عند ٢٥°م (أى مجموع الأملاح الذائبة ما بين ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ جزء في المليون) يمكن استخدامها في الأراضي جيدة الصرف مع خلطها بمياه الري العذبة بنسبة ١ : ٣ .

(ب) مقاييس تقسيم المياه حسب درجة صلاحيتها للرئ طبقا لدرجة اهتمام الصوديوم المعلقة :

١ - أقل من ٩ تستخدم في جميع أنواع الأراضي بدون حدوث مشاكل نفاذية .

٢ - ٩ - ١٥ تستخدم في الأراضي خفيفة القوام بدون حدوث مشاكل نفاذية ، وإذا استخدمت في الأراضي الطينية يجب إجراء اضافات جبسية .

٣ - أكثر من ١٥ لا تستخدم في الأراضي الثقيلة القوام وعند استخدامها يجب دراسة جميع الظروف الأخرى المحيطة ومراعاة الإضافات الجبسية .

ثانيا - بالنسبة إلى المحاصيل :

١ - تقسم النباتات من حيث درجة تحملها للملوحة (درجة التوصيل الكهربى بالملييموز مستخلص عجينة التربة المنجعة لى :

(أ) نباتات تحمل الملوحة .

(ب) نباتات متوسطة التحمل .

(ج) نباتات حساسة .

وذلك طبقا للتجول الآتى :

جدول رقم (١)

نباتات حساسة حتى ٤ مليون / سم	نباتات متوسطة التحمل ٤ - ٨ مليون / سم	نباتات مقاومة للملوحة ٨ أو أكثر
الخضروات والبقوليات الموالح - التفاح - والفواكه ذات النواة الحجرية والعنب والبرسيم - الفاول السوداني - الأرز - السفرة	القمح - الشعير - القطن فول الصويا - نباتات لراعى والكتان	نخيل البلح - بنجر السكر

٢ - يراعى عدم زيادة البورون المتصرى على المياه المستعملة للرى
عنب ٣٠ مليون لتر ولا أصبحت هذه المياه غير صالحة ولا للمحاصيل
المقاومة للسمية طبقا للجدول الآتى :

جدول رقم (٢)

نباتات حساسة أقل من جزء فى المليون	نباتات متوسطة التحمل ١ - ٢ جزء فى المليون	نباتات مقاومة للملوحة ٢ - ٤ جزء فى المليون
عنب - موالح - تفاح - أشجار ذات النواة	قمح - شعير - ذرة - تطن - بعض الخضروات	جزر - كرنب - لفت - برسيم - بنجر السكر - النخيل

ملحق رقم (٢)

فئات مقابل الانتفاع

الفئة المقررة

نوع الانتفاع

أولاً - شغل المنافع لغير الاستغلال مثل تشوين
المباني والمواد :

- ١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. عشرون قرشاً سنوياً
 - ٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. عشرة قروش سنوياً
- ثانياً - شغل المنافع بقصد الاستغلال مثل
المصانع ومكينات الطحين ومحطات اليزين :

- ١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح مائة قرش سنوياً
 - ٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. خمسون قرشاً سنوياً
- ثالثاً - شغل المنافع لأغراض اجتماعية أو بقصد
الترفيه :

- ١ - داخل نطاق مجالس المدن للمتر المسطح مائة قرش سنوياً
 - ٢ - خارج نطاق مجالس المدن للمتر المسطح .. خمسون قرشاً سنوياً
- رابعاً - شغل المنافع بقصد تجميل الموقع مثل
المنتزهات وحدائق الزينة الخاصة :

- ١ - داخل حدود مجالس المدن للمتر المسطح خمسون قرشاً سنوياً
 - ٢ - خارج حدود مجالس المدن للمتر المسطح .. خمسة وعشرون قرشاً سنوياً
- خامساً - شغل المنافع بواسطة شركات الملاحة وشركات
الكراتك وما يماثلها بشرط ألا تشمل مباني ثابتة
للمتر المسطح خمسون قرشاً سنوياً

الفئة المقررة

نوع الانتفاع

سلبا - شغل المنافع بوضع مواسير :

- ١ - يحصل مقابل انتفاع مرة واحدة عن المواسير التي
توضع للأغراض الري والصرف ومياه الشرب حسب الفئات الآتية :
 - (أ) مواسير حتى طول ٥٠ مترا ثلاثون جنيتها
 - (ب) مواسير تزيد على ٥٠ مترا ولغاية ١٠٠ متر خمسون جنيتها
 - (ج) مواسير تزيد على ١٠٠ متر مائة جنيتها
- ٢ - يحصل مقابل انتفاع عن المواسير التي توضع
لغرض الأغراض السابقة على النحو الآتي :
 - (أ) عن كل متر طولى لغاية ٥٠ متر جنية واحد سنويا
 - (ب) عن كل متر طولى يزيد على ٥٠ مترا لغاية
١٠٠ متر خمسون قرشا سنويا
 - (ج) عن كل متر طولى يزيد عن ١٠٠ متر ولغاية
٥٠٠ متر ثلاثون قرشا سنويا
 - (د) عن كل متر طولى يزيد على ٥٠٠ متر لغاية
الف متر عشرون قرشا سنويا
 - (هـ) عن كل متر طولى يزيد على الألف متر مهما
كان الطول عشرة قروش سنويا

سابعا - شغل المنافع بوضع خطوط ديكو فيل عن كل
كيلو متر أو جزء منه للخط الواحد خمسون جنيتها

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٥

بإنشاء مركز البحوث المائية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة «

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين
فى المؤسسات العلمية ،

وعلى مواهقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قـسـر :

مادة ١ - ينشأ مركز لبحوث المياه يطلق عليه « مركز البحوث المائية »
يتبع وزير الرى وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ومقره مدينة القاهرة ،
ويتعتبر من المؤسسات العلمية ويسرى عليه أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٣ المشار اليه .

مادة ٢ - يهدف مركز البحوث المائية الى حراسة الأسس والقواعد
اللازمة لوضع السياسات طويلة المدى لتوفير مصادر المياه العذبة للوفاء

باحتياجات البلاد وتخط المشكلات العلمية والتطبيقية المتعلقة بالسياسة العامة للمرى والصرف ولدراسات المائية المتصلة بمشروع السد العالى ، وتوسيع الرقعة انزراعية ، وتقدير الموارد المائية بكافة مصادرها السطحية والجوفية ، واقتراح الطرق المثلى للاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، وله فى سبيل ذلك اجراء البحوث والدراسات ومتابعتها والنشر عنها بوسائله الخاصة أو عن طريق الاشتراك مع الجهات المعنية فى الخطوة وفى الخارج .

مادة ٣ - (١) يتكون المركز من الأقسام الداخلية الآتية :

- ١ - معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى .
 - ٢ - » بحوث الصرف
 - ٣ - » بحوث تنمية الموارد المائية واقتصادياتها والسياسة المائية .
 - ٤ - معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى .
 - ٥ - » بحوث الأبدرونيكا والطمى .
 - ٦ - » بحوث صيانة الترع والمصارف ومقاومة الجشائش .
 - ٧ - » بحوث المياه الجوفية .
 - ٨ - » بحوث الانشاءات وميكانيكا التربة والأساسات .
 - ٩ - » البحوث الميكانيكية .
 - ١٠ - » للبحوث المساحية .
 - ١١ - » الادارة العامة للخدمات الصحية .
 - ١٢ - » علوم البحار والمخاضد لبحوث وقاية الشواطىء .
- مادة ٤ - يكون للمركز مجلس ادارة يشكل على النحو التالى :
- ١ - رئيس مجلس ادارة :

(١) البند « ١٢ » مضاف بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

٢ - خمسة من محيري المعاهد المشار إليها في المادة ٣ يختارهم وزير
الرى .

٣ - أربعة غير متفرغين من الطماء ذوى الخبرة فى بحوث المياه
يختارهم وزير الرى .

٤ - اثنان من وكلاء وزارة الرى يصدر بتعيينهما قرار من وزير الرى .

٥ - ممثل لوزارة البحث العلمى والطاقة الذرية .

ويكون لمجلس الادارة أمين عام من غير أعضائه يختاره وزير الرى .

مادة ٥ - يعين رئيس مجلس ادارة المركز ومديرو المعاهد التابعة له
بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات للتعيين فى وظيفة أستاذ .

مادة ٦ - مجلس ادارة المركز هو السلطة العليا المهيمنة على شئون
المركزى وتصريف أموره ووضع السياسة العامة التى يدير عليها وله أن
يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الأغراض التى تلم من أجلها ،
ويتولى على الأخص ما يأتى :

١ - وضع خطط البحوث العلمية المتصلة بدعم البحث العلمى ،
وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع مجالات بحوث المياه وتقييمها ومتابعة
تنفيذها .

٢ - اقتراح اللائحة التنفيذية للمركز .

٣ - اصدار النظم واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الفنية ،
المالية ، الادارية للمركز وذلك دون التمسيد بالقواعد الحكومية .

٤ - وضع الهيكل التنظيمى للمركز .

٥ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمركز والمصايب
الختلاصى .

٦ - اقرار المنح والمكافآت والاعانات التى تمنح لاجراء البحوث .

٧ - قبول التبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة ، والخاصة والأفراد .

٨-النظر في التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالمركز ومركزه المالى .

٩ - النظر فيما يحيله وزير الرى من مسائل تدخل فى اختصاص المركز .

مادة ٧ - يجوز لمجلس الادارة أن يعهد الى رئيسه أو الى لجنة من بين أعضائه . ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - يختص رئيس مجلس ادارة المركز بالمسائل الآتية :

١ - الاشراف على تنفيذ قرارات وسياسة مجلس الادارة .

٢ - ادارة المركز وتصريف أموره العلمية والمالية والادارية وتطوير نظام العمل به وتدعيم أجهزته ومتابعة سير العمل فى المعاهد التابعة له .

٣ - ضمان تطبيق اللوائح الادارية والمالية المعتمدة من المجلس واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك .

٤ - موافاة وزير الرى بما يطلبه من بيانات ودراسات .

مادة ٩ - يمثل رئيس مجلس الادارة المركز فى صلاته بالجهات الأخرى وأمام القضاء ويكون له ومن يفوضه حق التوقيع نيابة عن المركز .

مادة ١٠ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس وتبلغ للقرارات التى يصدرها مجلس الادارة الى وزير الرى لاعتمادها .

مادة ١١ - تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير

رى وصرف ٥٣٥

الرى: اللاحة التنفيذية للمركز (١) متضمنة القواعد المنصوص عليها
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

.. مادة ١٢ - يكون للمركز موازنة مستقلة ، ويقوم رئيس مجلس
الادارة أو من ينيبه قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل بإعداد
مشروع الموازنة على مجلس الادارة للموافقة عليه توطئة لتقديمه للجهات
المختصة ، كما يعرض على المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء
السنة المالية الصواب الختامى .

مادة ١٣ - تبدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للدولة
وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٤ - تتكون إيرادات المركز مما يأتى :

- ١ - الاعتمادات المخصصة له بموازنة الدولة .
- ٢ - ما يتقاضاه المركز مقابل اجراء بحوث أو تأدية خدمات .
- ٣ - التبرعات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة المركز .
- ٤ - أية موارد أخرى .

مادة ١٥ - يعين العاملون المشتغلون بأقسام وحدات البحوث بوزارة
الرى من تتوافر فيهم الشروط الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى
الوظائف الجديدة بالمركز .

مادة ١٦ - تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المخرجة بموازنة

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨
باصدار اللاحة التنفيذية لمركز البحوث المائية (الجريدة الرسمية فى
١٩٧٨/٨/٣ - العدد ٣١) .

٥٣٦ رأى وصرف

وزارة الرى فى السنة المالية ١٩٧٥ الخاصة بـيوجدات و التهام البحوث التى موازنة مركز البحوث المالية .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ شعبان سنة ١٣٩٥ (٢٣ اغسطس سنة ١٩٧٥) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩
في شأن تنظيم اللجنة المصرية للبيدرولوجيا والمصادر المائية
ومنشآت الري والصرف (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ من يناير ١٩٥٣
بشأن تشكيل لجنة أهلية للري والصرف السدود والقنطرة التخريرية ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١١٧ لسنة ١٩٧١ في
شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل باسم « اللجنة الأهلية للري والصرف والسدود والقنطرة
الكبرى » ، « اللجنة المصرية للبيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت
الري والصرف » • وتتبع وزارة الري •

(المادة الثانية)

تضم الى اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الرى والصرف اللجنه القومية للهيدرولوجيا والتسابيع الأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وتسرى عليها أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة المصرية المذكورة بمناقشة البحوث المتعلقة بالرى والصرف والموارد المائية والهيدرولوجية ، والتعاون الفنى مع الهيئات الدولية المشتغلة بالرى والصرف ونشر المعلومات الفنية ، وحضور المؤتمرات العلمية التى تتم فى اطار عمل اللجنة ، ونشر ما يستجد من بحوث فى هذا المجال على المهندسين المصريين ، وتقديم ما يتوفر لدى اللجنة من معلومات وآراء ودراسات الى الجهات المسئولة فى مصر ، كما تختص اللجنة كذلك بما يقره مجلسها من الاطارات العلمية المرتبطة بمجال اختصاصها .

(المادة الرابعة)

تتكون اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الرى والصرف من الشعب الأربع التالية :

١ - شعبة الهيدرولوجيا ، وتمثل اللجنة المصرية فى البرنامج الدولى للهيدرولوجى .

٢ - شعبة المصادر المائية ، وتمثل اللجنة المصرية فى الهيئة الدولية للمصادر المائية .

٣ - شعبة الرى والصرف ، وتمثل اللجنة المصرية فى اللجنة الدولية للرى والصرف .

٤ - شعبة السجود والقناطر الكبرى ، وتمثل اللجنة المصرية فى اللجنة الدولية للسجود والقناطر الكبرى .

(المادة الخامسة)

يقوم على ادارة شئون اللجنة ومباشرة اختصاصاتها مجلس يصدر بتشكيله وبلختيار نائبى الرئيس ورؤساء الشعب قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الرى •

(المادة السادسة)

يكون وزير الرى بحكم منصبه رئيسا للجنة المصرية للهندولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الرى والصرف ، وكذلك رئيسا للمكتب التنفيذى

(المادة السابعة)

يفتار وزير الرى مقررى اللجان الفرعية لكل شعبة وأعضاء المكتب التنفيذى وأعضاء الشعب ولجانها الفرعية وهيئة السكرتارية الدائمة من بين أعضاء مجلس اللجنة المصرية للهندولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الرى والصرف وغيرهم من الفنيين الذين يرى الاستفادة بهم لتحقيق أعمال هذه اللجان على الوجه الأكمل •

(المادة الثامنة)

تتكون موارد اللجنة المصرية المذكورة من :

- ١ - ما تقرره وزارة الرى لها من اعلانات •
- ٣ - أية هبات أو تبرعات تقبلها اللجنة •

(المادة التاسعة)

يصدر بقرار من وزير الرى النظام الداخلى لعمل اللجنة المصرية

للبيدرولوجيا والمصادر المائية ومنشآت الري والصرف ويتضمن النظام
الداخلى تشكيل واقتصاصات المكتب لتنفيذى والشعب المختلفة .

(المادة العشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويصل به من تاريخ نشره ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٩٩ (١٧ أكتوبر
سنة ١٩٧٩) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

زراعة

القسم الاول : في قانون الزراعة .

القسم الثاني : في القرارات المنفذة لقانون الزراعة .

القسم الثالث : في التشريعات المنظمة للهيئات المشتغلة بالزراعة
والثروة الحيوانية .

القسم الرابع : في نقابة المهن الزراعية .

القسم الخامس : في تشريعات زراعية متنوعة .

القسم الأول في قانون الزراعة

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦
بإصدار قانون الزراعة (١)

بإسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بقانون الزراعة المرافق .

مادة ٢ - تنهى القوانين الآتية :

الدكريتو الصادر في ٥ يونية سنة ١٩٥٢ بشأن معاقبة من يستعمل
القسوة مع الحيوانات .

القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ بمنع ذبح عجول البقر وانائها ولقوانين
المعدلة له ،

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دودة
لوز القطن والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة .

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له ،

القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٣٥ بمنع تصدير الحيوانات المستخدمة في
الزراعة أو النقل إلى الخارج .

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٢٠٦ .

(م ٣٥ - موسوعة مصر ج ١٥)

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٦ بمنع تصدير السمك الى الخارج •
القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن والقوانين
المعدلة له ،

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن زراعة الأشجار الخشبية على
جسور انقزع والمصارف العامة •

الأمر رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٤٥ بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على
المحاجر البيطرية الذى استمر العمل به بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة
١٩٤٥ •

القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٦ بتقرير قيود دخول طيور الزينة وريش
هذه الطيور الى القطر المصرى •

انقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة التقاوى المنتقاة من
الحاصلات الزراعية والقوانين المعدلة له •

المرسوم بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحيوان الشرس واعداده •
القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥١ بإحصاء بعض الحيوانات بالاحتياطات
التي تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والطيور
المستأنسة والقوانين المعدلة له •

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٣ بحظر صيد بعض الحيوانات البرية •

القانون رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقاة •

القانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنقية النباتات الغريبة من زراعات
القطن •

القطن رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية المزروعات من الإفات
والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج والقوانين المعدلة له •

القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٤ بتربية نباتات الفلانة وبيها •

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تداول الإططن الزهر الناتجة
من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموتى •

القانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ بحظر استعمال الثعوب المبطنة بالورق المقطون والمتطرية أو السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيماوية في عمليات جنى القطن أو تعبئته أو تغليف القطن .

القانون ٥٠٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن المبيدات .

القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة النباتات والمنتجات انبغاثية المصدره للخارج .

القانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٥ بمنع تصدير أشجار ومساكن نخيل البلح :

القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المخصبات الزراعية .

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتربية ووقاية النمل الكرنيولى وملكاته .

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكلاب ومرض الكلب .

القانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأصناف المختلفة من الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن .

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة غلف الحيووان وصناعاته والقوانين المعدلة له .

القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ .

القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن انتاج بذرة القطن الاكثاى والمحافظة على نقاوتها المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم أعمال السلخ وحفظ الجلود الضام .

القانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن حظر اخراج بفرة القطن من اقليم مصر المعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٢ .

القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تسجيل أصناف المحاصيل
الزراعية •

القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مراقبة تقاوى المحاصيل
الزراعية •

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦١ بموجب ذبح الحيوانات المستوردة
من الخارج •

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن بطلان الحيازة الزراعية والقوانين
المحطة له •

القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد مساحة الأراضي التي تزرع
بالمحاصيل الصيفية في منطقة وادي كوم امبو •

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الانتاج الزراعي •

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الدورة الزراعية •

كل يلحق كل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون •

وتحال الى المحاكم المختصة المخالفات المعاقب عليها بموجب القوانين
المشار اليها بالحالة التي تكون عليها في تاريخ العمل بهذا القانون •

ومع عدم الاخلال بأحكام هذا القانون يستمر العمل باللوائح الصادرة
تنفيذا للقوانين المشار اليها وذلك الى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا
القانون •

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد
سنة أشهر من تاريخ نشره •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٦ (٨)
سبتمبر سنة ١٩٦٦) •

قانون الزراعة

الكتاب الأول

في الثروة الزراعية

الباب الأول

تنظيم الانتاج الزراعى

مادة ١ - لوزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التى تقررها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وأن يحظر زراعة حاصلات في مناطق معينة (١) .

مادة ٢ - لوزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التى تقررها الدولة - أن يحدد مناطق لزراعة أصناف دون غيرها من الحاصلات الزراعية وله

(١) أصدر وزير الزراعة عدة قرارات بتحديد مناطق لزراعة حاصلات زراعية معينة وكذا حظر زراعة حاصلات في مناطق معينة ومن أهم هذه القرارات :

- القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٧ يقصر زراعة تقاوى البصل المستوردة على محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٠/٣١ - العدد ٢١٧) .

- القرار رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٣ يحظر زراعة الارز القليبينى باراضى الجمهورية اعتبارا من موسم ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٣/٢٧ - العدد ٦٧) .

- القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ يحظر زراعة صنف القصب ناتال كومباتور ٣١٠ في جميع المحافظات اعتبارا من موسم الفرس الخريفى ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٧/٣١ - العدد ١٧٣) .

- القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم زراعة الفراولة في جمهورية مصر العربية (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٩/٩ - العدد ٢٠٥) .

أن يستثنى من ذلك مزارع الوزارة والحقول الأخرى التى تستعمل للتجارب والاكتنارات الأولى للاصناف .

مادة ٣ - يصدر وزير الزراعة - طبقا للسياسة العامة التى تقررها الدولة - فى ميعاد غايته أول يناير من كل سنة قرارا بتقسيم أراضي الجمهورية الى مناطق ويحدد صنف القطن الذى يزرع بكل منطقة . ولا يجوز أن يزرع فى دائرة مركز الشرطة الواحد سوى صنف واحد من القطن .

ومع ذلك يجوز لوزير الزراعة التصريح بزراعة أصناف من القطن غير الصنف المحدد للمنطقة وذلك فى المساحات التى تستعملها الوزارة أو الهيئات الطمعية للتجارب أو الاكتنارات الأولى فى المزارع الحكومية أو غيرها .

مادة ٤ - لوزير الزراعة - طبقا لسياسة العامة التى تقررها الدولة - أن يصدر قرارات فى المسائل الآتية (١) :

(١) أصدر وزير الزراعة عدة قرارات منفذة لاحكام بنود المادة الرابعة نشر فيما يلى الى أهم هذه القرارات :

- القرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم صرف ممتلزمات الانتاج لاختلاف الحاصلات (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٢/٢٨ - العدد ١٦) .
- القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم انتاج بذرة القطن المعدة للتقاوى وتداولها . (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤/٢ - العدد ٣٩)
النفذ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ .

- القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٧ بحظر استعمال العبوات المبطنة بالورق المقطرن أو المقطرنة أو السابق تعبئتها بالاسمدة أو المواد الكيماوية فى عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١١/٢١ - العدد ٢٣٥) .

- القرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم زراعة عروة البطاطس الصيفى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١١/١٥ - العدد ٢٣٠) .

(١) تنظيم الحوراث الزراعية على مستوى القرية أو على أى مستوى آخر .

(ب) تحديد نظام تعاقب الحاصلات الزراعية وتحديد نسبة ما يسمح بزراعته بكل محصول الى جملة الأراضى التى فى حيازة الزراع أو فى مجموع زمام القرية .

ويحدد القرار المقصود بجملة الأراضى ونسبة ما يسمح بالتجاوز عنه منها ويجوز استثناء بعض الجهات أو الأراضى من هذه النسب كما يجوز تعديلها لاعتبارات فنية أو اقتصادية أو تموينية .

(ج) تحديد مواعيد زراعة الحاصلات ومواعيد حصادها أو جنيها وإزالة متخلفاتها من الحقل .

(د) تحديد طرق زراعة الحاصلات ومعدلات التناوب وأنواع الأسمدة ومعدلاتها وكذلك معاملاتها الزراعية من خدمة ورى وتسميد .

(هـ) تحديد مواصفات العبوات التى تعبأ فيها الحاصلات وأوزانها والشروط الواجب توافرها وكيفية اعداد الحاصلات للتسويق .

- القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ « قانونى » بتنظيم الدورة الزراعية ابتداء من السنة الزراعية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٨/٧ - العدد ١٧٧) - المعدل بالقرارات رقم ١٩٦٩/٢٧ و ١٩٧٣/٢٦ و ١٩٧٣/٤٧ و ١٩٧٤/١٤ .

- القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم مواعيد الحصر التفريدى للحاصلات الزراعية على مدار السنة الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٧ - العدد ٢٣٥) .

- القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٢ بتحديد آخر ميعاد لزراعة القطن ابتداء من السنة الزراعية ١٩٧٣/١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١٠/٢٤ - العدد ٢٤٦) ، المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/١/٣٠ - العدد ٢١) .

- القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم عملية تخزين تقاوى البطاطس (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٩/١٨ - العدد ٢١٥) .

(و) حظر نقل الأقطان الزهر الناتجة من أية قرية الى جهة أخرى دون اثبات صنفها ووزنها واسم القرية الناتجة منها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها القرار .

(ز) (مستبدل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٦) تعيين الحاصلات التي تخضع للتسويق التعاوني وحظر الاتجار فيها خلال موسم التسويق والنظم والاجراءات الواجب اتباعها في شأنها .

(ح) (مضاف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦) تنظيم زراعة البطاطس المختلفة الأغراض وتحديد شروط تداول تقاويها والاتجار فيها وتخزينها .

مادة ٥ - تتقوم مصلحة المساحة بناء على طلب وزارة الزراعة بإجراء أعمال القياس والحصر بالنسبة الى المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية المختلفة .

مادة ٦ - في حالة مخالفة احدى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بند (ا) وبند (ب) يكون لصاحب الشأن ان ينازع في المخالفة بأن يطلب اثبات وجه المنازعة في المحضر أو أن يقدم تظلعه مكتوبا الى مفتش الزراعة بالمركز أو مدير الزراعة بالمحافظة وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ تحرير المحضر أو خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بخطاب مسجل والا مسقط حقه في المنازعة .

مادة ٧ - اذا تطلعت المنازعة بموقع الأرض أو تقدير المساحة فيجب أن يؤدي رسم قدره مائة قرش عند ابداء المنازعة أو تقديمها وتقوم مصلحة المساحة بناء على طلب مديرية الزراعة بإجراء المعاينة أو قياس المساحة المتنازع عليها وذلك بعد اعلان صاحب الشأن بالحضور بكتاب مسجل مصحوب بطم الوصول قبل اجراء المعاينة أو القياس بخمسة أيام على الأقل .

واذا ثبت صحة المنازعة يرد الرسم المدفوع كما تتحمل الوزارة

مصرفات القياس أو المعاينة فإذا ثبت أن شكوى المزارع في غير محلها ألزم بهذه المصروفات *

مادة ٨ - إذا تعلقت المنازعة بصنف المحصول فتتصل فيها لجان تبين كيفية تشكيلها بقرار من وزير الزراعة على أن يختار صاحب الشأن أحد أعضائها ويحدد هذا القرار أمانة الخبرة الواجب أدائها عند ابداء المنازعة أو تقديمها وأتعاب الخبراء والاجراءات التي تتبعها اللجنة في أداء عملها كما يحدد القرار المواعيد التي يجب على اللجان أن تصدر فيها قراراتها بحيث إذا مضى الميعاد اعتبرت المخالفة كأن لم تكن - وعند قبول المنازعة تتحمل وزارة الزراعة أتعاب الخبراء وترد لصاحب الشأن أمانة الخبرة *

مادة ٩ - تحدد بقرار من وزير الزراعة الاجراءات التي تتبع بشأن حصاد المحصول موضوع المنازعة أو جنيه على أن يخطر صاحب الشأن بموعود الحصاد أو الجنى قبل اجرائه بسبعة أيام على الأقل بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وينظم القرار كذلك وسائل المحافظة على المحصول وتخزينه حتى يتم الفصل في المخالفة أو بيعه عند الاقتضاء خشية التلف *

ويعتبر المحصول محجوزا عليه اداريا لصالح الحكومة من يوم تحرير المخالفة الى حين الفصل فيها *

الباب الثاني

تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية



مادة ١٠ - يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الحاصلات الزراعية التي تسرى عليها أحكام هذا الباب *

مادة ١١ - تنشأ وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة تسجيل أصناف للحاصلات الزراعية » يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) .

وتختص اللجنة ببحث طلبات تسجيل أصناف الحاصلات الجديدة واختيار أسمائها وإلغاء تسجيلها واقتراح النظم والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٢ - يقدم طلب التسجيل إلى رئيس اللجنة طبقاً للشروط والأوضاع التي صدر بها قرار من الوزير .

مادة ١٣ - للجنة أن تكلف الطالب بمواظاتها بما تراه لازماً من البيانات وتقديم الكميات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لأجراء التجارب عليها . ولها أن تعهد إلى الأجهزة الفنية المختصة بأجراء التجارب والاختبارات .

ولا يجوز أن تقل مدة التجارب عن ثلاث سنوات .

ولا يجوز تسجيل الصنف الجديد إلا إذا ثبت من تجربته تفوقه على غيره من الأصناف الأخرى في إحدى صفاته الزراعية أو مميزاتة الاقتصادية .

مادة ١٤ - يصدر وزير الزراعة بعد موافقة اللجنة قراراً بتسجيل الصنف وإلغاء تسجيله ولا يجوز زراعة أى صنف جديد قبل تسجيله .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ « قانونى » بشأن إعادة تشكيل لجنة تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٤/٢١ - العدد ٩٣) .

مادة ١٥ - وزير (١) أن يحظر كلا أو جزئيا زراعة الحاصلات التي تسرى عليها أحكام هذا الباب من غير الأصناف المسجلة منها وذلك ابتداء من الموسم الزراعى التالى لتاريخ صدور قرار الحظر .

ويجوز لأغراض علمية أو لاستنباط أصناف جديدة زراعة أصناف غير مسجلة من الحاصلات بشرط الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الزراعة تحدد فيه الجهة والمساحة التى تزرع فيها تلك الأصناف .

الباب الثالث

تقاوى الحاصلات الزراعية

الفصل الاول

انتاج التقاوى

مادة ١٦ - يقصد بكلمة التقاوى أى جزء من أجزاء النبات تعمل فى تكاثر الحاصلات الزراعية بكافة أنواعها .

ويصدر وزير الزراعة قرارا (٢) بتحديد الحاصلات الزراعية التى تسرى عليها أحكام هذا الباب وتحديد معانى المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٧ - تشكل فى وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة تقاوى

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٣ بحظر زراعة صنفى الارز الفلبينى I. R. S (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٣/٢٧ - العدد ٦٧) ونص فى مادته الاولى على أن « يحظر زراعة الارز الفلبينى من الصنف I. R. S بأراضى الجمهورية اعتبارا من موسم ١٩٧٣ » .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن انتاج الحاصلات الزراعية تنفيذا لأحكام قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٨/١٣ - العدد ١٤٩) .

الحاصلات الزراعية « يصدر بتشكيلها وبمنظّم العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) » .

وتختص هذه اللجنة باقتراح سياسة إنتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والنظم والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ١٨ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الزراعة إنتاج تقاوى من احدى درجات الاكثار الآتية :

- (أ) تقاوى الأساس .
- (ب) التقاوى المسجلة .
- (ج) التقاوى المعتمدة .

ويصدر وزير الزراعة (٢) بعد أخذ رأى لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها . وعلى من رخص له فى الانتاج اتباع هذه الطرق .

مادة ١٩ - على كل متعاقد مع الوزارة على انتاج تقاوى احدى درجات الاكثار أو غيرها أن يزرع التقاوى التى تسلمها من الوزارة فى أرضه المبينة بال عقد . ويحظر عليه خلطها أو ترقيع زراعته بتقاوى أخرى أو خلط المحصول الناتج منها بأى محصول آخر وعليه أن يحافظ على نقاوتها وأن يسلم من محصولها الكميات التى تحددها له الوزارة وأن ينفذ الطرفان جميع الشروط الواردة فى العقد .

مادة ٢٠ - يحظر على من يكون لديه أقطان زهر ناتجة من تقاوى

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ « قانونى » باعادة تشكيل لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٩/٦ - العدد ٢٠٦) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن انتاج تقاوى الحاصلات الزراعية تنفيذا لأحكام قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٨/١٣ - العدد ١٤٩) .

الاكتثار المتعاقد عليها مع وزارة الزراعة أن يخلطها بغيرها من الأقطان الزهر سواء كانت نلتجة من مساحات متعقد عليها أو مساحات أخرى ، وتستثنى من ذلك الحالات التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

ويصدر الوزير قرارات بالاجراءات الواجب اتباعها عند نقل أو تداول الأقطان الزهر الناتجة من تقاوى الاكتثار بالعلامات التى تميز بها عبواتها (١) .

مادة ٢١ - يصدر وزير الزراعة (٢) سنويا قرارا بتحديد الجهات المختصة لزراعة الاكتثار الأولى من أصناف القطن المتداولة والمستنبطة ، وانه أن يمنع زراعة القطن فى نطاق دائرة مجاورة يحددها أو أن يرخس بزراعة القطن فى هذه الدائرة على أن يكون من الصنف الذى يحدده فى قراره ومن السلالة التى يخصصها لهذه المساحات .

ولا يجوز تربية نحل العسل أو إقامة المناحل فى الجهات والمساحات التى يحددها الوزير فى قراره .

ولن يحرم من زراعة القطن أو من يزال منطه القائم وقت صدور القرار الحق فى تمويض مناسب طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير .

وفى جميع الأحوال التى يتكرر فيها إزالة أحد المناحل بالطريق الإدارى

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تمييز عبوات الاقطان الزهر المتعاقد عليها لانتاج التقاوى تنفيذا لاحكام قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ العدد ١٤٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٩ « قانونى » بتعيين مناطق زراعة لأصناف القطن التى تزرع فى الجهات المختصة لزراعة الاكتثار الأولى من أصناف القطن المتداولة والمستنبطة فى السنة الزراعية ١٩٨٩/٨٨ (الوقائع المصرية فى ٥/٤/١٩٨٩ - العدد ٨٢) .

يجب أن يسبق الإزالة إثبات حالة المنحل محل الإزالة في محضر يحرره أحد رجال الشرطة بحضور مندوب الزراعة وأمين سر الاتحاد الاشتراكي العربي أو من يقوم مقامه وصاحب المنحل أو من يقوم مقامه عند غيابه •

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ٢٢ - في تطبيق أحكام هذا الفصل يقصد بعبارة « مناطق التركيز » المناطق التي يحددها وزير الزراعة (١) لتعميم التقاوى المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية •

مادة ٢٣ - يجوز لوزير الزراعة أن يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم المعتمدة لأصناف الحاصلات الزراعية التي يحددها في قراره •

ولا يجوز زراعة أى صنف من هذه الحاصلات في مناطق التركيز إلا من التقاوى المصرح بها للصنف ، ولوزير الزراعة أن يقصر الزراعة في هذا المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة أو الهيئات المفوضة منها بذلك - وله أن يصرح باستعمال تقاوى الصنف التي يقدمها أصحابها للوزارة لفحصها ونقيرير صلاحيتها لزراعة وفقا لأحكام خاصة بفحص البذور المعتمدة للتقاوى •

(١) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ « قانونى » بتحديد المناطق المخصصة لتعميم زراعة التقاوى المنتقاة من محصول القمح (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٩/٩ - العدد ٢٠٥) •

ويصدر الوزير قرارات بالاجاءات والنظم التى تتبع لصرف التقاوى المعتمدة المخصصة لمناطق التركيز .

مادة ٢٤ - على كل حائز فى مناطق التركيز تسلم تقاوى معتمدة أن يحافظ على نقاوتها وألا يخلطها بغيرها من التقاوى فى أى مرحلة من المراحل وألا يستعملها فى غير الزراعة فى أرضه ويحظر عليه خلط المحصول الناتج منها بغيره من المحاصيل الناتجة من خارج مناطق التركيز .

مادة ٢٥ - على كل زارع تسلم تقاوى لزراعتها فى مناطق التركيز أن يسلم من محصوله المقدار الذى يحدده وزير الزراعة - وذلك مقابل ثمن البث .

ويصدر الوزير قرارات بالاجراءات والشروط التى تتبع فى هذا الشأن .

مادة ٢٦ - يصدر وزير الزراعة قرارا بالاجراءات الواجب اتباعها عند نقل أو تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق التركيز أو من خارجها وبالعلازمات التى تميز بها عبواتها (١) .

ويحظر خلط الأقطان الزهر الناتجة من احدى مناطق التركيز بغيرها من أقطان نفس المنطقة اذا كانتا علاماتها مختلفة ، كما يحظر خلط هذه الأقطان بأقطان ناتجة من خارج هذه المنطقة .

الفصل الثالث استعمال النباتات الغريبة

مادة ٢٧ - يقصد بعبارة النباتات الغريبة فيما يتعلق بأحكام هذا

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تمييز عبوات الأقطان الزهر المتعاقد عليها لانتاج التقاوى تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .

الفصل جميع النباتات التي تتخالف في صفاتها الخضرية أو الزهرية أو الثمرية صلت النصف المزروع من المحصول .

مادة ٢٨ - على كل حائز استئصال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعتها في جميع أطوار نمو الحاصلات الزراعية ويكون ذلك بارشاد الجهة الادارية المختصة وتمت اشراؤها .

ويحدد وزير الزراعة بقرار يصدره أصناف الحاصلات ومناطقها التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة والمواعيد المحددة لاتمام عمليات التنقية وكذلك أنواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة .

ومع ذلك يجوز للوزير أن يقرر إزالة النباتات الغريبة على نفقة الحكومة في المناطق التي يحددها طبقاً لأحكام المادة (٢٣) .

مادة ٢٩ - مع عدم الإخلال بالمحكمة الجنائية يجوز لوزارة الزراعة عند امتناع الحائز عن استئصال النباتات الغريبة في أرضه أو تصديره في أداء ذلك على الوجه الأكمل وفي المواعيد المحددة أن تأمر بإزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف دون انتظار الحكم في المخالفة .
لماذا لم يتم ذلك تولى الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول بأي محصول آخر ويحرم صاحبه من أية علاوة أو مكافأة تمنحها الوزارة أو غيرها من الهيئات .

الفصل الرابع

محطات غريبة وتنظيف النقاوى

مادة ٣٠ - لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة محطات لغريبة نقاوى الحاصلات الزراعية أو تنظيفها أو إعدادها .

ويصدر وزير الزراعة قرارات بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على هذا الترخيص (١) .

مادة ٢١ - يصدر وزير الزراعة قرارا (١) بالشروط التي يلزم توافرها في البذرة المقدمة للخربة والمعاملات التي تعامل بها البذور المعدة للتقاوى والاجراءات والمنظم التي تراعى في عمليات الخربة والتنظيف والاعداد والتعبئة وطريقة التصرف فى التقاوى المعدة ونواتج الخربة ويبين القرار المذكور السجلات التي يجب على اصحاب ومديرى محطات الخربة امسكها .

مادة ٢٢ - للأمورى الضبط القضائى الحق فى دخول محطات الخربة ومحقاتها والتفتيش عليها وأخذ عينات بدون مقابل من البذور الموجودة بها لفحصها وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

الفصل الخامس

الرقابة على عمليات استخراج وعلاج بذرة القطن (التقاوى والتجارى)

مادة ٢٣ - لا يجوز تشغيل أى مطبخ الا بعد الحصول على ترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير (٢) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن محطات خربة تقاوى الحاصلات الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن استخراج بذرة القطن التقاوى والتجارى وعلاجها بالمحالج تنفيذا لاحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) المعدل بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

ولوزير الزراعة في حالة المخالفة وقف تشغيل المحلج بالطريق الإداري، وذلك إلى أن يحكم في المخالفة .

مادة ٣٣ مكررا - (١) لا يجوز حيازة ماكينات طليج القطن (دواليب الطليج) أو أجزاء منها إلا في المحاليج المرخص بتشغيلها أو المصانع المرخص لها بتصنيعها والاتجار فيها طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرارات من وزيرى الزراعة والصناعة .

وتضبط الأجهزة أو أجزاؤها المخالفة بالطريق الإداري ، وتودع في المكان الذى يحدده وزير الزراعة أو من يفوضه ، كما تضبط الأقطان ولبخرة الموجودة في موقع المخالفة وتسلم إلى أقرب محلج مرخص بتشغيله يقوم بحلج نفس النوع .

مادة ٣٤ - يصدر وزير الزراعة قرارات (٢) في المسائل الآتية :

(أ) تحديد الأجهزة والآلات الواجب توافرها في المحلج وأنواعها ومواصفاتها سواء المعدة لاستخراج البذرة من القطن الزهر أو تنظيفها أو علاجها لإبادة حيدان اللوز أو معاملتها بالمبيدات الفطرية أو النضرية .

(ب) بيان الإجراءات الواجب اتباعها لتنظيف المحاليج ومشتلاتها ومحلقاتها عقب انتهاء موسم الطليج وقبل ابتداء الموسم التالى .

(ج) وضع للشروط الواجب توافرها في أحواش المحاليج والشسبون والمخازن الملحق بها المعدة لتخزين وحفظ القطن الزهر وبذرة القطن النقاوى والتجارى وكذلك تحديد الشروط الواجب توافرها للترخيص في إقامة الشون والمخازن الخارجية المعدة لتخزين القطن الزهر وبذره .

(١) مضافة باقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ . والفقرة الأخيرة مضافة

بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن استخراج بذرة القطن النقاوى والتجارى وعلاجها بالمحاليج تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ .

(د) بيان الاجراءات والنظم الواجب اتباعها عند ورود الأقطان
الزهر للمحلب وطرق تخزينها وغربتها وتقديمها للمطبخ سواء كانت معدة
لاستخراج البغرة التقاوى أو التجارى .

(هـ) وضع نماذج السجلات الواجب امساكها بالمحلب لتقيد القطن
الزهر والبغرة ومخالفات المحلب والبيانات انواجب ادراجها في هذه السجلات
وكيفية قيدها .

مادة ٢٥ - لا يجوز أن يحلب بالمطبخ الواحد سوى صنف واحد من
القطن خلال موسم المحلب . ويصدر وزير الزراعة (١) سنويا قرارا بتعيين
صنف ومصدر القطن المرخص بطبجه في كل مطبخ خلال موسم المحلب .

وللوزير اذا لم يكن محصول الصنف كافيا لتشغيل مطبخ بالكامل
أن يرخص في حلبه بأحد المحاليج المخصصة لصنف آخر وذلك بشرط أن يجرى
حلبة بصفة مستمرة خلال فترة معينة وبعد تنظيف جميع آلات وأجهزة
المطبخ والبغرة وأماكن التضرية من بقايا الصنف الآخر .

وللوزير قصر المحلب في كل أو بعض المحاليج على أقطان الاكثر وحدها
من صنف القطن المختص لها خلال فترة معينة وله أيضا تحديد محاليج
لحلب الأقطان الناتجة من مناطق التركيز ومحاليج الأقطان الناتجة من
خارج هذه المناطق .

مادة ٢٦ - يصدر وزير الزراعة سنويا قرار بتحديد رتب ومصدر
القطن الزهر الواجب حلبه لاستخراج تقاوى القطن من كل صنف منه
وكذلك اجراءات التحكم الواجب اتباعها عند مناقشة صاحب الشأن
في صلاحية القطن لاستخراج التقاوى منه .

(١) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح
الارض رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ « قانونى » ببيان صنف القطن المرخص
بطبجه بكل مطبخ طوال موسم المحلب ١٩٨٨/٨٨ (الوقائع المصرية في
١٩٨٨/١٠/٢٩ - العدد ٢٤٣) .

ونـه أن يصدر عدد الضرورة قراراً بقصر الحطج على الأقطان المحددة لاستخراج التقاوى ، على أن يجرى الحطج بصفة مستمرة ولفترة معينة يحددها في قراره .

مادة ٣٧ - على كل من يحوز أقطان زهر أن ينتهي من حطجها في موسم إنتاجها وفي ميعاد لا يجاوز ١٥ مارس في الوجه القبلي و ٣١ مارس في الوجه البحري ، وذلك فيما عدا الأقطان للزهر الناتجة من تقاوي الإكثار المتناقد عليها مع وزارة الزراعة فيجب الانتهاء من حطجها في موسم إنتاجها في ميعاد لا يجاوز ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ٣٨ - على المحالج معالجة بذرة القطن بعد الحطج مباشرة وكذلك مخلفات الحطج وكنسات المحالج بواسطة الأجهزة التي نقرها وزارة الزراعة لإبادة ديدان اللوز وذلك وفقاً للإجراءات والنظم التي يصدر بها قرار من الوزير .

ولا يجوز اخراج أى نوع من القطن الزهر أو بذرة القطن أو الاسكاروت أو كنسات القطن والبذرة أو أى مخلفات أخرى من نواتج الحطج وغريلة القطن المبدرة من المحتاج وملحقاتها بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقاً للشروط والقواعد التي يصدر بتحديددها قرار من الوزير .

مادة ٣٩ - لا يجوز إقامة أجهزة لتنظيف القطن الزهر وغريلته بغير ترخيص من وزارة الزراعة وطبقاً للشروط والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ٤٠ - يصدر وزير الزراعة قراراً بتشكيل اللجان التي تشرف على عمليات استخراج وعلاج البذرة التقاوى والتجاري بكل محطج واختصاصاتها والإجراءات الواجب عليها اتباعها .

ولا يجوز تشغيل المحطج في غيبة اللجنة المنوط بها الإشراف عليه ولهذه اللجنة اخذ عينات من القطن الزهر والشعر والبذرة لأجزاء الاختبارات عليها بالقدر وبالطريقة التي يحددها الوزير .

مادة ٤١ - - لوزير الزراعة (١) تكليف الموظفين المنوط بهم مراقبة أعمال المالحين بإزالة أسباب المخالفة بالطرق الإدارية على نفقة المخالف ودون انتظار الحكم في المخالفة وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) - إيقاف تشغيل أى جهاز للطحن أو استخراج البفرة أو تنظيفها أو علاجها أقيم بغير ترخيص من الوزارة أو رخص به ثبت عدم صلاحيته للغرض الذى أقيم من أجله .

(ب) - إعادة علاج بذرة القطن التى لم تعالج علاجاً تاماً بعد ورود نتيجة الفحص الحشرى مباشرة .

(ج) - علاج وإعدام مخلفات الطحن وكنسالت المالح التى تتمتع بإدارة المالحين من علاجها أو إعدامها أو لا بأول .

الفصل السادس

الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى)

مادة ٤٢ - - تعتبر بذرة القطن معدة للصناعة (تجارى) فى الحالات الآتية :

(أ) - البذرة الناتجة من الأقطان المطبوخة أصلاً لاستخراج البذرة المعدة للصناعة (التجارى) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ « قانونى »
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧) ونص فى مادته الأولى على ما يلى :

« يفوض السادة المحافظون كل فيما يخصه فى مباشرة الاختصاصات المقررة لنص بالمادة (٤١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه » .

(ب) البذرة الناتجة من الأقطان المطوجة أصلا لاستخراج اللتأوى والتي يتقرر بعد فحصها عدم صلاحيتها للزراعة وكذلك البذرة التي يستغنى عن استعمالها كبقاوى .

(ج) البذرة المستبعدة أثناء استخراج اللتأوى والبذرة الناتجة من دواليب الاسكرتو أثناء حلج القطن لاستخراج اللتأوى .

(د) البذرة الناتجة من غربة مخلفات الحلج وكسرات المحالج والشون .

مادة ٤٣ - لا يجوز تشغيل مصصرة لعصر بذرة القطن الا بترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير (١) ويبين القرار نماذج السجلات التي تلتزم ادارة المصصرة بملاسكها وطريقة القيد بها والتفتيش عليها .

مادة ٤٤ - على مديرى المعاصر فور ورود رسلك بذرة القطن الى المعاصر القيام بحصر عبواتها ووزنها تحت اشراف الموظفين المقوط بهم الرقابة على بذرة القطن التجارى بالمعاصر واثبات عددها ووزنها فى السجلات المعدة لذلك .

ولا يجوز اخراج بذرة اللقطن من المعاصر الا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٥ - لا يجوز نقل بذرة القطن التجارى من المحالج الا بترخيص

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى) تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٢) .
المعدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ٤/٦/١٩٧٣ - العدد ١٢٤) والقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية فى ١٩/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٣٦) .

من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير (١) .

وللوزير أن يمنع نقل البذرة التجارى من أى صف من أصناف القطن من المحالج إلى المعاصر لفترة معينة .

مادة ٤٦ - يصدر وزير الزراعة (١) قرارا بالاجراءات الواجب اتباعها فى تسليم البذرة التجارى وتسلمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسب الانجز المسموح بها فى أوزان البذرة المسطمة للمعاصر .

مادة ٤٧ - لا يجوز تخزين بذرة القطن التجارى إلا فى الأحواش الداخلية للمحالج والمعاصر أو فى الشئون الملحقة بها واللى ترخص بها وزارة الزراعة وبشرط أن تكون البذرة داخل عبوات يحدد مواصفاتها وزير الزراعة . ومع ذلك يجوز بتصريح من الوزارة تخزين بذرة القطن التجارى بدون عبوات بالأحواش الداخلية للمعاصر اذا كانت البذرة مسدسة سبقت معاملتها لقتل حيويتها أو اذا أودعت مخازن محكمة الإغلاق مزودة بآلات تسجيل أوزان تعتمدھا الوزارة .

الفصل السابع

فحص البذرة المعدة للتقاوى

مادة ٤٨ - لا يجوز بيع التقاوى أو عرضها للبيع أو تداولها إلا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها بواسطة وزارة الزراعة وبشرط أن تكون مصحوبة ببطاقات تتضمن البيانات التى يقرها الوزير .

مادة ٤٩ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين فيه لكل نوع من الأنواع تقاوى الطاصلات الزراعية (٢) ما يأتى :

-
- (١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة (التجارى) تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٢) .
- (٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن فحص البذور المعدة للتقاوى تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ٢٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٥٨) المعدل بالقرارات رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧١ ورقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٨٧ .

(أ) مستويات القبول التي يلزم توافرها في التقاوى لاعتبارها صالحة للزراعة .

(ب) طريقة أخذ العينات وتحديد أماكن فحصها .

(ج) قواعد الفحص .

(د) تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .

(هـ) المادة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها وكيفية التبليغ .

(و) كيفية تعبئة التقاوى والمحافظة عليها عقب الفحص ومواصفات العبوات وتحديد أوزانها والطريقة التي تتبع في ترقيمتها وأقفالها وختمها واعتمادها للتقاوى .

(ز) مواصفات البطاقات التي توضع على عبوات التقاوى والبيانات التي يجب أن تتضمنها .

(ح) مدة صلاحية التقاوى للزراعة والاجراءات التي تتخذ بشأنها بعد انقضاء هذه المدة .

(ط) طريقة اعداد التقاوى المتخلفة من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك .

مادة ٥٠ - يجوز لصاحب الشأن في حالة تقرير عدم صلاحية التقاوى للزراعة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بذلك الاجتماع الى لجنة تشكل من موظف فنى يعينه وزير الزراعة ومن خبيرين يختار أحدهما صاحب الشأن ويختار الآخر بالقرعة من الجدول الذى يوضعه وزير الزراعة سنويا بأسماء عدد من ذوى الخبرة فى التقاوى .

ويقدم الطلب كتابة الى وزير الزراعة مبينا به اسم الخبير الذى أختاره الطالب وتدعو الوزارة اللجنة الى الاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب وتصدر اللجنة قرارها خلال المدة التى يحددها الوزير ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٥١ - يصدر وزير الزراعة قراراً بتصديق أتعاب الخبراء المحكمين ويلزم طلب التحكيم بأدائها عند تقييم طلبه فإذا صدر قرار اللجنة في صالحه ترد إليه وتلتزم بها الوزارة .

مادة ٥٢ - إذا تقرر نهائياً عدم صلاحية التقاوى للزراعة أو انقضت المدة المحددة لصلاحيتها للزراعة امتنع بيعها أو عرضها للبيع أو تداولها للتقاوى أو ايداعها أحد محلات تجارة التقاوى .

الفصل الثامن استيراد وتصدير التقاوى

مادة ٥٣ - لا يجوز استيراد أو تصدير تقاوى الحاصلات الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة (١) .

مادة ٥٤ - يصدر الترخيص المشار إليه في المادة السابقة بعد موافقة لجنة تقاوى الحاصلات الزراعية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الحجر الزراعى .

(١) صدر قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مجموعة لتصدير البطاطس المصرية للخارج تسمى « المجموعة المصرية لتصدير البطاطس » (الوقائع المصرية فى ١٩/٤/١٩٨١ - العدد ٩١) .

كما صدرت القرارات أرقام ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر استيراد أى أجزاء خضرية من أى نبات إلا للأغراض العلمية (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٦ - العدد ٨٩) و ٣٧٤ لسنة ١٩٨٦ بالسماح باستيراد البذور والأفصال والشتلات الخاصة باكثار أزهار ونباتات الزينة والأشجار الخشبية ونباتات الزينة كبيرة الحجم (الوقائع المصرية فى ١١/٥/١٩٨٦ - العدد ١٠٩) و ١٠٦٤ لسنة ١٩٨٢ بالسماح باستيراد مشاتل الموز الناتجة من زراعة الأنسجة النباتية (الوقائع المصرية فى ١٥/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٣٣) .

ويصدر الوزير قراراً بالاجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على هذا الترخيص وحالات الاعفاء منه .

مادة ٥٥ - يحظر بغير قرار من رئيس الجمهورية (١) افراج القطن غير المحتاج أو بفترة القطن من البلاد سواء كانت مخصصة للتقاي أو للصناعة .

الفصل التاسع الاتجار في التقاوى

مادة ٥٦ - يكون الاتجار في تقاوى الحاصلات الزراعية بترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي تعين بقرار من الوزير (٣) .

ولا يسرى هذا الحكم على مالك الأرض الزراعية أو حائزها إذا قام بتوزيع التقاوى على مستأجرى الأرض أو باعها اليهم .

مادة ٥٧ - يجب أن يكون الاعلان عن تقاوى الحاصلات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقاً للمواصفات التي تقرها وزارة الزراعة (٣) بشأن التقاوى المعلن عنها .

مادة ٥٨ - للأمورى الضبط القضائي أن يأخذوا عينات بغير مقابل بالتقدير وبالطريقة التي تحدده بقرار يصدره وزير الزراعة ولهم في سميكة

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات ومنها اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٣ مكرر) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ بشأن استيراد وتصدير التقاوى والاتجار فيها (الوقائع المصرية في ٢٦/١٠/١٩٦٧ - العدد ٢١٣) المعدل بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ والقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٦ .

ذلك دخول المحلات والأماكن المعدة لايداع التقاوى أو التى تكون قد
أودعت بها بالمخالفة لأحكام القانون وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة
لفسكن .

ولهم أيضا عند الاستباه ضبط التقاوى والتحفظ عليها وختمها وذلك
بعد أخذ عينات منها لفحصها ويصدر وزير الزراعة قرار بالشروط والاجراءات
الواجب اتباعها عند التحفظ على التقاوى والافراج عنها .

الباب الرابع حدائق الفاكهة ومشاتلها والأشجار الخشبية

مادة ٥٩ - (١) على من يرغب فى إنشاء حديقة جديدة للفاكهة أو
التوسع فى حديقة قائمة أن يخطر وزارة الزراعة مقدما بموقع الأرض
ومساحتها ونوع أشجار الفاكهة المزمع زراعتها وللوزارة خلال ثلاثين يوما
من تاريخ الاخطار أن تقرض بقرار مسبب والا سقط حقها فى الاعتراض .
ولصاحب الشأن أن يتقدم من قرار الوزارة الى لجنة فنية يصدر
بتشكيلها والاجراءات التى تتبع أمامها قرار من وزير الزراعة .

على أن يكون من بين أعضائها خبير متخصص يختاره المتقدم على
نفقته ويستثنى من هذا الحكم الحدائق المخصصة للتجارب والبحوث
العلمية وكذلك الحدائق المعدة للاستهلاك الشخصى والتى تحدد مواصفاتها
بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٦٠ - لا يجوز إنشاء مشتل لتربية نباتات الفاكهة بقصد
بيعها أو نقل مشتل من مكانه الا بترخيص من وزارة الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء حدائق
الفاكهة والتوسع فيها (التوكايف المصرية فى ١٥/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٤) .

ويحدد وزير الزراعة (١) بقرار منه شروط الترخيص والتزعم الواجب أدؤه وتحتى الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العامة او العامة من أداء هذا الرسم .

مادة ٦١ - يصدر وزير الزراعة (١) قرارا يبين الطرق التى يجب على أصحاب المشاتل اتباعها فى تربية نباتات الفاكهة وتعليمها والمحافظة على أصنافها وكذلك نماذج السجلات الواجب عليهم إتسكها وطرق التقيد بها .

مادة ٦٢ - يجوز لأصحاب الحدائق أن ينشئوا مشاتل لنفعتهم الخاصة بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره (١) .

مادة ٦٣ - لا يجوز بيع نباتات الفاكهة أو عرضها للبيع إلا فى محل مرخص له بذلك من وزارة الزراعة ويصدر الترخيص طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها بقرار من الوزير (١) .

مادة ٦٤ - يحظر تصدير فساتل نخيل البلح إلا بتصريح من وزير الزراعة يصدر طبقا للشروط والأوضاع التى يقررها .

مادة ٦٥ - لوزير الزراعة مع مراعاة قوانين الطرق والرى والمصرف أن يصدر قرارا (٢) بغرس الأشجار الخشبية على جانبي جسر الترع والمصارف العامة وبينان الالتزامات التى تفرض على ملاك أو حائزي الأراضي المجاورة لها وما يقدم لهم من الأشجار مجانا وما يتبع فى حالة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٨٥ بخصوص تنظيم إنشاء مشاتل الفراولة فى جمهورية مصر العربية (الوقائع المصرية فى ١١/٣٠ - ١٩٨٥ - العدد ٢٧١)
 (٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن غرس الأشجار الخشبية على جانبي جسر الترع والمصارف العامة (منشور فيما بعد)

تلفها أو قطعها أو قلنها. وتحديد المكلفات التي تمنح إن كان تمهده للغرس مرضيا وله بيان الاجراءات الخاصة بتحديد نفقات تمهيد الأسجلر ومصارفها وتقدير قيمتها وما يؤدي للمالك والحائز من ثمنها عند بيعها .

المطلب الخامس

المخصبات الزراعية

—

مادة ٦٦ - يقصد بالمخصبات الزراعية: الأسمدة الكيماوية والعنصرية بكلفة أنواعها والمواد التي تضاف الى التربة أو الى البذرة - لاصلاحها أو تحسين خواصها أو الى البذرة أو النبات بقصد زيادة انتاجها .

مادة ٦٧ - تشكل بموافقة الوزارة للزراعة لجنة تحق (لجنة المخصبات الزراعية) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من وزير الزراعة (١) .

وتختص اللجنة باقتراح أنواع المخصبات الزراعية التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وبإبداء الرأي في جميع القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب .

مادة ٦٨ - يصدر وزير الزراعة (٢) بناء على اقتراح اللجنة قرارات في المسائل الآتية :

(١) أنواع المخصبات التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها وطرق تداولها .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل لجنة المخصبات الزراعية المنصوص عليها في المادة ٦٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية في ١٠/٢٢/١٩٨٦ - العدد ٢٣٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ في شأن المخصبات الزراعية (الوقائع المصرية في ٩/٢٤/١٩٨٤ - العدد ٢١٨) .

(ب) شروط واجراءات الترخيص في استيراد المخصبات الزراعية واللاتجر فيها ونقلها من جهة الى اخرى .

(ج) اجراءات تسجيل المخصبات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك على ألا تجاوز خمسة جنيهات .

(د) كيفية أخذ عينات المخصبات وتحليلها وطرق الطمن في نتائج التحليل والتظلم من التحفظ عليها والرسوم الواجب أدائها بما لا يجاوز خمسة جنيهات ، وكذلك الاجراءات التي تتبع عند نظر الطمن أو التنظيم وكيفية الفصل في كل منها .

مادة ٦٩ - لا يجوز منح المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الافراج عنها من الجمرك بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

وذلك فيما عدا الأسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزرعة للاستعمال الخاص .

مادة ٧٠ - يجب أن يكون الاعلان عن المخصبات الزراعية أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها أو تسجيلها أو توصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ٧١ - للأمورى الضبط القضائى أخذ عينات بدون مقابل من المخصبات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع أو المتداولة لتطيلها للتحقق من صلاحيتها ولهم في سبيل ذلك دخول جميع الأماكن التي توجد فيها المخصبات أو يشتبه في وجودها فيها . عدا الأماكن المخصصة للسكن ويجوز لهم التحفظ على المخصبات في حالة الاشتباه في غشها .

مادة ٧١ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وملغاة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣) .

الباب السادس وقاية المزروعات

الفصل الأول مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٧٢ - يقصد بكلمة « آفة » كل كائن قد يسبب ضرراً اقتصادياً للنباتات . ويقصد بكلمة « النباتات » في هذا الفصل جميع أنواع المزروعات والغرسات والحشائش والنباتات البرية وثمارها وبنورها وسائر أجزائها الأخرى ومنتجاتها .

مادة ٧٣ - يعين وزير الزراعة بقرار يصدره (١) الآفات القسرة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن الآفات الباردة والمناطق الملوثة بها والنباتات المحظورة نقلها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٢٧ - العدد ٦٠) والمعدل بقرارات وزير الزراعة رقم ٨ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٣/١ - العدد ٤٦) ورقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ١٩٧٥/١٠/١٥ - العدد ٢٣٥) ورقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ١٩٧٧/٤/٢٤ - العدد ٩٥) ورقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٣/١٨ - العدد ٦٤) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الآفات والأمراض الضارة بالنباتات (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٢٧ - العدد ٦٠) والمعدل بقرارات وزير الزراعة رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١٢/١٣ - العدد ٢٨١) ورقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/١/٦ - العدد ٦) ورقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٢/٨ - العدد ٣٤) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن إجراءات تقديم الشكاوى من الأضرار التي تحدث للنباتات أو أجزائها أو ثمارها نتيجة علاجها أو عدم نجاح العلاج وعن قيمة تكاليف هذا العلاج (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢١ - العدد ٧٩) .

وصدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ « قانوني » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الآفات التي تصيب القطن وباقي المحاصيل

وانبثانات وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(١) (١) تمديد المناطق التي تعتبر ملوثة بأفة معينة وتعديل حدودها وتنظيم نقل أو مرور النباتات والأشياء الأخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة إلى منطقة أخرى سليمة أو مصابة .

(ب) بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والاجراءات التي تتخذ بشأنها سواء بحظر زراعتها أو تقييدها أو إزالتها أو اعدامها وغير ذلك من الاجراءات التي يرى اتخاذها منعا لانتشار الآفات .

(ج) وضع نظام لمقاومة الآفات (٢) بما في ذلك بيان المواد اليميائية

المحلية الأخرى (اللوائح المصرية في ١٩٦٨/٨/٧ - العدد ١٧٧) المعدل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ والقرار ١٧١٤ لسنة ١٩٧٢ . وصدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ « قانوني » بشأن مقاومة الحشرات القشرية والكاروسات بالموالح (اللوائح المصرية في ١٩٧٣/٤/٧ - العدد ٧٦) وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٦١ لسنة ١٩٧٩ « قانوني » في شأن مقاومة الفئران (اللوائح المصرية في ١٩٨٠/١/٢ - العدد ٢) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٧ « قانوني » بعلاج مجاهيل الخضر والبساتين بمحافظة الاسماعيلية اجباريا (اللوائح المصرية في ١٩٧٧/١٢/٧ - العدد ٢٧٧) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن مقاومة حشرات الجراد المصري والمستوطن وأنواع النمل (اللوائح المصرية في ١٩٦٧/٤/١٧ - العدد ٥١) المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠ (اللوائح المصرية في ١٩٧٠/١٠/٢٨ - العدد ٢٤٥) . كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن وسائل وتكاليف مقاومة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل البستانية والخضر وعلاجها (اللوائح المصرية في ١٩٦٧/٤/١٣ - العدد ٤٨) المعدل بالقرارين ٦١ لسنة ١٩٧٠ و ٥١ لسنة ١٩٧١ وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٣ « قانوني » بشأن علاج اللقحة النارية ولقحة الكثرى العادية اجباريا (اللوائح المصرية في ١٩٨٤/٢/٨ - العدد ٣٤٤) .

والأدوات التي تستعمل في المقاومة وبيان أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها الجهة الادارية المختصة على نفقة مالك النباتات (١) .

(د) تكليف العاملين في الزراعة ممن لا تقل سنهم عن ١٠ سنوات القيام بما تحدده الجهة الادارية المختصة من أعمال تتطلبها الاجراءات الوقائية أو الالاجية للنباتات وذلك مقابل أجر تحدده تلك الجهة . ويجوز لكل شخص كلف بمباشرة هذه الأعمال أن يقدم شخصاً آخر يقبل العمل بدلاً منه بشرط أن يكون قادراً عليه وأن يتوافر شرط السن المذكور (٢) .

(هـ) وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الخضر والنباتات التي تؤكل طازجة أو الثمار التي قاربت النضج بمواد أو مستحضرات تحتوي على مواد سامة أو ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

(و) وضع الشروط والاجراءات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات بواسطة موظفي الجهة الادارية المختصة أو من يعهد اليه بذلك من الأفراد أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية أو الشركات أو المؤسسات (٣)

(١) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ « قانونى » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الافات التي تصيب القطن وباقي الحاصلات الحقلية الاخرى (مشار اليه فيما سبق) .

كما صدر قرار وزير الزراعة واصنصاح الاراضى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ « قانونى » بشأن ازالة جميع العوائق التي تعوق عملية رش المبيدات بالطائرات داخل التجميعات الزراعية بالطريق الادارى وباجراء خلك على نفقة وزارة الزراعة (الوقائع المصرية في ١٠/٢٤/١٩٧٢ - العدد ٢٤٦) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ « قانونى » بشأن وسائل مقاومة وعلاج الافات التي تصيب القطن وباقي الحاصلات الحقلية الاخرى (انظر التعليق على حكم المادة ٧٣) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل لجان محلية بدائرة كل محافظة للاشراف على تنفيذ برامج مكافحة الافات الزراعية (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) .

(ز) تحديد تكاليف أعمال العلاج والمقاومة (١) التي تقوم بها الجهة الادارية المختصة على نفقة مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تقسيطها. والخالات التي يصح فيها المتجاوز عنها كلها أو بعضها .

(ح) وضع نظام مكافحة الجراد الصمراوي (٢) .

(ط) بيان الآفات الواجب على حائز الأرض الزراعية ابلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الابلاغ وبيان الاجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها وعلاجها .

مادة ٧٤ - (٣) اذا كانت لاصابة مصدر خطر يهدد النباتات لتعذر

(١) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ « قانونى » بشأن تكاليف مقاومة الآفات التي تصيب القطن (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٩/٨ - العدد ٢٠٥) . وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ « قانونى » باستثناء محافظة المنوفية من أحكام المادة الاولى من القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/١٠/١٧ - العدد ٢٢٥) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ بوضع نظام مكافحة الجراد الصمراوي (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤/١٧ - العدد ٥١) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن مقاومة مرضى العفن الابيض فى البصل فى محافظات الوجه القبلى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١٠/٢٦ - العدد ٢١٣) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ .

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ « قانونى » وقضى بتطبيق احكام القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٧ على باقى محافظات الجمهورية (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .

وصدر ايضا القرار الوزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ « قانونى » فى شأن مقاومة مرضى العفن الابيض فى البصل والثوم بمحافظات الوجه القبلى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٧/١ - العدد ١٤٨) . وقد عمم سريان احكام هذا القرار على باقى محافظات الجمهورية بمقتضى قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٧/١٥ - العدد ١٦٠) .

علاج المرض أو لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز لوزير الزراعة أن يأمر باتخاذ أى إجراء يكفل منع انتشار المرض أو الآفة بما فى ذلك نقلع النباتات المصابة وأعدامها بواسطة عمال الجهة الادارية المختصة وعلى نفقتها وفى هذه الحالة تدفع الوزارة تعويضا للملك النباتات حسب قيمتها •

ويصدر وزير الزراعة قرار بالندابير التى تتخذ فى تقدير هذا التعويض وتبقىة الفصل فى النزاع المرتب على هذا التقدير •

مادة ٧٥ - يجوز لوزير الزراعة الاستيلاء على ما يلزم لمكافحة الآفات من الآلات والأدوات - والمواد انكيميوية ووسائل النقل المعدة بالايجاز •

ويتم الاستيلاء بجرد الأشياء المستولى عليها واثبات حالتها وتسلمها فى المواعيد وطرقا للاجراءات التى يصدر بها قرار من الوزير •

ويكون تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق الودى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اتمام الجرد والا جاز لذوى الشأن عرض النزاع على لجنة التعويضات التى يصدر بتشكيلها وتنظيم الاجراءات أمامها قرار من وزير الزراعة •

وعلى اللجنة اصدار قرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصابة الموضوع اليها واخطار ذوى الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره •

ويجوز لذوى الشأن الطعن فى قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغهم ذلك القرار •
وتحكم المحكمة فى انطمن على وجه السرعة ويكون حكمها نهائيا •

مادة ٧٦ - يجوز بالطريق الادارى ضبط واعدام النباتات المنقولة

أو المعروضة للبيع بالمخالفة لأحكام هذا الفصل أو القرارات التي تصدر
تيفيذاً له وجميع الأشياء التي استعملت في حزمها وتعبئتها .

مادة ٧٧ - للأمورى الضبط القضائى دخول أى حقل أو مشتل
أو حديقة أو أى مكان آخر غير معد للسكن يشتبه في وجود نباتات مصابة
به . ولهم أن يضعوا تحت المراقبة النباتات التي يشتبه في إصابتها وذلك
كله طبقاً للنظم والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدره .

الفصل الثانى

مبيدات الآفات الزراعية (١)

مادة ٧٨ - يقصد بمبيدات الآفات الزراعية المواد المستحضرات
التي تستعمل في مكافحة الأمراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش
والكائنات الأخرى الضارة بالنباتات وكذلك في مكافحة الحشرات والطفيليات
انخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٧٩ - يشكل بوزارة الزراعة « لجنة مبيدات الآفات الزراعية »
يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة وتختص هذه
اللجنة باقتراح مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز تداولها وتصدير
مواصفاتها وأجراءات تسجيلها وشروط تداولها .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة بناءً على اقتراح اللجنة القرارات

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢١٥ لسنة
١٩٨٥ « قانونى » بشأن مبيدات الآفات الزراعية (الوقائع المصرية
في ١٩٨٥/٨/٥ - العدد ١٧٩) .

المنفذة لأحكام هذا الفصل (١) وعلى الأخص القرارات المتخذة بالمسائل الآتية :

- (أ) أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يجوز استيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط الاستيراد والتداول (٢) .
- (ب) شروط واجراءات الترخيص في استيراد المبيدات والاتجار فيها .
- (ج) اجراءات تسجيل المبيدات وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك بما لا يجاوز عشرة جنيهات .
- (د) كيفية أخذ عينات المبيدات وتحليلها ، وطرق الطمن في نتائج التحليل والتنظيم من التحفظ عليها والرسوم الواجب أدائها بما لا يجاوز خمسة جنيهات ، وكذلك الاجراءات التي تتبع في نظـر الطمن أو التنظيم وكيفية الفصل في كل منها .
- (هـ) حظر نقل بعض أنواع المبيدات من جهة الى أخرى .

مادة ٨١ - لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار فيها أو الافراج عنها من الجمارك بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ « قانونى » فى شأن توفير قواعد الامن عند تداول واستعمال المبيدات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٩/١٨ - العدد ٢١٥) . كما صدر القرار رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن الخطة الاستراتيجية للمستحضرات البيطرية وتسعيرها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٨/٣١ - العدد ١٩٥) والقرار رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحصيل مصروفات ادارية عن طلبات الخطة الاستراتيجية وطلبات التسعير (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٠/٥ - العدد ٢٢٥) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم استيراد المبيدات الحشرية البيطرية وتسجيلها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٣/٢٦ - العدد ٧٣) .

مادة ٨٢ - يجب أن يكون الاعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها .

مادة ٨٣ - للأمورى الضبط القضائى أخذ عينات بدون مقابل من مبيدات الآفات الزراعية المستوردة أو المنتجة محليا أو المعروضة للبيع أو المتداولة لتحليلها والتحقق من صلاحيتها ، ولهم فى سبيل ذلك دخول الأماكن التى توجد فيها المبيدات أو يشتبه فى وجودها فيها ، عدا الأماكن المخصصة للسكن .

ويجوز لهم التتحفظ على المبيدات فى حالة الاستيلاء فى غشها .

الفصل الثالث

الحجر الزراعى

مادة ٨٤ - يقصد بكلمة النباتات فى هذا الفصل النبات بجميع أجزائه سواء كان جذورا أو أوراقا أو أزهارا أو ثمارا أو بذورا وفى أية حالة كان عليها ولو كان جفنا كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التى من أصل نباتى والمجهزة تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٨٥ - تشكل فى وزارة الزراعة لجنة تسمى « الحجر الزراعى » برئاسة وكيل الوزارة المختص ويصغر بتشكيلها ونظام العمل بها قرروا من وزير الزراعة (١) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشروط صحة انعقاد لجنة الحجر الزراعى وصحة قراراتها ونظام العمل بها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .

وتجب موافقة هذه اللجنة على جميع القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل قبل إصدارها •

مادة ٨٦ - (١) لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات غير موجودة بالجمهورية ، ويجوز لوزير الزراعة بناء على طلب ذى الشأن أن يصدر قرارا باباحة دخول بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا أمكن اباده ما بها من آفات بجميع أطوارها اباده تامة بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة وبمعرفةها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته •

مادة ٨٧ - (١) لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات موجودة بالجمهورية الا اذا أمكن تطهيرها قبل الافراج عنها بالطرق التى تقرها وزارة الزراعة (٢) وبمعرفةها وتحت مسئولية صاحبها وعلى نفقته •

ويجوز للوزير أن يصدر قرارا باباحة دخول بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا كان ادخالها لا يترتب عليه أضرار اقتصادية بمزروعات البلاد أو محاصيلها •

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ببيان بعض الآفات الضارة بالنباتات والمنتجات الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرارى وزير الزراعة رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١/٨ - العدد ٧) ورقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ باباحة دخول رسائل النباتات والمنتجات الزراعية المستوردة والمصابة بالآفات الممنوعة والتى يمكن بتصنيعها القضاء على ما بها من الآفات قضاء تاما (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) •

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشروط تطهير رسائل النباتات والمنتجات الزراعية الواردة والصادرة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ •

مادة ٨٨ - يجوز لوزير الزراعة لضمان تموين البلاد أن يأذن في ادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لشعوب التميمين اذا كانت مصابة بأفدت موجودة أو غير موجودة بالجمهورية اذا أمكن اقتصاد الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها .

ويكون ادخال تلك المواد تحت اشراف وزارة الزراعة وبالشروط التي تعينها • ويتحمل المستورد جميع المصروفات التي يتطلبها تنفيذ هذه الشروط •

مادة ٨٩ - لوزير الزراعة أن يصدر قرارات في المسائل الآتية :

(أ) حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة عدا ما يستورد للأغراض العلمية وفق الشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي •

(ب) حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة الصالحة للزراعة أو المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المتخلفة عن استهلاك البواخر والطائرات ووسائل النقل الأخرى وذلك حماية للثروة الزراعية (١) •

(ج) حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية غير المطابقة لشروط الحجر الزراعي في الدول المصدر اليها •

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٧ بحظر ادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية واصناف معينة (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) والمعدل بقرار وزير الزراعة رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/١٧ - العدد ٦٥) •

كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ ببيان شروط الترخيص باستيراد وادخال رسائل النباتات والمنتجات الزراعية وحالات الاعفاء من الترخيص (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) •

وصدر ايضا قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن خضوع الرسائل الخشبية المصنعة والواردة من الخارج لاجراءات الحجر الزراعي (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٢/٢٥ - العدد ٤٧) •

(د) شروط الترخيص في تصدير أو استيراد النباتات والمنتجات الزراعية وحالات الاعفاء من الترخيص (١) .

(هـ) الشروط الخاصة بالمرور العابر لوسائل النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي الجمهورية (٢) .

(و) تحديد أماكن خاصة لدخول وسائل نباتات أو منتجات زراعية معينة .

(ز) الاجراءات التي تتخذ في شأن الرسائل التي يرفض دخولها أو عبورها أراضي الجمهورية تطبيقا لأحكام هذا الفصل والقرارات المنفذة له .

(ح) تحديد بالنفقات التي تحصل لتنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل أو القرارات المنفذة له وشروط الاعفاء منها (٣) .

الباب السابع

بطاقة الحيازة الزراعية

مادة ٩٠ - في تنفيذ أحكام هذا الباب يعتبر حائزا كل مالك أو مستأجر يزرع أرضا زراعية لحسابه أو يستغلها بأي وجه من الوجوه وفي

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشروط الترخيص في تصدير النباتات والمنتجات الزراعية (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ببيان الشروط الخاصة بالمرور العابر (الترانزيت) لرسائل النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي الجمهورية (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٩ - العدد ١١٩) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٣ « قانوني » بتحديد النفقات التي تحصل على الرسائل الخاضعة لأحكام الحجر الزراعي وشروط الاعفاء منها (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٩/٢٨ - العدد ٢٢٠) ، المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٢ .

حالة الأيجار بالمزراعة يعتبر مالك الأرض حائزاً ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحيازة باسم المستأجر ويعتبر في حكم الحائز أيضاً مربي الماشية ، وتسرى عليه أحكام هذا الباب .

مادة ٩١ - ينشأ في كل قرية سجل تكون فيه بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائز ويكون كل من مجلس إدارة الجمعية التعاونية المختصة والمشرع الزراعي المختص مسؤولاً عن إثبات تلك البيانات بالسجل .

وتعد وزارة الزراعة بطلقة الحيازة الزراعية ويعون بها البيانات الخاصة بكل حائز من واقع السجل (١) .

مادة ٩٢ - يجب على كل حائز أو من يفنيه كتابة أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها وزير الزراعة إلى الجمعية التعاونية المختصة بيان بمقدار ما في حيازته من أرض زراعية أو ماشية أو غيرها وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير وذلك طبقاً للأنموذج الذي تعدّه وزارة الزراعة لهذا الغرض (٢) وعلى الجمعية التعاونية أن تعرض تلك البيانات على لجنة تشكل من المعدة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ والصراف ودلال المساحة وعضو من الاتحاد الاشتراكي لمواجعتها واعتمدها قبل إثباتها بالسجل .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ بإصدار نظام بطاقة الحيازة الزراعية (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٢/٢٣ - العدد ٤٦) .

(٢) صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/٨/١٣ - العدد ٣٣) ونص على ما يلي :

« مادة ١ - تعفى من رسوم الدفعة أخطارات الحيازة الزراعية (استثمار ٣ زراعة خدمات) المقدمة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية تنفيذاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، والقرارات الصادرة تنفيذاً له » .

فإذا لم يقدم الحائز التبليغات المشار إليها في الفقرة السابقة في المواعيد المحددة اثبت موظف وزارة الزراعة المختص اسمه في كشوف المتخلفين وكلف اللجنة بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته إلى الجمعية التعاونية لرصدها في السجل وعلى الجمعية التعاونية إخطار الحائز .

ولا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة أو بناء على اتفاق كتابي مصدق على التوقيع عليه من رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية وعضوين من أعضائها على أن يتضمن الاتفاق إقرار الحائز الجديد بتحمل الدين المستحق عن الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والمعاوونى .

ويستثنى من ذلك حالات تغير الحيازة نتيجة تنفيذ الأحكام القضائية .

مادة ٩٢ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(أ) تحديد نماذج السجلات وبطاقات الحيازة وجميع الأوراق التى تتطلبها وطرق التقيد فيها وتحديد المسئولين عنها والرسوم الواجب أدائها في حالة فقد البطاقة أو تلفها بما لا يجاوز ١٠٠ مليم (١) ونظم وقواعد اثبات ما يطرأ على بيانات البطاقة من تغير .

وتعتبر السجلات وبطاقات الحيازة أوراقا رسمية .

(ب) طرق الطعن في بيانات الحيازة وتحديد الرسوم الواجب أدائها عند نظر الطعن بما لا يجاوز مائتى ترش والحالات التى يلزم الطاعن

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ « قانونى » بشأن توجيه حصيلة المبالغ التى تؤدى مقابل الحصول على بطاقات الحيازة الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٩/١ - العدد ٢٠٥) . المعدل بالقرارات أرقام ٣٤ لسنة ١٩٧١ و ٥٠ لسنة ١٩٧٢ و ١٢٠٣ لسنة ١٩٨٧ .

فيها بأداء هذه الرسوم وحالات الاعفاء منها والجهة التي تفصل في الطعن وكيفية تشكيكها والاجراءات التي تتبعها .

(ج) كيفية ضم الخدمات الزراعية في جمية تعاونية واحدة بالنسبة للمزارع اللذين لهم حيازات متصلة بالزملم .

الباب الثامن

(١) العقوبات



مادة ٩٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها .

(أ) كل من دون بيانات غير صحيحة في السجلات المخصوص عليها في المادة ٩١ مع علمه بذلك .

(ب) كل من أثبت أو اعتمد بيانات مخالفة للحقيقة في نماذج الحيازة المخصوص عليها في المادة ٩٢ مع علمه بذلك .

(ج) كل مخالفة للاجراءات المخصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٩٢ وذلك خضلا عن تحصيل الحائز الجديد بكافة الديون المستحقة على

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض موظفي وزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) والمعدل بقرار وزير العدل رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/١١/٦ - العدد ٢٥٥) ونص في مادته الاولى على ما يلى :

« مادة ١ - يخول صفة مامورى الضبط القضائي ، كل في دائرة اختصاصه بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الكتاب الاول والفصلين الثاني والرابع من الباب الاول من الكتاب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ، مديرو الزراعة بالمحافظات ومساعدوهم ، والمهندسون الزراعيون بالمحافظات والمراكز ، والمهندسون الزراعيون بالحجر الزراعي ، والمشرفون الزراعيون بالجمعيات التعاونية الزراعية » .

الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني أو لجمعية التعاونية .

وكل مخالفة أخرى للمادة ٩٢ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها .

مادة ٩٥ - بكل مخالفة للمادة ٥٥ يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة قدرها خمسون جنيتها عن كل كيلو جرام أو جزء الكيلو جرام من البفرة محل المخالفة ويجب الحكم بمصادرتها .

ويعاقب على انشروع بمقوبة الجريمة ذاتها .
وإذا كان الحكم عليه بهذه العقوبة موظفاً أو شخصاً مكلفاً بخدمة عامة جاز الحكم بعزله .

مادة ٩٦ - كل مخالفة لأحدى المواد ٦٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ أو القرارات المصدرة تنفيذاً للبندين « أ » ، « ب » من المادة ٦٨ أو للبند « هـ » من المادة « ٧٣ » أو للبندين « أ » ، « هـ » من المادة « ٨٠ » أو لأحد البنود « أ » ، « ب » ، « ج » ، « د » ، « هـ » ، « و » ، « ز » من المادة ٨٩ يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن الحكم بمصادرة الأدوات والمواد أو المخصبات أو البيدات أو الرسائل موضوع المخالفة على حسب الأحوال .

ولا يجوز مصادرة المخصبات والبيدات إذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

وفي حالة مخالفة إحدى المواد ٦٨ (بند « أ ») ، ٦٩ ، ٨٠ (بند « أ » و « هـ ») والمادة ٨١ يجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار وفي حالة العود يكون الحكم بالإغلاق واجباً .

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٦ ،
٨٧ والقرارات انصاردة تنفيذاً لمادة ٨٩ بأشقيها المقررة لجريمته ذاتها .

مادة ٩٧ يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد
على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من يخالف أحد البنود « أ » ، « ب » ، « ج » ، « د » ،
« هـ » ، « ط » من المادة ٧٣ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها أو أخل
بالإجراءات التي تتخذ وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٧٤ .

(ب) كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة الأولى
من المادة ٧٥ أو عرقل إجراءات الاستيلاء .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالتسوية الأمر بتنفيذ جميع
الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف .

مادة ٩٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨) يعاقب بغرامة
لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه كل من خالف أحكام المواد
٣٤ (ب ، ج ، د ، هـ) ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ (فقرة ثانية) ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٢ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها .

كما يحكم بإغلاق الشون محل المخالفة عند مخالفة المادة ٣٤
وفي حالة مخالفة المادة (٣٥) يجب الحكم بمصادرة البذرة الناتجة
من عملية الطيخ ، كما يجب الحكم بإغلاق المصرة أو وحدات الاستخلاص
في حالة مخالفة المادة (٤٣) ومصادرة البذرة في حالة مخالفة أى من
المادتين ٤٤ ، ٤٥ .

مادة ٩٨ مكرراً - (١) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد

(١) : مضافة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٨/٦/١ - العدد ٢٢ تابع) والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم
٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/١٠/١٨ - العدد ٤٢) .

على خمسمائة جنيه كل من خالف أحكام المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، ٣٤ (١) ، ٣٩ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بإغلاق المحلج في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ ، ٣٤ (١) ، ويجب في جميع الأحوال الحكم بمصادرة الاجزة وأجزائها موضوع المخالفة في حالة مخالفة أى من المادتين ٣٣ مكررا و ٣٩ ، كما يحكم بمصادرة الاقطان والبذرة المضبوطة في مكان الواقعة ، ويرد ثمن هذه الاقطان والبذرة في حالة عدم الحكم بالادانة .

مادة ٩٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها كل من خالف اجدي المواد ٢١ (فقرة ثانية) ، ٤٠ (غسرة ثانية) ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ (فقرة أولى) أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها .

ويحكم بمصادرة التقاوى في حالة مخالفة احدى المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ و ٥٣ (فقرة أولى) وذلك فضلا عن الحكم بإغلاق المحل في حالة مخالفة المادة ٥٦ (فقرة أولى) .

ولو وزارة الزراعة في حالة مخالفة المادة ٣١ (فقرة ثانية) ازالة أسباب المخالفة بالطريق الادارى على نفقة المخالف قبل الحكم في المخالفة .

مادة ١٠٠ (١) - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها كل من يخالف أحكام البنود (د) ، (هـ) ، (و) ،

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٣/٥/١٩٧٦ - العدد ٢٠) ومبجلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ٩/٩/١٩٧٦ - العدد ٣٧ تابع) .

(ز) ٤ (ح) من المادة ٤ والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها ، وذلك فضلا عن مصادرة الحاصلات التي يتم ضبطها في حالة مخالفة البند (ز) من المادة (٤) وكذلك مصادرة التقاوى موضوع المخالفة في حالة مخالفة المادة ٣٠ ، ٣١ وإغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٣٠) .

وإذا أنشئت حديقة دون أخطار أو عدم اعتراض الجهات أو أنشئ مشتل بدون ترخيص جاز الحكم بتقليل النباتات الموجودة بأيهما على نفقة المخالف ويجب الحكم بمصادرة فمائل النخيل في حانة مخالفة المادة ٦٤ .

وفي حالة العود الى مخالفة احدى المواد ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ يحكم بالغاء ترخيص المشتل أو محل بيع نباتات الفلحة .

مادة ١٠١ — كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لحدى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ (البنود « أ » ، « ب » ، « ج ») ، ٢١ (فقرة أولى) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان .

وفي حالة مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لحدى المواد المشار اليها في الفقرة السابقة يجوز لوزارة الزراعة قبل الحكم في الدعوى إزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ١٠٢ — كل من خالف احدى المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥ أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها عن الفدان أو كسور الفدان ، وذلك فضلا عن الحكم بمصادرة تقاوى الحاصلات موضوع المخالفة وإعدام الزراعة الناتجة منها في حالة مخالفة المادتين ١٤ ، ١٥ .

وفي حالة مخالفة المادة ١٨ يجب ضبط التقاوى إداريا لمنع تداولها

حتى يتم الفصل نهائيا في المخالفة ، ويجوز عند الاقتضاء استصدار أمر من المعاضد ببيع التناوى المضبوطة وايداع ثمنها في خزانة المحنة حتى يصدر الحكم النهائي .

مادة ١٠٣ - يعاقب بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل قنطار أو كسور القنطار كل من خالف احدى المواد ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها .

مادة ١٠٤ - كل مخالفة لاحدى المادتين ١٩ ، ٢٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل اردب أو كسور الاردب من التناوى التي تسمنها من وزارة الزراعة .

ويعاقب كل من خالف احدى المواد ٣٨ (فقرة أولى) ، ٤٦ ، ٤٧ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها بالتقوية ذاتها عن كل اردب أو كسور الاردب من البخرة محل المخالفة .

مادة ١٠٥ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات .

(أ) كل من كلف بالعمل وفقاً للبند « د » من المادة (٧٣) غامتع عنه أو حاول انتخلص منه أو أهمل في أدائه .

(ب) كل من ساعد شخصاً على انتخلص من التكليف المنصوص عليه في البند سالف الذكر وفي حالة العود تضاعف الغرامة .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للقرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة (٦٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تجاوز مائة قرش وإذا تلفت الأشجار بسبب التقصير في صيانتها أو تمهدها أو إذا عطمت أو قلبت بالمخالفة لأحكام هذه القرارات أنزم المخالف بدفع تويض قدره ثلاثة أمثال قيمة الأشجار المتلفة أو المقطوعة أو المقلوعة .

ولوزارة الزراعة أن تقوم على نفقة المخالف بما لم يقيم به من الأعمال اللازمة لتمهيد الأشجار ولها أن تعرس على نفقته أشجاراً أخرى لا تزيد قيمتها عن قيمة الأشجار المتلفة أو المقطوعة أو المقلوعة .

مادة ١٠٦ - مكرراً - (١) .

مادة ١٠٧ - لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

« وتخطر المخالفات المنصوص عليها في المواد المتقدمة على وجه السرعة ويجب أن يصدر الحكم فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تصديق أول جلسة لها » .

الباب التاسع

حكم المساس بالرقعة الزراعية (١)

مادة ١٠٧ مكرراً

مادة ١٠٧ مكرراً (أ)

مادة ١٠٧ مكرراً (ب)

مادة ١٠٧ مكرراً (ج)

مادة ١٠٧ مكرراً (د)

- (١) مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/١٦ - العدد ٣٣) ومستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١٠/١٢ - العدد ٤١) وملغاة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢) .
- (٢) الباب التاسع مضاف بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/١٦ - العدد ٣٣) والمادتين ١٠٧ مكرر ١ (ج) ، (د) مضافتان بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١٠/١٢ - العدد ٤١) وملغى بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٨/١١ - العدد ٣٢) .

الكتاب الثاني في الثروة الحيوانية



الباب الأول (في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها)



الفصل الأول (تصدير الحيوانات واستيرادها)



مادة ١٠٨ - لوزير الزراعة (١) بقرار يصدره تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية وله حظر التصدير أو الاستيراد متى اقتضت ذلك تنمية الثروة الحيوانية أو المحافظة عليها .

مادة ١٠٩ - لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين ما لم يصل وزنها الى الحد اذى يقرره وزير الزراعة ، ولا يجوز ذبح اناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها (٢) ، كما لا يجوز ذبح الاناث العشار .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بلائحة الحجر البيطرى (منشور فيما بعد) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ بحظر استيراد الخيول غير العربية (الوقائع المصرية فى ١٤/٢/١٩٨٧ - العدد ٢٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر ذبح اناث الابقار والجاموس والاغنام غير المستوردة قبل استكمال تبديل جميع قواطعها (الوقائع المصرية فى ١٢/٤/١٩٨١ - العدد ٨٥) .

ولوزير الزراعة حظر ذبح عجول الجاموس الذكور ما لم يصل وزنها الى الحد الذى يقرره .

يستثنى من ذلك الحيوانات التى تقضى الضرورة بذبحها على أن يكون الذبح بموافقة الجهة الادارية المختصة .

الفصل الثانى

(علف الحيوان)

مادة ١١٠ - يقصد بمواد العلف الخام فى تطبيق أحكام هذا الفصل الكسب أو كل مادة لم يدخلها خلط تستعمل فى تغذية الحيوان أو اخواجن سواء كانت من مصدر نباتى أو حيوانى أو من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

ويقصد بالعلف المصنع أى مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ١١١ - تشكل فى وزارة الزراعة لجنة تسمى « لجنة علف الحيوان » يصدر بتشكيلها ونظام العمل بها قرار من وزير الزراعة .

(١) صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٣/٥ العدد ١٠ تابع « د ») ونص على ما يلى : « مادة ١ - تعفى من رسم الدمغة بطاقات صرف الاعلاف لمواشى الحصر العام والتسمين والالبان وللنامى والاغنام وغيرها من الحيوانات المقدمة والمثبتة سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية تنفيذا لاحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له .
مادة ٢ - يتجاوز عن تحصيل ما لم يحصل من رسم الدمغة المستحق عن البطاقات المشار اليها فى المادة السابقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

وتختص هذه اللجنة بلمقترح أنواع العلف التى يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها • ونذلك بابداء الرأى فى جميع القرارات لمواد هذا الفصل •

مادة ١١٢ - يصدر وزير الزراعة قرارات (١) فى المسائل الآتية :

(أ) تحديد مواد الحلف الخام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة العلف المصنع •

(ب) اجراءات تراخيص الاتجار فى مواد العلف وشروطها والرسوم الواجب أدائها •

(ج) تنظيم بيع العلف المصنع ومواد الحلف الخام وتداولها ونقلها من جهة الى أخرى وتوزيعها بمتتضى بطلقات تحد لهذا الغرض •

(د) شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتجديد تسجيلها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك •

(هـ) تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومحال الاتجار وبيان السجلات الواجب اتمامها بها وكيفية القيد فيها •

(و) كيفية أخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الطعن فى نتائج التحليل وانظلم منها وكيفية الفصل فى كل منها وتحديد الرسوم الخاصة بذلك •

مادة ١١٣ - لا يجوز الاتجار فى الكسب أو مواد العلف الخام التى يحددها وزير الزراعة أو العلف المصنع أو طرحها للبيع أو تداولها أو نقلها من جهة الى أخرى أو حيازتها بتمدد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويشترط أن تكون مكونات العلف المصنع ومواصفاتها وتعبئته مطابقة لأحكام القرار الذى يصدره الوزير فى هذا الشأن •

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن الاعلاف ومركزاتها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/٢ - العدد ٢٢٤) •

مادة ١١٤ - يجب أن يكون الاعلان عن مواد الطلف أو نشر بيانات عنها مطبقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وترصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها •

مادة ١١٥ - لا يجوز تشغيل أى مصنع لملف الحيوان إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير •

مادة ١١٦ - لماهورى الضبط القضائى (١) دخول محال تجارة الملف وصناعاته وتخزينه وإيداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد المشتبه فى غشها والتحفظ عليها ولهم أخذ عينات منها بدون مقابل للتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات • وذلك فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن •

الفصل الثالث

(حماية الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية وحم استعمال النسوة مع الحيوانات)

مادة ١١٧ - يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية أو قتلها أو أسساها بأى طريقة كما يحظر حيازتها أو نقلها أو التجول بها أو بيعها أو عرضها للبيع حية أو ميتة •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض موظفى وزارة الزراعة صفة مأمورى الضبط القضائى (اللوائح المصرية فى ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص فى مادته الثانية على ما يلى : « يحول صفة مأمور الضبط القضائى ، كل فى دائرة اختصاصه ، بشأن الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام الكتاب الثانى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب البيطرى ووكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الاقسام بالمصلحة المذكورة ، ومديرو الزراعة المساعدون للشئون البيطرية ومفتشو الاوئكة والاطباء البيطريون التابعون للمساحة المذكورة او المحافظات » .

ويحظر اتلاف أوكار الطيور المذكورة أو اعدام بعضها •

ويصدر وزير الزراعة (١) قرارا بتعيين أنواع الطيور والحيوانات البرية والمناطق التي تنطبق عليها أحكام هذه المادة • وبيان شروط الترخيص بصيدها على سبيل الاستثناء للأغراض العلمية أو السياحة •

مادة ١١٨ - تحظر زراعة النباتات الضارة بالطيور السالف ذكرها الا بترخيص من وزارة الزراعة كما يحظر على أى شخص ترك هذه النباتات تنمو فى أرض يحوزها ويصدر وزير الزراعة قرارا ببيان النباتات الضارة •

ويحظر استيراد الدبق (المحيط) والمداخ الخرائية التى تستعمل لاسماك الطيور أو بيعها أو حيازتها أو تناولها أو استئمانها ، وكذلك إقامة أى نوع من أنواع الفخاخ التى تعد لاسماك الطيور •

مادة ١١٩ - يحظر استئمان القسوة مع الحيوانات ويصدر وزير

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أنواع الطيور النافعة للزراعة والحيوانات البرية التى يرمى عليها الحظر المنصوص عنه فى المادة رقم ١١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥ - العدد ٦٣) كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٤ ونص على ما يلى :
« مادة ١ - يحظر صيد أو قتل أو امسك حيوانى التماسح النيلى والسورل المائى النيلى وصغارهما أو القيام بأى من الاعمال التى تمس سلامتهما أو القضاء عليهما بأية طريقة كانت -

كما يحظر الاتجار فيهما أو حيازتهما أو نقلهما أو الحصول بهما أو بيعهما أو عرضهما للبيع حين أو ميتين كليهما أو اجزاء منهما وكذلك مخلفاتهما وجلودهما •

مادة ٢ - يحظر اتلاف أو تدمير لماكن تواجد أو تكاثر الحيوانات المذكورين •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره •

الزراعة (١) قراراً بتحديد الحالات التي يسرى عليها هذا الحظر .

الفصل الرابع (تربية النحل ودودة الحريد)

مادة ١٢٠ - لا يجوز استيراد ملكات النحل وبيض دودة الحريد أو بيعها أو الاتجار فيها إلا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من الوزير .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التي يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بقرار وزير الزراعة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية في ١٩٦٩/٨/٢٧ - العدد ١٩٦) ونص في مادته الأولى على ما يلي : « مادة ١ - تعتبر قسوة على الحيوانات الحالات الآتية :

(أ) اجهاد الحيوانات المد للركوب أو الحمل أو الجر بالاحمال الزائدة عن حد طاقتها أو سنه أو استخدام الحيوانات المصابة بمرض أو جرح أو عاهة تجعلها غير قادرة على العمل بحالة طبيعية .
(ب) حبس أو تقييد الحيوان أو تعذيبه بغير موجب أو الاهمال في تقديم ما يلزمه من غذاء أو ماء أو هواء .

(ج) استخدام الحيوان في أعمال المناطحة أو المناقرة أو المصارعة .
(د) ربط الحيوان بقصد جعله هفأ للتصويت عليه .
(هـ) اجبار الحيوان على أداء حركات خاصة والاستعانة في ذلك بارهايه أو تعذيبه لأداء هذه الحركات .
(و) ارغام الحيوان على أكل أو شرب مقادير فوق طاقته بقصد زيادة وزنه .

(ز) استخدام الحيوان في غير العمل المألوف له مما يتسبب عنه افزاعه أو تعذيبه كاستخدام الخيول في عجن الطين .

(ح) استخدام القسوة في أعداد الحيوانات للذبح في المجازر - كالضرب على الرأس أو قطع العراقيب أو فقا الأعين .

(ط) استشارة الحيوانات والطيور والزواحف البرية داخل حظائرها أو إقفاصها بحدائق الحيوان بأية وسيلة كضربها أو رميها بالحجارة أو الطوب أو الاترية أو القاء أغذية أو فضلاتها إليها أو البصق عليها « .

كما لا يجوز استيراد عمل النحل بغير ترخيص من وزارة الزراعة
يصدر طبقا للشروط التي تحددها بقرار من الوزير •

مادة ١٢١ - يصدر وزير الزراعة قرارا يبين فيه الطرق الفنية
الواجب اتباعها في تربية النحل وذوذة الحرير في جميع المراحل والأطوار
وكذلك نماذج السجلات التي يجب على المربين امساكها وطرق القيد بها •

ولا تجوز تربية ملكات النحل أو تبيزير ذوذة الحرير بقصد الاتجار
فيها الا بترخيص من وزارة الزراعة وطبقا للشروط والاجراءات التي
تحدد بقرار من الوزير •

مادة ١٢٢ - لوزير الزراعة أن يقرر تربية سلالة نقية معينة من
النحل في المناطق التي يحددها في قراره ولا يجوز في هذه المناطق حيازة
أى سلالة أخرى •

١٢٣ - لأمورى الضبط القضائي (١) دخول المناحل وأماكن تربية
ذوذة الحرير عدا الأماكن المخصصة للسكن لمعايشتها والتفتيش عليها •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض
موظفى وزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائي (الوقائع المصرية
في ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص في مادته الثانية على ما يلى :
« يخول صفة مامور الضبط القضائي ، كل فى دائرة اختصاصه ،
بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الكتاب الثانى من القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب
البيطرى ووكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الاقسام بالمصلحة
المذكورة ، ومديرو الزراعة المساعدون للشئون البيطرية ومفتشو الاوينة
والاطباء البيطريون التابعون للمصلحة المذكورة او المحافظات » .

الباب الثاني في الصحة الحيوانية

الفصل الأول (مكافحة أمراض الحيوان)

مادة ١٢٤ - يقصد بكلمة حيوان في تطبيق أحكام هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة (١) .

مادة ١٢٥ - لوزير الزراعة أن يقرر تسجيل كل أو بعض الحيوانات إجباريا في المناطق التي يمينها وله أن يقرر حقنها وتطهير حظائرها لوقايتها من الأمراض ، واختبارها لتشخيص الأمراض المعدية أو الوبائية في مواعيد دورية . وتجري عمليات التسجيل والحقن والتطهير والاختبار مجانا .

مادة ١٢٦ - يجب إعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في إصابتها ويتبين عزلها حتى يتم الاختبار وعلى أصحابها تغذيتها خلال مدة وجودها في الأماكن المعدة للعزل والأقامت وزارة الزراعة بتغذيتها على نفقتهم طبقا للفتاات التي يحددها الوزير بقرار منه وتحصل من أصحابها بالطريق الإداري .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحيوانات والدواجن التي تطبق عليها أحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة (اللوائح المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) ونص في مادته الأولى على ما يلي : « تطبق أحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه على الحيوانات والدواجن والطيور الآتية :

الفصيلة البقرية والجاموس والاعنعام والماعز والفصيلة الخيلية (الخيل والبغال والحمير) والجمال والخنازير والحيوانات الوحشية والارانب والدجاج والبط والاوز والرومي والحمام » .

٦٠٤ زراعة

وإذا لم تظهر أعراض المرض على هذه الحيوانات بعد انتهاء المدة التي تحددها وزارة الزراعة للملاحظة وجب على أصحابها تسلمها خلال أسبوع من تلوخ اخطارهم بذلك كتابة والا جاز لوزارة بيعها بالمزاد العلنى وحفظ ثمنها على ذمة أصحابها بعد خصم نفقات التغذية ومصاريف البيع .

ولا يجوز مطالبة صاحب الحيوان الذى ينفق فى العزل بما صرفته الوزارة على تعذيبه وإذا تقرر اعدام الحيوان أثناء العزل عوض صاحبه عنه وذلك فيما عدا الحالات المنصوص عليها فى البند (ح) من المادة ١٣١ .

مادة ١٢٧ - على أصحاب الحيوانات وحائزها والمتولين حراستها وملاحظتها عند ظهور أى مرض بينها ، أو نفوق بعضها بسبب مرض . ابلاغ الأمر الى المشرف الزراعى المختص أو الى أقرب وحدة بيطرية .

مادة ١٢٨ - تمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان ولا تزيد على عشرة جنيهات لأول مبلغ فى مركز الشرطة الذى حدثت بدائره الاصابة بعرض وبائى أو معد . فإذا كان التبليغ من مالك الحيوان فيمنح مكافأة تعادل ثمن الحيوان النافق أو المصاب الذى يتقرر علاجه أو ذبحه .

مادة ١٢٩ - لا يجوز الاتجار فى الحيوانات المصابة بالأمراض المعدية أو الوبائية أو المشتبه فى اصابتها بها وحظر نقلها من جهة الى أخرى .

وتعتبر مشتبه فى اصابتها بتلك الأمراض الحيوانات التى خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

مادة ١٣٠ - يحظر القاء جثث الحيوانات النافقة فى نهر النيل أو الترع أو المساقى أو المصارف أو البرك أو فى الطرق أو فى الحراء ويجب دفن هذه الجثث على عمق كاف بعيداً عن مصادر المياه .

ويعتبر حائز تلك الحيوانات مسئولاً عن هذه المخالفة .

مادة ١٢١ - يصدر وزير الزراعة القرارات التنفيذية لإحكام هذا الفصل وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(أ) تعيين الأمراض المعدية والوبائية التي تنطبق عليها أحكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة أو المشتبه فيها أو المخالطة لها أو السليمة التي قد تنقل المرض بما في ذلك اعدامها أو ذبحها في مجزر عامي وتعويض أصحابها مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة لأصحابها بعد تقدير ثمنها واستنزائه من قيمة التعويض (١) .

(ب) تكليف أصحاب الحيوانات وحائزيها والمتولين حراستها أو ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعينين لأجراء عمليات التسجيل أو الحقن أو الاختبار .

(ج) الاجراءات التي تتبع للملاحظة أماكن تجميع الحيوانات كالأسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات أو تدابير عند ظهور أى مرض منها (٢) .

(د) تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها السجلات المعدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار (٣) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتعيين الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها (الوقائع المصرية ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بالقرار الوزاري ١٠٧٠ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) والقرار الوزاري ١٤٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها السجلات المعدة لعمليات

ن (هـ) تحديد مدة حجز الحيوانات المحبونة في المظلات والاجراءات التى تتبع بشأن ما ينفق منها وما يعطى نتيجة لاجابية بعد اختباره وقيمة ما يؤدى من تعويض الى اصحابها في حالة ذبحها أو اعدامها أو نفوقها أو مئاجهض منها بسبب التلشيع وبيان الاجراءات التى يتبها اصحاب الحيوانات المذكورة عند ادخال حيوانات في حظائرهم (١) .

(و) كيفية تشكيل اللجان التى تقدر اثمان الحيوانات النافقة والتعويضات أو المكافآت المنصوص عليها في هذا الفصل على أن تكون قراراتها نهائية بعد اعتمادها من وزارة الزراعة (٢ ، ١) .

(ز) وضع تعريفية سنوية باثمان الحيوانات تقدر التعويضات على أساسها (٣) .

(ح) الاجراءات التى يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة أو

التسجيل والحقن والاختبار (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) كما صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام ونموذج البطاقة البيطرية للماشية المؤمن عليها (للوقائع المصرية في ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ١٤٧) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١١٧٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل تعريفية اثمان الحيوانات التى تقدر على اساسها التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٣١ من قانون الزراعة (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بتقدير التعويض عن الحيوانات التى يثبت ايجابيتها لاختبار مرض الاجهاض المعدى (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٩ - العدد ١٦) . كما صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » في شأن تنظيم وتقدير صرف التعويضات عن الحيوانات التى يثبت ايجابيتها لمرض الدرن البقرى (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٣/٢٥ - العدد ٧١) . وصدر كذلك قرار وزير الزراعة رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٨ بشأن اجراءات مكافحة مرض الدرن البقرى ومرض الاجهاض المعدى (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/١١/١٩ - العدد ٢٦١) .

٦٠٦ زراعة

المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو اعدامها بمصاريف تحصل بالطريق الإداري من مالك الحيوان أو الحائز له .

(ط) بيان الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب ومرض الكلب ومراقبة الحيوان الشرس والقور والحالات التي يجوز فيها ضبط وذبح هذه الحيوانات أو اعدامها دون أداء تعويض عنها لأصحابها .

مادة ١٢٢ - لأموري الضبط التقضائي دخول الحظائر والأماكن التي توجد فيها الحيوانات للفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من مخالفات وذلك عدا الأماكن المخصصة للسكن .

الفصل الثاني

(الحجر البيطرى)

مادة ١٢٣ - يحظر دخول الحيوانات المستوردة أو لحومها أو منتجاتها أو متعلقاتها الا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطرى للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية ويضبط كل ما يدخل منها بالمخالفة لأحكام هذه المادة ويندم ما يكون منها مصابا بأمراض وبائية أو معدية على أن تثبت الاصابة بتقرير من الطبيب البيطرى المختص .

ولووزير الزراعة أن يحظر تصدير الحيوانات ولحومها ومنتجاتها ومتعلقاتها الى الخارج الا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية .

مادة ١٢٤ - تخضع الحيوانات المستوردة لغرض الذبح خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداعها في محجر بيطرى ولا تستحق رسوم ايداع عن هذه المادة .

ولوزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التموين أن يصدر قرارا باطالة هذه المدة في المحاجر التي يمينها (٢) .

ويلتزم مودع الحيوانات بتغذيتها خلال مدة ايداعها بالمحاجر فاذا قصر في ذلك جاز لوزارة الزراعة تغذيتها بمصاريف على حسابها طبقا للفتاات والقواعد التي يحددها الوزير (٣) .

مادة ١٣٥ - يصدر وزير الزراعة قرارات في المسائل الآتية :

(أ) تحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية وكذلك الأمراض المعدية والوبائية التي تنطبق عليها أحكام هذا الفصل (٤) .

(ب) تحديد نظام واجراءات العمل في المحاجر البيطرية والرسوم

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٧ باطالة المدة التي تذبح خلالها الحيوانات التي تستوردها المؤسسة المصرية العامة للملح الغذائية من الخارج بفرض ذبحها الى تسعين يوما من تاريخ ايداعها اول محجر بيطرى (الوقائع المصرية في ١٣/٨/١٩٦٧ - العدد ١٤٩) وايضا قرار وزير الزراعة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ باطالة المدة التي تذبح خلالها الجمال السودانية الواردة كهدية للدولة الى ستة اشهر من تاريخ ايداعها اول محجر من المساجر البيطرية (الوقائع المصرية في ١٨/٣/١٩٧٤ - العدد ٦٤) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بالفتاات والقواعد الخاصة بتغذية الحيوانات التي يلتزم بها مودع الحيوانات المستوردة لغرض الذبح بالمحاجر البيطرية الذى لا يقوم بتغذيتها خلال مدة ايداعها (الوقائع المصرية في ٥/٢/١٩٦٧ - العدد ٦٣) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتحديد انواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والامراض لمعديةا والوبائية التي تطبق عليها لآكام الحجر البيطرى (الوقائع المصرية في ٥/٢/١٩٦٧ - العدد ٦٣) المعدل بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٣ .

المقررة على الحيوانات التي تخضع للحجر البيطرى وحالات الاعفاء منها.

(ج) تحديد مقابل ايداع الحيوانات المستوردة بغرض الذبح في المحاجر انبيطرية فيما زاد على مدة اثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة السابقة ويشمل هذا المقابل نفقات الايواء .

(د) تحديد نظام واجراءات فحص ما يصدر الخارج من الحيوانات ومنتجاتها ومخلفاتها ومنح شهادات خلوها من الأمراض وتحديد الرسوم الخاصة بذلك .

(هـ) كيفية التصرف في مخلفات الحيوانات بالمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التي تتخذ بشأنها (١)

(و) وضع نظام بصرف مكافآت مالية لكل شخص من العاملين بالحكومة أو من غيرهم يضبط أو يسهل ضبط الحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها التي تدخل البلاد بالمخالفة لأحكام المادة ١٣٣ وذلك في حدود ٥٠٪ من قيمة المصبوطات التي يحكم بمصادرتها (٢) .

الفصل الثالث

(نبح الحيوانات وسلخ وتحفظ الجلود)

مادة ١٣٦ - لا يجوز في المدن والقرى التي يوجد بها أماكن مخصصة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بكيفية التصرف في مخلفات الحيوانات بالمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التي تتخذ بشأنها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بوضع نظام صرف المكافآت المالية لمن يستحقها بالتطبيق لأحكام المادة ١٣٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

رسميا للذبح أبرز مجازر علمة ذبح أو سلخ الطوائف المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر المعدة لذلك وتحدد هذه الأماكن بقرار من وزير الزراعة (٩) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بتحديد الأماكن المخصصة رسميا للذبح فى المدن والقبرى والمجازر العامة التى لا يجوز خارجها ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) . وقد عدل الكشف المرفق بهذا القرار بقرارات وزير الزراعة التالية :

- القرار ٣١ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٧١/٦/٢٨ - العدد ١٤٥) .
 - القرار ٣ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٢/٥ - العدد ٢٧) .
 - القرار ٣٦ لسنة ١٩٧٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٩/٢٠ - العدد ٢١٧) .
 - القرار ٣ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٢/٧ - العدد ٢٧) .
 - القرار ١٣ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٤/٢٢ - العدد ٨٨) .
 - القرار ٣٧ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١٠/٦ - العدد ٢٢٧) .
 - القرار ٣٩ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١٠/١٧ - العدد ٢٣٧) .
 - القرار ٥٢ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/١/١٧ - العدد ١١) .
 - القرار ١٨ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٥/١٨ - العدد ١١٠) .
 - القرار ٦٤ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٢١٠) .
 - القرار ٩٠ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١٠/٢١ - العدد ٢٤٢) .
 - القرار ١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٧/١٢ - العدد ١٦٢) .
 - القرار ٤٢١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٩/١٣ - العدد ٢٠٩) .
 - القرار ٤٢٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٩/١٣ - العدد ٢٠٩) .
 - القرار ٤٧١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٨/١٩ - العدد ١٩١) .
 - القرار ٥٧٢ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/٢ - العدد ٢٢٤) .
 - القرار ٥٧٣ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/٢ - العدد ٢٢٤) .
 - القرار ٥٩٦ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٨/٢٠ - العدد ١٩٢) .
 - القرار ٧٢٣ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/١٣ - العدد ٢٢٣) .
 - القرار ٩٠٥ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦) .
 - القرار ١٠٠١ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/١/٧ - العدد ٦) .
 - القرار ٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٢/٦ - العدد ٣٣) .
- { م ٣٩ - موسوعة مصر ج ١٥ }

- القرار ٩٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٢ - العدد ٥٢) .
- القرار ١٠١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/٢ - العدد ٥٢) .
- القرار ١٣١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٣/١٣ - العدد ٦٢) .
- القرار ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٤/٨ - العدد ٨٤) .
- القرار ٢٢٥ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٠/٧ - العدد ٢٢٦) .
- القرار ٢٩١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٠/٨ - العدد ٢٢٧) .
- القرار ٩٣٢ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .
- القرار ٩٩١ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٨ - العدد ١٥) .
- القرار ١٠٢٩ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١٨ - العدد ١٥) .
- القرار ١١٢٤ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٨ - العدد ٣٣) .
- القرار ١١٤٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٢/٨ - العدد ٣٣) .
- القرار ٩٤ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) .
- القرار ١٥٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/١٨ - العدد ٦٦) .
- القرار ٣٦٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٥/٧ - العدد ١٠٦) .
- القرار ٤٥١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٦/١٦ - العدد ١٣٦) .
- القرار ٤٨١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٦/١٦ - العدد ١٣٦) .
- القرار ٣٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٤ - العدد ٣٨) .
- القرار ٣٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/١٤ - العدد ٣٨) .
- القرار ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٣/٢١ - العدد ٦٨) .
- القرار ٣٠٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٤/٧ - العدد ٨٣) .
- القرار ٤٨١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٦/١٣ - العدد ١٣٤) .
- القرار ٥٣٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٦/٢١ - العدد ١٤٠) .
- القرار ٨٢١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٨/٣١ - العدد ١٩٥) .
- القرار ١٠٧٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٠/١٥ - العدد ٢٣٣) .
- القرار ١١٦١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/١٢ - العدد ٢٨١) .
- القرار ١١٦٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٢/١٢ - العدد ٢٨١) .

مادة ١٢٧ - يصدر وزير الزراعة القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل وعلى الأخص في المسائل الآتية :

(أ) تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح (١) .

(ب) تعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات التي تستعمل في ذلك (٢) .

- القرار ١٣٣٤ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .

- القرار ١٣٣٥ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٢٢ - العدد ٢٩٠) .

- القرار ١٣٨٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٢/٣١ - العدد ٢٩٨) .

- القرار ١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١/٢٧ - العدد ٢٣) .

- القرار ٧٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٨٧ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٨٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٢/٢٥ - العدد ٤٨) .

- القرار ٣٠٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٥/٣٠ - العدد ١٢٢) .

- القرار ٤١٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٥/٣٠ - العدد ١٢٢) .

- القرار ٤٨٥ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ٦/٢٩ - العدد ١٤٧) .

- القرار ١٨٤ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

- القرار ١١٨٥ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

- القرار ١٨٦ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٢/١٤ - العدد ٢٨٣) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم (الوقائع المصرية في ١١/١٣ - العدد ٢٥٧ تابع) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ بتعيين طريقة السلخ ونوع الآلات والأدوات التي تستعمل في ذلك (الوقائع المصرية في ٥/٢ - العدد ٦٣) .

(ج) الشروط الواجب توافرها في السلاخين وكيفية الحصول على تراخيص السلخ ومدتها وأحوال تجديدها والمقاييس وقيمة الرسوم الواجب أدائها (١) .

(د) تحديد أجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين وأصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الأجور وتوزيعها على السلاخين (٢) .

(هـ) بيان درجات الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الضام والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم بامسكتها أصحاب ومديرو المحلات المختصة لحفظها وتخزينها (٣) .

(و) بيان الجزاءات الإدارية التي يجوز توقيعها على السلاخين وتعيين السلطة المختصة بتوقيعها (٤) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٨٨ في شأن تراخيص سلخ الجلود والشروط الواجب توافرها في السلاخين (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٧/٧ - العدد ١٢٩) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » بتحديد أجور السلخ وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين وأصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الأجور وتوزيعها على السلاخين (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) المعدل بقرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » (لوائح المصرية في ١٩٨٢/٦/٣٠ - العدد ١٥١) .

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » ببيان درجات الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الضام والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم بامسكتها أصحاب ومديرو المحلات المختصة لحفظها وتخزينها (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

(٤) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » ببيان الجزاءات الإدارية التي يجوز توقيعها على السلاخين وتعيين السلطة المختصة بتوقيعها (لوائح المصرية في ١٩٦٧/٥/٢ - العدد ٦٣) .

مادة ١٢٨ - لا يجوز لغير الأشخاص المرخص لهم من وزارة الزراعة القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تبنيها الوزارة (١) .
ويحظر سلخ أى حيوان نفق أو أعدم بغير تصريح من الطبيب البيطرى المختص .

مادة ١٢٩ - للامورى الضبط القضائى ضبط لحوم الحيوانات التى يذبح بالمخالفة للمادة ١٣٦ أو البند (أ) من المادة ١٣٧ وتوزيعها على الجهات والهيئات التى يبينها وزير الزراعة بقوار يصدره (٢) .
فاذا تبين عدم صلاحية اللحوم المضبوطة للاستهلاك يجب اعدامها .

الباب الثالث

(٣) العقوبات .

مادة ٩٤٠ - كل مخالفة للمادة ١٣٣ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ « قانونى » بتعيين المجازر التى لا يجوز لغير الأشخاص المرخص لهم من وزارة الزراعة القيام بسلخ الجلود فيها (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٤/٢ - العدد ٧٤) ، المعدل بقرار نائب وزير الزراعة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ « قانونى » (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/١/٩ - العدد ٨) وقرالوج وزير الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٦/٢١ - العدد ١٤٤) ورقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ - الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٩/٢٤ - العدد ٢٢٢) .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٧ بكيفية التصرف فى لحوم الحيوانات التى تضبط مخبوة بالمخالفة للمادة ١٣٦ أو البند (أ) من المادة ١٣٧ من قانون الزراعة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٩/٢٥ - العدد ٢٣٠) .

(٣) صدر قوار وزير العدل رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ بمنح بعض موظفى وزارة الزراعة صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٤/٦ - العدد ٤٣) ونص فى مطلقه القضائية على ما يلى :

لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. وذلك فضلاً عن مصادرة الحيوانات أو اللحوم أو المنتجات أو المخلفات المهربة .
ويماقب على الشروع بعقوبة الجريمة ذاتها .

مادة ١٤١ - كل مخالفة للقرارات المصادرة تنفيذاً لأحد البنود (أ، ج، هـ) من المادة ١١٢ أو إحدى المادتين ١١٣، ١١٥، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة المواد محل المخالفة . ويجوز الحكم بإغلاق المصنع أو محل الاتجار الذي وقعت فيه المخالفة . وفي حالة العود يكون الحكم بالإغلاق واجباً .

مادة ١٤٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠) كل مخالفة للمادة ١٠٨ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها ، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين :

« يخلو حقه مأمور الضبط القضائي ، كل في دائرة اختصاصه ، بشأن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الكتاب الثاني من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ، مدير عام مصلحة الطب البيطري ووكلاء المصلحة والمراقبون ، ومديرو الأقسام بالمصلحة المذكورة ومديرو الزراعة المساعدون للمشؤون البيطرية ومفتشو الأوبئة والأطباء التابعون للمصلحة المذكورة أو المحافظات » .

(أ) كل من أظف عمدا في الأماكن المقررة رسميا للفتح ، جلودا ناتجة من السلخ أو شرع في ذلك .

(ب) كل من أدخل في تلك الأماكن جلودا لم تسلخ فيها ، وكل من أخرج منها جلودا قبل تسخين درحتها .

(ج) كل من خالف القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ .

مادة ١٤٢ مكررا - (١) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الأثاث المشاء أو أثاث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة بما لم يصل وزنها أو نموها إلى الحد الذي يقرره وزير الزراعة .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف هذه الحدود في حالة العود .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المبيوطات لحساب وزارة الزراعة وتعلق المحال التجارية التي تذبح أو تضبط أو تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة الأولى وتعلق نهائيا في حالة العود .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٧/١٥ - العدد ٢٨ مكرر « ج ») ومستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٨ - العدد ٤٣ مكرر) .

ويماعب بالعقوبة المصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة :

(أ) كل من حال دون دخول مأموري الصبط القضائي المجازر أو أية أماكن يتم فيها الفنج أو بيع اللحوم أو تخزينها ، أو أمكن سلخ وحفظ وتخزين الجلود الخلم .

(ب) كل من امتنع عن تقديم السجلات أو المستندات أو الأوراق التي تطلب منه أو أدلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

(ج) كل من خالف أحكام البند (أ) من المادة ١٣٧ أو المادة ١٣٨ والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

مادة ١٤٤ — كل مخالفة لاحدى المواد ٢٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام المادة ١٢٥ أو لأحد البنود « أ » ، « ب » و « ج » ، « د » ، « هـ » من المادة ١٢١ أو البند « هـ » من المادة ١٣٥ يطبق مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٤٥ — كل مخالفة للمادة ١١٤ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيه .

مادة ١٤٦ — كل مخالفة لاحدى المواد ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يطبق مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

ويجوز الحكم بمصادرة الآلات والأدوات التي استعملت في المخالفة .

مادة ١٤٧ — كل مخالفة لاحدى المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ أو القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات ويجوز لوزير الزراعة الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة بشمن المثل .

مادة ١٤٨ - كل من خالف الفترة الاولى من المادة ١٣٤ يعاقب بغرامة قدرها جنيه ولبصد عن كل رأس من الماشية ومائتا مليم عن كل رأس من الأغنام أو الماعز .

لوزارة الزراعة حون انتظار الحكم ، أن تذبح الحيوانات مط المخالفة على نفقة المخالف وتبيعها لهسابه .

مادة ١٤٩ - لا تذل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين .

الكتاب الثالث

عدم المساس بالرقة الزراعية والحفاظ على خصوبتها (١، ٢، ٣)

مادة ١٥٠ - يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة .

(١) للكتاب الثالث بما يتضمنه من المواد من ١٥٠ الى ١٥٩ مضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية في ١١/٨/١٩٨٣ - العدد ٣٢) وقد نص في مادته الثانية على ما يلي : « على أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف .»

ولا يجوز بعد مضي هذه المدة أن يستعمل الطوب المصنع من أتربة ناتجة عن أرض زراعية في إقامة المنشآت العامة للحكومية أو مؤسسات القطاع العام .»

(٢) صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٣/١٢/١٩٨٧ - العدد ٢٨٢) ونص على ما يلي : « مادة ٦ - يقوض السادة المخالفون كل في دائرة اختصاصه في الاختصاصات المخولة لنا بقانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ممدداً بالقانون رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٨٣ وبالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليهما في المسائل الآتية :

وفي هذه الحالة ضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستعملة في نقل الأتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الإداري ، وتودع هذه المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة .

ويستبر تجريفا في تطبيق أحكام هذا القانون إزالة أي جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ، ويجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها ،

(أ) وقف الأعمال المخالفة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٤ من قانون الزراعة .

(ب) وقف أسباب المخالفة وأزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٥ من قانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ .

(ج) وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٦ من قانون الزراعة .

(د) وقف أسباب المخالفة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بالطريق الإدارة على نفقة المخالف وفقا لحكم المادة ١٥٧ من قانون الزراعة .

(هـ) إزالة المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

مادة ٢ - يلغى كل حكم يخالف لحكام هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

٣ - نصت المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٩ لسنة ١٩٨٤ علي أن يضاف إلى اختصاص محكم الجنب والمخلفات المستعجلة نظر الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثالث من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية ١٩٨٤/٦/١٧ - العدد ١٤٣) .

ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي (١) .

مادة ١٥١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الصائر للأرض الزراعية أية صفة ترك الأرض غير منزوعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافق مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تعدد بقرار من وزير الزراعة .

كما يحظر عليهم ارتكاب أي فعل أو الامتناع عن أي عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها .

مادة ١٥٢ - يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها .

ويعتبر في حكم الأرض الزراعية ، الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر :

(أ) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١/١٢/٨١ مع عدم الاعتداد بأية تمديدات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الأراضي الداخلة في نطاق الصيغ العمراني للقرى ، والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانوني » بتنظيم الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية لأغراض تصنيفها زراعي أو المحافظة على خصوصيتها (الوقائع المصرية في ٢٩٨٤/٤/٢٩ - العدد ٢٩) .

(د) الاراضى التى تقلم عليها مشروعات تتقدم الانتاج الزراعى
أو الحيوانى والتى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الزراعة •

(هـ) الاراضى الواقعة بزمام القرى التى يقسم عليها المالك سكنا
خالصا به أو مبنى يخدم أرضه ، وذلك فى الحدود التى يصدر بها
قرار من وزير الزراعة •

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى
الحالات المشار اليها آنفا صدور ترخيص فى المحافظ المختص قبل البدء
فى اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتعديده شروط
واجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة (ل) بالاتصال مع
وزير التعمير •

مادة ١٥٣ - (م) يحظر اقامة مصانع أو قماطن طوبى فى الاراضى
الزراعية ، ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قماطن الطوبى القائمة
الاستمرار فى تشغيلها لمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون •

مادة ١٥٤ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٠) من هذا
القانون بالعس ومنصوامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على
عشر خمسين ألفه جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع
المخالفة •

فإذا كان المخالف هو المالك وجب ألا يقلم الخسيس عن ستة أشهر •

(٣) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤
« قانونى » فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى
الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٢/٩/١٩٨٤ - العدد ٢٠٨) •
(٢) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٩٥ لسنة
١٩٨٥ « قانونى » بشأن أصحاب ومستغلى مصانع وقماطن الطوبى
القائمة قبل العهد ، يلحكم القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٣ « الفوايد » فى
توقيع اوضاعهم باستجداهم بدلال لخير الطوبى المصنع من توبة التجريف
(الوقائع المصرية فى ٨/٤/١٩٨٥ - العدد ٨٤) •

وإذا كان المخالف هو المستأجر هو الملك وجب الحكم أيضا بلتهاء
عنت الأيجر زود الأرض إلى الملك .

ويعتبر مخالفا في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري
أو يبيع أترية متخلقة عن تجريف الأراضي الزراعية أو ينزل عنها بأية
صفة أو يتدخل بصفتها وسيطا في شيء من ذلك ويستعملها في أي غرض
من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صغرا طبقا لأحكام المادة
١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه .

وفي جميع الأحوال يتميد العقوبة بتعدد المخالفات . ويعكم نفسلا
عن للمعوبة بمصلحة الإترية للمتخلقة عن التجريف بجميع الآلات والمعدات
التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف
عقوبة للمرامة .

ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف الأعمال
المخالفة وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بالطريق الإداري على نفقة للمخالف .

مادة ١٥٥ - (مسجلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥) يعاقب على
مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون جالسيس وبغرامة لا تقل عن
خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل هادن أو جزء منه من
الأرض موضوع المخالفة .

وإذا كان المخالف هو الملك أو نائبه ، وجب أن يتضمن الحكم
المصادر بالإدانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة
لن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب الملك لمدة سنتين ،
تعود بعدها الأرض للملك أو نائبه ، وذلك وفقا للقواعد التي يصدر
بها قرار من وزير الزراعة (٢) .

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٨٩ لسنة
١٩٨٥ بشأن الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة (الوقائع المصرية في
١٩٨٥/٥/٢٦ - العدد ١٢٢) .

والذي كان المخالف هو المستأجر أو الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم أنصافاً بالعقوبة انتهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .
ولوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وإزالة الطريق الإداري وعلى نفقة المخالف .

مادة ١٥٦ - يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة (١٥٣) من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتحدد العقوبة بتمدد المخالفات .

ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة وعلى نفقة المخالف وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المخالفة .

ولوزير الزراعة ، حتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

وتوقف الإجراءات والدعوى المرفوعة على من أقاموا بناء على الأراضي الزراعية في القرى قبل تصديق الحيز العمراني لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني إذا كانت المباني داخلة في نطاق الحيز العمراني للقرية .

مادة ١٥٧ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (١٥٣) من هذا القانون أو الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمية على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المخالفة .

ولوزير الزراعة ، وحتى صدور الحكم في الدعوى ، وقف أسباب المخالفة وإعادة الحال إلى ما كان عليه بالطريق الإداري على نفقة المخلف .

مادة ١٥٨ - يحدد وزير الزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى رسوم منح التراخيص المنصوص عليها في الكتاب الثالث من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على الأتية في جميع الأحوال على مائة جسيه بالنسبة لكل فدان أو جزء منه .

وتخصص حصيلة هذه الرسوم وقيمة الغرامات المحكومة بها في المخالفات المنصوص عليها في هذا الكتاب لأغراض إزالة المخالفات إلى أن يتم تحصيل قيمة الغرامات من المخالفين ولإعادة الخصوبة للأرض المجردة وتحسين الأراضي الزراعية ورفع مستوى خصوبتها وتمويل المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي .

مادة ١٥٩ - تؤول حصيلة الرسوم والغرامات المنصوص عليها في المادة (١٥٨) من هذا القانون إلى الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بوزارة الزراعة وتودع في حساب خلص وتخصص للصرف في الاغراض المنصوص عليها في تلك المادة ، ويرحل الفائض من أموال هذا الصلب من سنة إلى أخرى ، وذلك بمراجعة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن الموازنة العامة للدولة .

القسم الثاني في القرارات المنفذة لقانون الزراعة

قرار وزير الزراعة
رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧

بشأن غرس الأشجار الخشبية على جانبي جسر
الترع والمصارف العامة

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المائدة ٦٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
باصدار قانون الزراعة .

قـسـر

مادة ١ - (الفقرة الاولى مستحقة بقرار وزير الزراعة رقم ٣٤
لسنة ١٩٧٧) يلتزم ملاك أو حائزو الاراضى المجاورة للأشجار الخشبية
التي يقرر غرسها على جانبي جسر الترع والمصارف العامة وخارج
منافعها لمسافة عشرين مترا بالمحافظة عليها وتمهدها طبقا لتعليمات
مديريات الزراعة وعظيم اخطار تلك المديريات فورا عما يتلف منها .

ويسرى هذا الالتزام أيضا بالنسبة للأشجار التي تقدم مجاناً
فضلاً على وجوب غرسها تحت اشرافه مديرية الزراعة المختصة .

مادة ٢ - ينشأ سجل بكل مديرية زراعة يثبت به اسم الملاك
أو الحائز الذي يقع عليه الالتزام المنصوص عليه في المادة السابقة
والجهة المفروسة بها الأشجار وعددها ونوعها وتاريخ غرسها .

أما فيما يختص بالأشجار المفروسة قبل نفاذ هذا القرار فيجب
على الملاك أو الحائزين للأراضى الواقعة على جانبي الترع أو المصارف

المغروسة فيها تلك الأشجار لظان مديرية الزراعة المختصة عنها خلال شهر من تاريخ نفاذ ذلك القرار لاثباتها في السجل المشار إليها .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧)
لا يجوز قطع تلك الأشجار أو قلعها إلا بموافقة مديرية الزراعة المختصة ،
وللمالك أو الحائز قطع الأشجار وببيعها لحسابه إذا بلغت سنها عشر
سنوات على الأقل بعد موافقة مديرية الزراعة ويشترط قيامه بغرس أعداد
مساوية لها من شتلات الأشجار بدلا منها .

مادة ٤ - (ملغاة بقرار وزير الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ٥ - إذا عمل أو قصر المالك أو الحائز في صيانة الأشجار
أو أليف أو قطع أو قطع شيئا منها فطى مديرية الزراعة المختصة أن تتولى
صيانتها على حسابه وأن تغرس أشجارا بدلا من التالفة أو المقطوعة
أو المقلوعة على نفقته وتحصل منه جميع المصاريف ادباريا .

مادة ٦ - تمنح مكافآت لمن يثبت أن تعهده للأشجار مرضى مع
مراعاة الشروط الآتية :

١ - ألا تقل نسبة التجاح عن ٩٠ ٪ من عدد الأشجار المغروسة
لدى كل مالك أو حائز .

٢ - أن تكون قد مضت أربع سنوات على الأقل على غرس تلك
الأشجار .

٣ - ألا تزيد المكافأة على خمسة جنيهات للشخص الواحد
ولا تصرف له سوى مرة واحدة .

مادة ٧ - تشكل لجنة بكل مديرية زراعية برئاسة مدير عام
الزراعة أو من يقوم بعمله وعضوية مفتش البساتين بالمحافظة ومفتش
الزراعة لمركز وعضو عن الاتحاد الاشتراكي وتختص بالمسائل الآتية :

(م ٤٠ - موسوعة مصر ج ١٥)

١ - تحديد الملاك أو الحائزين الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة
بالمادة السابقة .

٢ - تحديد نفقات تمهيد الأشجار وصيانتها وتقدير قيمتها .

٣ - تحديد قيمة الأشجار التالفة أو المقطوعة أو المقلوعة بالمخافنة
لاحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من ١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تحريرا في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٦ (في مارس سنة ١٩٦٧) .

قرار وزير الزراعة

رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »

بتعيين الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات
والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها (١)

وزير الزراعة :

بعد الاطلاع على المادة رقم ١٣١ (البنود أ ، ج ، هـ ،) من
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .

قـرـر :

مادة ١ - تعتبر أمراضا معدية أو وبائية الامراض الآتية :

انطاعون البقرى ، التسمم الدموى ، الحمى القلاعية ، طاعون
الخيـل ، جدرى الضأن ، النيوكاسل ، كوليرا الطيور ، طاعون الطيور ،
السقاوة ، السقاوة الجلدية ، السراجه ، الالتهاب المضى الشوكي
فى انفصيلة الخيلية ، السسل ، السسل المكافح ، مرض البيضاوية
(البسيتاكوزيس) ، مرض الاكياس الهوائية المزمن ، الاسهال الابيض ،
الحمى الفحمية ، طاعون الخنازير ، الحمرة فى الخنازير ، الكلب ، الاوهيدا
الخبئية ، الاجهاض المعدى ، الالتهاب الرئوى البللورى المعدى فى
المواشى ، مرض جونز ، تصلب المفاصل أو مرض الثلاثة أيام أو الدنج ،
المالريا بأنواعها ، البرسباتى ، خناق الخيل ، انفلونزا الخيل :
التيتانوس ، الجرب ، مرض الدباب ، مرض الشعاع الفطرى ، المقراع ،
الكوكسيديا ، الالتهاب الجلدى التقرحى ، تمفن الصافر فى الاغنام ،
التهاب الفم والقدم التكرورى فى الاغنام والماعز ، اللسان الازرق
فى الاغنام ، تيفوس الكلاب ، طاعون الكلاب (ديستمبر) الكديدان
بأنواعها ، حمى الرأس الخبيثة ، التقيص العضلى ، المرض الاسود فى
فى الاغنام : الكلية الرضوة فى الاغنام ، دوسنتاريا الحملان ، جدرى

(١) اللوائح المصرية فى ٢ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٦٣ .

ودفتريا الطيور ، مرض الرأس الاسود في الرومى ، لحمى المايطية
أو المتوجة : جدري الحصوان .

مادة ٢ - تتولى مصلحة الطب البيطرى اتخاذ الاحتياطات الكفيلة
بمنع انتشار المرض وبوجه خاص :

(أ) فحص واختبار باقى الحيوانات والطيور بالجهات الموبوءة
والمجسورة وعزل المريض والمخالط منها .

(ب) اغلاق أسواق الحيوانات فى الجهات الموبوءة والمجاورة
ومنع تجمع الحيوانات بقصد الاتجار على أن يكون ذلك بقرار منا .

(ج) منع ذبح الحيوانات المريضة أو المشتبه فى إصابتها ، وكذلك
منع نقل أو بيع لحومها ومنجلاتها وأسقاطها وأى شيء من منتخلاتها
الا يتصریح من مصلحة الطب البيطرى .

(د) التحقن بالمجان بالأموال والتلقاحات المضادة للمرض الذى
ينبت ظهوره وذلك لوقاية الحيوانات والطيور بالجهات الموبوءة والمجاورة .
والحيوانات أو الطيور التى حقنت تبقى تحت ملاحظة مصلحة الطب
البيطرى مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ الحقن فيما عدا حالة
الحقن ضد الطاعون البقرى وطاعون الخيل (النجمة) فتمتد المدة الى
ثلاثة أسابيع . ويجب تقديمها الى مفتشى المصلحة كلما طلبوا ذلك ،
كما يجب الإبلاغ عن كل مرض يصيبها أثناء مدة الملاحظة .

وإذا استندت على الحيوانات أو الطيور التى حقنت أعراض رد
الفعل وكانت فى النزاع الأخير فيخطر ضبحها ويجب إبلاغ الأمددة أو مرز
الشرطة وعليه المساعدة بأخطر أقرب ادارة بيطرية فور التبليغ مع
المحافظة على جثث الحيوانات والطيور النافقة وأجنة الحيوانات اذا
أجهضت . وكذلك يحظر سلفها أو فتحها أو أحداث أى قطع فى جلدها
لتكون تحت تصرف مصلحة الطب البيطرى ، ويجب عليها أن تقوم
بإجراء الصفة التشريحية أو الكشف على الحيوانات التى أجهضت وعلى
أجنتها فى يوم الإبلاغ أو فى اليوم التالى على الأكثر .

ويؤدى ثمن الحيوانات أو الطيور النملقة أو ثمن الأجنة الى أصحابها ما لم يرجع أنفق. أو الاجهاض الى سبب آخر غير التلقيح على أن يحرروا من اثمانها فى الاحوال التى لا يراعون فيها أحكام الفقرة السابقة .

وتؤدى مصلحة الطب البيطرى الثمن حسبما تقتضيه اللجنة التى تشكل لهذا الغرض من مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية بالمحافظة والفتى البيطرى المحلى وعضو من الاتحاد الاشتراكى بالناحية والعمدة أو من ينوب عنهم وذلك فى حدود التعريفه الصادر بها اقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ ، أما ثمن الجنين فتقتضيه اللجنة فى حدود مبلغ خمسة عشر جنيها على أن يراعى فى هذا التقدير عمر الجنين ونوع الأم وحالتها والأضرار التى أصابتها .

(هـ) اعدام أو ذبح الحيوانات أو الطيور التى تكون مصدرا لانتال المرض ولا يرجى شفاؤها وتعويض أصحابها بما يعادل ثمنها حسب تقدير اللجنة المذكورة وفى حدود التعريفه المشار اليها فى الفقرة الأخيرة من البند السابق مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة بعد تقدير ثمنها واستنزائه من قيمة التعويض .

(و) سرق جنث الحيوانات أو الطيور التى تعدم أو تنفق ودفعها تحت اشراف الادارة البيطرية .

(ز) تطهير الحظائر التى حدثت بها اصابات بالأمراض المعدية أو الوبائية وكذلك جميع الأكشياء الموجودة بها من أوان وطوايل وخلافها على نفقة الحكومة .

ولا يجوز أن توضع بتلك الحظائر حيوانات أو طيور الا بعد مضى المدة التى تقررها مصلحة الطب البيطرسى . على أن يفسخ ذلك كاتبة لصاحب الحظيرة عن طريق العمدة

مادة ٢ مكرراً (١) - مع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار تتبع الإجراءات الآتية لمكافحة مرض الاجهاض المعدى .

أولاً :

- (أ) تتولى الهيئة العامة للخدمات البيطرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة مرض الاجهاض المعدى (البروسيلة) ومنع انتشاره .
- (ب) يكون جمع العينات اللازمة لاختبارات البروسيلة بواسطة الأطباء البيطريين العاملين بالهيئة ومديرى الطب البيطرى بالمحافظات وخدمهم ويكونون مسئولين عن هذه العينات وأرسالها الى العامل للفحص .
- (ج) على الطبيب البيطرى المختص أن يقوم بإرسال عينات البروسيلة التى جمعها الى المعامل الإقليمية أو متهدى بحوث صحة الحيوان والتناسليات مع النموذج رقم ٢٦ بيطرى المند لهذا الغرض بعد استيفائه .
- (د) على الطبيب المختص أن يضطر ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بصورة من نموذج ارسال العينة الى المعامل .
- (هـ) لا يجوز للمعامل البيطرية ومعهدى بحوث صحة الحيوان والتناسليات أن تقبل أى عينات لفحص البروسيلة الا ان كانت واردة اليه من مديرىات الطب بالمحافظات أو ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بالنموذج رقم ٢٦ بيطرى مستوف البيانات .

ثانياً :

- (أ) يتعين أن يتم اختبار الحيوانات لمرض البروسيلة دورياً كل

(١) مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ١٠٧٠ لسنة ١٩٨٥ « قانونى »
 (الوقائع المصرية فى ١٩/١/١٩٨٦ - العدد ١٦) والفقرة ٦/ج من البند رابعاً مستبدلة والفقرتان ١٠ ، ١١ من البند رابعاً مضافان بقرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٢/١٩٨٧ - العدد ٤٨) .

سنة أشهر وتشمل اختبارات البروسيلا مزارع التربية وتجعدات انتاج الألبان والطلائق المستخدمة للتطعيم الطبيعى والمصنّاعى وكذلك مزارع وتجعدات الأغنام والماعز من عمر ستة أشهر فأكثر .

ويسرى ذلك بالنسبة لجميع الحيوانات سواء الموجودة بالمحطات الحكومية أو شركات القطاع العام أو الأمن الغذائى ومنتجات الألبان والمربين من القطاع الخاص .

(ب) عند اجراء فحص أى مزارع التربية لمرض البروسيلا يتعين أن تؤخذ العينات من جميع الحيوانات الأكثر من ستة شهور الموجودة بالمزرعة أيما كان نوعها دفعة واحدة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعاً واحداً لكل اختبار من الاختبارات العنصرية .

(ج) عند فحص أى حيوان للبروسيلا يؤخذ اقرار من صاحب الحيوان أو المسئول عنه بعدم التصرف فى الحيوانات المختبرة لحين ثبوت سلبيتها وفى حالة المخالفة يكون صاحب الحيوان مسئولاً وعلى الطبيب البيطرى المختص أن يحرر محضراً بالمخالفة ، ويرسل المحضر إلى قسم الشرطة المختص ، وعند النفوق أو الذبح الاضطرارى تخضر مديرية الطب البيطرى المختصة لاتخاذ اللازم ، كما تخضر ادارة الأمراض المشتركة بصورة من محضر المعاينة وما اتخذ من اجراءات وإثباتها بالبطاقة البيطرية .

(د) الاثنت العشار التى تختبر وتكون نتائجها سلبية لا تعتبر هذه النتائج نهائية ويتعين أن يعاد اختبارها بعد الولادة أو الاجهاض بثلاثة أسابيع للتأكد من سلبيتها أما الاثنت العشار المستوردة فيطبق بشأنها القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٣ .

(هـ) اذا ثبت أن العينات المرسلة للمعامل غير صالحة للفحص للبروسيلا أو غير واضحة البيانات ، يعاد إرسال عينات منها فى فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ اخطار مديرية الطب البيطرى المختصة بعدم صلاحية العينة .

ثالثا :

(أ) مسمى بحث صحة الحيوان والتاسليات ومعالجة الاقليمية بالمحافظات هي الجهات الوحيدة المختصة باجراء اختبارات البروسيلا واصدار نتائج هذه الاختبارات ، على أنه بالنسبة للمعامل الاقليمية اذا أظهر الفحص نتائج ايجابية فيتمن عليها ارسال العينة الى مسمى بحث صحة الحيوان والتاسليات لتأكيد هذه النتائج ويكونا لجهة الوحيدة التي تصدر نموذج نتائج الحالات الايجابية - وتعتبر نتائج العينات لدى المعامل المذكورة بيانات رسمية لها طابع السرية ولا يجوز لها اخطار صاحب الحيوان بها .

(ب) على المعامل الاقليمية بالمحافظات ان مسمى بحث صحة الحيوان والتاسليات اخطار كل من ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة ومديرية الطب البيطرى بالمحافظات بنتائج فحص عينات البروسيلا أولا بأول لتقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة على ضوء ما تظهره نتائج الفحص ، وعلى مديريات الطب البيطرى بعد اتخاذ ما تراه من اجراءات اخطار صاحب الحيوان بنتيجة الاختبار .

(ج) اذا أظهر الفحص وجود حالات مشتبها في نتائجها بين العينات المختبرة بعد اختبارها بعد ٢١ يوما ويحظر التصرف في الحيوانات المشبهة فيها لحد ثبوت سلبيتها ، وفي حالة مخالفة ذلك يتولى الطبيب البيطرى المختص تحرير محضر بالمخالفة ، ويرسل المحضر الى قسم الشرطة المختص

رابعا :

تتبع الاجراءات الآتية عند ظهور حالة ايجابية أو مشتبها فيها في أي تجمع حيواني :

١ - يفرض الحجر للبيطرى على المزرعة وعلى جميع الحيوانات المخالطة الموجودة داخل الحظيرة أو المحطة أو التجمع الحيوانى .

٢ - تخطر الأجهزة المختصة بوزارة الصحة بالمحافظات لاتخاذ اللازم بالنسبة للعاملين وبالنسبة للآلبان ويحدد هذا الاخطار كل ثلاثة أشهر في حالة استمرار الحيوانات تحت الحجر البيطرى .

٣ - تعزل الحالات الايجابية والاستيلاء كل على حدة في جزء منفصل من المزرعة .

٤ - تمنع أى تحركات لجميع الحيوانات من وإلى المزرعة .

٥ - يعمل سجل خالص للمزرعة أو المحطة التى ظهرت بها حالات ايجابية ، ويكون هذا السجل من أصل وصورة ، ويحفظ الأصل بمديرية الطب البيطرى المختصة وتكون صورته بالمزرعة أو المحطة وتسجل بهذا السجل البيانات الآتية :

(أ) ارقام جميع الحيوانات الموجودة بالمحطة أو المزرعة وأعمارها .

(ب) أى إجراء يتخذها بالنسبة لهذه الحيوانات (نفوق - فبيع اضطرارى - ولادات - اجهاض - تحصين - سقوط الرقم المميز للحيوان ومحضر تركيب الرقم الجديد - تواريع الاختبارات ونتائجها - أى مخالفة لاجراءات الحجر البيطرى) .

(ج) استيلاء البطاقات البيطرية لكل حيوان .

٦ - تشكل لجنة من مديريات الطب البيطرى المختصة لمدينة المزرعة التى يتقرر وضعها تحت الحجر البيطرى وقد تقريراً عن حالة المزرعة يرفع الى الهيئة وعلى اللجنة المذكورة الاشراف على اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال المزرعة أو المحطة المصابة وخاصة ما يأتى :

(أ) استحمال المطهرات .

(ب) قطع أرضية المزرعة وخطها بالجير الحي .

(ج) يحظر نقل السبله خارج المزرعة أو المحطة وتحرق داخلها .

(د) التخلص من القوارض والحيوانات الضالة والحشرات لمنع انتشار المرض .

(هـ) تعزل الحالات المشتبه ولادتها أو التي تجهض عن باقي حيوانات المزرعة الى أن تتم الولادة أو الاجهاض ثم تحرق المشيمة والافرازات الناتجة بعد أخذ عينات منها إذا لزم ذلك .

(و) يوقف استعمال التلقيح الطبيعي ويستبدل به التلقيح الصناعي .

(ز) إذا حدث نفوق أو ذبح اضطرارى لأى حيوانات المزرعة تقوم اللجنة بالمعينة وإجراء النصف التشريحية واتخاذ الاجراءات اللازمة على أن تعد تقريراً بذلك يرغم للهيئة .

(ح) إذا كانت المحطة أو المزرعة قد وضعت تحت الحجر للاشتباه ، يفرج عن المحطة إذا أثبت معهد صحة الحيوان بالمدقى أو معهد التقاسليات بالهرم سلبية الحالات المشتبه فيها ، بشرط ألا يكون هناك سبب آخر للحجر .

أما إذا كان الحجر بسبب وجود حالة ايجابية فيستمر الحجر لحين ثبوت سلبية ثلاث اختبارات متتالية على أن يكون آخر اختبار منها قد تم تأكيد نتائجه بمعرفة وحدة البروسيليا بمعهد بحوث صحة الحيوان بالمدقى ، أو معهد التقاسليات بالهرم وتحت اشراف ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة .

(ط) تعزل الاناث الحوامل في مكان منفصل عن باقي حيوانات المزرعة ويعاد اختبارها بعد ثلاثة أسابيع من الولادة أو الاجهاض فاذا ثبت ايجابية أى حيوان منها يمسد فرض الحجر البيطرى على المحطة أو المزرعة وتعامل معاملة المحطات المصابة من جديد .

على أن يجوز في مثل هذه الحالات عزل تلك الاناث في مكان مستقل من المزرعة ، وفي هذه الحالة يجوز لمديرية الطب البيطرى المختصة معاملة كل قسم مستقل على حدة وذلك إذا سمحت ظروف المزرعة بذلك .

٧ - على مجريات الطب البيطرى بالمحافظات متابعة نتائج فحص عينات المحطة أو المزرعة وذلك بالاتصال المباشر بالمعمل الاتيمى او بدارة الأمراض المشتركة بالهيئة بالنسبة للعينات المرسلة الى معامل الدقى والأهرام .

٨ - على مجريات الطب البيطرى بالمحافظات أن ترفع تقريراً دورياً كل شهر عن المحطات أو المزارع المصابة الى ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة .

٩ - الحيوانات التى يفرج عنها بعد حجر بيطرى للبروسيللا تخضع دورياً كل ستة أشهر .

١٠ - الطلائق المستخدمة فى التلقيح الصناعى أو الطبيعى اتى تختبر لمرض البروسيللا وتكون نتيجة الاختبار اشتباه ، يعاد اختبارها بعد ثلاث أسابيع فإذا تكرر الاشتباه تذبج وتعوض ، على أن تؤخذ العينة فى المرة الثانية بمعرفة ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة وتخصص بمعرفة وحدة البروسيللا بمعهد بحوث صحة الحيوان بالدقى أو معهد التتاسليات بالهرم ، ويتم الذبح بمقتضى أورنيك رسمى من المعهد الذى قام باختبار العينة الثانية .

١١ - إذا تكرر الاشتباه فى الأثاث ثلاث مرات متتالية ، بين كل منها ثلاثة أسابيع ، تعامل معاملة الحالات الايجابية ، ويشترط لذلك أن تؤخذ العينة فى المرة الثالثة بمعرفة الادارة العامة للأمراض المشتركة ، ويتم فحصها بمعهد بحوث صحة الحيوان بالدقى أو معهد انتتاسليات بالهرم ويصدر أورنيك بياجائية الفحص الثالث .

خامساً :

يحظر استعمال أى نوع من اللقاحات الخاصة بالبروسيللا الإيموافقة السلطة البيطرية المختصة ويثبت نوع اللقاح وتاريخ التحصين والموافقة البيطرية عليه فى البطاقة البيطرية الخاصة بالحيوان وفى السجل المقابل

لها وعند ارسال عينة للفحص بالمعمل يبين تاريخ التخصين للبروسيلا في أورنيك ارسال العينة مع ايضاح نوع التخصين ويكون صاحب الحيوان أو مدير المزرعة مسئولاً عن ذلك بالتزامن مع مدير الادارة البيطرية الذي يوقع على أورنيك ارسال العينة .

مسابقات :

(أ) يحظر ذبح أى حالة ايجابية لمرض البروسيلا الا بعد موافقة الهيئة وعلى أن يتم الذبح في أقرب مجزر عمومى ويعترفة لجنة تشكل بقرار من مدير عام الطب البيطرى بالمديرية من طبيين بيطريين على الأقل وتخطر ادارة الأمراض المشتركة بالهيئة بصورة من محضر الذبح ونتيجة الكشف على اللحوم والتصرف فيها .

(ب) للحيوانات المذبوحة التى يستحق عنها تعويض يطبق بشأنها القرار الوزارى رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٨٥ وعلى مديريات الطب البيطرى بالمحافظات اعداد مستندات التعويض وختمها بخاتم شعار الجمهورية مصحوبة بالبطاقات البيطرية ولا يشمل التعويض أية مصروفات أخرى .

مادة ٣ - يجب على أصحاب الحيوانات أو الطيور التى تم تسجيلها أو فحصها أو حقنها ضد الأمراض المعية ايلاغ مصلحة الطب البيطرى عند اخراج أو اذخال حيوانات أو طيور جديدة في حظائرهم لاتخاذ اللازم لفحصها وحتمها وتعديل بيانات تسجيلها .

كما يجب على أصحاب الحيوانات وحائزها والمتولن حراستها أو ملاحظتها والتى يتقرر حقنها أو تسجيلها أو فحصها احضارها في الزمان والمكان اللذين تصينهما الادارة البيطرية . وتطبق عليها بعد الحقن أحكام المادة السابقة .

مادة ٤ - في الجهات التى تنشأ فيها مستشفيات لعزل الحيوانات

المصابة بأمراض معدية يجب إرسال كل حيوان مصاب أو مشتبهِه في
إصابته بأحد هذه الأمراض إلى المستشفى المذكور كلما طلبت ذلك مصلحة
الطب البيطري .

ويجب إرسال الحيوان فور إعلان صاحبه بالطريقة الإدارية ، ويبقى
في المستشفى أو المعزل المدة التي ترى الإدارة البيطرية وجوب إبقائه فيه .

مادة ٥ - أثناء إقامة الحيوانات في المستشفى المد للمزل أو المعزل
يجب على أصحابها القيام بمؤونتها على نفقتهم .

مادة ٦ - إذا ظهر مرض معد أو وبائي بين رسالة حيوانات أو طيور
أثناء نقلها بالسك الحديدية أو بالسيارات أو بالمراكب أو بأية وسيلة
أخرى ، وجب حجز الرسالة بأجمها في أقرب جهة لحظة الوصول وباحتفظها
بمعرفة أقرب مفتش بيطري واتخاذ الاحتياطات اللازمة نحوها .

وتطهر تطهيرا جيدا العربات والسيارات والمراكب أو أية وسيلة من
وسائل النقل الأخرى التي استعملت في نقلها .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من ١١ مارس سنة ١٩٦٧ .

تحريرا في ٢٨ ذى القعدة ١٣٨٦ (٩ مارس سنة ١٩٦٧)

بقرار وزير الزراعة

رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ « قانونى »

بلائحة الحجر البيطرى (الكورنتينات) (١) و (٢)

وزير الزراعة :

بمقتضى الاطلاع على المواد ١٠٨ و ١٣٣ و ١٣٥ (ب) و (ج) و (د) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بصدور قانون الزراعة .

قرر :

أحكام عامة

مادة ١ - (البند ١٣ مكرر مضاف بقرار وزير الزراعة رقم ١ لسنة ١٩٨٣) عند تطبيق أحكام هذا القرار تفسر العبارات الآتية بالتعريف المقابل لها :

١ - الادارة الصحية البيطرية : هي السلطة المسئولة عن تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار والمتعلقة بجميع ما يخص الحيوانات والدواجن والاسماك ومنتجاتها .

٢ - الأمراض الكورنتينية : هي الامراض الوبائية والمعدية التي يجرى من أجلها تطبيق نظم واجراءات الحجر البيطرى وذلك بالنسبة للمسبورد والمصدر من :

(١) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٦٣ .

(٢) لم تنشر الجداول المرافقة اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية والجدول رقم (١) معدل بقرار وزير الزراعة رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٦/٩ - العدد ١٣٥) . والجدول رقم (٢) مستبدل بقرار وزير الزراعة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٦/٧ - العدد ١٢٩) .

١ - (أ) الحيوانات والدواجن والأسماك ومنتجاتها وبقاياها ومخلفاتها .

٢ - (ب) المستحضرات البيولوجية الحيوانية والمقاحل والأمصال والثر البكتريولوجية والفيروسية والنفط .

٣ - الحيوانات : تشمل حيوانات الفصيلة البقرية والجلوس والأغنام والماعز والحيوانات المجترة الأخرى والفئازير والخيول والحمير والبنغال والحصار الوحشي والكلاب والقطط والقردة والنسانيس والطيور المستأنسة وغير المستأنسة وطيور الزينة والأرانب .

٤ - الحيوانات المجترة : تشمل الأبقار والجلوس والماعز والأغنام والجمال والغزال والأنتيلوب والدما والزراف وغيرها من الحيوانات التي تجتر غذاءها .

٥ - الفئازير : تشمل الفئازير المستأنسة والفئازير الوحشي .

٦ - الخيول : تشمل الحصان والحصار والبغل وغيرها من حيوانات الفصيلة الخيليلة .

٧ - الطيور : تشمل الحجاج والبط والأوز والتم والرومي والمام واليمام والتدرج والقطا والمجل والسمان ودجاج الوادي والطاوس وجميع طيور الزينة . وذلك في مختلف أعمالها .

٨ - اللحوم : تشمل اللحوم الطازجة والمثلجة والمبردة والمجففة والمملحة والمطبوخة .

٩ - الأسماك : تشمل الأسماك الطازجة والمجففة والمجففة والمحفظة والمطبوخة .

١٠ - الخلود : تشمل الخلود الطازجة والمجففة والمملحة وغير المدبوغة أو التي عولجت بطريقة ما بقصد حفظها بضعة مؤقتة .

١١ - المنتجات الحيوانية : تشمل اللحوم ومسحوق اللحم والسمك والعظام والدم المجفف واللحوم المجففة أو تبغايا الحيوانية المستعملة في السماد أو مكونات أنحف الحيوانى الداخلى فى تركيبه منتجات حيوانية كالحوم والعظام والدم - الشعر المجفف بالتجير - أنقرون - الحواجر - النظام - المصارين - الكروش - المنافع - السيالات - أنريش - الشعر - الأصواف الخام والمسولة - الوبر - المثانلث - الجنود - شعر الخنازير - الشعر الضام - الدم الطلرج والمجفف - الألبان الطازجة والمركزة والمجففة - منتجات الألبان كالجبين والزبد - السماد - المستحضرات البيولوجية :

١٢ - المهلات : تشمل السموج - الأطقم - أدوات الطومار - الأغطية - الفرش - جميع الأدوات المرافقة للحيوان من أعلاف وأدوات سقى ومعالف وأدوات لعب وصيد وصناديق شحن الحيوانات •

١٣ - حيوانات الأفراج : هى الحيوانات المستوردة بغرض الأفراج عنها والانتفاع بها داخل البلاد •

١٣ مكرر - حيوانات الأفراج للتسمين وهى عجول التسمين البقرى المخصصة المستوردة بغرض الأفراج عنها داخل البلاد لاستكمال تسمينها قبل ذبحها •

١٤ - حيوانات انذبيج : هى الحيوانات التى تخضع لأحكام الذبح ولا يسمح بالأفراج عنها لدخول البلاد •

١٥ - المستحضرات البيولوجية الحيوانية : تشمل اللقاحات والأمصال والفيروسات - والأجريسين والتوكسين والتوبيركلين واللين واليونين والأبورتين والميكروبات الحية أو المستضعفة أو المقتولة وذلك بقصد استعمالها فى علاج أو تشخيص أو بحوث الأمراض الحيوانية • والوسائل المنوى (النطف) على أى هيئة من هيئته •

١٦ - إذن الاستيراد أو التصدير : هو التصريح المستخرج من الوزارة المختصة للسماح بإجراء عملية الاستيراد أو التصدير .

١٧ - الترخيص النصى البيطرى : هو ترخيص صادر من الادارة الصحية البيطرية يخول استيراد أو تصدير الحيوانات أو منتجاتها أو بقاياها أو مهماتها بالشروط المبينة بالمادة الرابعة من هذا القرار .

١٨ - ميناء : هو الميناء البصرى أو ميناء الملاحة الداخلية الذى تتردد عليه السفن عادة .

١٩ - ميناء جوى : هو الميناء الذى يعين للدخول أو الخروج لحركة النقل الجوية .

٢٠ - بلدة الاستيراد : هى أول بلدة داخل الجمهورية على طريق القسبواخل .

٢١ - الوصول :

(أ) فى حالة السفينة البحرية : وصولها الى أحد الموانئ البحرية .

(ب) فى حالة الطائرة : وصولها الى أحد الموانئ الجوية .

(ج) فى حالة سفينة الملاحة الداخلية : وصولها الى أى ميناء أو محطة حدود .

(د) فى حالة انقطار أو أية وسيلة أخرى : الوصول الى محطة الحدود .

٢٢ - اشتباه : التعرض للمعدوى بأحد الأمراض الكورنتينية .

٢٣ - بؤرة : حدوث إصابة واحدة أو أكثر فى مكان واحد بمرض كورنتينى .

٢٤ - وباء : انتشار نطق بؤرة المرض أو تعدد البؤرات .

٢٥ - مرض حيواني : يتحصن عدواه بين الحيوانات .

٢٦ - مرض مشترك : تشترك عدواه بين الانسان والحيوان .

٢٧ - شهادة مستوفاة : هي شهادة موقع عليها من طبيب بيطرى حكومى ويصفته الحكومية ومصدق عليها أو مختومة بختم الادارة الصحية البيطرية وتشتمل على البيانات الصحية المطلوبة في المادة الثامنة من هذا القرار .

٢٨ - شهادة غير مستوفاة : هي شهادة خلت من بعض او كل الشروط التى يجب توافرها في الشهادة المستوفاة .

٢٩ - منع دخول أو خروج الحيوانات او منتجاتها الا بقبول خاصة .

مادة ٢ - تعتبر البلاد موبوءة أو غير موبوءة طبقا لما تقرره الادارة الصحية البيطرية التى لها أن تقرر عند الاقتضاء منع دخول أو خروج الحيوانات أو منتجاتها .

مادة ٣ - الموانى المفتوحة للتصدير أو الاستيراد بالجمهورية العربية المتحدة هي : القاهرة - الاسكندرية - بورسعيد - السويس - الشلال . وبلاد الاستيراد هي دراو واسنا . وللادارة الصحية البيطرية أن تصرح عند الضرورة باذخال الحيوانات من موانى أخرى ووضعها بالمحاجر .

شروط الترخيص الصحى البيطرى

مادة ٤ - على من يرغب في استيراد أو تصدير حيوانات أو منتجات أو مخلفات حيوانية أن يقدم طلبا بذلك على ورقة دمهنة فئة ٥٠ مليدا الى السلطة الصحية البيطرية المختصة يبين فيه نوع وعدد الحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها وجهة شرائها وجهتى الشحن والوصول والتاريخ المتوقع لوصول الرسالة ووسيلة النقل .

مادة ٥ - يجب أن يكون الطلب المتسار إليه في المبادأة السابقة مصحوبا بالرسوم المبينة في المادة ٢٥ من هذا القرار ولا ترد هذه الرسوم في حالة رفض الترخيص بالتصدير بسبب عدم صلاحية الأنواع المطلوب تصديرها أو انعكول عن الاستيراد أو التصدير بعد الترخيص به * ويسلم الطالب ترخيصها بالتصدير أو الاستيراد ويستمر هذا الترخيص ملغيا إذا لم يستعمل في خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره *

ولا يسرى هذا الحكم على الحيوانات أو الطيور التي ترد مع أصحابها لاستعمالهم الشخصي *

مادة ٦ - للإدارة الصحية البيطرية أن تقوم بأى اجراء تراه ضروريا من ناحية الفحص أو الاشتراطات الصحية أو طرق التعبئة أو اجراء التحصينات اللازمة للحيوانات أو الطيور قبل الترخيص بالتصدير * ولا يجوز اقتضاء أية رسوم اضافية من المصدر أو المستورد مقابل اتخاذ تلك الاجراءات *

مادة ٧ - الحيوانات التي تصدر للخارج ولادة محدودة على أن تعاد بعدها الى الجمهورية وكذلك الحيوانات التي ترد ترانزيت أو تستورد بشرط إعادة تصديرها الى الخارج بعد مكثها مدة معينة في داخل الجمهورية وذلك بشرط أن تقيّد أو صافها تفصيليا أو توضع لها نمرة معدنية أو توشم ليتسنى تمييزها حسب الأصول * يمتدّ أعادة تصديرها دون إذن تصدير *

شروط الشهادة الصحية البيطرية

مادة ٨ - (الفقرة « أولا مكرر » بالبند رقم « ٣ » مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ١ لسنة ١٩٨٣) يجب أن تصحب رسالة الحيوانات أو

الطيور المستوردة أو منتجاتها أو متعلقاتها شهادة صحية بيطرية تقدم
للدوب الحجر البيطري فور وصول الرسالة وقبل تفريغها وتكون
مستوفية للبيانات الآتية :

١ - أن تكون الشهادة صادرة من طبيب بيطري حكومي مختص
بإصدار مثل هذه الشهادة ومصفته الحكومية وعليها خاتم الدولة
المصدرة .

٢ - أن يبين في الشهادة اسم المرسل منه والمرسل اليه وبيان بعدد
الحيوانات أو منتجاتها ونوعها وجهة انتقالها وأوصافها وميثاء التصدير .
٣ - أن تكون الشهادة مشتملة أيضا على البيانات الصحية الآتية
حسب نوع الحيوانات أو منتجاتها :

(أولا) بالنسبة للأبقار وجاسوس الافراج :

(أ) أن البلاد الواردة منها خالية من مرض الطاعون البقري
والالتهاب الرئوي البلطوري المعدى .

(ب) خلو الجهات الواردة منها من مرض الحصى القلاعى مدة
السة أشهر السابقة على التصدير .

(ج) أنه قد تم اختيار تلك الحيوانات خلال خمسة عشر يوما قبل
تاريخ تصديرها ضد مرض السسل باختبار التيوبركلين المفرد المقارن
والبروسلوزس باختبار تجمع المصل والتريكوهر نياسيز وكانت النتيجة
سلبية . على أن يبين في شهادة الاختبار تاريخه ومكانه وطريقته مع
وصف دقيق للحيوان المختبر .

كما يجب أن يثبت أن القطيع المأخوذة منه الحيوانات أعطى نتيجة
سلبية ضد البروسلوزس باختبار التبلد Ring test

(د) أن الحيوان مختار من قطيع خال من الأمراض الآتية :

التريكمونياسيز - الوائوات الجنينية - التهاب المجل الحبيبي
المعدى • وذلك بالفحص المعنى •

(هـ) أن الحيوان محصن ضد الحمى القلاعية بعقرات A. O. C.
في بحر مدة بين ١٤ و ٦٠ يوما سابقة على تاريخ التصدير •

(و) أن الحيوان خال من الأمراض الجلدية وأهمها القراع والجرب
والجدري والسنط Warts •

(ز) أن الحيوان قد صار اختبار برازه في خلال شهر سابق على
تاريخ تصديره ضد بويضات الدودة الكبدية وثبت خلوه منها •

(ح) أن الحيوان خال من مرض يونز والحمى المجهولة والتوكسيميا
والماء القلبي ، والستريلوزيس ، واللبتوسبروزيس ، والليوكيميا
وأن القطيع المنتخب منه الحيوان كان خاليا من هذه الأمراض في بحر
المتن السابقتين على تاريخ الشحن •

(اولا مكرر) بالنسبة لمجول الاخراج البقري المخصصة المستوردة
للتسمين :

(أ) أن البلاد الواردة منها خالية من مرض الطاعون البقري
والالتهاب البللوري المعدى •

(ب) خلو الجهات الواردة منها من مرض الحمى القلاعية مدة
الستة أشهر السابقة على تاريخ التصدير •

(جـ) أن الحيوانات محصنة ضد الحمى القلاعية بعقرات A. O. C.
في خلال مدة ١٤ - ٦٠ يوما سابقة على تاريخ التصدير ما عدا البلاد
الخالية من هذا المرض وغير مستعمل فيها اللقاح ، على أن ينص على
ذلك في الشهادة •

(د) أن تكون سلبية لاختبار التيوبركلين المفرد المقارن لمرض السل خلال خمسة عشر يوماً قبل تاريخ التصدير .

(هـ) أن تكون الحيوانات خالية من الأعراض التنفسية المرضية ومختلطة من قطعان خالية منها .

(و) أن تكون الحيوانات خالية من الأمراض البطولية بأنواعها .

(ز) أن تكون الحيوانات قد تم معالجتها بجرعة ضد الديدان الكبدية خلال مدة ٢٥ يوماً قبل تاريخ التصدير وأن تصحب الرسالة الجرعة الثانية تعطى للحيوانات بعد وصولها .

(ح) تخضع هذه الحيوانات لمدد الحجر وإجراءات التحصين المقررة لحيوانات الانزاج .

(ط) يشترط أن يتم تسمين هذه الحيوانات بعد الانزاج عنها بمناطق بعيدة عن كثافة الماشية البلدية ، تطبيقاً للمادة ٦ من القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن الشروط الخاصة لاقامة مزارع التربيعة ، وأن تكون تحت الاشراف البيطري ولا يسمح بتداولها أو نقلها الى أى أماكن أخرى الا المجازر الحكومية مباشرة عند ذبحها .

(ثانياً) بالنسبة للإبقار والجاموس والأغنام والماعز (المستوردة لغرض الذبيح) :

(١) أن تكون خالية من الحمى القلاعية .

(ب) أن يثبت أنها قد حصنت ضد الطاعون البقري أو الالتهاب الرئوي البطني الممدى أو الحمى القلاعية أو الحمى القحفية بلقاحات واحتياطات تعتمد على الإدارة الصحية البيطرية في الجمهورية على أن يكون التحصين قد أجرى في بحر مدة لا تقل عن ٢١ يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر قبل وصولها الى ميناء الوصول أو بلدة الاستيراد وذلك اذا كانت البلاد المستوردة منها موبوءة بأي من تلك الأمراض .

(ثالثا) بالنسبة للأغنام وماز الأفرانج :

(أ) خلو البلاد الواردة منها من مرض الطاعون البقري والالتهاب الرئوي البللوري الممدى والحمى القلاعية والحمى الفحمية والجدرى خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .

(ب) أن يكون قد تم اختبارها ضد البروسلوزس خلال أقل من ثلاثين يوما سابقة على تاريخ التصدير وكانت النتيجة سلبية بواسطة التجمع المصلى .

(ج) أن لا تكون قد خالطت أغناما أو ماعزا مصابة بالحمى الفحمية أو عن الحافر أو الأمراض الفيروسية المعدية والوبائية أو أمراض الميكروبات اللاهوائية (الكوة الرخوة ودسنتريا الحملان والمرض الأسود والتفحم المصلى) في مدة الستين يوما السابقة على التصدير وأنها قد حصنت ضد هذه الأمراض في تاريخ لا يقل عن شهر ولا يزيد على ستة أشهر قبل التصدير .

(د) أن تكون خالية من مرض الحكة Scabies في بحر الستين يوما السابقة على التصدير . وأنه لم توجد في الجهة التي كانت بها الأغنام أو الماعز المستوردة أية إصابة بهذا المرض خلال الثلاث سنوات السابقة على التصدير وأن هذه الحيوانات ليست من انتاج أغنام سبق إصابتها بهذا المرض .

(هـ) أن تكون محصنة ضد الحمى القلاعية بالاعتبارات A, O and C خلال مدة ما بين ١٤ و ٦٠ يوما قبل تاريخ التصدير .

(و) أن تكون محصنة ضد مرض التهاب الغم الفطى الممدى .

(ز) أن تكون مختارة من قطع خال من الأمراض التناسلية الآتية:

Vibriosis, Trichomoniasis, Coital Venereal Eranthema

(ح) أن تكون خالية من الأمراض الآتية عند الشحن : اللسان
الأزرق - مرض يوتز - ماء القلب - السمل الكاذب - بويضات
الديدان الكبدية في البراز - الكوكسيديا .

(رابعا) بالنسبة لخنزير الافراج والذبيح :

(١) خلو أماكن تربيتها وكذلك الأماكن الواقعة في دائرة نصف
قطرها خمسة أميال حول تلك الأماكن من أمراض كوليرا و طاعون وحمرة
الخنزير والحمى القلاعية والالتهاب الرئوى المعدى وذلك خلال الستة
أشهر السابقة على تاريخ التصدير . ويستثنى عن اشتراط الخلو من
مرض كوليرا الخنزير اذا كان قد سبق تحصين الخنزير بلقاح ضد
هذا المرض تحمده الادارة الصحية البيطرية في الجمهورية .

(ب) أنه قد تم اختبارها ضد مرض البروسيللوزس باختبار تجصع
المصل وكلنت النتيجة سلبية وذلك خلال خمسة عشر يوما قبل تاريخ
التصدير .

(خامسا) بالنسبة للجمال :

(١) خلو البلاد الواردة منها من أمراض الطاعون البقري والحمى
القلاعية والحمى الفصية خلال الشهرين السابقين على التصدير .

(ب) خلو الجمال المستوردة من مرض الخباز والأمراض الجلدية .

(سادسا) بالنسبة للخيل :

(١) خلو البلاد الواردة منها من أمراض السقاوة والسراجة وطاعون
الخيل والالتهاب المخي الشوكى والالتهاب الرئوى المعدى والزهرى خلال
الستين يوما السابقة على التصدير .

(ب) أن يكون قد تم اختبارها بالملائن وأعطت نتيجة سلبية في مدى
الثلاثين يوما السابقة على وصولها .

(ج) أن تكون محصنة ضد طاعون الخيل في بحر مدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع ولا تزيد على ستة أشهر قبل تاريخ وصولها • فإذا لم تكن قد حصنت تعزل ويتم تحصينها في ميناء الوصول •

(سابعا) بالنسبة للكلاب :

(أ) أن تكون خالية من الأمراض المعدية والوبائية .

(ب) أن تكون محصنة ضد مرض الكلب في بحر مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة من تاريخ وصولها • فإذا لم تكن قد حصنت فيتم تحصينها في ميناء الوصول •

(ثامنا) بالنسبة للطيور وميضها :

(أ) أن الطيور المستوردة والأسرار المأخوذة منها قد سبق فحصها قبل التصدير وأنها جميعا كانت خالية من مرض الاسهال الأبيض بطريقة اختبار التجمع وغيره من الأمراض الوبائية وأنها لم يسبق أصابتها أو تعرضها للإصابة بأمراض الطاعون أو النيوكاسل أو الجهاز التنفسي أو الليو كوزيس أو التهاب الكبد أو الكوليرا أو النجفري أو التهاب المخي السحائي وذلك خلال المنتين يومه السابقة على التصدير • وأن المنطقة الواردة منها هذه الطيور كانت خالية من الأمراض المعدية والوبائية خلال هذه الفترة •

(ب) أن البيض المستورد للتفريخ ناتج من طيور تنطبق عليها الاشتراطات الواردة في البند السابق •

(تاسعا) بالنسبة لطيور الزينة وريشها وميضها :

(أ) أن تكون الجهة المستوردة منها خالية من مرض البستاكوزيس لمدة لا تقل عن ستة أشهر سابقة على تاريخ التصدير •

(ب) أن تكون هذه الطيور خالية من الأمراض المبيئة بالبند (ثلثا) •

(عاشر) بالنسبة للقردة والنسانيس :

(أ) أن تكون قد أمضت مدة لا تقل عن واحد وعشرين يوما قبل التصدير بمنطقة خالية من الحمى الصفراء •

(ب) أن تكون خالية من الأمراض المعدية والوبائية •

(حادى عشر) بالنسبة للارانب والحيوانات المشابهة لها :

(١) أن تكون هذه الحيوانات والمزارع المأخوذة منها خالية من مرض المكسومة Myxomatosis ومرض الكوكسيديا خلال الشهرين السابقين على التصدير •

(ب) أن تكون خالية من مرض التسمم الدموى وكذلك الأمراض الجلدية •

(ثادى عشر) : بالنسبة للحيوانات الوحشية :

تعامل معاملة نظائرهما من الحيوانات المستأنسة كل حسب نوعه •

(ثالث عشر) بالنسبة للحوم :

أن تكون مأخوذة من حيوانات ذبحت حسب الشريعة الاسلامية في مجازر خاضعة للإشراف البيطرى للدولة المصدرة وأن تكون قد كشف عليها طبيا قبل الذبح وبمعد وثبت خلوها من الأمراض المشتركة •

(رابع عشر) بالنسبة للحوم المبردة واللحوم المثلجة :

أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون انبقرى أو الدمى القلاعية •

(خامس عشر) بالنسبة للحوم المجففة :

أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقرى أو الحمى القلاعية والا فيجب أن تتوافر فيها الاشتراطات الآتية :

- ١ - أن تكون العظام قد أزيلت قبل التصدير .
 - ٢ - أن تكون اللحوم قد تركت بحالتها ودون نتليجها لمدة الثلاثة أيام التالية مباشرة للتذبيح .
 - ٣ - أن تكون اللحوم قد تمت معالجتها .
- ويشترط أن تكون الاجراءات السابقة قد تمت في مكان معد لذلك وتحت الاشراف البيطرى الكامل للدولة المصدرة .
- سادس عشر - بالنسبة للحوم المطبوخة :
- أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقرى أو الحمى القلاعية أو طاعون الطيور أو النيوكاسل أو كوليرا الطيور أو مرض الأكياس الهوائية والا فيجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :
- ١ - ازالة العظام في جهة التصدير .
 - ٢ - أن تكون اللحوم قد سخنت لدرجة ظاهرة .
- ويشترط أن تكون الاجراءات المذكورة قد تمت في مكان معد لذلك وتحت الاشراف البيطرى الكامل للدولة المصدرة .
- سابع عشر - بالنسبة لفضلات ونفايات اللحوم أو منتجاتها :
- أن يثبت أن البلاد الواردة منها لم تكن موبوءة بالطاعون البقرى أو الحمى القلاعية أو طاعون الطيور أو النيوكاسل وذلك خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .
- ثامن عشر - بالنسبة للطيور المذبوحة :
- أن يثبت أن البلاد الواردة منها لم تكن موبوءة بطاعون الطيور أو النيوكاسل أو كوليرا الطيور أو مرض الأكياس الهوائية خلال الستة أشهر السابقة على التصدير .
- كما يجب أن يكون قد تم ازالة ريشها وأحشائها وزرقوسها وأرجلها .

تسع عشر — بالنسبة للخنثى والخلصلات والافرازات والاعضاء
الداخلية للحيوانات والطيور :

- ١ — أن يثبت استيرادها من بلاد غير موبوءة .
- ٢ — أن تكون مأخوذة من حيوانات أو طيور ذبعت في سبازر عامة
تحت الاشراف البيطرى وكان قد كشف على الذبائح قبل وبعد الذبح
وثبت عدم اصابتهما للإنسان أو للحيوان .

عشرون — بالنسبة للسائل المنوى :

- ١ — أن يثبت استيراده من بلاد غير موبوءة بالطاعون البقرى أو
بالحمى القلاعية .

- ٢ — أن يكون مأخوذا من ذكور خالية من البروسيلوزس والأمراض
الأخرى التى تنتقل بالسائل المنوى .

واحد وعشرون — بالنسبة للمنتجات الحيوانية وبقيائها :

- ١ — أن يثبت من البيانات ما يسمح بالاستدلال على نوع الرسالة
وأن جهة الانتاج الأصلية خالية من أمراض الحيوانات المعدية أو الوبائية .
وفلك نعيما عدا المعينات الغير قابلة للتداول والشعر الخام والأوبار
وشعر الخنازير .

- ٢ — أن تكون فرش الحلاقة أو الشعر الخام أو الأوبار أو شعر
الخنزير قد طهرت وأصبحت خالية من بذور جراثيم الحمى الفحمية .

اثنان وعشرون — بالنسبة للمهمات الحيوانية :

- أن تكون واردة من جهات خالية من الأمراض المعدية والوبائية
خلال شهرين من تاريخ تصديرها . وبالأخص الحمى الفحمية والطاعون
البقرى والحمى القلاعية .

مادة ٨ مكرر (١) - المواشى التى تستورد بقصد الافراج ، يتم اختبارها بعد وصولها ، وبعد التأكد من مدى سلامة لا تقل عن شهرين بعد آخر اختبار لها بالتصوير كلى ، ويتمتع المستورد قبل الافراج عنها بتقديمها للاختبار فى الميعاد الذى يحدد له فى ترخيص الافراج •

وتذبح الماشية التى يثبت من الاختبار ايجابيتها لمرض البقرى ، ويكشف على لحومها بواسطة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩ من قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ويتم التصرف فى لحومها على النحو المحدد فى المادة المذكورة

أما الحيوانات المشار فيماد اختبارها لدى أصحابها بعد الولادة بشهرين ويتمتع مستوردها قبل الافراج عنها بتقديمها للاختبار فى الميعاد المشار اليه •

ولا يستحق تعويض عن الحيوانات التى يثبت من الاختبار ايجابيتها لمرض السل البقرى •

اجراءات الحجر عند الوصول للموانى البحرية والجوية

مادة ٩ - يجب على الادارة الصحية البيطرية فور ابلاغها بوصول وسيلة النقل الحاملة لرسالة حيوانات أو طيور أو متعلقاتها أو منتجاتها أن تبحث بصندوق عنها لآخذ معلومات ربان السفينة أو الطائرة عن الرسالة مع معالينتها من الناحية الصحية فى عرض البحر أو فى المطار وعلى ربان الطائرة أو الطائرة أن يقدم اقرارا موقعا عليه ومختوما بخاتم السفينة أو الطائرة طبقا للنموذج المرفق لهذا القرار •

(١) مضافة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٣ « قانونى » (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/٩/٣ - العدد ٢٠٢) ومستبدلة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٤/٨ - العدد ٨٤) •

وإذا كانت الرسالة غابرة وظهر فيها أى مرض وبائى أو معد وجب على الإدارة المذكورة ابلاغ جهة وصول الرسالة بهذا المرض .
وفي حالة ما إذا كانت الرسالة مستوردة للبلاد فعلى الإدارة المذكورة أن تتخذ بشأنها الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٠ - يجب تشريح جثث الحيوانات التى توجد نافقة في أى رسالة مع أخذ عينات منها للفحص المعملى ثم احراق الجثث في المصالح المعدة لذلك .

مادة ١١ - تفرغ وسائل النقل من الرسائل المستوردة طبقاً للاجراءات التى تقررها مصلحة الطب البيطرى في هذا الشأن .

اجراءات الحجر البيطرى داجل المحاجر

مادة ١٢ - تودع الحيوانات الواردة من بلاد موبوءة بالطاعون البقرى أو الالتهاب البللورى الرئوى المعدى وكذلك الحيوانات المخالطة لها في المحاجر ، ولا يجوز اخراجها منها الا الى السلخانات مباشرة لغرض ذبحها .

وأما الحيوانات المخالطة التى لا تؤكل لحومها فيجب تطهيرها في حمام مطهر بعد بقائها بالمحاجر لمدة عشرة أيام .

سلطة الادارة الصحية البيطرية

في حالة ظهور امراض معدية أو وبائية بالمحاجر

مادة ١٣ - للادارة الصحية البيطرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من اجراءات لحماية صحة الإنسان او الحيوان وذلك بالنسبة للحيوانات التى يظهر فيها مرض معد أو وبائى ولها أن تأمر بتحصينها أو اختيلها أو تطهيرها أو علاجها أو ذبحها أو اعدامها مع حرق جثثها دون أن يكون

صاحب الحيوانات والطيور أو منتجاتها أو متخلفاتها الحق في المطالبة
بأى تعويض عنها .

الحيوانات المذبوحة بالمحجر

مادة ١٤ - إذا ذبح حيوان بالمحجر وثبت خلوه من الأمراض التي
تستدعى اعدام لحومه وجب أن يشترك في فحص لحومه طبيب المحجر
مع طبيب المجزر .

حيوانات الذبيح

مادة ١٥ - لا يجوز اخراج الحيوانات المستوردة للذبيح من المحجر
الا الى مجزر مجاور للمحجر وعلى أن تذبح في ذات يوم اخراجها ، كما
لا يجوز ابقاؤها بالمجزر ولا اعادتها الى المحجر .

الابن الناتج من الحيوانات بالمحجر

مادة ١٦ - لا يجوز اخراج اللبن الناتج من الحيوانات المودعة
بالمحجر الا بعد غليه ، ويجب اخراجه من المحجر فور اتمام عملية الغلي
بمباشرة .

وإذا امتنع أو أهمل صاحب الحيوان أو مندوبه في اخراج اللبن
طبقا للحالة المشار اليها في الفقرة السابقة ، جاز للمحجر أن يعيد غليه
ويخرجه فوراً وتسليمه دون مقابل للمستشفيات الحكومية أو المدارس
ولا يكون لصاحبه أى حق في أى تعويض عنه .

المؤونة والخدمة

مادة ١٧ - على صاحب الحيوان أن يدبر على مسئوليته وحسابه
العناية بالحيوانات وتغذيتها ونظافتها من وقت تفريدها في جهة الوصول
الى أن يفرج عنها من المحجر أو ترسل الى المجازر .

وإذا أهمل صاحب الحيوانات أو مندوبه في خدمتها أو تغذيتها قامت الإدارة الصحية البيطرية من جانبها باتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه العمليات بمصاريف على نفقته وتحصل منه بالطريق الإداري طبقاً للفتاى المقررة .

ولا يجوز لأصحاب الحيوانات أن تودع بالمحجر أعلاها تريد على ما تستهلكه هذه الحيوانات في مدة سبعة أيام وطبقاً للمقررات التي تحددها الإدارة الصحية البيطرية ويجب احراق ما يتوافر من هذه الأعلاف بعد السبعة أيام ، ولا يجوز اخراجها من المحجر لئى سبب .

الحيوانات المصابة بامراض عرضية داخل المحجر

مادة ١٨ - اذا أصيب حيوان داخل المحجر بامراض عرضية غير المرض المعدى أو الوبائى وجب على صاحبه أن يقبضه . فإذا امتنع أو أهمل في ذلك جاز للإدارة الصحية البيطرية ذبحه بمصاريف على نفقته وبيع لحومه بالزاد أو بالسعر الجبرى وصرف الثمن الى صاحبه أو ايداعه على ذمته بعد استئصال كافة مصاريف الذبح والبيع .

تفحوس المصاب

مادة ١٩ - يجوز لصاحب الحيوانات أو مندوبه أن يدخل المحجر لفترة من الزمن تكفى للعناية بالحيوانات وتغذيتها وذلك وفقاً للشروط والقيود التى يقررها طبيب بيطرى المحجر . على أنه لا يجوز استعراض الحيوانات بقصد بيعها خارج حظائرها الا بعد انتهاء مدة الحجر عليها وبإذن من طبيب بيطرى المحجر .

مادة ٢٠ - تخضع الحيوانات المستوردة ومنتجاتها في جميع الأحوال لدخول الحجر المفصوص عليها في الجدول رقم (١) الموافق لهذا القرار ، ويجوز أن تجرى خلال مدد الحجر جميع اجراءات الفحص والتحصين

والتطعيم التي لم تدون بالشهادات الصحية المرافقة لها وذلك وفقا لما تراه الادارة الصحية البيطرية .

احكام عامة عن بعض الامراض المعجزة

الطاعون البقري :

مادة ٢١ - يجب عزل أى رسالة تظهر بينها أية اصابة بالطاعون البقري ثم تحصن جميع الحيوانات باللقاح ، ولا يجوز اخراج أى حيوان منها نلذببح قبل مضى ٢١ يوما .

أما الحيوانات التى يشعبه فى اصابتها بذلك المرض فتعزل لمدة ٤٨ ساعة فاذا لم تظهر عليها أعراض المرض أمكن ذبحها .

وتعتبر مشتبه فيها جميع المواشى والأغنام والخنازير التى تكون قد شحنت على ذات الباخرة انقى يكون قد ظهر على أى حيوان مشحون عليها مرض الطاعون البقري .

أما الجمال وحيوانات الفصيلة الخيلية المخالطة فتعزل لمدة عشرة أيام ثم يفرج عنها بعد أن يتخذ بشأنها الاجراءات الصحية اللازمة .

مادة ٢٢ - الحمى التسلعية :

لا يجوز الافراج عن الحيوانات المجترة والخنازير وحيوانات الفصيلة الخيلية الواردة من بلد موبوء بالحمى القلاعية قبل مضى خمسة عشر يوما بشرط أن تكون مصحوبة بشهادة تثبت أنها لم تختلط بحيوانات مصابة بالحمى القلاعية وأن الجهة الواردة منها كانت خالية من المرض خلال الستة أشهر السابقة على الشحن .

وإذا ظهر هذا المرض فى رسالة ما فيعزل الحيوان المصاب ولا يفرج

عن النحويان المخالف قبل مضي شهر من عزل آخر حيوان مصاب وذلك مع وجوب اتخاذ جميع الاجراءات الصحية اللازمة من تطهيرات وغيرها قبل الافراج عنها .

مادة ٢٣ - الحمى الفحمية :

لا يجوز الافراج عن المواشى والأغنام والماعز والخنازير التي ترد من بلاد موبوءة بالحمى الفحمية لغرض الذبيح قبل مضي عشرة أيام من الحجر عليها بالمحجر ويجب تحصينها بالتقاح .

أما الحيوانات الواردة لغرض الذبيح فلا تحصن . ويكتفى بوضعها تحت الملاحظة لمدة ٤٨ ساعة ثم تجز ويسمح بذبحها بعد ذلك .

وإذا ظهر المرض بين حيوانات الرسالة فيعزل المصاب منها ، وإذا نكح أحرقت جثته مع اتخاذ الاحتياطات الصحية اللازمة . أما باقى حيوانات الرسالة فلا يفرج عنها إلا بعد انقضاء عشرة أيام من تاريخ ظهور آخر أصلبة بينهما .

مادة ٢٤ - الجرب :

لا يجوز الافراج عن أى رسالة يظهر فى أى حيوان من بينها مرض الجرب إلا بعد مضي عشرين يوما من تاريخ شفاء أو نفوق آخر حيوان مصاب بالمرض ويعد تطهيرها فى حمام ابادة الطفيليات .

أما الحيوانات المعدة للذبيح والمصابة بالجرب فتطهر فى حمام مبيد للطفيليات وتتخذ بشأنها الاحتياطات الصحية اللازمة أثناء نقلها الى المجزوء .

رسوم الحجر المصحي البيطرى

مادة ٢٥ - (١) تحصل رسوم الحجر المصحى البيطرى وفقا للجداول

(١) مستبدلة بقرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٨ لسنة ١٩٨١ « قانونى » (الوقائع المصرية فى ١١/٣/١٩٨١ - العدد ٥٨) وقد صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » بتعديل القرار رقم ٨ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٧/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٣٥) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « يعمل بالقرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بلائحة الحجر البيطرى (الكورنثينات) ، ولا يسرى هذا القرار على الجهات الحكومية وشركات القطاع العام فى حالتى الاستيراد او التصدير لحسابها الخاص » . كما صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٨٤ - العدد ٢٩٥) ونص على ما يلى :

مادة ١ - تعامل الحيوانات المتواجدة جنوب السد العالى معاملة الحيوانات السودانية وتعتبر هذه الحيوانات متواجدة لغرض الذبيح فقط .
مادة ٢ - يتم الحجر على هذه الحيوانات عند دخولها اسوان بمحجر بيطرى السد العالى على ان تتخذ كافة الاجراءات المحجرية والوقائية لها .
مادة ٣ - يتم تحصينها بلقاح الطاعون البقرى واية لقاحات اخرى يتطلبها الموقف الوبائى .

مادة ٤ - تعفى هذه الحيوانات من رسوم الحجر البيطرى فقط بشرط ذبحها بمحجر السد العالى واذا رحلت الى القاهرة يتم معاملتها معاملة الحيوان المستورد من ناحية الرسوم .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وايضا قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٨ « قانونى » (الوقائع المصرية فى ٣٠/٥/١٩٨٨ - العدد ١٢٢) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « تحدد رسوم المنتجات والمخلفات الحيوانية الواردة والصادرة من لحوم حيوانات ودواجن وطيور وضفادع وعصافير مذبوحة واسماك او احياء مائية اخرى طازجة او مثلجة او مجمدة او محفوظة

رقم ٢ المرافق بالنسبة لواردات وصناعات القطاع الخاص والأفراد وشركات القطاع العام والشركات الاستثمارية وتعفى من هذه الرسوم واردات وصناعات للجهات الحكومية إذا استوردت أو صدرت لصاحبها الخاص وليس بناء على طلب القطاع الخاص أو لحسابه .

كما تعفى من هذه الرسوم الهبئات الخيرية أو الصبحية أو العلمية أو إذا كانت خاصة بمعظمي الدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل وكذلك المعينات ذات الصفة غير التجارية والهذليا المسوح بها جهركيا .

وتعفى من هذه الرسوم أيضا مصانع القطاع الخاص التي تقوم بتصدير منتجاتها التي تستورد خاماتها من الخارج لتصنيعها بالبلاد وإعادة تصديرها بعد التصنيع ، وإذا لم يتم التصدير في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيراد هذه الخامات يحصل عنها الرسوم المقررة ولغنتشى

أو معلبة بخمسين قرشا عن الطن » . كما صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٨ « قانونى » (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٧/٢٩ - العدد ١٤٧) ونص في مادته الأولى على ما يلى : « يعفى قطاع الأمن الغذائي بالقوات المسلحة من أداء رسوم المحجر الصحى البيطرى المحددة بالقرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ معلا بالقرار الوزارى رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه بعاليه .

وأيضا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص حصيلة الرسوم الاضافية للمحاجر البيطرية للصرف منها في اغراضها ونص في مادته الأولى على ما يأتى :

تخصص حصيلة الرسم الاضافى المقرر بمقتضى المادة (٢٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، لاستخدامها في الواجه الآتية :

- ١ - صيانة وتحسين وتعديل واصلاح المحاجر البيطرية .
 - ٢ - منح المكافآت والحوافز للعاملين بالمحاجر المذكورة مقابل قيامهم بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية .
- ويتم الصرف في جميع الاحوال طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وفي حدود القوانين واللوائح والتاثيرات العامة للموازنة .

الحجر البيطرى سلطة الأمر بحظر الافراج عن الحيوانات ومنتجاتها ومتخلفاتها المستحقة عليها الرسوم -لحين سدادها- ولهم في تنفيذ ذلك أن يبيعوا بالمازاد عددا من الحيوانات يكفى لسجاد الرسوم المستحقة وذلك بعد الرجوع الى وكالة الوزارة للطب البيطرى وأخذ موافقتها على ذلك .

ويحصل رسم اضافى قدره ٢ ٪/ نظير قيام العاملين بالحجر البيطرى بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية وتصرف المبالغ المحصلة الى هؤلاء العاملين طبقا للقرار الجمهورى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٩ (١) والقرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليهما .

مادة ٣٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ ١١ مارس سنة ١٩٩٧ .

تحريرا في ٢٨ ذو القعدة سنة ١٣٨٦ (٩ مارس سنة ١٩٩٧) .

قرار وزير الزراعة

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧

بشأن إنشاء حدائق الفاكهة والتوسع فيها (١)

وزير الزراعة :

بعد الاطلاع على المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦
بإصدار قانون الزراعة •

قـــــرر

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٦) يقتصر
إنشاء حدائق الفاكهة الجديدة (أو التوسع في حديقة قائمة) على الأراضي
الجديدة فقط وتحت نظم الري الحديثة وعلى من يرغب في إنشاء حديقة
جديدة للفاكهة أو التوسع في حديقة قائمة أن يخطر مديرية الزراعة
المختصة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وعلى أن يكون مشتملا على
البيانات الموضحة بالنموذج المرفق بهذا القرار (٢) والذي يمكن الحصول
عليه من الإدارة العامة للبساتين ومن مديريات الزراعة المختصة ومن
الجمعيات التعاونية الزراعية •

وعلى جهاز البساتين بالمديرية المختصة أخطار الطالب بأصل تقرير
المعaine حسب النموذج المرفق بهذا القرار سواء انتهى هذا التقرير الى
صلاحية أرض الحديقة أو عدم صلاحيتها والأغراض على اقامتها وذلك
خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورد الاخطار اليه •

(١) الوقائع المصرية في ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٧٤ •

(٢) لم ينشر النموذج المرافق اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية في

١٩٨٦/١٠/٢٢ - العدد ٢٣٨ •

ويلتزم الطالب بما يرد في التقرير المذكور وعلى أن يصرى في الموسم
الذى تمت فيه المعاينة فقط ويقصد الأراضى الجديدة في تطبيق احكام هذا
القرار الأراضى الواقعة على بعد كيلو مترين من حد الزمام وهو الأراضى
التي تم رغبها مساحيا في سجلات المكلفات وربط عليها ضريبة الأطنان .

ويستثنى من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الأراضى انزلمية
والمصفراء الخفيفة بالوادي (داخل الزمام) التي لا يوجد فيها زراعة
المحاصيل التقليدية . ويتعين على طالب الانشاء أو التوسع لحداثق الفلكمة
في هذه الأراضى ان يرسل الاخطار المشار اليه في تلك الفقرة في وعسد
غايتة نصف شهر يوليو من كل عام اذا كانت الحداثق المراد انشاؤها او
التوسع فيها تقع ضمن المساحات المصددة لتجيرات المحاصيل المستهدفة
ويسرى في شأن هذا الاخطار القواعد المتخذة .

وعلى مديريات الزراعة بالمحافظات الاعتراض واتخاذ الاجراءات
القانونية فوراً ضد من يشرع في انشاء أو توسيع حديقة في غير المناطق
المسموح بها .

مادة ١ مكرراً - (مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٦)
على من يرغب في القيام بأعمال احلال وتجديد لصديقة قائمة بالأراضى
القديمة بالوادي أن يقدم اخطارا برغبته بذات الأوضاع المنصوص
عليها في المادة السابقة على أن يرفق به خريطة مساحية بمقاس ١ : ٢٥٠٠
للصديقة .

وتشكل لجنة من جهاز البساتين بالمحافظة المختصة يمثل فيها عضو
من الادارة العامة للفلكمة لمعاينة الحديقة واعداد تقرير مفصل عن مدى
حاجتها للاحلال أو التجديد وتوصياتها في هذا الشأن فإذا رأت اللجنة
ضرورة الاحلال أو التجديد فتخطر الطالب للتقدم بالقرار يتمده فيه
بزراعتها بأشجار الفلكمة لموصى بها خلال سنتين على الأكثر والا سقط
حقه في ذلك أما اذا رأت اللجنة عدم جدوى الاحلال أو التجديد فتبدي

رأيها بالاعتراض على ذلك ويخطر المطالب خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم أخطاره .

مادة ٢ - إذا اعترضت الوزارة على إنشاء الحقيقة أو التوسع فيها فلصاحب الشأن أن يقدم تظلمًا عن ذلك إلى مديرية الزراعة المختصة بكتاب موصى عليه بدلم الوصول يعين فيه أسباب تظلمه ويعين فيه اسم وعنوان الخبير الفني المتخصص الذي يقع عليه اختياره ليكون عضواً في اللجنة التي تتظر تظلمه ويجب أن يقدم التظلم في خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام صاحب الشأن للاخطار بالاعتراض .

مادة ٣ - على مديرية الزراعة المختصة أن تعد سجلا لقيد التظلمات التي ترد إليها وتثبت فيها اسم المتظلم وتاريخ تقديم التظلم وموقع الحقيقة المراد انشاؤها أو التوسع فيها واسم الخبير الذي عينه المتظلم وعنوانه وعليها أن ترسل التظلم إلى رئيس اللجنة المشار إليها في المادة ٤ من هذا القرار خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ وصول التظلم إليها .

مادة ٤ - تشكل لجنة التظلم المشار إليها في المادة ٢ على الوجه الآتي :

مراقب عام الرعاية البستانية أو من ينوب عنه بمصلحة البساتين	رئيس
مدير قسم التوجيه البستاني أو من ينوب عنه بمصلحة البساتين .	
أخصائي من مراقبة بحوث الفاكهة بمصلحة البساتين	
الخبير الذي يختاره المتظلم .	

وعلى رئيس اللجنة دعوة أعضائها للاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول التظلم إليه - وعلى هذه اللجنة نظر

المتنظم وإصدار قرارها في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما، من تاريخ انعقادها ولها أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم في عملها •

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء فإذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذي فيه رئيسها ويكون قرارها نهائيا ويمثل المتنظم بكتاب موصى عليه خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره •

مادة ٥ - لا يجوز أن تزيد مساحة حديقة الفاكهة المدة للإستهلاك الشخصى على نصف فدان وإذا تزيد مساحة كل نوع من أنواع الفاكهة التى تزرع فيها على مساحة أربعة قرايط •

دادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويمثل به من تاريخ نشره •

تحريرا في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ (٤ إبريل سنة ١٩٦٧) •

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

قرار وزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانونى »

بتنظيم الترخيص بتجريف الاراضى الزراعية لأغراض تصنيفها

زراعى أو المحافظة على خصوبتها (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة،
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإضافة كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس
بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » .

وعلى موافقة وزير الدولة للحكم المطلى :

قـنـوـن

مادة ١ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الدولة للزراعة رقم ٤٩٥
لسنة ١٩٨٤) يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة منها لاستعمالها
في غير أغراض الزراعة ويعتبر تجريفا إزالة أى جزء من الطبقة السطحية
للأرض .

ولا يعد تجريفا قيام المزارع بتسوية أرضه دون نقل أية أتربة منها .
كما لا يعد تجريفا أخذ أتربة أثناء عملية خدمة الأرض لاستعمالها
في أغراض الترتيب تحت المثلثية .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الدولة للزراعة رقم ٤٩٥ لسنة
١٩٨٤) يجوز الترخيص بتجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها
لأغراض تصنيفها زراعى أو المحافظة على خصوبتها وفقا للشروط

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/٩/١٩٨٤ - العدد ٢٠٨ .

والضوابط المنصوص عليها في المواد التالية وبصفة خاصة في المناطق الآتية :

- (أ) المناطق التي أزيلت المباني القائمة عليها •
- (ب) الأراضي البور •
- (ج) أراضي الجزائر التي تروى بالآلات الرافعة •

مادة ٣ - يشترط لمنح الترخيص بتجريف الأراضي الزراعية تقديم طلب على النموذج المرافق لهذا القرار الى مدير مديرية الزراعة المختص، ويجب أن يرفق بالطلب ما يأتي :

(أ) موافقة المالك كتابة على تجريف أرضه الزراعية اذا لم يكن الطلب مقدما منه •

(ب) الايصال الدال على سداد الرسم المقرر •

(ج) خريطة مساحية بمقياس الرسم ١ : ٢٥٠٠ تبين موقع الأرض المراد تجريفها وحدودها •

(د) السبب المطلوب من أجله تجريف الأرض الزراعية •

مادة ٤ - تنشأ بكل مركز لجنة لمعينة الأراضي المطلوب تجريفها برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية المشرف الزراعي وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومندوب المساحة : ويصدر بتشكيلها قرار من مديرية الزراعة المختص •

وتتولى هذه اللجنة معاينة الأرض موضوع طلب الترخيص على الطبيعة خلال أسبوعين من تاريخ ورود الطلب لمديرية الزراعة وتصوير تقرير عن كل حالة على حدة يتضمن البيانات الموضحة فيما بعد :

(أ) المساحة المطلوب الترخيص بتجريفها وحدودها ورقم القطعة

الواشئة بها واسم الحوض ورقمه واسم الناحية ومدى مطابقتها لمبانيات كل من الطلب والخريطة المقدمين من الطالب .

(ب) مدى تأثير أرض النحر نتيجة الترخيص بالتجريف وأخذ الأتربة من الأرض موضوع الطلب .

(ج) الحاصلات انقائمة أثناء المعاينة بالأرض المطلوب الترخيص بتجريفها .

(د) توضيح درجة خصوبة التربة من واقع كل من المعاينة وكشوف الحصر التصنيفي للتربة .

(هـ) رأى اللجنة من حيث قبول الطلب أو رفضه مع بيان أسباب ذلك ، وفي حالة الموافقة تعهد العمق الموصى به للتجريف بحيث لا يجاوز باى حال من الأحوال ٢٥ سم .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع أعضائها وتصدر توصياتها بأغلبية الآراء ، وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس ويرفع التقرير فور اتمامه مشفوعا بقرار اللجنة الى مدير مديرية الزراعة المختص .

مادة ٥ - تنشأ لجنة بكل محافظة برئاسة مدير الشؤون الزراعية وعضوية مدير ادارة التعاون الزراعى ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية المركزية متعددة الأغراض بالمحافظة .

وتتولى هذه اللجنة النظر فى تقارير لجان المعاينة بالمواكر فور ورودها وفحص الشكاوى التى تقدم اليها من ذوى الشأن واصدار توصياتها بخصوصها .

ولا يعتبر اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور جميع الاعضاء وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الآراء وترفعها الى مدير مديرية الزراعة المختص ليتولى اعتمادها من المحافظ المختص .

مادة ٦ - يصدر مدير مديرية الزراعة الترخيص لللازم في حالة الموافقة على الطلب مثبتا به البيانات المذكورة بالطلب وما أسفرت عنه المعاينة والعمق المصرح به بالتجريف وتكون مدة الترخيص ٦ (ستة) شهور غير قابلة للتجديد ، وفي حالة رفض الطلب يخطر بالطلب بذلك .

مادة ٧ - يحظر على المرخص له ما يأتي :

(أ) الاضرار بخصوصية القرية .

(ب) الاضرار بالأراضي المجاورة أو التأثير على نظام الري والصرف بسبب انخفاض مستوى الأرض نتيجة التجريف .

(ج) أخذ أتربة لأى غرض من الأغراض من نفس القطعة المرخص بتجريفها قبل مضي ١٠ (عشرة) سنوات على تجريفها .

مادة ٨ - يجب على المرخص له بالتجريف لأى عرق . . . اخطار الادارة الزراعية بالمركز خلال أسبوع من انتهاء عملية التجريف لاعادة المعاينة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ ، وترفع اللجنة تقريرها لمدير مديرية الزراعة .

مادة ٩ - يتولى المشرف الزراعى المختص تقسيم أهواض القرية فيما بين أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالقرية ويحرر عن هذا التقسيم محضر من صورتين تودع احدهما بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وتودع الأخرى الادارة الزراعية بالمركز ، وعلى كل عضو اخطار المشرف الزراعى والادارة الزراعية بالمركز عن أية مخالفات لأحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - تعفى المساحات المرخص بالتجريف فيها من زراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم الذي أجريت فيه عملية التجريف سواء أكان شتويا أو صيفيا عاديا أو نيليا على أن يلتزم الزارع بمزراعة المحصول المقرر زراعته في الموسم التالى بعد ذلك .

مادة ١١ - يؤدى طالب الترخيص بالتجريف رسما يواقع ١٠٠ (مائة) جنيه مصرى عن كل فدان أو كسوره تسدد للحساب الخاص فى الهيئة العامة للجهاز أمتفيذى لمشروعات تصسين الأراضى .
ولا يجوز رد هذه الرسوم بأى حله من الاحوال .

مادة ١٢ - يلغى انقرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ « قانونى » بشأن شروط منح ترخيص بتجريف الأراضى الزراعية والقرارات المعدية له، وكل نص يخالف هذا القرار ، كما تلغى التعليمات الصادرة تنفيذيا له .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ (٢١ يناير سنة ١٩٨٤)

دكتور / يوسف أمين والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانونى »

في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء

في الأراضي الزراعية (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون
الزراعة معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى
وللائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية
الجديدة .

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » بشأن شروط
وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية .

وعلى موافقة السيدين المهندسين وزير التعمير والدولة للاستكان
وأستصلاح الأراضي والسيد / وزير الحكم المحلى .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ / ٩ / ١٩٨٤ - العدد ٢٠٨ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦
(الوقائع المصرية في ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٦ - العدد ٢٣٦) ونص في مادته الثانية
على ما يلى :

« تستبدل عبارة مدير منطقة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات
تحسين الاراضى بالمحافظة بعبارة مدير ادارة حماية الاراضى الزراعية
بالمحافظة وعبارة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى
لمشروعات تحسين الاراضى بعبارة رئيس قطاع التنمية الزراعية بوزارة الزراعة
ايضاً وردت في القرارات الوزارية المشار اليها في هذا القرار » .

مقدمة

مادة ١ - يكون الترخيص بإقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كرفون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (أ)

من قانون الزراعة المشار اليه وفقاً للقواعد والأوضاع الآتية :

(أ) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الاسكان والتنمية بإجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحة لها بمقياس رسم ١ - ٢٥٠٠ تعتمد من المحافظ المختص وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة المحلية بالمدينة بالاتفاق مع الادارة الزراعية بالمركز برنامجاً زمنياً لإقامة المباني على هذه المساحات بمراعاة حالة الأرض وما عليها من زراعات ومدى قربها وبعدها عن الكتل السكنية بالمدينة . وتوافر المرافق العامة بها : ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ وينفذ لإداريات الزراعة والاسكان بالمحافظة .

(ج) يراعى عند الترخيص عدم المساس بالطرق والمراوى والمصارف والمنافع الخاصة بالأراضي الزراعية الأخرى . لكثنة داخل الكردون والتي لم يرخص بعد بإقامة المباني فيها . كما يراعى عند الترخيص أولوية الأراضي الواقعة على خطوط تنظيم شوارع قائمة .

مادة ٢ - (الفقرة الأولى من البند (ج) مستبدل بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١١ لسنة ١٩٨٥) يكون تصعيد الحيز العمرانى للقرى في تطبيق أحكام البند (ب) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه بواسطة لجنة بكل مركز ادارى تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضوية ممثلين للاسكان والرى

والمساحة والطرق والوحدة المحلية المختصة ، وذلك بمراعاة الضوابط الاتية .

(أ) تتخذ الكتلة السكنية الموضحة بآخر خرائط مساحية معدة للقرية أساساً لتحديد نطاق الحيز العمرانى للقرية .

(ب) يتم رفع التوسعات التى حدثت فى تلك الكتلة السكنية والمتمثلة فى الكتلة السكنية الحانية على خرائط مساحية بمقياس رسم ١/٢٥٠٠ يوضح بها نطاق كل من الكتلتين القديمة والحالية .

(ج) يتم عمل تصور تخطيطى لنطاق الحيز العمرانى بمراعاة الكتلة السكنية الحالية مع اضافة مساحات لمواجهة توسعات المباني الخاصة بمرافق القرية بما يجعل خط نطاق الحيز منتظماً بقدر الامكان ويتفق مع الاصول التخطيطية السليمة مع عدم المساس بالارواى أو المصارف أو غيرها من منافع القرية التى تخدم الاراضى الزراعية وذلك على ألا تتجاوز المساحات المضافة من جميع الجهات بنسبة ٢٥٪ (اثنان ونصف فى المائة) من مجموع مساحة الكتلة السكنية القائمة حالياً .

وترفع اللجنة تصورها لنطاق الحيز العمرانى للقرية الموضح على الخرائط سالفة الذكر الى لجنة تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ المختص برئاسة مدير مديرية الزراعة المختص وعضوية سكرتير عام مساعد المحافظة ورؤساء الأجهزة المختصة بالاسكان والرى والنقل والمواصلات والمساحة والتخطيط العمرانى والهيئة العامة لجهاز تحسين الاراضى .

تتولى اللجنة المذكورة دراسة ما انتهت اليه أعمال لجنة المركز وإقرارها أو تعديلها بمراعاة النسبة المحددة فى هذه المادة واعتماد هذه الخرائط من المحافظ المختص .

ويحفظ اصل التخرائط المتعددة بديوان عام المحافظة ويتم ايداع صورة منها بالجهات المختصة بالزراعة والامسكان والمساحة بالمحافظة والادارة الزراعية المختصة بالمركز وتعلن صورة بالصلق بمقر الجمعية التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض بالقصرية .

ولا يجوز اعادة النظر في نطاق هذا الصيغ الا بعد مضي خمس سنوات على الاكمل من تاريخ اعتماده من المحافظ المختص .

هادة ٣ - يشترط للموافقة على اقامة المشروعات المنصوص عليها في البند (ج) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المتسلر اليه اتباع ما يأتى :

١ - يقدم طلب الموافقة من الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة العامة أو هيئة القطاع المام المختص الى وزير الزراعة مرفقا به ما يأتى :

(أ) لقرار من الجهة الطالبة بأن المشروع المطلوب اقامته مسدرج في خطتها ومخصص له اعتمادات في الموازنة الاستثمارية .

(ب) خريطة مساحية بمقياس مناسب موضحا عليها موقع المشروع مع تحديد المنطق والنواحي والأحواض التى يتم تنفيذه فيها .

(ج) الحصول على موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الموقع الذى سيقام عليه المشروع اذا كُن من المشروعات الصناعية .

(د) موافقة الوحدات المحلية المختصة على المشروع وقرارها بأنه يرتبط بالموقع المطلوب اقامته فيه .

(هـ) موافقة ملك الأرض الزراعية في حالة اقامة المشروع على أرض غير مملوكة للجهة الطالبة وفي حالة عدم وجود هذه الموافقة تصدر الموافقة على اقامة المشروع منا مشروطة بالآ تبدأ الجهة الطالبة في التنفيذ الا بعد اتمام اجراءات تزج الملكية للمنفعة العامة طبقا للقانون بمعرفة

الجهة الطالبة على أن تسقط هذه الموافقة في حالة سقوط قرار تقرير صفة النفع العام للمشروع أو انقضاء القرار الصادر بنزع الملكية للمنفعة العامة لأي سبب من الأسباب .

٢٠ - تتولى اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فحص الطلبات المشار إليها على النحو الموضح بالقرار سالف الذكر .

ويحظر تجاوز المساحة الموافق عليها المشروع ولو كان ذلك بقصد اقامة منشآت مؤقتة عليها لخدمة المشروع .

مادة ٤ - يشترط للترخيص باقامة المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي والحيواني النصوص عليها في البند (د) من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه ما يلي :

(أ) أن يكون المشروع متصلا بصورة مباشرة بالانتاج الزراعي أو الحيواني . أي أن يكون مشروعا انتاجيا في هذين المجالين

(ب) أن يكون المشروع المطلوب اقامته متناسيا في طاقته مع المساحة المطلوب الترخيص بها حسبما تقرره اللجان المختصة بالنصوص عليها في هذا القرار .

(ج) الحصول على الموافقات المبثثة على المشروع المطلوب اقامته من الجهات الادارية المختصة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والمحة والصناعة والاسكان والرى والطرق والزراعة المختصة وغيرها حسب الأحوال ووفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهذه الجهات ، وفي جميع الأحوال يتعين أن يكون هناك مسافات مناسبة بين المشروعات التي يرخص بها وبين الكتلة السكنية : ويصدر بتحديد هذه المسافات قرار من المحافظ المختص بمراعاة أحكام القوانين المعمول بها .

(د) الايصال الدال على سداد الرسوم المقررة .

(هـ) موافقة الملك اذا لم يكن المطلب مقدما منه .

مادة ٥ - يشترط لاقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية أو ما يخدم أرضه الشروط التالية :

(أ) عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية أو أسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد القصر .

(ب) ألا تريد المساحة التي يقام عليها السكن على ٢/٣ من مجموع حيازات المالك بالملك دون الإيجار ، ويحد أقصى قيراطين .

(ج) استقرار الوضع الحيازي بالنسبة للملك الأرض بموجب بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن سنتين زراعتين .

ويجوز بقرار من المحافظ المختص الاستثناء عن هذا الشرط في أحوال الضرورة القصوى .

(د) ألا تريد المساحة التي يقام عليها ما يخدم الأرض الزراعية على قيراطين لكل عشرة أفدنة بالملك .

(هـ) لا يجوز الترخيص باقامة سكن خاص آخر أو ما يخدم الأرض عن ذات المساحة المرخص بها بالملك في حالة التصرف في هذه المساحة أو انتقال ملكيتها لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة ٦ - يشترط الترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار إليها في المواد السابقة ارتبطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتعذر اقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمراني للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى فضاء تحقق الغرض المطلوب .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود «أ» ، «ب» ، «د» ، «هـ» من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه على النموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به ما يأتي :

(أ) خريطة بمقياس رسم ٢٥٠٠/١ موضحا بها المساحة المطلوب الترخيص بإقامة المباني والمنشآت عليها .

(ب) رسم هندسى لمكونات المبنى أو المنشأة المطلوب إقامتها ، ويجوز بقرار من المحافظ المختص إعفاء صغار الملاك الذين يرغبون فى إقامة سكن خاص من شرط تقديم الرسم الهندسى المشار اليه .

(ج) الإيصال الدال على سداد الرسوم المقررة فى كل حالة .

مادة ٧ دكر (١) - على من يرغب فى تجديد مبنى قائم أو احلال مبنى مكان مبنى على الأرض الزراعية أن يقدم طلبا بذلك لمدير الادارة الزراعية المختصة مرفقا به المستندات التالية :

(أ) شهادة من الجمعية التعاونية الزراعية المختصة تفيد أن قطعة الأرض محل الاحلال أو التجديد غير واردة بسجلات الحيازة ولا يصرف عنها مستزمات الانتاج ومصنقا عليها من رئيس مجلس ادارة الجمعية .

(ب) شهادة من المشرف الزراعى المختص تفيد عدم تحرير محضر مخالفة عند إقامة المبنى المراد تجديده أو احلال مبنى آخر مكانه .

ويقوم مدير الادارة الزراعية ببحث الطلب واجراء المعاينات اللازمة وابداء رأى بشأنه ورفعها الى مدير مديرية الزراعة المختصة فى موعد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب للادارة مستوفيا لشرائطه .

ويصدر الترخيص من مدير مديرية الزراعة المختص بنفس غرض المبنى القائم ويبقى ساريا لمدة لا تزيد عن عام من تاريخ صدوره وبدون تحصيل أى رسوم .

(١) مضافة بقرار وزير الزراعة رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٦ « قانونى »
(الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) ومستبجلة بقرار وزير
الزراعة رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٥/٧ -
العدد ١٠٦) .

وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في القوانين واللوائح المتعلقة بإقامة المباني والمنشآت .

وتتولى مديرية الزراعة المختصة موافاة الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى ببيان شهرى بالتراخيص التى صدرت خلال الشهر مرفقا به صورة من التراخيص وكافة بياناتها حتى يمكن للهيئة متابعتها .

مادة ٨ (١) - تتولى ادارة حماية الأراضى الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها فى المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن وأجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية .

مادة ٩ (١) - تختص اللجنة العليا المشار اليها فى المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة فى المادة السابقة وإصدار القرار بشأنها .

(١) المادتان ٨ ، ٩ مستبدلتان بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٠/٢٠/١٩٨٦ - العدد ٢٣٦) وقد صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٢/٣١/١٩٨٦ - العدد ٢٩٧) ونص على ما يلى : « مادة ١ - يستأنف العمل باللجنتين المنصوص عليهما فى المادتين ٨ و ٩ من القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه آنفاً ويضم مديروا إدارات - حماية الأراضى بمديريات الزراعة الى عضوية اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩ سالفة الذكر ، ومع سحب القرار الوزارى رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ٢ - الترخيص بإقامة مصانع الطوب على الأراضى الصحراوية والمجمعات العمرانية الجديدة ولا يرخص بها مطلقا على الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية وإلغاء القرار رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٣ - تتولى الادارة العامة لحماية الأراضى الزراعية بالوزارة فحص الطلبات التى تقدم للموافقة على اقامة المشروعات ذات النفع العام

ويتولى رئيس قطاع التنمية الزراعية إخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لإصدار الترخيص أعمالاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

وتتولى هذه اللجنة البت في الطلبات الواردة إليها من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ، وتعتمد توصيتها من المحافظ المختص ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء .

وتحدد في الترخيص مدة مناسبة للبدء في العمل . فإذا لم يبدأ في العمل خلال تلك المدة يعتبر الترخيص لاغياً ، ويصدر الترخيص بعد اعتماد المحافظ المختص لقرار اللجنة العليا وتسلم مديرية الزراعة المختصة الترخيص ، ويخطر الطالب في حالة رفض طلبه على عنوانه الوارد في طلب الترخيص بخطاب موصى عليه .

مادة ١٥ - الترخيص شخصي . لا يجوز التنازل عنه للغير ، ولا يجوز تغيير الغرض المرخص به ولا يجوز النظر في منح الترخيص لمن حررت ضدّهم محاضر لمخالفة أحكام الكتاب الثالث من قانون الزراعة المشار إليه إلا بعد صدور الحكم نهائياً بالبراءة أو بعد مضي عام كامل من الحكم نهائياً بالادانة .

كما لا يجوز ترك المشروع دون تشغيل والإنتاج لمدة تزيد على سنة إلا ألغى الترخيص ولا يجوز في حالة إلغاء الترخيص لهذا السبب

المنصوص عليها في البند (ج) من المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على الأراضي الزراعية وكذلك متابعة حماية الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية ، ويلغى القراران رقماً ٣٤ ، ٦٧٢ لسنة ١٩٨٦ سالف الذكر وكل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

القيام بأى نشاط فى المبنى المرخص به أو تغيير غرضه قبل مضى عشر سنوات .

مادة ١١ - يؤدى طالب الترخيص فى الحالات المشار اليها فى البنود «أ» ، «ب» : «د» ، «هـ» من المادة (١٥٢) من قانون الزراعة المشار اليه رسماً قدره مائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسوره .

وتتعدد هذه الرسوم للحساب الخالص بالهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تصمين الأراضى وفى جميع الأحوال ، لا يجوز رد الرسوم السابق سدادها .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٤/٢/٦ .

نكتور / يوسف والى

قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ (قانونى)
بشأن الاعلاف ومركزاتها (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون
الزراعة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ قانونى بتنفيذ أحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة بشأن علف الحيوان .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨ (م . و) لسنة ١٩٨٠ بشأن
تنظيم اجراءات ورسم تسجيل مركبات العلائق .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بتحديد الأعمال التى
يىاشرها المهندسون الزراعيون .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٢ .

وبناء على موافقة لجنة علف الحيوان وما عرضه رئيس الادارة المركزية
لشئون الانتاج الحيوانى .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠/٢/١٩٨٤ - العدد ٢٢٤ .

قـرـد :

(الفصل الأول)

لحكام عامة

مادة ١ - يقصد بمواد العلف الخام كل مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان أو الدواجن سواء كانت من مصدر نباتي أو حيواني أو الإضافات من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية ومنشطات النمو والإنتاج .

ويقصد بالعلف المصنع أى مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ٢ - يجب أن تكون مواصفات مواد العلف الخام والعلف المصنع مطابقة لما هو مبين بالجدول المرفق (١) .

مادة ٣ - يجوز في تركيبة ما مسجلة أن يستبدل بمخاطوط الفيتامينات أو الأملاح المعدنية أو كليهما (بريمكس) مخلوط آخر مسجل اذا توافرت فيه جميع العناصر والمركبات بالنسب الواردة بهذا القرار بعد الحصول على موافقة الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيواني دون الحاجة الى اعادة تسجيل التركيبة .

(الفصل الثاني)

مادة ٤ - تتولى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيواني بالوزارة تسجيل مركبات الأعلاف المصنعة والإضافات والمركبات وفقاً للقواعد والشروط والمواصفات المنصوص عليها في المواد الآتية :

(١) صدر قرار وزير الزراعة بجداول المواصفات القياسية الخاصة بتكوينات الأعلاف الخام والأعلاف المصنعة الملحق بالقرار الوزاري رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٧/٣٠ - العدد ١٧٤) .

مادة ٥ - يقدم طلب التسجيل الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى موضحا به جميع البيانات ، وبصفة خاصة بيان بالمواد الداخلة فى التركيب ونسبها المثوية والتحليلية وطريقة التصنيع مصحوبا بجميع المستندات المؤيدة ، ويلتزم مقدم الطلب بتقديم أى بيانات أو مستندات أخرى تطلبها منه الجهة الفنية المختصة •

مادة ٦ - يجب أن يكون طلب التسجيل مصحوبا برسم قيد قدره عشرة جنيهات بالإضافة الى مصاريف فحص فنى بواقع ستين جنيها ، ولا يجوز استرداد هذه المبالغ بأى حال من الأحوال •

مادة ٧ - تقوم الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى بمسك سجلات مرقمة ومختومة بخاتم شعار الجمهورية يثبت فيها كافة البيانات الواردة الخاصة بالطلب بمراحله المختلفة حتى تقرير تسجيله أو عدم تسجيله •

مادة ٨ - تحال الطلبات مصحوبة بالمستندات الخاصة بها الى الجهة التى يحددها رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى حسب نوع وطبيعة كل تركيبة •

مادة ٩ - تبدى الجهة القائمة بالفحص الفنى رأيا برفض التسجيل فى حالة عدم صلاحيته للتسجيل ، وتخطر به الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى ، وفى حالة ثبوت صلاحية المركب تقوم بتقديم تقريرها على الاستمارة الخاصة بالتسجيل من ثلاث صور تحتفظ بأحداها وترسل الآخرين الى الادارة المركزية المشار اليها خلال مدة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ وصول الطلب اليها مستوفيا جميع البيانات اللازمة للتسجيل •

مادة ١٠ - يتم اعتماد استمارة التسجيل من رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى أو من ينييه ويحتفظ بصورة منه وتسلم الصورة

الأخرى إلى طالب التسجيل بعد سداده مبلغ الرسم المقرر للتسجيل وقدره ثلاثين جنيها لكل تركيبة.

مادة ١١ - (مستبلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦) يتعين تجديد التسجيل كل خمس سنوات ، ويتم التجديد بذات الاجراءات والرسوم والمصاريف المنصوص عليها في المواد السابقة، ويتم على مقع الطلب تقديم طلب التجديد قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل .

(الفصل الثالث)

الترخيص بتشغيل مصانع الأعلاف وتصنيع العلف

مادة ١٢ - لا يجوز تشغيل أى مصنع لطف الحيوان أو الدواجن إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة طبقا للشروط والأوضاع المبينة في المواد الآتية :

مادة ١٣ - يقدم طلب الترخيص بالتشغيل إلى الإدارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى مصحوبا بالمستندات الآتية :

١ - صورة من عقد التأسيس والنظام الأساسى المشير فى الجهة المختصة للمنشأة طالبة الترخيص .

٢ - صورة رسمية من موافقات الجهة الادارية المختصة على اقامة المصنع من وزارة الصناعة وغيرها .

٣ - صورة رسمية من القيد فى السجل التجارى .

٤ - تحديد المدير المسئول ومدير الانتاج .

٥ - تحديد أنواع الأعلاف المراد انتاجها وأرقام تسجيلها مرفقا به صور نماذج التسجيل الخاص به .

ولا يقرتب على صدور الترخيص بالتشغيل القوام الوزارة بتوفير مواد الحلف الخام أو المركبات اللازمة للانتاج .

مادة ١٤ - لا يجوز لأى مصنع تصنيع لأعلاف والمركبات المسجلة إلا فى حضور مندوب مديرية الزراعة المختصة ، ويقولى التحقيق من صلاحية مواد الحلف الخام الداخلة فى التصنيع ونسب خلطها وفقاً للمواصفات والتعليمات الصادرة فى هذا الشأن .

وبالنسبة لمصانع أعلاف الماشية التى يسلم انتاجها الى شئون البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه وبنوكها بالمحافظات يجب أن يقوم مندوب الجهة المشار اليها بالاشراف على استلام المواد الخام التى تدخل المصنع ومراجعة وزنها وكذا على استلام الأعلاف المصنعة وشحنها الى مناطق التوزيع .

مادة ١٥ - يجب على ادارة مصنع الحلف أن تمسك السجلات الآتية:

١ - دفتر البوابة .

٢ - سجل لقيد التصاريح الصادرة له باستلام المواد الخام وإثبات ما حصل عليها منها .

٣ - سجل لقيد حركة المواد الخام التى تدخل فى التصنيع يومياً .

٤ - سجل لقيد كميات وأنواع المعينات التى تؤخذ للتطليل ومنا تم فيها .

٥ - سجل لقيد الكميات المنصرفة من الحلف والتصاريح الصادرة بالصرف .

وترقم جميع هذه السجلات وتختتم جميع صفحاتها بخاتم مديرية الزراعة المختصة ، ويتبع فى طريقة القيد فيها التعليمات التى تصدرها الوزارة .

ويجب الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المشار إليها وتقديمها عند أي طلب وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

مادة ١٦ - تشكل لجنة بكل مصنع تتولى أخذ عينات من الانتاج تمثل مائة طن أو لكمية الانتاج في يومين متتاليين أيهما أقل على النحو الآتي :

- ١ - مندوب مديرية الزراعة المختصة بالمصنع .
- ٢ - مندوب بنك التنمية والائتمان الزراعي بالمصنع بالنسبة لمصانع علف الماشية .
- ٣ - مندوب عن ادارة المصنع .

ويجب أن يحرر محضر يثبت فيه كيفية أخذ العينة والتاريخ والكمية التي تمثلها العينة وتاريخ تصنيفها ونسب مكونات الأعلاف الناتجة المأخوذة منها العينة ، ويجب ألا تقل العينة عن ٢ كيلو جرام وتؤخذ طبقا لما يلي:

إذا كانت الكمية الموجودة من ألف ١٠ عبوات فأقل ٢٠ تؤخذ العينات من جميع العبوات .

إذا زادت العبوات على عشرة ولم تجاوز الـ ٢٠ فتؤخذ العينات من ١٠ عبوات بطريقة عشوائية ، وإذا زادت الكمية عن عشرين عبوة ولم تجاوز ٤٠ عبوة تؤخذ العينات من ١٥ عبوة بطريقة عشوائية أيضا وتؤخذ العينات من ٢٠ عبوة إذا زاد عددها عن ٤٠ عبوة ، وإذا كانت الكمية المصنعة سيتم تداولها في حالة سائبة صبا في سيارات نقل العلف المعدة لذلك ٥٠ تخزن في واحد أو أكثر من صوامع المنتج النهائي المرقمة بالمصنع ويثبت ذلك في محضر لأخذ عينة من العلف السائب وذلك بأخذ عدة عينات تخطط جيدا ويؤخذ منها عينة ممسطة عن طريق ناقل العلف إلى الصوامع ، ولا يسمح بتداول العلف إلا بعد ورود نتيجة التحليل

مطابقة للمواصفات وتخلط العينات المأخوذة خلطا جيدا ثم تقسم الى ثلاثة أجزاء متماثلة ، ويوضع كل جزء منها داخل عبوة ويوضع داخل كل عبوة صورة من محضر أخذ العينة ثم تغلق العبوات ويختتم كل منها بخاتم الجهة المأخوذة منها العينة وخاتم المهندس الزراعى المختص بالمنص ويحتفظ مدير المنص بأحدى العبوات ، ويقوم بتسليم احدى العبوتين الأخرتين الى مندوب مديرية الزراعة المختصة بالمنص : ويرسل العبوة الثالثة الى جهة التحليل المختصة (معهد بحوث الانتاج الحيوانى) بالنسبة لأعلاف الحيوان ومكوناتها ومعمل البروتين بالنسبة لأعلاف التواجن ومكوناتها أو أية جهة أخرى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ١٧ - تتولى جهة التحليل فحص العينة المرسلة ظاهريا ثم تحليلها وفحصها كيميائيا وترسل نتيجة التحليل الى المدير المسئول بالمنص والى مديرية الزراعة المختصة فى موعد أقصاه أسبوع من تاريخ ورود العينة الى المعمل .

مادة ١٨ - يتبع فى تحليل العينات طرق التحليل الرسمية المتعارف عليها دوليا ويلزم أن يتبع فى اعادة التحليل ذات الطرق التى استعملت عند اجراء التحليل .

مادة ١٩ - لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل وطلب اعادته خلال الأيام الحرة التالية لاختطاره بالنتيجة والا سقط حقه فى التظلم واعتبرت النتيجة النهائية .

• ويقدم التظلم الى الادارة المركزية لشمعون الانتاج الحيوانى بالوزارة بخطاب موصى عليه بطم الوصول • على أن يكون الطلب مصحوبا بالآتى :

١ - نتيجة التحليل المبلغة اليه .

٢ - قسيمة تثبت أدائه الرسوم المقررة بمواقع ١٠ جنيهات ومصاريف تحليل طبقا للفئات المقررة .

تحال نسخة العينة محل التنظيم المحفوظة بمديرية الزراعة الى جهة تحليل أخرى تابعة للوزارة غير اننى قامت بالتحليل الاول أو أى جهة حكومية أخرى يحددها رئيس الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى فإذا ثبت سلامة العينة ومطابقتها للمواصفات ترد مصروفات التحليل لحقل الى المنظم .

مادة ٢٠ - على المصنع فى حالة عدم مطابقة العينة للمواصفات أن يعيد تصنيع كمية العلف التى تمثلها العينة المرفوضة فى ضوء نتيجة التحليل توصلاً لمطابقة العلف للمواصفات المعتمدة .

مادة ٢١ - يعا العلف المصنع فى عبوات تتناسب فى حجمها ومادتها مع نوع العلف المنتج وطريقة تصنيعه ، ويجب أن تكون العبوات محكمة الخلق بخيط متين يمر بين طرفى الفتحة طردياً وعكسيا بحيث لا يمكن العبث بمحتوياتها ، ويجب أن توضع داخل كل عبوة وأن تثبت خارجها فى نهاية الخيط المقلدة به بطاقة تشمل البيانات الآتية باللغة العربية بخط واضح لا يسهل محوه :

١ - نوع العلف ورقم تاريخ تسجيله .

١ - تاريخ التصنيع .

٣ - الوزن الصافى عند التعبئة .

٤ - مكونات العلف ونسب المركبات الغذائية الأساسية فيه .

بالإضافة الى البيانات الأخرى الخاصة بالمصنع من حيث العلامة التجارية وخلافه .

وفى حالة انتاج العلف سائياً وتداوله صبا فى سيارات نقل العلف المعدة لذلك يحرر محضر تصنيع مدوناً فيه الكمية المصنعة وجميع البيانات الواردة فى البطاقة المذكورة أعلاه .

يحتفظ المصنع بصورة من المحضر وتسلم صورة منه الى المشتري عند استلام كمية الخلف من المصنع .

(الفصل الرابع)

نقل وتداول الأعلاف والاتجار فيها

مادة ٢٢ - لا يجوز نقل أعلاف الماشية من جهة الى أخرى الا بتصريح كتابى يصدر من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه وبنوكه بالمحافظات ، ويبين بالتصريح الكمية المنقولة وتاريخ النقل والجهة المنقول اليها .

وفى جميع الأحوال يتمين الالتزام فى صرف أعلاف الصيران والدواجن بما هو مثبت ببطاقات الصرف الخاصة بكل منها وفقا للنظم المعمول بها فى هذا الصدد .

مادة ٢٣ - يحظر على الماطحن ومضارب الأرز والمعامل وجهيع الجهات المختصة أن تطرح للتداول كميات مواد الخلف الخام انتى تحددها لجنة علف الحيوان من النخالة ورجيع الكون بنوعيه والكسب وغيرها من المواد الأخرى التى تقرر ائلجنة المذكورة ادخالها فى تصنيع الأعلاف .

مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام المواد السابقة يحظر الاتجار فى مواد الأعلاف الخام أو المصنعة أو الاضافات أو المركبات ألا فى محل تجارى معد لذلك مستوف لاشتراطات المحال الصناعية والتجارية ، ويقدم طلب الترخيص بالاتجار الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى مرفقا به المستندات الآتية :

١ - صورة الرخصة الصادرة بادارة محل تجارى .

٢ - صورة رسمية من القيد بالسجل التجارى .

(م ٤٤ - موسوعة مصر ج ١٥)

٣ - البطاقة الضريبية •

٤ - تحديد الحيز المستول عن المتجر •

٥ - ما ينزل على سداد مصاريف معاينة بواقع عشرة جنيهات •

وتتتم معاينة المحل • وفي حالة استيفائه للشروط المشار إليها يصدر الترخيص بقرار من رئيس الإدارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى ، ويتعين اعادة المعاينة سنوياً للتحقق من استمرار صلاحية المتجر لغرض المعد من أجله •

مادة ٢٥ - يجب على ادارة المتجر أن تهمسك الدفاتر الآتية وأن تقدمها للأمورى انضبط القضاءى عند أى طلب :

١ - سجل مخزن يثبت فيه يوميا الكميات الواردة من الأعلاف بمختلف أنواعها وأوزانها والجهة الواردة منها وتاريخ التوريد •

٢ - سجل البيع ويثبت فيه الكميات المباعة وأوزانها من أنواع الأعلاف المختلفة والجهة المباع إليها وأسعار البيع •

٣ - سجل قيد أخذ العينات الفجائية للتفتيش عليها •

ويجب أن تكون هذه السجلات منتظمة ومبارقام مسلسلّة ومختومة بخاتم مديرية الزراعة المختصة •

ويتعين الاحتفاظ بها مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها •

(الفصل الخامس)**الرقابة والتفتيش**

مادة ٢٦ - يجب أن يكون الاعلان عن مواد العلف أو نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفات وشروط تداولها وتسجيلها وتوصيات وزارة الزراعة بشأن استعمالها •

مادة ٢٧ - يستمر الحجر البيطرى في أخذ عينات من المكونات

المستوردة واضلتاتها وذلك من دل رسائلها وأرسالها الى الادارة المركزية سنون الإنتاج لحيوانى • و- يتم الانعراج النهاى عن هذه الرسائل ألا بموجب خطاب معتمد من الادارة المذكورة بعد التاكيد من مطابقتها للمواصفات طبقا لشهادة الجهة المسنوية عن التحليل فى مصر الى ان يتم انشاء ادارة متخصصة فى هذا الشأن ينبع الادارة المركزية نشنون الإنتاج الحيوانى •

مادة ٢٨ - يتعين أن يقرلى المشرف على إنتاج وتصنيع الأعلاف والاتجار فيها معتمد من زراعى نصابى حيث أن هذه الأعمال تعتبر من الأعمال الزراعية التى يقتصر مباشرتها على المهندسين الزراعيين •

مادة ٢٩ - لأمورى الضبط انقضائى دخول محال تجارة العلف ومصناعاته وتخزينه وإيداعه للتفتيش عليها وضبط ما يوجد فيها من المواد اشتبه فى غشها أو فسادها والتحفظ عليها ، ولهم أخذ عينات منها دون مقابل لتتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات وذلك فيها عدا الأمان المخصصة للسكنى •

مادة ٣٠ - يقوم مأمور الضبط انقضائى بأخذ عينات فجائية لتنفيذ على النحر المأمور انصوص عليها فى المادة السابقة على النحو الآتى :

١ - يتم سحب عينات العلف المصنع من مراضع مختلفة من مكان تواجد بطريفة عشوائية على النحر الموضح بالمادة (١٥) ، ويتم خلط العينة على النحر الموضح فى المادة المذكورة وتجزئتها الى ثلاثة أجزاء توضع كل منها فى عبوة مستقلة يحكم غلقها وتختتم بالشمع الأحمر ويختتم بختم أخذ العينة •

وبالنسبة للاضلفات والمركبات والمواد المعدنية وغيرها من السواد الخام المعبأة فى عبوات صغيرة (• كجم فأقل) ، فيتم أخذ ثلاث عبوات

منها بطريقة عشوائية ويتم ختمها بالشمع الأحمر مع ختم أخذ العينة أيضا .

٢ - يقوم أخذ العينة بتحريز محضر يثبت فيه حالة المكان الموجود فيه العلف وطريقة تخزينه أو تشوينه وطريقة أخذ العينة وتاريخ أخذها والبيانات الخاصة بالعينة من واقع التغطية المثبتة على عبوات العلف أو الإضافات ، ويوقع على المحضر منه ومن أخذت منه العينة ، وفي حالة امتناعه عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر .

٣ - تسلم احدى نسخ العينة الى من أخذت منه وتسلم الأخرى الى مديرية الزراعة المختصة والثالثة ترسل الى الادارة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى لارسالها الى المعمل المختص .

مادة ٣١ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لمخالفة أحكام مواد الفصل الخاص بعلف الحيوان .٠٠ يلتزم من تثبت مخالفته لأحكام القانون وهذا القرار بسداد ما يوازى قيمة الدعم عن المواد الخام المنصرفة اليه ، وفي حالة تكرار المخالفة يحرم المخالف فضلا عما تقدم من صرف حصص المواد الخام بالسعر المدعم لمدة شهر .

فاذا عاد لارتكاب المخالفة للمرة الثالثة ألغى الترخيص الصادر اليه بتشغيل المصنع أو المتجر ، ولا يجوز الترخيص له مجددا بالتشغيل الا بعد مرور ستة شهور من تاريخ إلغاء الترخيص ولا يخل هذا بحقوق المضرورين في اقتضاء التعميمات المناسبة من المخالف طبقا للقواعد العامة من القانون .

مادة ٣٢ - ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٤/٦/٦

لكتور / يوسف أمين والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤

في شأن المخصبات الزراعية (١)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون
الزراعة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ « قانوني » بشأن
المخصبات الزراعية .

وعلى معايينة لجنة المخصبات الزراعية .

قرر

مادة ١ - يقصر تداول المخصبات الزراعية على الأنواع المخرجة
بالملاحق رقم (١) المرفق (٢) بعد تسجيلها في وزارة الزراعة ويستثنى
من التسجيل المخصبات الواردة في الجدولين (د ، هـ) من الملاحق المشار اليه .

مادة ٢ - تقدم طلبات التسجيل على الاستمارة المعدة لذلك بوزارة
الزراعة (مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الأراضي والمياه)
مصحوبة بعينة من المخصب المراد تسجيله تكفي التحاليل والاختبارات
البيولوجية والكيميائية .

ويجب سداد مصاريف التحليل بالفئات المقررة بالنسبة لكل عنصر

من العناصر المختلفة الداخلة في تركيب المخصب المطلوب تسجيله والمبينة بالبلد الوارد بالملحق رقم (٣) (١) المرفق .

مادة ٢ - يتم تسجيل المخصب الذى تثبت مطابقته للمواصفات وصلاحيته بيولوجيا بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية بالوزارة ويعطى الطالب شهادة تفيد تسجيل المخصب وذلك بعد أداء رسم تسجيل قدره خمسة جنيهات .

ويسرى التسجيل لمدة خمس سنوات ويجب تجديده - على أن يقدم طالب التجديد قبل نهاية مدة التسجيل بستة أشهر على الأقل .

مادة ٤ - لا يجوز تصنيع أى من المخصبات الزراعية أو تجهيزها لغرض الاتجار بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويحصر طلب الحصول على الترخيص على النموذج المد لذلأ بمزارة الزراعة (مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الأراضى والمياه) على أن تسدد مصاريف معلينة بمواقع عشرين جنهيا مصريا وذلك مع عدم الاخلل بأحكام القوانين والمواثيق والقرارات المعمول بها والموجبة على تراخيص من جهات أخرى .

ويجب أن يرفق بالطلب رسم هندسى معتمد وصورة من الترخيص الصادر إلى الطالب من وزارة الصناعة وصورة البطاقة الضريبية والسجل التجارى والإيصال الدال على سداد مصاريف المعاينة ورسم الترخيص بمواقع خمسة جنيهات .

ويصدر الترخيص بالتصنيع أو التجهيز بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية بالوزارة .

يكون الترخيص بالتصنيع أو التجهيز ششخصيا فلا يجوز التنازل

(١) لم تنشر الملاحق المرفقة اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية وقد تعدل الملحق رقم (١) بقرار وزير الزراعة رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٣/٢ - العدد ٥٢) .

عنه الى الغير حتى في حالة بيع المصنع أو :أجيردويتين تجديد اترخيص كل خمس سنوات بذات الاجراءات المشار اليها ويتقدم طلب التجديد قبل موعد انتهاء الترخيص بستة أشهر على الأقل •

ولا يجوز تداول المخصبات المصنعة أو المجهزة الا بعد تسجيلها وفقا لهذه القرارات وثبوت مطابقة كل تشغيلة للخواصات بموجب شهادة معتمدة تصدر عن وزارة الزراعة بعد أداء مصاريف التظليل المقررة بالجدول المرفق •

ويجب على ادارة المصنع أن تمسك سجلا مرقما ومختوما من وزارة الزراعة يوضح فيه أرقام التشغيلات وتواريخ تصنيفها أو تجهيزها وحركة توزيعها فضلا عن السجل الخاص بالاتجار المنصوص عليه في المادة (٦) ويجب على ادارة المصنع تقديم مدين السجلين عند طلبها والاحتفاظ بهما لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيهما •

مادة ٥ - لا يجوز الاتجار في المخصبات الزراعية الا بعد ان حصول على ترخيص من وزارة الزراعة بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية وفي محل معد لهذا الغرض مسنوف بشروطات المحال المصنعية والتجارية ويقدم طلب الترخيص بالاتجار على النموذج المعد لذلك من معهد بحوث الأراضي والمياه بمركز البحوث الزراعية ويكون مصحوبا بمصاريف معاينة بواقع عشرين جنيها عن كل محل يطلب الترخيص به ويجب أن يرفق الطلب بالسجل التجارى وصورة البطاقة الضريبية وما يدل على ملكيته أو استئجاره لعين الكائن بها المتجر وصورة الترخيص الصادر بإدارته كمثل تجارى •

ويكون الترخيص بالاتجار شخسيا فلا يجوز التنازل عنه للغير حتى في حالة بيع المتجر أو تأجيره •

وتكون مدة الترخيص خمس سنوات ويتعين تجديده بطلب يقدم

قبل انتهاء مدة الترخيص بشهرين على الأقل طبقا للشروط والاجراءات المشار اليها في هذه المادة •

ويجب أن يكون للمتجر مدير مسئول من المهندسين الزراعيين المقيدين بجدول نقابة المهن الزراعية •

مادة ٦ - على كل من رخص له بالاتجار في المخصبات الزراعية أن يمسك سجلا مرقوما ومختوما بخاتم وزارة الزراعة يقيّد فيه حركة التداول ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيه وعلى المرخص له في الاتجار أن يتطّى المشتري فاتورة يمين فيها اسم المخصب ونسبته ونسب مكوناته السماوية وأن يحتفظ بصورة منها وذلك لتتديعها عند الطلب •

مادة ٧ - يجب اخطار الوزارة (مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الأراضي والمياه) كتابة عن كل تغيير يحصل في أى بيان من البيانات الخاصة بترخيص التصنيع أو الاتجار وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغيير ويكون التبليغ بكتاب موصى عليه مصحوبا بالمستندات المؤيدة له على أن يرفق بها أصل الترخيص لاثبات التعديل به والا اعتبر الترخيص لاغيًا •

مادة ٨ - يقصر تداول المخصبات الزراعية المدعمة من الدولة وغيرها من المخصبات التي يصدر بتصديدها قرار من وزير الزراعة على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه وبنوكه بالمحافظات والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من الجهات التي يحددها وزير الزراعة •

مادة ٩ - لا يجوز نقل الأسمدة المدعمة من الدولة وغيرها من الأسمدة المقصور توزيعها على البنك الرئيسى وفروعه من محافظة الى أخرى أو داخل المحافظة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان أو فروعه بالمحافظات ويبين في هذا الترخيص

اسم الجهة أو المخزن المصدر منه واليه المخصب وصفه وكميته
وتاريخ التصدير •

مادة ١٠ - لا يجوز بيع أى مخصب مدرج بالجدول أ ب ج د من الملحق رقم (١) المرفق أو عرضه للتداول إلا في عبوات مغلقة بكيفية تضمن سلامة المخصب والمحافظة على نقاوته وعدم التلاعب في محتوياته كما يجب أن توضح على العبوات البيانات الآتية باللغة العربية بخط واضح لا يسهل محوه :

(أ) اسم المصنع المنتج للمخصب والبلد الوارد منه اذا كان مستوردا •

(ب) الاسم التجارى للمخصب وعلامته التجارية ورقم وتاريخ تسجيله •

(ج) النسبة المئوية للمكونات السمادية مكتوبة بأرقام لا يقل ارتفاعها عن ٥ سم •

(د) الوزن القائم مكتوباً بأرقام لا يقل ارتفاعها عن ١٠ سم •

أما العبوات التى لا يزيد وزنها القائم على ٥ كيلو جرام فيجب كتابة البيانات المتقدمة عليها حون التقييد بالارتفاعات المبينة بالبندين ج د من هذه المادة •

مادة ١١ - لا يجوز الافراج عن المخصبات المستوردة الدرجة بالجدول أ ، ب ، ج ، د ، هـ من الملحق رقم (١) المشار اليه الا بعد أن تثبت نتائج تحليل العينات المأخوذة منها ومطابقتها للمواصفات الواردة بذلك الملحق •

ويجوز للجنة المخصبات الزراعية السماح بتداول مخصبات غير مطابقة تماماً للمواصفات ويشترط صلاحيتها للاستعمال وعلى أن يعدل منها بما يتناسب مع مكوناتها السمادية •

مادة ١٢ - تؤخذ عينات المخصبات الزراعية لتحليلها بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه ويجب إثبات حضوره أو مندوبه أو امتناعه عن الحضور رغم إخطاره في محضر يتضمن البيانات الآتية :

- ١ - اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته •
- ٢ - تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات •
- ٣ - اسم صاحب الشأن أو من ينوب عنه ولقب كل منهما وصناعته ومحل إقامته •
- ٤ - سبب أخذ العينات والكمية التي تمثلها العينة •
- ٥ - عدد العبارات الموجودة وكل بيان آخر يمكن الانتفاع به لتمييز العينات وإثبات حالة المخصبات •

مادة ١٣ - تؤخذ عينات المخصبات الزراعية بالطرق الآتية :

(١) بالنسبة للمخصبات القابلة للتميع :

يستعمل في أخذ العينة مجلس معدنى طوله ٦٠ سم على الأقل بخلاف المقبض وقطره الخارجى ١٧ مم على الأكثر - تفتح العبوة من أحد طرفيها العلويين فقط وتؤخذ العينة بالمجلس من هذا الطرف في الاتجاه الأسفل المقابل له ثم تقفل العبوة بأحكام وتختم ثانية بكيفية ملائمة على أن تتم هذه العملية بسرعة للمحافظة على المخصب من التميع •

وتكرر هذه العملية على عدد معين من العبوات بطريقة عشوائية في حدود النسب المشار إليها في المادة (١٤) وتوضع العينات فوراً في زجاجة كبيرة ذات فتحة واسعة وسدادة زجاجية حيث يخلط بعضها ببعض بـسر الزجاجة وتقلبها وتقتل الزجاجة فوراً عقب ادخال تلك كمية في زجاجة نظيفة جافة وتربط سدادة الزجاجة بالدوبارة بحيث تلف حول عنقها وفوق الزجاجة والبطاقة المصقة بها حسبما هو منصوص عليه في المادة (١٥) من هذا القرار •

وعلى أن تختتم جميعا بالجمع الأحمر على كل من الزجاجاة والبطاقة
كما تختتم الدويارة أيضا فوق السداة ويستعمل في ذلك خاتم آخذ العينة
وخاتم صاحب الشأن .

(ب) بالنسبة للمخيمات غير القابلة للتجميع :

تؤخذ العينة بادخال المئس في العبوة في أربعة جهات غنى الأكثر
ويكرر هذا في العينة في عدد معين من الأكياس في حدود النسب المشار
إليها في المادة (١٥) وتوضع هذه العينات على قطعة من القماش أو الورق
وتخلط بعضها ببعض خلطا جيدا باليد أو بمهوق خشبي أو ممدنى حتى
تصبح متجانسة تماما وتؤخذ من هذا الخليط خمسة أجزاء لا يقل الجزء
منها عن ٢٥٠ جم (مائتى وخمسين جراما) .

ثم يوضح كل جزء من الأجزاء الخمسة في زجاجة وتربط بالدويارة
بنفس الطريقة المينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

(ج) بالنسبة للمخيمات في كومة :

تؤخذ العينات في هذه الحالة بمجس مناسب بادخاله في نواحي
مختلفة من الكومة ثم تخلط بعضها ببعض على قطعة من القماش . وتتبع
فيها نفس الاجراءات المشار إليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

مادة ١٤ - (١) تؤخذ العينات من العبوات بالنسب الآتية :

١ - إذا كان عدد العبوات لا يزيد على خمس عبوات فتؤخذ العينة
منها جميعا .

٢ - إذا كان عدد العبوات يزيد على خمسة ولا يجاوز ٢٠ فتؤخذ
العينة بنسبة ٤٠٪/ منها على ألا يقل العدد عن ٦ عينات .

٣ - إذا كان عدد العبوات يزيد على ٢٠ ولا يجاوز ٦٠ فتؤخذ
العينة بنسبة ١٠٪/ على ألا يقل العدد عن ٨ عينات .

٤ - إذا كان عدد العبوات يزيد على ٦٠ ولا يجاوز ٢٠٠ فتؤخذ
العينة بنسبة ١٠٪/ على ألا يقل العدد عن ١٠ عينات .

٧٠٠ زراعة

- ٥ — اذا كان عدد العبوات يزيد على ٢٠٠ ولا يجاوز ٥٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٥٪ منها على ألا يقل العدد عن ١٥ عينة .
- ٦ — اذا كان عدد العبوات يزيد على ٥٠٠ ولا يجاوز ١٠٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٤٪ منها وعلى أن لا يقل العدد عن ٢٥ عينة .
- ٧ — اذا كان عدد العبوات يزيد على ١٠٠٠ فتؤخذ العينة بنسبة ٣٪ منها وعلى أن لا يقل العدد عن ٤٠ عينة .

(ب) عدد الأجزاء التي تؤخذ من الكوة :

- ١ — ٢٥ جزءا اذا كانت الكمية لا تتجاوز ١ طن .
- ٢ — ٣٠ جزءا اذا كانت الكمية من ١ — ٢ طن .
- ٣ — ٣٥ جزءا اذا كانت الكمية أكثر من ٢ — ٥ طن .
- ٤ — ٤٠ جزءا اذا كانت الكمية أكثر من ٥ — ١٠ طن .
- ٥ — ٤٥ جزءا اذا كانت الكمية أكثر من ١٠ — ٢٥ طن .
- ٦ — ٥٠ جزءا اذا كانت الكمية أكثر من ٢٥ — ٥٠ طن .
- ٧ — ٦٠ جزءا اذا كانت الكمية أكثر من ٥٠ — ١٠٠ طن .
- ٨ — يؤخذ جزءان زيادة عما تقدم من كل عشرة أطنان أو كسر منها اذا تجاوزت الكمية مائة طن .

مادة ١٥ — تلتحق بطاقة لكل زجاجة معدة لأخذ العينات يبين فيها اسم المخصب وتركيبه وتاريخ أخذ العينة والكمية التي تمثلها واسم وتوقيع أخذ العينة وصاحب الشأن أو من ينوب عنه .

ويرسل محضر أخذ العينات وزجاجتان منها الى معامل التحليل المختصة بوزارة الزراعة خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة لاجراء التحاليل على احدها والاحتفاظ بالثانية للرجوع اليها في حالة وجود نزاع وتحفظ الزجاجتان الأخريان لدى صاحب الشأن .

والمتاحة حتى مسافة كيلو مترين ويقصد بالانضمام حد الأراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأحيان .

ولا يسرى هذا النظام على الأراضى التى تستصلح وتستقرع داخل المجتمعات العمرانية الجديدة الا بعد تسليمها الى الحكم المحلى طبقا للمادة ٥٠ من انقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

مادة ٢ - يجرى حصر حيازى شامل كل ثلاث سنوات وتبدأ دورة الحصر الشامل من أول السنة الزراعية التى يحددها قرار من الوزير .

ويلتزم كل مالك لأرض زراعية ولو لم يكن حائزا لها بتقديم بيان بجملته ما يملكه من هذه الأراضى فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من النظام المرفق وذلك على نموذج -٣ زراعة خدمات .

مادة ٣ - يستمر العمل ببطاقات الحيازة الحالية حتى انتهاء سريانها بنهاية دورة الحصر الحيازى الحالية ، وتعتبر بطاقات الحيازة المستخرجة بصفة مؤقتة بمثابة تصريح الخدمات المؤقت المنصوص عليه فى المادة ١٩ من هذا القرار .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار والنظام المرفق به .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحتوي / يوسف والى

٢ - تسلم الى اللجنة العينة المحفوظة بالمعيد رالعينة المقدمة من المتظلم وذلك لفحص الأضخام وتفسير سلامتها واثبات ذلك فى محضر يحرر لهذا الغرض .

٣ - تتبع فى اعادة التحليل ذات الطريقة التى أتبعتم فى التحليل الأول المتظلم منه ويجرى التحليل أولا على العينة المقدمة من المتظلم فاذا اختلفت نتائج هذا التحليل عن تحليل الوزارة يجرى التحليل على العينة المحفوظة لدى الوزارة وتكون نتيجة تحليل هذه العينة نهائية .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها بنتيجة التحليل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامها أنعيته مريضوع النزاع ويكون قرارها نهائيا .

مادة ١٩ - لا تخل نسب التجاوز فى التحليل الكيماوى المنصوص عليها فى الجداول المرفقة بالشروط الخاصة بالمحاسبة على نسب العجز فى المواد الفعالة التى قد تتضمنها العقود أو الاشتراطات الخاصة بعمليات استيراد الأسمدة من الخارج .

مادة ٢٠ - تستثنى من أحكام هذا القرار المخصبات الزراعية التى تستورد لأغراض التجارب انعمية للجامعات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية الرسمية ولا يخل هذا بشرط الحصول على ترخيص سابق بالاستيراد من لجنة المخصبات الزراعية .

وعلى هذه الجهات موافاة لجنة المخصبات انزراعية بتقارير عن نتائج التجارب التى أجرتها على المخصبات المشار اليها .

ويجوز للجنة المخصبات الزراعية الموافقة على استيراد عينات بالكميات التى تصدها لغير الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة ، على أن يتم استخدامها واجراء التجارب عليها بالمزارع الخاصة بتلك الجهات تحت اشراف مركز البحوث الزراعية .

زراعة ٧٠٣

مادة ٢١ - لا يجوز الافراج عن المخصبات المستوردة من الأسمدة العضوية او الملقحات البكتيرية الا بعد التحقق من خلوها من الأمراض والبشريات انضارة بالتربة او بالانسان او الحيوان او النبات وبعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية .

مادة ٢٢ - يجب اعادة تسجيل جميع المخصبات المسجلة حاليا وفقا لأحكام هذا انقرار خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به والا سقط تسجيلها بفوات هذه المدة أو بانتهاء مدة تسجيلها الحالي أيهما أقرب .

ويتعين تجديد جميع تراخيص التصنيع والانجاز وفقا لأحكام هذا القرار خلال مدة سنة من تاريخ العمل به والا اعتبرت الترخيص زائفا بفوات هذه المدة أو بانتهاء مدة الترخيص الحالية أيهما أقرب .

مادة ٢٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ (قاننى) المشار اليه وكل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويضمن به من تاريخ نشره .

تصديرا في ٢١/٦/١٩٨٤

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥.

بإصدار نظام بطاقة الحيابة الزراعية (٢٠١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون المدنى :

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن بطاقة الحيابة الزراعية معدلا بالقرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ :

قرر

مادة ١ - يعمل بنظام بطاقة الحيابة الزراعية المرفق تنفيذا لأحكام قانون الزراعة المشار اليه .

ويسرى هذا النظام على الأراضى الزراعية الواقعة داخل الزمام

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٢/٢٣ - العدد ٤٦ .

(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١٠/٢٠ - العدد ٢٣٦) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :
« تعد بطاقة الحيابة الزراعية ابتداء من السنة الزراعية ١٩٨٨/٨٧ ولمدة ثلاث سنوات نظير أداء مبلغ ٣٠ (ثلاثون) قرشا وتختتم بخاتم شعار الجمهورية وخاتم الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ويثبت بها تاريخ استخراجها » .

والمالحة حتى مسافة كيلو مترين ويقصد بالزمام حد الأرضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الأطنان .

ولا يسرى هذا النظام على الأرضى التى تستصلح وتستقرع داخل المجتمعات العمرانية الجديدة الا بعد تسليمها الى الحكم المحلى طبقا للمادة ٥٠ من قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

مادة ٢ - يجرى حصر حيازى شامل كل ثلاث سنوات وتبدأ دورة الحصر الشامل من أول السنة الزراعية التى يحددها قرار من الوزير .

ويلتزم كل مالك لأرض زراعية ولو لم يكن حائزا لها بتقديم بيان بجملة ما يملكه من هذه الأرضى فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من النظام المرفق وذلك على نموذج - ٣ زراعة خدمات .

مادة ٣ - يستمر العمل ببطاقات الحيازة الحالية حتى انتهاء سريانها بنهاية دورة الحصر الحيازى الحالية ، وتعتبر بطاقات الحيازة المستخرجة بصفة مؤقتة بمثابة تصريح الخدمات المؤقت المنصوص عليه فى المادة ١٩ من هذا القرار .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار والنظام المرفق به .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

نكتور / يوسف والى

نظام بطاقة الحيازة الزراعية

مادة ١ - يقصد بالعبارات الآتية أينما وردت بهذا القرار الحلول المبين قرين كل منها :

- | | |
|--------------------------------|---|
| ١ - الجمعية التعاونية الزراعية | الجمعية التعاونية الزراعية المحلية |
| المختصة | متعددة الأغراض بالقرية |
| ٢ - نموذج (١) زراعة خدمات | بطاقة الحيازة الزراعية • |
| ٣ - سجل (٢) زراعة خدمات | سجل اثبات بيانات الحيازة بالناحية • |
| ٤ - استمارة (٣) زراعة خدمات | اخطار (طلب استخراج بطاقة الحيازة الزراعية) |
| ٥ - استمارة (٤) زراعة خدمات | خاصة بلجمالى بيانات اخطارات (٣) زراعة خدمات |

مادة ٢ - تعد بطاقة الحيازة الزراعية (١) زراعة خدمات) وفقا للنموذج المقدم وترقم صفحاتها وتختتم بخاتم شعار الجمهورية وتقوم مديرية الزراعة بتزقيم بطاقات الحيازة بأرقام مسلسلية قبل تسليمها للجمعيات التعاونية الزراعية ويثبت ذلك فى سجل خاص يعد لهذا الغرض •

مادة ٣ - تصدر بطاقة الحيازة الزراعية وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار لتلتى بيانهم :

- (أ) المالك الذى يزرع أرضه ويستغلها على الذمة •
- (ب) المالك الذى يزرع أرضه بالزراعة •
- (ج) المستأجر بالنقد •
- (د) المستأجر بالزراعة فى حالة الاتفاق مع المالك على اثبات الحيازة باسمه :

ويعتبر مرسى الماشية في حكم حائز الأرض الزراعية .

مادة ٤ - تصدر بطاقة الحيابة باسم الحائز سواء اكان شسخصا طبيعيا أو اعتباريا ويجب أن تتضمن البطاقة أيضا اسم من ينوب قانوناً عن الحائز اذا كان غير كامل الأهلية وكذلك اسم الحارس التقضائى أو الاتفاقى أو السنديك أو المصفى حسب الأحوال ، ولا يجوز أن تصدر البطاقة باسم الوكيل أو بذكر اسمه بها وان كان يجوز التعامل معه بعد التحقق من صفته ولا يجوز بأى حال صرف أكثر من بطاقة حيابة عن ذات المساحة أو في نطاق الجمعية الواحدة وذلك كله مع عدم الاخلل بأحكام المادة ٣٧ من قانون الاصلاح الزراعى .

مادة ٥ - يعتبر مدير الجمعية التعاونية بالناحية هو المشرف الزراعى المختص في تنفيذ نظام بطاقة الحيابة والتقيد بسجلاتها اذا لم تعين مديرية الزراعة المختصة مشرفا زراعيامسئولا عن الحيابة في نطاق الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

مادة ٦ - يجب على كل حائز أو من ينوب عنه قانونا أن يخطر الجمعية التعاونية بجميع البيانات التفصيلية عن حيابته من أرض يزرعها أو يستغلها بأى وجه من الوجوه سواء أكان مالكا أو مستأجرا لها ويعدد وأنواع الماشية التى يحرزها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحيابته وكذلك بأى تغيير يطرأ على هذه الحيابة خلال خمسة عشر يوما ويكون الاخطار عن التغيير الذى يحدث في حيابة الماشية أربع مرات في أول يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام وذلك على استمارة (٣) زراعة خدمات التى تعد وفقا للنموذج المعتمد بهذا القرار ويتم الحصول عليها بدون مقابل وفى حالة عدم توافرها يجوز تقديم الطلب على ورقة عادية تشتمل على ذات البيانات ويحصل الطالب على الايصال الدال على تقديمه الطلب أو الاستمارة موقعا عليه من الموظف المسئول بالجمعية .

مادة ٧ - تقيد الطلبات المقدمة بأرقام مسلسلة حسب تواريخ

ورودها وتعرض أولاً بأول على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٢ من قانون الزراعة المشار اليه والمشكلة من الدفعة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ والصراف بانناحية ودلال المساحة • وعلى هذه اللجنة مراجعته الطلبات المذكورة والتحقق من صحة بياناتها ومطابقتها والتأكد من وأصح اليد والرجوع الى سجل عقود الايجار بالجمعية التعاونية والتحقق من أن الحيازات بطريق الايجار يقابلها عقود مودعة بالجمعية وتكون للجنة المذكورة مسؤولة عن أى اختلاف يظهر بين جملة زمام القرية وجملة الحيازات المستخرج لها بطاقات حيازة • عليها اعادة الاستثمارات أو انطبالات الى الجمعية التعاونية بعد اعتمادها وتوقيعها من جميع أعضاء اللجنة •

مادة ٨ - إذا لم يقدم الحائز البيانات الخاصة بحيازته أو التغييرات الطارئة على مشتتلات حيازته في المواعيد المحددة في هذه انقرار فطلى المشرف الزراعى المختص أن يثبت اسمه في كسوف المتطلعين وتقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) بتقديم البيانات اللازمة عن حيازته بعد اعتمادها منها الى الجمعية التعاونية لقيدها بالسجلات وعلى الجمعية التعاونية اخطار الحائز بذلك •

مادة ٩ - تدون أسماء الحائزين والبيانات الخاصة لكل منهم والمعتمدة من اللجنة المذكورة بالمادة (٦) في الاستمارة (٤) زراعة خفعات أو اجمالي اخطارات الحيازة وتعلق بمكان ظاهر لمدة عشرين يوما وترسل صورة منها لكل من مديرية الزراعة والادارة الزراعية المختصة للحفظ •

مادة ١٠ - لكل ذى شأن أن يطمئن في بيانات الحيازة المودعة بالمنطة بالاستمارة (٤) زراعة خدمات بمقر الجمعية التعاونية طبقاً للمادة السابقة وتفصل في الطمن لجنة تشكل في كل مركز ادارى بقرار من مدير مديرية الزراعة المختص برئاسة مدير الادارة الزراعية بالمركز وعضو ممثل الجمعية التعاونية المركزية متعددة الأغراض بالمحافظة يختاره مجلس

ادارتها وممثل الوحدة المحلية المختصة يختاره رئيسها وممثل بنك التنمية والائتمان الزراعى يختاره رئيس البنك وممثل لمرافقة الضرائب العقارية بالمركز ومندوب المساحة المختص ويرسل الطعن بكتاب موصى عليه الى رئيس لجنة الطعون بمقر الادارة للزراعية بالمركز ويجب أن يرفق به جميع البيانات والمستندات المؤيدة للطعن والايصال الدال على أداء الرسم المقرر ومقداره خمسون قرشا للفدان أو كسوره ويحد أقصى قدره جنيهاً مؤدى الى صراف القرية أو أقرب خزانة حكومية لاضافتها الى حسابات أول وزارة الزراعة •

مادة ١١ - على رئيس لجنة الطعن قييد الطعون التى ترد اليه فى دفتر مخصص لذلك بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها وأن يؤشر أمام كل طعن بنتيجة فحصه وتاريخ صدور قرار اللجنة بشأنه •

مادة ١٢ - تقوم لجنة الطعن ببحث الطعون التى ترد اليها أولاً بأول ولها أو لمن تنبئيه من أعضائها التحقق من صحة البيانات بمختلف الوسائل ولها حق الاطلاع على سجلات الجمعية والمستندات أو الانتقال والمعاينة على الطبيعة اذا لزم الأمر بكامل هيئتها أو بواسطة لجنة منها ولها أن تستدعى أطراف المنازعة ولسماع أقوالهم وطلب ما تراه من بيانات من اللجنة المشكل اليها بالمادة (٦) أو من الجمعية التعاونية المختصة وتخطر لجنة الطعن الجمعية التعاونية المختصة بنتيجة الفصل موعده غايته خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه مع الاحتفاظ بمستندات الطعن للرجوع اليها عند الاقتضاء •

على المشرف الزراعى المختص التأثير بنتيجة الطعن بهامش اخطار الحيازة واستمارة (٤) زراعة خدمات بمجرد وروده •

مادة ١٣ - تعتبر البيانات المتعلقة بالحيازة التى اعتمدت من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٦) بعد انقضاء موعده الطعن فيها أو بعد الفصل فى الطعون المقدمة فيها نهائية وعلى المشرف الزراعى المختص اثباتها فى السجل المنصوص عليه فى المادة التالية :

مادة ١٤ - ينشأ في الجمعية التعاونية الزراعية المختصة سجل لكل قرية لاثبات بيانات الحييزة (سجل «٢» زراعة خدمات) طبقا للنموذج المعتمد وترقم صفحاته برقم مسلسل وتفتح كل صفحة فيه بخاتم شعار الجمهورية وخاتم الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بحيث يكون صالحا لاثبات بيانات الحييزة لمدة ثلاث سنوات متتالية ويتولى القيد به المشرف الزراعى المختص وترقم بذات أرقام مسلسل الاخطارات والطلبات المقدمة وموقع عليه من المشرف الزراعى ورئيس وأعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية ويكرنوا جميعا مسئولين عن صحة القيد والبيانات التى تدرج به .

مادة ١٥ - تسرى بطاقة الحييزة الزراعية حتى نهاية دورة الحصر الحييى الشامل التى تصدر فى ظلها ويجب أن تتخذ اجراءات استصدار بطاقة حييزة جديدة وفقا لأحكام هذا القرار قبل المواعيد المشار اليها بشهرين على الأقل ، وعلى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة الاحتفاظ بجميع الأوراق والمستندات والسجلات الخاصة بالحييزة الزراعية طوال مدة دورة الحصر الحييى ثم ينقل سجل «٢» زراعة خدمات الى الادارة الزراعية بالمركز المختص لحفظه بصفة نهائية .

مادة ١٦ - على الحائز الاحتفاظ بالطاقة الزراعية طوال مدة صلاحيتها وتقديمها للجهات المختصة عند طلبها وتعتبر المستند الرسمى لسرف مستلزمات الانتاج والسلف العينية والنقدية ويقيدها بها جميع البيانات المتعلقة بمعاملات الحائز وفى حالة فقد أو تلف البطاقة يتعين على الحائز استئراج بطاقة أخرى بذات الرقم من الجمعية التعاونية الزراعية مقابل رسم قدره عشرة قروش يؤدى الى صرف القرية أو أقرب خزينة حكومية لحساب أول وزارة الزراعة ويدون على البطاقة المستخرجة فى هذه الحالة عبارة « بدل فاقد أو تالف » هذا علاوة على تحصيل ثمن البطاقة المقرور .

مادة ١٧ - يحظر على الحائز اجراء أى تعديل أو كسط أو محو أو

تغيير بأى صورة من الصور فى البيانات الواردة فى بطاقة الحيازة الزراعية وفى حالة حدوث ذلك يبطل العمل بها ويحرم صاحبها من صرف مستلزمات الانتاج مع عدم الاخلال بالاجراءات القانونية الواجب اتخاذها ضد مرتكب المخالفة .

مادة ١٨ - يكون نقل الحيازة فى الحالات التالية :

١ - بموجب اتفاق كتابى موقع عليه من الطرفين مع اقرار الحائز بتسليمه جميع الديون المستحقة على الأرض محل التنازل عن الحيازة لأية جهة كانت بشرط أن يكون هذا الاتفاق مصدقا على التوقيعات فيه من الشهر العقارى أو من رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المفتتحة وعضوين من أعضائها وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بعدم جواز التنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن الا فى الأحوال المقررة قانونا .

ويحتد فى هذا الصدد بالاتفاق الوارد فى عقود البيع أو القسمة العرفية (الابتدائية) متى كان مصدقا على التوقعات فيها على الوجه المتقدم .

٢ - بموجب حكم قضائى نهائى فى مسألة حيازة تم تنفيذه قانونا لصالح طالب النقل .

٣ - بموجب عقد مسجل ناقل للملكية ، لم يحتفظ فيه البائع بالحيازة بصفته مستأجرا أو صاحب حق انتفاع .

ويشترط لنقل الحيازة فى الحالات السابقة ألا يكون قد صحر من طالب النقل تصرف ثابت التاريخ أو عقد إيجار مودع عن ذات المساحة الى الغير متى كان هذا التصرف أو العقد لاحقا فى صدوره على تاريخ التصديق على الاتفاق أو صدور الحكم النهائى أو تسجيل العقد الذى يطلب نقل الحيازة بمقتضاه .

كما يشترط لنقل الحيازة في الحالتين المنصوص عليهما في البندين ٣٤١ أن يقدم طلب النقل قبل مضي سنة من تاريخ التصديق على الاتفاق أو تسجيل العقد وإذا لم يقدم طلب نقل الحيازة في الحالتين المشار اليهما خلال الأجل سالف الذكر ولم يكن قد صدر من طالب النقل عقد إيجار لاحق مودع بالجمعية على الوجه المتقدم فلا يتم نقل الحيازة اليه الا بموجب اقرار جديد من الحائز واضح اليد أو حكم قضائي ما لم يكن الطالب وانصما يده فعلا ، وأتى أن يتم ذلك يوقف التعامل ببطاقة الحيازة الخاصة بالسلحة المطلوب نقلها ويصدر تصريح خدمات مؤقت باسم واضح اليد يصرف بمقتضاء مستلزمات الانتاج اليه بالنقد .

وفاة الحائز :

(أ) في حالة وفاة المالك الحائز :

تنقل الحيازة الى أسماء جميع ورثة المالك مشاعا فيما بينهم بموجب اعلام وراثه شرعى - ولا تنتقل حيازة المساحة الموروثة كلها أو أى قدر مفرز ومحدد منها الى اسم وارث معين الا بموافقة باقى الورثة على اختصاصه بهذه المساحة - على أن يكون مصدقا على توقيعاتهم فى الحالتين على الوجه المتقدم .

(ب) فى حالة وفاة المستأجر :

تنقل الحيازة الى ورثته جميعا اذا كان منهم من يتخذ الزراعة حرفة أساسية له ولا يجوز نقل الحيازة الى اسم أحدهم ولو كان هو الذى يعمل بالزراعة الا بموافقة باقى الورثة على الوجه المتقدم ويحظر تجزئة الحيازة على ورثة المستأجر ولو اتفقوا جميعا على ذلك .

ويجب فى جميع الأحوال أن يؤشر بنقل الحيازة فى سجل «٢» زراعة خدمات وأن يوقع عليه من المشرف الزراعى المختص ومن جميع أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية المختصة .

ولا يجوز في غير الحالات السابقة المساس ببطاقات الحيازة الصادرة
للحائزين إذا حدث نزاع على الحيازة بينه وبين الغير .

مادة ١٩ - يستخرم تصريح خدمات زراعية مؤقتة (١) يتم بموجبه
مصرف مستلزمات الانتاج بالنقد وفقا للشروط والضوابط وفي المواعيد
التي تصدر بها قرارات من الجهات المختصة وذلك للفئات وفي الحالات
الآتية :

١ - من يضع يده بصفة هادئة مستقرة على أرض غير مملوكة للدولة
دون وجود سند ملكية أو ايجار طبقا للقانون إذا لم يكن قد صدر عنها
بطاقة حيازة لشخص معين .

٢ - للحائز الفعلى لأرض متنازع على حيازتها إذا صحر له حكم
قضائى غير نهائى طبقا لأحكام القانون وفي هذه الحالة يوقف العمل
ببطاقة الحيازة الصادرة عن ذات المساحة للغير .

٣ - إذا اختلف ورثة الحائز المتوفى مالكا كان أو مستأجرا حول
تحديد شخص من يتولى الادارة منهم يصرف التصريح المذكور لمواضع
الييد الفعلى منهم ويوقف العمل ببطاقة الحيازة للمورث ويسرى ذلك
على المالك على الشيوع .

ويجب أن ينشأ سجل خاص يدون به بيانات تصاريح الخدمات
المستخرجة .

مادة ٢٠ - يجوز للأشخاص الذين لهم حيازات متصلة تتبع أكثر
من جهمية تعاونية بزمام قريتين أو زمام أكثر من مركز أو قرية بمحافظة

(١) صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٦
بتصريح الخدمات الزراعية المؤقتة (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٨٦ -
العدد ٨٩) .

واحدة أن يطلبوا تجميع الخدمات الزراعية الخاصة بهذه الزراعات بجمعية واحدة وذلك متى كان الضم موفيا لجميع الترتيبات قبل الجمعيات والبنوك المتعامل معها في الجهات التي توجد بها حيازته باتباع الاجراءات الآتية :

١ - يقدم الطلب من أصل وصورة الى المشرف الزراعي بالجمعية المطلوب النقل منها .

٢ - يبحث الطلب بالجمعية فإذا تبين استيفاء الطالب للشروط تخطر الجمعية المطلوب النقل اليها بصورة طلب النقل .

٣ - يقوم المشرف الزراعي بالجمعية المطلوب النقل اليها في حالة موافقتها على طلب اخطار الجمعية المطلوب النقل منها بذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الطلب اليه لاييقاف التعامل مع الطالب اعتبارا من أول السنة الزراعية التالية :

٤ - يتولى المشرف الزراعي بالجهة المنقول منها التأثير بنقل الخدمات ووقف تعاملها مع الطالب على كل من البطاقة والسجل واخطار بنوك القرى المتعاملة مع الطالب بذلك .

٥ - على الجمعية المنقول خدمات الحيازة اليها مسك سجل خاص بتقيد به البطاقات المنقولة اليها ويتم التعامل مع الحائز بموجب ذات بطاقات الحيازة المنقول خدماتها .

وفي جميع الأحوال يجب أن تستخدم الطلبات بضم الخدمات قبل بدء السنة الزراعية بشهرين على الأقل ولا يترتب على الضم في هذه الأحوال زراعة صنف تقاوى مخالف للأصناف المصرح بزراعتها قانونا في المراكز المضمومة منه الحيازات الا في حالة اذا كانت الحيازات بالملك ولا يوجد

بينها فواصل طبيعية فيجوز للحائز زراعة صنف التلاوى بالمركز المضمومة
اليه خدمات حيازاته •

ولا يجوز ضم خدمات حيازة الأرض الزراعية الى خدمات حيازة
الماشية وانما يجوز العكس ولا يخل ذلك بالأوضاع القائمة حاليا في
الحيازات التى تم ضمها •

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ « قانوني »

بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها (١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي .

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ بتمديد بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بتمديد بعض أحكام القرارين الوزاريين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بتمديد بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها .

وبناء على ما عرضه علينا السيد رئيس الإدارة المركزية لشؤون البساتين والخضر .

تقرر :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص بانشاء مشاتل تجارى أو خاص أو بفتح محل لبيع شتلات الفاكهة الى الادارة العامة لبساتين الفاكهة

بوزارة الزراعة عن طريق مديرية الزراعة الواقع في دائرتها المساحة المطلوب لترخيص لها وذلك قبل غرس المشتل بمدة تسعين يوما على الأقل حتى يمكن معاينة الأرض لمعرفة صلاحيتها من عدمه ولتحديد المساحة المصرح بها للزراعة في ضوء الغرض من انشائه .

مادة ٢ - (الفقرة الأولى)محللة بقرار وزير الزراعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ (أ) بالنسبة للمشتل التجاري :

يجب ألا تقل مساحة المشتل التجاري المعد لتربية نباتات الفاكهة عن ربع فدان على قطعة واحدة وذلك من وقت الزراعة حتى تصفية المشتل ويجب زراعة هذه المساحة بمغروسات الفاكهة ذات العروة الواحدة وينتهي ترخيص هذا المشتل بانتهاء دورة المغروسات به - وفي حالة اكنار المانجو في قصارى - يجب ألا تقل عدد الشتلات عن ألف شتلة في هذه المساحة منزرة في قصارى نمرة ٢٠ أو أكياس مادة بلاستيك من ذات الحجم .

(ب) بالنسبة للمشتل الخاص :

١ - لا يجوز أن تزيد مساحة المشتل الخاص عن ثلاثة قراريط على قطعة واحدة وأن يكون ملحقا بحديقة فاكهة من نفس نوع المشتل لا تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة على أن تنتخب بها أشجار أمهات تختار بمعرفة الجهات المختصة بوزارة الزراعة كمصدر لعيون وأقلام الطعم لتطعيم الشتلات . وفي حالة عدم وجود أشجار أمهات على صاحب المشتل تحديد مصدر الطعم والصنف وتاريخ الحصول عليها .

٢ - يجب أن يكون لدى صاحب المشتل الخاص مساحة من الأرض صالحة لاستقبال المنتظر للزراعة بها بفرض التوسع أو الترقيع في الحديقة التي لديه .

٣ - لا يجوز الترخيص للشخص الواحد بلانشاء أكثر من مشتل خاص ، كما لا يجوز أن تباع منه أية شتلات للغير .

(ج) بالنسبة لحل بيع شتلات الفاكهة •

يعتبر محلا لبيع شتلات الفاكهة كل مكان مخصص لهذا الغرض سواء كان ببناء أو أرض مسورة متى كان لها بلب خاص •

مادة ٣ - يجب زراعة شتلات الأصول بالمشتل من الأنواع المصرح بكتارها قانونا ويمكن الحصول عليها من مصادر معروفة وموثوق بها بحيث تكون خالية من الأمراض والآفات •

مادة ٤ - (١) يحظر اكثار شتلات البرتقال الفرجلي المعروف بالبرتقال الأشمونى •

٢ - يجوز اكثار شتلات الليمون المالح المعروف بالأمريكانى عديم الأسواك بشرط ضرورة التطعيم بعيون طعم مأخوذة من أمهات عالية الاكثار •

٣ - لا يجوز اكثار أصناف المانجو بالبذور فى المشاتل العامة الا بغرض التطعيم عليها كأصول ويستثنى من ذلك الجهات الحكومية بشرط أن يكون الاكثار من البذور عديمة الأجنة •

٤ - لا يجوز اكثار الفرنج من البذور أو العقلة أو استعمال كامل للتطعيم عليه ، كما لا يجوز استعمال السفرجل كامل لتطعيم الكمثرى الليكونت الا اذا كان ذلك لأغراض علمية وبمعرفة الجهات المختصة ، كما لا يجوز استعمال الليمون المالح كامل للتطعيم عليه الا اذا كان ذلك لأغراض علمية وبمعرفة الجهات المختصة •

مادة ٥ - (ملغاة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) •

مادة ٦ - (ملغاة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) •

مادة ٧ - يجب على صاحب المشتل تحديد مصادر عيون وأقلام الطعم التي يشترط أن تكون من أمهات مسجلة لدى وزارة الزراعة ، كما يجب أن يقوم بزراعة أمهات بالمشتل خالية من الأمراض والآفات فور حصوله على الترخيص الخاص بإنشائه .

مادة ٨ - يلتزم كل صاحب حديقة نديه أشجار منتجة ومسجلة لدى وزارة الزراعة لأخذ عيون وأقلام طعم وقسائل نخيل منها بفتح سجل يوضح فيه اسم صاحب المشتل المشتري منه لمعجون وأقلام الطعم أو مسائل النخيل وعددها وتاريخ بيعها وموقعها وأرقام الأشجار التي أخذت منها .

مادة ٩ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) (ا) يلغى ترخيص المشتل الخاص بعد انتهاء الغرض الذي أنشئ من أجله .

(ب) يعتبر الترخيص بإنشاء المشتل التجاري أو محل نباتات الفاكهة منتجيا في حالة عدم زراعة المشتل أو انتهاء دورة المعروسات بالمشتل أو عدم استغلال المحل ويجب على جهاز البساتين بالمحافظات متابعة ذلك ، وسحب تلك التراخيص واعادتها الى الادارة انعاما للفاكهة بالديوان العام خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ الالغاء أو عدم الاستغلال وانتهاء الدورة .

مادة ١٠ - يجب أن يكون طلب الترخيص بإنشاء المشتل التجاري مصحوبا برسم قدره خمسون جنيها عن كل فدان أو كسوره ومائة جنيه بالنسبة لترخيص محل بيع شتلات الفاكهة تسدد بشيك أو حوالة بريديّة لحساب الادارة العامة لبساتين الفاكهة (حسابات ثالث وزارة الزراعة) .

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٦) على طالب الترخيص بإنشاء مشتل تجارى - ومحل بيع شتلات الفاكهة يوضح في طلبه البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب المشتل أو المحل ولقبه ومحل اقامته وجنسيته .
 (ب) اسم المدير المسئول عن ادارة المشتل انتجارى او محل بيع
 شتلات الفاكهة .

(ج) الجهة التى تقع بها أرض المشتل المراد زراعته أو المحل
 ومساحته وحدوده واسم الحوض الكائن به أرض المشتل والانواع المطلوب
 غرسها وموسم الزراعة .

ويجب أن يكون طلب الترخيص مرفقا بالمستندات الآتية :

١ - رسم كروكى للمشتل أو المحل يبين فيه مساحته وحدوده وأبعاده
 وموقع عليه من صاحب المشتل أو المحل أو المدير المسئول .

٢ - أربع صور فوتوغرافية حديثة مقاس ٤ × ٦ لصاحب المشتل
 أو المدير المسئول .

٣ - موافقة المالك على زراعة أرض المشتل فى حالة الإيجار - وفى
 حالة انشاء مشتل تجارى أو محل بيع على أراضى وضع يد ويشترط
 موافقة ادارة أملاك الدولة .

٤ - صورة من السجل التجارى والبطاقة الضريبية بالنسبة لتراخيص
 مصلات بيع نباتات الفاكهة .

٥ - أما فيما يتعلق بالمشتل الخاص - فيتقدم طالب الترخيص ببيانات
 الجهة والموقع ومساحة المشتل وحدود الأرض واسم الحوض ونوع
 المغروسات المطلوب زراعتها وموسم الزراعة - ومصدر وعيونه وأقسام
 الطعم التى سيتم التطعيم بها - وصورة من بطاقة الحيازة ورسم كروكى
 بالمساحة المراد زراعتها مشتل .

مادة ١٢ - تخضع المنشآت للمرور الدورى لجهاز البساتين على
 المستوى المركزى لاعطاء الارشادات الفنية من النواحي البستانية والحشرية
 والمرضية ومتابعة تنفيذ مواد القانون والقرارات الوزارية المنفذة له .

مادة ١٣ - تعالج المسائل اجباريا بالوسائل والمبيدات التي توصى بها وزارة الزراعة سنويا لمقاومة الآفات الحشرية والمرضية التي تحددها الوزارة للعلاج تحت اشراف جهاز مكلفحة الآفات بالمحافظة المختصة .

مادة ١٤ - يجب اعتماد الشتلات قبل النقل بمعرفة جهاز الرقابة على المسائل لتقرير مدى صلاحيتها للزراعة في المكان المستديم أو للتصدير واعطاء صاحب المشتل شهادة بذلك مقابل دفع مبلغ خمسة وعشرون جنيها عن كل فدان أو كسوره تسدد بشيك أو بحواله بريديه لحساب الإدارة العامة لبساتين الفاكهة (حسابات ثالث وزارة الزراعة) .

مادة ١٥ - يجب الحصول على تصريح نقل شتلات الفاكهة سواء من المشتل أو محلات البيع وذلك من مديرية الزراعة الواقع في دائرتها المشتل بشرط تقديم الشهادة الصادرة من جهات الرقابة على المسائل بصلاحيتها للتداول التجارى ، ويوضح بالتصريح عدد الشتلات ونوعها وصفها والمكان المصدر والجهة المرسله اليها وموعد النقل ووسيلته ورقم المستديم أو تصديرها للخارج إلا إذا توافرت فيها المواصفات الفنية السيارة التي سيتم النقل بواسطتها .

مادة ١٦ - لا تعتبر شتلات الفاكهة صالحة للبيع لزراعتها في المكان المستديم أو تصديرها للخارج الا اذا توافرت فيها المواصفات الفنية حسب كل نوع وصنف على حدة كما يلى :

(١) فيما يختص بشتلات الفاكهة المستديمة الخضرة ما عدا المانجو :

١ - أن تكون الشتلات ذات ساق واحدة فقط خارجة من نقطة التطعيم - وأن تكون ذات تفريع مناسب - بحيث لا يقل عدد الأفرع الجانبية عن فرعين غير خارجين من نقطة واحدة .

٢ - بالنسبة للشتلات المطومة - يجب ألا يقل ارتفاع الطعم عن

٢٥ سم من سطح الأرض ولا يقل بدء التفريع في الشتلات المطومة

(م ٤٦ - موسوعة مصر ج ١٥)

والبدرية عن ٥٠ سم من سطح الأرض ولا يقل ارتفاع الشتلة عن ٧٥ سم من الأرض — أما بالنسبة للشتلات الناتجة من العقل يجب ألا يقل ارتفاعها عن ٦٠ سم من سطح الأرض •

٣ — ألا يزيد عمر الشتلة عن سنتين ونصف من تاريخ التطعيم في حالة الشتلات الملمعة ولا يزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ التفريد في حالة الشتلات البخرية ومن تاريخ زراعة العقل في حالة النباتات التي تنتكثر بالعقلة •

٤ — ألا يقل قطر الصلابة عن ٢٥ سم وارتفاعها عن ٣٠ سم وأن تكون خالية من النجيل والطفاء ، وفي حالة بيع الشتلات بالقصاري يجب ألا يقل حجم القصرة عن الحجم المعروف بنمرة ٢٠ أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم •

٥ — يجب أن تكون عيون الطعم المستخدمة لانتاج الشتلات مأخوذة من أمهات مسجلة خالية من الإصابة بالأمراض •

٦ — يجب أن تكون الموالح خالية من أمراض قوباء الموالح ومرض موت البادرات والتدهور البطيء النيماتودي ، ويجب أن تكون شتلات الزيتون خالية من مرض تعقد الأفرع البكتيري والتدرن التاجي •

(ب) فيما يختص بشتلات المانجو :

١ — أن تكون في قصاري من الحجم المعروف بنمرة (٢٠) على الأقل أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم ويجوز بيعها بالصلابة التي لا يقل قطرها عن ٣٠ سم وارتفاعها عن ٤٠ سم مع ضرورة تغليم النموات الحديثة — كما يجوز بيعها ماشا في الأراضي الرملية وفي هذه الحالة يجب إزالة أنصال جميع أوراقها وكذلك جميع نمو النباتات وتقليم الجذور المشمة وترويب المجموع الجذري جيدا •

زراعة ٧٢٣

٢ - لا تقل المسافة بين سطح التربة وبدء التطعيم عن ٢٥ سم ولا يقل ارتفاع الشتلات عن ٦٠ سم في حالة التطعيم باللصق أو ٥٠ سم في حالة التطعيم بالقلم .

٣ - ألا يزيد عمر الشتلات المطعمة (لصق أو عين أو قلم) على أربع سنوات من تاريخ زراعة البذرة .

٤ - يجب أن تكون الشتلات خالية من الإصابة بظاهرة التكتل (التشوه) والحشرات الناقبة الماصة وغيرها من الحشرات والأمراض .

(ج) فيما يختص بشتلات الحاويات المطعمة والبذرية :

١ - ألا يقل ارتفاع الشتلات المطعمة عن ٧٥ سم فوق الطعم وعن ٦٠ سم عن سطح الأرض في حالة الشتلات التي تتكاثر بالعقلة وعن ٧٥ سم في الشتلات البذرية وألا يقل سمك الساق عن ٣ سم في جميع الأحوال .

٢ - ألا يزيد عمر الشتلات عن سنتين ونصف من تاريخ تطعيمها أو زراعة البذرة بالمشتل .

٣ - أن تكون الشتلات ذات مجموع جذرى مناسب لا يقل عن ٢٠ سم وأن تكون به جذيرات ثانوية .

٤ - في حالة بيع الشتلات بالقصارى يجب ألا يقل حجم القصيرة عن الحجم المعروف بنمرة ١٥ أو أياسى بلاستيك من نفس الحجم .

٥ - يجب أن تكون الشتلات خالية من الإصابة بأمراض التدرن الناتجى وتعقد الجذور النيماتودي أو الفيروسات التي تسبب الاصفرار (تجعد وتبرقش الأوراق) مع ضرورة تطهير الشتلات بعد التقليم للوقاية من هذه الأمراض طبقا لتوصيات الوزارة وفي حالة إصابة الشتلات بالتدرن الناتجى أو تعقد الجذور النيماتودي أو كليهما تعدم الشتلات المصابة ويحظر إعادة زراعة المشتل بهذه الأصناف لمدة خمس سنوات على

الأكل إذا كانت نسبة الإصابة تزيد عن ١٠٪ ، وفي حالة زيادة الإصابة عن ٢٠٪ بنفس هذه الأمراض يلغى ترخيص المشتل وتعدم الشتلات .

(د) فيما يختص بشتلات العنب :

١ - أن يكون الفرع المربى من العقلة ناضجا متخشا ولا يقل طوله عن ٣٠ سم بخلاف العقلة الأصلية .

٢ - أن تكون ذات مجموع جذرى قوى غزير النمو يكون طوله ١٥ سم على الأقل .

٣ - ألا يقل عمر الشتلات عن سنة واحدة ولا يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ زراعة العقلة بالمشتل .

٤ - في حالة بيع الشتلات بالقصارى ، يجب ألا يقل حجم القصيرة عن الحجم المعروف بنمرة (١٥) أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم .

٥ - خلوها من البق الدقيقى والإصابة بالأمراض الفيروسية ونيما تودا :
تعقد الجذور وغيرها من الحشرات والأمراض .

(هـ) فيما يختص بشتلات الموز :

١ - ألا يقل طول الساق عن ٨٠ سم في الأصناف قصيرة الساق الكاذبة مثل الموز الهندى وعن ١٢٠ سم في الأصناف طويلة الساق الكاذبة مثل الموز المغربى وذلك ابتداء من الفلقاسة حتى نقطة تفرع الورقة - على أن تكون الساق الكاذبة مخروطية الشكل مستدق محيطها بانتظام من الفلقاسة حتى القمة .

٢ - ألا يزيد عمر الفسيلة عن سنة واحدة وأن تكون سليمة خالية من الإصابة بالنيما تودا والأمراض الفيروسية وخاصة تورد القمة والتبرقش .

٣ - في حالة بيع الفسائل بالقصارى ، يجب ألا يقل حجم القصيرة عن الحجم المعروف بنمرة (٢٥) أو أكياس بلاستيك من نفس الحجم .

(و) فيما يختص بفصل النخيل :

١ - حالة الفسائل المأخوذة من حول الأم للزراعة في المكان المستديم :

(١) ألا يقل وزن الفسيلة عن ١٥ كجم ولا يقل أكبر محيط لها عن ٦٠ سم ولا يقل ارتفاع الساق الخشبية من قاعدة الفسيلة الى أول الليف عن ٢٠ سم .

(ب) أن يكون فصل الفسيلة عن أمها عند السلعة (وهي منطقة اتصال الفسيلة بالأم منتظما وأملسا - على الا تمس التومة في الفسيلة برضوض أو جروح وأن تكون الفسيلة وافرة الجذور مع تطهير مكان الفصل بمادة مطهرة .

(ج) أن يكون جريد الفسيلة أخضر اللون ، لا يقل طوله عن ٣٠ سم ولا يزيد عن ٥٠ سم بعد قرطه وأن تكون الأوراق الداخلية الحديثة (القلب) حية وبحالة جيدة .

(د) يحظر بيع النباتات النامية على ساق النخلة فوق سطح الأرض (الطواعين) .

(هـ) أن تكون الفسائل خالية من مرض العفن البلودي والحشرات القشرية والحفارات .

٢ - في حالة فسائل بنت الجورة المأخوذة من المشتل للزراعة في المكان المستديم :

(١) ألا يقل محيط الساق عن ٩٠ سم عند أكبر أجزاء الفسيلة سمكا ولا يقل ارتفاع الساق المتخشبة من قاعدة الفسيلة الى أول الليف عن ٧٠ سم .

(ب) ألا يقل مدة بقائها في المشتل عن ثلاث سنوات من تاريخ زراعتها بالمشتل .

(ج) أن يكون جريد الفسيلة أخضر اللون وأن تكون الأوراق الداخلية الحديثة (القلب) حية وبحالة جيدة وأن تكون الفسيلة وافرة الجذور .

(د) أن تكون الفسائل خالية من مرض العفن البلودي والحشرات القشرية والحفارات .

(هـ) يقتصر إكثار النخيل في المسائل على الفسائل من حول الأم وبنات الجورة .

مادة ١٧ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ (٦ مارس سنة ١٩٨٥) .

د . يوسف والي

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ (قانونى)

بشان استخدام بدائل الطوب المصنع من أتربة التجريف

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة .
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون
الزراعة رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الجهاز
التنفيدى لمشروعات تحسين الأراضي ؛

قـرـر :

مادة ١ - على أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة
قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الراغبين فى
توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف
الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز
التنفيدى لمشروعات تحسين الأراضي) .

مادة ٢ - يقدم الطلب الى الهيئة المشار اليها موضحا به اسم
الطالب وصفته وعنوانه وتحديد مكلن المصنع أو القمينة ويرفق بالطلب
الأوراق الآتية :

- (أ) شهادة اثبات الملكية للأراضى مع توضيح المساحة .
- (ب) خريطة مساحية للأرض موقع عليها من مهندس نقابى .
- (ج) دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (تؤخذ عناصرها مجانا
من وزارة الزراعة) .

(د) رسم كروكي وهندسى للمصنع .

وبالنسبة للأراضي المستأجرة والمقامة عليها مصانع طوب أحمر ترفق موافقة المالك .

مادة ٣ - تتولى الهيئة فحص ما يقدم اليها من طلبات ولها في سبيل ذلك تشكيل اللجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز إقامة أى مصنع طوب من أى نوع بالأراضي الزراعية ويراعى عند الترخيص بتطوير المصانع القائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ألا تزيد المساحة المرخص بها لهذا الغرض على ٦٠٠٠ متر أو المساحة الأصلية للمصنع أيهما أقل ويجوز التجاوز الى مساحة ٨٠٠٠ متر اذا كانت مساحة الأرض المقام عليها المصنع أصلا تسمح بذلك وفي حالة اشتراك مصنعين في مدخنة واحدة يعتبر كل مصنع وحدة قائمة بذاتها بشرط ألا يصرح بإضافة أية أراض جديدة لأراضى المصنعين القائمة قبل الترخيص بتطويرهما .

مادة ٥ - يسلم الطالب الترخيص اللازم خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ - تتولى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة لزراعة المساحة الزائدة عن المساحة المرخص بها على نفقة طالب الترخيص .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقاتلح المصرية .

صدر في ١٠/٣/١٩٨٥ .

دكتور / يوسف والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥ « قانونى »

بشأن مبيدات الآفات الزراعية (١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن مبيدات الآفات الزراعية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية ؛

وبناء على ما عرضه علينا السيد المهندس / رئيس الادارة المركزية لنئون مكافحة الآفات .

قـــــرر :

مادة ١ — يحظر استيراد أو تداول أى صنف من أصناف مبيدات الآفات الزراعية الا بعد موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية وتسجيلها بسجلات وزارة الزراعة .

مادة ٢ — لا يجوز تسجيل أى مبيد من مبيدات الآفات الزراعية بالسجلات المشار اليها فى المادة السابقة الا بعد اجراء التجارب عليها بمعرفة وزارة الزراعة من خلال المحطات ومراكز البحوث التى تحددها مقابل رسم قدره خمسة جنيهات يؤدبها صاحب الشأن مصحوبا بطلب الى اللجنة الدائمة لتوصيلت مكافحة الآفات على النموذج المعد لذلك والمرافق لهذا القرار (٢) على أن يجرى تطبيق مستحضرات المبيدات

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٨/٥ - العدد ١٧٩ .

(٢) لم تنشر النماذج المرفقة اكتفاء بنشرها فى الوقائع المصرية .

بقسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات لتقدير مدى مطابقة المبيد للمواصفات الكيماوية والطبيعية وأن تتقدم الشركة المنتجة بشهادة ضمان بعدم تدهور المبيد تحت ظروف البيئة المصرية لمدة عام على الأقل وعلى صاحب الشأن أن يقدم دون مقابل عينات من المبيد بالصورة الفنية والمجهزة بالكميات التى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات اللازمة لاجراء التجارب والاختبارات وأن تكون مصحوبة بثلاثين نسخة من النشرات الفنية للمبيد .

ويخطر صاحب الشأن بنتيجة التجارب فى مدة لا تزيد عن موسمين زراعيين للمحصول أو الآفة التى يجرى عليها التجارب فإذا ثبت من التجارب نجاح المبيد بعد ثلاثة مواسم زراعية متتالية وطبقا للقواعد التى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية واللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات يتم اتخاذ اجراءات تسجيل المبيد .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦) بعد استيفاء كل الدراسات والبيانات الخاصة بالمبيد المراد تسجيله والتى تحددها لجنة مبيدات الآفات الزراعية على صاحب الشأن الذى يرغب فى تسجيل أى مبيد بالسجلات المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القرار أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا برسم قدره عشرة جنيهات مرفقا بأنموذج البطاقة (النشرة الفنية التى ستلصق على العبوات) المعدة لذلك والتى يمكن الحصول عليها من لجنة مبيدات الآفات الزراعية والتى باعتمادها يعتبر المبيد مسجلا .

وتسرى بطاقة التسجيل لمدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل :
وعلى من يرغب فى تجديد التسجيل أن يتقدم بطلب التجديد مصحوبا برسم قدره عشرة جنيهات وتقوم اللجنة المذكورة بتحديد نوعية البطاقة اللازمة لكل صنف من أصناف المبيدات .

مادة ٤ - يقصر استيراد أصناف مبيدات الآفات الزراعية المسجلة

والموصى باستخدامها على شركات القطاع العلم • ويجوز لكل من القطاعين العلم والخاص استيراد أصناف من مبيدات آفات المحاصيل البستانية والخضر ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية ومبيدات الحشائش بشرط أن تكون مسجلة وموصى بها •

مادة ٥ - يجوز للهيئات العلمية والشركات التي تحددها وزارة الزراعة استيراد مبيدات الآفات الزراعية من غير المسجلة بالسجلات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بكميات لا تزيد عما هو ضروري لأغراض التجارب على أن تقدم طلبات الإفراج عنها من الدوائر الجمركية إلى اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات وعلى أن تقوم الهيئات المشار إليها بإجراء التجارب بمعرفة جهازها الفني تحت مسؤوليتها مع وجوب إخطار الوزارة بنتائج تلك التجارب والتي تعتبر غير ملزمة لها في كل الأحوال •

مادة ٦ - لا يجوز تصنيع مبيدات الآفات الزراعية أو تجهيزها بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص على النماذج المعد لذلك والمرافق لهذا القرار (١) ويعرض على لجنة مبيدات الآفات الزراعية للبت ، ويجب أن يكون الطلب مصحوبا برسم قدره جنيه واحد •

مادة ٧ - يقصر الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية على الجهات والهيئات التي تحددها وزارة الزراعة •

مادة ٨ - لا يجوز الاتجار في مبيدات الآفات الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويقدم طلب الترخيص بذلك على النموذج المعد والمرافق لهذا القرار (١) والذي يمكن الحصول عليه من الإدارة العامة لمكافحة الآفات ويشترط موافقة لجنة مبيدات الآفات الزراعية ويسرى هذا الترخيص عن مط واحد فإذا تحدث المحال وجب تقديم طلب عن كل مط •

(١) لم تنتشر النماذج المرفقة اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية •

مادة ٩ - تسرى صلاحية الترخيص بالاتجار لمدة ثلاث سنوات وعلى من يرغب في تجديد الترخيص أن يقدم طلب التجديد قبل انتهاء مدة الترخيص بثلاثة أشهر على الأقل لاتخاذ اجراءات التجديد .

مادة ١٠ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز أن يوضع في محل الاتجار المرخص به سوى المبيدات وما يتعلق بها من الأدوات التي تستعمل في الرش والتغفير والتخفين .

استثناء من الحكم السابق يجوز لمن رخص له بالاتجار في البذور والتقاوى طبقا لنصوص القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه أن يخصص مكانا مستقلا داخل المحل المشار اليه في الفقرة السابقة بفصل زجاجي أو خشبي لتخزين وبيع البذور ويشترط في هذه الحالة أن تكون كلا من المبيدات والبذور التي يتم تخزينها أو عرضها للبيع معبأة في عبوات محكمة مستوفاة للشروط والمواصفات المقررة .

مادة ١١ - يتعين ابلاغ الوزارة كتابة عن كل تغيير في أى بيان من البيانات الخاصة بترخيص الاتجار خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغيير ويكون التبليغ مصحوبا بأصل الترخيص لاثبات التغيير به والا اعتبر الترخيص لاغيا .

مادة ١٢ - على كل من يرخص له بالاتجار في المبيدات أن يمسك سجلا مرقوما ومفتوما بخلتم وزارة الزراعة يفيد حركة الاتجار به ويجب الاحتفاظ بهذا السجل لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيه .

مادة ١٣ - على المرخص له بالاتجار في المبيدات أن يعطى المشترك فاتورة يبين فيها اسم المبيد وكميته ونسبة العناصر الفعالة به وأن يحتفظ بصورة من كل فاتورة وذلك لتقديمها عند الطلب .

مادة ١٤ - لا يجوز تداول المبيدات الآفات الزراعية المجهزة كليا أو المستوردة الا اذا كانت في عبوات متينة مطابقة للمواصفات المحددة بمعرفة وزارة الزراعة بحيث تتحمل النقل والتخزين ومحكمة الغلق وتحفظ محتوياتها من التسرب أو الرشح وتكون مصنوعة من مادة لا تتفاعل مع محتوياتها تفاعلا يغير من تركيبها أو خواصها وأن يكون ملمسها على كل عبوة البطاقة المسجلة المشار اليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ١٥ - لا يجوز نقل المبيدات من محافظة لأخرى الا بترخيص يصدر من وزارة الزراعة كما لا يجوز نقلها داخل المحافظة الواحدة الا بتصريح من مدير الزراعة المختص . وذلك فيما عدا الجهات والمهيئات التي تحددها وزارة الزراعة للتجارة في المبيدات كما هو وارد في المادة السابعة من هذا القرار .

مادة ١٦ - لا يسمح بتداول المبيدات المجهزة أو المعبأة كليا ولا يفرج عن المستورد منها الا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات الكيماوية والطبيعية وصحور شهادة تحليل بذلك من قسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات وأيضا اجتيازها للاختبارات البيولوجية التي تقرها اللجنة الدائمة لتوصيات مكافحة الآفات .

مادة ١٧ - تؤخذ عينات المبيدات لتحليلها بالكيفية الآتية :

(أ) بالنسبة للمبيدات المسالة :

يستعمل في أخذ العينة أنبوبة زجاجية خاصة بطول مناسب للمعبوة التي تؤخذ منها العينة بادخال الأنبوبة بها واستخدام الإبهام في سد طرفها العلوى ثم اخراجها وتوضع العينة المأخوذة في زجاجة كبيرة نظيفة جافة ذات فتحة واسعة وسدادة زجاجية .

وتكرر هذه العملية على عدد من العبوات في حدود النسب المشار اليها في المادة (١٩) تقبل الزجاجة وترج جيدا ثم يؤخذ منها أربع كميات

منها أربع كميات كل منها حوالي ٢٥٠ سم^٢ وتوضع كل كمية في زجاجة نظيفة جافة وتربط سداتها بالدوبارة بحيث تلف حول عنقها وفوق الزجاجة المصقاة بها حسب وصفها الوارد في المادة (١٦) من هذا القرار .

ويجب أن تختتم بالشمع الأحمر على كل من سدادة الزجاجة والبطاقة كما يختتم طرفا الدوبارة أيضا فوق الزجاجة ويستعمل في ذلك خاتم أخذ العينة وخاتم صاحب الشأن ثم يعاد غلق العبوات التي أخذت منها العينات بطريقة محكمة .

(ب) بالنسبة للمبيدات غير المسالة :

تؤخذ العينة بادخال مجس معدنى غير قابل للصدا وبطول مناسب للعبوة التي تؤخذ منها العينة وتكرر هذه العملية في عدد معين من العبوات في حدود النسب المشار اليها في المادة (١٩) من هذا القرار ثم توضع العينات المأخوذة على مفرش من الورق أو البلاستيك وتخلط ببعضها خلطا جيدا بملق خشبى أو معدنى حتى تصبح متجانسة تماما .

ويؤخذ من هذا المخلوط أربعة أجزاء لا يقل الجزء منها عن ٢٥٠ جم ثم يوضع كل جزء من الأربعة أجزاء في زجاجة نظيفة جافة وتربط بالدوبارة بنفس الطريقة المبينة بالفقرة (١) .

مادة ١٨ - تلتصق بطاقة لكل زجاجة معدة لأخذ العينات يمين فيها اسم المبيد وتركيبه وتاريخ أخذ العينة والكميات التي تمثلها واسم كل من أخذ العينة وصاحب الشأن أو من ينوب عنه .

مادة ١٩ - تؤخذ العينات من العبوات بالنسب الآتية :

- ١ - من جميع العبوات اذا كان عددها اقل من خمسة .
- ٢ - من ١٠٪ من العبوات اذا كان عددها من ٥ - ١٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٥) .
- ٣ - من ٥٪ من العبوات اذا كان عددها من ١٠١ - ٥٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٢٠) .

- ٤ - من ٣/ من العجوات اذا كان عددها من ٥٠١ - ١٠٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (١٥) •
- ٥ - من ٢/ من العجوات اذا كان عددها أكثر من ١٠٠٠ بشرط ألا يقل عددها عن (٤٠) •

مادة ٢٠ - يجب اثبات أخذ العينات في محضر يحرر بمعرفة المندوب الذى أخذها كالتالى :

- (١) اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته •
- (٢) تاريخ وساعة ومكان أخذ العينات •
- (٣) اسم صاحب الشأن او من ينوب عنه ولقب كل منهما وصناعه ومحل اقامته •
- (٤) سبب أخذ العينات والكمية التى تمثلها العينة •

ويرسل محضر أخذ العينات ولحدى الزجاجات الى قسم بحوث تحليل المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات فوراً لاجراء التحاليل عليها وتحفظ زجاجتان عند صاحب الشأن أما الزجاجة الرابعة فتحفظ لدى قسم الرقابة على المبيدات بالمعمل المركزى للمبيدات للرجوع اليها في حالة حصول نزاع في شأن نتيجة التحليل •

مادة ٢١ - يتولى قسم بحوث تحليلي المبيدات تحليل العينة وترسل نتيجة التحليل الى صاحب الشأن خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ أخذ العينة ويعتبر التحفظ على المبيدات كان لم يكن اذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال المدة المذكورة ويعتبر المبيد مقبولا •

مادة ٢٢ - لصاحب الشأن أن يتظلم من نتيجة التحليل خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بها وله أن يطلب اعادة

التحليل والا سقط حقه في التظلم واعتبرت النتيجة نهائية ويقدم طلب الطعن الى قسم بحوث تحليل المبيدات بخطاب موسى عليه بعلم الوصول على أن يكون مصحوبا بالآتي :

- (١) نتيجة التحليل المبلغه اليه .
 - (٢) احدى العينتين المحفوظتين لديه .
 - (٣) رسوم الطعن وقدرها خمسة جنيهات أو إيصال يثبت أداء هذا المبلغ في أقرب خزينة تابعة لوزارة الزراعة .
- وترد هذه الرسوم الى الطاعن اذا ثبت من اعادة التحليل مطابقة المبيد للمواصفات .

مادة ٢٣ - يتولى قسم بحوث تحليل المبيدات اعادة التحليل على العينة المحفوظة بقسم الرقابة على المبيدات وعلى العينة المقدمة من المتظلم والتي يجب أن تسلّم بموجب محضر يثبت فيه حالة الاختتام الموضوعه عليها ويجرى التحليل بحضور المتظلم أو مندوب من قبله اذا رغب في ذلك ويتعين صدور نتيجة اعادة التحليل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسليم العينة للقسم .

مادة ٢٤ - تجدد جميع تراخيص الاتجار في المبيدات السابقة على هذا القرار وذلك في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢٥ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٣٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٤/٣/١٩٨٥ .

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن حصر الأراضي المتروكة بورا بغير زراعة

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة معدلا
بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ ؛

قـــــــــــــــــرر :

مادة ١ - تتولى الادارات الزراعية كل فيما يخصه حصر الأراضي
المتروكة بورا بغير زراعة وتثبت في محاضر اثبات حالية يبين بها اسم
المالك والحائز أو النائب عنهما وحدود المساحة والحوض والناحية
للأرض موضوع المخالفة وتاريخ آخر زراعة لهذه الأرض .

ويخطر الحائز أيا كانت صفته بصورة من محضر اثبات الصالة
مع تكليفه باتخاذ اللازم لزراعة الأرض فوراً .

كما تتولى الادارات المذكورة حصر الأراضي المرتكب عليها أية أفعال
أو امتناع عن أداء أعمال من شأنها تبوير الأرض الزراعية أو المساس
بخصوبتها وخطر الحائزين لازالة أسبابها خلال الأجل المناسب الذي
يحدده مدير الادارة الزراعية المختصة بما لا يجاوز خمسة عشر يوما .

وفي هذه الحالة الأخيرة تتخذ اجراءات تحرير محضر المخالفة اذا
لم يتم بلزالة أسبابها .

مادة ٢ - إذا انقضت مدة سنة من تاريخ ترك الأرض بدون زراعة المدين في محضر اثبات الحالة المنصوص عليه في المادة السابقة تعين على الادارة الزراعية المختصة تحرير محضر مخالفة طبقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٥ من قانون الزراعة المشار اليه .

يحال المحضر الى النيابة العامة المختصة مرفقا به محضر اثبات الحالة والاحظار المرسل للحائز وفقا لما تقدم .

وتعد مديرىات الزراعة المختصة بيانا بالمحاضر المصورة وفقا للمادتين السابقتين تخطر به الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تصمين الأراضي في نهاية كل ثلاثة أشهر .

مادة ٣ - في حالة صدور الحكم بالادانة على المالك تتولى الادارة الزراعية المختصة تحرير عقد ايجار مؤقت بطريق المزاوعة لمن تولى زراعتها بنفسه ذلك لمدة سنتين .

ويحرر العقد من ثلاث نسخ يوقع عليها مدير الادارة الزراعية المختص نيابة عن المالك المحكوم عليه كما يوقعها المستأجر بالمزاوعة تسنم نسخة منه اليه أما النسختان الأخرتان فتحتفظ احدهما مع صورة الحكم الصادر بالادانة بالادارة الزراعية المختصة ، تودع الأخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وفقا للقانون .

وتسرى على هذا العقد أحكام الباب الخامس من الرسوم بقانون رقم (١٧٨) لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى المشار اليه .

وفي نهاية مدة الايجار سالف الذكر يصبح عقد الايجار منتهيا من تلقاء نفسه وتماد الأرض الى المالك بموجب محضر استلام يجبر من أربع نسخ تسلم احدها لكل من المالك والمستأجر السابق وتحفظ

زراعة ٧٣٩

الثالثة بالادارة الزراعية وتخطر بالرابعة الجمعية التعاونية الزراعية
المختصة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ صدوره ،

صدر في ١٩٨٥/٤/٨ .

مفتون / يوسف والى

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦

بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قانون نظم الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة وتشديد عقوبة ذبح انكث المشاعية ؛

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الأماكن المخصصة رسمياً للذبح فى المدن والقرى والمجازر العامة التى لا يجوز خارجها ذبح أو سلق الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك الآدمى ؛
وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم •

وعلى موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بجلسته المعقودة فى ٢٨/٤/١٩٨٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - تحدد المجازر العامة والخاصة ونقط الذبيح بقرار من وزير الزراعة والأمن الغذائى ، ويصحر بتحديد المدن أو الاحياء أو

القرى التى تدخل فى نطاق كل مجزر قرار من المحافظ المختص بناء على اقتراح مدير علم الطب البيطرى بالمحافظة .

مادة ٢ - تخضع المجازر العامة والخاصة ونقط الذبيح لأشراف ورقابة الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتحدد الهيئة الشروط اللازمة لإنشاء وتشغيل المجازر ونقط الذبيح .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة إيقاف تشغيل المجزر أو نقطة الذبيح إذا فقد أحد الشروط اللازمة للتشغيل ، أو كان فى استمرار تشغيل المجزر أو نقطة الذبيح ما يهدد الصحة العامة ويبلغ قرار الإيقاف الى المحافظ المختص . ولا يجوز إعادة تشغيل المجزر إلا بعد إزالة أسباب المخالفة على أن يعاد صيانتها بواسطة الأجهزة التابعة للهيئة للتحقق من صلاحيتها للتشغيل .

مادة ٣ - لا يجوز أن يذبح لغرض الاستهلاك الآدمى العام سوى الأبقار والجاموس والماعز والأغنام والجمال والخنازير والدواجن ولا يتم الذبح إلا فى المجازر ونقط الذبيح المحددة طبقاً للمادة ١ من هذا القرار .

مادة ٤ - لا يجوز نبح الخنازير إلا فى أماكن تخصص لذلك فى المجازر التى يصرح فيها بذبح الخنازير ، والتى تحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية بعد التحقق من توافر الامكانيات اللازمة لذبحها وتجهيزها والكشف عليها ظاهرياً ومعملياً .

مادة ٥ - لا يجوز ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن السنتين ، مالم يصل وزنها الى ٣٠٠ كج ولا يسرى ذلك على العجول المستوردة بغرض الذبيح .

كما لا يجوز ذبح الإناث إلا بعد استكمال استبدال جميع قواطعها

وذلك بالنسبة للجاموس والأبقار والأغنام ويستثنى من ذلك المستوردة بغرض الذبيح .

ويحظر ذبح الأثنت الضلار .

مادة ٦ - على الطبيب البيطرى المختص أن يقوم بإجراء الكشف الظاهرى على الحيوانات والدواجن الحية قبل دخولها الجزر للتحقق من حالتها الصحية ومطابقتها لشروط الذبيح .

ويتمين أن يتم الكشف على المذبوحات فى ضوء النهار أو فى اضاءة كافية لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك الأدمى طبقا لقواعد الكشف المرافقة لهذا القرار .

وللطبيب البيطرى المختص أن يقرر اعدام المذبوحات أو أجزائها أو أعضائها التى يثبت عدم صلاحيتها ويتم اعدام بالطريقة الصحية المتاحة بالجزر .

مادة ٧ - فيما عدا الخنازير يتم الذبيح طبقا للشريعة الاسلاميه ويسمح للطوائف غير الاسلاميه بالذبيح طبقا لشرائعها وذلك بقرار من الطبيب البيطرى المختص على أن يتم ذلك فى مكان مستقل بالجزر وتختتم اللحوم فى هذه الحالة بخاتم مميز .

مادة ٨ - يجب على صاحب الحيوان اتخاذ الاحتياطات اللازمه عند نقل الحيوان الى الجزر أو نقطة الذبيح لمنع وقوع أى حادث منه فى الطريق أو فى الجزر ، كما يجب أن يكون الحيوان الشرس مربوطا أو مقيدا بمعرفه صاحب الحيوان بما لا يعتبر قسوة معه .

مادة ٩ - تحصل رسوم الذبيح قبل دخول الحيوان الجزر ، ولا يجوز اخراج الحيوان الذى أحفل الجزر لذبحه الا بعد موافقة كتابية من طبيب الجزر المسئول ولا يجوز ادخال حيوان آخر بدلا منه الا بعد سداد رسوم ذبيح جديد عنه .

مادة ١٠ - يؤدى صاحب الحيوان نفقات اقامته في الحظائر الملحقة بالمجزر وملاحظته وحراسته فيها طبقا للفتاى التى تقررها المحافظة ولا يجوز ذبح الحيوان فى هذه المجازر فيما عدا ذكر الجلموس الرضيع الا بعد ملاحظتها مدة اثنى عشر ساعة على الأقل على أن يعاد الكشف الظاهرى عليه قبل الذبح مباشرة مرة ثانية ولطبيب المجزر اطلالة هذه المدة .

مادة ١١ - يجب أن يتم الذبح والأعمال الخاصة به على وجه السرعة وعلى التوالى فى الأماكن المخصصة لكل نوع من الحيوان .

ويجب أن يخصص مكان بالمجزر لذبح الحيوانات المشتبه فيها عند الكشف الظاهرى أو الواردة للمجزر مذبوحة اضطراريا أو التى تقتضى الضرورة ذبحها بالمجزر .

ويكون هذا المكان منفصلا عن أماكن ذبح الحيوانات العادية . ويجب بعد الذبح أن يتم سلخ الحيوان أو سمطه ان كان خنزيرا على وجه السرعة دون نفخ بالنسبة للابقار والجاموس والجمال ، أما المعجول (البتلو) والأغنام والماعز فلا يجوز نفخها قبل سلخها الا بالنفخ أو الآلات الخاصة بذلك .

ولا يجوز سلخ الجلود الا فى الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ١٢ - يعلق الحيوان بعد ذبحه وسلخه بأكمله مع ابقاء الرأس والرئتين والقلب والمرىء والكبد والكلى والرحم والخصيتان والأغشية المصلبة والغدد الليمفاوية جميعها كاملة وسليمة ، ويجب أن لا يكون بأى منها أو باللحوم أية قطوعات وأن تظل على اتصالها الطبيعى بالذبيحة ولا تفصل الا تحت اشراف الطبيب المختص ، ولا يجوز التصرف فى المعدة ملتصقا بها الطحال فى مكانه الطبيعى والإمعاء الا بعد فحصها .

واذا نزع أى شىء من الذبيحة أو وجد غير سليم يتم الكشف

على الذبيحة بواسطة الطبيب البيطرى المختص للتحقق من خلوها من الأمراض ويعتبر الجزء المزروع منها فى حكم المصاب •

وإذا فصلت الرأس عن الذبيحة دون اذن الطبيب المختص تفحص الذبيحة للتأكد من خلوها من الأمراض وصلاحيتها للاستهلاك الآدمى ، ويفتم الصالح منها بالخاتم الكبير وخاتم العوارض ، بكل ذلك مع عدم الاخلال بالاجراءات القانونية الواجب اتخاذها تجاه هذه المخالفات •

مادة ١٢ - تختم الذبائح الصالحة للاستهلاك الآدمى بعد جفاف سطحها بالختم المد لذلك وبشكل واضح قبل اخراجها من الجزر وتنقل الاسقاط الصالحة الى المسط لتتظيفها •

وتفتم الجلود بخاتم خاص بمعرفة مراقب سلخ الجلود وتنقل فى الحال خارج الجزر ، وتحدد نماذج الأختام بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية •

مادة ١٤ - يكون التصرف فى مخلفات المذبوحات من الحوامر والأظلاف والقرن والشعر والدم ومحتويات الكرش والأمعاء والروث بمعرفة الجهة المشرفة على الجزر ولحسابها ويراعى نقل تلك المخلفات الى الجهات المعدة لها فى عربات تتوافر فيها الشروط الصحية وذلك طبقا لامكانيات الجزر •

مادة ١٥ - يحظر فى الجزر :

(أ) ادخال أى حيوان غير معد للذبح أو وسائل نقل اللحوم داخل الجزر الا فى المواعيد التى تحددها الجهة المشرفة على الجزر وبشرط وجود مكان يسمح بذلك مع مراعاة عدم اعاقه المرور وبما لا يؤثر على حسن سير العمل •

(ب) ادخال مواد سامة ولو كانت ممدة لقتل الجرزان أو الحشرات •

(ج) القاء ما يتخلف من الحيوان أو أية مواد أخرى صلبة في الطرق أو العنابر أو مجارى التصريف أو تفريغ محتويات الكرش الا في المكان المخصص لذلك •

(د) اعلاقة طرق المرور داخل المجرى والحظائر الملصقة به بأية وسيلة كانت •

(هـ) تصريف الدم على الأرض أو مجارى المياه ويتمين جمعه في أوعية معدنية خاصة ونقله الى مكان يخصص لذلك •

(و) سحب الكرش أو الجلود على الأرض سواء في العنابر أو غيرها •

(ز) ادخال الحيوانات المجرى دون مفاصلها بسرفة الطبيب المختص •

(ح) ادخال أية لحوم حيوانات غير مذبوحة بالمجرى •

(ط) اعادة ادخال أية لحوم سبق ختمها بالمجرى بعد خروجها منه الا في حالة الضرورة القصوى وبإذن من الطبيب البيطرى المختص بالمجرى وتحت ملاحظته •

مادة ١٦ - لا يجوز دخول المجرى الا للأشخاص المرخص لهم بذلك بمقتضى رخصة من ادارة المجرى بعد استيفاء اجراءات الفحص الضمى وطبقا للشروط وبالأوضاع التى تقررها الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، ومع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة قانونا •

ويجوز لادارة المجرى منع دخول أى شخص مدة لا تزيد على عشرة أيام بقرار مسبب اذا حدث منه ما يعوق العمل أو يخل بالنظام او الأمن بالمجرى ، ويجوز مدها الى شهر بقرار مسبب من مدير الطب البيطرى بالمحافظة والى سنة بقرار من المحافظ المختص ، ويجوز لادارة المجرى التصريح لغير العاملين به بالدخول لفترة محددة عندما يتطلب الأمر ذلك •

مادة ١٧ - لا يجوز أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان أو اجزائه في البلاد التي تدخل في دائرة المجزر أو نقط الذبح إذا ذبح الحيوان خارجها ، الا اذا كان الذبح في مجزر آخر ثم عرض على الطبيب البيطرى المختص في المجزر أو مركز اعادة فحص اللحوم التي تدخل في دائرة محل البيع وأقر صلاحية اللحوم للاستهلاك وتم ختمها بالخاتم المطفى .

كما لا يجوز عرض أو بيع اللحوم المستوردة سواء كانت مجمدة أو مبردة ومنتجاتها الا بعد استيفاء الشروط الصحية البيطرية التي تحددها الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

مادة ١٨ - في حالة الذبح الاضطرارى خارج المجزر على صاحب الحيوان الذبوح اثبتت الحالة في أقرب مقر شرطة لكان الذبح وعليه أن يقوم فوراً بتوصيله الى أقرب مجزر كاملاً بجميع أجزائه ومحتوياته سليمة دون فصل أى جزء منها وعليه أن يقدم طلباً عن كل حيوان الى مدير المجزر يوضح فيه الأسباب التي اضطرته للذبح خارج المجزر ويشير فيه الى محضر اثبات الحالة المحرر بالشرطة .

وعلى ادارة المجزر اخطار مديرية الطب البيطرى المختصة فوراً لايقاد لجنة من الأطباء البيطريين المختصين للاشتراك مع طبيب المجزر في فحص الحيوان الذبوح وتقرير مدى صلاحيته للاستهلاك الآدمى فيما عدا المجازر الرئيسية التي يشكل بها لجنة لهذا الغرض .

فاذا ثبت للجنة عدم وجود مبرر جدى للذبح الاضطرارى خارج المجزر تتخذ ضد صاحب الحيوان الإجراءات القانونية عن هذه المخالفة فضلاً عن المخالفات الأخرى لشروط الذبح أو مواعيده التي تثبتتها اللجنة في محضرها .

مادة ١٩ - لا يجوز ذبح الحيوانات التي ترد الى المجزر اذا

كانت مخالفة لأحد شروط الذبح المقررة ويستثنى من ذلك الحالاتين الآتيتين :

(أ) الحيوانات التي لا تصلح للتربية ويتم الكشف عليها بواسطة لجنة يشكها مدير الطب البيطرى بالمحافظة أو من يفوضه ويكون من بينها اخصائى للرعاية التنسلية وذلك لتقرير حالتها ومدى صلاحيتها التربية من عدمه وترفع اللجنة تقريرها الى المدير الذى يكون له وحده التصريح بالذبح فى هذه الحالة .

(ب) الحيوانات التي لا يجدى فيها العلاج ويتم الكشف عليها بمعرفة لجنة تشكل بقرار من مدير الطب البيطرى بالمحافظة أو من يفوضه لتقرير حالتها وجدوى علاجها ، وفى حالة الكسور يجب اثبات نوع ومكان الكسر وعمره وما اذا كان مفتعلا ، وترفع اللجنة تقريرها الى المدير الذى يكون له وحده التصريح بالذبح .

ويتم ادخال الحيوانات فى الحالتين المشار اليهما الى المجزر والكشف عليها بذات الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، ولا يخل هذا بوجود اتخاذ الاجراءات القانونية عن المخالفات التي يتم اكتشافها وتثبت فى تقرير اللجان المشار اليها .

مادة ٢٠ - يجب ختم لحوم الحيوانات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين التي يثبت صلاحيتها للاستهلاك الأدمى بالفاتم الخاص بالمواضع حسب نوعها وسنها ويتم حفظها فى ثلاجة المجزر ان وجدت أو أخذ اقرار على صاحبها بحفظها فى مكان يحدده وعدم التصرف فيها حتى اقرب يوم لباحة البيع وتخضر الأجهزة الرقابية التابعة للجهات المختصة بالتنمين والداخلية والطب البيطرى بذلك

مادة ٢١ - يحظر استعمال المياه لزيادة وزن الحيوان أو الذبائح

أو أجزائها كما يحظر نفخ الذبيحة قبل الكشف عليها لتقرير مدى صلاحيتها .

مادة ٢٢ - لا يجوز نقل الذبائح أو أجزائها الى محل الجزارة أو المحال العامة الا في عربات مزينة ومحكمة الخلق وتتوافر فيها الشروط الصحية كما يجب توافر الشروط الصحية والنظافة التامة في أماكن عرض وبيع اللحوم والثلاجات والأدوات المستعملة فيها وعدم عرض اللحوم بطريقة تعرضها للتلوث أو الفساد ويحظر عرض الذبائح خارج محلات الجزارة .

مادة ٢٣ - تضبط لحوم الحيوانات التي تذبح بالمخالفة لأحكام المواد ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ (أ) من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ويتم اعدامها اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو بيعها اذا كانت صالحة وذلك بمعرفة لجنة تشكل من المفتش البيطري المختص ورئيس الشرطة التابعة لجهة الضبط أو من ينوب عنه ، ويودع الثمن في أقرب خزانة لحساب الهيئة العامة للخدمة البيطرية ، فاذا حكم نهائيا ببراءة المخالف يرد ثمن اللحوم المضبوطة الى صاحبها .

مادة ٢٤ - لا يجوز بيع لحوم الجمال وأعضائها وأجزائها ودهونها الا في محال خاصة بها على أن يعلن المحل عن نوع هذه اللحوم بخط واضح باللغة العربية في مدخل المحل وفي مكان ظاهر به .

ولا يجوز بيع لحوم الخنزير وأعضائه وأحشائه وأجزائه ودهونه ومصنعاته في غير محال الجزارة المخصصة لبيعها على أن يعلن المحل عن نوع هذه اللحوم باللغة العربية بخط واضح في مدخل المحل وفي مكان ظاهر به .

كما لا يجوز تقديم وجبات غذائية تحتوى على لحوم خنزير الا في المحال السياحية أو في المحال العامة المخصصة لذلك ، وفي هذه الحالة

يتعين حفظ هذه اللحوم وتجهيزها في أماكن وبأدوات خاصة بها مستقلة عن أماكن حفظ وتجهيز غيرها من المأكولات وأن يعلن المبل عن ذلك باللغة العربية ويأخذى اللغات الأجنبية بخط واضح وفي مكان ظاهر من المبل .

ويجب على المحال التى تباع مصنعات أو مملبات من لحوم الخنزير أو يدخل فى تصنيها لحوم أو دهون أو أعضاء الخنزير أن تعلن عن ذلك باللغة العربية بخط واضح فى المكان المستقل الذى تخصصه للخنزير أو العرض وأن يكون ذلك مسجلا على عبواتها باللغتين العربية والانجليزية بخط واضح .

مادة ٢٥ — يحظر أن تعرض أو تباع لحوم أو أجزاء أو أعضاء أو أحشاء أو دهون الحيوانات المريضة أو التالفة غير الصالحة للاستهلاك الآدمى .

وتعتبر أجزاء الذبائح الغير مختومة بخاتم الجزر الرسمى والمعروضة للبيع غير صالحة للاستهلاك الآدمى ويتعين اعدامها .

مادة ٢٦ — تحظر مزاولة مهنة ذبح أو سلخ الحيوانات بالمجازر بغير ترخيص يصدر من الجهة البيطرية المختصة بالمحافظة التى يتبعها الجزر . وتمدد الجهة المختصة الشروط الصحية وشروط النظافة الواجب توافرها فى العاملين داخل الجزر .

مادة ٢٧ — تحدد مواعيد العمل فى الجزر أو نقطة الذبح بقرار من السلطة المحلية بناء على اقتراح من مدير الطب البيطرى المختص .

مادة ٢٨ — يصدر بتحديد نماذج الأختام الخاصة بمختم لحوم الحيوانات المختلفة وأجزائها وجلودها وكذلك نوع ولون المادة المستخدمة فى ختم كل منها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

ويكون تداول واستخدام الأختام المذكورة وكذلك المادة الملونة تحت إشراف الأطباء البيطريين المختصين ، وطبقا للقواعد والتعليمات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية •

مادة ٢٩ - تخضع جميع الثلاجات ومخازن التبريد والتجميد المخصصة لحفظ اللحوم والدواجن والأسماك لإشراف الهيئة العامة للخدمات البيطرية وذلك دون إخلال باختصاص الجهات الأخرى ويتم مراعاة ما يلي :

١- عدم تخزين اللحوم والدواجن والأسماك أو أجزائها أو أحشائها أو دهونها غير الصالحة للاستهلاك الآدمي •

٢ - أن تكون اللحوم مذبوحة بالمجازر الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للخدمات البيطرية وتكون مفتومة بالأختام الخاصة بها •

أما الدواجن والأسماك فيتمتع أن تكون مصحوبة بشهادة من الهيئة تنفيذ صلاحيتها للتخزين أو بشهادات الإفراج الصحي البيطري الصادرة من سلطات المصاجر البيطرية المصرية للحوم والدواجن والأسماك المستوردة •

وعلى الثلاجات ومخازن التبريد حفظ المستندات والشهادات الخاصة بذلك عن كل رسالة مخزنة لتقديمها لأطباء التفتيش عند اللزوم •

٣ - حفظ وتخزين اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها بأماكن منفصلة بحيث يفصل مكان لكل نوع على حدة •

٤ - عدم إدخال أى أشياء يخشى أن تسبب ضررا للحوم والدواجن والأسماك المخزنة •

٥ - عدم تكديس الثلاجات ومخازن التبريد بأصناف اللحوم والأسماك والدواجن ومنتجاتها وأن تترك فراغات وممرات التهوية كافية سلامة عمليات الحفظ والتخزين طبقا للأصول الفنية •

٦ - أن تكون الثلجات مزودة بالجرارات الطوية والخطاطيف والمناضد والطاول لتسهيل وضع اللصوم والدواجن والأسماك عليها
لامكان فحصها والكشف عليها •

٧ - تخصيص مكان ملحق بالثلجات لتجنيب الأصناف التي يتقرر اعدامها بها لحين التخلص منها على وجه السرعة ، اما باعدامها بأقرب مكان حكومي بالطريقة المتاحة به أو نقلها الى جهات تصنيع المخلفات بسيارات مجهزة لهذا الغرض •

٨ - أن يكون جميع العاملين بهذه الثلجات تحت الاشراف الصحي للسلطات الصحية المختصة وخاضعين للفحص الدوري للأمراض خاصة المعدية •

٩ - مراعاة شروط النظافة التامة والصحية العامة داخل الثلجات ومخازن التبريد والتجميد بجميع عنايرها وصلاتها وممراتها وعدم وجود أية متخلفات أو فضلات بها •

وكذلك مراعاة الشروط الصحية والنظافة في عمليات النقل والتفزين والترتيب والتداول للأصناف المخزنة داخل الثلجات وخارجها واجراء التطهيرات اللازمة للعناير التي يتم اخلائها قبل استعمالها لتفزين جديد والقيام بالتطهير اليومي للحجرات والممرات التي ليست تحت تأثير أجهزة التبريد والأدوات والمعدات المستعملة بالمطهرات غير الضارة •

مادة ٣٠ - يمتنع على ادارة الثلجة أو مخزن التبريد مراعاة الآتى :

١- توفير درجات الحرارة المناسبة للتبريد أو التجميد أو التفزين •

٢- اعداد سجلات لاثبات درجات الحرارة مرتين يوميا •

٣- توفير أجهزة التهوية المناسبة وقياس نسبة الرطوبة ودرجة

التبريد •

٤- الاحتفاظ بالمستندات والسجلات الخاصة بالمخزون لديها موضح

بها الكمية والنوع والوزن وتاريخ التخزين وتاريخ الصرف واسم صاحب الرسالة وبلد المنشأ وتواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية .

مادة ٢١ - للطبيب أخذ عينات من الأصناف المجمدة أو المجمدة وإرسالها للفحص المعملي على أن يتم ذلك بحضور مندوب عن الثلاثة أو مخزن التبريد وصاحب الرسالة أو من ينوب عنه ، وفي حالة عدم حضوره ، تؤخذ العينة ويحرر محضر بذلك .

مادة ٢٢ - يجب على الطبيب البيطرى المختص قبل الاذن بالذبح التأكد من توافر الشروط الصحية بالمجزر ونظافة العنابر وتوافر المياه الصالحة وصلاحية المجارى للصرف وعليه اخطار الجهة المختصة للعمل على توافر الشروط الصحية البيطرية قبل الاذن بالذبح .

مادة ٢٣ - يعمل بقواعد الكشف على اللحوم والدواجن والأسماك المرافقة لهذا القرار (١) .

مادة ٢٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٢٤ رمضان ١٤٠٦ هـ الموافق (١ يوليو سنة ١٩٨٦ م) .

أ. د / يوسف والى

القسم الثالث

في التشريعات المنظمة للهيئات

المستفلة بالزراعة والثروة الحيوانية

— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية (الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٦ — العدد ٨٤ مكرر) المعدل بالقرارات الجمهورية أرقام ٦١٦ لسنة ١٩٥٧ و ٤١٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ .

— قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١/٣١/١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة للأرز المصرى .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المحالج (الجريدة الرسمية في ٣/٢/١٩٧٧ — العدد ٥) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم الهيئة العامة للإنتاج الزراعى (الجريدة الرسمية في ٩/٦/١٩٧٧ — العدد ٢٣) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء المجلس الأعلى للثروة الحيوانية (الجريدة الرسمية في ٢٣/١٠/١٩٨٠ — العدد ٤٣) .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن مركز البحوث الزراعية (الجريدة الرسمية في ٣/٢/١٩٨٣ — العدد ٥) ، المعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ .

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية (الجريدة الرسمية في م ٤٨ — موسوعة مصر ج ١٥)

١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦) ، المجلد بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية (الجريدة الرسمية في ١٧/١١/١٩٨٣ — العدد ٤٦) •

— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية (الجريدة الرسمية في ٢٤/٥/١٩٨٤ — العدد ٢١) •

القسم الرابع في نقابة المهن الزراعية قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول أنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة للمهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين في الجمهورية العربية المتحدة ، ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات وتعمل على تحقيق الأهداف التالية :

- (١) الجريدة الرسمية في ١١ أغسطس سنة ١٩٦٦ - العدد ١٨١ .
- (٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) الملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ بمنح المهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٢/٢٦ - العدد ٩) .
- صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ بتحديد أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ موعدا لبدء انتفاع السادة أعضاء نقابة المهن الزراعية بأحكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الاعمال ومن في حكمهم (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١١/٧ - العدد ٢٥٥) .

(أ) الارتقاء بالمهنة والحفاظة على كرامتها ورفع المستوى العلمى لأعضاء النقابة •

(ب) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق بوضع الطول المناسبة لها •

(ج) الاشتراك فى دراسة خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات الزراعية وفى وضع قواعد تطوير القوانين الزراعية •

(د) المساهمة فى تخطيط برامج التطعيم الزراعى وتطوير نظمته بحيث تساهم فى حاجات المجتمع الجديد وتخدم مصالحه وتنمى بمطالباته ، والعمل على تشجيع التأليف الزراعى والابتكارات العلمية والتطبيقية المؤدية الى زيادة الانتاج وربط البحوث العلمية والتطبيقية بواقع الانتاج والمشكلات المحلية لتحقيق المزيد من التقدم •

(هـ) التعاون مع المنظمات الزراعية فى الدول العربية والافريقية وتوثيق الروابط بينها وتبادل المعلومات والخبرات بما من شأنه الارتقاء بالزراعة •

(و) التعاون مع المنظمات الزراعية المحلية والدولية فى كل ما يخدم أهداف النقابة •

(ز) العمل على تنمية روح الاخاء والتعاون بين أعضاء النقابة وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لهم •

(ح) التعاون مع بقية النقابات والتنظيمات التى تعمل وتشترك فى مجال الانتاج الزراعى •

الباب الثاني

في تنظيم النقابة

الفصل الأول

في شروط العضوية والقيود بسجلات النقابة

مادة ٣ - يشترط فيمن يكون عضواً بالنقابة ما يأتي :

(أ) أن يكون من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ، ويجوز لمجلس النقابة أن يقبل في عضوية النقابة أحد رعايا الدول العربية إذا كان مستوفياً لشروط العضوية بشرط المعاملة بالمثل . كما يجوز لمجلس النقابة منح تراخيص مؤقتة بمزاولة المهنة للأجانب الذين تقدم بشأنهم طلبات بذلك من الجهات التي استخدمتهم للقيام بعمليات محددة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد .

(ب) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، متمتعاً بحقوقه السياسية .

(ج) أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات المبينة في المادة التالية .

مادة ٣ - (البند أولاً محل القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تتألف النقابة من المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين الساعدين الحاصلين على المؤهلات الآتية :

(أولاً) المهندسون الزراعيون وهم الحاصلون على :

دبلوم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة .

بكالوريوس الزراعة من إحدى الجامعات .

بكالوريوس الزراعة من أحد المعاهد الزراعية العالية .

- بكالوريوس المعهد العالي لشئون القطن بالاسكندرية •
- بكالوريوس معهد الثملون الزراعى •
- دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية •
- دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة الثانوية الذين صدر قرار وزير الزراعة بمنحهم لقب مهندس زراعى •

الحاصلون على المؤهلات المعادلة للشهادات السابقة والتي تتم معادلتها بالاتفاق بين وزارة الزراعة ووزارتى التظيم المالى والتربية والتعليم كل فيما يخصها ، وذلك بعد موافقة مجلس النقابة •

(ثانيا) المهندسون الزراعيون المساعدون وهم الحاصلون على :

- دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة الثانوية •

ويعتبر المهندس الزراعى المساعد مهندسا إذا زاول أعمالا فنية زراعية لمدة عشر سنوات يقرأها مجلس النقابة ويصدق عليها وزير الزراعة •

مادة ٤ - يكون للمهندسين الزراعيين سجل خاص مرتبة فيه أسماءهم حسب تواريخ تخرجهم أو منحهم لقب مهندس زراعى ، كما يعد للمهندسين الزراعيين المساعدين سجل ترتب فيه أسماءهم حسب تواريخ تخرجهم •

التعمل الثانى

فى تكوين النقابة

- مادة ٥ - يكوا للنقابة الشخصية المنوية •

مادة ٦ - يشكل التظيم العام للنقابة كما يلى :

- (١) جمعية عامة ومجلس النقابة •

(ب) جمعيات علمة فرعية ومجالس للفروع بالمحافظات •

مادة ٧ - تؤلف الجمعية العامة للنقابة من المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بسجلات النقابة • ويعتبر اجتماعها المادى صحيحا اذا حضره ثلاثمائة عضو • فلذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون اجتماع الجمعية العامة الثانية صحيحا أيضا كان عدد الأعضاء الحاضرين •

ويرأس النقيب الجمعية العامة ، وفي غيبته أحد الوكيلين ، وفي غيبتهم تكون الرئاسة الأكبر الأعضاء سنا من المهندسين الزراعيين •

مادة ٨ - لا يحضر الجمعية العامة إلا الأعضاء الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحق عليهم حتى تاريخ اجتماعها المادى ويشترط أن يكونوا أعضاء عاملين في الاتحاد الاشتراكي العربى ، ويعقد الاجتماع السنوى المادى خلال النصف الثانى من شهر يناير من كل سنة ، في اليوم والموعد والمكان الذى يحدده مجلس النقابة • على أن يسبق اجتماعها بأسبوعين على الأقل اجتماع أعضاء النقابة كل في عاصمة المحافظة المقيد بسجلاتها في هيئة جمعية عامة في الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس النقابة لانتخاب النقيب والوكيلين وأعضاء مجلس النقابة على المستوى العام وأعضاء المجلس على المستوى الاقليمى ورئيس وأعضاء فرع النقابة بالمحافظة ، أما محافظتا القاهرة والجيزة فيجتمع الأعضاء فيهما في هيئة جمعية عامة واحدة في نفس الموعد وفي المكان الذى يحدده مجلس النقابة لانتخاب أعضاء مجلس النقابة على المستوى العام والمستوى الاقليمى •

ويجوز لمجلس النقابة دعوة الجمعية العامة الى اجتماع غير علادى بناء على طلب مسبب يقدمه عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النقابة أو ثلاثمائة على الأقل من الأعضاء المقيدين بالسجلات والمسددبن للاشتراك في تاريخ تقديم طلب عقد الجمعية •

ولا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع خمسمائة عضو على الأقل ، فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين ، ولا يكون اجتماع الجمعية الثانية صحيحا إلا بحضور ثلاثمائة عضو على الأقل .

مادة ٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦)
تكون دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العامة قبل انعقادها بثلاثة أسابيع على الأقل وذلك بنشر إعلان في صحيفتين يوميتين يتضمن بيان موعد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تنتظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال ، ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العامة على أن يقدم عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ١٠ - تختص الجمعية العامة بما يأتى :

(أ) التصديق على نتيجة انتخاب النقيب والوكيلين وأعضاء مجلس النقابة .

(ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة .

(ج) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(د) اقرار النظام الداخلى الذى يضمه مجلس النقابة وما يدخل عليه من تعديلات .

(هـ) بحث أعمال النقابة وصندوق المعاشات عن السنة المنتهية .

(و) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على

تقرير مراقبى الحسابات .

(ز) اعتماد الميزانية السنوية •

(ح) تعيين مراقبين للحسابات •

(ط) النظر في الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الموعد القانوني •

(ي) النظر فيما يهم النقابة من مسائل يرى مجلس النقابة أو وزير الزراعة عرضها عليها أو يتضمنها طلب عقد الجمعية العامة •

مادة ١١ - تكون قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة لآراء

الآعضاء الحاضرين فاذا تساوت الآراء يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس •

وفى حالة اقتراح تعديل قانون النقابة يشترط أن يكون القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الآعضاء الحاضرين على أن يعرض على الجمعيات العامة الفرعية للمحافظات بحيث لا يقل مجموع عدد الآعضاء الذين يحضرون هذه الجمعيات عن ثلث مجموع الآعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة ، ولا يجوز النظر فى التعديل الا اذا حضر على الأقل ثلث الآعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العامة •

مادة ١٢ - يؤلف مجلس النقابة من النقيب والوكيلين و ٣٥ عضوا

من الآعضاء المقيدين بسجلات النقابة قبل أول يناير من سنة الانعقاد والمسددين للاشتراك ويشترط أن يكونوا من الآعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكى العربى وينتخبون على الوجه الآتى :

(أ) ينتخب النقيب والوكيلان و ٥ آعضاء بالانتخاب المباشر على

مستوى الجمهورية ويتم انتخابهم من جميع المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين الآعضاء بالنقابة والمقيدين بسجلاتها ، ويجوز أن يتقدم لمنصب النقيب أو الوكيلين أن يرشح نفسه كعضو على مستوى الجمهورية •

(ب) ينتخب ٣٠ عضوا لتمثيل المحافظات تمثيلا اقليميا وينتخبون انتخابا مباشرا على مستوى كل منطقة من المناطق التى يمثلونها من جميع الأعضاء المقيدين بسجلات النقابة بهذه المنطقة ويشترط أن يكون المرشح من العاملين بدائرة المفظة المرشح عنها ومقيدا بسجلاتها ، ويكون توزيعهم على الوجه التالى :

- ١٢ عضوا عن منطقة محافظة القاهرة والجيزة .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الاسكندرية ومرسى مطروح .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى كفر الشيخ والبحيرة (وتضم مديرية التحرير) .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الغربية والمنوفية .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى الدقهلية ودمياط .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظات الغربية والشرقية والقنال وسيناء .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى المنيا وأسيوط .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى بنى سويف والفيوم .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظتى سوهاج وقنا .
- ٢ عضو للمنطقة التى تضم محافظات أسوان والوادى الجديد والبحر الأحمر .

ولا يجوز للعضو الواحد الجمع بين الترشيح على المستوى الاقليمى والمستوى العام فى وقت واحد ، كما يشترط أن يكون نصف عدد المنتخبين لتمثيل كل منطقة عن المناطق الواردة فى الفقرة « ٢ » من هذه المادة ممن تقل مدة تفرجهم عن ١٥ عاما .

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء النقابة أن يتخلف بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو المجالس الفرعية كل فى دائرة اختصاصه عن تأدية

الواجب الانتخابي والا وقعت عليه غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق معاشات أعضاء النقابة .

وتلغى بطلقة الانتخاب اذا انتخب العضو عددا يقل أو يزيد عن العدد المطلوب انتخابه سواء لمجلس النقابة أو مجالس الفروع بالمحافظات .

وفي جميع الحالات يفوز بالعضوية الحاصلون على أكثر الأصوات وعند التساوى يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

مادة ١٣ - (١) يكون انتخاب النقيب من المهندسين الزراعيين الحاصلين على البكالوريوس في العلوم الزراعية ، وأحد الوكيلين من المهندسين الحاصلين على بكالوريوس العلوم الزراعية أو المؤهلات الزراعية العليا ، والوكيل الآخر من المهندسين الزراعيين خريجي المعاهد الزراعية المتوسطة أو الثانوية ، ويكونون جميعا ممن مضى على تخرجهم ١٥ سنة على الأقل وتطبق عليهم الفقرة الأولى من المادة التالية .

ويكون انتخاب النقيب والوكيلين لمدة أربع سنوات ولا يجوز إعادة انتخاب أى منهم لأكثر من دورتين كاملتين متتاليتين .

أما أعضاء مجلس النقابة فيكون انتخابهم لمدة أربع سنوات ، ويجوز تجديد انتخابهم وبعد انتهاء السنتين الأوليين يسقط بالقرعة نصف عدد الأعضاء ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين سقطت عضويتهم ، ولا يدخل النقيب والوكيلان في الاقتراع .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٠/١/١ - العدد الأول) والفقرة الثانية مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ تابع) وقد نص في المادة السادسة منه على أن يعمل بهذا التعديل من تاريخ العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٠ .

مادة ١٤ - يرأس مجلس النقابة النقيب ، وفي غيبته الوكيل الأكبر سنا ، وفي غيبتهما الوكيل الآخر وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا .

ويقوم النقيب أو من يطل محله بتمثيل النقابة لدى الجهات الادارية والقضائية .

مادة ١٥ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) ينتخب المجلس من بين أعضائه أمين الصندوق والسكترير العام والمراقب على أن تكون اقامتهم القاهرة أو الجيزة كما ينتخب من يراه من مساعدين لهم ويكونون مع النقيب والوكيلين هيئة المكتب ولا يجوز أن يزيد عدد المساعدين عن اثنين لكل من ذوى المراكز الرئيسية المشار اليها وتحدد اختصاصاتهم بقرار من المجلس .

كما ينتخب المجلس ممثلى النقابة فى اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ١٦ - يصدر مجلس النقابة قرارا باسقاط عضوية مجلس النقابة عن العضو اذا فقد شرطا من شروط الأهلية للانتخاب .

وللمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متتالية بغير عذر يقبله المجلس وذلك بمد دعوته لسماع أقواله .

مادة ١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) اذا خلا مركز النقيب أو أحد الوكيلين بالوفاة أو الاستقالة أو لاي سبب آخر يحل محل النقيب الوكيل الحاصل على البكالوريوس فى العلوم الزراعية ، ويحل محل الوكيل عضو مجلس النقابة التالى له فى الحصول على عدد أصوات الناخبين وعلى ذات مستوى التمثيل وعلى أن يجرى انتخاب نقيب أو وكيل جديد بمعرفة الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها ، على ألا تتخلل مدد الاستكمال فى هذه الحالة ضمن دورتى الانتخاب الكاملتين المتتاليتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء النقابة لأي سبب من الأسباب يحل مكانه ولباقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر ما انتخب لعضوية المجلس وعلى ذات مستوى التمثيل وعند تساوى الأصوات تجرى قرعة فيما بينهم بمعرفة مجلس الإدارة فإذا لم يوجد يعلن عن خلو المكان ويجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها . وإذا نقل عضو مجلس النقابة المنتخب على المستوى الاقليمي الى خارج المنطقة التى يمثلها أو ترك المنطقة نهائيا الى خارجها يحل محله ولباقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر من انتخب للمجلس عن ذات المنطقة فإذا لم يوجد يعلن عن خلو المركز ويجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية في أول اجتماع لها .

مادة ١٨ - (١) يختص مجلس النقابة بما يأتى :

(أولا) العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .

(ثانيا) اعداد النظام الداخلى للنقابة وفروعها وما يرى اذخاله عليها من تعديلات ، على أن تصدر بقرار من وزير الزراعة بعد تصديق الجمعية العامة (٢) .

(رابعا) تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

(خامسا) ادارة أموال النقابة واستثمارها في الأوجه التى يراها المجلس وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء وقبول الهبات والتبرعات

(١) البند ثالثا ملغى بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٧/١٠ - العدد ٢٨) والبند خامسا مستبدل بذات القانون .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ (قانونى) باصدار اللائحة الداخلية لنقابة المهن الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٥/٩ - العدد ١٠٣) ، المعدل بالقرارين رقم ٤٣ و ٦٩ لسنة ١٩٦٨ .

والاعانات وسائر الموارد الأخرى والاشراف على حسابات النقابة بما لا يتعارض مع أهدافها •

(سادسا) تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة وفروع النقابة بالمحافظات ، وله حق الاعتراض على قرارات مجالس الفروع التى قد تتعارض مع السياسة العامة للنقابة وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ اخطار مجلس النقابة بمحضر اجتماع الفرع •

(سابعا) اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى •

(ثامنا) الوساطة بين الأعضاء وأصحاب الأعمال بفض المنازعات التى تقوم بينهم •

(تاسعا) الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب عمل من أعمال المهنة أو بينهم وبين الغير لذات السبب •

(عاشر) النظر فى الشكاوى المتصلة بتصرفات الأعضاء •

(هادى عشر) دراسة المقترحات المقدمة من الأعضاء •

(ثمانى عشر) الفصل فى المنازعات الناشئة بين المستحقين للاعانات وبين أعضاء لجنة صندوق الاعانات •

(ثالث عشر) الاتصال بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو بتنفيذ هذا القانون •

(رابع عشر) دعوة المجلس الفرعية واللجان الفنية على مستوى المحافظات مرتين على الأقل كل سنة للاجتماع مع مجلس النقابة لدراسة مشاكل التطبيق •

مادة ١٩ - يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو من ينوب عنه ، أو بناء على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب مسبب • ولا تكون قرارات المجلس

صحيحة الا بحضور خمسة عشر عضوا على الأقل يكون من بينهم النقيب أو من ينوب عنه • وتصدر القرارات بأغلبية الآراء • فاذا تساوت الأصوات رجح رأى الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ٢٠ — يؤلف مجلس النقابة من بين أعضائه أو غيرهم من أعضاء النقابة لجنة تختص بفحص الشكوى التى تقدم ضد أحد الأعضاء وتعرض تقريرها على المجلس •

مادة ٢١ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تقضى طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة خلال شهر نوفمبر من كل عام فى الموعد الذى يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة ويكون تقديم الطلب وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض على أن يكون مصحوبا بما يثبت سداد تأمين قدره عشرون جنيها ولا يرد هذا التأمين الا اذا حصل العضو على نسبة لا تقل عن عشر عدد أصوات الناخبين على المستوى العام أو الاقليمى •

مادة ٢٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) لوزير الزراعة أن يطن فى صحة انعقاد الجمعية العامة أو فى قرارها بالتصديق على نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه قرار الجمعية العامة فى هذا الشأن ، كما يجوز لـمئة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العامة الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العامة أو فى قرارها بالتصديق على نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرارات الجمعية العامة المطعون فى صحة انعقادها أو صدور قرارها باعتماد نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، وفى هذه الحالة يجب أن تكون عريضة الطعن مصحوبة بتقرير مسبب ومصدق على توقيعات مقدمى الطعن عليه من أحد مكاتب مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والا كان الطعن غير مقبول شكلا •

وتختص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر هذه الطعون .

مادة ٢٣ - إذا حكم بقبول الطعن المشار اليه فى المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العامة وأعيدت دعوتها الى الاجتماع فى ... ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك فى حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة الى النقيب أو أحد الوكيلين أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من أبطل انتخابه أقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٧ .

مادة ٢٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تشرف على عملية انتخاب مجلس النقابة لجنة عامة على مستوى الجمهورية ولجنة فرعية فى كل محافظة فى محافظات الجمهورية ، ويرأس كل لجنة أحد أعضاء الهيئات القضائية يختاره وزير العدل ، وذلك على الوجه المبين فى النظام الداخلى للنقابة .

الباب الثالث

فى تكوين فروع النقابة

مادة ٢٥ - عدا محافظتى القاهرة والجيزة ينشأ بعاصمة كل محافظة فرع للنقابة ويكون لكل فرع جمعية عامة ومجلس ادارة . وفى المحافظات التى يقل عدد الأعضاء فيها عن ٣٠٠ عضو يضم هؤلاء الأعضاء الى أقرب محافظة بها فرع للنقابة وفقا للقواعد التى يحددها النظام الداخلى للنقابة فى هذا الشأن .

مادة ٣٦ - تتكون الجمعية العامة للفرع من جميع أعضاء النقابة : المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المقيدىن بسجلات النقابة والذين يعملون بدائرة المحافظة . ويعتبر اجتماعها صحيحا اذا حضره مائة عضو على الأقل ، فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع أسبوعين

ويكون اجتماع الجمعية العامة الثانية صحيحا أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

ويتولى رئيس الفرع رئاسة الجمعية العامة وفي غيابه تكون الرئاسة لكبير الأعضاء سنا من المهندسين الزراعيين .

مادة ٢٧ - لا يحضر الجمعية العامة لفرع النقبالة الا الأعضاء الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحق عليهم حتى تاريخ اجتماعها السنوى العادى - على أن يكونوا أعضاء عاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى - فى الموعد والمكان اللذين يحددهما مجلس النقبالة ويشترط أن يتم قبل أسبوع على الأقل من التاريخ الذى يحدده لمعقد الجمعية العامة للنقبالة . ويجوز لمجلس النقبالة أو مجلس الفرع دعوتها الى اجتماع غير عادى ، وفى الحالة الأخيرة يخطر مجلس النقبالة مقدما بالغرض الذى من أجله دعت الجمعية .

مادة ٢٨ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تكون دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العمومية للفرع قبل انعقادها بأسبوعين على الأقل وذلك بنشر اعلان فى صحيفتين يوميتين يتضمن بيان موعد الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية .

ولا يجوز للجمعية العامة للفرع أن تنتظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقبالة أو لمجلس الفرع أن يعرض للمناقشة المسائل العالجة التى يرى ضرورة عرضها عليها .

ولكل عضو من أعضاء الفرع حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العامة على أن يقدم الى مجلس الفرع قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أسابيع على الأقل .

مادة ٢٩ - تختص الجمعية العامة للفرع بما يأتى :

(م ٤٩ - موسوعة مصر ج ١٥)

(أ) التصديق على نتيجة انتخاب رئيس الفرع وأعضاء مجلس إدارة الفرع .

(ب) بحث أعمال الفرع واعتماد الميزانية السنوية والحسابات الختامية .

(ج) النظر في الاقتراحات المقدمة للجمعية الصامة قبل موعد انعقادها بثلاثة أسابيع .

(د) النظر فيما يرى مجلس النقابة او مجلس الفرع عرضه على الجمعية العامة للفرع من مسائل .

(هـ) للجمعية العامة حق تقرير انشاء نواد تلحق بالفروع ولها تحديد رسوم اشتراك محلية تحصلها من أعضاء الفرع لهذا الغرض وذلك علاوة على الاعانة التي يخصصها مجلس النقابة له .

مادة ٣٠ - تكون قرارات الجمعية العامة للفرع بالأغلبية المطلقة لأراء الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الآراء رجح رأى الجانب الذى الذى منه الرئيس .

مادة ٣١ - عدا السجلات الخاصة بالنقابة والمشار اليها في المادة الرابعة ، تنشأ سجلات بكل فرع لقيد أعضاء النقابة الذين يعملون في دائرة المحافظة بنفس الشروط والأوضاع المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

مادة ٣٢ - يتكون مجلس إدارة الفرع من رئيس وستة أعضاء يمثلون المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين في عاصمة المحافظة يكون نصفهم ممن تقل مدة تخرجهم عن ١٥ سنة وعضو عن كل مركز ادارى في دائرة المحافظة ينتخبهم الأعضاء المقيثون بسجلات الفرع من بين المرشحين من المهندسين الزراعيين والمهندسين المساعدين المسجلين للاشتراك ومن الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ويفوز بالعضوية الحاصلون على أكثر الاصوات ، وعند التساوى يقترح

بين الحاصلين على الاصوات المتساوية وينتخب المجلس في أول اجتماع له السكرتير وامين الصندوق ويكون هؤلاء مع رئيس الفرع هيئة المكتب .

ولا يجوز الجمع في الترشيع بين عضويه مجلس ادارة النقابة مجلس ادارة الفرع أو رئاسته في وقت واحد ، ويجتمع مجلس ادارة الفرع مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب خمسة اعضاء من مجلس الفرع .

وعلى العضو الممثل للمنطقة في مجلس النقابة حضور جلسات مجلس ادارة كل فرع يدخل في نطاق المنطقة التي يمثلها والاشتراك في مداولاته ، وعلى الفروع اخطاره بموعد اجتماعها عند توجيه الدعوة للاجتماع .

مادة ٣٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) يكون انتخاب رئيس الفرع لمدة أربع سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه لأكثر من دورتين كاملتين متتاليتين .

مادة ٣٤ - يرأس مجلس ادارة الفرع الرئيس ، وفي غيابه تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا من المهندسين الزراعيين .

مادة ٣٥ - اذا فقد أحد أعضاء مجلس الفرع شرطا من شروط الأهلية سقطت عضويته بقرار من مجلس النقابة .

ومجلس الفرع أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس جلسات متوالية بغير عذر يقبله المجلس ، وذلك بعد عودته لسماع أقواله بخطاب موصى عليه ، ويشترط لصحة هذا القرار تصديق مجلس ادارة النقابة عليه .

مادة ٣٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) اذا خلا مركز رئيس الفرع بالوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر يخطم محله من ينتخبه مجلس ادارة الفرع من بين أعضائه على أن يجري انتخاب

رئيس جديد بمعرفة الجمعية العمومية للفرع على ألا تتخط مدة الاستكمال ضمن دورتي الانتخاب الكاملتين المتتاليتين المنصوص عليهما في المادة ٣٣ .

وإذا خلا مكان عضو مجلس ادارة الفرع لأى سبب من الأسباب يمل مكانه وليلقى مدته المرشح الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس وعلى ذات مستوى التمثيل وعند التساوى يجرى الاقتراع بين المتساوين بمعرفة مجلس الادارة فإذا لم يوجد يجرى انتخاب بديل له بمعرفة الجمعية العمومية للفرع في أون اجتماع لها .

مادة ٣٧ - تقدم الى مجلس الفرع طلبات الترشيح للمراكز الخالية بالمجلس خلال شهر نوفمبر من كل علم في الموعد الذى يحدده مجلس النقابة ويعلن عنه مجلس الفرع وذلك على النموذج وبالرسوم والشروط المشار اليها بالمادة ٣١ .

مادة ٣٨ - يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العامة وفي قراراتها من حق ستين عضوا ممن حضروا الجمعية العامة للفرع وبباقى الشروط والأوضاع الواردة في المادة ٣٢ من هذا القانون . كما يحق لموزير الزراعة الطعن طبقا للنص الوارد في المادة المذكورة .

مادة ٣٩ - يختص مجلس ادارة الفرع بما يأتى :

(أ) مباشرة نشاط النقابة بالمحافظة وتنفيذ قرارات مجلس النقابة والجمعية العامة للفرع ومراقبة تنفيذ قانون النقابة ولائحته الداخلية والقرارات المنفذة لهما .

(ب) الاشتراك في دراسة المشروعات الزراعية المحلية في دائرة المحافظة والعمل على حل مشكلات التطبيق وابداء المقترحات المناسبة .

(ج) التعريف بالحقوق والواجبات وبأهداف خطط التنمية القومية في محيط العمل والمجتمع .

(د) تنمية الوعي واعطاء القدوة الطيبة وممارسة النقد الذاتى البناء .

(هـ) العمل على رفع المستوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى دائرة المحافظة .

(و) التعرف على احتياجات ومشاكل الجماهير فى المنطقة واقتراح الحلول المناسبة والاسهام فى حل ما يدخل فى دائرة اختصاصه .

(ز) اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى .

(ح) تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن نشاط الفرع فى كافة المجالات الى مجلس النقابة .

(ط) اخطار مجلس النقابة بنتائج الفروع ومحاضر مجلس ادارة الفرع .

(ي) عقد مؤتمر عام مرتين على الأقل كل سنة يجمع اللجان الفنية بالمراكز لدراسة مشاكل التطبيق .

مادة ٤٠ - تتكون مالية الفرع من الموارد الآتية :

(أ) ٤٠٪ من نصيب صندوق النقابة من قيمة الاشتراكات السنوية ورسوم القيد لأعضاء النقابة بدائرة الفرع .

(ب) ما تقررره الجمعية العامة للفرع من رسوم الاشتراك المحلية للنوادر .

(ج) الهبات والتبرعات والوصايا التى تقبل بقرار من مجلس ادارة الفرع .

(د) ما يقرره مجلس النقابة للفرع من اعانات .

(هـ) ما تقررره الدولة للفرع من اعانات .

الباب الرابع

في قيد الأعضاء

مادة ٤١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) يقدم طلب القيد الى مجلس النقابة طبقا للشروط والأوضاع التي يتضمنها النظام الداخلي على أن يكون الطلب مصحوبا بما يثبت سداد الرسم الذي تحدده الجمعية العمومية للنقابة ولا يرد في جميع الأحوال ، ويخصص ثلثا حصة رسوم القيد لصندوق معاشات أعضاء النقابة أما الباقي فيخصص ٦٠٪ منه لصندوق النقابة و ٤٠٪ للفرع الذي ينتمي اليه العضو . ويصدر مجلس النقابة قرارا في شأن قيد الطلب بالسجلات المشار اليها في المادة (٤) من هذا القانون بعد التحقق من توافر شروط القيد وذلك خلال ستة أشهر من استيفاء الأوراق المطلوبة ، وفي حالة رفض طلب القيد يجب أن يكون قرار الرفض مسببا . وينشأ سجل خاص بقيد فيه أسماء من يصدر بشأنهم قرار من مجلس النقابة بالتخصيص لهم بمزاولة المهنة بصفة مؤقتة .

ويخطر مجلس النقابة الفرع الذي ينتمي اليه العضو بقرار لجنة القيد وذلك لادراجه بالسجل المشار اليه في المادة ٣١ من هذا القانون .

مادة ٤٢ - يجوز للطلاب أن يظن في القرار الذي يصدر برفض القيد وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ اعلانه بهذا القرار .

ويفصل مجلس النقابة في الظن بعد تكليف الطاعن بالحضور بكتاب سجل مصحوب بطم الوصول لسماع أقواله ويكون قرار المجلس برفض الظن نهائيا .

ومع ذلك يجوز للطلاب أن يجدد طلبه بعد مضي سنتين على الاقل من تاريخ اعلانه بالقرار النهائي .

مادة ٤٣ - يؤدي عضو النقابة اليمين الآتية أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه .

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لوطني وأن أؤدى عملى بالأمانة والشرف وأن أحفظ على سر المهنة وأحترم قوانينها وتقاليدها » .

مادة ٤٤ - لا يجوز لعضو النقابة أن يقوم بأى عمل يتنافى مع كرامة المهنة .

مادة ٤٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) على العضو أن يؤدى الاشتراك السنوى الذى تحدده الجمعية العمومية وذلك وفقا للأوضاع والشروط الواردة فى النظام الداخلى للنقابة ، ويتم السداد الى النقابة الفرعية التى يتبعها أو الى النقابة العالمة .

مادة ٤٦ - يجوز لمجلس النقابة الاعفاء من رسم الاشتراك لأسباب قهرية تخضع لتقديره ويسرى هذا الاعفاء لمدة سنة واحدة ، ويجوز تجديده طالما ظلت الأسباب المؤدية لذلك قائمة .

مادة ٤٧ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابى بذلك من مجلس النقابة .

ويجوز فى حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب أو من ينوب عنه .

الباب الخامس

فى الانتخاب

مادة ٤٨ - اذا لم يتفق كتابة على قيمة الانتخاب بين صاحب العمل وعضو النقابة لا يجوز لأيهما أن يرفع الأمر الى القضاء قبل عرضه على مجلس النقابة أو مجلس الفرع كل فى دائرة اختصاصه ويجب على المجلس المختص أن يصدر قراره فى موضوع النزاع خلال ستين يوما

من تاريخ تقديم الطلب فإن لم يصدر قراره خلال الفترة المذكورة جاز لهما الالتجاء الى القضاء ، ولا يمنع ذلك من اتخاذ الاجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه .

ولمجلس النقابة أو مجلس الفرع حسب الأحوال أن يندب لجنة تضم خبيراً أو أكثر من أعضائه أو غيرهم لمعاية وبحث موضوع النزاع ، وعلى الطالب أن يؤدي مقدماً مقابل المصاريف وأتعاب الخبير التي يقدرها المجلس بحيث لا تزيد على ٥٪ من قيمة الأتعاب المطلوبة إذا زادت على خمسين جنيهاً ، ٨٪ إذا نقصت عن ذلك ، ويأمر المجلس بالزام من يصدر القرار ضده بأداء هذه المصاريف ويتبع في شأنها حكم المادة ٤٩ من هذا القانون .

ولا يجوز لمن يندب من أعضاء المجلس خبيراً أن يشترك في اصدار القرار الخاص بالموضوع الذي ندب من أجله .

مادة ٤٩ - يصدر الأمر بتنفيذ قرار مجلس النقابة أو مجلس الفرع بتقدير الأتعاب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بصحب الأحوال ، ويحصل قلم كتاب المحكمة عن هذا الأمر رسماً بنسبة ٢٪ عن المائتي جنيه الأولى من الأتعاب المقدرة ، ١٪ عما زاد على ذلك ، ولا يكون أمر التقدير نافذاً الا بعد انتهاء ميعاد التظلم .

مادة ٥٠ - لعضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم من قرار المجلس المختص في العشرة أيام التالية لإعلانه اليه ، وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع أوجه الطعن العادية وغير العادية ماعدا المعارضة وتتبع في ذلك القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات .

مادة ٥١ - يسقط حق العضو في المطالبة بالانتماء عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل مقابله .

مادة ٥٢ - يجب على عضو النقابة أن يرد لصاحب العمل عند الطلب جميع المستندات والاوراق الخاصة به ، ويجوز للعضو أن يستفزع صورا رسمية منها لتأييد طلباته على أن يرجع بمصاريفها على خصمه اذا صدر القرار أو الحكم لمصلحته .

مادة ٥٣ - يشترك في اللجان التي تشكل طبقا للمادة ٤٨ من هذا القانون لتقدير الانتماء عضو من مجلس الدولة في المحافظة الواقع بدائرتها موضوع النزاع ، وممثل للتنظيم الشعبي بدائرة نفس المحافظة .

الباب السادس

في الاجراءات التأديبية

مادة ٥٤ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية الاعضاء الذين يرتكبون أمورا مخرجة بشرفهم أو ماسة بكرامة المهنة أو يهملون في تأدية واجباتهم ، أما الأعضاء من موظفي الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات فلا يحاكمون أمام هذا المجلس الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٥٥ - تكون العقوبات التأديبية :

(أ) لفت النظر .

(ب) الانذار .

(ج) الايقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة .

(د) اسقاط العضوية من النقابة . وفي هذه الحالة لا يكون للعضو

الحق في مزاوله المهنة الا بعد اعادة عقيدته بالنقابة .

مادة ٥٦ - يجب على الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العامة والخاصة تبليغ النقابة عن كل ما توقعه من عقوبات تأديبية على أعضاء النقابة العاملين بها .

مادة ٥٧ - تؤلف الهيئات التأديبية للنقابة من درجتين وتؤلف الدرجة الأولى من :

أحد وكيل النقابة ، رئيسا .

أستاذ باحدى كليات الزراعة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

وتؤلف الدرجة الثانية من :

النقيب ، رئيسا .

مستشار الدولة لوزارة الزراعة أو من ينوب عنه .

عضو يعينه مجلس النقابة لمدة سنة من بين أعضائه .

مادة ٥٨ - يقوم بالتحقيق لجنة تؤلف من :

(أ) عضوين ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة .

(ب) موظف نائب فنى من مجلس الدولة بإدارة الرأى لوزارة الزراعة .

مادة ٥٩ - ترفع الدعوى الى مجلس التأديب بناء على قرار مجلس النقابة ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام مجلس التأديب .

مادة ٦٠ - يجوز للعضو المتهم أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

وللمجلس التأديب أن يأمر بحضور المتهم شخصيا .

مادة ٦١ - يعطى المتهم بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بطم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ، ويوضح هذا الكتاب ميعاد الاجتماع ومكانه ، وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٦٢ - يجوز لكل من المتهم ولجنة التحقيق وهيئة التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ، ومن تخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة وتجري في شأنه أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنع .

مادة ٦٣ - تجوز المعارضة في قرار مجلس التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر ، وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل مد لذلك .

مادة ٦٤ - يجوز ان صدر القرار ضده ، كما يجوز للنقيب بشاء طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة الدرجة الثانية .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حاضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائبا .

ويجوز ان صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية باسقاط عضويته للنقابة أو وقفه عن العمل أن يتظلم منه الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ويكون التظلم بتقرير يودع سكرتارية المحكمة المذكورة .

مادة ٦٥ - تكون جلسات مجلس التأديب بمرجتيه ومحكمة القضاء الادارى سرية ويصدر الحكم علنيا .

مادة ٦٦ - يعين قرار مجلس التأديب الى المتهم على يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار الى المتهم بايصال .

مادة ٦٧ - يجب على مجلس النقابة تبليغ القرارات التأديبية النهائية الى الوزارات أو المصالح أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات العامة أو الخاصة التابع لها المتهم في خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

وإذا كان الحكم النهائي صادرا بالايكاف أو اسقاط عضوية النقابة نشر منطوقه دون الاسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٨ - يجوز لمن صدر قرار باسقاط عضويته للنقابة أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ القرار النهائي اصدار قرار بإنهاء أثر العقوبة فإذا أوجب طلبه كان له الحق في اطلب اعادة تيد اسمه في السجل من جديد .

وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه بقرار الرفض .

مادة ٦٩ - اذا حصل من أسقطت عضويته للنقابة على مستندات تثبت براءته جاز له أن يلتحق من مجلس تأديب الدرجة الثانية ومحكمة القضاء الاداري على حسب الأحوال اعادة النظر في القرار الصادر باسقاط عضويته .

مادة ٧٠ - اذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللنقيب أو رئيس الفرع أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس ادارة الفرع حضور التحقيق مالم تتقرر سريته . وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لمضو النقابة ثابتة ولكنها تستوجب المحكمة الجنائية ،

أبلمت فتية التقيق الى مجلس النقابة للنظر فى ملكمته تأديبيا اذا رأى محلا ذلك .

الباب السابع فى صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٧١ - ينشأ للنقابة صندوق للمعاشات والاعانات يكون مقره القاهرة ويقوم بترتيب معاشات واعانات وقتية أو دورية طبقا لآكام هذا القانون .

مادة ٧٢ - (البند ثامنا مستبدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :

(أولا) ما يكون متجمدا من رصيد صندوق المعاشات والاعانات بنقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ عند العمل بهذا القانون .

(ثانيا) ثلثى رسوم القيد .

(ثالثا) ثلثى الاشتراكات السنوية .

(رابعا) ما تساهم به الدولة سنويا فى هذا الصندوق .

(خامسا) قوائد رصيد هذا الصندوق .

(سادسا) التبرعات والهبات والوصايا الصادرة لمصلحة هذا الصندوق وما يقرر من الموارد الأخرى .

(سابعا) أرباح مطبوعات النقابة وما تقوم به النقابة من نشاط .

(ثامنا) (١) حصيلة رسم سنوى بما لا يجاوز خمسة قروش عن

(١) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائى رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٨٦ (اللوائح المصرية فى ١٩٨٦/١٠/٢٢ - العدد ٢٣٨) ونص على ما يلى : « مادة ١ - يحصل لصالح صندوق نقابة المهن الزراعية رسم سنوى على المحاميل الرئيسية وعلى الأسمدة الكيماوية على النحو التالى :

كل وحدة قياسية للمحاصيل الزراعية الرئيسية التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، ويواقع قرش عن كل طن قصب سكر .

وتورد الجهات المشرفة على تسويق المحاصيل هذه الحصيلة الى صندوق النقابة مباشرة .

وكذلك يفرض رسم سنوى لا يجاوز خمسة قروش عن كل مائة كيلو جرام من الاسمدة الكيماوية تورده الجهة الموزعة الى صندوق النقابة مباشرة .

مادة ٧٢ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) يصدر وزير الزراعة القرارات المنظمة لتحصيل وتوريد الرسوم المنصوص عليها في البند ثامنا من المادة السابقة .

ويكون رؤساء الأجهزة الحكومية ورؤساء مجالس إدارة الهيئات والبنوك والشركات والتعاونيات الزراعية مسئولين كل فيما يخصه عن تحصيل الرسوم المشار اليها وتوريدها للنقابة في المواعيد وطبقا

(١) رسم سنوى بواقع خمسة قروش عن كل وحدة قياسية للمحاصيل الآتية :

اللقطن / الآخرة / الارز / القمح / الفول السودانى / الفول البلدى / فول الصويا / البطاطس / السمسم / الكتان / البصل / العدمس .
(ب) رسم سنوى بواقع قرش واحد عن كل طن قصب سكر .
(ج) رسم سنوى بواقع خمسة قروش عن كل مائة كيلو جرام موزعة من الاسمدة الآزوتية 210ر5 والفوسفاتية 210ر5 والبوتاسية .

مادة ٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية المشرفة على تسويق المحاصيل وشركات السكر وبنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات تحصيل الرسوم المحددة بالمادة الاولى من هذا القرار كل فيما يخصه وتوريد ما يتم تحصيله شهريا لحساب جارى صندوق النقابة بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى سواء لخزائن بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات أو لخزينة البنك الرئيسى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره « ،

للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة وتلزم الجهة المخالفة بسداد الرسوم المستحقة مضافا إليها غرامة تأخير بواقع ١٠٪ سنويا من قيمة المستحق سداده .

مادة ٧٣ - يدير صندوق المعاشات والاعانات تحت اشراف مجلس النقابة ، لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء وينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه لمدة سنة ويكون منهم النقيب وأحد الوكيلين وأمين الصندوق .

مادة ٧٤ - لا تكون قرارات لجنة الصندوق نافذة الا اذا صدق عليها مجلس النقابة .

مادة ٧٥ - تبين اللائحة الداخلية القواعد التي تتبع في ادار الصندوق .

مادة ٧٦ - (البند ثالثا مستبدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) لمجلس النقابة الحق في تقرير معاش أو اعانة للمضو اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(أولا) أن يكون قد دفع رسوم الاشتراك المستحقة عليه مالم يكن قد أعفى منها بقرار من مجلس النقابة .

(ثانيا) أن يثبت عجزه صحيا عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبي العام قبل بلوغه سن الستين .

(ثالثا) أن يكون قد أهيل الى المعاش ببلوغه سن الستين وبشرط أن يكون قد مضت على عضويته بالنقابة مدة خمس سنوات على الأقل وأن يكون مسددا اشتراكاته بصفة دورية منتظمة وليس دفعة واحدة .

مادة ٧٧ - في حالة وفاة المضو يصرف المجلس الأرملة وأولاده القصر وأبويه اذا كانوا عاجزين عن الكسب معاشا يوازي نصف المعاش المقرر له .

ويستحق الأرمل أو الأرملة الربع والابوان الربع منصفة والاولاد القصر الباقي بنسب متساوية فان لم يكن بين وريثه أحد من هؤلاء قسم ما كان يستحقه على الموجودين منهم بالنسبة المتقدمة ، وينتهي معاش كل وارث بوفاته . وتفقد الأرمل حقها في المعاش بزواجها والقصر ببلوغ سن الرشد أو سن السادسة والعشرين اذا كانوا طلبة بالجامعات والمعاهد العالية كما ينتهي المعاش بزواج الانثى منهم وينقطع معاش الورثة بانقضاء خمس سنوات على وفاة العضو وللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرفه حتى يتبين لها زوال السبب الذي رتب من أجلها المعاش .

ولجلس النقابة في الاحوال الاستثنائية أن يقرر معاشا أو اعانه لاختوة العضو اذا ثبت أنه كان يعولهم ، وذلك في حدود نصيب الابوين وفقا للقواعد التي تقررها اللجنة الداخلية .

مادة ٧٨ - لمجلس النقابة أن يحدد النظر في كل وقت في المعاشات والاعانات السابق تقديرها وفقا لما تقتضيه حالة الصندوق أو حالة الشخص المنتفع بالمعاش أو الاعانة .

مادة ٧٩ - المعاشات والمرتبات الشهرية والاعانات الوقفية تعتبر نفقة فلا يجوز تحويلها أو حجز عليها أو التنازل عنها للغير مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات .

مادة ٨٠ - تقدم طلبات المعاش أو الاعانة كتابة الى مجلس النقابة على التماذج المعدة لذلك ، وعلى لجنة صندوق المعاشات والاعانات الفصل فيها في مدى ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ وصول الطلب والمستندات مستوفاة .

مادة ٨١ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والطلابين للاعانة يكون الفصل النهائي فيه لمجلس النقابة على ألا يشترك فيه - في هذه الحالة - من اشترك من أعضاء في لجنة الصندوق .

مادة ٨٢ - اذا طرأ لأى سبب من الأسباب ما يمس كيان النقابة المالى فللاعضاء وحدهم مجتمعين بهيئة جمعية عامة طر الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون ، وأن يقرروا فى هذه الحالة الطريقة لاستعمال أو توزيع ما بالصندوق من رصيد •

ولكى يكون قرار الجمعية قانونيا يعرض الامر على الجمعيات العامة الفرعية بالمحافظات بحيث لا يقل مجموع عدد الاعضاء الذين يحضرون عن ثلثى عدد الاعضاء المقيدين وأن يصدر قرار بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين ، فاذا لم يتوافر العدد المذكور فى الاجتماع الاول يدعى الاعضاء لاجتماع بعد أسبوعين وتكون قرارات الجمعية فى هذا الاجتماع صحيحة اذا حضرها نصف عدد الأعضاء ، وتكون قراراتها أيضا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين •

الباب الثامن

احكام عامة وانتقالية

مادة ٨٣ - يستمر المجلس الحالى لنقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ والجمعية العامة الحالية ، فى ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة لوضع اللوائح والخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القانون واجراء الانتخابات لجميع التنظيمات المنصوص عليها فى هذا القانون فى مدى تسعة شهور من تاريخ صدور هذا القانون وبذلك تنتهى عضويتهم •

مادة ٨٤ - يعتبر الاعضاء المقيدون بسجلات نقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ أعضاء مؤسسين ويعطون من دفع رسوم التقييد وما سبق أن أدوه من اشتراكات عن المدة السابقة لصدور هذا القانون •

مادة ٨٥ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة للبحث فيما لا يفرج عن أهداف النقابة المحددة في هذا القانون .

مادة ٨٦ - يعتبر مجلس النقابة فيما له من اختصاص سلطة ادارية في تطبيق أحكام المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات .

مادة ٨٧ - عضوية النقابة أجبارية لكل من تنطبق عليهم أحكام المادة الثالثة من هذا القانون ويجب على كل مهندس زراعى أو مهندس زراعى مساعد يزاول مهنته وحائز للشروط المبينة في هذا القانون أن يكون متقيدا بسجلات النقابة .

وعلى أعضاء النقابة المؤسسين المشار اليهم في المادة (٨٤) من هذا القانون والمتتمتعين بعضوية النقابة وقت صدوره أن يخطرخوا مجلس النقابة بكتاب موصى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وأرقام قيديهم بالسجلات القديمة وحتى تخرجهم ، وذلك في خلال ستة أشهر على على الأكثر من تاريخ صدور هذا القانون وعلى من لم يسبق قيدهم بالنقابة أن يطلبوا الى مجلس النقابة في خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ادراج أسمائهم بسجلاتها طبقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون واستثناء من حكم المادتين ٨ ، ٢٧ يحق لهم الادلاء بأصواتهم في أول انتخابات تجرى طبقا للقانون الجديد اذا قدموا تمهدا الى النقابة معتمدا من جهة عملهم بتقسيت اشتراكاتهم المتأخرة حسب القواعد التى يضمها مجلس النقابة .

ويجب أن يتضمن الطلب المشار اليه في الفقرة السابقة البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وتاريخ ميلاده وجنسيته ومحل اقامته ومهنته ومؤهلته العلمية وتاريخ حصوله عليها وتاريخ مزاوله المهنة .

ويقيد الطلب في السجلات بترتيب أقدميته في الحصول على المؤهلات العلمية ، فإذا قدم الطلب بعد مضي الموعد المحدد زيد رسم القيد الى أربعة جنيهات •

وعلى العضو قبل مباشرته للمهنة بأية صورة كانت أن يقيد نفسه في سجلات النقابة العامة بالقاهرة ، كما أن عليه أن يسجل اسمه في النقابة الفرعية التي سيزاول المهنة في دائرتها وذلك في ظروف شهرين من بدء مزاولته لها مع مداومته في تسديد الاشتراك السنوى •

وفي جميع الأحوال السابقة ، على العضو عند تغيير مقر مزاوله المهنة أن يخطر فرع النقابة المقيّد بسجلاته وفرع النقابة الجديد الذى سيزاول المهنة في نطاقه . وذلك في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان مزاولته المهنة • وعلى كل فرع من فروع النقابة إخطار النقابة العامة بذلك •

مادة ٨٨ - على الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشركات دراعاة أن عضوية النقابة ومداومة سداد الاشتراكات في مواعيدها شرط من شروط تعيين المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين أو استعراهم لأداء أعمالهم بها •

مادة ٨٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز لنهر المهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين المشار إليهم في المادة (٣) من هذا القانون والمقيدة أسماؤهم بسجلات النقابة مباشرة أعمال الخبرة الزراعية أمام المحاكم أو هيئات التحكيم أو مباشرة الاعمال الزراعية الأخرى التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الزراعة (١) بعد أخذ رأى مجلس النقابة •

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ « قانونى » بالأعمال التى يباشرها المهندسون الزراعيون والمهندسون الزراعيون المساعدون (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٦/٢٦ - العدد ١٤٩) •

ويجوز للمهندسين الزراعيين أعضاء النقابة من غير العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العلمية وهيئات ووحدات القطاع العام الحضور نيابة عن الخصوم أمام مكاتب خبراء وزارة العدل وخبراء الجدول وذلك لمناقشة وتقديم المذكرات والتقارير اللازمة في الجوانب الفنية المتعلقة بالشؤون الزراعية والحقلية .

وللمهندسين الزراعيين المتخصصين من ذوي الخبرة في المجالات الزراعية المختلفة من غير العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العلمية وهيئات ووحدات القطاع العام فتح مكاتب استشارية في مجالات تخصصهم بناء على ترخيص من النقابة يصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الزراعة بقرار منه ويتم قيد الأعضاء المذكورين في سجل خاص يعد لهذا الغرض (١) . على أنه يجوز الترخيص لأعضاء النقابة من هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ومن هيئات البحوث الزراعية بفتح المكاتب المذكورة بعد موافقة الجهات التي يعملون بها وذلك كله مع عدم الإخلال بما تقرره القوانين الأخرى من قواعد وأجراءات في هذا الشأن .

مادة ٩٠ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بلعدي هاتين العقوبتين من زاول عملاً من الأعمال الزراعية المشار إليها في المادة ٨٩ من هذا القانون ولم يكن من بين المهندسين الزراعيين أو المهندسين الزراعيين المساعدين المقيدين بالسجلات أو كان مقيداً بها وموقفاً عن العمل . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة من ينتحل لقب مهندس زراعي أو مهندس زراعي مساعد ولم يكن مستوفياً للشروط المقررة في هذا القانون لحمل هذا اللقب .

(٢) صدر قرار وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي رقم ٥١ لسنة ١٩٨٠ « قانوني » بإنشاء سجل للمهندسين الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام (الوقائع المصرية في ١٩٨١/١/٤ - العدد ٣) .

كما يعاقب بنفس العقوبة صاحب العمل أو من يمثله إذا استخدم أحدا من غير أعضاء النقابة لمباشرة الأعمال الزراعية المضار اليها بالمادة ٨٩ من هذا القانون .

مادة ٩١ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦) تؤول أموال نقابة المهن الزراعية المنشأة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ إلى نقابة المهن الزراعية المنشأة تطبيقا لهذا القانون .

(١) وتمفى نقابة المهن الزراعية والنقابات الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمنة والعوائد وغير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها .

(٢) وتمفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمنة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة .

على أن يسرى هذا الاعفاء على كل ما لم يسدد من هذه الضرائب أو الرسوم والدمغات والعوائد وغيرها من التكاليف المالية مهما كان نوعه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٩١ - مكرر (مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٦) تعتبر أموال النقابة العامة أموالا عامة تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحسابات .

مادة ٩٢ - يحق للنقابة الاستفادة من نظلم التفرغ بالاستعانة بتفرغ ثلاثة على الأكثر من أعضائها المشتغلين بالمؤسسات والهيئات العامة ولدة ثلاث سنوات متتالية على الأكثر .

كما يحق اتباع نفس النظام لشخص واحد لكل فرع من فروع النقابة بالمحافظات .

٧٩٠ زراعة

مادة ٩٣ - يلغى العمل بأحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٩٤ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ٩٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٦ (٧ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

القسم الرابع في نقابة المهن الزراعية

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية (١) ، (٢)

قرار رئيس الجمهورية في ١/٣١/١٩٥٧
بإنشاء الهيئة العامة للارز المصرى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧
بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المحالج (٣)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للإنتاج الزراعى (٤)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٠
بإنشاء المجلس الأعلى للثروة الحيوانية (٥)

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٦ - العدد ٨٤ مكررا .
 - (٢) معدل بالقرارات الجمهورية أرقام ٦١٦ لسنة ١٩٥٧ و ٤١٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦٩ لسنة ١٩٦٠ .
 - (٣) الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٢/٣ - العدد ٥ .
 - (٤) الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٩ - العدد ٣٣ .
 - (٥) الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/١٠/٢٣ - العدد ٤٣ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣
في شأن مركز البحوث الزراعية (١) ، (٢)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٨٣
بإنشاء هيئة القطاع العام للثروة الداجنة والحيوانية (١) ، (٢)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٣
بإنشاء هيئة القطاع العام للتنمية الزراعية (٣)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤
بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية (١)

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٢/٣ - العدد ٥ .
 - (٢) معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ .
 - (٣) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦ .
 - (٤) معدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٨٦ .
 - (٥) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/١١/١٧ - العدد ٤٦ .
 - (٦) الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/٥/٢٤ - العدد ٢١ .

القسم الخامس

في مشروعات زراعية متنوعة

١ - القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ .

بحكم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ بحكم جواز توقيع الحجز على

الأماكن الزراعية الصغيرة المحل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء ،

أصبح القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها

الزراع اذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة ، فلذا زادت ملكيته على

هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الاجراءات على الزيادة وحدها .

ويجوز فيما لا يجوز التنفيذ عليه :

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ - العدد ٨٧ مكرر .

(أ) الآلات الزراعية والمواشى اللازمة لاستثمار الأرض غير الجائز التنفيذ عليها .

(ب) مسكن الزارع وملحقاته .

ويعتبر زارعا في تطبيق أحكام هذا القانون كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة وكانت هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته سواء بأشرها بنفسه أو بواسطة غيره .

مادة ٢ - لا تنسئ أحكام المادة السابقة على :

(أ) أصحاب الديون الممتازة .

(ب) الدائنين بديون ناشئة عن جنسية أو جنحة .

(ج) الدائنين بنفقة مترتبة على الزوجية وأجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن وبما يكون مستحقا من المهر .

(د) الدائنين الذين ينص القانون على عدم سريان هذا القانون عليهم (١) .

مادة ٣ - يقع باطلا كل تنازل عن التمسك بالحظر المنصوص عليه في المادة الأولى . ومع ذلك يسقط حق الدين في التمسك بالحظر المذكور بفوات ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع حقا للمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المشار إليه - وذلك مع

(١) صدر القانون رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٥٣ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على الديون المطلوبة للبنك العقاري الزراعى المصرى (الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٥٣ - العدد ٩٩ مكرر) كما صدر القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على الديون المستحقة للحكومة وبذلك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية (الوقائع المصرية فى ٢٢/٧/١٩٥٤ - العدد ٥٨ مكرر) .

عدم الإخلال بحقوق الدائنين التي ترتبت على أحكام المادة الثانية منه وبالشروط الموضحة بها .

ولا يترتب على إلغاء القانون المذكور المساس بحقوق الدائنين الذين نشأت ديونهم خلال العمل به بشرط أن تكون سنداتهما مسجلة أو مقيدة أو ثابتة التاريخ في ذلك الوقت . ويستفيد من هذا الحكم من يحل محل الدائنين الأصليين في حقوقهم .

وللدائنين المذكورين في الفقرة السابقة أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يعدوها ولو باستبدال سنداتهم بغيرها وذلك مع عدم المساس بحقوقهم ويشترط ألا يقع آخر أجل يحدد للوفاء بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يقدموا هذا السند المذكور فيه التجديد ومبيئاً به السند الجديد بياناً تاماً .

مادة ٥ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمحل ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣) .

٢ - قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤

بنتظيم نقل اللحوم (١)

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،
وعلى لائحة السلخانات الصادرة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ ،
وعلى لائحة السلخانات ومحلات الجزار بالاسكندرية الصادرة
في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز نقل اللحوم أو الكرشة أو الفضلات الى محلات
الجزارة أو المحلات العامة الا في عربات أو سيارات مخصصة لهذا
الغرض ومحكمة المعلق ومبطنة من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج
المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنسي .

ولا يجوز لسائقى العربات أو السيارات أو الاشخاص المرافقين
لها ، الجلوس بين اللحوم أو الكرشة أو الفضلات .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ١٠٠ مكرر .

مادة ٢ - يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية والبلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ - يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة .

وتقوم الادارة الصحية المختصة بضبط اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة ولها اعدامها اذا كان تلوثها يقتضى هذا الاجراء .

مادة ٤ - تلغى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومجلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

مادة ٥ - على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل (١) والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر ١٩٥٤)

(١) صدر قرار وزير العدل فى ١٩٦٦/٩/٧ بمنح الاطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) ونص فى مادته الاولى على ما يلى :

« تخول صفة مامورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القوانين المشار اليها . السادة الاطباء والمراقبين الصحيين بالادارة الطبية بهيئة السكة الحديد ، كل فى دائرة اختصاصه » .

٣ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩

بإنشاء صندوق التأمين على الماشية (١ ، ٤ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - ينشأ صندوق للتأمين على الماشية تكون له الشخصية الاعتبارية ويعتبر مؤسسة خاصة ذات نفع عام تخضع لإشراف ورقابة الجهة الادارية المختصة .

مادة ٢ - يختص الصندوق بالتأمين على الماشية للجمعيات التعاونية

(١) الجريدة الرسمية في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٢١١ مكرر .
(٢) صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض التشريعات بشؤون التعاون ونص في مادته الاولى على أن « تستبدل بعبارة « وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل » ، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، بعبارة « الجهة الادارية المختصة والوزير المختص في القوانين الاتية :
.....
.....

القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق تأمين على الماشية «
(الجريدة الرسمية في ١٩/٦/١٩٦١ - العدد ١٣٥) .

(٣) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ وصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ باعتماد بعض النماذج بخصوص التأمين على الماشية (الوقائع المصرية في ٢٩/١/١٩٦٠ - العدد ٧٦) كما صهر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بنموذج عقد التأمين على الماشية (الوقائع المصرية في ٣١/١٠/١٩٦٠ - العدد ٨٥) .

لتربيته الماشية المسجلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وذلك بالشروط والقواعد المبينة في المواد التالية ويكون اشتراك هذه الجمعيات في الصندوق إلزامياً .

مادة ٣ - يشترط في الماشية التي يؤمن عليها لدى الصندوق ما يأتي :

(١) أن تكون من فصيلتي البقر والجاموس ولا تقل سنّها عن ستة شهور ولا تزيد عن ثلاث سنوات .

(٢) أن تكون قد مضت عليها فترة رد الفتل للتحسينات المقررة ضد الأوبئة .

(٣) أن تكون حيازة الجمعية لها مستمرة طوال فترة التأمين .
والوزير المختص إضافة شروط وقواعد أخرى بقرار منه .

مادة ٤ - يستحق التعويض مقابل التأمين على الماشية للجمعية في الحالات الآتية :

(١) إذا نفقت الماشية بسبب مرض أو حادث وقع عن غير عمد .

(٢) إذا ذبحت الماشية اضطرارياً نتيجة حادث وقع عن غير عمد .

(٣) إذا أهدمت الماشية بأمر المصلحة البيطرية أو أحد فروعها .

ومع ذلك تخفض قيمة التعويض المستحق إلى النصف في الحالات الآتية :

(أ) إذا قرر الطبيب البيطري في حالة نفوق الماشية أنه كلن من الممكن نجيها .

(ب) إذا لم تقم الجمعية بتحسين مواشيتها في المواعيد المقررة ونفقت بسبب مرض غير الأمراض الوبائية التي تحصنت ضدها .

(ج) إذا جاء الذبح الاضطراري بسبب تأخير الجمعية في عرض ماشيتها المريضة أو التي وقع لها الحادث على الطبيب البيطري أو كلن النفوق أو الذبح بسبب عدم تنفيذ تعليمات الطبيب .

(د) اذا أهملت الجمعية في سلخ وتجويف الماشية المذبوحة وترتب على ذلك تلف جزئى للجلد أو اللحم أو للأعضاء الداخلية .

ويجب على الجمعية في جميع الحالات اخطار الصندوق خلال ٢٤ ساعة من وقت حصول الحادث على الاستمارة المعدة لهذا الغرض .

ويجوز تعديل هذه الحالات بالاضافة أو الحذف بقرار من الوزير المختص .

مادة ٥ - يستط حق الجمعية كلية في التعويض في الحالات الآتية :

(١) اذا أثبت التقرير البيطرى أن نفوق الماشية تسببت فيه الجمعية أو موظفوها أو عاملها عمداً - أو بسبب علاجها أو اجراء عمليات جراحية لها بمعرفة غير المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب البيطرى أو بسبب عدم تقديمها للتحصين ضد الأوبئة التي تقررها الجهات المختصة في مواعيدها وكان نفوقها بسبب أحد هذه الأوبئة أو بسبب رفض الجمعية استعمال الأدوية والعلاج الذى يقرره الطبيب البيطرى أو بسبب تأخيرها في عرض الماشية عليه .

(٢) تعدد الجمعية ذبح الماشية دون مبرر .

(٣) عدم اخطار الصندوق عن نفوق الماشية وذبحها خلال ٢٤ ساعة من تاريخ النفوق أو الذبح .

(٤) اذا سرقت الماشية أو أصيبت بالحريق بسبب افعال الجمعية في الحراسة أو الرقابة أو بتواطئها بنفسها أو بموظفيها أو عاملها بفرض الحصول على قيمة التأمين .

(٥) اعدام اللحم لتلفها بسبب افعال الجمعية في سلخ وتجويف الماشية المذبوحة أو المحافظة على لحومها .

(٦) تأخر الجمعية في دفع قسط التأمين في المواعيد المقررة لها وقيام سبب الاستحقاق للتعويض خلال فترة التأخير وعدم سدادها

للزيادة المقررة في أقساط التأمين بعد شهر من تاريخ اخطارها بتقرير هذه الزيادة •

(٧) امتناع الجمعية عن اعطاء البيانات التي تطلبها لجان الصندوق عن مواشيتها أو عرقلة أعمال تلك اللجان في تقدير قيمة المواشى أو التفتيش عليها •

مادة ٦ - يعوض الصندوق الجمعية بما يوازي ٧٥٪ من قيمة الماشية المؤمن عليها قبل مرضها أو ذبحها أو نفوقها بما هو أنسب للجمعية مخصوصاً منه :

(أ) قيمة ما يباع من الماشية من لحوم أو مخلفات ويضع الصندوق قواعد عامة لتقدير الثمن على أساس ما تحمله الماشية من لحم ومخلفات •

(ب) قيمة ما قد تحصل عليه الجمعية من تعويض عن ماشيتها من الحكومة أو الهيئات الأخرى •

مادة ٧ - للصندوق في أى وقت أن يقوم بإجراء الكشف الطبى على الماشية المؤمن عليها وعلى حظائرها بمعرفة مفتشين يندبهم لهذا الغرض •

مادة ٨ - للجمعية الحق في استبدال الماشية المؤمن عليها بغيرها خلال فترة سريان التأمين ولا تستفيد الجمعية بالتأمين على الماشية الجديدة إلا بعد اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتأمين عليها •

مادة ٩ - ينتهى التزام الصندوق من تلقاء نفسه بالتعويض عن الماشية المؤمن عليها بانتهاء جيازة الجمعية لها وتسليمها للغير •

مادة ١٠ - تنظم بقرار من الوزير المختص اجراءات التأمين

وأجراءات طلب التعويض والاستمارات الخاصة بهما (١) ، ويحدد هذا القرار السجلات التي تمسكها الجمعيات التعاونية لتربية الماشية وما يقابلها من سجلات يمسكها الصندوق ، والبيانات التي يجب أن تستمل عليها هذه السجلات .

(١) صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام ونموذج البطاقة البيطرية للماشية المؤمن عليها (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٦/٢٧ - العدد ١٤٧) ونص على ما يلي :
« مادة ١ - تكون البطاقة البيطرية للماشية المؤمن عليها طبقا للنموذج المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تعتبر البطاقة البيطرية من المستندات اللازمة للتأمين على الماشية ، وعلى الصندوق عدم استكمال اجراءات التأمين الا بعد أن يقدم المستامن البطاقة المذكورة عن كل حيوان مرغّب في التأمين عليه .

مادة ٣ - تدون بيانات البطاقة البيطرية في السجلات المنصوص عليها في قرار وزير الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه وذلك بمعرفة الادارات البيطرية التابعة للهيئة .

مادة ٤ - تسجل في البطاقة البيطرية البيانات الاتية :

- (١) رقم وسن الحيوان ونوعه .
- (٢) اسم الحائز وتتبع ملكية الحيوان .
- (٣) البيانات التأمينية .
- (٤) الحالة التناسلية وازدواج النسل .
- (٥) الفحوص العملية والاختبارات البيولوجية .
- (٦) التحصينات الوقائية .
- (٧) البيانات العلاجية .
- (٨) البيانات الحجرية .
- (٩) التصرف في الحيوان من حيث الذبح أو النفوق .

مادة ٥ - ثمن البطاقة البيطرية ١٠٠ قرش يقوم صندوق التأمين على الماشية بتحصيلها من اصحاب الماشية المؤمن عليها لحساب الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

كما صدر قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن فتح حساب خاص لحصيلة البطاقة البيطرية بالبنك المركزي (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٥/٢٥ - العدد ١٢١) .

مادة ١١ - تتكون أموال الصندوق من :

- (أ) القروض والاعانات التي تخصصها له الجهة الادارية المختصة .
- (ب) أقساط التأمين التي تؤديها مقدما الجمعيات التعاونية لتربية الماشية والتي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص .
- ويجب ألا تتجاوز قيمة القسط جنيه و ١٠٠ مليم عن كل ماشية سنويا ويحدد الصندوق طريقة أدائها .

(ج) ريع استثمار أموال الصندوق .

- (د) الهبات والوصايا والاعانات التي يقبلها الصندوق .

مادة ١٢ - يدير الصندوق مجلس ادارة يتكون من اثنى عشر عضوا على النحو الآتى :

- ممثل لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - يختاره وزيرها . رئيسا .
- ممثل لوزارة الزراعة ، يختاره وزيرها .
- ممثل لكليات الزراعة بدرجة أستاذ على الأقل ، يختاره المجلس الأعلى للجامعات .
- ممثل لوزارة الخزانة ، يختاره وزيرها .
- ممثل لوزارة الاقتصاد من بين الاكثواريين ، يختاره وزيرها .
- ممثل لبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، يختاره مجلس ادارة البنك .

ثلاثة يمثلون الجمعيات التعاونية لتربية الماشية ، يختارهم ممثلو هذه الجمعيات من بينهم بالاقتراع السرى فى اجتماع يعقد بمقر الصندوق لهذا الغرض .

- ثلاثة من ذوى الخبرة ، يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
- ويصدر الوزير المختص لائحة بتنظيم أعمال المجلس تتضمن على

الأخص توزيع الوظائف بين أعضائه وتحديد لجانته على أن يكون من بينها لجان للتأمين ولتقدير قيم الماشية وللتفتيش وللاستئناف ويحدد القرار مسؤوليات كل من وظائف المجلس ولجانته ، وشروط وصحة اجتماعات المجلس ولجانته وقرارات كل ، ومدة العضوية فيها ، ونظام أسلاك الحسابات والرقابة عليها على أن تكون هذه الرقابة من خارج المجلس ، كما يحدد هذا القرار مواعيد الاجتماعات الدورية للمجلس ، والسنة المالية للصندوق ، والتصديق على ميزانيته وحساباته •

مادة ١٣ - للجمعيات التعاونية لتربية الماشية حق الطعن في قرارات لجان التأمين والتقدير وغيرها من اللجان أمام مجلس إدارة الصندوق خلال الخمسة الأيام التالية لإبلاغ القرار للجمعية ، وتكون قرارات المجلس ولجانته نهائية •

• ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية جهة (١) •
• ويجوز التظلم من هذه القرارات أمام وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويكون قراره نهائياً •

مادة ١٤ - تمهيدات الصندوق مضمونة فقط برصيده دون أية مسؤولية على الدولة أو الجمعيات التعاونية لتربية الماشية •

مادة ١٥ - يتمتع الصندوق بالاعفاءات والمزايا المقررة في القانونين

(١) صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين وقرر في مادته الأولى على أن تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في نصوص القوانين الاتي بيانها :

- (أولا)
- (ثانيا)
- (١)

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٦/٨ - العدد ٢٢) •

زراعة ٨٠٥

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، كما يعفى من اتباع القواعد والتطبيقات المعمول بها في الحكومة .

مادة ١٦ - لا تسرى على الصندوق أحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن هيئات التأمين .

مادة ١٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب أعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لتربية الماشية والمديرون والموظفون بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

(١) اذا حرروا أو قدموا أو أمسكوا محررا أو سجلا مما يلزم القانون بتقديمه أو امسكه يشتمل على بيانات كاذبة مع علمهم بذلك أو تعمدوا اعطاء بيان لجهة غير مختصة أو تعمدوا اخفاء بيان يلزمهم القانون باثباته .

(٢) في حالة ارتكاب كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة في شأنه .

مادة ١٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي من تاريخ نشره ،

صدر برباسة الجمهورية في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٧٩ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩) .

٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠

بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ،

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة

١٩٥٩ ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن فرض رسم استيراد ،

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من

بعض الضرائب والرسوم وبوضع استثناء وقتى من بعض أحكام
قانون الجمعيات التعاونية ،

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون

التسعير الجبرى وتمديد الأرباح ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى « صندوق موازنة أسعار

الأسمدة » ويلحق بوزارة التموين ويكون له الشخصية الاعتبارية ويكون
مركزه مدينة القاهرة .

(١) الجريدة الرسمية في ٢ يونية سنة ١٩٦٠ - العدد ١٢٦ .

مادة ٢ - يقوم الصندوق بتحقيق الأغراض الآتية :

- (أ) موازنة. أسعار الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكلفة أنواعها .
- (ب) العمل على توفير الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الانتاج المحلى أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع .

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كفيلا بتحقيق الأغراض سالفة الذكر بما في ذلك تحديد استيراد الأسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ومنح اعانات لتمويص ما يتعرض له المستوردون أو المصانم المنتجة للأسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار .

وللصندوق أن يستخدم فائض أرباحه في انشاء أو تمويل الصناعات التي يكون من شأنها العمل على تنمية الانتاج الزراعى كصناعة الأسمدة وصناعة المبيدات الحشرية وله في سبيل ذلك أن يتعاون مع الهيئات الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها وأن يبرم معها الاتفاقات التي تحقق ذلك التعاون .

مادة ٢ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١) يؤدى الصندوق من فائض أرباحه لبنك التسليف الزراعى والتعاونى المبالغ اللازمة لمقابلة قيمة الأعباء المترتبة على الفاء احتساب الفوائد على السلفيات التي يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية .

وتحدد هذه الأعباء بالاتفاق بين وزير الاقتصاد التنفيذى ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة التعاونية الزراعية .

مادة ٣ - يتولى ادارة الصندوق وتصريف أموره مجلس ادارة يشكل على النحو الآتى :

وزير التكوين رئيسا
 وزير الزراعة التنفيذي
 وزير الاقتصاد التنفيذي
 وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي
 وزير الإصلاح الزراعي التنفيذي
 أعضاء {

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه حسب مقتضيات الأحوال ولا يكون اجتماعه صحيحا الا بحضور ثلاثة من أعضائه على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات .

وتدون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقعه كل من رئيس المجلس والموظف القائم بأعمال السكرتارية .

وتكون قرارات المجلس نافذة بمجرد صدورها .

مادة ٤ - يضع مجلس الادارة النظم واللوائح التي يسير عليها الصندوق في النواحي المالية والادارية والفنية ونظام موظفيه وذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية ، والى أن يتم له ذلك تسرى في شأن الصندوق هذه النظم واللوائح .

مادة ٥ - لرئيس مجلس الادارة بقرارات يصدرها حق شغل جميع الوظائف اللازمة لادارة الصندوق وتصريف شؤونه بمن يراه من موظفى الدولة أو الهيئات العامة وذلك بطريق التعيين أو الاعارة أو بالعمل في غير أوقلت العمل الرسمية ، وتكون له في شأن موظفى الصندوق السلطات المخولة للوزير بمقتضى أحكام قانون نظام موظفى الدولة .

مادة ٦ - تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

- (أ) حصيد رسم الاستيراد عن الأسمدة المستوردة .
- (ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة وذلك مع مراعاة خصم نسبة التخفيض المقررة قانونا للجمعيات التعاونية في حالة البيع إليها .
- (ج) الفرق بين السعر المحدد للبيع من المصنع الى الجهات الموزعة التى تباع بتخفيض تعاونى وبين السعر المحدد للبيع من المصنع الى التجار ، على أن يقوم المصنع بتوريد هذا الفرق لحساب الصندوق فور التعاقد مع التجار .
- (د) الاعانات التى تمنحها الدولة للصندوق .

مادة ٧ - يكون للصندوق ميزانية خاصة به تتبع في شأنها القواعد والنظم التى تتبع في شأن ميزانية الدولة .

على أن تبدأ السنة الاولى للصندوق من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيو سنة ١٩٦١ ، ويعد الصندوق ميزانيته وحسابه الختامى ويعرضهما على مجلس الادارة لاتقرارهما تمهيدا لاعتمادهما .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليم مصر اعتبارا من يوم ٥ مايو سنة ١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ نونبر سنة ١٣٧٩ (٢٨ مايو سنة ١٩٦٠)

٥ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١

بإنشاء الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية ،
وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - ينشأ اتحاد عام مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الراغبين فى عضويته من المنتجين والمنتجين

المصدرين للحاصلات البستانية من الفخر والفاكهة والنباتات الطبية
والعطرية ونباتات الزينة •

ويلحق الاتحاد بوزارة الزراعة •

مادة ٢ - يتكون الاتحاد من أعضاء من الفئات الآتية :

(١) الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العلم متى كانت تعمل في
مجال انتاج الحاصلات البستانية •

(٢) الجمعيات التعاونية الزراعية •

(٣) مزارعى القطاع الخاص المشتغلين بانتاج الحاصلات البستانية •

مادة ٣ - أغراض الاتحاد هي الآتية

(١) تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويرا علميا •

(٢) زيادة مساحة الاراضى الزراعية التى تستغل بهذه الحاصلات
في القطاعين العلم والخاص •

(٣) تنمية حمولة صادرات الدولة من منتجات هذه الحاصلات
وغيرها من المنتجات الزراعية التى لم تتحقق منها حمولة تصديرية كافية •

(٤) زيادة دخل المنتج الزراعى بالعمل على زيادة انتاجه في المساحة
التي يزرعها ورفع اثمان الحاصلات التى ينتجها •

مادة ٤ - يقوم الاتحاد تحقيقا للأغراض الميئة بالمادة السابقة

بما يأتى :

(١) اجراء دراسة سنوية للأسواق الخارجية واحتياجاتها ومستوى

الأسعار بها •

(٢) ابرام عقود التصدير مع الجهات الخارجية •

(٣) ابلاغ الاعضاء بجملة الكميات المتلقد على تصديرها ، وتنسيق

عمليات الانتاج فيما بينهم وفقا لذلك ، وتحديد مواصفات ما يكلف كل عضو منهم بانتاجه .

(٤) امداد الاعضاء بمهمات ومعدات الانتاج اللازمة سواء بتوفيرها محليا أو باستيرادها من الخارج ومنح السلف النقدية لهم .

(٥) تقديم الارشادات الفنية اللازمة للزراعة في كافة مراحلها ولاعداد وتعبئة المنتجات للتصدير .

(٦) اعداد مراكز تجميع الحاصلات وتجهيزها بالمعدات والآلات اللازمة .

(٧) ابرام العقود المحلية لتسويق الكميات الغير صالحة للتصدير أو لتصنيعها داخليا .

(٨) تدبير وسائل النقل الداخلى وابرام العقود الخاصة بالشحن البحرى أو الجوى والاشراف على تنفيذ عمليات النقل .

(٩) مراقبة عمليات تسويق وبيع المنتجات فى الخارج .

(١٠) التعاون مع الجهات التى تملرس نشاطا مماثلا فى الداخل أو الخارج والترويج للمنتجات المصرية بوسائل الدعاية والاعلان فى الخارج .

(١١) اقامة المراكز الطمية للأبحاث الفنية والاستمانة بالخبرة الوطنية والأجنبية .

(١٢) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع المتعاقدين مع الاقتصاد فى الداخل والخارج وتحصيل المبالغ المستحقة منهم .

(١٣) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع الأعضاء وتسليم كل منهم عائد الربح المستحق له .

مادة • - يتولى ادارة الاقتصاد :

(١) رئيس مجلس الإدارة ويعين بقرار من وزير الزراعة ويعاونه مدير علم يعين كذلك بقرار من وزير الزراعة .

(٢) مجلس الإدارة : ويشكل من عشرة أعضاء على الأكثر خلاف الرئيس ، وتنتخب الجمعية للتعاونية بالاقتراع السري المبلشر ستة منهم من بين أعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثلاثة منهم من زراع القطاع الخاص وثلاثة آخرين من بين ممثلى الجمعيات التعاونية الزراعية . ويصدر قرار من وزير الزراعة بتعيين بلقى الأعضاء .

(٣) جمعية عمومية تضم جميع أعضاء الاتحاد .

مادة ٦ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الاتحاد أمام القضاء وفي صلاته بالغير ويتولى إبرام عقود الاتحاد ويشترط لذلك الحصول على موافقة مجلس الإدارة متى كانت قيمة العقد تزيد عن الحد الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ - تجتمع الجمعية العمومية لأعضاء الاتحاد مرة كل سنة بناء على دعوة مجلس الإدارة ، للنظر فى تقرير المجلس عن أعمال الاتحاد عن السنة المالية المنقضية والموافقة على الميزانية وإجراء الانتخابات السنوية للأعضاء الستة من مجلس الإدارة .

ويجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية الى انعقاد غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك ، كما يجوز لثلث الأعضاء أن يطلبوا دعوتها لانعقاد غير عادى .

مادة ٨ - تتكون موارد الاتحاد من :

(١) رسوم واشتراكات العضوية التى يدفعها الأعضاء .

(٢) ما تخصصه الدولة له من اعتمادات .

(٣) التبرعات والهبات التى يقبلها مجلس الإدارة .

(٤) ما يعقده من قروض مباشرة مع الجهات المصرية أو الأجنبية أو الدولية .

(٥) النسبة التي يحتفظ بها الاتحاد من أرباحه ، على أن تتناسب تناسباً طردياً مع صافي الأرباح السنوية للاتحاد .

مادة ٩ - يستخدم الاتحاد حصيلة ثمن بيع منتجاته في الخارج من النقد الأجنبي في سداد التزاماته في الخطة ، فإن وجد فائض من هذه الحصيلة كان له ايداعه في أحد البنوك في حساب خاص بالنقد الأجنبي لاستخدامه في تمويل عملياته في الخارج .

ويتم ذلك وفقاً للنظام الذي يتفق عليه بين وزارتي الزراعة والاقتصاد .

مادة ١٠ - يضع الاتحاد خطتين لنشاطه :

(١) خطة سنوية توضع خلال النصف الأخير من شهر يونيو تتضمن بوجه خاص بيان عقود وما يلزم لتنفيذها ، والمساحات التي يجري زراعتها لدى الأعضاء وما قد يشتريه من منتجات زراعية ، وهدف تصديره ، وما يحتاج إليه من خبرة أجنبية ، وارتباطاته مع متهدي النقل وشركات الملاحة البحرية والجوية .

(٢) خطة متوسطة الأجل ، توضع خلال شهر يونيو كل خمس سنوات وتتضمن بوجه خاص مدى التوسع في مجال التطبيق العملي للزراعة الملحية الحديثة وتصنيع المنتجات الزراعية وامكانيات شراء وسائل نقل خاصة به ، وحجم استثماراته .

ويلتزم الاتحاد بتنفيذ هاتين الخطتين بعد موافقة الجمعية العمومية للاتحاد عليهما واعتمادهما من وزير الزراعة .

مادة ١١ - للاتحاد أن يبرم عقود الاستيراد والتصدير مباشرة دون الحصول على إذن من أية جهة حكومية .

مادة ١٢ - يصدر وزير الزراعة - بعد الاتفاق مع الوزير المختص - القرارات اللازمة لتنظيم العلاقة بين الاتحاد والجهات المشرفة على النقل البحري والجوى والموانئ البحرية والجوية والجهات المشرفة على عمليات التصدير والاستيراد والرقابة على النقد وذلك بما من شأنه تسهيل دخول العاملين التابعين له الاماكن التى تخضع لهذه الجهات وعدم التقيد بالخدمات التى تؤديها شركات الخدمات الجوية والبحرية ، وتيسير ممارسته لنشاطه عموما .

كما يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع الوزير المختص القرارات المنظمة للعلاقة بين الاتحاد وسائر الجهات الحكومية التى تمارس نشاطا مماثلا لنشاطه .

مادة ١٣ - يسرى على العاملين بالاتحاد أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ - يصدر وزير الزراعة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) ، وتبين على الأخص ما يأتى :

- (١) تنظيم أوجه اشراف وزارة الزراعة على الاتحاد .
- (٢) الشروط الواجب توافرها فى أعضاء الاتحاد وما يلتزمون بدفعه من رسوم واشتراكات بالنسبة لكل فئة وحقوق واجبات الاعضاء وكيفية حل الخلافات بينهم وانقضاء العضوية .
- (٣) اختصاصات رئيس مجلس الادارة والمدير العام ومجلس الادارة والجمعية العمومية فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون وتعميد

(١) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١٢/٢٨ - العدد ٢٩٥ تابع «ب») .

موايد الاجتماعات واجراءات التصويت في المجلس والجمعية .

(٤) تقسيم الاتحاد الى ادارات علمة ومراقبات وأقسام وفروع في الداخل والخارج وبيان اختصاصات كل منها ونظام العمل بها وتحديد المديرين بالاتحاد وبيان اختصاصاتهم .

(٥) تحديد مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام .

(٦) نظام العاملين بالاتحاد ، والمعاملة المالية للعاملين بالخارج .

(٧) نظام حوافز الانتاج للعاملين ، متضمنا وضع قواعد وشروط منح مكافآت جماعية وفردية لهم وما يوزع عليهم من ارباح دون التقيد بالقواعد الحكومية المقررة للحوافز .

(٨) نظام توزيع الارباح على الاعضاء كمالذ ، ونسبة الارباح التي يحتفظ بها الاتحاد .

(٩) النظام المالي للاتحاد وبداية ونهاية السنة المالية له .

(١٠) قواعد ابرام العقود .

ويجوز لوزير الزراعة ، حتى يشكل مجلس ادارة الاتحاد ، أن يعين لجنة مؤقتة تتولى سلطات واختصاصات المجلس الى أن يتم شكله بصفة نهائية ، ويياشر رئيس تلك اللجنة سلطات واختصاصات رئيس مجلس الادارة .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١) .

٦ - قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦

في شأن تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال باختصاصات وزارة الري طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف تتولى وزارة الزراعة بواسطه أجهزتها المختصة القيام بعمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية في حدود المبالغ التى ترصد لهذا الغرض سنويا بالموازنة العامة للدولة .

وتشمل هذه العمليات انشاء شبكة من المصارف الحقلية بجميع درجاتها وغير ذلك من الأعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية ويصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة (٢) .

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بنظام تحصيل تكاليف الجريدة الرسمية في ١٣ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٠ .
(٢) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ « قانونى » بتحديد الاعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٧٦ - العدد ٢٣٨) ونص على ما يلى :

« مادة ١ - يقوم الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى بجميع الاعمال التى تؤدى الى تحسين وصيانة الاراضى الزراعية المنفوخ عنها في المادة (١) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على الوجه الآتى :
(١) اجراء الدراسات الحقلية والعملية لتشخيص وتحديد وسائل التحسين اللازمة لكل حالة من حالات ضعف انتاجية الاراضى .
(ب) اجراء عمليات الحرت تحت التربة والحرث العميق وأى عمليات خدمة آلية للاراضى وازافة الجبس الزراعى بالمعدلات التى تحددها نتائج التحليل .

(ج) انشاء شبكات الصرف الحقلى المكشوف بدرجاته المختلفة وبالاتباعا التى تحددها الدراسات التى تجرى في هذا الشأن .

(د) أية عمليات أخرى يرى تنفيذها من وقع الدراسات والبحوث التى تهدف الى زيادة انتاجية الاراضى الزراعية .

(م ٥٢ - موسوعة مصر ج ١٥)

مادة ٢ - يلتزم حائزو الاراضى الزراعية التى يجرى فيها عمليات التحسين والصيانة بتأمين العاملين بوزارة الزراعة من تنفيذ هذه العمليات وذلك ايا كانت حالة الزراعة الحقلية القائمة على أن يعوض زراع الاراضى عما يتلف من الزراعة بسبب هذه الأعمال .

ويصدر بكيفية تقدير هذا التعويض قرار من وزير الزراعة (١) .

مادة ٣ - يلتزم حائزو الاراضى الزراعية بتطهير المصارف الحقلية التى أنشئت فى أراضيهم وصيانتها والمحافظة عليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، بعمل به من تاريخ نشره ،

(٣) صدر قرار وزير الزراعة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد قيمة التعويضات عن الاضرار الناتجة عن عمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٠/٢١/١٩٧٦ - العدد ٢٤٢) ونص على ما يلى :
مادة ١ - تشكل لجنة أو أكثر بكل مديرية من مديريات الزراعة على الوجه الآتى :

(١) عضو من الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى ، مقررًا .

(٢) المشرف الزراعى المختص

(٣) مهندس أو مندوب عن كل من شركات مقاولات القطاع العام أو مقاول القطاع الخاص المعهود إليها تنفيذ المشروع

(٤) رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة

وتباشر هذه اللجان اختصاصها على الوجه الآتى :

(١) تحديد مساحات الزراعات المختلفة التى تلفت زراعتها اثناء تنفيذ مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية .

(ب) تقدير تعويض تالف الزراعة المستحق صرفه للزراع طبقا لفئات تقدير تعويضات المحاصيل الزراعية والخضروات وأشجار الفاكهة التالفة والموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار .

(ج) اعداد كشوف موقع عليها من أعضاء اللجنة بأسماء أصحاب الزراعات التالفة وحساب التعويض المستحق لكل منهم وتعتبر هذه الكشوف مستندًا لصرف التعويضات المستحقة على أن تنتهى اللجان من عملها وصرف التعويضات لمستحقيها فى خلال شهر من تاريخ ائلاف الزراعة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

ويجوز للمختصين بوزارة الزراعة أن يخطروا رجال الإدارة لتكليف حائزى الاراضى باجراء ما يلزم من أعمال التطهير والصيانة للمصارف المذكورة وذلك خلال المدة التى يحددها ، والا قام الجهاز بالتنفيذ لمشروعات تحسين الاراضى باجراء هذه الأعمال على نفقة المخالف وذلك كله وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ٤ - تعد وزارة الزراعة بيانا بما تكلفته عمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية حسب التكلفة الفعلية للفدان الواحد .

وتحصل قيمة هذه التكاليف من حائزى الاراضى الزراعية اما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

وعلى وزارة الزراعة أن ترسل الى وزارة المالية بيانا بالاراضى التى تمت فيها عمليات التحسين والصيانة وقيمة المبالغ المطلوب تحسينها ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة (١) بنظام تحصيل

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٨ بنظام تحصيل تكاليف عمليات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٥/٢٧ - العدد ١٢٣) ونص على ما يلى :

» مادة ١ - تتولى مصلحة الضرائب العقارية تحصيل تكاليف تحسين وصيانة الاراضى الزراعية .

مادة ٢ - يجب أن تشمل البيانات الخاصة بتلك التكاليف والتى ترد لمراقبات الضرائب العقارية بالمحافظات من الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى تحديد أسماء الحائزين والمبالغ المستحقة على كل منهم وأسماء التكاليف التى تمت فيها عمليات التحسين والصيانة مرفقا بها خرائط مساحية توضح بها الاطيان المنتفعة .

مادة ٣ - تحصل قيمة هذه التكاليف من حائزى « الاراضى » الزراعية سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين اما دفعة واحدة اذا أراد صاحب الشأن واما على أقساط سنوية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات بحيث لا يقل القسط السنوى عن ثلاثة جنيهات للفدان الواحد على أن يبدأ التحصيل اعتبارا من أول يناير من السنة التالية لاضافة هذه التكاليف بجرائد المصلحة .

مادة ٤ - تحصل هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الاطيان

هذه المبالغ وذلك في المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الاطيان ، ويكون لها ذات الامتياز المقرر لهذه الضريبة .

مادة ٥ - يمرض كشف بنصيب كل منتفع من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة اعلانات المركز أو نقطة الشرطة التي تقع الاطيان في نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوعين على الاقل ويسبق هذا العرض اعلان عن موعده ومكانه في الوقائع المصرية ، ولذوى الشأن خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة العرض حق المعارضة في قيمة النفقات والا أصبح تقدير النفقات نهائيا .

وتتقدم المعارضة الى تفتيش الزراعة المختص وتفصل فيها لجنة تشكل برئاسة مفتش الزراعة المختص أو وكيله وعضوية موظف فنى من تفتيش المسلحة وأحد مهندسى الري وعضو من مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ويكون قرارها قابلا للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢ ، ٣ (فقرة أولى) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها أو يلجأ الى العقوبتين .

ويكون لها ذات الامتياز المقرر لهذه الضريبة ويتبع في شأن تحصيلها القوانين الخاصة بها والتعليمات الصادرة من المصلحة في شأن تحصيل المستحقات الاميرية .

مادة ٥ - يخصص حافز لصيارف التحصيل والمشرفين على اعمالهم لتحصيل تلك التكاليف بواقع ٣٪ من جملة المبالغ المحصلة على أن تقوم الهيئة المذكورة بإرسال شيك بجملة الحوافز سنويا لمصلحة الضرائب العقارية .
مادة ٦ - تسوى المبالغ المحصلة سنويا لحساب إيرادات الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى .

مادة ٧ - على مدير عام مصلحة الضرائب العقارية تنفيذ هذا القرار .
مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

زراعة ٨٢١

مادة ٧ - يصدر وزير الزراعة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل بـه من تاريخ نشره .

يـصمـم هـذا القـانـون بـخـاتم الـدولـة ، و ينفـذ كـهـنـفـون مـن قـوائـنـهـا .

صدر برياسة الجمهورية في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (٢ مايو سنة ١٩٧٦) .

٧ - قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي

رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ « قانونى »

بشان الشروط الخاصة باتقامة مزارع تربية الماشية أو الدواجن
وصجيلها (١) و (٢)

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق
التأمين على الماشية ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ،

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بتحديد البيانات التى
يجب أن تتضمنها السجلات المدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين الامراض المعدية
والوبائية فى الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها •

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ بالاجراءات التى يجوز
اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة أو المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو
اعدامها •

وبناء على ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس الادارة المركزية
للسحة الحيوانية ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٤٢ فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ •
(٢) صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٦
(قانونى) ونص فى مادته الاولى على أن « يقصر التصريح بإنشاء المشروعات
الخاصة بانتاج اللحوم أو الالبان على الاراضى الزراعية الجديدة فقط مع
مراعاة تناسب المساحة المتوفرة للأعلاف الخضراء للمشروع وفقا لحجم القطيع
المطلوب تربيته ونوعه » (الوقائع المصرية - العدد ٨٩ فى ١٤/٤/١٩٨٦) •

المقرر :

مادة ١ - لا يسمح باقامة أى مزرعة سواء حكومية أو قطاع عام أو تعاونى أو خاص لتربية ماشية يزيد عددها على ٥٠ رأس ماشية أو ١٠٠٠ من الدواجن الا بعد الحصول على ترخيص من مديرية الطب البيطرى المختصة على النموذج المعد لذلك .

مادة ٢ - يستخرج الترخيص بعد تقديم طلب من صاحب المزرعة ، ثم تقوم مديرية الطب البيطرى المختصة بمعاينة المزرعة ومنشأتها للتأكد من توافر الشروط الصحية البيطرية وأماكن الاستقبال والعزل والحجز الصحى واعدام الجثث وصيدلية للأسعاف السريع .

مادة ٣ - تتولى الادارة البيطرية بكل مركز حصر وتسجيل جميع المزارع الواقعة فى دائرتها واعداد وامسك السجلات اللازمة بحيث تدون بها جميع البيانات الخاصة بمنشآت المزرعة ونوع وعدد الحيوانات أو الدواجن بكل مزرعة والتحصينات والاختبارات والحالة الصحية والعلاجات وتاريخها وحركة دخول وخروج المواشى أو الدواجن وتقوم مديرية الطب البيطرى بكل محافظة باعداد وامسك سجلات اجمالية لمزارع المحافظة .

وتلتزم مديريات الطب البيطرى بالمحافظات باخطار ادارة التسجيل والتأمين والاحصاء بالادارة المركزية للصحة الحيوانية بالوزارة بمضمون هذه السجلات وبكل ما يطرأ عليها من اضافات أو تعديلات أولا بأول ، وعلى الادارة المذكورة امسك سجلات مماثلة لاثبات هذه البيانات .

مادة ٤ - تكلف مديرية الطب البيطرى المختصة طبيا بيطريا لكل مزرعة أو أكثر حسب حجم التعداد الحيوانى والداجنى ليكون مسؤولا عنها فنيا وصحيا ومشرفا على توافر كافة الشروط الصحية البيطرية بها وخصوصا أعمال التحصين الوقائى والاختبارات الدورية للأمراض المعدية والوبائية وكذا يقوم بتدوين كافة ما يجرى على حيوانات المزرعة

أو دواجنها من علاج وتحصينات واختبارات ونفوق وذبح وبيع وخروج ودخول وولادات جديدة وتربيع كل حالة على حدة وذلك بسجل رسمي يخص لكل مزرعة يصرف لها من الادارة البيطرية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٥ - يلتزم صاحب المزرعة بلخطار الطبيب المختص عند دخول أو خروج أية ماشية أو أحداث أية تحييلات للمزرعة .

مادة ٦ - لا يسمح بتسمين أى حيوانات مستوردة لغرض الذبح الا فى المناطق البعيدة عن كثافة الماشية البلدية المحلية والتي تحددها ادارة المجازر البيطرية ولا يسمح بنقلها الى أى مكان الا لمجازر الذبح مباشرة ويتصرح من السلطات البيطرية المختصة .

مادة ٧ - يلتزم صاحب المزرعة بتقديم كافة التسهيلات للمختصين القائمين بحصر وتسجيل وتأمين مواشيه وفى حالة امتناعه أو اعتراضه أو تلاعبه بأى شكل من الاشكال يحرم من كافة التسهيلات الائتمانية والطفلية المتاحة له وتوضع المزرعة تحت الحجر الصحى فضلاً عن تعرضه للمقوبات المنصوص عليها بقانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وقوانين التأمين .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريراً فى ٣٠ من المحرم سنة ١٤٠٣ (١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .

دكتور / يوسف أمين والى

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	إدارة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصميم، التقدير، الخوص

م	النوع من	النوع من	التصميم	معلق	
				معلق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					
٢١					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس الجزء الخامس عشر

الموضوع	الصفحة
دخان وتمباك	٣
— القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة	
وتجارة الدخان	٥
— قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع	
نظام لخلط الدخان	١١
— قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء	
رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ باعتبار صناعة التبغ والدخان	
والسجائر من الصناعات الاساسية وتسعيرها	
وتحديد مواصفاتها	١٥
— قرار وزير الخزانة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم	
صناعة وتجارة بعض اصناف التبغ	١٧
— قرار وزير الصناعة رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بفرض	
رسم لدعم صناعة الدخان والسجائر	١٩
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون	
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ	٢٣
التعديلات التشريعية للموضوع	٣٣
دعارة	٣٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون	
رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ..	٣٧
— قرار وزير الخارجية بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٩ بنشر	
وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في	
الاشخاص واستغلال دعارة الغير	٤٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٩
دعاية واعلان	٦١
— القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم	
الاعلانات	٦٣

الموضوع	الصفحة
— قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات	٧١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن العمل بفتات رسوم الاعلان الواردة في القرار الوزاري رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٦ ..	٧٩
التعديلات التشريعية للموضوع	٨١
دفاع مدنى وشعبى	٨٣
القسم الاول - في الدفاع المدنى	٨٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدنى	٨٥
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ بمرين بعض احكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى على متطوعى فرق الدفاع المدنى التى تشكل بمقتضى احكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن الدفاع المدنى	٩٨
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الدستور الجديد لمنظمة الدفاع المدنى والموقع عليه في موناكو بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق	١٠٠
القسم الثانى - في الدفاع الشعبى	١٠١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى	١٠١
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٤٣ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية لقرار	

٨٣٣	فهرس
الصفحة	الموضوع
١٠٩	رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى
١٤١	القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وحدات المقاومة الشعبية
١٤٢	التعديلات التشريعية للموضوع
١٤٣	دمغة
١٤٥	القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة
١٩٢	قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة
٢١٠	القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة
٢١٣	قرار وزير المالية رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٧ بشأن إعفاء طلبات وشكاوى من ضريبة الدمغة
٢١٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٢١٩	دور الكتب والوثائق
٢٢١	القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية
٢٢٧	القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية
٢٣٢	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم دار الكتب والوثائق القومية
٢٣٥	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها

الموضوع	الصفحة
— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها	٢٣٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٢٣٩
ديانات غير اسلامية	٢٤١
القسم الاول - في شؤون الاقباط الارثوذكس	٢٤٣
— الامر العالى المؤرخ ١٨٨٣/٥/١٤ بالتصديق على ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العمومى	٢٤٣
— قرار وزير الداخلية بتاريخ ١٩٢٠/١١/١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجالس المنية للاقباط الارثوذكس	٢٥٤
— امر ملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢ باعتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الاقباط الارثوذكس	٢٦٢
— قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٥٦ باجراء انتخابات اعضاء ونواب المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكسين	٢٦٩
— القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس	٢٧١
— قرار وزير الداخلية رقم ٧١٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن انتخاب اعضاء ونواب المجلس الملى العام لطائفة الاقباط الارثوذكس واعضاء المجالس الملية الفرعية	٢٧٣
القسم الثانى - في شؤون الانجيليين الوطنيين	٢٨٥
— الامر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ بشأن الانجيليين الوطنيين	٢٨٥
— قرار ناظر الداخلية المؤرخ ١٩١٦/٦/٢٩	

٨٣٥ فهرس
الصفحة	الموضوع
٢٩٤	بالتصديق على لائحة الاجراءات الداخلية للمجلس العمومي للطائفة الانجيلية الوطنية
٣٠٩	القسم الثالث - في شئون الارمن الكاثوليك
٣٠٩	— القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الارمن الكاثوليك
٣١٦	القسم الرابع - في عطلات الموظفين المسيحيين واليهود (١)
٣١٦	— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٣/٧/١ بنحدي أيام العطلات المصرح بالتغيب فيها للموظفين والمستخدمين المسيحيين واليهود
٣١٧	التعديلات التشريعية للموضوع
٣١٩	دين إسلامي
٣٢١	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية
٣٢٤	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشكيل بعثة شرف رسمية في بداية موسم الحج سنويا وبتحديد اختصاصها وبتكوينها وبتشكيل اللجنة العليا لتنظيم شئون الحج وبتحديد اختصاصها
٣٢٧	— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الترشيح لعضوية بعثة الحج الرسمية
٣٢٨	— القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٦ بشأن نظام الطرق الصوفية
٣٥٤	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الطرق الصوفية

الصفحة	الموضوع
٣٧٦	— القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف والاحاديث النبوية
٣٧٩	— قرار شيخ الازهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن طبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المصحف الشريف والاحاديث النبوية
٣٨٢	التعديلات التشريعية للموضوع
٣٨٣	رئاسة الدولة
٣٨٥	— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٣ بتخصيص قصر عابدين ليكون مقرا لرياسة الجمهورية وأن يطلق عليه اسم قصر الجمهورية
٣٨٦	— القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض العبارات في التشريعات القائمة اقتضاء إعلان النظام الجمهوري
٣٨٨	— قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٤ بشأن تغيير عبارة « الحكومة الملكية المصرية » بعبارة « جمهورية مصر »
٣٨٩	— القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء
٣٩٨	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة
٤٠٠	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٨٢ لسنة ١٩٧٢ بمرين كافة الاحكام الخاصة بالوزراء من حيث الاستمرار في العمل بعد بلوغ السن القانونية للحالة التي المعاش على السادة مستشارى رئيس الجمهورية من درجة وزير
٤٠١	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية
٤٠٤	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن وزارة لشئون رئاسة الجمهورية

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن رداء رئيس الجمهورية
٤٠٧ في الحفلات الرسمية والوطنية
- القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء صندوق
٤٠٧ للخدمات الطبية برئاسة الجمهورية
- قرار وزير العدل رقم ١٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ بتحويل
٤١٠ بعض العاملين بالإدارة العامة للأمن برئاسة الجمهورية صفة مأموري الضبط القضائي
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعيين نقيب النقابات
٤١١ العامة مستشارين لرئيس الجمهورية
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن استخدام السيارات
٤١٢ التابعة لديوان رئيس الجمهورية
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٠ بإصدار النظام الاساسى لهيئة
٤١٨ مستشارى رئيس الجمهورية
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ بتشكيل « مجلس هيئة مستشارى
٤٢١ رئيس الجمهورية » و « مجلس رؤساء مؤسسات البحث العالمى » و « الامانة العامة »
- قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة
٤٢٦ للتنمية الادارية رقم ٣٠٤٨ لسنة ١٩٨٣ باستثناء العاملين المنتخبين بكل من رئاسة الجمهورية وجهاز المطبوعات والصحافة بوزارة الاعلام من أحكام الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن اختصاصات أمين عام
٤٢٧ رئاسة الجمهورية

الموضوع الصفحة

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧ بتحديد مرتب ومخصصات رئيس الجمهورية	٤٣٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٤٣٢
رقابة ادارية	٤٣٣
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية	٤٣٥
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم تملك سيارات الخدمة الخاصة بالرقابة الادارية	٤٦٠
التعديلات التشريعية للموضوع	٤٦٣
رى وصرف	٤٦٥
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ باصدار قانون الرى والصرف	٤٦٧
قرار وزير الرى رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤	٥٠١
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مركز البحوث المائية	٥٣١
قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تنظيم اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والصادر المائية ومنشآت الرى والصرف	٥٣٧
التعديلات التشريعية للموضوع	٥٤١
زراعة	٥٤٣
القسم الاول - فى قانون الزراعة	٥٤٥
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة	٥٤٥

الموضوع	الصفحة
القسم الثانى - فى القرارات المنفذة لقانون الزراعة	٦٢٤
— قرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن غرس الاشجار الخشبية على جانبى جسر الترع	٦٢٤
— والمصارف العامة	٦٢٤
— قرار وزير الزراعة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ « فانوسى » بتعيين الامراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والاحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها	٦٢٧
— قرار وزير الزراعة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ « قانونى » بلائحة الحجر البيطرى (الكورنتينات)	٦٣٨
— قرار وزير الزراعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن انشاء حدائق الفاكهة والتوسع فيها	٦٦٢
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ « قانسونى » بتنظيم الترخيص بتجريف الاراضى الزراعية لاغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها	٦٦٦
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ « قانونى » فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء فى الاراضى الزراعية	٦٧١
— قرار وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ « قانونى » بشأن الاعلاف ومركزاتها	٦٨١
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٤ فى شأن المخصبات الزراعية	٦٩٣
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ باصدار نظام بطاقة الحيابة الزراعية	٧٠٤
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بشأن مشاتل تربية نباتات الفاكهة ومحال بيعها	٧١٦
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بشأن استخدام بدائل للطوب المصنع من اترية التجريف	٧٢٧

الموضوع	الصفحة
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٥ « قانونى » بشأن مبيدات الآفات الزراعية	٧٢٩
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن حصر الاراضى المتروكة بورا بغير زراعة	٧٣٧
— قرار وزير الزراعة والامن الغذائى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم	٧٤٠
القسم الثالث - فى التشريعات المنظمة للمهنيات المشتغلة بالزراعة والثروة الحيوانية	٧٥٣
القسم الرابع - فى نقابة المهن الزراعية	٧٥٥
— القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية	٧٥٥
القسم الخامس - فى تشريعات زراعية متنوعة	٧٩٣
١ - القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة	٧٩٣
٢ - القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم	٧٩٦
٣ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق التأمين على الماشية	٧٩٨
٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة	٨٠٦
٥ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الاتحاد العام لمنتجى ومصدرى الحاصلات البستانية	٨١٠
٦ - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحسين وصيانة الاراضى الزراعية	٨١٧

فهرس ٨٤١

الموضوع الصفحة

٧ - قرار وزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥٨ لسنة

١٩٨٢ « قانونى » بشأن الشروط الخاصة باقامة

٨٢٢ مزارع تربية الماشية أو الدواجن وتسجيلها

٨٢٥ التعديلات التشريعية للموضوع

٨٣١ فهرس الجزء الخامس عشر

المرفق

- ١ - العجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجهة في النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى مرامات - أثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات القضائية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الفاصلة (أحوال شخصية - اصلاح زواجر - تالينات اجنبية - عجز ادارى - عمل معنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العلم - ايجار الامكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتطبيقات القضائية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها في عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - صدر منها حتى الآن :
 - (أ) العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ج) العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

(هـ) **العدد الثالث من الإصدار المحدث** : يضم مبادئه الفقرة من أول أكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

١٥ — **موسوعة مصر للتشريع والقضاء** : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى — الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل بإذن الله — محملة ونها لآخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومطلعا عليها باهم وأحدث المبادئ القانونية التى تدرجها وتقررها محسبنا النقض والإدارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- **الجزء الأول** : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المحدث .
- **الجزء الثانى** : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاتبات ، قانون المرافعات .
- **الجزء الثالث** : يضم : قانون المقسويات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- **الجزء الرابع** : يضم تشريعات : آثار ومناخ ، أحياء ، اجتماعات ومظاهرات وتجبر ، أحداث ، احزاب سياسية ، احوال شخصية ، احوال مغنية .
- **الجزء الخامس** : يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استشار المال المصرى والاجنبى ، استصلاح الاراضى ، اسكان ، اسلحة وفخائر ومفرقات .
- **الجزء السادس** : يضم تشريعات : اشياء قلعة ، اصلاح زراعى ، اعياد ومواسم ، أمن الدولة ، اموال الدولة .
- **الجزء السابع** : يضم تشريعات : اموال مصادرة ، اوسمة واتواط مدنية ، ايجار الامكن ، باعة متجولون ، بترول وقوة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن** : يضم تشريعات : بريد ، بقاء وهدم ، بورصات ، تأميم ، تلبيخ .
- **الجزء التاسع** : يضم تشريعات التلبينات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر** : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تضطيط قوى ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- **الجزء الحادى عشر** : يضم تشريعات : تصدير واستيراد ، تعاون .

- **الجزء الثاني عشر : يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم عالي ، تعمير وتخطيط عمراني ، تلوث البيئة .**
- **الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تمويل وتسيير جبري ، تنظيم وإدارة ، تسييرات بسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .**
- **الجزء الرابع عشر : يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر وإقامة الأجانب ، حالة جنائية ، حجر صحي ، حجز إداري ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلي (إدارة محلية) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .**
- **الجزء الخامس عشر : يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعاية وإعلان ، دفاع مدني وشعبي ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامي ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، ري وصرف ، زراعة .**

رقم الايداع ٤٦٤٧ لسنة ١٩٨٩

مطابع سجل العرب

